



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء الخامس والأربعون

وكالة - يوم النحر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

( سورة التوبة آية ١٢٢ )

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

( امرؤه الجفري وسلم )

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

# الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

للمراسلة فاكس ٢٤٦٤٩٠٨ - ٠٠٩٦٥ أو ص. ب ١٣ الصفاة.

وعرفها المالكية بأنها: نيابة ذي حق - غير ذي  
امرأة ولا عبادة - لغيره ليد غير مشروطة بصوته<sup>(١)</sup>.  
وعرفها الشافعية بأنها: تفويض شخص مال  
فعله مما ينيل النيابة إلى غيره ليفعله في  
حياته<sup>(٢)</sup>.

وعرفها الحنابلة بأنها: استأية جائز التصرف  
مثلة فيما تدخل النيابة من حقوق الله تعالى  
وحقوق الأدميين<sup>(٣)</sup>.

الإنفاذ ذات الصلة:

١- النيابة:

٢- النيابة: مأخوذاً من نائب الشيء توكلاً  
قريب، ونائب عنه نيابة قام مقامه<sup>(٤)</sup>.  
والنيابة في الاصطلاح: قيام الإنسان من  
غيره بفعل أمر<sup>(٥)</sup>.

والصلة بين الوكالة والنيابة أن النيابة أعم من  
الوكالة عند بعض الفقهاء، وفي قول لهما

(١) مرآة المفاتيح ١/٥، وهو المر الإجمالي شرح  
مختصر خليل ١/١٦٥.

(٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١/٥، ومبنى  
المحتاج ٢/٢٢٢، ومناشيء الجليل شرح المنهاج  
١٠٠/٢.

(٣) مختلف الفقهاء ١/٢٦٢، ونظر الإنصاف ٢/٢٥٣.

(٤) المجموع المرسط، والمصباح المترو، واللسان العرب.

(٥) حاشية المدبر في شرح الشرح الكبير ١٧/٢  
و٣٧٢/٢، ونبوغ اللغة للبركي ص ٥١٩.

## وكالة

التعريف:

١- الوكالة بالفتح والكسر هي اللغة:  
الحفظ، ومن الوكيل في أسماء الله تعالى  
يمعني الحافظ، ومن التوكيل يقال: على  
الله توكيله أي فوضت أموره.

والتوكيل: تفويض التصرف إلى الغير  
وسمي الوكيل وكيلاً، لأن موكله قد فوض  
إليه القيام بأمر، فهو موكل به إليه الأمر<sup>(١)</sup>.

وفي حديث الدعاء: «اللهم رحمتك أرجو»  
فلا تكلفني إلى نفسي طرفة عين<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح: صرف الفقهاء الوكالة  
بشروط متعلقة.

عرفها الحنفية بأنها: إقامة الشيء مقام نفسه -  
ثرفاً أو جزءاً - في تصرف جائز معلوم<sup>(٣)</sup>.

(١) لسان العرب، والنهاية لابن الأثير.

(٢) حديث: «اللهم رحمتك أرجو، فلا تكلفني إلى نفسي  
طرفة عين».

(٣) فتحه أحمد ٥/٥٢٢ من حديث أبي بكر.

(٤) حاشية ابن عثيمين ٢/٥٠٠، والمصباح شرح المكتب  
١٣٨/٢.

مترادفان<sup>(١)</sup> والصلة بين الوكالة والإيصاء أن كلا منهما

نهاية اتفاقية، ولكن الوكالة تكون أثناء الحياة، أما الإيصاء بعد الوفاة.

د- القوامة:

هـ- القوامة في اللغة: القيام على الأمر أو المال أو ولاية الأمر<sup>(٢)</sup>.

واسمى المفقاه لفظ القوامة في معان قريبة من المفهوم الفقهي منها:

ولاية مفوضها القاضي إلى شخص رشيد بأن يعصرف لمصلحة القاصر في تسيير شئونه المالية.

ومنها: ولاية يسميها الزوج على زوجته<sup>(٣)</sup>.

والصلة بين الوكالة والقوامة، أن الوكالة نهاية اتفاقية، أما القوامة فقد تكون قضائية وقد تكون شرعية.

مشروعية الوكالة:

٦- اتفق الفقهاء على أن الوكالة جائزة ومشروعة<sup>(٤)</sup>.

(١) المعجم الوسيط.

(٢) بدائع الصنائع ١٦٦/٢، وابن عابدين ٤٣٦/٣، والفتاوى الهندية ٦٠٤/١، والكنز ١٧٧/٣، وقصر القوطي ١٦٩/٤.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥٠٩/٥، وتبيين المظالم ٥٥٤/٤، وكلمة شيخ المذاهب ٥٣/٨، وحاشية القسري ١٣٣٩/٣، ونهاية المحتاج ١٥/٥، والمغني لابن قدامة ٢٠١/٥.

٣- الولاية في اللغة بالفتح والكسر: القدرة، والتصرف، والتدبير.

وولي الشيء: الذي يلي أمره ويقوم بكتابته.

وولي المرأة: الذي يلي عقد النكاح عليها ولا يدها شئ به دونه<sup>(٥)</sup>.

وفي الاصطلاح: الولاية تنفيذ القول على الغير شاء أو أبى<sup>(٦)</sup>.

والصلة بين الوكالة والولاية، أن كلا منهما نهاية، ولكن الوكالة نهاية اتفاقية، أما الولاية

فنهاية شرعية أو إجبارية.

ج- الإيصاء:

٤- الإيصاء في اللغة، مصدر أوصى، يقال:

أوصى فلاناً، وأوصى إليه: جعله وصيه يتصرف في أمره وماله وعياله بعد موته<sup>(٧)</sup>.

وفي الاصطلاح هو: إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في التصرف بعد الموت<sup>(٨)</sup>.

(١) حاشية القسري على الترح الكبير ٣٧٣/٣.

(٢) لسان العرب، والقاموس المحيط.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٩٩/١، دي برلا.

(٤) المعجم الوسيط، وتهذيب الأسماء، واللفاظ.

(٥) فتاوى لكهنوتان ٥١٣/٣، بدائع الصنائع ١٦٦/٢، والمغني لابن قدامة ٢٠١/٥.

فهذا الحديث يدل على مشروعية الوكالة في البيع والشراء<sup>(١)</sup>.

وعن حكيم بن حرام ج: أن لسي بن عتبة يشتري له أضعافاً بديلاً، فاشتري أضعافاً فربح فيها ديناراً، فاشتري أخرى مكانها، فجاء بالأضحية والدينار إلى رسول الله ﷺ. فقال: صبح بالشاء وتصدق به عبيد<sup>(٢)</sup>.

فهذا الحديث يدل على جواز التركيب في شراء الأضحية وتقسيمها والتصدق بالمال<sup>(٣)</sup>.

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: أردت الخروج إلى عيبر، فأتيت رسول الله ﷺ فسلمت عليه، وقلت له: يبي أردت الخروج إلى عيبر، فقال: إذا أتيت وكبلي فخذت خمسة عشر مثقالاً، فإن اشتري مثقالاً فقصه بذلك على ثوبك<sup>(٤)</sup>.

فهذا الحديث يدل على مشروعية الوكالة.

واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم، والسنن المطهرة، والإجماع، والمعتدل.

أما القرآن: فله قول الله سبحانه: ﴿وَمَا كُنْتُمْ بِمُعْظِمْ عُوقُكُمْ عَلَيْهِ إِذْ تَقُولُونَ قَدْ جَاءَ الْوَعْدُ لَنَا مِنِّي وَإِنَّا لَنَاقِلُونَ﴾<sup>(٥)</sup>. وهذا كله تأكيداً، وقد قصه الله تعالى عن أصحاب الكهف بلا تكبر<sup>(٦)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ أَن يَقُولُوا إِذَا جَاءَ نَا لَنَا الْفُلُ أَن نَبْرُكْ بِهِ﴾<sup>(٧)</sup>. فهذه الآية الترخية تدل على مشروعية الوكالة، وهذا ما على الرأي القائل بأن الحكم وكيل عن الزوجين<sup>(٨)</sup>.

أما السنة: فقها ما ورد عن عروة بن ربيعة بن عبد الجارفي ج: أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاء، فاشتري له به شاتين، فباع بهما ديناراً، فجاءه بدينار وشاة، فأعانه به لبركة في بيعه، وكان أراشتري الشرايع لربيع<sup>(٩)</sup>.

(١) نسخة مع التمهيد ١٠٨، وفي الألبان مشروكية.

(٢) روي الترمذي ٩١٧٢، وفي الألبان مشروكية.

(٣) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(٤) الترمذي ١٠١٤، وفي الألبان مشروكية.

(٥) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(٦) نسخة مع التمهيد ١٠٨، وفي الألبان مشروكية.

(٧) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(٨) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(٩) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(١٠) سورة الكهف ١٧.

(١١) التمهيد ١٠٨، وفي الألبان مشروكية.

(١٢) سورة الكهف ٢٥.

(١٣) التمهيد ١٠٨، وفي الألبان مشروكية.

(١٤) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(١٥) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(١٦) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(١٧) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(١٨) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(١٩) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

(٢٠) حكاية حكيم بن حرام قال: شري بكذا حكاية.

وأن للإمام أن يوكل ويلزم عاماً على الصدقة في نفسه ودفعها إلى مستحقيها وإلى من يرصنه إليه بأمره<sup>(١)</sup>.

ومن أبي رافع قال: تزوج رسول الله ﷺ مديونة وهو حلال، وبني بها وهو حلال، وكنت أنا الرسول بينهما<sup>(٢)</sup>.

فهذا الحديث يدل على جواز التوكيل في استحكاك من قيل الزوج<sup>(٣)</sup>.

أما الإجماع فقد أجمع الفقهاء على جواز الوكالة ومشروعيتها منذ عصر رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا، ولم يخالف في ذلك أحد من المسلمين<sup>(٤)</sup>.

وأما المستقول فلأن الحاجة داعية إلى مشروعية الوكالة، فإنه لا يمكن لكل واحد فعل ما يحتاج إليه بنفسه، فعدت الحاجة إليها<sup>(٥)</sup>.

قال القاضي رادد: لأن الإنسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الأحوال، بأن

كان مريضاً أو شيخاً فانياً أو رجلاً ذا رجالة لا يتولى الأمر بنفسه، فيحتاج إلى أن يوكل غيره، فلو لم يجوز التوكيل لزم الحرج وهو منتهى النقص<sup>(٦)</sup>. قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْكُمْ شِرْكًا لَهُ أَتَيُّونَهُ خَرَجًا﴾<sup>(٧)</sup>.

أركان الوكالة:

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أركان الوكالة هي: كصيفة، وانقادان (الموكل والموكل)، وجعل العقد (الموكل فيه).

وذهب الحنفية إلى أن ركن الوكالة هو: الإيجاب والقبول، لأن وجود هذا الركن يستلزم بالمسودة وجود التوكين الآخرين، وهذا طبقاً للقواعد العامة في العقد<sup>(٨)</sup>.

والتمثيل في مصطلح (عقدان وما بعدها).  
الركن الأول: الصيغة:

٢- الصيغة هي: الإيجاب والقبول، ويعبر بهذا عن التراضي الذي هو ركن في عقد الوكالة كسائر العقود الأخرى.

والوكالة عقد تعلق به حق التوكيل والموكل.

(١) المبني لابن قدامة ٨٧/٥.

(٢) حديث أبي رافع تزوج رسول الله ﷺ مديونة أخرجه الترمذي (١٩١/٣) وقال: «أصح من غيره».

(٣) المبني ٨٧/٥، ومبني المستطاع ٢١٧/٢، ومبني الأوطار ٢/٢.

(٤) تكملة فتح الباري ٢/٨، والمبني ٨٧/٥، ومبني المستطاع ٢١٧/٢.

(٥) المبني ٨٧/٥، ومبني المستطاع ٢١٧/٢.

(٦) تكملة مع القدر ٥١٨.

(٧) سورة المائدة ٧٨.

(٨) بدائع الصنائع ٢٠/١، والشرح المفيد ٣/٢، ونهاية المحرج ١١٦/١، وشرح سنن أبي داود ١١١/٢، ونشأة المصالح ٤٩١/٢.



فافتقر إلى بعضها.

والفصل في تعريفه الصيغة وحقيقتها ونوعها وأحكامها ينظر مصطلح (صيغة) فيه وما بعدها. وعند ف-٦-٢٧.

أولاً: الإيجاب:

تعريفه:

٩- ذهب لجمهور إلى أن الإيجاب هو ما صدر من المالك. وعلى ذلك فالإيجاب هنا كل ما يصدر عن الموكل ويدل على إفته بالتوكيل.

وذهب الحنفية إلى أن الإيجاب هو ما صدر أولاً من أحد المتعاقدين للدلالة على رغبة في إنشاء العقد<sup>(١)</sup>.

ثم يتحقق الإيجاب:

يتحقق الإيجاب بكل ما يدل على الرضا بالوكالة سواء باللفظ أو بالكتابة أو بالرسالة، أو بالإشارة من الآخر أو بنحوها.

١- الإيجاب باللفظ:

١٠- يتحقق الإيجاب باللفظ الصريح كدال على معنى الوكالة كوكلتك في كذا، أو أنت وكيلي فيه.

(١) مدخل القاموس ٢٠٢٩، والشرح المختصر ٣٢٢، ونهاية المحتاج ١١٨، وشرح معنى الإرادات ١٤٩، وكتاب الخراج ٤١٢.

كما يتحقق بكل لفظ يدل على الإذن بالتوكيل، كأن يأمر الموكل وكيله بفعل شيء معين، أي يقول له: آفنت لك في فعله، أو قرضت إليك فعل كذا، أو أنيتك فيه، أو آفنتك مفامي فيه<sup>(٢)</sup>.

وذلك لأن النبي ﷺ وكل عروة بن أبي الحمد أيارني في شراء خاتمة اشراء، ولأن الله تعالى أخبر عن أهل الكهف أنهم قالوا: ﴿كَاتِبُنَا لَنُكَلِّمَ بِرُؤُوسِكُمْ مَلِيًّا إِلَى الْقَبْرِ﴾<sup>(٣)</sup> ولأن أي لفظ يدل على الإذن يجري مجرى قول الموكل: وكلفت<sup>(٤)</sup>.

ولأن الشخص ممنوع من التصرف في مال غيره إلا برضاه، ورضاه يكون بكل ما يدل عليه من عبارة أو ما يقوم مقامها<sup>(٥)</sup>.

والإيجاب باللفظ إما أن يكون في حضور الوكيل مشافهة، وإما أن يكون في غياب الوكيل مراسلة.

المسألة الأولى: الإيجاب بالنفخ عند حضور الوكيل مشافهة:

(٢) جهر الرأى ٢٥٩/٧، ونهاية المحتاج ٢٧/٥، والشمس ٢٠٨/٥، وشرح معنى الإرادات ٢١١/٨، مسلك القسوقي ٢٨٠/٣، والشمس ٣٠/١.

(٣) سورة الكهف ١٩.

(٤) انتهى مع الشرح الكبير ٢٠٩/٨.

(٥) غاية المحتاج ٣٧/٥، ونهاية المحتاج ٢٢٢/٢.

يصح، لأن محتمل، وهكذا لو قال: أو كنت، لأن موعده.

كما نصرا حتى أنه لو قال: قد حولت عليك، فلا يصح عند الوكالة، لاحتمال أن يكون موعداً على رايه أو موعده أو نيته، وهكذا لو قال: قد احتدمت عليك، أو استكفيت، أو إلى ما جرى صرحي ذلك من الألفاظ المحتملة لا يصح العقد بها، لأنهم فيها أحد الألفاظ العريضة في التوكيل<sup>(١١)</sup>.

السؤال الثانية: الإيجاب باللفظ في غياب التوكيل حراسلة:

١٢- صرح الحنفية والمالكية والشافعية بأن الإيجاب في عقد الوكالة يتعد بالرسالة<sup>(١٢)</sup>. وصورة التوكيل بالرسالة- كما نص عليها الحنفية- أن يكون شخص آخر: خذ هذه المال فلان وليد، أو يقول: اقعب إلى فلان وأعبره أن يبيع مالي القلاني الذي عنده، وياع الآخر المال بعد بلوغ هذا الخبر إليه، كانت الوكالة والبيع صحيحين.

كذلك لو كان أحد شخصاً غائباً بأمر ماء

(١١) الحاوي للشاربي ١٨٦/٨-١٨٧/٨ - ومطني المحتاج ٢٨٨/٢.

(١٢) شرح مجلة الأحكام لعلي محمد ٥٢٧/٢. والقنبري ٧٠/٢. ومطني المحتاج ٢١٢/٢. وورقة الطالبين ٣٠٠/٢.

١١- اتفق الفقهاء على أنه يحتقر الإيجاب في عقد الوكالة بلفظ وكنت في كذا، أو فرغت إليك كذا، أو أتيتك فيه، أو أخذت منك فيه، أو أتممت مقامي في كذا، أو أنت وكيلي فيه<sup>(١٣)</sup>. كما يرى الحنفية والشافعية والمحدثون أن الإيجاب يحتقر بلفظ الأمر: مثل: به أو أعهده أو نحو ذلك، وهو مذهب المالكية إذا جرى المرفوع بالعقد، وكالاته يمثل هذه الألفاظ: حيث قلنا: الوكالة لا تختص بالصيغة الدالة بقول: فعل أو إرساء، وإنما الحكم في ذلك للمعرف والعادة<sup>(١٤)</sup>.

وقد اتفق الحنفية: كتبت الوكالة بكل لفظ يدل عليها كوكنتك وأتيتك، وروى بشرين غياث عن أبي يوسف رحمه الله: إذا قال الرجل لغيره: أحييت أن يبيع قاري هذه، أو هويت أو رغبته أو شئت أو أردت، فذاك توكيل وأمر بالبيع<sup>(١٥)</sup>. ونص الشافعية على أن لو قال: سأوكلك لم

(١٣) الفتاوى الهندية ٥١٤/٣-٥١٥/٤. وفتاوى عثمان ٢٠/٢. ونهاية المحتاج ٢٢٩/٥. وكفاوي الشاربي ١٨٥/٨. وكشاف الطالبين ٢٩١/٢. والإيضاح ٣٥٣/٤. وشرح المقرئ ٧٠/٢.

(١٤) مرور المحاكم شرح مجلة الأحكام ٥٢٧/٢. والإيضاح ٢٩٣/٤. وورقة الطالبين ٣٠٠/٢. والقنبري ٧٠/٢.

(١٥) نكتة خلع القنبر ٢/٨. وفتاوى الهندية ٥١٤/٣-٥١٥/٤.

المعجزة معتبرة ودلته مدم العيادة في تحقق  
إيجاب الوكالة بها<sup>(١)</sup>.

والغصيل في شروط الاعتدال بالإشارة (ر)  
[إشارة ب ١٥، وعقد ق ١٥]

### الصورة الثالثة - فصل

١٥- صرح الحابلة بأن الإيجاب في عقد  
الوكالة يتم بفعل من على الإدرا<sup>(٢)</sup>

حيث ذلك كلام لغاصي على انعقاد الوكالة  
بمعنى كبيع، وهو ظاهر كلام الشيخ ليس ومع  
ثوبه إلى قضا أو غيبط، وهو أظهر،  
كالتبر<sup>(٣)</sup>

ويهذا بقوله المالكية إذا جرى العرف بانعقاد  
الوكالة بالتمن، فقد قال لحرشي. لو كان لا  
يحتسب ما يصعب الدقة بقوله أو فعل أو يؤد،  
وسا الحكم في ذلك لسرف والمادة<sup>(٤)</sup>.

الصورة الرابعة. ما يدل في العادة على  
اعتباره لإيجاباً.

١٦- يرى المالكية أن الإيجاب في الوكالة قد

عنده أحد خبر الوكالة، فحين الآخر، انقضت  
الوكالة، سواء كان للمحبر عادلاً أم مسنور  
الحال، أم كان غير عادل، ومرو. أعطى المحبر  
من تلقاء نفسه أم أخبر به رسالة من طرف الأمراء  
وسواء أسدل الضاب هذه الأخير أم كده،  
ويكون ذلك للشخص وكيل في الأحوال  
المذكورة<sup>(٥)</sup>

ب- الإيجاب بغير اللفظ.

من صور إيجاب الوكالة بصير اللفظ ما يأتي:

للصورة الأولى: الكتابة.

١٧- اتفق الفقهاء على أن لإيجاب في عقد  
الوكالة يتحقق بالخط أو الكتابة اليدوية على  
ذلك، لأن الكتابة محل يدل على المعنى  
ومثل انحصار بذلك بعد لو أرسل أحد الآخر  
كتاباً مكتوباً وموسوماً بتوكيده، أو أمر ما،  
ونيل الآخر لوكالة كمنعقت<sup>(٦)</sup>

نظر مصطلح (عقد ب ١٢)

للصورة الثانية: الإشارة.

١٨- ذهب الفقهاء إلى أن إشارة لأمر

(١) شرح المجلد الثاني جلد ١٢٧/٥، وفي التوضيح  
الكتاب ٢٥٩١/٢، وشيخ أبي عبد الله ٣٩٩/٢

(٢) هو المصنف، مرجع مجلة الأحكام لعلي جلد ١٢٧/٥،  
والفرج المصنف ٢٥٠٥/٢، وشيخ المصنف ٢٢٣/٢،  
ومطالع أبي النبي ١٢٩/٢، وروحه المتألفين

٢٠٠/٢

(١) الأشباه والنظائر لابي حنبل ٢٤٣، وما جدها،  
ومتلحظ الفتاوى العامة ٢٤٦/٢، ومراجع التبريل  
٢٩/٢، وروضة الطالبين ٢٩/٢، وما بعده، وإضافة  
الطالبين ٨٧/٢

(٢) مطالب أبي النبي ١٢٩/٢، والمصنف ٢٥٥/٢

(٣) المروج ٢٤٠/٢، ومكتشف الخفا ٢٦٦/٢

(٤) لحرشي ٩/٢

يقول يصح وتعمد الوكالة<sup>(١)</sup>

وزاد الحنفية والشافعية أن قبول الوكيل لفظاً وإن لم يكن شرطاً في صحة الوكالة إلا أن يشترط عدم إرادة عبثه لوكيل الوكالة بعد الإيجاب بأن قال لا أقبل أو لا أصل، فلا يلى حكم الإيجاب، ولا تتعد الوكالة وإن قيل بعد ذلك، أنه لم يبعد الإيجاب ويقول<sup>(٢)</sup>.

سـ القبول بغير اللفظ.

اختلف الفقهاء في انعقاد الوكالة بالقبول بغير اللفظ، وميل ذلك عما يلي

الصورة الأولى: القبول بالمعمل:

١٨- للتلقيح في قبول الولي به بالعمل ثلاثة أنواع<sup>(٣)</sup>

الأولى: يرى جمهور الفقهاء: الحنفية والحنابلة والشافعية في أصح الأدب والعملية أن القبول بحضر يكل بعمل له عليه، وذلك بأن يعمل لوكيل ما أمره الموكن به، لأن الدين وكههم النبي ﷺ

(١) شرح المبحث على حيدر ٥٢٦/٣، ٥٢٧، القواعد (١٤٥)، وموسم السليل ١٩٥/٤، ومعنى المحتاج ٢٧٢/٣، وإضافة الطالبين ٢٨٧/٣، وكذلك الفلاح ٣٠/٣، ٣١/٣

(٢) شرح المبحث على حيدر ٥٢٩/٣، وإضافة المبحث ٣٠/٣، ومعنى المحتاج ٢٢٩/٣، ودراسة الطالبين ٣٠/٣

يتضمن بموجب انعقاد، كصرف الرجوع موجه في مالها وهي عاصمة مائة، فإنه محمود على الوكالة

وكما إذا كان بيع بين أخ وأخت، وكان لأخ يتولى كرهه وقضيه سبب متدوقة، فالقول هو أنه دفع لأخته ما يخصها في الكره، قال ابن ناجي في بعض شيوخه لأنه وكيل بالعداء<sup>(٤)</sup>

ومن مقتضى واقعة ومقتضى على أنه لا يكون السكوت إيجاباً في الوكالة، فالرأى أجنبياً يبيع ماله سكوتاً لم يسه، لم يكن وكلاً به سكونه، ولا يصح لبيع، لأنه لا يمس إلى سكت من<sup>(٥)</sup>

ثانياً: القبول:

يقول إما أن يكون باللفظ أو بغير اللفظ

أ- القبول باللفظ:

١٩- تلحق انتهاء على أن القبول ينحصر باللفظ، كما لو قال، يموكن لأخر قد وكلتك بهذا الأمر، قد له لوكيل، قبضه أو قال كلاماً آخر غير لفظ قبضه ملبساً بالقبول، فإن

(١) الشرح المختصر ١٠٥٠/٣، وإضافة للمعنى ١٢٨٠/٣، وموسم السليل ١٩٩/٣

(٢) الأشبه والفتاوى لابن حجر ١٥٥-١٥٥، والقصر ١٤٥، وإضافة للمعنى على الأشبه ١٤٨/٣، والشتر في القواعد ١٧٥/٣، ومعنى المحتاج ٢٦٥/٣ وما بعدها

## الصورة الثانية: القبول بالكتابة

١٩- ذهب الفقهاء في التجدد إلى أن قبول  
في عقد تركانه يصبح بالكتابة المستبينة  
المحصنة<sup>(١)</sup>

## الصورة الثالثة: القبول بالإشارة

٢٠- يصح القبول في عقد الوكالة بالإشارة  
الأخرى المعروفة المعهودة<sup>(٢)</sup>.

ولكنه في شروط العمل بالإشارة يخر  
مصطلح (إشارة بـ، وعند بـ).

## الصورة الرابعة: القبول بالسكوت

٢١- صرح المحققون بأن سكوت الوكيل ل قبول  
ويجوز به<sup>(٣)</sup>.

تراخي القبول عن الإيجاب في عقد  
الوكالة.

٢٢- اثنى الفقهاء عليه أنه لا يقع قبول

لم ينقل عنهم سوى أمثال أمره، ولأن الوكالة  
إذن في تصرف فجار تقبوا فيه بالفعل كأكل  
الطعام

وجاء في شرح نسخة الأحكام معلية يكون  
الإيجاب صراحة وانفيك دلائل، ولو لم يتكلم  
الوكيل شيئاً بناءً على إيجاب الموكل، وجاز  
إجراء ذلك الأمر لموكل به، فيكون قد قبل  
الوكالة دلائل وهو يكون تصرفه صحيحاً<sup>(٤)</sup>.

الروايات الثمانية - ذهب الشافعية في وجه  
وحنابلة في قول ورغز من الحنفية إلى أن  
القبول لا يتحقق بالفعل، ولا بد لتحققه من  
اللفظ<sup>(٥)</sup>.

الروايات الثلاث - ذهب الشافعية في وجه آخر  
إلى أن لموكل إن أتى بصيغة أمر فقول به  
وشرطه تقبوا بالفعل ولا يشترط فيه اللفظ  
أما إذا كان الإيجاب بصيغة عقد فوكنتك أو  
خوفت إليك، فلا بد في القبول من اللفظ، ولا  
يتحقق بالفعل إلحاقاً لصح العقد بالمعقود  
والأمر بالإباحة<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح المحقق تكملة عقد الأمان ١/ ١٩٠، الباعث  
(١٩١) والأشبه والظاهر لأن نصه من ٢٢٩  
والأشبه والظاهر للشيخ ٨-٩-٢، ورواية  
المحققين ١/ ٢٠٠، والاتصاف ٢/ ٣٥٢، ومطابق  
إمامي للمحققين ٢/ ٢٩٩

(٢) الأشبه والظاهر لأن محقق من ٣٢٢، والأشبه  
والظاهر للشيخ ٢/ ٢١٣، ومطابق للمحققين  
٢/ ٢٢٩، والشيخ ٢/ ٢٦٦

(٣) حاشية ابن عابدس ٢/ ٢٩٥، والأشبه والظاهر لأن  
بموجب من ٢٥١

(٤) شرح موكلة الأحكام لمي جبر ٢/ ٥٢٨، والظاهر  
المعتمد ٢/ ٥١٠، والشيخين لأن مذهب ٢/ ٢٢٥،  
ومطابق للمحققين ٢/ ١٩٠، وكشاف الفتح ٢/ ٢٢١  
٢٦٧، والشيخين ٢/ ٢٠٠، وليس للمطابقين ٢/ ٢٦٩،  
ورواية للمحققين ٢/ ٢٠٠، ومعني المحتج ٢/ ٢٢٩  
(٥) رواية للمحققين ٢/ ٢٠٠، والاتصاف ٢/ ٣٥٢،  
ورواية للمحققين ٢/ ٢١١  
(٦) رواية للمحققين ٢/ ٢٠٠، ومعني المحتج ٢/ ٢٢٩

محباً، فكان انقبول فيه على الفور كاجاب<sup>١</sup>  
 وكان أبو عبد الله الدوري من مالكا  
 وانحسب في حد يرجع إلى عثار الفقد  
 ولعروة من اسير في هذه الألفاظ  
 سندى انجرات مورا من ناعر صف حكم  
 محطاب<sup>٢</sup> والمراد منه انجرات مبعثلاً أو  
 مزجلاً<sup>٣</sup>

### اتمام صيغة الوكالة

تقسم صيغة الوكالة باعتبار ومنه من آثارها  
 عليها من المصنف المسجدة، ولصيته صحتها،  
 وانصبة المضاف إلى المستعمل، والامية  
 لمؤثراً<sup>٤</sup>

### أ- الصيغة المصغرة للوكالة

٢٢- لا تجوز من خلال التعيين<sup>(١)</sup> والتعيين  
 هو ربط حصول مضمون جملة بخصوص مصدر  
 جملة أخرى<sup>(٢)</sup>

والمراد بصيغة المصغرة للوكالة أن لا يكون  
 معلقة بشرط ولا مضاف إلى وقت، كقوله

(١) عند المحاضر عليه ١٧٩٢/٢، الطحاوي ١٨٩٢،  
 المذهب ٢٥٧

(٢) عند المحاضر النسخة ١٧٩٢، ومراجع الحليل  
 ٦٩

(٣) مجلة الأحكام العدلية ١٨٨٦/٢٢٢

(٤) هو عند المؤلف قسم إلى ص ٢٥٨

(٥) الدر المنثور ١٩٢/٢

أبو بكر هو مصدر الإيجاب من الموكل من عقد  
 الوكالة بصفة

واختصر مسا إذا أثر على قبول من  
 الإيجاب

ذهب جمهور الفقهاء بحسب والتبيلة  
 والشافعية في المذهب والمالك في أحد  
 القويين إلى أنه يصح قبول الوكالة على  
 الشرفعي، لأن قبول وكالاته كان  
 بعنده، وكان متراخياً من موثقه إياهم،  
 ولأن الوكالة إذا في التصرف، وإذا قائم  
 ما لم يرجع عنه الموكل، فأشبه لإباحته

ربط شافعية لقير، على شراعيه قائم  
 بتعين وحسن العمل كذا في قوله من غير رمانه  
 وجب قرائته كان ثمة الوكالة على الفور  
 وكذا مرعها الحاكم عنه عند ثبوته عند  
 صار قبولها من الفور أيضاً<sup>(١)</sup>

وذهب للمالكية في نقود الثامي وهو حماد  
 ابن رزدي من المذهب إلى أن قبول الوكالة على  
 الفور فلا يصح إذا تراخي قبول من الإيجاب  
 بالردى بطون، لأن فوكلة عقد في حد

(١) روضة الشيب، ٩٠- وعقد الجواهر مشبه  
 ١٧٩٢/٢٢٤، ومراجع الحليل ١٩١ ١٩٢  
 والدوري لل ١٨٩/٢، ومذهب ٣٥٧/٢  
 وكذا - المقام ١٦٢/٢، وحضي ٩٠

وبعد في بحث، ولأنه بعد عشر في مو  
 بوم حكمة وهو واحد، وهو وصيته حكاه  
 صحيفته، ولأنه إذا في تصرف "تبه الوصية  
 والاشارة"

الراي الذي ذهب لشافية في الأصح  
 المحبلة في قول، إلى أنه لا يصح تعيين  
 لوكاله بشرط، قال معارضي تعيين  
 بكمال بالسوء ولا بد فانه

ومح ثلثه بأن سوكل بوجز الزكاة  
 بشرط بالتصرف شرطاً جازاً كأن يقول وكنتك  
 مع دارتي وعهد بعد شهر، فإن لوكته يصح  
 فإن لغرامي لوقا الموكل وكنتك لا،  
 ولكن لا تباشر بالتصرف لا بعد شهر، أو بعد  
 موعود لأن، يطع بمرقوس، يجوز، وهذا  
 ليس هذا تعييناً، بعد هو تأشير، يجب على  
 التوكيل إلا أن<sup>١</sup>

### صيغة الوكالة النورية

٢٥- لوكته النورية من قبل بوكه انعمه

الموكل موكيل وكنتك مع دار النورية،  
 صيغة الوكالة في هذا مثال، حيث أنه لم  
 يعمل بشرط، كما أنه لم يخصص في وقت<sup>٢</sup>  
 وأما، فيمنع عن صحت الوكالة في كاتب  
 صحتها سحر<sup>٣</sup>

### ب- الصيغة بمعلقة على شرط

٢٤- حلف مقفوء في صحة لوكته في  
 كوت صحتها بمعلقة على شرط على وأين  
 برأي لأول ذهب نحس ونحايه عن  
 الصحيح في مذهب واشاعه في مقابل  
 الأصح (أن أن لوكته، ومع معلقة بشرط،  
 فحر قوله "و" مع الحاج في هذا الظاهر  
 وقد طلب منك أملي شيئاً فذهب إليهم

واستكر على ما ذهب إليه بحدوث عهدا في  
 عمر رضي له عنهما قال "أفتر رسول الله في  
 ما، مؤد بهذين حادثة، فقال، صوب في خط<sup>٤</sup> في  
 قتل ولد صغير، وإن كنتا جعفر، قد من  
 رواية<sup>٥</sup>

١- جامع الزمان، ١/ ٢٧، رويحه القضاء، ٢/ ٢٢٧  
 والمسمى ٥ ٩٢ في الزمان، وكتاب في الزمان  
 ١٣٩ ٢٢٨ ١٣، لا بد من ٣٥٥ ٥، ومسمى  
 بمصدق ٢٢٢، والوكالة في المصنف للمدني  
 ٢٨٠، ط دار صادر

٢- من المصنف ٢ ٢٢٢، وشافيه في مذهب  
 ٢ ٢٨١، والمطوي للظاهر، ٨ ٩٠، (هذا  
 ٢٩٠، ٢

٣- شرح المصنف على مدار ٢٢ ٥٢-٥٣  
 ٤- مصابح الزمان، ٢٢ ٢٢، وندم المصنف ١/ ٢٢  
 ٥- شرح المصنف، شرح مكة (١) ٢٢ ٢٢-٢٢١  
 ٦- حاشية المصنف في شرح المصنف ٢٢ ٢٢، والحدود

٧- حديث من ثلث عشر، في سورة في قوله في قوله  
 ٨- في ٢ ٢ ٢  
 ٩- أخرجه المصنف في شرح الزمان ٢٢

لأمره، وذلك تبين من عدة الشرح، وبسبب  
مقصود المعلن إيقاع الفسخ، وربما قصد  
الانتفاع من التوكيل وحده قبل وفرضه  
واعتقد لا تخضع قبل انعقادها<sup>(١)</sup>

وقال شافعية، لو قال وكنت، وبسبب  
عزلتك أنت وكيل، ففي صحة بوكالة في  
الحال وجهان أحدهما الصحة لوجود الإذن،  
والثاني لا يصح لأشغاله على نفسه التأييد  
وهو منزه العقد الجاني.

ولما قلنا بالصحة، أو كان قوله (مضى عزلتك)  
مقصوداً من الوكالة، فمؤنه، نظر إن لم يسم  
الوكيل، واعتبر حكمه في عدم العمل به على  
وكالته

وإن لم يصير، أو كان عساً به، هي عودته  
وكلاً بعد الفسخ وجهان بناء على تعليل الولاية،  
لأنه على الوكالة غائباً على الفسخ، أحسبها  
الصحة

وإن قلنا، بغيره، نظر في اللفظ الموصوف  
باعتز، فإن كان قال: "عزلتك"، أو بهما، أو  
حتى، لم يفتض ذلك عودته، بوكالة إلا مرة واحدة.  
وإن قلنا: كلما عزلتك انقضى الموعد مرة بعد

بالشرط، وصورتها أن يقول موكل لتوكيل  
وكنت بيني وبينك، أو قال: وكنت عزلتك أنت  
وكيلي، فإن هذا الشخص يكون وكلاً  
وكنت عودته الموكل مجددة بوكالة

وسبب وكالة دورية لأنها دورية العزل،  
تلكما عودته عاد وكلاً<sup>(٢)</sup>

واختلف الفقهاء في صحة التوكلة بهذه  
الهيئة، فذهب التحفية والحامية في  
انصحيح من يذهب إلى صحة التوكلة  
الدورية به على أن الوكالة قابلة للتعيين

وبالاحتياط للموكل أن يصرح بكلمة في  
التوكلة بدورية من مائة، لأن الوكالة حتى  
للموكل فله بطلانها، ولأنه لا يكون  
لأمر يجمع الرجوع، والوكالة له

وإن احتجنا به ويحصل عزل الوكيل في  
التوكلة بدورية بموت الموكل بالتوكيل  
عزلته، وكذا عزلتك فقد عزلتك<sup>(٣)</sup>

وذهب بن تيمية إلى أن التوكلة بدورية، لا  
تصح إلا يؤدي إلى أن يصير الفرد اجتزرة

(١) في الحكام شرح صفة الأحكام ٥٢٥/٢ وجلسة  
في حاشيته ٤١٦/٤، وكذا في الفناج ٤١٨/٢

(٢) في الحكام شرح صفة الأحكام ٥٢٥/٢، وحاشيته  
في حاشيته ٤١٦/٤، وكذا في الفناج ٤١٨/٢،  
وكذا في الفناج ٤١٨/٢، وكذا في الفناج ٤١٨/٢،  
وصحة الرأي انتهى ١٣٠/٤



لوقت البيع<sup>(١)</sup>.

٢٧- أما إذا عطلت الوكالة على وقت، كأن يقول لموكل للموكل إذا جاء رأس شهر نقدت لك في بيع دري، كانت وكالة باطلة في الأصح عند المشائعية، لأن تعليق الوكالة بالإيجاب غائب.

أما عند الحنفية والشافعية والمالكية فيقابل الأصح نكوة الوكالة صحبة في جميع هذه الصور<sup>(٢)</sup>.

قال الحنفية: يوجد فرق بين تعليق الوكالة وإعطائها للإيجاب امضاف يكون سبباً في انعقاد الوكالة في الحال، فإذا انعقدت الوكالة في الإضافة على هذا الوجه صحلاً فبناحر حكم وكالة إلى الوقت المضاف إليه.

أما الإيجاب المعاد فالتعليق فيه مانع بصيرورته سبباً للحكم في الحال، وعليه فالوكالة في التعليق غير مشعنة في الحال، ويكون استيفاد الوكالة معطلاً على وجود شرط<sup>(٣)</sup>.

(١) المعاري للماردي ١٩٠/٨، ومجلس مجمع ٢٠٢٧.

(٢) بيان المصالح ١٢٠/٢، ومطالب الزكي الشهير ٢٩٩-٢٩٨/٢، وكذا الطاع ٤٦٢/٢، وبيان المصالح ١٢٨/٢، والمعاري للماردي ٢٩٠/٨.

(٣) دور المحاكم شرح مجلة الأحكام ٢٢٦/٢.

مرا أبداً، لأن كلاماً لتكرار<sup>(١)</sup>.

## ج- الصيغة المضافة إلى الزمن المستقل للوكالة.

٢٨- من صور الوكالة التي تكون الصيغة مضافة إلى المستقل أن يقول الموكل للموكل وكنتك حتى أبيع دري في شهر رمضان، أو يقول الموكل - وكنتك في بيع هذه الدار غداً، ويطلب الموكل ذلك<sup>(٢)</sup>.

ذهب الحنفية والمالكية إلى صحة وكالة بغيره الصيغة بناء على أن الوكالة من العقود الكلية للإضافة، زاد الحنفية - يكون وكلاً في المدد فما بعده، ولا يكون وكلاً قبل المدد<sup>(٣)</sup>.

وبالحق المشافعية على صحة الوكالة في هذه الصورة باعتبار أن وكالة مجردة في الحال وعلى التصرف على تحقق شرط في المستقل، وهذا جائز عنهم بالانقاضي<sup>(٤)</sup>، لأن صبر عقد الوكالة، وإنما جعل موعد المضاف إلى مضافاً

(١) رويها الطالبي ١٠١/٢، ومجلس المحتاج ٢٩٣/٢، ونجدة المحتاج ٢٩٢/٢، والوسط في الشك ٢٨١/٢.

(٢) مجلة الأحكام المدنية المدة (١١٥٦) يطالع المصالح ٢٠/٢.

(٣) بيان المصالح ١٢٠/٢، ودور المحاكم شرح مجلة الأحكام ٢٣٥/٢، ومجلس الزكي ٢٢٨/٢-٢٢٩.

(٤) بيان المصالح ١٢٨/٢، والمعاري للماردي ١٩٠/٨.

## ٢- لصيغة الموقتة للوكالة

٢٨ ذهب الغنيم إلى صحة الوكالة إذا كانت  
صحتها مؤقتة، فقول: يوكل لبركي موت  
وكيف شهر.

وإنما اختلفوا في هذه الوكالة بعد الموت،  
الذي افته فممكن  
ذهب الشافعي إلى أن الوكالة لا تبلى بعد  
الموت الذي حدد، الموكل

ومن الحقيقة على أنه لو دلت به داري  
اليوم، أو اشتركي بدار اليوم من ذلك عند عبه  
روايت قال بعضهم: يصبح أن وكالة لا  
تبلى بعد اليوم

وذهب بعض الحنفية على أن وكالة تبقى بعد  
اليوم، لأن ذكر اليوم لتسهيل لا يوجب الوكالة  
باليوم، إلا إذا دل الدليل على

ومن صحة المعلق فلا عر البز في أن  
الوكيل إلى عشرة أيام لا ينتهي وكالة  
بمضي العشرة في الأصح<sup>(١)</sup>

## الشران صيغة الوكالة بالشرط

٢٩- إذا شرطت الوكالة بشرط فلا بد أن تكون  
هذا للشرط صحيحاً أو عاصداً، فإذا كان الشرط  
عاصداً عند اختلف الفقهاء في أنه من  
الوكالة

ذهب بعضه وأحمد في أشهر الرافعين عنه  
والأبي بنى إلى أن أم كالة لا يبطل بالشرط  
نفسه، أي شرط كان<sup>(٢)</sup>

ذهب الشافعي إلى أن الشرط العاصد يفسد  
الوكالة

وفي طلبة الشرط العاصد ما لو جاء الموكل  
للوكل مع البيع من المشتري، من الوكالة  
نفسه، لأن مع الحق عن يستحق إثبات به  
هك حرام، ومع البيع بالشرط<sup>(٣)</sup>

وإنما يروى في العمود لحائراً كالشرية  
والوكالة وانعكاساً عاماً فلا يمنع عمود  
امتنع به، بالإدلة بكون عبثاً بها تكون  
بصددها، فلا يصدق عليها أسماء العمود، ولا  
مقدراً بالوكالة<sup>(٤)</sup>

(١) كشف النرج ٤٦٢/٢، راجع، ٢٥٥/٥، وفي  
المطالع ٦٦٤/٢، وروضة الطالبين ٢/٤،  
والأنياء والظاهر للشرطي ٣٨٤، وقد  
لا يبينان جوداً في قوله في هذه ٥٦٣، وهذا  
المراد ٥٦٧/٢، ووجهه المعلق على البحر مرات  
٥٥٥/٢

(٢) الطائفة المجهدة ٥٦٧/٢، والبحر الرافعي ١٩٠/٥  
٥٥٥/٢، وابن أبي شيبة ٢٩٩/٢  
(٣) في المطالع ٦٦٩/٢، والأكس، والطائفة للشرطي  
٥٥٥/٢  
(٤) البحر في طرقة البركي ٩ ٥٠٩-٥١

ويُتروى من هذا الاتجاه ذهب الشافعي أن  
محمد بن الشافعية حيث ذكره (لأنه ليس  
منهضاً عن الوكالة، فقدم فساد الوكالة  
على الإذن<sup>(١)</sup>)

فإن الشرط الصحيح هو إذا غاب الوكيل  
المرسل فإن تلفه فيه أواء (خطأ في فقر ٢٩  
وما بعدها).

### صفة عقد الوكالة:

٢٠- اختلاف فقهاء في صفة عقد الوكالة  
على ثلاثة أوجه

أولها الأول ذهب النجاشية والشافعية  
والحايلى وبعض المالكية إلى أن الوكالة  
من عقود الجائزات من حيثها، لأن  
الوكالة مبرم ولا لزوم في التبرعات

ومثله على عدم لزوم عقد الوكالة بأن  
الموكل قد يرى مصلحته في تركها وكل في أو  
في وكيل آخر، كذلك لو كان قد لا يتبرع  
فيكون لزوم العقد مضرراً بها<sup>(٢)</sup>

(١) الوسيط للزاهي ٢٨٤/٣

(٢) التبرع الوكيل ٧٢٣ + جاز ما بين ٢٨٤/٣  
والشراح ص ٢٢٣ - راجع شرحه في الشرح  
١٦٨٥/٢، ورواه الطائفة ٣٣٢/٢، ومضى في المصالح  
٢٣٦٢-٢٣٦٢، وراجع الفتاوى ١٦٨٥/٣ - والإصناف  
٣٦٨/٢، والشرح ٣٢٢/٢، وهو مستخدم في  
صفة الأحكام ٥٨٨/٢

وقال في موضع آخر: لو علق الوكالة على  
شرط، ونصرت الوكيل بعد الشرط، الأصح  
أنه لا يطل خصمه بوكالة فينبى  
عمره الإذن<sup>(٣)</sup>، وإنما فساد الوكالة مقوم  
المسمى إذ متى له جزم والرجوع إلى غيره  
المثل<sup>(٤)</sup>

وحده كثير من الحنابلة حتى انشأه في أن  
فساد الوكالة لا يمنع من انعقد العقد بالإذن،  
فقد قال ابن رجب: ظاهر كلام كثير من  
الأصحاب أن المصلحة من الوكيل تقتضي  
فساد الوكالة لا بطلانها، فيفسد العقد  
ويصير منصرفاً بمجرد الإذن

وقال أيضاً: العقود الجائزة كالشركة  
والمصاهرة واسوكتة إن فسادها لا يمنع  
من انعقد العقد معها بالإذن، لكن خصصه  
تروى بفسادها، فلا يصدق عليها أسماء  
العقود الصحيحة إلا ملها بالفساد<sup>(٥)</sup>

وذهب النجاشية في وجه آخر إلى أن لو كان  
شعيل كونهما لزوم الاتمان، والإدلة في  
المنصرف كان موطئاً به<sup>(٦)</sup>

(٣) الشرح في قواعد المروكشي ١١٦/٢

(٤) الوسيط للزاهي ٩٨٤/٣

(٥) الشرح لابن رجب ص ٢٦

(٦) الشرح لابن رجب ص ٢٦

و شترت اشتدعية لهذا الجوار أن تكون  
الوكالة خفية من المعلن. ولم يملك بلفظ  
الإحارة<sup>(١)</sup>

وذلك بحسبه تنقزع على عدم بروج فند  
الوكالة ثلاث مسائل

**المسألة الأولى:** لا يدخل الوكالة غرار  
الشرط لأنه إما يحتاج إليه في هذه  
الأم، ليتمكن من العبر من غيره أو إذا<sup>(٢)</sup>

**المسألة الثانية:** لا يصح لحكم بالوكالة  
مقتصرًا، وإنما يصح في نفس دعوى صحيحه  
على غريم<sup>(٣)</sup>

**المسألة الثالثة:** كذا للموكل عزل وكيله  
في أي وقت شاء، إذ لا دليل أبهى أن يستلزم من  
الوكالة في أي وقت أراد<sup>(٤)</sup>

وسأني معصية المعلن التي ليس للموكل  
أن يعزل وكيله عند الكلام من عزل الوكيل  
إلا في أي شيء إن كانت الوكالة بحرة على  
سبيل الإحارة فهي لا ريب من أنظر في وجبه  
حينئذ أن يصح فيها شرائط (جاء ٢١١) وبه

و شتى الحمية والمالكية من ذلك ما إذا  
تعلق بالوكالة حق مبر، فإنه يكون لا ريب .

ومن الحمية ذلك بوكيل خصومه بلفظ  
الحصم، ليس للموكل عزله. وإذا وكل  
المدين هذه وكلاً بالخصوصة بلفظ  
الحصم (الذي هو المدعى) له عزل  
(المدعى عليه) وعزله، فإن لا يصح لئلا  
يضيع حق المدين

وقد لو عزل المعلن الموكل ببيع الزمان منه  
بحصمه المبرهن، وصح بالعزل صح، وإلا لا  
يصح، فتأمل حقه به

كما أن يركب أن يعزل منه من الوكالة،  
ولكن لو تعنى به حق المبر يكون مجزواً على  
إيدى الوكالة<sup>(٥)</sup>

ومثل المالكية بما إذا وكل الموكل وكلاً في  
خصومه، وقاعد خصمه ثلاث مجائس ولو في  
يوم واحد، وانقضت المصالحات بينهم، فليس  
للموكل حينئذ عزل الوكيل إلا بمقتضى، كقول  
نفره أو من مع الخصم أو مرض وسر أو غير  
ذلك من الأقدار

وليس للوكيل حينئذ عزل نفسه إلا بعذر<sup>(٦)</sup>

(١) مقتضى المحتاج ٢٢٩/٢ - ٢٣٠

(٢) دور الحكام شرح مجلة الأحكام ٥٦٨/٢ - وصاية  
أبي حامد ١١٦/٢ - والفتاوى المبررة ٥٧٧

(٣) حاشية أبي حامد ١٠٦/٢ - ودور الحكام شرح  
مجلة الأحكام ٥٢٤/٢

(٤) دور الحكام ٥٢٨/٢

(٥) ابن علقم ١١٦/٢ - وموجب الجليل ١٨٨/٢ - دور  
الحكام ٢٥٨/٢

(٦) ابن علقم ١١٦/٢ - ودور الحكام ١٨٨/٢

(٧) الشرح الكبير ٣٧٩/٢ - والشرح ٦٩/٦

## الركن الثاني من أركان الوكالة

### العقدان

وهما الموكل والموكل

### أولاً: الموكل

٢١- لموكل ' هو من يصمم غيره مقامه في مصرف جابر معنوم، ويشترط فيه أن يكون ممن يمتلك ذلك التصرف، وتلقونه الأحكام<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك تفق الفقهاء على أنه لا يجوز الوكالة من المجهود والمعتود، ولمنحى عليه، ولنا، والصبي غير المبرر مطلقاً منه، كان نوع التصرف محل الوكالة<sup>(٢)</sup>، واعتقد، وبما يأتي

### أ- توكيل الصبي المميز

٢٢- اتفق الفقهاء على جواز توكيل صبي مميز في تصرفات خاصة له صفاً محضاً.

كما تفقوا على عدم جواز توكيله فيما كان

صرح الشافعية والمالكية في قول<sup>(٣)</sup>.

لرأي الثالث ذهب بعض السأخرين من المالكية إلى أن عقد الوكالة لازم من جانب الوكيل وإن كانت مبرأة، بناءً على لزوم الهبة وإن لم يقص<sup>(٤)</sup>.

وإن كانت الوكالة على سبيل الجماله فهي صفة عقد الزكاة ثلاثة أصول:

القول الأول: لزوم من طرفين، وهو أحد أقوال ثلاثة عند المالكية<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: الجواز من الطرفين، وهو المعتقد عند الشافعية وأحد الأقوال الثلاثة عند المالكية<sup>(٦)</sup>.

القول الثالث: وهو مبني على تفرقة بين التماثل والتماثل، فيكون المبدأ لازم من جهة التماثل وهو الموكل بطرود المجهود له بالتماثل، وهذا أحد الأقوال الثلاثة عند المالكية<sup>(٧)</sup>.

(١) تكملة فتح القدير ٦/٨، وانظر حاشية ابن عابدين ١٠٠/٢، والهامم الزاوي ١١٠/٢، والفناوي الهندية ٥٦١/٢، والإحصاءات ٣٥٨/٢، وحاشية القناع ٢٩٢/٢، ومغني المحتاج ٦٦٧/٢، ومواهب السليل ١١٨/٢، ومغني المحتاج ١٦٢/٢، والمغني مع الشرح الكبير ٢٠٢/٢.

(٢) حاشية ابن عابدين ١٠٠/٢، ومغني المحتاج ٢٠٢/٢، والفناوي الهندية ٥٦١/٢، ومغني المحتاج ١٦٢/٢، والمغني مع الشرح الكبير ٢٠٢/٢.

(٣) عقد الجواهر الثابت ١٨٨/٢، ودعوة الظالمين ٣٣٩/٢.

(٤) عقد الجواهر الثابت ١٨٨/٢، والشرح المبين مع حاشية الصادي ٥٣٣/٢.

(٥) عقد الجواهر الثابت ١٨٨/٢، والشرح المبين مع حاشية الصادي عليه ١١٢/٢.

(٦) عقد الجواهر الثابت ١٨٨/٢، والشرح المبين مع حاشية الصادي عليه ١١٢/٢.



## و- توكيل المحرم

٣٧- اختلف الفقهاء في توكيل المحرم لاحتلال  
في سكاك

قد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز توكيل  
لمحرم لاحتلال في السكاك ينفذ له حال إخراج  
لموكل، لأنه لا مباشر،

وذهب الحنفية إلى أنه يجوز توكيل المحرم في  
أزواج مطلقاً، لأن جرده أن ينفذ نفسه فجاء  
به التوكيل به<sup>(١)</sup>

والمتصين في مصطلح (سكاك ف ٧٢)

## و- جهالة الموكل

٣٨- من جهالة على أنه لا يصح بوكالة إذا  
لم يعرف الموكل موكله أو قيل له وكنت زيدا  
وكم بسبب ولم يذكر له من وصفه أو شهرته ما  
يعرف به<sup>(٢)</sup>

## ثانياً التوكيل

٣٩- التوكيل هو التصديق له تفويض أو وكالة  
ويشترط في التوكيل ما يشترط في الموكل من  
لعملي، فلا يجوز توكيل المجنون والمعتوه

القول ثالث ذهب الشافعية في قول أبي أ  
توكيل المرتد باطل، وذلك انقوب استوجه،  
الشيخ زكربا الأنصاري وقال  
الشافعية<sup>(١)</sup> هو المحدث

هـ- توكيل المسلم الكافر في بيع الخمر  
والخنزير

٣٩- حلت فقهياً في حكم توكيل مسلم  
الكافر في بيع الخمر والخنزير

ذهب الشافعية والحنابلة  
والصاحب إلى أنه لا يصح توكيل مسلم  
كافر في بيع خمر والخنزير بشرطيهما،  
لأنه يشترط لصحة الوكالة أن يملك الموكل  
حق التصرف الذي يوكل فيه به، والمسلم لا  
يملك التصرف في الخمر أو الخنزير ببيع أو  
الشراء أو غيرهما، فإذن شيء لا يملكه.

ذهب أبو حنيفة إلى صحة توكيل مسلم  
كافر في بيع الخمر والخنزير، إذ يكفي أن يكون  
الموكل أهلية أداء، فتصور له من توكيل الكافر عيب  
يؤثر فيه<sup>(٢)</sup>

(١) ابن علقمة ٤٠٠، والشافعية ٣٠٠، والحنابلة ١٨  
١٩، ورواه الأئمة ٢٦٩، والصاحب للشافعية  
والمصنف ١٢٥، ورواه الطائفة ٤٩٩.

(٢) ابن علقمة ١٥٢، والصاحب ابن علقمة ١٠  
ط ١٠٤، والمصنف ١٠٤، والصاحب ٣٤، محمد  
لعمري ٢٧٨، ومعي ١٢٩، سكاك ١٢٩  
٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧،

والصبي غير المميز يصدق بمقتضاها<sup>(١)</sup>.

واختلوا في الشروط الأمور الآتية في  
الوكيل

## أ- البلوغ

١- اختلف الفقهاء في اشتراط البلوغ في

الوكيل

للمذهب الحنفي والمالكية إلى جواز وكالة  
الصبي المميز<sup>(٢)</sup>

قال الحنفية: إن كان يعمل العقد ويصدقه  
أي يعلق البيع وغيره من العقود، فيعرف أن  
الشراء حادب للمبيع ومائب للمعلن، والبيع على  
عكسه، وبحرف الفسخ الفاحش من اليسيرة  
ويصدق بذلك ثبوت الحكم وانزعاج العقد.

وقالوا: إن حرق المندرج إلى الوكيل إذا  
كان بالمد<sup>(٣)</sup>، أما إذا كان صبياً مميزاً فإن حرقه  
ترجع إلى الموكل لا إلى الوكيل كما سيأتي في  
موضع<sup>(٤)</sup>

ومصرح الخاتمة بأنه يصبح توكيل المميز  
وتوكله في كل تصرف لا يشترط له البلوغ،

تصرف المميز بإذن الولي منه صحيح<sup>(٥)</sup>

وأشدن التناول صحة وكالة الصبي  
المميز<sup>(٦)</sup> بما ورد أن رسول الله ﷺ لما  
غضب أم سلمة رضي الله عنها قالت: ليس  
أحد من أوليائي شاعداً، فقال ﷺ: ليس  
أحد من أوليائي شاعداً ولا عاصياً يكره  
ملكه، ثم قال: تصبرون بين أم سلمة، ثم  
فروج رسول الله ﷺ، فتروجه وكان صبياً<sup>(٧)</sup>

وذهب الشيعة إلى عدم جواز وكالة الصبي  
المميز لأنه غير مكلف، ولا يملك تصرف في  
حق نفسه، فلا يملك تصرفاً بغيره، لأنه إذا لم  
يملك ذلك في حق نفسه يفتقر يملكه في  
حق غيره بالتوكيل<sup>(٨)</sup>

## ب- تعيين الوكيل

١- اتفق الفقهاء على أنه يشترط لصحة  
الوكالة أن يكون الوكيل مميزاً، فإذا كان مجهولاً  
مطلت الوكالة، فلو أن شخصاً وكلت أحد  
الأسرى بيع سبعة مائة بطلب الزكاة لجهالة  
الوكيل وعدم نيته

(١) كشاف لمع ٤٠٢/٢، الإجماع ١٣٥٤/٥  
والصبي ٨٨/٥

(٢) الشائع ٢٦

(٣) حدث أن رسول الله ﷺ غضب ثم سبى

انخرجه الصافي ١٩١/٨-٨٧

(٤) سلب الجبس ١٠٢/٢

(١) المعنى ٨٨/٤

(٢) الشائع ١٠٢/٢، والبحر الرافد ١١٢/٢، وكشاف  
الفتح ١٣١/٢ والإجماع ٢٥٢/٥

(٣) الشائع ١٠٢/٢، وصبي المقتل ١٤٤/٢، وتكملة فتح  
القيصر ١٤٤/٢



ذلك لئلا يكون إن علمه المحاط بما دله  
الملك جاز بهه ررية و حده، وإن لم  
يعلمه، صبه روات.

وم قال ذهب بهه، لئلا يكون إلى نصار حتى  
يقصر، أو إلى النصارى حتى يحبه نبيها فهو  
منه نقصار و حياه في ذلك العمل حتى لا  
يعبر صامت بعينه بعد ذلك

وكذلك لم قال لا مرنه انطلي إلى فلا حتى  
يظنك بظنها فلا، ول حتم مع اك في محبه  
الشرحي في باب ما تقع به الوكالة

وعلم الوكالة بالوكالة شرط من الوكلاء،  
حتى إذا من وكيل غيره مع مشاع أو بطلاق  
امرته، ووكيل لا يضم قصور أو مع لا يجوز  
ببها ولا طلاقه، فكذلك محمد وحده أنه يعاين  
في اجتماع الصديق فردا وكل إنسان لا يعبر  
وكيلاً قبل تعلم، وهو المحدث

وقالوا، إذا كان علم بوكيل بالوكالة  
لصحة الوكالة فإن كان بتركيل بغيره  
فالوكيل، أو كتب الموكل بملك كذا، فإنه  
يبلغه وعنده ما فيه، أو أرسل به رسولا  
فهو الرسل، أو أخبره بشئوكيل رجلاه،  
أو رجل واحد من ماله وكيفية بجمع  
الحسين، وإن غيره بملك رجل واحد غير

وقال بن بجم، من الوكيل له جهر من  
منه من مضمونه من جاهد علامة كذا، ومن أخذ  
نصيبه، أو ذل كذا فادفع ما لي عينا  
بلي، له معج، لأنه وكيل بجهر، فلا يبرأ  
بالدفع به

### ج- علم الوكالة بالوكالة

١٢ اختلاف الفقهاء في شرط علم الوكيل  
بوكالة لصحتها

قال الحنفية: العلم بتركيل في الجهة شرط  
بلا خلاف، إلا علم الوكيل دفعه من بواقته،  
حتى لو وكل بطلاق مع دفعه الموكل من  
رجل قبل علمه وعلم فوجن بالوكيل لا يجوز  
ببها حتى يجبر الموكل أو الوكيل بعد علمه  
١٢٤٢

وأما علم لوكيل على تعيينه، فتوكيل من  
هو شرط، ذكر في مبادئ أنه شرط، وذكر في  
الوكالة أنه ليس بشرط.

وأما ذل الرجل ذهب بشئ من فلان  
حتى يبره، أو ذهب إلى فلان حتى يبعك ثوبي  
إلى عنده، فهو جائز، وهو من خلاف في بيع

(١) جازي الصحاح ١٨٤٥، وجملة المحتاج ٢٨٧/١٥  
ومطالب أروى انتهى ٢٢٩/٢ - ٢٣٠، والذلة ٨  
ونظم لبر بجم في ١٥ وحاشية الأسوي ٢٠  
٢٧٨، وروضة اقتصاد الخسائي ٢٤١/٢

(٢) الفنون الهندية ١٠٦٢، ١٠٦٣

## هـ- ذكورة الوكيل

٤٤- سم يشترط الضمان ذكورة الوكيل في الجملة، ولا أحد منهم اشترط كون الوكيل رجلاً في بعض النسخ ومنها النكاح والتحصيل في مصطلح (نكاح ق ١٠٧)

الركن الثالث من أركان الوكالة: محل الوكالة:

٤٥- محل الوكالة هو التصرف المأذون به من أموال الوكيل بملك أو ولاية. وقد نص فقهاء الشافعية على أن لمحل الوكالة شرطاً ثلاثة:

أ- أن يكون معلوماً من بعض القلوجاء، ولا يشترط علمه من كل وجه، فإذا لم يكن كذلك بطلت الوكالة، لأنها لا تصح مع الجهالة.

ب- أن يكون قابلاً للثبات

ج- أن يملك الموكِّل حاد التوكيل<sup>(١)</sup>.

أنواع الوكالة باعتبار محلها:

نوع الوكالة باعتبار المحل، إلى وكالة خاصة، ووكالة عامة.

١- الوكالة الخاصة:

٤٦- وكالة القفاحة هي ما كان إيجاده

حادث، فإن جلت حار وكبلاً أيضاً، وإن لم يصدده لا يكون وكبلاً عند أبي حنيفة، ويكون وكبلاً عند أبي يوسف ومحمد<sup>(٢)</sup>

وأذهب المتقدمون إلى عدم اشتراط العلم بالوكالة، وهو ذلك في بيع داره، ولم يعلم الوكيل بالوكيل صحتها نفذ بيعه عنهم، لأن الاعتبار في العقود بما في نفس الأمر<sup>(٣)</sup>

ومما ما يؤخذ من عبارات الشافعية على الظاهر، حيث نصروا على أنه يصح بيع مال غيره ظاهراً، إلا أن بعد البيع أن له عيب، ولا به، كوكيل أو وصي، احتيازي العقد بما في نفس الأمر لعدم حاجتها إلى الثبوت وقالوا: يحرم على الوكيل تمادي هذا التصرف تبين العلم بأن له ولاية عليه<sup>(٤)</sup>

٢- وكالة الوكيل:

٤٢ لا تشترط عدالة الوكيل في الجملة، إلا أن بعض الفقهاء شرطوا في عقود معينة أن يكون الوكيل أو الوصي عدلاً، ومنها عقد النكاح حيث اختلما في شتراد الطهارة في الوكيل من قولهم، وللمفصلين (أو نكاح عدل، وصق ق ١٤)

(٤٦) بدائع الصنائع ١/ ٢٦-٢٧

(٤٢) تنبيه النكاح ٢/ ٢٦٢، وشرح المفصل ١/ ١٨٥، والتمهي لأبن قدامة ١/ ١٤٨.

(٤٣) حاشية المحل ٢/ ٢٩، ونبذ المحتاج ١/ ٢٥

(١) نبذ المحتاج ٢/ ٢٢٥ وما بعدها، ونبذ المحتاج ١/ ٢١٩-٢١٧ وما بعدها

وفي البردية ست وكيلي في كل شيء جائز  
مرة ملك يحفظ راتبه والشراء وبذلك الهبة  
الصدقة، حتى إذا أفتى على نفسه من ذلك المال  
جار، حتى يملك حلاقه من قصد المثل، وعن  
الإمام أبي حنيفة يحصيه بالانفاضة، ولا  
يلي المتقو شرع، وعنه لنسوي وكذا، لو كان  
حلفت امرأتك ووجبت وولدت أرضك في  
الأصح لا يجوز، وفي الأخيرة أنه توكيل  
بالانفاضة لا بالإعتاق والهدية، وبه  
ينتهي.

وفي العلاءة كما في البردية

واستأجر أن توكيل ركالة ماله بملك كل  
شيء إلا إطلاق والمثاق ولوفع وامهبة  
والصدقة على اسمي به، ويسمي أن لا  
يملك الإبراء وانحط عن المديون لأنهما  
من قبيل تبرع وأنه لا يملك التبرع،  
وقد مر أنه يملك التصرف في مرة بعد  
أخرى، ومن له الإصر في الهبة بشرط  
العرض فإنها بالنظر إلى ابتداء تبرع،  
فإن تعرض عارية ابتداء، معاوضة انتهاء،  
والهبة بشرط العرض هبة متفاء معاوضة  
تنتهي؟ ويسمي أن لا يملكهما التوكيل  
بالتوكيل العام، لأنه لا يملكهما إلا من  
يملك التبرعات، ولذا لا يجوز إقرض  
لوصي ماله التبرع ولا عنه بشرط أقرض

التوكيل فيها خاصة بنصرف معين، كأن يوكيل  
إسماعيل أقرضني أن يبيع له مائة مائة وفي هذه  
الهدية لا يجوز توكيل أن يتصرف إلا فيما ذكره  
باعتق السعد.

ب- الوكالة العامة.

٤٧- الوكالة العامة قد تكون عامة في كل  
شيء، كأن يقول التوكيل للوكيل، ب- وكيلي في  
كل شيء، أو يلو ل- أنت وكيلي في كل قليل  
وكثير، وفي هذه الحالة تختلف الفقهاء في حكم  
الوكالة العامة

لذهب الحنفية والمالكية إلى جواز التوكيل  
للمم في الجبنة<sup>(١)</sup> ولهم في ذلك تفصيل  
فإنك بحسب ما لو دل لفبر، أنت وكيلي في  
كل شيء، أو كان أنت وكيلي بكل قليل وكثير  
يكون وكيلاً يحفظ لا غير، وهو الصحيح، أما لو  
قال أنت وكيلي في كل شيء، جاز أمرك، يصير  
وكيلاً في جميع التصرفات بحالة كبيع وشراء  
وهو وعنه واعلموا في إطلاق رعنا  
ووعنا، فقبل يملك ذلك لإطلاق تعميم  
الملك، وقبل لا يملك ذلك إلا إذا دل  
فقبل ما في الكلام وسواء، وبه أخذ نفسه  
أبو ثعلب.

(١) فتح القدير ١/٢٧٠ وشرح الرائي ١/١٤٠  
والفتاوى الهندية ١/٥٦٠، وابن القيم ١/٣٤١-  
٣٤٠، ومجلة المحققين ١/٢٧٠

وإن كانت معارضة في الانتهاء

ونظام المحرم أنه يملك قبض الدين واكتسابه  
وليده، والقدرى يقولون بموكل وصماح  
القدرى بحقوق على الموكل، والأدري  
على الموكل بدينه، ولا يمتنع بمجلس  
القدسي، لأن في ذلك بالموكل بمتحصنه  
لا في المم

من قاربه. وكذلك وكالة مطلقاً عامة قبول  
بإدول الطلاب وبناف رائدته؟ نظامه  
لا يملكها على لفتى به. لأن من الألفاظ ما  
صرح فاصلي خاد وغيره بأنه موكل مأم، ومع  
ذلك طار بعده (١).

والأصل أن لا تتعد الوكالة بمحدد مود  
وكنته لأنه لا بد له عرفاً عن شيء، بل حتى  
يوصى للموكل لأمر بأن يقرب وكذلك وكالة  
مفوضة، وفي جميع أموري 'وأدبناك مذني  
في موري وهو ذلك، ويد مود له فيمضي  
ويجوز النظر وهو ما به نسبة سال، أما ما بين  
فيه نسبة لملك كالمس والهاء والمدة لترب  
الأحر فلا يجوز، إلا أن يقول موكل ويخصي  
مس غير النظر، فيمضي بصره وتوقع، وإن كان  
لا يجوز له بعه بئذ، فليس بموكل وده ولا  
تصميم الوكيل

والمراد بعير سطر ليس بمعاً ولا سدير  
وبأنوا لا يمتضي من الوكيل خلال دوجه  
الموكل، وإن كان بكرة، ويصح دار سكره في  
كل من الشر وغيره. لأن هؤلاء الأمور لا تندرج  
تحت عموم الوكالة، وإنما بعه الوكيل بإذن  
خاص (٢)

ودع للثانية وللمائة إلى ن التوكيل  
العام لا يصح (٣) فقد نصوا على أنه يشترط أن  
يكون الموكل به معلوماً من بعض الوجوه حيث  
يفضل مع العرو، ولا يشترط عنه من كل وجه،  
فترال وكذلك في كل قليل وكثير، أو في كل  
أموري، أو فوصت بك كل شيء، أو أنت  
وكبي، معروف كيف ست، أو نحو ذلك ثم  
يصح لكثرة العود وعظيم الخطر، وإن كان  
وكنته في بيع مولي وقصر ديوني وأستبد بها  
ونحو ذلك صح وبه جهل الأموال وديون ومن  
هي عليه (٤).

الأمور التي تخضع عليها الوكالة

٢٨- ذكر الفقهاء صائفاً عاماً ما يصح أن  
يكون محلاً لعمد الوكيل وهو كل عقد جاز أن  
يعلنه الإنسان بنفسه جاز أن يوكل به غيره لأن

(١) الترحم الكبير مع حاشية القسري ٢٨ / ٢  
(٢) بداية المحتاج ٢٥٢٦، والمصنف ٢٦ / ٢٤، واستقى  
١١٦-٢١١٦  
(٣) جهل المحتاج ٢٤ / ٢٤، والمصنف ٢٦ / ٢٤  
وشرح السنين ٢ / ٢٢

(١) حاشية ابن عابدين ١ / ٣٩٩ - ٤٢، راجع القسري  
٥٠٦-٥٠٧

عمر، انه في ذلك في شراء شاة<sup>(١)</sup>، رآه  
 في ذلك ديدان<sup>(٢)</sup> في حنكته في حرم<sup>(٣)</sup>، شتر في  
 حنكته<sup>(٤)</sup>.

٤٠- ، بقوا ايضا على حوار التوكيل في  
 الحوالة، والرهوة والكفالة، والشركة  
 والوديعة، وسفارة، وحجامة،  
 والصدقة، والإعارة، والقرض، والوجه،  
 والبيع، والإبراء، والخصم، والإدانة  
 والشفعة، لأن كل هذه المقود هي من  
 البيع فيحتاج إلى التوكيل فيها، عيب  
 في حكمه<sup>(٥)</sup>.

و بقوا كذلك على جوار توكيل في الصدقة  
 والصلح والهباء لأبي في بعض بيع في الصحة  
 إلى التوكيل رآه حوارك يملك هذه  
 انصرفت بيمينه يملك تقويمها إلى غيره<sup>(٦)</sup>.

١- ومواهب جليل ٨٦٥، وديانة المحتاج ٢٦٢  
 ٢- والمضي ٨٨٥، ومصرى المحتاج ١٢  
 ٣- رد المحتار ٢٦٢

٤- حبيب وكيك في حرم التوكيل في شراء التوكيل  
 ٥- بمرجحة ٩

٦- حيث عهد في حرم التوكيل في حرم  
 لقد بمرجحة حرم

٧- المفتح ٢٩١، والشركة ١٢٠، ومصرى  
 محرمي ٢٧٢، ومصرى الإكليل ١١٥، وديانة  
 المحتاج ٢٦٢، وكشاف المحتاج ١٦٦، والمضي  
 مع المفتح ١٢٠، ومصرى المحتاج  
 ٢٦٢، ورد المحتاج ٢٦٢  
 ٨- المفتح ٢٩١

الإنسان قد يعجز عن المساءة بنفسه عن اختيار  
 بعض الآخر، فيحتاج إلى أن يوكيل غيره، فيكون  
 يسير منه دفعا لمعاينة<sup>(٧)</sup>.

١- أن هناك مورا أصبح التوكيل فيها  
 لا يمان، وأمر لا أصبح توكيل فيها  
 بالامانة وأمر، اختلف الفقهاء فيها

١- الأمور التي أصبح التوكيل فيها، باتفاق  
 الفقهاء<sup>(٨)</sup>.

لولا، المقود<sup>(٩)</sup>.

١٩- انفق الفقهاء على حوار توكيل في البيع  
 وسره لا، الحاحا دابة إلى توكيل فيها،  
 فقد يكون توكيل من لا يحسن البيع والشراء،  
 أو لا يملك الجوارح في السوق، وقد يكون له  
 مال ولا يحسن التجارة فيه، وقد يحسب ولكنه  
 لا يتفرع له مال، وقد لا يقيم به الجوارح لكونه  
 امرأ، أو من يعتبر به، ربط ذلك من منزله،  
 وأباح شرع التوكلة دفعا لحاجة المحتاج، وسبلا  
 من مصلحة المحتاج<sup>(١٠)</sup>، ولأن سمي في ذلك وتكرار

١١- الهدية مع فتح المقدير ٢٧، ومصرى حبيب  
 ١- ١- التوكيل في حرم التوكيل ١٢٠، وديانة المحتاج ٢٦٢  
 ٢- المفتح ٢٩١، ومصرى المحتاج ٢٦٢  
 ٣- والمضي ٨٨٥، ومصرى المحتاج ١٢  
 ٤- المفتح ٢٩١، ومصرى المحتاج ٢٦٢  
 ٥- المفتح ٢٩١، ومصرى المحتاج ٢٦٢  
 ٦- المفتح ٢٩١، ومصرى المحتاج ٢٦٢  
 ٧- المفتح ٢٩١، ومصرى المحتاج ٢٦٢  
 ٨- المفتح ٢٩١، ومصرى المحتاج ٢٦٢  
 ٩- المفتح ٢٩١، ومصرى المحتاج ٢٦٢  
 ١٠- المفتح ٢٩١، ومصرى المحتاج ٢٦٢

فرد على قرائهم، فإن سم أظاعو لك بذلك  
فأبداك وكراتم أمواتهم واتن دعوة اسفلوه فإنه  
ليس بينه وبين الله حجاب<sup>(١)</sup>

### ثالثاً: الطلاق والرجعة والخلع:

٥٢- اتفق الفقهاء على جوار لتوكيل في  
الطلاق والرجعة والخلع لأن لحاجة داعية إلى  
ذلك كذهنها إلى التوكيل في بيع وكنكاح<sup>(٢)</sup>

ب- الأمور التي لا يصح التوكيل فيها  
بالاتفاق

### أولاً: الطهارة:

٥٤- اتفق العلماء على عدم جوار لتوكيل في  
الطهارة، بلوقان التحدث فيه. وكذلك تشهد  
عني في كذا ثم يصح ذلك، لأنها تتعلق بعين  
التحدث، لكونه خبراً عما رآه أو سمعه، ولا  
يتحقق هذا المعنى في نائبه، ولأنها مبنية على  
النسب ونهين الذي لا تمكن التنبه اليه

فإن استناب فيها كلف النائب ناهداً على

(١) حديث الأصمعي أن الله قد فرغ عليهم  
الفرجة القلبي (فتح الباري ٢/١٤٨) ومسلم  
١/١٠٠ من حديث أبي حنيفة رضي الله عنه  
(٢) الطحاوي ١/١٠٠، وحاشية القسوي ٢/٣٧٧، وجواهر  
الأكلام ١/١٠٠، ونهاية المستحاج ٢/٢٢٤ والمضي  
مع تلويح ٢/٢٠٤

٥١- واتفق الفقهاء على صحة لتوكيل في  
صفه لكنكاح من الرجل لأن النبي ﷺ أوكل عمرو  
ابن أمية وأبا رافع رضي الله عنهما في قبول  
الكنكاح<sup>(١)</sup>، ولأن الحاجة داعية على ذلك فإنه  
وبعد احتياج التوكيل إلى التزوج من مكان بعيد لا  
يمكن السفر إليه<sup>(٢)</sup>، والله النبي ﷺ أتزوج أم  
حبيبة رضي الله عنها وهي يومئذ بأرض  
البحينة<sup>(٣)</sup>

### ثانياً: المعاملات المالية:

٥٢- واتفق الفقهاء على جوار لتوكيل في  
المعاملات المالية، كبركاه، وأصدقات،  
والمستورات، وكفارات<sup>(٤)</sup>، لأن النبي ﷺ  
بحث عدله لتخص الصدقات وتزويدها، وقال  
لعماد بن جبريل حين بعث إلى يمين أصحابهم  
أنه قد فرغ من عيهم صدقة لأخذ من أموالهم

(١) حديث: توكيل النبي ﷺ عمرو بن أمية في قبول  
الكنكاح<sup>(١)</sup>  
أخرجه البيهقي في السنن (٢/٢٩١) من حديث أبي  
جعفر محمد بن علي مرسلاً وحديث القاسمي رضي الله  
عنه في تاريخ الكناك أنه قدم ترجمته في (١/١٠٠)  
(٢) الطحاوي ٢/١٠٠، واتفقوا على أنه ١/١٠٠ وحاشية  
القسوي ٢/٣٧٧، ونهاية المستحاج ٢/٢٢٤، وسراج  
المفهرس ١/١٠٠، وجواهر الإكليل ٢/٢٢٤، ونهاية  
المستحاج ٢/٢٢٤، والشمس ٢/٢٠٤، وبني المحتاج  
٢/٢٠٤  
(٣) حديث: أتزوج النبي ﷺ أم حبيبة وهي يومئذ في أرض  
البحينة أخرجه أبو داود (٤/٥٨٣)  
(٤) الترمذي ١/١٠٠، ورواه الطحاوي (١/١٠٠)



العمدة عن ائمة ماو كمال<sup>(١)</sup> ولتصحيح نظر مصحح (ص ٢٨)

### ثالثاً: التكاثر من المرأة.

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز لمرأة أن توكّل ولا أن توكّل في الزواج، لأن لا يجوز لها أن يحدّ بفساء فلا يجوز لها أن توكّل ولا أن توكّل فيه.

ودعى محتج إلى أنه يجوز ذلك ثمرة ابنه المدة بكراً كانت ونبياً، لأنها تمكّك إذا تعقّد بعدها عدمهم، فملكك اتوكّل والتوكّل به أيضاً (ر. تكاثر ص ١٠٧)

### وأياً: الظاهر.

٢- ذهب جمهور الفقهاء التحلية والحنابلة والمالكية في المذهب والثمانية في الأصح إلى عدم جواز التوكّل في الظاهر بأن يكون توكّلين ألب عسى موكله يظهر أمه، لأنه لو عسكر وزور، فلا يجوز بحث ولا الاستتابة به

رمضان الأصح عند التدعية أنه يصح التوكّل من وهو رأي ابن عسك السلام من

(١) مع للم ٢٠/٢ ط دار الفكر، ونداء المصنف ٢٠٢/٢، وشرح المصنف ٢٠٩-٣ ط حسني، رمض المصنف ٢٠٨/٢، و٢٠٩/٢ والسقي لاص ط ٢٢٢/٢ ط الرضى

المالكية حيث قال: أهرق في انظاره انه كاسطلاق لأن مؤن أب كسر ووجه موكله عليه كظهر أنه كقول امرأ موكله نطق عليه، وذلك ب الظاهر وتطلاق إثناء مجرد كاسيج واستكاح<sup>(١)</sup>

### خامساً: تصحيح المباحث.

٦٠- ذهب المالكية والثمانية في الظاهر والحنابلة في المذهب إلى أنه يجوز التوكّل في تصحيح صاحب كإساءة الأموال، وإساءة الأموال ولا يعطد، والاختلاف، أو يوكّل من يجرئه مفسداً، لأنها يفسد دل بسبب لا يتعين عليه مجرد التوكّل فيه.

ودعى محتج والثمانية في مدال الظاهر والحنابلة في هو إلى عدم جواز التوكّل في المباحث، والملك فيه التوكّل، لأن سبب الملك هو وضع اليد له وجد فلا يصرف عنه باب<sup>(٢)</sup>

(١) مهية المحتج ٢٢/٢، رمض المصنف ٢٠٢/٢، وشرح المصنف ٢٠٩-٣ ط حسني، رمض المصنف ٢٠٨/٢، و٢٠٩/٢ والسقي لاص ط ٢٢٢/٢ ط الرضى

(٢) تشرى المصنف ٢٠٨/٢، ونداء المصنف ٢٠٢/٢، رمض المصنف ٢٠٩-٣ ط حسني، رمض المصنف ٢٠٨/٢، و٢٠٩/٢ والسقي لاص ط ٢٢٢/٢ ط الرضى



## مادسة- الإقرار:

٦٣ ذهب لثنية وامانة والحصانة  
والشأن في مقابل الأصح إلى أنه يجوز  
التوكيل بالإقرار في الحقوق، فلم كان  
شخص لأخر، وكلت نظر في إقراره  
بأن هذا التوكيل، لأنه ثبت حق في  
بالقول فجاء التوكيل فيه كالمع  
ونصب ثنية في لأصح منهم  
والطحاوي<sup>(١)</sup> إلى عدم جواز لتوكيل في  
الإقرار، لأنه إقرار في حق فلم يفل  
التوكيل كالتشهاد

## مبدأ الخصومة بالمطالبة بالحقوق

٦٤- خصومة هي الدعوى الصحيحة أو  
الجواب لمرجع يتم أو<sup>(٢)</sup>

رأى ذهب لثنية وامانة وانحياز  
والصاحب من اتجه على جواز التوكيل  
بأن خصومه في المنبر والحقين ومنابر  
الحقوق، خاصة كمال التوكيل أو ثانياً  
صحيحاً أو مرفعاً، رضي الخصم أم لم يرض

واستلنى مالكة من هذا، بحكم ما كان  
الموكر عند الخصم، فلا يجوز توكيله ما لم  
يرض الخصم عليه<sup>(٣)</sup>.

واستلنى على جواز ذلك بإجماع المصنف  
عنه ذلك، فقد وكل علي برأيي طاب عبلا عنه  
في بكر وقال: ما نصي به في، وما نصي فيه  
علي، وبأنه حق يجوز النيابة فيه فكان له فيه  
لاستد بة فيه ولو عبر وصاء خصمه، كحال عينة  
ومعه، وكشف لما في الذي عليه

وبأن التوكيل بالخصومة صريح في الموكل  
فلا يفت على وجه الخصم كالتوكيل بالتمتع  
لدين، ولأنه ذلك أن لدعوى حق المدعي،  
والإنكار حر المدعي عنه، فقد صافى التوكيل  
من استعفي والمدعي عليه حق خصمه فلا يفت  
على وجه خصمه، كما لو كان خاصه معه  
وأضافاً بأن سماحه فاحه إلى ذلك، فإن  
فموكن قد يكون له حق أو يدعي عليه بعض ولا  
يخص الخصومة، أو لا يجب أن يتولاها  
بنفسه<sup>(٤)</sup>

(١) حاشية المدوني ٣٧٩/٣، والفرقي ٦/ ٢٧، ٢٧  
نفاذ، المصحح ١١/٢٥، ومضى المصنف ١٢٢/٢٥  
رأى في مع المصنف الكبير ١٠/١٥، وطالب ادبي  
التي ١٤٤٢/٢، وحاشية من عاين ٢/٢٥  
لهذا ١٢/٢١

(٢) المرجع المسمى والهداية ١٥٠٧/٢، ورجح دار  
١١٢٢-١١٢٢، والفتاوى المجدية ١٢٢/٢

(٣) حاشية المدوني ٣٧٩/٣، وشرح المرفعي ٥/٢١  
وقيل ١٢/٢٥، ورواه المصنف ١٢٢/٢٥، وطالب  
أولي التي ١٢٢/٢٥، وحاشية المصنف ١٢٢/٢٥  
ومضى المصنف ١١/٢٥

(٤) حاشية المصنف ١٢/٢٥

(٥) حاشية المصنف ١٢/٢٥

(٦) حاشية المصنف ١٢/٢٥

ودهب أبو حنيفة إلى عدم جوار التوكيل  
بالخصومة هي إثبات ليمين واليمين وسائر  
التحقيق لا يرصاء اختصاصه حتى يصر  
استحصص جواب التوكيل، إلا أن يكون  
المركل مريض أو عفا مسيرة ثلاث أيام  
فبعد ذلك، بلخصص أن يصح هي محاكمة  
توكيل، إذا كان التوكيل حاصره لأن  
حضور المركل مجلس الحكم ومخاضه  
حتى تخصصه عليه، فلم يكن له نقله إلى  
غيره بغير رضاه خصمه كالنظر على

ورقة قول أبي حنيفة أن الحق هو التوقيف  
الصادقة والإنكار المصدرة ودعوى المدعي  
خير من خصم الخصم والكذب والمهور والظلم،  
وكذا إنكار المدعي غيره، فلا يرد لاحتمال  
في حبه بما فيه خير مدعي، فلم يكن ذلك  
ذلك حقا، فكان الأصل لا يرم به جواب، لا  
أن يشرح الترم الحرب لضرورة فصل  
التحقيقات وقطع التواخات المزدوجة إلى  
الفساد وإعياء التحقيق سببه، وحتى  
الضرورة بغير مصداق بجواب التوكيل فلا  
تبرم الخصومة على جواب التوكيل من غير  
ضرورة، مع أن أساس في الخصومات على  
كثافتهم من الخصومة من الآخر، ربما  
يكون التوكيل "نفس بجبهه فبغير من خصامه  
من إحياء حتى فيضرورة، فيشرط رضاء الخصم  
لكون لزوم الضرر مضادا إلى نفيها، ما إذا

كان التوكيل حربيا أو مسادا فهو عاجز عن  
التدبير وفي الجواب نفسه، سواء يملك النقل  
إلى غيره بالتوكيل لضعف حقوقه وهناك،  
وهذا لا يجوز

وذكر الخصم من أنه لا فصل في ظهير الرواية  
بين الزوج والمرأة، واليكبر والنسب، لكن  
الخصم من يختص بالتحديد في المرأة  
إذا كانت محجرا غير نورة، فجوز توكيلها،  
وهذا استحصان في موضوعه لأنها تستحق من  
الحضور محضر الرجال، وفي جواب بط  
الخصومة بغير كس أو ثبأ فيبيع حدها

وقال أبو أبي ليس لا يجوز إلا توكيل  
الكر

ثالث. إثبات النقصان واستيفاء

أ- إثبات النقصان:

٦٤- ذهب المالكة وشاعبه والخبيلة ر'و  
عبد ومحمد بن الحسن الشافعي، أبو جوار  
التوكيل في إثبات النقصان، سواء كان التوكيل  
حاصرا أو عفا، لأن النقصان من الأدمي  
والخارج داخلة إلى التوكيل فيه.

ودهب أبو يوسف من تحقيه إلى أنه لا يجوز  
توكيل بإثبات النقصان، ولا يملك إثباته، لا

(١١) استصح ٢١٧

(١٢) دفع المساع ٢٢٨

نفساً إجماع الحدود واستبعادها:

٦٧ احذف عنها في حكم التركيب في إثبات الحدود واستبعادها على وأين

المراد الأول ذلك مع الاحتياط في إثبات الحدود وسبقاتها تفصيله لهم يرفقون بين الإثبات والاستبعاد

أن في إثبات الحدود فذهب الخليل في المدعى إلى جوار التوكيل في إثبات الحدود لقوله **وَأَيُّهَا** أو أحدهما أنسي إلى أمراء هـ فإن اعتمدت درجتها فاصرفت فأمر بها فوجسته<sup>(١)</sup>، فلذا وكذا في إثبات حد المرأة واستبعاد

وقال أبو الخطاب من الخليل لا تصح الزكاة في إثبات الحدود

ويرى الشافعية أنه لا يجوز اتوكيل في إثبات حدود الله تعالى سوى حد العلف، وعليه عدم جوار التوكيل في إثبات حدود الله تعالى ما لم يكن له تعالى، وقد أمر به بالشرع والتوصل إلى مقاصده، وما توكيل يتوصل إلى بجابه فلم

يجز

وأما جوار التوكيل في إثبات حد نقد

(١) حديث القدما أي إلى أمراء هـ  
أخرج البيهقي (مع الخليل) ١/٢٦٢ ومسلم  
١/٢٦٢

من الموكل، لأن التوكيل به شبه بتحرره  
في الحدود وأقصا<sup>(١)</sup>

ب- استثناء القصاص

٦٦ خذف انقضاء في جوار التركيب في استبعاد قصاص عذب بالكمة والشافعية وهو المدعى عند الخليل إلى جوار التوكيل مع، لأن كذا جوار التوكيل فيه جوار استبعاد في حصة موكل وغيره

ذهب الشافعية والشافعية في قول ذلك الخليل في قول إلى كذا لا يجوز اتوكيل مدعى القصاص إن كان الموكل عائداً، ويجوز اتوكيل في الاستبعاد إن كان الموكل حاضراً، لأنه قد لا قدر على الاستبعاد بنفسه فيحتاج إلى التوكيل، ولا يجوز اتوكيل في الاستبعاد إن كان موكل عائداً لأن أعمال الموقوف لا يجوز أن يكون حاضرة لها، فلا يجوز منع مدعى القصاص مع ثبوت الشبهة

وهذا لم يسمع منه حابة حصة الموكل<sup>(٢)</sup>

(١) نظام المصالح ١٦/٢٣، وقيل القديم ٢٠٥/٢ ط  
بولاق- رتبة المدعى ٣٠٨/٢، وعلى المحتاج  
٢٢١/٢، وبيان المحتاج ٢٥٨/٢، الخليل مع الشرح  
٢٠٨/٢، والمبدع ٣٥٩/٢، والإستبعاد  
٣٦١/٢، الخليل ١٦٥/٢-١٦٦/٢، والشهد  
٣٥٨/٢

(٢) الشرح السابق

سُحْقَى اللهُ لِمَالِي مُحَمَّدٌ

أَعْلَمُهَا بِالْإِثْبَاتِ وَالْكَافِي بِالْإِسْتِثْنَاءِ

أَنَّهُ التَّوَكُّيلُ عَلَى الْإِثْبَاتِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ  
إِلَى التَّوَكُّيلِ عَلَيْهِ بِمَا وَثُرَ لِجَوْرِ  
يَعْنِي التَّوَكُّيلُ بِهِ بِالْإِثْبَاتِ لِأَنَّهُ بَيِّنٌ عَدَمُ  
الْقَضِيَّةِ سَائِلَةٌ أَوْ الْإِثْرَارُ مِنْ غَيْرِ حَصُونَةٍ

وَلَوْ كَلَّا مِمَّا يَحْتَاجُ بِهِ إِلَى التَّخَصُّصِ كَمَا  
السَّرْفَةُ وَحَدُّ الْفَقْرِ فَجَوْرُ التَّوَكُّيلِ بِإِثْبَاتِهِ عَدَمُ  
أَيِّ حَقٍّ وَمَعْنَى أَنَّ هَذَا مُرْفَأٌ لَيْسَ بِالْإِثْبَاتِ  
وَالْإِسْتِثْنَاءِ وَهُوَ أَنَّ امْتِنَاعَ التَّوَكُّيلِ لِي  
الْإِسْتِثْنَاءِ لِمَعْنَى التَّخَصُّصِ وَهِيَ مُتَعَدِّدَةٌ فِي  
التَّوَكُّيلِ عَلَى الْإِثْبَاتِ

وَعَدَمُ بَيِّنَةٍ يَجُوزُ وَلَا تَقْبُلُ الْبَيِّنَةَ فِيهَا  
إِلَّا بِمَنْ التَّوَكُّيلُ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ بِهِ  
بِالْإِسْتِثْنَاءِ عَدَمُ الْإِثْبَاتِ لِأَنَّ الْإِثْبَاتَ  
وَسَبَبَهُ إِلَى الْإِسْتِثْنَاءِ

أَنَّهُ التَّوَكُّيلُ بِإِسْمَاءِ حَدِيٍّ لِقَوْلِهِ رَأْسُ السَّرْفَةِ  
فَإِنْ كَانَ الْمُدَّوِّعُ أَوْ الْمُسْرُوقُ مِنْهُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا  
الْإِسْمَاءُ جَارُ التَّوَكُّيلِ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى  
الْإِسْمَاءِ وَلَهُ لَا يَنْدَرُ عَنِ أَنْ يُولَى الْإِسْمَاءُ  
نَفْسًا عَلَى كُلِّ حَالٍ

أَنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا فَقَدْ حَتَبَ لِمَنْ يَخُذُ بِهِ  
فَقَالَ بَعْضُهُمْ يَجُوزُ التَّوَكُّيلُ لِأَنَّهُ عَدَمُ الْجَوْرِ

عَلَوْهُ بَيِّنَةٌ مِنْ أَدَمِيٍّ وَالتَّوَكُّيلُ فِي إِثْبَاتِهِ  
كَالْمَالِ<sup>(١)</sup>

وَمَا قَرِيَّ اسْتِثْنَاءِ الْعَدُوِّ دَعَا لِمَالِكِيَّةِ  
وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ إِلَى جَوْرِ التَّوَكُّيلِ فِي  
اسْتِثْنَاءِ الْعَدُوِّ بِحَدِيثِ أَنَسٍ، هَذَا الَّذِي  
يَعْنِي مَنْ رَجَعَ مَعَهُ مِنْ حَمَوِهِ<sup>(٢)</sup>

وَكُلُّ عَشَائِرٍ عِبَادٍ وَشَيْءٍ فَهُوَ عَصِيٌّ فِي إِقْدَامِهِ  
حَدُّ شُرْبِ عَلَى الْوَيْدِ بْنِ عَصِيٍّ وَكُلُّ شَيْءٍ  
أَحْسَنُ فِي ذَلِكَ مِنْ الْحَسَنِ لَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
جَعْفَرٍ مَأْقُودًا وَعَفِيٌّ يَدُ<sup>(٣)</sup>

وَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ فِي إِسْمَاءِ الْعَدُوِّ كُلِّهَا فِي  
حَضَرٍ أَوْ غَايِبٍ وَعَيْنُهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ فِي  
لِقَوْلِهِ وَاسْتِثْنَاءِ فِي لِمَنْ يَصْحَبُ مِنْ مَذْهَبِ  
وَعَدَمِ اسْتِثْنَاءِ فِي بَعْضٍ وَاسْتِثْنَاءٌ فِي بَعْضٍ  
كَذَلِكَ لَمْ يَحْتَاجُ اسْتِثْنَاءَ عَدَمِ لِقَوْلِهِ عَدَمُ  
أَمْرٍ لَا حَتْمًا لِعَدَمِ

الرُّوْفِ الَّذِي وَجَبَ بَحْثُهُ إِلَى أَنَّ التَّوَكُّيلَ

(١) لِإِسْمَاءِ ٣٦٠/٤، وَكَتَابَهُ ١٦٥/٣، وَحَدِيثُ  
الْقَابِلِيِّ وَصَحَّحَهُ ٣٣٩/١، وَالتَّحْدِيدُ ٣٤٦/٥

(٢) حَدِيثُ أَبِي أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمَنْ رَجَعَ مَعَهُ  
أَخْرَجَهُ إِبْرَاهِيمُ ١٢٦٢/٣، مَوْجِبُ بَعْضِهِ

(٣) أَمْرٌ فَهَذَا حِينَ حَدَّثَ الْوَيْدِ بْنِ عَفِيٍّ أَخْرَجَهُ إِبْرَاهِيمُ  
٣٣٩/١، ١٢٦٢/٣

(٤) لِإِسْمَاءِ ٣٦٠/٤، وَالْحَدِيثُ مَعَ الشَّرْحِ لِلْكَلْبِ  
١٠/١، وَمَوْجِبُ ٣٤٦/١، وَمَنْعُ الْحَدِيثِ  
١٢٦٢/٣، وَجَوَارِ الْإِثْبَاتِ ١٣٥/٢

الخامسة: ما تصدر مضمناً، وتارة تصدر مفهوماً

الوكالة المصدرة هي عقد من العقود

من صوره لوكالة الحامه ما يلي

### الصورة الأولى الوكالة بالبيع

الوكالة بالبيع ما أثر بكون مظهره، وما أثر

بكون مفهوماً

### ثولاً: إطلاق الوكالة بالبيع

٦- اختلف فقهاء فيما يجوز لتوكيل عنه

توكيله بالبيع المطلق

أما في الأول ذهب أبو حنيفة إلى أن التوكيل

بالباع مطلق من المودع يكون مفيداً بأي يد إلا إذا كان مفيداً.

وتوكيل في البيع المطلق بذلك صحيح بالبدل

والكثير، وبالفرد، والتسليم، وبالعرض، لأن

الأمر في المطلق المطلق أو يجري على

إطلاقه، ولا يصح تخصيصه إلا بالبدل،

والعرف، معارض، هو البيع يعني وحش

لعرض التوصل بضمه، من شراء ما هو بيع

من معارف أيضاً، فلا يجوز تقييد مطلق

مع معارف، مع أن البيع يعني فاحش إلى

لم يكر معارفاً فعلاً، فهو معارف ذكره

ومسببه، لأن كل واحد منهما يسمى شراءً

أو هو عبادلة شيء مرغوب بشيء معروف

لا احتساب المودع والصح وأنه لا يحميها

وقال بعضهم لا يجوز لأنه إن كان لا يحصل

المودع والصح، يحصل الإضرار، لتدبير<sup>١</sup>

### أحكام الوكالة

لوكالة أحكام منها ما يتعلق بالتوكيل، ومنها

ما يتعلق بالمرتكب، وما يتعلق بالغير

### القسم الأول ما يتعلق بالتوكيل من أحكام

#### الوكالة

٦٨- تتعلق بالتوكيل أحكام منها

الأول أن يقوم بوكيل بغيره لوكالة في

الحدود التي ادلت بالمرتكب بها، أو التي قيد،

الضيق أو لفرضه بالمرتكب

القاسي مراعاة المودع في المعنويات

المعنوية وتقديم حساب عن الوكالة

الثالث رد ما يتوكل في يد التوكيل

وتخصيص هذه الأحكام فيما يلي.

### الحكم لأولى تصيد الوكالة

٦٩- متى ما كان التوكيل، ما عده وإما

حاجة، ومما حكم كره، وجوب ما أثر توكيل

١) المدافع ١٠/٢١٠ ونسوى الهيئة ٤٤٠  
والبحر الراف ١٠/٢٢٢

فأبى المولى لا يجوز له البيع بدون إذن المولى  
مما لا يتعدى أساسه بمثل.

وأما ما يتخاف الناس منه كالتدريس في  
المسيرة فإن ذلك مفسر عنه

وراء السامعية لا يبيع الوكيل لمنه المال  
وتم رغب بآراء

٧٣- وإن باع بدون إذن المولى من اخلاف  
هؤلاء الفقهاء في العاقبة

مذهب سائكة في أن الموكل يبيع  
المشوب والره إذا باع الوكيل بدون إذن  
مسيراً، ويسير عندهم نصف المشر فاق

«صرح شافعية بأنه لو سلم الوكيل البيع  
فمن قيمت يوم تسليم ولو مثلاً، لثبته  
بتسليمه يبيع غامد وسره إذ بقي

وعنه احتياط على المذهب يصح البيع  
ويضمن الركيل لنفسه، لأن من صح به  
عمر المثل صح بقوله كالمريحي، وفي  
رواية عن الإمام أحمد لا يصح. وفي قول  
عند احتياط، يصح<sup>(١)</sup>

ثقة. وقد وجد، ومطلق الكلام ينصرف إلى  
استعاره ذكر أو نسبة من غير اشتراط الفعل<sup>(٢)</sup>

الرأي الثاني ذهب جمهور الفقهاء  
لمالكه وشافعية والحنابلة إلى أن الوكيل  
بالبيع لمطر مقيد بغيره، مدة دني بها مبد  
بني

أ- البيع بطله المند:

٧١- يرى المالكية وشافعية والحنابلة في  
المذهب أنه لا يجوز للوكيل بيع عند إطلاق  
لو كان أن يبيع بغير مقتضى، لأن إطلاق المند  
ينصرف إلى نقد أبداً

وراء الشافعية والحنابلة أن الوكيل لا يجوز له  
أن يبيع بغير عايب نقد، بل إن كره به نفوذ  
وذكر ليس روي من الحنابلة في النهاية أن  
لو كان يبيع حالاً مستلفه، وبغيره، لا سواء<sup>(٣)</sup>

ب- البيع بمنه الموكل

٧٢- ذهب المالكية وشافعية والحنابلة  
من الحقبة، لاحتياط في روايه إلى أن لو كان

(١) د. إ. الصديق ٢٧٢/٦، وجمهور العراقيين ١٦٧/١، ١٦٨/١،  
وإبراهيم خليل ١٢١، والقدوري الوعيد ١٢٨/٢

(٢) حاشية الدسوقي ٢٨٢/٣، والمصنف مع الشرح الكبير  
٢٥١/١٥، والتمهات ٢٧٢/٥-٢٧٩، والمصنف  
١٢٨٨، حاشية القسبي ١٠٤/٢، ومعه المحتاج  
٢٢١-٢٢٢، ٢

(٣) الإجماع ٢٧٩/٢، والمصنف ٢٨١/٢  
والمتن مع الشرح ٢٨١/٢، حاشية الدسوقي ٢٨١/٢  
الحاشية ٢٨١/٢، حاشية الدسوقي ٢٨١/٢  
٢٨١/٢، ومطلع المصنف ٢٧٩/٢، وجمهور العراقيين ١٦٧/٢

ج- البيع بالتفرد<sup>(١)</sup>مخاد فآشبه الحال<sup>(٢)</sup>هـ- البيع بالبيع<sup>(٣)</sup>٧٦- صرح الحائفة بأن الوكيل بائع مطلق<sup>(٤)</sup>سواء أن يبيع بمصلحة<sup>(٥)</sup>

و- عدم بيع الوكيل لنفسه.

٧٧- اختلص الانتهاء في هذا المقيد على ثلاثة

أوجه

الرأي الأول ذهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية والصدقية في إلفظ والمالكية في اعتماد إلى أنه لا يجوز بوكيل في البيع مطلقاً أن يبيع لنفسه، لأن تصرف في البيع يرجع من غيره، فحسب الوكالة عليه كما لم يصرح به، ولأنه يلحق بهما

وعمل الحنفية والشافعية هذا فحكم بأن الواحد لا يكون مشرباً وبالعامة، دخلوا لو أمر الموكل الوكيل أن يبيع من نفسه لم يجوز وصرح المالكية والحائفة بأن الوكيل يجوز له أن يبيع من نفسه إذا أذن له الموكل.

وفان الحائفة في الأصح ينزل الوكيل طرفي التقدي هذا، كالحالة إذا ألفت له كالمالك أصح

٧٤- ذهب المالكية والحائفة على الصحيح من المذهب والصاحبان إلى أن الموكل إذا أطلق الوكالة بائع لا يصح للوكيل أن يبيع بنفسه، فلا يجوز أن يبيع إلا بالقدرة والمناكير، لأن مطلق الأمر يشهد باستعاره، لأن التصرفات لدفع الحاجات، فتشبه بموكلها، والمشتايف تتبع بالتفرد. كما أن المقابلة بيع من وجه شراء من وجه، فلا يتناول مطلق اسم البيع

وهذا رأي شافعية إذا كان المرفوض مما لا يتعامل به أهل البلد.

وفي رواية الموجر عند الحائفة حسان بصحة البيع بالعرض<sup>(٦)</sup>.

## د- المخلوق

٧٥- ذهب للمالكية والشافعية والصدقية في المذهب إلى أن الوكيل بالبيع المطلق لا يجوز له أن يبيع من نفسه، لأن الموكل لم يبيع نفسه وأطلق انصرف إلى المخلوق، فكذلك وكيل

ويستخرج - يده على رواية في المصنف هذه الحائفة - أن الموكل بالبيع أن يبيع من نفسه لأنه

(١) المصحح ٣٦٨/٢، والإيضاح ٣٧٨/٢، والشرح ٣٧٨/٢، وحاشية الجليل ٣٧٨/٢، والإيضاح ٣٧٨/٢.

(٢) الإيضاح ٣٧٨/٢.

(٣) الموازين ٣٧٨/٢، والإيضاح ٣٧٨/٢، وشأنه المجلد ٣٧٨/٢.

مطلقاً بعدم البيع لمن نرد شهادته به مثل قرينة الأولاد، وأحد الزوجين فلا يحسب التصديق الأتي:

ذهب نحمة إلى أن الوكيل بالبيع إذا باع بمن لا تثقل شهادته له إن كان بأكثر من القصة يجوز بلا خلاف عندهم، وإن كان بأقل من قيمة بعين فاحش لا يجوز بالإجماع.

وله جاع يمثل القيمة فيه روايتان هي أي حصة، والظاهر أنه لا يجوز.

وقال الصحابة يجوز بيعه منهم بمثل القيمة إلا من عبده أو مكاتبه، لأن التوكيل مطلق ولا تهما فيه، لأن الأمل لا يتأثر بالمتاع مطلقاً، فصار الوكيل كالمضارب يختلف عبده ومكاتبه، لأن العبد ملكه، وله في مال مكانه حتى

وإن أمر الموكل بالبيع من مولا أو أجداد ما صنع ياد قاله، مع ممن شئت فإنه يجوز بيعه من مولا بمثل القيمة بالإجماع، إلا أن يبيعه من ولده الصير أو من عبده ولا يبيعه، فإنه لا يجوز له ذلك قطعاً

وإن كان يشي يبيع لا يجوز عند أي حنيفة، وقال الصحابة يجوز بيعه منهم<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية عن المشهور، لا يجوز

(١) انظر في الهند ١٨٩٢، والبراق ١١٩٢، ومن المطلق ٢٦٩/١-٢٧٠.

ومتنى المملوكة من الممنوع ما إذا تناهت الربحيات من الممنوع أو كان البيع يحضره الموكل يجوز.

الرأي الثاني من الإمام أحمد في رواية: يجوز للوكيل في البيع مطلقاً أن يبيع لنفسه إذا زاد على مبلغ ثمة في الخشاء، أو ركل من يبيع وكن من أحد المشترين، لأن ذلك يحصل من موكل الموكل من الثمن، أشبه ما لو باعه لأجنبي. وفي الكافي والشرح: أن اليهودي يبيع بشرطين.

أحدهما، أن يريد على مبلغ ثمة في المدة. الثاني أن يترك المدة جبراً.

لأن الدفني يشتمل أن يكون الثاني واجباً، وهو أشبه بكلامه، ويحتمل أن يكون مستحباً.

الرأي الثالث ذهب المالكية في قول إلى أنه يجوز للوكيل أن يبيع لنفسه إن لم يباع نفسه<sup>(١)</sup>.

ز- علم بيع الوكيل لمن نرد شهادته له:

٧٨ اختلاف الفقهاء في تليد الوكيل بالبيع

(١) حاشية ابن عديم ١٠٦/١، والفتاوى الهندية ٥٥٩/٢، والإمام ٣٥٥/٢، والبراق ٢١٧/٢، ومطلب أولي النهي ٢٢٣/٢-٢٢٤، ركن الجواهر القيمة ١٨٦/١، والفتاوى الهندية ٢٢٣، والشرح الكبير مع حاشية الحسيني ٣٥٢/٢، ومعنى المستحاج ٢٢١/٢-٢٢٢، ونجدة المستحاج ٢١٨/٢-٢١٩.



ومقابل الأصح: لا يصح، لأنه منهم بالبيع إليهم، كما لو فرض إله الإيم أن يولي القضاء من شاء لا يجوز له تلويحاً إلى أصوله ولا فروعه<sup>(١)</sup>

وذهب الحنفية في المنع إلى أنه لا يجوز للوكيل أن يبيع عند التوكيل ببيع مطلقاً تولده أو والده أو مكاتبه، لأنه منهم في حقهم ويبيع إلى ترك الاستقصاء عليهم في التمسكهم في حق نفسه ولذلك لا تقبل شهادته لهم.

والوجه الثاني حتمهم. يجوز للوكيل أن يبيع لهؤلاء المفقودين، ومحل الخلاف إذا لم يأتوا له الموكل في ذلك، فأما إن أتوا له فإنه يجوز ويصح على الصحيح من المذهب، وقيل: لا يصح أيضاً.

قال الرمذاري: مفهوم كلام جوار بيع الوكيل لإعوانه وسائر أكاربه وهو صحيح وهو المذهب.

وذكر الأرمي فيهم وجهين.

وقال الرمذاري: حيث حصلت نعمة في ذلك لا يصح<sup>(٢)</sup>.

للكوكل أن يبيع لمجهوراً من صغير وسفيه ورفيق غير مأثون له في التجارة، لأنه من بيعل يبيع لنفسه، كما لا يجوز به أن يبيع من خريجه المفاوض إن اشترى بماله استعاضة، وكذلك خريجه الأخذ بماله إذ كان الشراء بديل الشركة ولا جاز.

وجوز بيع الوكيل من زوجته وولده الرشيد ورفيقه المأثون به بالتجارة بشرط أن لا يخاصي لهم، فإن خاصي مع نفسه المبيع، وفرض الوكيل ما خاصي به، وبغيره بالمعذرة وقت البيع.

وقيل يجوز للوكيل أن يبيع لمن ذكر<sup>(٣)</sup> وقال لثانصة: الوكيل بالبيع مطلقاً لا يجوز أن يبيع تولده الصغير ونحوه من محاجير، ولو أذن له فيه، اتضاء عرضي لاسترخاض لهم والاستعاضة للوكيل، ولأنه لو وكل لهيب من نفسه لم يصح وإن نصت النعمة لأحد الموجب والدليل.

أما يبيع لأصوله كأيبه أو لفرعه صير المجهورين كانت البالغ الرشيد بالأصح أنه يجوز أن يبيع لهما لا لثقله ما ذكر، وهو العاد المرجح والمقابل، ولأنه باع بالنفس لغيره باع به لأجنبي لصح، فلا نعمة حينئذ، فهو كما لو باع من صفيه.

(١) - مني المحتاج ٧١١/١ - ٧٢٥ - وجهه المستلج ٣١٥-٣١٦/٥.

(٢) - الإحصاء ٣٧٧/٥ - ٣٧٨ - والمبدع ٣٦٨/٥.

(٣) - الفرح الكبير مع حاشية الرمزي ٣/٢٥٧-٣٨٨، وقد الجواهر الفقه ٢/٢٨٩.

## ثانيًا: الوكالة المبيحة في البيع:

٦٩ رد أريد التوكيل وكيله بقوة مبدئية وجب علي أن يترجم بها عنه متعيذ، الوكيل بانفاق الصفاء

قال انحصري: تكوين بالبيع إذ كان مقصداً براعي فيه بعيد بالاجماع، حتى أنه إذا خالف فيه لا ينفذ على التوكيل، ولكن يتوقف على إجازته، إلا أن يكون خلافاً إلى غيره، لأن التوكيل يتصرف بولاية مستفاد من قبل التوكيل، فلي من التصرف لذوما ولا. وإن كان الخلاف إلى غير قاضيه لأنه إن كان خلافاً بصورة فهو رفاق معنى، لأنه أمر به دلالة، فكان مصرفاً جوبه التوكيل عند

ويبين هذه الجملة إذا لال به مع نوب هذا بألف درهم، صاعه بأقل من الألف لا جند، وكذا إن كان به يغير الدرهم لا بعد وإن كانت ليست أكثر من ألف درهم، لأنه خلاف إلى شر، لأن أكثر من اناس مختلف باختلاف الأجناس فكان لي محسب الخلاف إلى شر

وإن ما أكثر من ألف درهم هذا خلاف إلى غير، علم يكن خلافاً أصلاً

وكذلك على هذا لو ركله ببيع بألف درهم خالفه، فباعه بألف نسخة لم يجعل بل يتوقف

وإن ركله بأن يبيعه بألف درهم نسخة بعه بألف حان نقد

وإن ركله بأن يبيع ويشترط الخبز للأمر، بعه ولم يشترط الخبز لم يجز بل يتوقف، وموافق وشروط الخبز للأمر ليس له أن يغيره لأن لو تمت الإجازة نفعه لم يكن لتفصيل قاعدة<sup>(١)</sup>

رد: استكتة إذا زاد التوكيل في البيع، كان قال به التوكيل مع بشرط بيع بأكثره أو نقص في الشراء كان قال به. بشرط بشرط فاشترى بأقل، فلا خيار بموكله مبهمة، لأن هذا ما يوجب فيه فكان مأذون له فيه، وليس مطلقاً للحد منه موجب خبراً، وإنما يوجب مخالفة يتحقق به عوض صحيح<sup>(٢)</sup>

وقال انشافياً لا يملك التوكيل من التصرف إلا به يقتضيه إذ التوكيل من جهة الطوار من جهة يعرفه، لأن تصرفه بالإذن لا يملك إلا ما يقتضيه الإذن، وإذا عرفه بطلق وبانصرف، فإن سألوا لاذن بمصرين وفي أحدهما إضرار بالتوكيل لم يجز ما فيه إضرار، لقوله **فلا** إلا

١٣ جامع حناج ٢٧/١

١٢٣ تزويج ٨١/٢، ونشر الكبير مع سبب الدرهم ٣٣٥٣

غيره ولا غيره<sup>(١١)</sup> فإن تناول تصرفين وفي  
أحدهما جرح للموكل فله ما فيه انظر للموكل،  
كما ورد عن رسول الله ﷺ فإن «البيع المبيع  
قلنا لمين؟ قال: لله، رفكسوه،  
والمسألة، والأتمه لتسمين دعائهم»<sup>(١٢)</sup>.  
وليس من نتيج أن يترك ما فيه العدم  
والنظر للموكل وإن وكل في البيع في  
زمان لم يملك لبيع قبله ولا بعده، لأن  
الإذن لا ياول ما قبل ولا ما بعده من  
جهة الشطرنج ولا من جهة العرف، لأنه قد  
يؤثر البيع في زمان الحاجة ولا يؤثر في  
زمان بعده وإن وكله في البيع في مكان  
فإن كان الناس فيه أكثر أو القصد فيه أجود  
لم يجر البيع في غيره، لأنه قد يؤثر البيع  
في ذلك المكان لزيادة الشئ أو جودة  
التقيد فلا يجوز تعويت ذلك غيره، وإن كان  
الشئ فيه وفي غيره وحداً لغيره وجهان

أحدهما أنه يملك البيع في غيره لأن  
المقصود بهما واحد، فكان الإذن في  
أحدهما إتماماً في الآخر، والثاني لا يجوز  
لأنه لما كان عليه دل أن قصد فيه ليعني  
هو أهم منه - من بين وغيره - عند تجز  
مخالفة وإن وكل في بيع من رجل لم  
يجز أن يبيع من غيره، لأنه قد يؤثر مديك  
دور غيره، فلا يكون لإذن في البيع منه إذن في  
البيع من غيره وإن كان خد مالي من فلا صفات  
له يجوز أن يأخذ من ورثته، لأنه قد لا يرضى أن  
يكون له عتده، ويرمي أن يكون عتده ورثته،  
فلا يكون الإذن في الأخذ منه إذن في الأخذ من  
ورثته وإن كان خد مالي من فلا صفات جاز  
أن يأخذ من ورثته، لأنه قصد أخذ ماله، وذلك  
يتناول الأخذ من ورثته وإن وكل العدم في  
بيع كرمي قاصداً ويجز فتعديت منه المنة لم يجر  
في بيع فنية، لأن الإذن لم ياول بيع فنية<sup>(١٣)</sup>.

وقاب العدم، لا يملك الموكيل من انصرف  
إلا ما يفتنيه (من موكله من جهة الشطرنج) أو من جهة  
العرف، لأن تصرفه بالإذن يخص بما أذن به،  
وإذن يجوز بالتعلق برة مرة، بمرق نره أخرى.

(١١) حديث - لا غير ولا غير

ترجمه حاله في الموطأ (٢/٧٤٥) من حديث يحيى  
المدني مرسله ولكن له توفيق من مودة بطري دها،  
ذكرها أبو رجب السجستاني في جامع العلوم والمكة  
(ص ٢٨٦ ٢٨٧) وحديث الترمذي

(١٢) حديث (الدين انصبت ١)

أخرجه مسلم (٧/٢٢١) من حديث مسلم الثاني

(١٣) الحديث (١/٢٣٥ ٢٣٦)

لموكله حكمه فيه حكم تصرف الأجنبي<sup>(١)</sup>.

مخالفة الوكيل لقهود الموكل في البيع

مخالفة موكل في البيع تكون في أمور منها:

الأمر الأول المخالفة في الثمن.

احتمالها في الثمن أن تكون في رصده.

وإن أن تكون في حسبه، مما أن يكون في قدره.

أ- المخالفة في الوصف.

له يأمر موكل وكيله بالبيع سلع معينة.

فبيعهما حده، وقد يكون العكس، فيأمره ببيع

على العلن، فيبيع سراً.

الحالة الأولى مخالفة الوكيل بالبيع

نسبة بأن يبيع حالاً.

٨٠-١- مختلف الفقهاء في حكم بيع في هذه

الحالة، مذنب جمهور الفقهاء، لحيث

والمالكية في المذهب والجمهور في

المذهب كذلك، في جود البيع وحده في

حق الموكل لأن الموكل حصل له مقصوده

وراده التوكيل غيراً بزيادة الثمن على الثمن

المسمى، ر. ل. في حقه المحلول، فكان التوكيل

مأذوناً في هذا بيع حرماً.

ولو وكل رجلاً في التصرف في ومن مذهب مالك

التصرف فيه ولا يبعد، لأن سخطونه إنّه بطلاناً

ولا عرفاً، لأنه قد يلو، التصرف في من الحاجة

إليه دون غيره، ولقد لما عين في تعالي عبادة

وقد لم يجر مدعيها عليه ولا أخيرها عنه، فلو

قد ل. بيع ثوبه قد لم يجر بيع اليوم ولا يبعد

وإن عين في المكان، وكان يعلق به عرض مثل

أن يأنه يبيع ثوبه في سوق، وكان ذلك السوق

معروفاً بجملة الكثرة أو كثرة الثمن أو حسه أو

حلاله أو حسه أو يهود من الموكل يبيع فيه

الإذن به، لأن قد عرض على امر له في عرض صم

يجر بويته، وإن كان هو غيره، وفي العرض

ثم يبعد الإذن به، وجاز له البيع في غيره

لمساواة، مختص من غيره في العرض،

فكان نصيبه من أجمعه، إذ في الأخر،

كما، واستأجر أو مستأجر أو ما أزرع شيء، كان

إذن في رواته مثله به، فلو شري معاراً

كان له أن يسكنه فيه، ولو به حلاً أو استكافاً

في مسجد حار الاستكاف والصلاء في غيره،

وسو. قد ر. أنش أو ثم يفسد، وإن عين له

المشتر في فساد، مع إلا أن له يملكه بهما لغيره بغير

مخلاف، سو. قد ر. له الثمن أو لم يقرره، لأنه قد

يكون له عرض في ملكه، ياء دون غيره، لأن

يعلم التوكيل بقرينة أو صريح أنه لا عرض به في

عنى المشتري.

وإذا، كل تصرف كان التوكيل مخالفاً فيه

(١) المسمى مع الشرح الكبير ٢٠١/٥، ٢٠١، وذكر  
المسمى ١٦٠/١٧ = صبر

لم يجر البيع لمصلحة الوكيل معصود بموجب ما  
سمى له<sup>(١)</sup>

وذهب مطالبة إلى أن يبيع بكونه خدوماً  
على جازة الوكيل، فإن أجاز، فعلى حقه وجرمه  
وإلا لم يجرمه. وقد رد سبعة إلى ذلك قائلة  
وغيره، إن كانت عند المشتري بحوله السرق  
فليس، هذا إذا لم يسم. فإذا سمى الوكيل نفسه  
وكانت فله حريم بوكيل تمام التسمية، ولكن إذا  
تعمل الوكيل لنفسه في نفس الاختيار للموكل  
لأنه المحالفة<sup>(٢)</sup>

**المقالة الثانية. مخالفة الوكيل بالبيع على  
الطوله بأن باع سيئة:**

٨٢- اختلف الفقهاء في عهده الحالة فذهب  
أصحابية والشافعية والتحليلية إلى عدم جواز  
البيع، لمخالفة الوكيل ما أمر به موكل،  
ولأن الأعراس تتعلق بالتمجيل، فقد يكون  
لموكل غرض معين يتجهون اليه فوجب  
عنى الوكيل احترام رغبته

وذهب المالكية إلى أن اتبع موكله على  
إجازة المزدكن، فإن أجاز، لزمه وإلا لا ينفذ في  
حقه<sup>(٣)</sup>

ويرى الحنابلة في قول أنه إذا كان للموكل  
غرض معين من التاجيل، كأن يكون انتمن ما  
يستمر بمصلحة في الحال، فلا بد من مراجعة  
الوكيل قبل الأجل، وإذا خالف بأن باع حالاً  
بطل البيع

وهي قول عند الحنابلة لا يصح مطلقاً<sup>(٤)</sup>  
وقد اختلف فيه لو فسد الموكل للموكل بيع  
موجلاً باع حالاً، أو باع على وزن المصدق بغيره  
الموجلي، أو بما رسم به للموكل ولا غرض  
للموكل فيما أمر به صبح فإنه رافده غيراً

أما إن باع بغيره ولموكل غرض كان كانه في  
وقت لا يأمن من بوجوبه، لو كان لمصلحة مؤنة  
فلا يصح، لأن موت عليه غرضه<sup>(٥)</sup>

٨٣- أما إذا أمر الموكل بوكيل بأن يبيع  
السلعة سيئة ضمن محدد فطالب وباعه عدداً  
بشئ أقل، فقد خالف أصحابه فيها<sup>(٦)</sup>

ذهب أصحابية والشافعية والتحليلية إلى عدم  
جواز هذا البيع، لأن لزم في البيع سيئة  
يلتزم البيع بما يصوي سيئة، وإذا باع ما لآل

(١) المبوط ٥٦/١٩، وفيه القيد ٧٧/٦، والفتاوى  
البرانية ٤٧٩/٣، وقاضي ٢٥٥/٢، والأصناف ١٥  
٢٨٢ ٢٨٣، وقد اختلف من اقتبسه ١٨٥/٤، والراجح  
والأكمل ما انتهى من صاحب المجلد ١٥/٢٩٨

(٢) أسس المطائفة ١/٧٧٤

(٣) المبوط ٥٦/١٩، واصله ٣٧٦/٤، وقوله  
٢٦٩/١، وأسس المطائفة ٢٧٣/٢

(٤) حاشية لدسوقي ٣/٣٨٤

(٥) المبوط ٥٦/١٩، والفتاوى الهنكية ٣/٥٥٨

ومعنا القول ذهب إلى انكاساني في بدائه  
حيث قال لو ركله بالبيع سائب درهم حلة،  
ساح بالث سبة لم يمدد بن يترتف<sup>(١)</sup>

### ب- المخالفة في جنس الثمن

٨٢- قد بأسر الموكل وكيله بأذيبيع له سعة  
مقبة بجنس معين من ثمن، فبيعهها بجنس آخر  
معه، كما هو أمره بأن يبيعها بالذئبير فباعها  
بالدراهم أو بالبروس وفي هذه الحالة اختلف  
المصنفاء

ذهب الحنفية والشافعية والقاضي من  
الحابلة إلى أن لا يجوز البيع - وإن كان  
قيمة ذلك أكثر لمخالفة الركنين ما أمر به  
موكله، ولأن لاهد في جنس ليس برؤد في  
جنس آخر

ويرى المعتزلة في المذهب أنه إن نال  
الموكل به بدوهم مباحه الوكيل يدينار  
مع البيع، لأن ما ذور فيه عرق، فإن من  
رضي بدوهم رضي بسله يدينار

ويرى لكاساني أن البيع موقوف، وبحير

### الموكل بين الإبقاء والتسليم<sup>(٢)</sup>

وكالمالكية إذا أمر بالبيع بالدنانير فباعه  
بالدراهم أو العكس قولاه في تفسير  
الموكل وإبقاء البيع، وهذا بشرط أن  
يكونا (نقد القبله وأتسعه) معا باع بهما  
واستوت قيمة بذهب والدراهم، وألا خير  
قولا واحدا<sup>(٣)</sup>

٨١- أما إذا أمره أن يبيع مائدرهم أو  
فدنانير، فباعه بأشباب أو غيرها من  
البروس فلا يصح البيع، لأن البروس من  
غير جنس الأمان، وبهذا قلنا الحابلة  
وسالكية<sup>(٤)</sup>

### ج- المخالفة في قدر الثمن

٨٥- إذا باع بوكيل بأكثر من الثمن المحدد  
له، وكانت الزيادة من جنس نفس فإن يبيع  
يكون صحيحاً عند جمهور الفقهاء لأصحفة  
واحدنية والحابلة والشافعية في المذهب  
لأن المخالفة هنا إلى غير فلا تكون مخالفة في  
المعقبة، ولأن المذهب مرمأ إنما هو منع  
النقص

(١) المصنف ٢/ ٢٧، والإحصاء ٢/ ٢٨٢، وشرح  
المرافعي ٢/ ٨٠، وشيخ ٢/ ٢٧، والناوي  
الهندية ٢/ ٢٩٠، والمذهب ٢/ ٣٥٠  
(٢) حاشية القسوي ٢/ ٣٨١، والرافعي ٢/ ٨٦  
(٣) المصنف مع شرح القسوي ٢/ ٢١٧، والرافعي ٢/ ٨٠

- والناوي ٢/ ٢٩٨، من نسخة، والقنوي لكرى لاين  
حبر ٢/ ٢٨٢، وشرح ٢/ ٢١٩-٢١٨، والناوي  
لشاردي ٢/ ٢١٠، والناوي ٢/ ٢٤٤، والرافعي ٢/ ٨٠  
وحاشية القسوي ٢/ ٢٨٤  
(٤) المصنف ٢/ ٢٧

بطلان البيع، لأن الموكل لم ير من بعوره  
ذلك غير الرب الذي أخرجه الوكيل<sup>(١)</sup>

ذهب المصنف في المذهب إلى صحة البيع  
مع صيانة الوكيل بقصد التمس، ولهم في نصير  
قيمة نظفها وجهان أحدهم، يقسم الوكيل  
ما بين ثمن الثمن والتمس الذي باع به البعنة  
والثاني يقسم ما بين ما يتقدم التمس به وما لا  
يتقدم به، لأن ما يتقدم التمس به يصح بيعه به  
ولا ضمان عليه<sup>(٢)</sup>

### الأمر الثاني: المتخلفة في المكان:

٤٧. إذا عين الموكل الوكيل مكاناً محدداً  
ليبيع السلعة فيه، مخالفاً وباعها في مكان آخر،  
فقد خلتف المصنف في حكم هذا البيع

ذهب إمامية والمصنف وابن شامس من  
المالكية إلى أنه إن كان يتعلق بالمكان مخرج  
حين للموكل، مثل أن يأمره بأن يبيع نسله في  
سوق معينة، وكان ذلك السوق معروفاً مجردة  
الثقة أو كثرة التمس أو حله أو بصلاح أمه أو  
بعوره بين الموكل وبينهم، وجد على الوكيل أن  
يتخذ بهذا المكان، ولا يجوز له مخالفة بأن يبيع  
في مكان آخر، لأن الموكل نص على أمر له به

رواه شافعية، إلا أن يصرح بالتمس من  
الزيادة فتمنع، لأن أطلق لأجل عن العرف.

وفي قول عند شافعية: لا يجوز له أن يبرده  
لأن لما لك ربحاً كان له غرض في إيراد قسم<sup>(٣)</sup>  
٨٦- أما إذا باع بأقل من التمس المحدد به،  
فقد خلتف المصنف.

ذهب الحنفية والمالكية إلى أن البيع موقوف  
على إيراد الموكل، وإن أجزأه هذا في حقه،  
وبالآخر، وإن يده سلعة إن كاتب قتلها،  
وفيمنها إن كانت عند المشتري<sup>(٤)</sup>

غير أن مخالفة قوله، إذا قال وكيل أو  
المشتري أنا تمس بقصد من التمس الذي عبه  
الموكل به قولاً، أحدهما بعد البيع عليه، لا  
خيار به، والثاني أنه لا يلتصق إلى قوله، لأنه  
متعد في بيع هذه الرد<sup>(٥)</sup>

وذهب شافعية والمصنف في رواية إلى

(١) المصنف ٣٧/٩، والفتاوى الوكيل ٥٩٠/٣، وبكافة من  
حاشية ٣٧٩/٧، والتمس ٨٠/٦، والمذهب ٦١  
٣٩٢، وحاشية المجلد ٣١٢، وبني المحتاج ٢٩  
٢٢٨، وسورة بولي التمس ١٤٧/١، وسيد  
٣٨٠/١، ورواية المصنف ٣١٦/١

(٢) المصنف ٦٦/١، والفتاوى المصنف ٥٩٠/٣، والتمس  
١٤٤ من السلعة، والتمس الكبير ٢٤٥/٣، وسراية  
المصنف ١٣٩/٥، والتمس القرافي ٢٩٠-٢٨٩/١،  
والتمس الكبير ٢٤٤/١

(٣) الفرج الكبير مع حاشية القرافي ٣٨٠/٣، وحاشية  
الفرج الكبير ٢/٢

(١) المصنف ٣١٥/١، وبني المحتاج ٢١٨/٢.

والتمس ٢٤٤/٥

(٢) المصنف ٢٥٥/٥، والإيضاح ٣٧١/٥

عنه محسوس هو محسوس من بين وجهها - نظم  
مجر محاسبه<sup>١١</sup>

### الأمر الثالث: المخالفة في الزمان:

٨٨- إذا جاز لموكل لو كبه وقتاً معيناً ببيع  
له سلعة فيه، فخالف وباعها في زمن آخر فقد  
اختلف بينهما في حكم هذا البيع لمخالفة  
ذهب محتبه والشافعية وحاشاه إلى أنه لا  
يجوز، ولا يلزم لموكل، وذلك لأن موكل قد  
يؤثر التصرف في زمن حاجة إليه ولا يؤخر في  
زمن آخر إليه أو يبدله، ولأن إذن موكل لا  
يتناول تصرف الوكيل لمخالفة من جهة الوقت  
ولا من جهة المثل<sup>١٢</sup>

ذهب اثنان إلى أن موكل مجبر من  
إيفاء البيع ورده، وله رد البعثة إن كانت دائمة  
ونسختها إن كانت قد نالت<sup>١٣</sup>

### الأمر الرابع: المخالفة في البيع للمشتري معين.

٨٩ رد أحد المذكر لو كبه شيئاً معيناً

مؤخر من غير، فلا يجوز لو كبه شيئاً عديداً  
إذا كان لا يتبين به عرض معين ما قد عو  
وغيره سواء في نظر الموكل فذهب الحنفية  
والشافعية في وجهه إلى أنه لا يجب على الوكيل أن  
يقبض هذا لموكل، وجاز له أن يبيع في مكان آخر  
ونقلت لمؤلف الكتاب المصنوع عليه في  
الحرص، فكان تخصيصه على أحدكما دليلاً  
في الآخر

وذهب الحنفية إلى وجوب لقبه الوكيل  
بالمكان الذي حدد له لموكل، فإذا خالف  
كان فاسداً، ولا يبرم "لموكل بالبيع  
المخالف، لأن مقصوده من المكان الذي  
فيه البيع به، فلا يصح مخالفة مقصوداً<sup>١٤</sup>  
ذهب مالك إلى أن البيع المخالف له  
تمكك بغيره بغيره على [مرد الموكل، فإن  
تجاوز مقصود في حقه، وإلا لا يفسد، وله رد البعثة  
إن كانت دائمة، وبقيتها إن كانت قد نالت سواء  
كان بها مختلف في الأشخاص أو لا<sup>١٥</sup>

وذهب الشافعية في نسخة إلى أنه لا يجوز له  
البيع في غيره، لأنه لا يفسد عليه ففسد على أنه لم يفسد

١١) البرهان ٥١٩-٥٢٠، وكفاية ابن حبان ١٧/٣٦  
١٢) شرح المرقسي ٧٣/٢، ودرر الجليل مع الخ  
والأكابر ١٩٩٥، وقد أورد المرحوم كعبه ١٦٨١/٢  
وطبها النجاشي ٢٨٢/٢

١٣) طبها ابن حبان ١٦٢/٢، ومغني المحتاج ٢٢٧/٢  
١٤) وكفاية ١٦/٢، وشرح سنن الإبراهيم  
١٢١/٢، ووافع شرح المنيع ١/٢٧٥، وكذا  
مجموعه شبه ١٨١/٢

١٥) حسي المحتاج ٢٥٧/٢، وكفاية ٢٥/٢  
ونجاشي الهدية ٢٧/٢، وفتح ٢٧/٢  
ونكحها في غاي ٢٢٣/٢

١٦) شرح المرقسي ٧٣/٢، وفتح الكبير مع حاشية  
الندوي ٢٨٢/٢



وقال له - لا تبع إلا له، فخالف الوكيل وباع لمشتري آخر، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذا البيع

فذهب الجمهور (الحنفية وشافعية وإحنابلة) إلى أنه لا يجوز البيع سواء قدر له المثلن أو لم يقدره، لأن قد يكون له فرض في شريكه المبيع دون غيره، فلا يكون الإذن في البيع له إثناء في البيع لغيره، وربما كان ماله أبعد عن المصلحة.

فهر أن الشافعية والحنابلة قالوا: إذا علم الوكيل بغيره أو صرح له أن يبيع له لا فرض له في عين مستغني جاز له البيع لقبه<sup>(١)</sup>

ورحب المالكية إلى أن الموكل مخير بين إيفاء البيع ورده، وله رد السعة إن كان يبيع به، أما إذا كانت ظه رده فممنها<sup>(٢)</sup>.

**الأمر الخامس: المخالفة بطريق الصلوة:**

إذا أمر الموكل ببيع شيء ببيع سعة معينة، فخالف وبيع بعضها فقط ولم يبع الباقي، أو باع البعض ثم باع الباقي بعد ذلك، فقد لوق الفقهاء بين حائذين -

**الحالة الأولى: تبعض لا يضر بالموكل:**

٩٠- ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه إذا كان المبيع مما لا ضرر في تبعضه، كأنه رطل من بيع حنابلين أو حيوانين فإن البيع يكون صحيحاً مع التفريق، لأن التفريق لا يضر بالموكل، بل قد يكون في صالحه، لأن الوكيل قد لا يستطيع بيع السلم كلها إلا بالتفريق، ولأن العرب قد يقتضي أن يباع رطلها رطلها، وقال الصائفة - لم يضر بالموكل من تفريق الصلوة، حتى ولو لم يكر فيه ضرر<sup>(١)</sup>

وبعض المالكية على قاعدة عامة وهي أنه كلما خالف الوكيل موكله في البيع أو عاين ما يفتي العدة به فإن الموكل يغير في إجازة البيع والرد إن كانت الصلوة نائمة، وفي لإجازة والتسليم إن كانت<sup>(٢)</sup>.

**الحالة الثانية: تبعض يضر بالموكل:**

٩١- إذا كان اكتحس يضر بالموكل كما لو وكله في بيع حذر أو حيوان ليأخذ بصله، فقد

(١) المبسوط ١٩/٥٧٧ والذائع ٢٨/٢٩٠ والبيان ١٢٩٩ من المجلد، والفتاوى الهندية ٢/٤٩٢، والبحر الرائي ٧/١٧٧ والمهذب ١/٣٥٢، والفتاوى ٢٥٢/٥.

(٢) الحرثي ١٧/١٧١، والذائع ١/١٠٠، وحشد المبرور الصلوة ٢/١٨٥، والذائع والإكليل ١٩٦/٥.

(١) المبسوط ١٩/٥٧٧، والفتاوى الهندية ٢/٤٩٠، والمهذب ٢٨٢/١، رمعي المحتاج ٢/٢٢٢، والسلي ٢٥٢/٥.

(٢) شرح الرمعي ٢٩٠/٢٩١، ومروايت الجليل مع الحاج والإكليل ١٩٦/٥.

فكذلك الوكيل، ولأنه يبيع الكل بهذا السعر  
مرتين بمرتين، لأن يبيع البعض به أولاً،  
ولأن يبيع موكله حيث أسك البعض على  
موكله<sup>(١)</sup>

### الأمر الخاص: المخالفة في بيع المبيع:

٩٢- .. أمر موكله وكذا بأن يبيع سعة  
معية، فبذلك يبيع سعة أخرى مكانها، فقد  
خلف انقضاء في حكم هذا البيع

لذهب ثلثه وحقابه في الصنوح  
عندهم إلى مطلق بيع وعقد متعدد على  
الموكل، لأن الوكيل حالف إداره موكله فباع  
حبره من مرسومة، بوكله لا يملك من  
التصرفات إلا ما يفتقده ذلك موكله من  
جهة النظر أو من جهة العرب<sup>(٢)</sup>

ولذهب بالكلية وهو يقتضي مذهب الحنفية  
والحنابلة في روايه إلى أن موكله محرم بيع  
إمضاء البيع ورواه ورواه له لعدة إن كانت  
قائمة، وفيه إن كانت قد قامت في حالة  
الرد<sup>(٣)</sup>

(١) المذبح ٢٩/٦، والبيروت ٢٩/١٩، دمشق ٢٩/١٩  
الطبر ٢٩/٨، وكذا من مذهب ٢٩/٨

(٢) شرح الصنوح ٢٩/٢٩-٢٩/٣٠، والبيروت ٢٩/٢٩-٢٩/٣٠

(٣) شرح القرشي ٢٩/٢٩-٢٩/٣٠، والشرح الكبير

الذهب لذهب في هذه الحالة على ثلاثة أرباع

الرأي الأول ذهب الشافعية والحنابلة إلى  
أنه إذا كان في بعض المبيع أصغر من موكله ولم  
يبيع باطلاً ولا ينفذ في حقه لأن التوكيل تشارك  
جميع الصفات، وهي البعوض فقرار الموكل  
وشخص سبكه وهو لم يأت به، ولأن العرب  
فيه أن ينفذ على جميعه حصلت الوكالة عليه<sup>(٤)</sup>

الرأي الثاني ذهب المالكية وأبو يوسف  
ومحمد بن الحسن إلى أنه ليس يكون موقوفاً  
على حارة لموكله، فإن أجازته مدعي حقه، وإن  
رده بغيره، يرجع على الوكيل ما سلمه، وإن كانت  
باقية، وقبيلتها، وإن كانت قد دبت

أما إذا كان الوكيل يبيع الأمان من مبيع منه  
يجوز وينفذ في حق الموكل، برؤا انقضاء  
بيع الباقي فتخص لموكله غرضه في بيع المبيع  
كأنه<sup>(٥)</sup>

الرأي الثالث ذهب أبو حنيفة إلى حوازي بيع  
مع بعض الصفات، وعنده على الموكل، لأن  
الوكيل قائم مقام الموكل في بيع، والموكل  
مالك لبيع نظري، كما هو مالك لبيع الكل،

(٤) الجليل ٢٩/٢٩، والبيروت ٢٩/٢٩

(٥) المذبح ٢٩/٢٩، والبيروت ٢٩/٢٩، والندوى بيروت ٢٩/٢٩،  
٢٩/٢٩، وتكملة فتح القدير ٢٩/٢٩، وفتح القرشي

٢٩/٢٩-٢٩/٣٠

شراء الوكيل لمرتكبه سلعة مما يملكه

الوكيل لو من لا تثل شهادتهم له

٩٤ خالف الفقهاء في حكم شراء الوكيل

لمرتكبه من ماله لعدمه، أو من ماله الغير لا

تقبل شهادتهم بوكيل

فذهب لفتحها إلى أن الوكيل بالشراء لا يملك

الشراء من ماله بوكالة، حتى ولو أذن له الموكِّل

في ذلك، لأن المحقق في باب البيع والشراء

رجع إلى لوكل، مؤيد ذلك في الإجماع، وهو

أن يكون الشخص أو عده في ماله، وخدمته

ومستعاً، مضطراً ومطابقاً، ولأنه منهم في

الشراء من ماله<sup>(١)</sup>

وانفق لفتحها فتدلى على أنه لا يصح شراءه

من ماله بغيره حتى لو أذن له في ذلك، لأن

خدمته شراء من ماله

أما الشراء من الأشخاص الآخرين فتقبل لا

تقبل شهادتهم به، كإبيه وولده وولده الكبير

وررجته، فقد اختلف فيه بغيره

ذهب أبو حنيفة إلى عدم جواز شراء منهم

أيضاً لما سبق في الوكيل في البيع (ر) (ص ٧٨)

ذهب أبو يوسف ومحمد إلى جواز اشتراؤه

منهم إذا اشترى بعقل مبرحة، رباحاً، أو بمانة

١٦ هذا ٣٦٦/٢ والشراء ١٨٨١ من ١٨٨١

ثانياً الوكالة بالشراء

وكالة بالشراء إذا أن تكون مطلقاً، وإذا أن

تكون مطلقاً

١- إطلاق الوكالة بالشراء

٩٣ يجوز إطلاق توكيل بالشراء، لأنه مما

يمكن الموكِّل من سوره بنسبه لملك التوكيل

في غيره، ومن أشتد، يقول الموكِّل بملك

استر في ما شئت أو ما ريت، أو في ثوب

شئت، أو أي ثاؤنشت، أو ما شئت من الثياب

ومن المذهب ما يصح مع الجبلة بخدمته من

غيره بالانزع والمصعد لئلا يفسد رأي

إيه، يصح مع الجبلة بالخدمة كاليفعه

والصارية، بهذا، يقول الحنفية والتكليفية

وأحمد في رواية<sup>(٢)</sup>

يرى لحنانه في المذهب والشافعية أن

إطلاق الوكالة بالشراء كأن يقول الموكِّل

لوكيل شتر في ما شئت- لا يصح، لأنه

قد بشر في ما لا يقصر متى لمته<sup>(٣)</sup>

١- حطاب التومر ٣٦٦/٢، وأبواب ٦ ٣٧٠/٢

٢- بدائع الصنائع ٣٦٦/٢، والمصنف ٣٦٦/٢، شرح الكبير ٣٦٦/٢، والتمهيد ٣٦٦/٢

٣- المحرر مع شرح الكبير ٣٦٦/٢، وفي المصنف ٣٦٦/٢

وقتي بول عهد المالكية يجوز شراء الوكيل من نفسه إن لم يجد غيره<sup>١</sup>

وعني أحمد يجوز كما لو أدن له مني النصح أو وكيل من بشري حث جاز الوكيل<sup>٢</sup>

وقال الحنابلة - لا يجوز للوكيل أن يشتري بموكله بما يملكه ولد وولاد، وزوج وسائر من لزوجته به، لأن الوكيل منهم في حلفهم كنهته في حق نفسه

وجوز شراء الوكيل للموكل مما يملكه هؤلاء إذا أدن الموكل، لانتهاء نهته<sup>٣</sup>

وعنه المالكية في اعتماد لا يجوز للوكيل أن يشتري لموكله مما يملكه أحد محابره كزوجه صغير

ويستثنى من هذا الحكم ما إذا أدن الموكل بوكيله بالشراء من أحد محابره، أو تم الشراء بحضور الموكل<sup>٤</sup>

وقتي بول سند المالكية يجوز للوكيل أن

يعتبر الثمن في مثله

وذكرت لوكالة عامة بأن كان له العمل ما ثبت، أو كان له بيع من هؤلاء، أو أجاز ما صحت الوكيل، حار لشراء ما يملكه النصح لأن المنع من جواز الكهنة، وقد رالت بالامر والإجازة<sup>٥</sup>

وعنه المالكية في الاعتماد والحدية في المذهب شر الوكيل للوكيل مما يملك الوكيل لا يصح، لأن لعرف في الشراء شراء الرجل من غيره، فحسبت انقاله عليه وكما لو صرح به، ولأن يلحقه به نهته ويثنى لثروته في شراء مما يملكه لموكله، فلم يجوز كما لو بهاء

ويستثنى من ذلك ما إذا أدن الموكل للوكيل أن يشتري مما يملكه حيث قالوا بجواره لانتهاء نهته، فيصح للوكيل أن يشتري عرقي العلق في هذه الحالة لانتهاء نهته<sup>٦</sup>

ورز المالكية - مثل الإذن للوكيل في شراء مما يملكه الوكيل، أو يشتري الوكيل من نفسه بحضور الموكل

١ - حاشية الشامي ٢٧٧/٢ والروقي ٨٣/١ وعنه الجواهر ١٨٦/٢ وخوارج النهاية ٢٢٢.  
٢ - الإحصاء ٥ - ٢٧٨-٢٧٩  
٣ - كتاب القضاء ١٥٤/٢  
٤ - حاشية الشامي ٢٧٧/٢ وعنه الجواهر ١٨٦/٢  
٥ - ٦٨  
٦ - ٦٨

١ - الباعث ٢٤٤٢/٧ والفيض الرافق ١٦٦/٧ ونكت فتح القدير ٣٢/٨، ٧٤  
٢ - كتاب الباعث ٤٧٣/٣ والإحصاء ٢٧٨-٢٧٩، وحاشية الشامي ٢٨٧/٢ والروقي ٨٣/١ وعنه الجواهر ١٨٦/٢  
٣ - ٦٨

## ب- الوكالة بالشراء المصلحة:

١٥- تجوز الوكالة بالشراء المصلحة بشرط خضوعه عن الجهةالكثير عند الحصة في الاستحسان، والمساكنة، والحصانة في المذهب، حيث قالوا بصحة الوكالة بالشراء المصلحة، حتى لو لم يفكر بوجبه السند المفقود عليها كان يقول الموكيل للموكيل، اشترى لي ثوباً ولم يذكر نوعه فإنه يصح، لأنه توكيل في شراء ثوب فلم يشترط ذكر نوعه كالقبر في

وجه الاستحسان عند الحصة ما ووي أن رسول الله ﷺ دفع ديناراً إلى حكيم بن حزام ليشتري له به أصحية<sup>(١)</sup> ولو كانت العمالة القلبية مأمرة من صحة التوكيل بالشراء لما ماله رسول الله ﷺ لأن جهالة الصفة لا يرتفع بذكر الأصحية وبغضوهم، ولأن الجهة القلبية هي نائب الوكالة لا ينفي إلى المنازعة، لأن مبنى التوكيل على الصفة وبما صفة، لا يظهر أنه لا تجوز المنازعة فيه عند جهالة، بخلاف البيع لأن جهالة عن المضايقة والمعاملة لكونه معاوضة ابتداءً بالمال، كالمجالاة فيه وإن قلت

(١) سئل شيخنا عن حكيم... سئل عن وجهه.

يشري لموكله مما يملك مجبوره إن لم يجديه<sup>(٢)</sup>

وأفتى المالكية ومالكية، يصح للموكيل أن يشري لموكله مما يملك، خوته وأقاربه كما وبني أخيه وعمه، ونجد في الإنصاف جواز الشراء في هذه الحالة بانتفاء التهمة، حيث جعل تهمة في ذلك لا يصح<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية، التوكيل بالشراء مطلقاً لا يشري لموكله مما يملك التوكيل أو ولده أصغير أو أحد محاجبه، ولو أذن به، لأن الأصل عدم اتحاد الموجب والقابل وإن نفي التهمة، ولأنه لو وكله شئ من ماله لم يصح وإن نفي التهمة، لاتحاد الموجب والقابل.

وقالوا في الأصح يجوز للتوكيل أن يشري لموكله مما يملك أبو التوكيل وأبيه وأبناؤه وسائر ذريته المستقرين.

ومقابل الأصح لا يجوز لأنه منهم بالمثل إليهم<sup>(٤)</sup>

(١) عقد المزارعة، المجلد ١، ص ٢٨١، والقول في التمسك، ص ٣٣٣.

(٢) كتاب المقام ١٧٢/٣، والألفاظ ٣٧٥/٥، وحاشية الموسوي ٣٨٧/٣.

(٣) عن الشرح ٢٢٤/٥-٢٢٥، وانظر نهاية المحتاج ٣٩٠/٥.

تخصي إلى أخصائه، فتوجب سداد العقد فهو  
الفرق

وذلك الضمنية، وأمر لخطاب من ضمانته  
وهو القياس عند المحتسب لا يمتنع مع الجهالة  
لأنه مجهول<sup>(١١)</sup>

مخالفة الوكيل ليقود الموكل في الشراء  
مخالفة الوكيل في شراء يكون في أمره  
منها

### الأمر الأول: المخالفة في الشراء

مخالفة وكيل لشراء في الشراء قد تكون في  
ومعه، وقد تكون في جيب، وقد تكون في ظهره  
ويقال ذلك في يلي

### أ- المخالفة في وصف الثمن.

وتكون المخالفة في وصف الثمن في حالتين  
الحالة الأولى مخالفة الوكيل بالشراء على  
المطلوب بأن اشترى شيئاً

٩٦- اختلاف الفقهاء في مخالفة الوكيل  
بالشراء على المطلوب بأن اشترى شيئاً على  
ثلاثة أراء

الأول: ذهب لجمهور (المعتبة والبالغة

(١١) مداهم الصالح ٢٣/٦، راجع مع الفرج الكبير  
٢١٢/٥ في الشراء، وسنن المساجد ٢٦٢/٦.

وإنشائية في وجه والحالفة في المذهب) إلى  
صحة الشراء، ولزمه للموكل إذا لم يرد الوكيل  
في الشراء الذي حذره الموكل لأن المخالفة هنا  
في تصور فقط ولكنها وداني في المص،  
والعبارة في العقود بالعمامي دون الأمانة  
والضمان، وراء الجديلة أن يصبح الشراء  
ولو تضرر<sup>(١٢)</sup>

الثاني ذهب لضمانته في المعتمد إلى أنه لا  
يصح الشراء، لأن للموكل قصد أن لا يكون عليه  
دين، وأن لا يشترى الشيء إلا بما معه، فلا يمتنع  
الشراء للموكل ولا للوكيل، بل يمتنع البيع في  
مقت ذلك<sup>(١٣)</sup>

الثالث ذهب المعتبة في رأي إلى أنه لا  
يصح عمداً شراء إذ حصل ضرر للموكل وإلا  
يصح قال الترمذوي وهو لهواب<sup>(١٤)</sup>

(١٢) يراجع ٣١٦٨/٧، والشافعي انفسه ١٧٥/٣،  
وجواهر الإقبال ١٦٨/٥، والشرح الكبير مع  
حاشيته القسومي ٢٩١/٣، والخرشي وحاشيته  
سطوي عنه ٢٩١/١، والإحصاء ٣٨٣-٣٨٥،  
وعند الجواهر للشيخ ٦٨٥، المفتي ٢٥٥/٥،  
وهروزمي شرح ٢١٩/٢ طبع في مصر، وكشاف  
المحتاج ١٤٩/٢، والتمهيد ٣٦١/١، والتمهيد  
الكبرى لا يرد حرم ٨٧/٣، ومنه المحتاج ٢٩٦/٢،  
(١٣) الهواب ٣٦١/٢، والفتاوى الكبرى لأبي حنبل  
الوحي ٨٢/٣

(١٤) الإجماع ٣٨٥-٣٨٣/٥

الحالة الثانية مخالفة الوكيل عن السبته بأن اشترى حافاً

٩٧- مختلف لعقها، في مخالفة وكيل عن السبته بأن اشترى حافاً مخالفة للسبته ولو أن الشراء يقع للوكيل ولا يلزم مركبه، لأنه مخالف فيه مركبه فيلزم هو دون مركبه<sup>١</sup>

وقال مالك إذا خالف وكيل بمحضه في الموكل، من اختيار ثبت بمركب فإن شاء خصي عقده، وإن شاء رده وتلزم السبته في الوكيل<sup>٢</sup>

وقال الشافعي، متى خالف الوكيل الموكل في شراء بعينه، بأمر موكله به من دونه على وجه لم يأمر به، فتنصره بائناً، لأن الموكل لم يرخص بمخرج ماله عن ذلك الوجه<sup>٣</sup>

ومقتضى مذهب الحنفية في هذه المسألة أن الشراء لا يقع إلا، بالجزاء الموكل، لأن العقد عقد مخرج، وكل تصرف مخالف لوكيل موكله به فكسوف بطل<sup>٤</sup>

ب- المخالفة في جنس الشئ:

٩٨- إذا أمر موكله بأن يشتري جنس معين من فلفل، فخالف واشترى بجنس آخر منه، فقد خالف المقتضى، في حكم هذا الشراء، فذهب الشافعي وأصحابه في وجهه إلى أن الشراء يكون باطلاً لمخالفته لوكيل ما أمر به موكله لأن الموكل لم يرخص بمخرج ماله عن وجهه<sup>١</sup>

ودعوا الحنفية في المذهب، وهو ما رواه الحسن بن رباح عن أبي حنيفة إلى حماد بن أبي الدراهم مكاناً بالأنبار وانعكس، لأن من رضي بغيره رضي فكانه يشتريه إذا لم يرد ولا يصح جعله مكان الدراهم والفساد معتد، لأنها من غير جنس الأنبار<sup>٢</sup>

ودعوا الحنفية إلى أن إذا كان الموكل لوكيله مشتر بصفة درهم أو بصفة دينار، واشترى بها سري الدراهم والدينار، فإن الشراء لا يبرم، فهو كإنسان يلزم بوكيل، لأن الجنس مختلف فيكون مضافاً لمركبه

أما لو كان له شرط في ماله واشترى

١٧٠ يذهب إلى أن الشراء باطل إذا كان

١٧١ اشترى بالوكيل ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤

### ج- المخالفة في قدر الثمن:

٩٩- إذا خالف الموكل في قدر الثمن الموكل بالشراء به، فإن أن تكون المخالفة إلى خير، وإلا أي يكون، في غير ذلك.

إذا كانت المخالفة في خير كأن أمره بشراء دابة بألف فاشترى بها بأقل من مبيع الشراء ولم يملكه، لأن مخالفة إلى غير خلاف في الصورة فقط فلا تعد مخالفة حسب.

واستثنى القسمة وحسب من هذا الأصل ما إذا اشترى موكل وكب من شخص كأن يكون له، اشتراه بصفة ولا يشترى بوجهها، مخالفة والمراء بتسليم ثم يجر الشراء، لمخالفة موكله، ولأن اسقط أهل حنابلة عن الثمن<sup>(١)</sup>.

أما إن كانت المخالفة بسبب في مباح للموكل، بأن اشترى بأكثر من الثمن المقرر.

فقد اختلف فقهاء في ذلك.

فذهب بحسب إلى أنه إذا اشترى موكل بأكثر

بألف درهم قيمته مائة دينار، فقد ذكر الكرخي أنه مشهور من موقن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن شراء لا يلزم الموكل ويقرم الموكل، لأن انقراضهم وانقضاءهم بمسائل مختلفين خليفة وكان التفتيد بأحداهما معية<sup>(٢)</sup>.

ورغب مالك في أنه إذا اشترى بعروض بدلاً من الشراء وله الدور، فإن شراء يكون موقناً عن إجابة الموكل، فذلك أحذر، ومع الشره لا ريباً ربيع للوكيل<sup>(٣)</sup>.

أما إذا اشترى موكل بدينارهم، وقد حصل له الموكل على الدينار، أو اشترى بالدينار، قد نص في الموكل على الدراهم، هي المسألة قولان مشهوران.

أحداهما: أنه شراء لازم للموكل بدينار عن اثنين جنس واحد.

والثاني للموكل الحيا، بناءً على أنها جائز، ومحل تعيين إذا كان كل من الدينار والدراهم فقد أبلد وتمس الجنس والسبب ما تبع به، واستوت بينهم، وإلا جيز بموكل قولاً واحداً<sup>(٤)</sup>.

(١) جليل ٢٢٢/٦ وذكر لوق ١٥٩/٧، وتكملة يز حنبل ٢١١/٢، والشرح الكبير وحاشية الشرحي ٢٠٢/٢، ومواهب الجليل ١٩٦/١، والوجه ١٩٦/١، ومغني المحتاج ٢٣٨/٢، ٢٢٩، ومغني ٢٥٤/٢، ومغني أبي حنبل ١٦٨/٢.

(٢) إتيان ٣٩٠/٦، والشرح لوق ١٥٩/٧، وتكملة، لم جليل ٢٢٠/٧، وتكملة فتح المدهر ٤١/٨.  
(٣) جليل، القدر ٢٠٢/٢، ومواهب الإكمل ١٩٦/٢، وشرح القسري ٢٦٢/٢، ومغني الجليل ٩٦/٢.  
(٤) شرحه ١٩٦/٢.



لأمر الثاني، فالمخالفة في المشتري

١- المخالفة في جسي العثري:

١٠٠- إذا عاقف الوكيل المشتري خلال ما  
وكل في شرائه، فقد اختلف الفقهاء في حكم هذا  
الشراء

فذهب الجمهور إلى أن الشراء لا يفيد على  
الموكل وإنما يبرم الوكيل، لأنه مخالف أمر  
مؤذنه فوقع الشرء له، ولا يبرم به الموكل، لأنه  
لم يأذن بهذا الشراء<sup>(١)</sup>

وذهب المالكية إلى أن الموكل محبر بين  
القبول وعدمه، فإذا ثبت جلي وإن شاء رد، وإذا  
وقع الشراء للموكل المحالفت ما أمر به موكله،  
وبعيب عليه دفع الثمن من ماله مر<sup>(٢)</sup>

وقد ذهب المالكية إلى أنه لا كان الوكيل مشري  
غير المأذون به، فإذا أن يشتره بغير المال أو  
بشتره في ذمه، فإن شتره بيمين أنمال كان  
الشراء باطلاً، وإن اشتره في ذمه، ولم يسم  
الموكل، وقع شراء للوكيل ولا يلغ للموكل  
وإن توى الموكل، لأن الخطأ وقع عنه، وإنما

من الثمن للمسمى بمرم بوكيل ولا يبرم  
الموكل<sup>(٣)</sup>

وشرح مالكه بأنه إذا اشترى الوكيل الحصة  
يكون من المبيع المسمى - وكانت الزيادة بغيره  
مثل واحد من عشرة، وأثنى في أربعين لبرم  
الموكل ولا يبرم له ليماراً قريباً في حقّه  
المخالفة، وشأن الناس يتقارب في ذلك، إما إذا  
كانت الزيادة كثيرة من الشراء معروف على  
إجده اموكل، فهو محبر بين القبول وعدمه،  
فإذا لم يلبس الزيادة برم للموكل.

ولكن لمر الترم الوكيل الزيادة على بشرى  
حدده له الموكل فإن الشراء يقع به ويلزمه العقد،  
لتصحيح المسألة<sup>(٤)</sup>

وذهب المالكية والحنابلة في وجه إلى أن  
تعرف الوكيل بالشراء أكثر من المبلغ المفقود  
يعمل، لأنه تصرفه غير مأذون فيه<sup>(٥)</sup>  
وهي مخالفة في المذهب أن الشراء  
مصحح، ويضمم الوكيل الزيادة<sup>(٦)</sup>

(١) المدع ٣٢٦، والمهر الرز ١٠٩/٥، والعلوى  
المسألة ٥٧٥/٣.

(٢) الشرح الكبير ٣٨٢/٣، وجواب الطبق ١٩٩/٥،  
وجواهر الإكليل ١٠٢٧/١، وشرح حسني ١١١/٩.

(٣) مفتي المحتاج ١٢٨٢-١٢٩١، والرجح ١٩٢/١،  
والمدع ١٦١/٤.

(٤) المدع ٣٧١/١، والإيضاح ١ ٣٨١-٣٨٢.

(٥) المدع ٣٢٦، والعلوى الهدية ٥٧٥/٥، والساد  
١٤٧ من المسألة.

(٦) الشرح الكبير رطباً الموسمي ٣٨٣/٢، وجرم  
الوكيل ١٠٩٧/٢، والمدرسي ٥٣/١.

بصرف بالية إلى موكل ذي منوالاً زينة،  
فإن عايف يعت بته

وإن معاد هذا الناع من ذلك، فقال  
اشتريت فعلا، فكمه، يقع بشر، للموكل  
هي الأصح، ويلغو لسبب الموكل في  
القبول لأنها غير معتبرة في الشراء، فإذا  
معاد ولم يمكن صرفها إليه صار كمنه بم يسه  
وفي مناهل الأصح عند الشاعبة يعزل المعاد،  
لأن مرجح مضاف في الموكل وقد امتنع بده  
له مسمى<sup>١</sup>

ويرى جماعة أن مدافعة الموكل هي جسي  
المشتري لا يعلو، ما أن يكون الموكل قد اشترى  
في دمه، أو اشتراء بعين المال.

وإن كان اشتراء في ذمته ثم مدّشبه في الشراء  
صحيح، لأنهما اشترى بشيء في دمه، وليس  
ذلك ملكاً بغيره

وإن ثبت صحة الشراء في هذه الحالة من  
جهد في معاد ورويان

إحفظهم، الشراء لا يزم للمشتري، لأنه  
شترى في دمه بغير إراد قيربه فكان  
الشراء له كما لم يمد بغيره.

(١) في السراج ٢٢٤/٢، وحاشية السراج  
٤١٤/٢

ولود في الثانيه يصف معاد شراء على إحادة  
لموكل، وإن أحاده لزمه، لأنه اشترى له وقد  
أجره قلزمه كما لو اشترى يلود، وإن لم يجره لم  
يلزم الموكل ولزمه الموكل، لأنه لا يجوز أن يمد  
الموكل، لأنه لا يلود له في شترته، ورمم  
الموكل، لأن الشراء معتبر منه ورم شتر  
لغيره، حيث في حقه كما لو اشترى لنفسه  
أما إذا اشتراء، لو كبر بغير الصار، مثل أن  
يقول الموكل بعني لذاب بهذا الدناجر  
فللمصحيح من المصنف أن البيع بطل، وفي  
رواه أنه صحيح ويقف من إحادة الموكل، وإن  
لم يجره بطل وإن أحاده صح<sup>٢</sup>

### ب مخالفة في قدر المشتري

١٠١- إذا أمر الموكل وكيله بأخذ بشري له  
شيئاً، فاشترى الموكل الشيء وزيادة من جسمه  
نفس الأمر المعنى أمره الموكل أن يشتري به هذا  
الشيء، فله اختلاف الفقهاء في حكم هذا  
التصرف

لذهب أصحاب إلى التفرة بين القيمات  
والمرتزومات<sup>٣</sup>

لما القيمات فلا يحد بشيء عن الموكل  
(إجده) فهو وكله بشره ثوب هروي بعثراء

(٢) في السراج ٢٢٤/٢

فاشترى به ثوبين هرويين عشرة مما يساري كل واحد منهما عشرة لم يرم للموكل، لأن ليس كل واحد منهما مجهولاً، إذ لا يعرف إلا بالعذر أما الموروث، كما لو وكل بشراء عشرة أرطال لحمل يدهم، فاشترى عشرة وخلا يدهم مما يباع منه عشرة يدهم.

فبوي أبو حنيفة وكذلك محمد في بعض الروايات أنه يزم الموكل منه عشرة أرطال يتصرف يدهم، ولا يرم للموكل، لأن الموكل يتصرف بحكم الأمر فلا يعتدي تصرفه موضع الأمر، فلو أورد شراء عشرة ولم يأمره بشراء المزيد، فمضى فيها عليه، وشراء العشرة على الموكل، وبذلك خلاص ما إذا وكل بيع لرمه مائة فباع بالعين، لأن الرداءة هنا تدل على الموكل فتكون له.

وقال أبو يوسف ومحمد يرم الموكل بالعشرون لأنه أمره بصرف يدهم في المحرم، وظن أنه سحره عشرة أرطال يدهم فاشترى به عشرة وخلا لقد زاده خيراء وصار كما إذا وكله بيع لرمه مائة فباع بالعين.

وإذا كانت عشرة أرطال من اللحم لا تساوي درهماً فقد أكل على التوكيل بالاساق ولو اشترى عشرة أرطال ونصف رطل يدهم

يهرم الموكل استعانة<sup>(١)</sup>

وشرح حنيفة والشافعية في مقابل المشهور، وهو موك أميخ - بأنه لو قال الموكل للتوكيل اشتر لي شاة بدينار فاشترى له فتيين بدينار تساوي كل واحدة منهما ديناراً صحيحاً، ويهرم الموكل<sup>(٢)</sup>.

وراد الحنفية أن الشراء صحيح، فإذا كانت إحدى الثنتين تساوي بدينار وثلاث لم تساو شاة الأخرى، أما إذا لم تساو إحداها ديناراً لم يصح في المذهب.

وإن ساوت كل واحد من الثنتين صعد دينار صح للموكل ويهرم، لا للتوكيل، وإن كانت كل واحدة سهم لا تساوي نصفه بشراء لروايات، إحداها يفت علي، جازره للموكل.

وقيل إلا على الثنتين والعشرين لمقدرين للتوكيل<sup>(٣)</sup>

أب الشكفة ليعرفون بين ما إذا وجب الموكل اشقاء أو لم يصح.

(١) البهر هروى ١٧٩٨/٢٧، راجع ٢٦/٢، والكتاب ١٤٩/٢٢

(٢) المصنف ٢٧٢/١٠، جواهر الإكليل ١٧٨٤/٢٢  
(٣) مطالب أوفى، شهر ٢٤٠٢، والمصنف ٢٧٢/٢٠  
والإحصاء ٢٨٩/٢، وانظر كتابه المصنف ١٧٧/٢٢  
٤٢٨



للموكل، لأن الإذن تناون جميعه، وفي التخصيص  
يقرر به وهو سم يأذن فيه، وفقاً سم يرض به  
للموكل لزم الموكل ما اشترى له من ثمنه إذن  
موكله.

غير أن جمهور الحنفية قالوا: إذا دام الموكل  
بشره الباقي من المصنف وقع لشراءه صحيحاً،  
ولزم الموكل بشرط أن يكون ذلك قبل أن  
يخاصمه الموكل أمام القضاء، لأن شراء  
البعض عند بيع رسيه للاعتكاف، كأن يكون  
المبيع مودوناً بشتره الوكيل شخصاً حليماً  
ياخذ من كل وارث حصه، فإن اشترى  
الباقي قبل مخاصمة الموكل تبين أن شرائه  
للبعض كان وسبب الاعتكاف قبض على الموكل  
وقال له: لا بعد الشراء على الموكل بل يقع  
للكوكل<sup>(١)</sup>

أما لو خاصم الموكل وكيه إلى نفاذه قبل  
أن يشتري الوكيل الباقي، وأكرم القاضي  
الوكيل، ثم قام الوكيل بشراء الباقي بعد  
ذلك، فلا المشتري لا يلزم الموكل، وإنما  
يلزم الوكيل بأنفاق الحنفية، لمناقضه لأمر

لأن امر شخص آخر بأن يشتري له شئين ببيع  
محين من مال، فاشترى الوكيل واحدة فقط  
ينصب المبيع صح الشراء، ولزم الموكل  
الشئ المشتراة، ولا يشترط المعاذ على  
شراء الأخرى، لأن الإذن جزء تناوبهما معاً  
لكن العرب لا يمتنع بتجسس وهو لا يضر  
بالموكل، روي لم يستطع الوكيل إلا شراء  
واحدة فقط، فخرم الموكل، وهكذا في كل سلعة  
لا يضر غرقها بالموكل

وفيد استنباطه والشريعة في أحد الوجهين  
جواز الشراء طرفاً في علمه الحالة بما إذا لم يفل  
الموكل<sup>(٢)</sup> فنترى ذلك صفة، لأن تخصصه على  
ذلك يدل على غرضه فيه سم يتناول فيه سواء<sup>(٣)</sup>

١٠١- الحالة الثانية أن يصنع المحل  
تجسس، أو يترتب على تجسسه ضرر  
بالموكل، كأن يوكل شخص آخر في شراء  
ثوب من اصوف، يشتري الوكيل بعضه فقط.

وفي هذه الحالة اختلف الفقهاء.

مذهب الحنفية- وهو يقتضي عبارات فقهاء  
المالكية- إلى أن الشراء يقع موثقاً على إجارة

(١) صاحب الشفا على الكتر ٢٦٩/٤- والفتاوى ٣٥/٦.  
والصاغة ١٤٥٠ من المجلد، والمذهب ٣٦٠/١.  
والشمسي ٢٥٩/٥-٢٥٣، وممنوعة أرقي النسخ  
١٦٤٨-١٦٢٩، ومطالب قرلي النسخ ٤٦٩/٣-٤٧١

(٢) المطلب ١٤٥/١ والفتاوى ٣٤/٦- ومملا فتح القدير  
٨٦/٨، والمصادر ١٤٥٠ من المجلد، وممنوعة الحليل  
١٦٩٦-١٦٩٧، وجوامع الإكفيل ١١٧/٥

موصوفة، فاشترى سلمة لا تشتغل فيها عبداً  
أصعباً، ثم يلزم الأمر (الموكل).

فلو قال له: اشترى جارية مملوكة أو مملوكة  
أو للحر، أو عبداً للخدمة (أو فعمل من الأصناف  
فاشترى جارية عبيداً، أو مملوكة للخدمة، أو  
ابرجل لا يهرم الموكل إجماعاً.

ولو قال له: اشترى له دابة يركبها فاشترى  
مهرًا، أو دابة عبيداً، أو مقطوعة السدين لم يلزم  
الأمر.

ولو ركله أن يشتري له ثوباً بطعنه قميصاً،  
فاشترى ثوباً لا يكفه قميصاً، لا يلزم الأمر.  
أما لو ركل وجلاً وقال له: اشتر لي بجارية  
اعتقه من ظهري، فاشترى عبيداً، أو مقطوعة  
أيديين أو الأرجل، ولم يهرم الموكل بذلك، لم  
يلزم الأمر، وكان له أن يرد ولو علم الموكل بذلك لا  
يلزم اشتراء الأمر<sup>(١)</sup>.

وقال: إذا اشترى الموكل وعصر المشتري  
ثم أطلع على حبب فيه أنه يرد به بالحبب، دام  
المبيع في يده، لأن الرد بالنصيب من حقوق  
المشتري، وهي ترجع إلى الموكل في مثل هذا  
مقتضى.

(١) الفاروق المسمى ١٧٧/٢، والفتاوى الخاتمة بهامش  
الفتاوى المسمى ٢٠٢/٢.

موكله في عبده الخائف<sup>(١)</sup>.

ودعيه بحسابه إلى بطلان الشراء مع  
التمتع، لأن الموكل حاله إذن موكله  
بشره الجميع، وفي تبعية المبيع إقرار  
بالموكل (مصرف لمالكه، فلا يلزمه عقد  
الشراء<sup>(٢)</sup>).

د مخالفة الموكل بالشراء بأن اشترى  
معيماً:

١- إذا وكل إنسان شخصاً في أن يشتري له  
سلعة موصوفة لا يجوز له أن يشتري إلا سلعة  
مخالفة من العيوب، لأن إطلاق البيع يقتضي  
السلامة من العيوب، ولهذا اشترى عبداً فوجد  
فيها عيباً ليس له الرد<sup>(٣)</sup>.

٢- إذا وكل إنسان، واشترى معيماً، فقد  
اختلف الفقهاء في حكم هذا الشراء.

فيري التحريم له إذا وكل في شراء سلعة

(١) المسمى ١٨٨/٢، وفي حاشيته ٢٣٩/٢، ركنية منع  
المسمى ٨١/٨.

(٢) المسمى ١٧٧/٢، ومقدمة أولى للمسمى ١٨٨/٢، ١٨٩/٢،  
مستألف أولى للمسمى ١٧٧/٢، والمقدمة ١، ٢١٠.

(٣) يصر الزاوي ١٨٨/٢، والفتاوى المسمى ١٧٧/٢،  
ركنية منع المسمى ٢١٨/٢، وفي مستألف ١٧٧/٢،  
دعابة المستألف ٢٢٨-٢٢٩، والمسمى ١٧٧/٢،  
مستألف أولى للمسمى ١٧٧/٢، وكذا في المستألف  
١٧٧/٢.

به، وربما أن لا يرد.

إذا اشترى عبد الدعة والمعيّب ساوي مع  
العيّب ما اشتراه به ربح الشراء عن الموكل إن  
جهل لمشتري المعيب، إذ لا ضرر على امالك  
لتقصيره، ولا نصير من جهة بوكيل لجهله، ولا  
خلال من جهة النلفظ لإطلاعه

وإن علم الوكيل عيب فلا يقع الشراء عن  
موكل في الأصح، لأنه غير مأذون فيه، سواء  
ساوي ما اشتراه به أم زاد

وهي مقاس لأصح يقع الشراء لموكل، لأن  
المعيّب مطلق ولا يخص في تملكه.

وإن لم يدر المعيب ما اشترى به له يقع عن  
الموكل إن علم الوكيل العيب لتقصيره، وقد  
يهرق البائع فلا يمكن من الرد لينظر

أما، ب جهل بوكيل معيب في علمه، لعلمه وقع  
لموكل في الأصح كما لو اشترى بمعه جهلاً

ومع ذلك لأصح لا يقع لموكل، لأن معين  
بمعن أنواع عن الموكل مع سلامة لعدم المعيب  
ولي

أما، ب اشترى الوكيل المعيب بعمر مال  
موكل ولم يكن يعلم المعيب، لأن الشراء  
يصح للموكل

وإذا علم بوكيل عيبه واشترى بعين مال  
الموكل لا يصح الشراء

فإن سلمه إلى موكل لم يرد، إلا بإذنه، لأن  
انتهى حكم الوكالة بتسليمه إلى موكل فتخرج  
من الوكالة

وبو رضي الوكيل بالعيب فإنه يلزمه، ثم  
الموكل إن شاء ذلك وإن شاء الرّم الوكيل<sup>(١)</sup>

١٠٧- وذلك المالكه إذا اشترى الوكيل  
معيب مع عيبه بمعيب لزمه إذا كان لمشتريه عن  
اليث أو على التحار للنازع وأقصى البائع البيع  
أما إن اشترى الوكيل على غير له ولم يتقصّر  
ومنه ثبوت لا يلزمه، وإن رده على بعه، ومحق  
هذا إذا لم يرض به الموكل

إث إذا كان لعيب فليلاً يعتبر مثله عادة،  
والشراء موعدة أي غلظة فيرم لموكل كذابه  
مفترقة ذهب لغير ذي حيلة وهي رعيه، أما  
شراء دابة مفترقة ذهب لغير حيلة فلا تم ولو  
رعيه<sup>(٢)</sup>

١٠٨- وذلك لتدعيمه شراء بوكيل لمعيب  
لا يحسن.

إذ أن يشتري المعيب في الدعة وإث أن  
يشتريه بعين المال فلهذا، فشرى في الدعة لا  
يصلو إما أن يرد المعيب مع العيب، أو اشترى

(١) البحر الرافق ١٥/٢٧ - وكالة فتح المكي ٨/٢٤

(٢) حاشية المنصوري مع الترح الكبير ٢٨١/٢

١٠٩. وذهب المحاكمة إلى أن نوكس إذا  
تسرى دلفة معينة، إذ أن يعلم الزميل فيها،  
ربما أن لا يكون عالماً به.

فَإِنْ كَانَ يَحْلُمُ بِهِ، لَمْ يَلْزَمْ الْحَوَاجُّ مَا أَشْرَعَهُ  
لَا الْخُتْبَى خَيْرَ السَّادُونَ لَهُ فِي شَرَاهُ

هَذَا إِذَا اشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ فِي بِلْعَةٍ، وَقَالَ لَهُ  
الْأُخْرَى: يُوَكِّلُ بَيْنَ لَمَالٍ بِكَفَرَاءَ بَقُولِي فِي  
الْمَنْعَبِ<sup>(٤)</sup>

وقال الأريحي: إن الشراء مع عدمه بالعيب  
لهل يلزم من الموكل؟ لأن العيب إنما يقع منه  
نقص المالية، فإذا كان مساوياً فليكن ما ظاهراً  
برضاه، أم لا يلزم للموكل؟ فيه وجهان: "١"

أما إذا كان لا يعلم بالعيب فإنه يجوز الشراء  
لأنه إن شاء فله شراء الصالح في القدر المعجز  
عن الحرز عن شراء معيب لا يعلم عيبه

وقال الأدهي: إذ جهل الوكيل صعب  
المشترى وقد اشترى بعين المالك فهل يقع  
من الموكل؟ به خلاف<sup>(٣٢)</sup>.

قلاد، عليم بالنعيب ملك لرد، لأنه قائم في  
شراء ملهم الموكل، وفللموكل ردد بالنعيب أيضاً

وهذا كله إذ لم ينس الموعود على سلامة  
لمشترى من العيب، فإن نص على السلامة  
فالموعود كما قال الأسوي: إنه لا يبيع تدر كل،  
لأنه يبيع ما دون له<sup>(٢٤)</sup>.

وإذا وقع الشراء للموكل في ضررته الجبل  
فلكل من ابوكي والموكل الرد بالعيب، أما  
الموكل فلا له المالك ونسرو لاحق به، وأما  
الموكل فلا له فاه.

أما إذا قصد : إتيان بقع للموكل في صورة العلم  
فلهذه كسوكل وحده.

ووزيره، مع كل بالغب أو قصر في إرفيد  
إننا نشتري، الوكيل في الدنيا لم يرد، إن لا  
حظ له في الفهم

وبقصر التوكيل في الرد أو رضي بالتعجب وده  
الموكل فبعد حقه إذا ساء التوكيل في الشراء أو  
سواء وصلى البيع، ولا وقع الشراء لتوكيل،  
لأن المشتري في خدمة ما لم يأذن فيه الموكل  
فانصرف إليه

ولو قال البايع يوكيل: أخر الرد حتى يحضر  
الموكل له تلفعه إيجابته، وإن أخر فلا رد له  
لغرضه.<sup>(2)</sup>

(١) المجلد ٢٠ / ١٩٦-١٩٦١، والفرداني المجلد ١/ ٢٠٧.

والإحصاء ٥/٢٤٧، والإحصاء ٣/٢٤٧

(٢) الإيجار: ٥٠٠٠ / شهر

٢٠٧) الإمام / ٢٢٧

(١٢) مقترع السحب ١٢٥-٢٢٦، ولهذه المقترع

2A-2414

(٢١) مقتضى المصالح ٢٢٩/٥، ومبدأ المصالح ٢٢٩/٥



لأن الملك له.

الشراء به فقراء فقري.

عن حصر ثمن رد الوكيل ورضي بالبيع لم يكن الوكيل رد، لأن معنى ما<sup>(١)</sup>.

والتمذهب عند العتبة من شراء الوكيل لا يصح للموكل<sup>(٢)</sup>.

هذا كله فيه إذا أمر الموكل بركبته بشراء سلعة موصوفة وعالف بوكيل فاشترى ما معية أما إذا أمر الموكل بركبته بشراء سلعة عينها له وهي معية، فقد دل ذلك الحاشية بأنه لا يخلو، وما أن يعلم الوكيل بالبيع ثمن الشراء، وما أن لا يضمن به.

وقالوا فلوكيل والموكل رد ما اشتراه الوكيل حصر عالم بهية ما الموكل فلا لا حقوق العقل متعقبة به، وما الوكيل فله به معد.

بأن عدم نالص قبل شراء، فليس به شرائه، لأن تعيب، باجابه الرد بعد لفقدان يجمع من الشراء أولى.

ولا يرد وكيل ما عساه له موكل كاشترى هذا الثوب ليجري به، فاشترى بهيب وجعله الوكيل بسلع إعلام الموكل، قال في الرعايتين هذا أوصى وذلك في مجريد العصابة. هذا لأظهر، وقد في الإنصاف وهو الصواب؛ القطع بغير ركبته بتعيبه، لزمها رضى حتى جميع أحواله، قال السجوي، رد ولكنه في شراء معيب فاشترى، ورجعه معيباً عنه الرد قبل إعلامه موكله.

بأنه شرائها واحالة خذ، ثم الوكيل الشراء، لا لا عقد حتى معية، لا إذا ركب الموكل له، لأن الوكيل مولى المصدق له.

ويرد بوكيل مبيعاً واحده مبيعاً ما ثم يستد له الموكل.

وإن لم يرضه الموكل فزم المبيع الوكيل أما إذا لم يضمن الوكيل بالبيع ثمن الشراء، بحيث اشترى السلعة ورجعها معية فله الرد لانقضاء الأمر (سلا)<sup>(٣)</sup>.

في رد حتى نالص معية رضى موكله بالبيع وبعوكل عالف حلف الوكيل أنه لا يعلم رضى موكله، ورد المبيع للمبيع، ثم إن حصر الموكل فصدى بالثأ على رضى معية، أو فاصدية به ثم يصح الرد، لأن رد الوكيل من الرد برضا الموكل بالبيع، والمبيع بال الشكره.

هذا رد الشراء الوكيل في رد ما إن اشترى بهيب الحال الذي وكل في

(١) مطالب الوكيل من ١٧٤/٣

(٢) انتهى ٢٦١/٥  
(٣) مطالب الوكيل من ١٧٤/٣

لا يملكه، فالوكيل من يملك أولى، ولأن الله تعالى لم يأذن في انعقد أساساً<sup>(١)</sup>  
ولكن هل ينكح الوكيل أن يعقد بعد أصبحاً  
غير مأذون فيه بذلك من انعقد بخاصة فلا يركن  
فيه؟

ذهب لأحمد وأحمد بن حنبل وروفا  
بعض من عبادات المأذنة إلى أنه لا ينكح ذلك،  
هو وكله في شراء خمر<sup>(٢)</sup> وخنزير أو يبيعهما، أو  
بيع آيهما لم يملك ذلك، وكذلك لا يملك أن  
يسري الحل والميل ربهما مدلاً<sup>(٣)</sup> لهما لأن  
الموكل لم يأذن في ذلك، وإنما أذن في العقد  
العائد وهو لا يملكه<sup>(٤)</sup>.

وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه ينكح  
انعقد لأصحيح استحساناً، ولو كان الموكل  
متركب يبيع فاسداً بوجه يبي صحيحاً  
بعد على الأمر استحساناً، لأنه من جس  
القصود العامور به وهو خير للأمر مما  
أمر به، فلا يكون صحيحاً مسموحاً.  
فالوكيل بالبيع يألف إذا باع بالقبض<sup>(٥)</sup>

له استرجاعه ولو كانت دعوى الرضا من قبله  
وإن لم يدر بالبيع، فما موكل. وذلك له توقف  
حتى يحضر الموكل فربما رضي بالبيع؛ ثم يلزم  
توكيد ذلك، لاحتمال حرب البائع أو نوات  
نفس يتلفه، وإن عاودته لم يفسد ود موكل  
ويمنعه لا يتصور في صحيح الذي يرضى  
بائع رضا الموكل بغيره قبل مراجعة الموكل.  
لاشتراب البائع بالبيع أنه للموكل وحده،  
يدين فيما به وبس إلا تعالى

قال الخرجاني وهذا لا تنجز في عينة  
لحسن ويبنى البيع تحت يد البائع أربعة  
بس حضور موكل، فبأن عهده واسبيع  
عالم أحده الموكل، وإن أهوى استلح تلفه  
بلا نعب ولا تقيط، فبأنه قوله ببيعته؛  
لأنه أمهر.

وإن أسقط وكفى اشترى مبيعاً حياً من حبيب  
وحده، ولم ير من مركله ما يبيع للوكيل رده؛  
باعتق بحق<sup>(٦)</sup>

الأمر الثالث: مخالفة الوكيل في العقد  
العائد بأن عقد عقد صحيحاً

١١٠ إذا وكل شخص آخر في أن يعقد له عقداً  
مدلاً، لم يملك الوكيل أن يعقله، لأن الموكل

(١) المبني ١٥٢/٥، وأروى المربع ٨٢/١٢، وروضة  
الطالب ٢٢٢/٣، محمد بن عمر بن حبيب ٢٦١/٢

(٢) المسطور ١٩، ٥٩، راجع في التوبة ١٧٦/٣،  
وورود الطائفة ٢٢٣/٥، محمد بن عمر بن حبيب

١٧٦/٣، والمبني ٢٥١/٥، والإتقان ٢٥١/٥

(٣) المسطور ١٩، ٥١، والفتاوى المروية ٢٧٩/٢

(٤) مطالب آدمي المبي ١٧٣/٣، ٢٥٠

البيع، ما هو أمره بالبيع وأطلق لم يكن للوكيل شرط الخيار لمشتري، وقد ليس للوكيل بالشراء شرط الخيار للبائع

وقد شرط البائع أو المشتري الخيار لأحدهما أو لهما، ولو كان موجهاً لأحدهما الجواز<sup>(١)</sup>

وقال حنابلة يجوز للوكيل شرط الخيار لنفسه ويكون له والموكل، وإن شرط لنفسه فقط لم يصح، وكذا شرط الخيار لموكله، لأنه رده حبراً

ولا يملك الوكيل في البيع والشراء شرط الخيار لنفسه معه، لأنه إرغام للموكل بما لم يلتزمه، وعقد الوكالة لا يقتضيه.

ومقتضى عبارات الحنابلة أن الموكل إذا أمر الوكيل بالبيع أو الشراء، ما شرط خيار في العقد فإن موكل ليس له معاملة أمر موكله<sup>(٢)</sup>.

### الوكيل في الخصومة:

إلزام الوكيل بالخصومة على موكله:

١١٢ لو ركن شخص آخر في خصومة، فهل يجوز للموكل أن يقر على موكله فيها؟  
الفتاوى في ذلك

### الأمر الرابع: مخالفة الوكيل لشرط الخيار في العقد

١١١- قال الحنفية: إذا أمر الموكل ببيع شيء بشروط كخبر للأمر ثلاثة أيام فباعه بغير خيار، أو خيار دون الثلاثة عدده حبيبه بائع وهو لا خيار، لأنه أتى بعد مواعيد على الأمر، فباع بغيره بالبيع على وجه يكون لو أي في غيره الثلاثة إلى الموكل بين أن يفتح المدة أو يفتيه، وقد أتى بعد لا يشت فيه هذا التقدير من لو أي للأمر، فكان مخالفاً لمقتضى

وذلك، بعه وشرط الخيار له، فباعه بشرط الخيار ثلاثة أيام جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله مستحباً، ولم يجز في قولهما، لأن من أحدهما أن الخيار يشترط في مدة الشهر وصح البيع معه، فإنه أمره بعقد يكون فيه أمر أي إلى الأمر في هذه المدة، وهو لم يأت بذلك فكان مخالفاً، وإن من أصل أبي حنيفة رحمه الله أن شرط الخيار في البيع لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام، وإنما هذا وكيل بالبيع ففاسد عنده، والوكيل ببيع المدة، باع بغيره جازاً فقد عصى الأمر استحساناً. ههنا مثله<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية: لو قال الموكل لوكيله في البيع بيع بشرط الخيار فباع مطلقاً لم يصح

(١) روح المصابيح ١/٣٣٢

(٢) كشاف القناع ١/٧٨، والبيع ١/٢٧٠

(٣) المجموع ١/٥٤٨-٥٤٩

ذهب بمالكية، الشريعة واحتكامه وبره من  
تجربة لو أنه لا يعل امر وكيل المحصورة عن  
موكل، لا يفي الحق ولا يبرره وذلك لأن  
الامر وعنى بقطع المحصورة وبأنها لا يملكه  
الوكيل كالإبراء، ولأن لم يكن لا يست الإقرار  
على وجه بيع الموكل من الإقرار، فهو ملك  
الإقرار لا يمتنع عن الموكل الإنكار ما قبله،  
ولأن الوكيل مأثور بالمحصورة وهي متزعة،  
والإبراء صدها لأنه مفساه، ولأمر بالتكفي لا  
يتناول صده<sup>(١)</sup>.

ودع أبو حنيفة ومحمد إلى جوار إقرار  
توكيل على موكله في المحصورة عند انقاضي  
فقط باستثناء العذر، ومفهم، أما عند غير  
القاضي فلا يصح إقراره على موكله مطلقاً  
استحساناً<sup>(٢)</sup>.

وجه عدم قبول إقراره في الحدود ونقص من  
على موكل أن في الإقرار هنا شبهة، مع أن  
ما هذا ذلك يجوز الإقرار به لأن التوكيل  
صحيح وصحة تدل ما يملك، وذلك مع  
الجواب بالإقرار، والإنكار دون أحدهما عب،  
فيعبر إلى تعريضاً فالحجة، ويد خضما ذلك

بمجلس قضاء دول غيره، لأن الموكل إذا  
وكه بالمحصورة، وحقيقته لا تكون إلا عند  
الدمي، فممكن وكيل في غيره، لأن غير  
محلاً للمحصورة التي هو وكيل فيه

نقيض صدهما قبول الإقرار عند غير  
نفسه أيضاً، لأن الوكيل قائم مقام  
الموكل وإقراره لا يحتمر بمجلس القضاء  
فكذلك حال<sup>(٣)</sup>.

ودع أبو يوسف إلى قبول إقرار وكيل  
المحصورة على موكله مطلقاً سواء كان  
ذلك في مجلس القضاء أم في غيره، لأن  
الموكل 'ب' توكيل مقدم عنه مطلقاً  
عبدني، لا يست م كان يملكه موكله،  
وهو مالك للإقرار عليه في مجلس القضاء  
وغيره، فكذلك موكله، وهذا لأنه إنما يحتمر  
بمجلس القضاء لا يكون مرجعاً إلا بتصميم  
القضاء<sup>(٤)</sup>.

أما لو شتر الموكل الإقرار بأن مال  
لموكله يمحصورة غير جائز  
الإقرار صح التوكيل ولا<sup>(٥)</sup> له على

(١) نكته من حاشية ٢٦٥/٧ والمبرور ٢٩  
والمعاد ٢٥٧ من الصحة، وأما في الشبهة  
٢٦٥/٧ والندى المبررة ٢٥٧/٧ ونكته نتج  
الغير ٢٨/١٨

(٢) نكته من حاشية ٢٦٥/٧ والمبرور ٢٩  
والمعقول نكته ٢٥/٧

(٣) نكته من حاشية ٢٦٥/٧، نكته فتح القدير  
٢٦٥/١٨، وجواب الإقرار ٢٥/٢، وحرمان التوكيل  
٢٦٥/١٨، وبطلان المحصورة ٢٦٢/١، وهو من الأحكام  
الشرعية من ٢٥٧، وروضة الطائفة ٢٥/٢٢،  
والإقرار ٢٩٣/٢، ونكته ٢٩٣/٢

المتخلف الفقهاء في ذلك.

مذهب المصنف في المذهب والشاذية في وجه إلى أن الوكيل في بعض الأحيان يكون وكيلاً في المصنوعة إذا جحد من عليه الحق، لأنه لا يؤول إلى القبض إلا بإثبات الحق فكان إذا فيه عراً.

ولا فرق بين كون الحق المأذون في قبضه حياً أو ميتاً، كما لا فرق بين ما إذا كان من الحق عالماً بذلك أمخبراً ما عليه، أو جحدته أو مطهراً<sup>(١)</sup>.

وقد بحث بعض المحققين كما جاء في المصنف صحة خصومة الوكيل بالقبض بما إذا لم يكن الوكيل يعلم علم موكله في الخصومة، وظاهر هذا القول - كما قال ابن مفلح - صحة الخصومة إذا لم يعلم علم الموكل، ولو كان ظاهراً جاز وبوجه المانع، ومع ذلك يترجح احتمال أن قال ابن مفلح: لعل أجوز أولي<sup>(٢)</sup>.

ومذهب أبو يوسف ومحمد والمالك والمصنف في وجهه رفضاً في وجهه كذلك إلى أن الوكيل بالقبض لا يملك لخصومة في

الظاهر، ولو أقر عند القاضي أو غيره لا يصح الإقرار ويخرج به عن الوكالة فلا يسمع خصومة<sup>(٣)</sup>. (و قد ١٦٣).

نصرف الوكيل بالخصومة في الحق:

١١٣- اتفق الفقهاء على أن الوكيل بالخصومة لا يملك لمصاحبة من الحق، ولا الإبراء منه، لأن لإذن في الخصومة لا يقتضي شيئاً من ذلك<sup>(٤)</sup>.

وشرح المصنف بأنه ليس للوكيل بالخصومة أن يبيع ولا أنه يهب، لأن هذه التصرفات ليست من الخصومة، بل هي من الخصومة فاطمة لها، والأمر بالشيء لا يقتضي عدمه.

كما أنه ليس للوكيل أن يبيع الحق<sup>(٥)</sup>.

حق الوكيل بالقبض في الخصومة:

١١٤- إذا وكل شخص آخر في قبض من له قيل فلان جحد من عليه هذا الحق، فهل يملك الوكيل إثبات هذا الحق المأذون في قبضه؟

(١) يمكنه ابن عابدين ٢٩١/٢، والبيهقي (١٥١٨) من مجلة الأحكام العدلية.

(٢) الشريعة ١٢/١٩، وقرا جرد الأعمار ٢٦٢/١، وتكملة فتح القدير ١٦٩/٨، والرد المحتار ٢٤٨/١، والمصنف ٢٩٨/٥، ومطلب أولي للمصنف ٢٨١/٣، وبيان الجواهر للفتاوى ٩٦/١.

(٣) الشريعة ١٢/١٩-١١، وتكملة حاشية ابن عابدين ٢٩١/٢.

(١) حاشيته مع شرح الكبير ٢١١/٥، والإصناف ٢٩١/٥، ومرونة أولي الشهر ١١٣/١، ومذهب ٢٨٨/١.

(٢) الإصناف ٢٩١/٥.

الحق، سواء كان ديناً أو حياً، لأن الإذن في القبض ليس إذنًا في الخصومة من جهة نظر ولا من جهة المرفع، لأنه ليس في المرفع أن من يرشدها تلفظ برضاها للخصومة، ولأنه ليس كل من يوافق على دعائه يفتدي في الخصومة، فلم يكن الرضا بالقبض رضا بالخصومة<sup>(١)</sup>.

ويرى أبو حنيفة أن الموكل يفيض لعنه، لا يكون خصماً فيما يدهي عن الموكل من شره أو غير ذلك، لكنه خصم في قصر يده عنه، فتبطل التينة عليه في هذا التحكيم، ولو ركله بغير دين له، فأقام المريم دينه أنه قد أوداه الخائنة، ثبت ذلك منه في قول أبي حنيفة، لأنه التوكيل بقبض الدين عنه، بمالك خصومه، بكون خصماً عن التوكيل فيه<sup>(٢)</sup>.

وقال إن التوكيل بقبض الدين توكيل بالمبادلة، والتصرف في مبادلة الدين بالمال يتعلق بتعاقده كد في البيع والإجارة، ودلالة ذلك أنه استبعد عن الدين لا يصوره لأن الدين إما أن يكون عياري من القفل وهو غير تسبب

[١] البيهقي ١٧/١٩، وكلمة فتح القدير ١١٢/٥، الإحصاء ٢٩٤/٥، والفيض ٢٩٩/٥، والمبدع ٣٥٨/١، ومروءة أبيه ٩٥/٥، وأمسى بمطالع ٦٥٩/٢.

[٢] جسر ١٧/١٩، وكلمة فتح القدير ١١٢/٥، ومطالع الصانع ٢٥/١ ط الشيعة.

أشكال، وربما أن يكون عبارة عن حال حكمي في الدعة، وكل ذلك لا ينصو استبداده، ولكن استبعاد الدين عبارة عن بوج بادلة، وهو بادلة المأخوذ ليس بما في دمه الترميم، وبذلك يبدأ القبض المأخوذ من المأخذ، فأشبه البيع والخصومة في حقوق مبادلة المال بأنماط قبضته، فتوكيل، يختلف التوكيل بقسمين اثنين، لأن ذلك توكيل باستبقاء عين الحق لا باستبداده، لأن عينه علة ولا استبداد، فلا يملك الخصومة بها إلا بأمر جليد فهو لقوق بين الخصمين، وإذا سم يملك الخصومة لا سمح به المدهي عليه على الشره من الموكل بالقبض، لأنه ينفذ لا على خصم ولكنها تسبق في دفع قبض التوكيل<sup>(٣)</sup>.

حتى لو كمل بالخصومة في قبض المال للموكل به

١١٥- ختمت القذفاء في حق التوكيل بالخصومة في نصي ما وكل بالمدسة به عند الإطلاق، سواء أكان الحق حياً أم ديناً. ذهب الشافعية والحابلة في تصديقهم من حصته وانفردى عنه - وهو ما زعموا عن أبي يوسف - إلى أن التوكيل في الخصومة لا يملك حصص الحق، لأن الموكل قد يرشى بالخصومة عن لا

[٣] مطالع الصانع ٢٥/١

توكيل غيره فيه فانه لا يجوز له مع الغير أن يوكّل  
غيره<sup>(١)</sup>

١١٧ واحتلوا في حكم توكيل وكيل  
محصون غيره عند إطلاق التوكيل

ذهب جمهور الفقهاء (احتياطاً والمصلحة  
وحنابلة في بعضها) إلى أنه ليس بتوكيل  
محصون أن يوكّل غيره فيها لأن الناس  
يعاونون في المحصورة، فلو كان النبي ﷺ  
الذي معكم أن يكون نحن حجته من  
يعني<sup>(٢)</sup>

وتعد المصلحة والمصلحة هذا الحكم بما إذا  
كانت المحصورة مما يلحق أو يؤولها بتوكيل  
بغيره فمأذون كله في أمر لا يثبت أن يضره  
أو لا يحسنه، فإذ لا أن يوكّل غيره فيه

وأفتت المصلحة بهذا أقهر، وهو أنه لا تكثر  
المحصورة ثم كن بها حتى التوكيل، فمما كثر  
فيوكّل من يشاركه في كثير لذي وكله به بعينه  
عليه وليس له أن يوكّل غيره استقلالاً

يراه توكلي

وقد ثبتت عند زافر وما روي عن أبي  
يوسف - وحنابلة في قول قطع به بن أبي  
عصه إلى أن التوكيل حثك لغيره، لأن توكيل  
بالسيف وكيل بالعداء، وبعدم المحصورة  
وأنشأه يكون توكلي، ولأن ما لا يتم  
الرجوع، به فهو رجب<sup>(٣)</sup>

أما لو شئ الموكّل ففهم من التوكيل لا  
يمانه، لأنه منهي عن خلافه المصلحة أما إذا  
وكله بالمحصورة والتوكيل معاً فيكون به الخلاف  
بالأغلب

وراد الاحتياط يكون له التوكيل إذا دلت عليه  
قربة<sup>(٤)</sup>

توكيل التوكيل بالمحصورة غيره فيها-

١١٦- متى يفتى على أن التوكيل لا يفتى  
للتوكيل بالمحصورة في توكيل غيره فإن يجوز له أن  
يوكّل غيره فيها

كما انظر أعني أن توكّل إمامي التوكيل من

(١) الميسرة للموسمي ١٠٩-١١٠، والعماري  
للعمري ١٨-٢١، والعمري مع الفرج  
٢٥٨-٢٥٩، وحاشية الدرر ٢٥٨/٢

(٢) حاشية الفرج ٢٥٨/٢، والعمري مع الفرج  
٢٥٨/٢

(٣) حاشية الفرج ٢٥٨/٢، والعمري مع الفرج  
٢٥٨/٢

(١) تكملة أبي عيسى ٢٥٨/٢، والعمري مع الفرج  
٢٥٨/٢، والعمري مع الفرج ٢٥٨/٢  
وتكملة شيخ الفقيه ١٠٦/٢، والإصابة ٢٥٨/٢  
وتكملة الفقيه ١٠٦/٢، ورئيس المطالبين ٢٥٨/٢

(٢) تكملة أبي عيسى ٢٥٨/٢، والعمري مع الفرج  
٢٥٨/٢، والعمري مع الفرج ٢٥٨/٢  
وتكملة شيخ الفقيه ١٠٦/٢، والإصابة ٢٥٨/٢

(٣) حاشية الفرج ٢٥٨/٢، والعمري مع الفرج  
٢٥٨/٢، والعمري مع الفرج ٢٥٨/٢  
وتكملة شيخ الفقيه ١٠٦/٢، والإصابة ٢٥٨/٢

وفاء للمصلحة، ما كثرت التصرفات الممكنة فيها، ولم يمكن الاتيين بجميعها بكثرة ما بالمذهب أنه يمكن فيما يزيد على الممكن، ولا يوكل في الممكن، وفي وجه يوكل في الجميع

وفي الإدم أحد يجوز للوكيل بالحصوله لوكيل غيره فيها<sup>(١٦)</sup>

فإن ابن قدامة، لا يعتبر التوكيل من ثلاث

أحدها: أن يهيئ قسوس وكيل في التوكيل، فلا يجوز له ذلك بشر خلاف، لأن ما بهاء عنه غير داخل في إدم ظم يجوز كما لو لم يوكله.

الثاني، أن لا في التوكيل فيجوز له ذلك، لأنه هذا أدن له فيه فكان له فعله كالصرف لمأذون به، ولا يمنع في هذين خلافاً، وإن قال له، وكلتني فاصح ما شئت، طه أو يوكل، لأن بقى موكل ما شاء فيدخل في عموم التوكيل

الثالث، أطلق موكله فلا يحل من أصنام ثلاثة

القسم الأول، أن يكون القسم مما يرتفع لوكيل عن مثله كالأعمال بدنية في حق الشراف

(١٦) المبوط ١١-٩٠/٩، والإمام ٣٧٢/٥، ركنها المذاع ٢٦٩/٣، ركنية النسوي ٣٨٨/٣، مرقته الطالين ٣٨٨/٣.

السام المرشعين عن فعلها في العدا، أو يجوز من عمله لكونه لا يحسنه، أو غير ذلك، وأنه يجوز له التوكيل فيه، لأنه إذا كان مما لا يصله التوكيل عامة التصرف لإدخال ما جرت به عادة من الاستتابة به

القسم الثاني، أنه يجوز ما يحسنه بنفسه، إلا أنه يجوز من عمله كل نكته وانتشاره، لجواز له التوكيل في عمله أيضاً، لأن الوكالة انقضت جواز التوكيل، مجاز لتوكيل في عمل غيره كما هو آخذ في التوكيل بنفسه.

وقال القاضي أبو يعلى، صدي أنه إنما له توكيل بما زاد على ما يتسكن من عمله بنفسه، لأن التوكيل إنما جاز للحاجة فالحسن ما دعت إليه الحاجة، بخلاف وجود إدم فيه معتز.

القسم الثالث، ما عدا هذين القسمين وهو ما يمكن عمله بنفسه ولا يرتفع عنه، فهو يجوز له التوكيل فيه على روايتين

أحدهما لا يجوز، نقله ابن منصور، لأنه لو يأذن في التوكيل ولا يحسنه إدمه فلم يجوز كما لو بهاء، ولأنه مستأن بما يمكن التهور في ب، فلم يكن له أن يرضيه ممن لم يأت عليه كالأولية

والأخرى يجوز، نقله مختل<sup>(١٧)</sup>.

(١٧) السني ٦١٥-٦١٦/٥.



ولم شهد وتذكر للمريد فإنه خمس<sup>١١٨</sup>.

١٢٠- واحتمل في صحن الوكيل إذا أمره

لموكل بقتل ذنب عنه ولم يأمره بالشهاد.

نقض، ولم يشهد، وأتذكر رب اثنين انقض.

فذهب لحصة وملكه وملكه وملكه

والحاصل في المدعي إلى ان الوكيل

بخص في حقه بحالة، ولا يقبل قوله على

رب اثنين، لا سنة، لأن ليس بأمره، فلم يقبل

لونه عليه في الدلع إلى كذا لو ادعى الموكل

ذلك، وخمس الوكيل لموكله ما أتذكر رب اثنين

بما، لأنه يعرف بترك الإشهاد<sup>١٢١</sup>.

١٢١- وبذلك 'حوال' لا يضمن فيها الوكيل

ترك الإشهاد على عقد الدين، منها

١- أن يضيء ايركيل الدين بخضرة الموكل

ولم شهد لم يضمن، لأن تركه لإشهاد وقد من

لموكل بما فعل وكيله، وإلى هذا ذهب المالكية

والحنابلة في المذهب والشافعية في أصح

لوجهي.

وعرف السانسية في التوجه الآخر واحتج به في

١١٨- هي الحصة على ما إذا ركض صاحبان

شخصاً واحداً بالخصومة، وكذا أحدهما

بما من صاحب، كان ذلك لموكل غير

مستحق، ولا يجوز للموكلين أن يتولى

الخصومة في أنفسهم، لأن ذلك يؤدي إلى

فساد الأحكام، فإنه يكون مدعياً من جانب،

ووجد حلاً من الجانب الآخر، والتصادم في حقه

في اليقين والشرع، ففي المدعى أولاً

أما إذا كانت الخصومة برجلين أو أكثر مع

شخص آخر، فركلوا جميعاً ركلاً واحداً، قال

ذلك يكون به ثمة، لأن الوكيل معمر عن الموكل،

ولو لم يصلح أن يكون معمر عن ليس بما أراد،

كما يصلح أن يكون معمر عن شخص واحد<sup>١٢٢</sup>.

الوكيل بقضاء الدين.

١٢٢- نقل نعمها، على أن من وكل غيره في

قضاء دين على موكل، وقد انقضه ولا شهد

عليه، فإنه لا ضمان من الوكيل إذا أتذكر رب

الدين، سواء حضر الموكل أو لم يضر، لأنه لم

يضر<sup>١٢٣</sup>.

كما أنفقوا على أن من وكل غيره في قضاء دين

على الموكل، وأمر الوكيل بالإشهاد، بقضاء

(١) استشهد ٢٠٣/١، والإشهاد ٣٩٥/١، وقد غارق

الهدية ٣٧/١، وحده المودع الله ٩٢/٣.

حاشية مسوئي ٩٠/٤.

(٢) التمهيد ٢٠٣/١، رمي استباح ٩٢/٣.

والإشهاد ٣٩٥/١، والمبني مع السرح ٩٢/٣.

معرفة في الدين ٩٠/٤.

(٣) التيسير ٩٤/١٣، والمأوى الهبة ١١٧/٣.

(٤) معرفة أدلة الفقيه ١١٧/٣، وحاشية مسوئي

٣٩١/٣، والمأوى الهبة ١١٧/٣.

بضمته إن كذب الموكل ردلاً فلا<sup>(١)</sup>.

وفي قول عبد الملك - حكى شبل - لا صناد  
على الموكل عند عدم لإشهاد إذا جرت العادة  
بعدم لإشهاد<sup>(٢)</sup>.

الموكل بالقتضاه الدين:

١٢٧ إذا وجب لرجل على وجه دين بأي  
وجه وجب، فوكل وكلاءه فهو جائز، فإذا  
أقبضه الموكل برأى الذي عبأ الدين، وكذا ما  
بعبأه الموكل ملكاً للموكل، ومائة في هذا الموكل  
بضمته بما يضمن به الولد<sup>(٣)</sup>.

وليس للموكل بقبض الدين أن يهب دين  
مقرم، أو أن يقرضه، أو أن يقرضه<sup>(٤)</sup>، ورواه  
الاحتية أنه ليس للموكل أن يأخذ رهناً به، ولو  
أخذته كغنياً بأمال جزء، لأن كل واحد للموكل  
في أن يقرض الغريم لم تجز ليرأى، وكذا أخذ  
الطاب منه كغنياً لم يكن للموكل أن يقرض  
الدين من الكفيل<sup>(٥)</sup>.

ورواه الشيخان واحتجوا ليس للموكل أن

مولى أن الموكل يضمن في هذه الحالة عمداً  
على أن الساكت لا يتسب إليه قول، وعلى  
الشامية هذا الحكم بأن ترك لإشهاد بيت  
المسكن، فلا يسلط حكمه بحضور الموكل كما  
توابعه حال وهو حاضر<sup>(٦)</sup>.

ب- أن يشهد على انقضاء عدولاً ما تروا أو  
حاجراً أو مسجوراً وأنكر الموكل الغباء في هذه  
الحالة، فإن الموكل لا يضمن عند سالكه  
ولم يضمن حيث أخطأوا بقول بعدم  
الغيبان، لأنه لم يطرط، وعند الاحتياط  
عدم ضمان الموكل عليه بما إذا لم يحلف  
بالموكل، أما إذا حلف الموكل قضي له  
بالضمان، لأن الأصل به.

وعدم ضمان الموكل عند اتحيد مقدمه إذا  
حلف بوكيل على الإشهاد فيكون برئاً<sup>(٧)</sup>  
ومن الإدم أحمد، لا يضمن الموكل سواء  
أمكن للإشهاد أو لا.

وفي- يضمن إن أمكن للإشهاد ولم يشهد  
وإلا فلا، وقال في الخروج، ويؤثر احتساب

(١) الإصناف ٢٩٦/٥.

(٢) حاشية الطبري ٣٩.

(٣) الصاري لهذا ٢٢٠/٢٢، ورواه القضاة ٢٤٩/٢.

(٤) وهو في الكفيل ١٢٠/٢٢، وفي المحتاج ٩٢٠/٢.

(٥) والبدع ٢٢٩/٤ ١٨٥.

(٦) استغارة القلدة ٢٩١/٢.

(٧) المعنى مع شرح ٢٢٣/٥، والإصناف ٢٩٦/٥،  
وحدث ٢٢٢/٢، وفي المحتاج ٢٤٠/٢، والشرح  
بشبل للمصنف ٢٢٢/٢.

(٨) شرح الزرقاني ٢٢٢/٢، والفتاوى المصنفة ٢٢٢/٢،  
وشرح ٢٢٢/٢، والشرح بطل استخرج ٢٢٢/٢،  
ومطلب الرئي القلي ٢٢٢/٢، والمعنى ٢٢٢/٢.

الوكالة. لأن من عبه الحق لا يبرأ بهذا  
"ندفع لغيره" أو بغيره من عب الحق لو كانت<sup>(١)</sup>

ولا يدفع من عبه الحق اختياره ما عليه من  
مدين إلى من ادعى وشكاه عبه البدين، (أنكر  
الدائر شك حلف أنه لم يوكر المدبوع أب في  
ذلك، لا ضمان صدق المديني الوكالة

ويرجع صاحب الحق على الدافع وحده، ولم  
يبرأ منه بشيء إلى غير وكيله

ويرجع الدافع على لوكيل مع حقه، أو مدينه  
في تلق، أو شرطه حتى تنفذ، لا شرطه عليه  
مادندي و شرطه

قال الميرزاوي وحده، إذا صدق الدافع  
لوكيل برئ الدافع

أما إذا تلق بغيره، فشرط، فإن الدافع لا  
يرجع على الوكيل، لأن الدافع صدق في دعوى  
الوكالة، والوكيل لا يقضي إلا بشرطه<sup>(٢)</sup>

أما إذا كان مدعي الوكالة مع ضم اليقة على  
الوكيل، وكلاهما من عب الغير من أمه وكيله، فلا

يصح عن الغير ولا يثبت الموكر<sup>(٣)</sup>

حكم دفع الحقوق إلى من يدعي أنه وكيل  
عن صاحب الحق المائنه:

١٢٢- تنق لفظها على أن من على حق  
لأدعي فدعي إنسان له وكيل وبه في نفسه،  
وأن لم يبرأ على ذلك، أجبره بحاكم على الدفع  
إليه، سواء كان له حق ديناً أو عباً<sup>(٤)</sup>

وعظم في حكم دفع الحق إلى مدعي  
"وكالة" إذا لم يقيم بيته على شوكير،  
وحشد فإن لم يبرأ أن يكون ديناً وب أن  
يكون عباً

ذهب المالكية والشافعية على المذهب  
والحنابلة إلى أن الحق إن كان ديناً ولم  
يضم مدعي الوكالة اليقة على التوكيل بما  
أن عبه الغير وإذا أن يكتبه

من صدقة المدين على شوكير فذهب  
المالكية والشافعية على المذهب والحنابلة  
إلى أن المدين لا يلزمه الدفع إلى مدعي

(١) القمي مع الفرج ٢/٢٢٢-٢٣١، ومجمع  
أبوي القاسم ٢/٢٢٢، وشهاب الفتاوى ٢/٢٢٢-٢٢٣،  
ومنه المحتاج ١٢٧/٢، وروضة الطالبين ٢/٢٢٢

(٢) سورة وفي القاسم ٢/٢٢٢-٢٢٣، وشهاب  
٢/٢٢٢-٢٢٣، ومجمع ٢/٢٢٢، ومنه المحتاج  
١٢٧/٢، وروضة الطالبين ٢/٢٢٢، والميرزاوي  
٢/٢٢٢

(٣) بيان والمصنف ١٨٨/٢، ومذهب علي القاسم  
٢/٢٢٢، ومجمع أبوي القاسم ٢/٢٢٢

(٤) حاشي مع الفرج الكبير ٢/٢٢٢، ومذهب ٢/٢٢٢  
والإحصاء ٢/٢٢٢، ومن المحتاج ١٢٧/٢، وروضة  
القاسم ٢/٢٢٢، ونكتة ابن عاتق ٢/٢٢٢، وروضة  
الأمير ١٨٨/٢، ومجمع ٢/٢٢٢، والميرزاوي  
٢/٢٢٢



الوكيل في عهده بصورة يضا أنه يده إلى على  
احتمال أن يكون وكيلاً ولم يطرأ عليه إلا  
لغضاه به شخصاً آخر به فلهذا قد تم حصول  
السطح مرجعاً رجع به عليه ولا يرى في ذلك  
من أن يكفيه مبرحاً أو بسكتة لأن عدم  
التصديق بشمل الضروريتين ووجهه فيما إذا  
كنه أنه نفس غير هو أن يفرض يوجب الضد  
ركذا إذا لم يصدق ولم يكذب، لأن الأهل  
عدم التصديق، وليس به أن يشترط مدفع في  
الوجود كنهها قبل أن يغير العادة لأن المودع  
صاحبه لطلب

أما إذا صدق ظاهره لأيه لا يتبعه  
ظاهرة إلا على حث وأما إذا لم يصدق فلا حمان  
أنه كذا، وإن لم يوفق به بمثل الإجراء به فلا  
يكون نه أن يأخذ مع يده هذا الاحتمال لأن  
من يأخذ تصرف يفرض ليس له أن يفرضه له  
يضع لئاس منه ألا ترى به إذا دفعه إلى مصرفي  
على وجه الإجراء لم يملك مترادفه لاحتمال  
أن يجيز

وكذا لو أقام مصرف أميناً ليس بوكيل أو  
على وجهه يملك لا نفس به ولا يكون له من  
الأسوداد ولو أراد استعلاءه على ذلك لا  
يسأله، لأن كل ذلك يستلزم على دعوى  
صحيحة ولم يوجد يكونه مالياً في مطلق  
ما وجه لطلب

بذلك وقيل به على ما يعلم من مطالب قد  
صوبه الدين، لأن نسبة لا يحوي في الأبد  
لا يحضر الغائب فصدق الوكيل برئ، فمريض  
ولا دفع إليه التعريم الدين الثاني لأن إذا صدق  
ظهر أنه كان وكلاً له، فصدق الوكيل بنفس  
المركب فبراً ما الدين به

وإن كتب الغائب مدعي لوكاله ثم يصر  
مستوراً مدعي، لأنه تم طلب وقائه والمودع  
قول في ذلك مع جهة لا مكر، ولا يكون لوكاله  
أنه مع ومدعي الوكالة حجة عليه بإحدى  
الدين ثاني أنه لم يجز استقراء

ورجع بغيره على الوكيل بما ليده إن كان  
بما في يده، لأنه منكر يقطع عن الغائب عنه  
ولم يبق الاحتمال فيه حيث يصر فيه منه فاستد

وإن صاح الملبوس في يد الوكيل لا يرجع  
لغيره عليه، لأن التعريم يقرره صدقاً في  
تسليمه الدين، وبه عليه العائد بالأخذ منه  
ثاني، وانظروا لا يهتم غير، إلا أن يضمن  
التعريم الوكيل محبته يرجع لغيره على الوكيل،  
لأن لصاحه مرجع للرجوع

وإن لم يصدق من عليه نحن مدعي لوكاله  
ودفع الدين إليه على الامانة، فإن التعريم يصدق

١٢٣٣ سبيل المصطفى ٢٨٦/١ و٢٨٦/٢ ومعه الاستماع  
١٢٣٣، والمطابق ٢٨

ركله، فإذا نكر يرفت ثمة وإذا حذف قسم،  
 وليس له أن يرجع على الوكيل، لأن في دفعه لأن  
 المودع ظالم في تضيئه إياه وهو مظلوم،  
 والمظلوم ليس له أن يظلم غيره، إلا إذا  
 سمع رلت بالدفع له بحيث يرجع عليه

ولو دفع إليه من غير تصديق له على الوكالة  
 يرجع عليه مطلقاً.

ولو كانت المصلحة يافئة أخذها في الصور كلها،  
 لأن منكها بإداء المصداق، ولو أراد أن يسردها  
 منه بعدما دفعها إليه لا يملك ذلك، لأنه ما في  
 تلقيه من حيث (٢)

تعدد الوكلاء

١٢٤ اتفق الفقهاء على أن يجوز للموكل أن  
 يوكل أكثر من وكيل ملقباً بنصرف معين هذا  
 المحصر.

أما في غير الضعومة فإنه إذا وكلهم بكلام  
 واحد في وقت واحد، فقد اتفق الفقهاء على أنه  
 لا يجوز لأحد الوكلاء أن يصرف بمفرده في  
 محل الوكالة دون إجماع الآخرين معه، ما لم  
 يجر لأجمعهم بنصرف بمفرده، فإن أحازه بجور  
 لكل واحد منهم أن يصرف بمفرده (٣)

(١) عين المثال ٢٨٤/١

(٢) الفتاوى الهندية ٣٧٤/٣ وتكملة ابن عاتق  
 ٣٩١/٧ وشعاع الصالح ٣٣٧/٧ والفتاوى =

ولو أقام لمرهم اليقظة أن يطالب جعد  
 الوكالة وأخذ مني إيمان جمل، لأنه يثبت  
 نصيب حق الرجوع على الوكيل، بناء على  
 إثبات صيب المصداق حتى يطالب من  
 المدبر وهو قبضه المال نفسه منه  
 ما تنصب إحقاقه عصباً من لفائده من  
 إثبات النسب، فيثبت قبض الموكل،  
 فتنتهي يد الوكيل ضرورة، وجاز أن يثبت  
 الشيء شيئاً وإن لم يثبت مقصوداً (٤)

ب- أما إذا كان الحق عيناً كالدعوى، وقال  
 مدعي الوكالة إني وكيل بقبض بوجهه فصدق  
 المودع لم يؤمر بالدفع إليه، لأن قوله بقبض  
 مال الغير فلا يصح، لما فيه من إطلاق مدعي  
 المصير، بخلاف ما إذا دعي أنه وكيل قبض الدين  
 فصدق له حيث يؤمر بالدفع إليه، لأنه أمر بمال  
 نفسه، إذ الدينون تلقى بأمره لا بأمرها

ولو ملك المودعة عند، بصلها مع، بل لا  
 بغيره، وقيل ينبغي أن يضمن، لأن المصير من  
 وكيل المودع في وجهه بضمرة المصير من المودع  
 وهو يوجب المصداق، فكذلك هذا.

ولو سلم المودعة إليه لم يملك في يده وأنكر  
 المودع، فوكالة يضمن المودع، لأنه متعد  
 بالتسليم إليه، وإن أنه يهدف مودع أنه

(٤) عين المثال ٢٨٢/١

وكذلك لو كبلان بائراة سواء أكان اللزوم مسمى أم لم يكن، لأن اليد وإن كان مفسراً ولكن مقتضى لا يمنع استعماله، وفيه في الرهانة وأخبار المشتري، وسواء كان الوكيل الأخر عدلاً أو مدحوراً

غير أنه في الشراء إذا اشترى أحدهما بدون صاحبه يمنع من المشتري ولا ينفذ على الإحراز، وفي البيع يقف على الإحراز<sup>(١)</sup>

وكذلك لو كبلان بالكساح، والطلاق على مال، والصحة، ولكن عقدية بدون مال، لأن ذلك مما يحتاج فيه إلى الرأي، ولو كبل سم يرضى برأي أحدهما بائراة، وكذلك كل ما خرج مخرج التصديق، فإذا قال لرجلي جئت أمر مرأيتي بكذا، أو أمراً، لهما حقاً، أمراني إن شئت، لا ينعقد أحدهما بالتفويض، لأنه حين أمر به تمكناً، والتسليم على هذا الوجه مشروط بالشبهة كأنه قال: طلق امرأتي، إن شئت<sup>(٢)</sup>. وكذا لو كبلان ببيع اثنين لا ينعقد

١٢٥ وكذلك انفقوا على أنه لو اشترط الموكل اجتماعهم على التصرف فلا يجوز لأحدهم الاعراض بالتصرف<sup>(٣)</sup>

وعلى الحقيقة من أنه إذا كان التصرف محسناً أو كذا من التصرفات التي يحتاج فيها إلى رأي وتمشيره فإنه لا يجوز لأحد الوكيلين الاعراض بالتصرف، لأن الموكل رضي برأيهما لا برأي أحدهما، إذ لا يبال برأي أحدهما ما يبال برأيهما

وعذا هو مقتضى إطلاق عبارات مالكه والاحتياط<sup>(٤)</sup>.

وعلى ذلك فالوكلاء لا يبيع لأحدهما تصرف بدون صاحبه، وإذا قلل لم يصح حتى يبيع صاحبه أو الموكل، لأن بيع مما يحتاج إلى رأي والمشورة، ولو كبل أحد، ورضي مرأيتي لا يرأي أحدهما، واجتماعهما على ذلك ممكن، ثم يشتر أمر الموكل فلا ينعقد عليه

(١) المصنف ٢٨٧/٧، والباب ١١١/٢، وأخبار طبراني ١٧٢/٧، وكنة فتح البدر ٢٦٨، والفتاوى المصنفة ١٨٨، وحاشية السنوسي ٢٩٢/٣، ومروءات للمصنف والشيخ والإكفيل ١/١، ٢، والإصناف ٣٧١/٥، وروضة الطالبين ٢٢٩/٥، والمجتبى ٢٥٨/١

(٢) المصنف ٢٨٧/٧، والباب ١١١/٢، والفتاوى المصنفة ٢٩٨/٣، وفتح البدر ٢٦٨، وكنة السنوسي ٢٩٢/٣، مع الشرح ٢١٢/٥، وحاشية السنوسي ٣٩٢/٣، وروضة الطالبين ٢٢٩/١

(٣) ٥٤٤/٢، والشمس ٢٠١/٥، والتمهيد ٣٦١/٢، والإجماع ٣٧١/٥، ٣٧٥، وروى الطبراني والشيخ بالإكفيل ٢١٩/٥، والشمس ٢٩٢/٢، والتمهيد ٣٨٤/١، وروضة الطالبين ٣٢١/٥

(٤) المراجع السابق  
(٥) كذا في فتح البدر ٢٥١/٨، والزمخشري ٨٧/١، والشمس ١٧٢/١، وحاشية السنوسي ٢٩٢/٣، وشمس ٢٦٤/٥، والإصناف ٣٧١/٥، وفتح البدر ٢٩٢/٥، ٢٩٩/١





الرأي والمشور ، واحوكل لم يرهم برقي  
احدهما فلا يحكمها احدهم دون الآخر  
وهذا رأي المحكمين في رصي احصم بهم  
ولم يترجم ، فقد دونوا حازم نكيل وحدا لاكثر  
الا يرضى احصم<sup>(١)</sup>

### توكيل الوكيل فيما وكل به :

لذ يقوم الوكيل بتثبيته الوكالة بمعرفة ، وقد  
يقوم بتوكيل شخص آخر بساكنه في تنفيذ أو  
يحمي تنفيذ سلافة

وتوكيل الوكيل قد يكون بزيادة عن "تموكل أو  
يدون إحد ، وقد يطلق تموكل الوكالة فلا يأن  
بتموكل ولا يهي عنه وتضمن ذلك فيما يلي-

### ١- حالة الإذن بالتوكيل :

١٢٨ اتفق لفظه على أنه يجوز توكيل  
التموكل غيره ، وأن الموكل له في ذلك ، لأن  
الوكالة عقد "ذو نفع" بالتوكيل مجرد له فعله  
كأي تصرف مأذون<sup>(٢)</sup>

١٢٧- أما الوكيلان بحصمة فكل واحد  
مسئول بغيره باصرف عند استيفاء - عدا زمر -  
والعبية في قول "قال عنه المرداوي هو  
المصراة وانتدعية في تعديل الأصح وهو  
قول المحكمين إذا رصي بهما لخصم  
وترب<sup>(٣)</sup> ، لأن لفرض من لفرضه إغلام  
اتقضي بما يملك بمقتضىهم واستمائه ،  
والصالح بوكيلي على ذلك بكل الإغلام  
والاستماع ، لا - ارجح - الكلام بخل  
بالمهم ، بكون إضافة سوكيل إليهم معرفة  
لفرضه إلى كل واحد منهما ، فأيضا عاصم  
كان مبيلا ، إلا أنه لا يملك أحدهما معز دون  
صاحبه ، لأن استعدهم على انقبض مكر ، فلا  
يكون راصب شعير "احصم باصراة" والرأي  
يحتاج إلى مايف لظهور الفرضة<sup>(٤)</sup>

وبعبارة واضحة في الأصح والحاكم في  
المدعى إلى أنه لا يجوز اصراة أحدهما  
بالفرضة ، وعمل دفر هذا "الحكم بأن  
الافرضة من التفويضات التي تحتاج إلى

(١) بتاريخ ٢٧-١٢٨ ، وماتية الفرضي ٣٧٨/٢ ، شرح  
خرسي ٢٤١/٢ ، وماتية تعديل ٢٠١/٥ ،  
عند الطاهر ٢٢٠/٢ ، ولا يملك ٢٧٥/١

(٢) حاشية في الفرضي ١٢٧/٢ ، والقياس ١١١/٢ ،  
المدايح ٢٧١/٢ ، رسوم الفرضي ٢٢٩/٢ ،  
والشرح الكبير حاشية الفرضي عليه ٢٠٩/٢ ،  
وسمي حاشية ٢٢٠/٢ ، وشعير ١١٥/٢ ،  
وكيف القدر ١٦٦/٢

(٣) بتاريخ ٢٧٢/٢ ، والشرع الفرضي ١٢١/٢ ، ولا يملك  
في الفرضي ٢٢٢/٢ ، وتلك مع الفرضي ٩٦-  
وحاشية الفرضي ٢٨٢/٢ ، وشعير ٢٠٩-  
الإصناف ٢٧٤/٢ ، وماتية الطاهر ٢٢٠/٢  
(٤) بتاريخ ١٧٢/٢ ، وحاشية ٢٢٢/٢ ، والإصناف  
٢٧٤-٢٧٥ ، وروم حاشية ٢١٦/٢

ب- حالة الهي من التوكيل:

أمر محتفل كما لا يهيب<sup>(١)</sup>

د- حالة الإطلاق

١٣١- وقد صرح الوكالة مطلقاً دور فته

توكيل بالوكيل أو يهيب عا ودون تمويه

فاختف المهاد في المالة عى وأيس

الوأي الأول ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية

ومالك والشافعية) واحتجوا في المذهب (الحنفية)

أن التوكيل ليس بأمر مطلق غير مطلق بل هو

أمر مطلق بالنظر في التوكيل به، ولأنه إما

معي برأيه، والثاني بتدوين في آراءه فلا

يكون رعيياً مبرراً<sup>(٢)</sup>

ومن الحق على أنه ليس بتوكيل أن يوكّل ما

رُكِّل به، لأنّ هذا هو التوكيل أو يهيب مطلقاً، بأن

يقول له اعصر برأيه، أو اصعب ما شئت

لإطلاق التصريح في رأيه<sup>(٣)</sup>

فإن ركن جبر إذن مركله معقد وكيل التوكيل

حصرياً بتوكيل الأول حاز لا يعقله برأيه، وكذا

١١- الفهرست ١١٤/٢، والفتح ٢/١٨٤، و... ١١٤/٢

الشمس ٢٨٨/٣، والفتح ١٨٧/٢، ورواية

الشافعية ٢١٩/٣، وقوله: «الطلب ٢٢/ ٢٢٧»

والشمس مع الفتح ٢٢٤/٥، وكشاف الشافعية ٢٣

١١٦

(٢) الفهرست ١١٦/٣، والفتح ٢٢٦/٥، والشمس ٢٢٦/٥

والشمس ٢٢٦/٥

(٣) الفهرست ٢١٢/٢، والفتح ١٢٥/٢، و... ٢٤٧/٢

١٢٩- إن المهاد أيضاً على أنه لا يجوز

توكيل أن يوكّل غيره إداً به، «توكّل عن ذلك»

لأنّ ما يهاد منه غير داخل في إداً فلم يجوز له

توكيل كس به له بركته مطلقاً، والتوكيل لم

يرضى إلا بأمره هو فقط<sup>(١)</sup>

ج- حالة التصريح

١٣٠- حالة التصريح هي كذا يقول الموكّل

بالتوكيل، اصعب ما شئت، أو تصرف كيف شئت

أو اعمل برأيك

واختلف الفقهاء في تركيز التوكيل خبره في

هذه الحالات

ذهب الحنفية ومالك والشافعية إلى أنه

يجوز لتوكيل أن يوكّل، وذلك لإطلاق التصريح

في رأيه

وذهب الشافعية إلى أن التصريح به

لا ينافي لا يكون رعيياً بالتوكيل، فلا يجوز

توكيل إذن أن يوكّل غيره، لأنّ مثل هذه

الأنكشاف يحصل ما شئت من التوكيل، وما

شئت من التصريح فيما إذن له، فلا يوكّل

التوكيل معاً بعمله لو كبل بثلثه، ولكنه يعجز  
من عمله كله لكثرة واستناده

فذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التوكيل في  
مدة حياته أيضاً، ولكنهم اختلفوا في مدى حق  
توكيل في التوكيل، بمعنى هل يجوز له التوكيل  
في فعل العمل كله أو فيما زاد على مفرده فقط؟  
ذهب المالكية والشافعية في المذهب  
والحنابلة في وجه أخر، فذهب المالكية إلى عدم  
جواز التوكيل إلا في العمل الزائد فقط،  
لأن التوكيل إنما جاز للمعاجزة ما عجز بها  
دفع إليه حاجت فقط، بخلاف وجوده  
١٧ مطلق

غيره المالكية عالجوا بوجوب كل من شاركه في  
الكثرة لذي وكل به فليس عليه لأن بكون غيره  
استغناء<sup>(١١)</sup>

وذهب الحنابلة في المذهب والشافعية في  
نحوه إلى عدم جواز التوكيل في العمل كله، لأن  
توكلاً انتصت جرد التوكيل، يصح التوكيل في  
عمل بعمل كله، كما لو أدن في التوكيل  
بفقطه<sup>(١٢)</sup>

إن عمل غيره حضرته فجازوه بوجوب الأول جاز  
أيضاً لعمده بوجبه<sup>(١٣)</sup>

واستثنى بعض الفقهاء من هذا الحكم  
صورتين حيث أجازوا التوكيل أن بوجوب  
غيره، وهما

الصورة الأولى أن يكون العمل محل  
الوكالة برفع الوكيل عن القيام بعمله،  
كالأصنام القديمة في حرم أشرف الناس  
المتمتعين عن فعلها في المعاد، كمنح هبة  
في سوق، أو يعجز الوكيل عن العمل لشي  
وكل فيه يكون لا يستع

من على ذلك المالكية والشافعية والحنابلة،  
لأن لأحد منصرف إلى ما جرت به عادة، ولأن  
التوكيل في مثل هذا الحاد إنما يقصد منه  
الاستعانة

ولقد المالكية والشافعية هذا الحكم بما إذا  
كان الموكل يعمم بوجاهة الوكيل، أو شتر  
الوكيل به، أما إذا لم يكن يعلم بوجوب جازاً  
فإنه ليس بالتوكيل بل بوجوب، فليس إن وكل في  
هذا الحد استعانة<sup>(١٤)</sup>

الصورة الثانية: أن يكون العمل الذي فيه

(١١) حاشية البسوتي ٣٨٨/٣ وشرح الطهراني ٧٨٢/١  
شرح الصنيع ٤١١/٣، ومضى المحتاج ٢٢٦/٢،  
المصنف ٢٢٦/٥، والإيضاح ٢٢٨/٥، وعنايت  
الفتاوى ٤٩١/٢  
(١٢) مسمى المحتاج ٢٢٦/٢، والمصنف ٢٠٥/٥

(١٣) اللباب ١٠٤/٢، والهداية في شرحها ١/١٠٥  
العكر  
(١٤) كتاب البيع ١٦٠/٣، ومضى المحتاج ٢٢٦/٢،  
ومضى اللباب ٢٢٠/٢، وحاشية البسوتي ٣٨٨/٣

وذهب الشافعي في الأصل إلى أن لا يملك  
موله، لأنه آذن له في الوكيل دون نفسه.<sup>(١)</sup>  
تكميل وكالة من يوكله الوكيل:

١٣٤- يوكّل الوكيل لا يعمّر، وإن كان يكون  
بدله من يوكّل صراحة، وإما أن يكون يوكّل، وما  
صريح، وإما أن يكون بخبر يوكّل أصلاً.

١٣٥- فإن كان التوكيل بالإذن صراحة فلا  
يخلو، إن كان يكون التوكيل يقول الموكّل: (وكّل  
ص)، وإما أن يكون بموله، (وكّل عتق)، أو  
بموله: (وكّل).

فإن كان الموكّل لوكيله، وكّل ص، أو وكّل  
ولي، أو فوض إليه، فذهب جمهور الفقهاء  
(حنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) في  
المذهب إلى أن التوكيل الذي يكون وكيل  
موكّل، لوجود الوعد جتبر رأي غيره أيضاً،  
علا بغير الوكيل الثاني بمرور الوكيل الأول ولا  
يموت، لأن وكيل الموكّل ليس وكيلاً للوكيل،  
وبعد لأن موت الموكّل

ينقض المصلحة والثمنية والعتابة على أن  
الوكيل الأول لا يحدث عزو الوكيل الثاني  
وقال المالكية، يملك الوكيل الأول عزو  
الوكيل الثاني

(١) شرح المنهاج ١٢٢/٢.

الرأي الثاني استعمل بالوكالة في حالة  
الإطلاق، ذهب أحمد بن حنبل وابن أبي  
بليلى إلى أن لو كان يجوز له أن يوكّل غيره  
بمطلق الوكالة<sup>(٢)</sup>

اشتراط الأمانة لمن يوكله الوكيل:

١٣٦- كل وكيل حازه بتوكيل فليس له أن  
يوكّل إلا أمانة، وعامة لمصلحة الموكّل، لا أن  
يوكّل به الموكّل الأول غير أمين يبيع لو كان  
نعيته، لأن الموكّل قطع نظر الوكيل بنعيته  
وراد الشافعية: إذا علم الوكيل أن من عينه له  
الموكّل فاسق، وأن الموكّل لا يعلم ذلك، فإن  
الوكيل لا يمينه<sup>(٣)</sup>

١٣٧- ولو وُكِّل لوكيل رجلاً أمانة، صار  
مخلصاً، مذهب الحنابلة والشافعية في قول إلى أنه  
على الوكيل عزو وكيله المحتاز، لأن تركه  
بمصرف مع خيانتته نصيب وفقرط، وبوكالة  
لنفسه، مستبعد أمين، وهذا أمر غير أمين  
فوجب عزو من الوكالة<sup>(٤)</sup>

(١) المبني ٢١٥/٥، والإيضاح ٢١٤/٥، وروضة  
الشفاعة ٢/٢٦٠.

(٢) الدرر ١/١٧٨، روضة البطل ٢/٥٠٢، المبني  
على إطلاق ٢/٣٢٦، ومبني المنهاج ٢/٣٢٤، وكشاف  
المنهاج ٣/٤٦٦، بالمستفي ٢/٢١٦، والإيضاح  
٢١٤/٥.

(٣) المبني ٢/٢١٦، وكشاف المنهاج ٢/٤٦٦، ومبني  
المنهاج ٢/٤٦٧.

ذهب الحنيفة والمالكية والشافعية هي الأصح والمجتهدين في المذهب إلى أن الثاني يكون وكيل الموكل لا بمجرد الوكيل ولا بموته

ويرى الحنفية في وجه والشافعية في مقابل الأصح أن الثاني يكون وكيل الوكيل<sup>(١)</sup>

١٣٦- أما التوكيل بغير إذن أصلاً فلا يصح فيصير فيما إذا وكل الوكيل فيما لا يولاه نفسه، أو لا يحسنه، أو يضره لكثرة، فقد ذهب المالكية والشافعية إلى أن لوكيل ثاني في هذه الصورة يكون وكيل الموكل

ويرى الحنفية بأن توكيل الثاني يكون وكيل الوكيل<sup>(٢)</sup>

١٣٧- أما لتوكيل بغير إذن أصلاً فلا يصح عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والمالكية) وبجانبه في المذهب لأنه عرض (لأنه المصروف دون توكيل به، ولأنه رضي برأيه والثاني متعاونون في الآراء

ويرى أحمد بن حنبل - فيما نقل عنه حنبل - وابن أبي ليلى صحة توكيل في هذه الحالة،

ودعوا لحاشية في أول - يكون الثاني وكيل الوكيل<sup>(٣)</sup>

أما إن قال لموكل أوكل عليك كذهب المالكية والشافعية في الأصح وحنبل في المذهب، أي أن الثاني يكون وكيل لوكيل عملاً بإذن الموكل بمجرد معرفته أن وكيله الأول وموثره ومن الحنفية والمالكية والشافعية وغيرهم يؤخذ من عبارات الفقهية أن موكل الأول هو الوكيل الثاني نظراً لجهته وكذلك

وهي الأصح والحنابلة في المذهب على أنه للموكل عزل الوكيل الثاني، لأن فرع فرعه ويرى حنبل في قوله أن الموكل ليس له عزل وكيله وكيفية

ودعوا الحنفية والحنابلة في وجه والشافعية في وجه كذلك إلى أن الثاني يكون وكيل الموكل، فيأخذ حكم الصورة السابقة<sup>(٤)</sup>

أما إن قال الموكل، أوكل، ولم يزل عن ولا عك، أو فوض

فقد خالفه جمهورهم، ومن يكون الثاني وكيله.

(١) روضة القضاة ١/٦٦٠، والبرق ١/١٧٥، وحاشية القسوي ٢/٢٨٨، وصواب الجليل ١/١٠٢، والخروشي ١/٧٥، وصحي المحتاج ٢/٢٢٢، وكشافه القضاة ١/١٦٦، والإيضاح ٢/٢١٢-٢١٥

(٢) المراجع لمالك

(١) البحر الرائق ١/١٧٥، والعربي ١/٣٨١، ومغني المحتاج ٢/٢٩٧، والإيضاح ١/٣٩٥، وكشافه ١/١٦٦-١٦٧

(٢) حاشية القسوي ٢/٢٨٨، ومغني المحتاج ٢/٢١٢، والإيضاح ١/٣٩٥

ويكون الوكيل الذي وكيل التوكيل<sup>(١١)</sup>

الوكيل أمين.

١٣٨- اتفق الفقهاء على أن التوكيل أهر على ما تحدث به من أموال لمؤكلا فهي بمنزلة التوديعه وعلى ذلك فلا ضمان على الوكيل لما يهلك منه إلا إذا تعدى أو مرط

ولا فرق في ذلك بين ما إذا كان يحمل بالأجر أو كان متبرعاً بعمله، لأن الوكيل نائب التوكيل تحملت في اتية وانصرف، فكان الهلاك في يده كالهلاك في يده لملك المؤكل - ولأن الوكالة عقد إرفاق ومعمونة، وفي تعلل الضمان بها لا يجرى عنها منصوص الإرفاق، ومعمونة فيها<sup>(١٢)</sup>

ما يترتب على كون الوكيل أميناً:

١٣٩ يترتب على كون الوكيل أميناً أن لقول يكون بوله في دفع ضمان من نفسه، بمعنى أنه لو دعي المتوكل عليه التضي أو الشرط، بأنكر

توكيل ذلك، كان انكوار قوله مع بيته في دفع ضمان عن نفسه، لأن ليس التوكلة على التامع والبسر والإدعاء بالنسبة، فيقبل فيها قول الأمين مع بيته في دفع الضمان من نفسه، ولا امتع الناس من الدخول في الأمانات وهي ذلك من الضرر عا<sup>(١٣)</sup>

الشرائط للضمان أو نفيه على الوكيل

١٤٠ من أبرز غداة من ضمانه على أن كان ما كان مانع لا يغير مضموناً بشرطه، لأن مقتضى العقد كونه عامّة، فلو شرط ضمانه لقد تقرر ضمان ما لم يوجد سبب ضمانه فلم يرد به، كما لو شرط ضمان لوديعة، أو ضمان ما في يد ملكه

وما كان مضموناً لا ينبغي ضمانه بشرطه، لأن مقتضى العقد اضممان، فإذا شرط نفي ضمانه لا ينبغي مع وجود سببه، كما لو شرط نفي ضمان ما يملكه به

وهي حمداً ذكره ذلك لقال الترمذي

(١١) تكملة مع الفقه ٩٩/٨، وشرح المصنف ٥٧٤/٢  
ومسح المحتاج ٢٢٩/٢، والتمحي ٥١٩/٢  
والإحصاء ٦٥٥/٢

(١٢) الفتاوى الهندية ٥٧٢/٢، ورواية الفقيه لسنائي  
٦٥٥/٢، عقد جوهري التبيين ٦٥٧/٢، ومسح  
المحتاج ٢٣٠/٢، روح الطائين ٣٢٥/٢، وكنز  
الفتاح ٥٨٤/٢، الموقد لابن رجب ص ٦٩

(١٣) البدائع ٢٤٦٩/٢، ورواية الفقيه لسنائي ٢/٢  
٦٥٨، والقدوري التبيين ٥١٧/٢، رحمة المحتاج  
٢٤٣/٢، عقد المصنف التبيين ٦٩٢/٢، ومجالاة  
التمحي ٤١٦/٢، والفتاوى الكبرى لابن حجر ٢/٢  
٥٨٦، ورواية الطائين ٢١٤/٢، والتمحي ٥٢١/٢  
والقرص السراج ٢٢٠٨/٢، وتكملة المحتاج ٥٥٢/٢

على شروطهم، وهذا يدل على معنى الفساد بشرطه، والاول ظاهر المذهب<sup>(١)</sup>

ضمان الوكيل ما تحت يده من أموال

١٤١- لو كُيِّل أثناء قيامه بتوريد الوكالة مبيعاً بما يقضي به الشرع من عدم الإضرار بالموكل لقول رسول الله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»<sup>(٢)</sup>، ويميد بما يأمر به موكله، كما أنه عقيداً يقضي به نعرفه، كانت مطلقاً من التبريد، فإذا خالف كان متعدياً ووجب الفساد<sup>(٣)</sup>.

وبوضوح ذلك يذكر فيما يلي بعض حالات التعدي والتفريط

١٤٢- إذا تعدى الوكيل فيما تحت يده من مال لموكله، أو عرط في المحافظة عليه، كان متعدياً كما ينتق منه، فهو حمل على إساءة موكله طائفاً، أو حمل عليها شيئاً لنفسه، أو لبس التوبة بدون إذن الموكل ولم يقصر انصرف بمثل هذا الاستعانة، أو مبيع كمال الذي تحت يده من مبيع رخص، ولا يعرف كيف طاع أو

ورفعه في محي نفسه، كان متعدياً<sup>(٤)</sup>  
١٤٣- خلط الوكيل ما من موكله بماله خطأ لا يميز، وكان ذلك بدون إذن الموكل، وجاز انكسار كنه كان حاشياً بماله موكله، وكذا إذا، جاز أحدهما كان صامتاً به<sup>(٥)</sup>

(١) غلط (٢)

١٤٤- إذا غلب الموكل من الوكيل أن يرد ما تحت يده من مال له وجب عليه رد، فإذا منع عن ذلك يكون مقراً كان صامتاً له

ما إذا، امتنع بعلو بأن حاله بين وبين الرد حال كمرعي أو مفر أو غير ذلك لم يكن صامتاً، فإذا زال العذر ولكنه أخر امره كان ضامناً<sup>(٦)</sup>.

١٤٥- نص الحديث على أن لو خلط إلى إنسان ما لا يقضي به، ففقد الموكل نفسه ثم مضى الوكيل، فإن كان الوكيل مع يعم بما فعله الموكل فلا ضمان على الوكيل، ويرجع

(١) الفتاوى الهندية ١٣٠/٢، ومجمع التفتاوى ص ٣١١، رجع لعلي المالک ٣٣٢/٢، ورواية المساجد ١٩، ١٨٢/٢، وصفي المساجد ٢٣٠/٢، وحاشية الشبل ٢٢٧/٢، والمطهر ٢٢٢/٢، وكفاه المحتاج ١٨٤/٢

(٢) الفتاوى ٣٢١/٢

(٣) البدائع ٣٤٨/٢، والفتاوى الهندية ٤٨٢/٢، وتكملة ابن علقم ٣٢٧/٢، وتكملة فتح القدير ١٠/٢، ومجمع التفتاوى ص ٢٤٣، وصفي المساجد ٢٢/٢، ونهاية المحتاج ج ١/٢، والمطهر ٢٢٩/٢، ونسوة كبريت ١٠٥٢/١

(٤) المفتي مع التفرع ٢٦٦/٢-٢٦٧

(٥) حديث لا ضرر ولا ضرار، تقدم ترمذيه رقم (٧٩).

(٦) المذهب ٣٥٠/١، وفتح المنهج مع حاشية المحرر ١٩/٢، وصفي المساجد ٢٢٢/٢، ونهاية المحتاج ١٨/٢، الفتاوى على حاشية المحتاج ١٨/٢

المشترى، بخلاف ما إذا دفعه على نفسه بدفع الموكل، لأن هناك ثم يوجد التلخيص بجهة الضمان لاحد، القيس بجهة دفعه، معنى تعدياً فحسب عليه ضمان لتعدي، والممول موكل الموكل في أن ثم يعلم بدفع الموكل، لأن تعون بول الأساس في دفع الضمان من نفسه لكن مع التمسك

وعلى حد إذا مات الموكل ولم يتم موكل بموته حتى قضى الدين لا يقدر عليه، وإذا كان عائناً بموته ضمن<sup>(١)</sup>

١٤٦- الموكل ما يبيع على الممول لا يتم صحيح في المشتري من أن يدفع ثمنه لما في تسليمه من المهر، فلو سلمه اختياراً فهو يبيع من جهة المشتري كان ضماناً للموكل لينة التبيع ولو حثلاً رازر رب على ذلك يوم التضم<sup>(٢)</sup>

١٤٧- إذا اشترى موكل شيئاً وبشبهه ونكته آخر تسببوا الثمن بغير عقد حتى ملك في يده، كان ضماناً له، لأنه يعرف في إسبا كيدون عذر، أما لو أسسك بعدد كان دفعه ليدفعه في المشتري ولكن على أن يكون ذلك حال هلاكه ثم يكتسب عنه

الممول على المطالب بما يبيع من موكل، وإن علم بأن الموكل قد دفعه بغيره، فليس، لأن الموكل لم يفسد بغيره عند موكل، إلا أن عرف موكل لا يصح إلا بعد علمه به، فردا عدم يعمل بموكل فقد عني بالمركب فصار ضماناً في دفعه فليدفع الضمان، وإذا لم يصد فليدفع بوجده في التعمدي فلا ضمان عليه، وليس هذا كموكل بدفع الموكل، إذا عي الموكل نفسه ثم دى الموكل أنه يبيع موكل، علم بأداء الموكل أو لم يبيع عند أبي حنيفة وحمه فله، لأن موكل بأداء، لركاه ما موكل بأداء الموكل، رازر، تركه هو إسقاط المهر في شريك استاذ من الفقير، ولم يوجد ذلك من موكل نفسه، لأن من يبيع، في الدفع مو' موكل بجهة محضاً فكان مصحوباً عليه

فإن دفعه ليس ببيع، في أداء مال نفسه على لقاها، والمفعول في المطالب موقوف، والمفعول بجهة الضمان موقوف، كالمفعول على يوم انشائه بكونه بالهوية بجهة دفعه، والمفعول بجهة الدفع مصحوب على الضمان، ويضد إن دفعه التبع عيادة عن يوم معاوضة، وهو يوم شروء الدين بالمال، والمقبوض من موكل مقبوض بجهة الشراء مصحوب على

(١) المجموع ٢٤٨: ٢٧

(٢) مواهب الجليل ١٦٤: ٥ - رد المحتار ٢: ٤٦٦، ٣٧، وشرح المنهج ٣: ١٤٠



وانظر مصطلح (مساند ٥٤، ٩٩).

الحكم الثاني مما يتعلق بالوكيل من أحكام:  
تقديم الوكيل للموكل البيانات التي يطلبها مما  
وكل فيه.

١٥١- يلزم بوكيل الكفاءة منه تقديم الوكالة  
بأن يقدم للموكل البيانات التي يطلبها الموكل  
عند قيامه به أثناء تنفيذ الوكالة.

جاء في الفتاوى الكبرى لابن حجر: «سئل  
عن الموكل إذا طلب من وكيله بياناً لنصرته فيما  
وكل فيه هل يبرره اليقين؟ وهل يعتبر ذلك بغيره؟  
وهو يقبل دعواه، ويأخذ على مصروفه كغيره ولا؟  
لأنه يجب عليه أن يطلع بحصص لأمنه أن كل أمين  
كله منه بياناً لحساب لزمه، ولا يبرره به في  
الخط وسبباً لتعبر به في الجواب والرد»<sup>(١)</sup>

الحكم الثالث من أحكام الوكيل: رد ما  
لموكل في يد الوكيل.

١٥٢- يجب على الوكيل أن يرد ما في يده  
لموكله من ما وجبه له من غير ما وجب له من الرديع  
مطالبة الموكل به به بدون حذر في التأخير حتى  
هناك المأخذ أو دفع كان فيه مأخذ، وكذا إذا امتنع  
عن الرد بقدر الوكيل من التأخير، فأخر الرد حتى  
تنتهي المأخذ أو دفع كان ضامناً له، لأن ما في  
يد الوكيل للموكل أمانة، والوكيل أمين، وهو

ضامن، لعدم تعريفه في (المسند)<sup>(٢)</sup>

١٥٣- لو وكل شخص آخر بأن يدفع له مائة أو  
جائزاً ومعه مائة فأخطأ في الدفع وصارت  
مئة لا تؤكل، كان المذايح ضامناً لها، لأن لعدم  
والخطأ في أموال الناس سواء<sup>(٣)</sup>

١٥٤- إذا أمر الموكل وكيله بعدم قبض  
الوديعة إلا حسبها ولكنه قبض بعضها  
فقط، كان ضامناً وبطلان البقية، لأن ليس  
البالي خبر أن يهلك لأوله يسقط الضمان<sup>(٤)</sup>.

كيفية الضمان:

١٥٥- لو وكل شخص ما نحت يده من ما  
لموكله إذا تعدى أو حرط فإن كان معال مثلاً  
كان الوكيل ضامناً عنه، وإن كان يبيعاً صر  
فيمته، وكذلك لو كان شيئاً ويدير الحصول على  
المنفعة فهو بضامن فيمت.

وتعتبر القيمة التي يقبضها الوكيل بقيمة  
الشيء بدم التمدي ونظف أو يهلا، لا  
من أي وقت أخره فلا عبء بما زاد أو  
نقص فيه عن هذا الوقت<sup>(٥)</sup>.

(١) الفتاوى المصنوعة ٥٩٦/٣، والتمس ٢٤٠/٥

(٢) فتح القمي للمالك ٣٢٣/٦

(٣) تكملة ابن عابدين ٣٦٥/٧، وصحيح المسانيد  
٧٥٠

(٤) نهاية المحتاج مع حاشية الشرح لمصطفى ١٤٠/١٤،  
وسمي المسانيد ٢٢١/٢، والفتاوى الكبرى لابن حجر  
٩٣/٣

(٥) الفتاوى الكبرى لابن حجر ٢٢٢/٢

[illegible]

١٥٢ دخلت لفتها، في عام (١٤٤٤هـ)  
عسى يد عدلاً في ساحر الرد

فدع، شافقه في الأصح، وبنائك في قون  
والمعالي في أحد ب جهي وهو لصحيح، أي أ  
فيس يوكيل، أي يور بعد طيف، القائل، دعاله  
لا أرن حتى شهد عليه، أي قوله في الر مقبول  
بمع فلا حجة، أي تأخير الرد فلا شهادة

ويرى النكتة في الرجوع والشمعة هي  
مفضل الأصح ونحن في راحة آخر قولا  
اس مفتح أن فركيل أن يكون المراد إلى  
المركب للإشهاد على حتى لا يحتاج إلى  
مير ، لأن الأخبار يحدرون عن فسيح ما  
نكتة

القسم الثاني ما يتعلق بالموكل من أحكام الوكالة .

تعمی پاتمرکل اءکاء مہ

أولاً: أخذ لأجرة على الوكالة

[illegible][illegible]

(۷) حدیث: «تَرْكِبُ الرُّسُولِ» ۞ خروجی عن شریک ۱۱  
عن یحییٰ بن یزید

١٤- حديث: فلو قيل ان رسول الله ﷺ مشروى من آية نصري  
من ديوان الكفاية له :

آخر: ۱۰ جیبھی فی نمبر (۲۹۹) سے ۱۰۰ روپے  
محکمہ تعلیم و طبی رجسٹر

[illegible]

(١٤) احدى - فانزلت على حيك العذراء ٤

آخر من جملة (٧٧) هذا القسم

۱۴۱۱ هـ. ش. و سال ۱۹۹۲ م. ش. در تهران  
مجلس شورای اسلامی، تهران ۱۳۷۹ هـ. ش.

مصحف القرآن، وختاری لکیری، لایب خدی  
۱۳۴۲، انتشار لایب خدی، ۱۳۴۲، و خدی

[illegible]

٢٣٩

وفت المأقود، وحيتا يجب له أجر الش<sup>(١)</sup>

وفت استحقاق الأجر:

١٥٥- منجز الوكيل الأجرة بتسليم ما عهد

إليه يستقيده إلى الموكل، وإن كان ما يمكن تسليمه

كثرت به أو رجعت، حتى سلمه إلى الموكل

فله الأجرة لم يلق منها

وإن كان المأقود في دار الموكل فكما عرج من

عمل شيء ومع موقوفه يستحق الوكيل الأجرة

بمخرج من أحياء

وإن وكل رجل آخر في شيء يبيع له سعة أو

يفترق له أو يبيع عنه، استحق الأجرة لمنفق

عنها إذا لم يعمل حتى ولو لم يقصر الشئ في

البيع، وإن كان لا يشترط للموكل على الوكيل

تسليم الشئ حتى يعطى الأجر، ولم يقد الوكيل

بالسليم لم يستحق شيئاً من أجره يستحق عليه

كثرت شرط<sup>(٢)</sup>

شروط استحقاق الأجرة:

١٥٦- إذا كانت الوكالة أجر فإن يشترط

لاستحقاق الأجر ما يلي:

١- أن يكون العمل للموكل به معلوماً علماً

وإذا انقضى المركز والوكيل على الأجر يجب

الأجر تمامه<sup>(٣)</sup>

أما إذا لم يقصر المأقود عن الأجر فقد نص

الحنف على أن لو قيل إن لا يكون من لا

يعمل بالأجر، وإنما إن يكون من أصحاب العمل

الذين يعملون بالأجر

في أمثلة الأولى تكون الوكالة برعاً، لأن

الأصل فيها ذلك، فإذا لم يشترط الأجرة حمل

على الأصل<sup>(٤)</sup>

نصت سادة (١٤٦٧) من مجلة الأحكام

المعدلة على أن إذا اشترط الأجر في

الوكالة وفاد الوكيل مستحق الأجرة،

وإن لم يشترط راجع إلى الوكيل من يتقدم

بالأجر، وإن شرطاً، وليس له ما يضاف

لأجرة

أد في محاله ثانياً وهي أن يكون الوكيل

من أصحاب العمل الذين يمسكون بالأجر، لأن

طبيعته مهمته مضمونة ذلك سيما والدلائل،

يستحق الوكيل لأجره حتى ولو لم ينفق عليها

(١) انظر ١٢٠٥، وهو أولى النص ١٢٧٨ ١٢٧٩

والمأقود ١٢٢٠، في عهد الطائفة ١٢٢٢ ١٢٢٣

المعتمد شرح مجلة الأحكام ١٢٣٣ ١٢٣٤

عنه ١٢٣٤، وحده الجواب شبه ١٢٣٤ ١٢٣٥

المأقود التعلية ١٢٣٤، وحلفه كسري

١٢٣٤

(٢) انظر مجلة شرح سلك الأحكام ١٢٣٤

(٣) انظر الأحكام شرح مجلة ١٢٣٤

(٤) انظر ١٢٣٤، من المصلحة، والقوانين المتصلة لأم

جوي ١٢٣٤، والمصنف مع شرح ١٢٣٤ ١٢٣٥

ببعضي صحيح فقط ، ما لا ينافي مع ما ذكره فيه  
ولا يستحق أجره عليه جاء في القاري تركه  
في بيع ثوب يحمل معلوم فباعه ببعاً فسد فلا  
جس به ، لأن مطلق الإذن لا يبيع ببعضي ما صح  
فيه ، فصار الناس غير مأذون فيه ، فلم يستحق  
جمله عليه

ولو بعه ببعاً صحيحاً وقبض ثمنه ونفذ ثمن  
في يد الوكيل في الأجرة لوجود العمل<sup>١</sup>  
ويستحق الوكيل في الإجارة لصحة الأجر  
تسمي ، وإن فسدت لإجارة يستحق أجر  
محل<sup>٢</sup>

رجوع الوكيل على الموكل بما دفعه تنفيذاً  
لوكالة

١٥٧ إذا أمر شخص بقبضه بغير منه ما  
لأمره من ماله فإن يرجع بذلك على الأمر  
شروط الأمر الرجوع أن ثم يشترط<sup>٣</sup>

أنه وكله بشرط من غير دفع الثمن إليه دفع  
لوكيل بالشرط ثم يسقط من ماله ما كان عليه

١- قرر المحكم شرح مجلة الأحكام ٥٩٢/٣ ومختلف  
مفتاح ٥٥٥/٣ والقوانين المصنوعة ص ٤٨٣  
والمدعي سارودي ٢٢٥-٢٢٥

٢- سارودي ٢٢٨/٢

٣- جديع ٧ ٢٢٨٤-٢٢٨٤ ومكتبة فتح المغير  
٢٨/٨ ، ركعة بن عيسى ٢٧٧/٢ والقاري  
بعدة ٢٨٦/٣ ٢٨٧ ، والسادة ٦ ٥ ٨ ١٥ من  
مجلة الأحكام المدنية

يمكن منه بقاء الوكالة<sup>٤</sup>

ب أن يكون لأحد معلوم المقدار<sup>٥</sup>  
ج- ألا يكون الأجرة جزءاً من الموكل به  
بعضي فقهاء ، وكذلك كانت كذلك تعدت تسمية  
واستحق الوكيل أجر المثل.

د- إذا روعي الوكالة يجوز بيعه ببيع  
جعل ، ولا يصح الجعل إلا أن يكون معلوماً ، ولو  
دل مدركه في بيع هذا ثوب على أنه جئت  
عشر ثمنه أو من كل مائة درهم من ثمن درهم لم  
يصح بل هو بيع الثلث ، وله ثمن الثلث<sup>٦</sup>  
( ر إجارة ٢٢ )

هـ- أن يقوم الوكيل بتسليم الوكالة بتسليم  
صحيحاً.

و- على ذلك سند الأجرة إذا حلف الوكيل  
بوكالة مفادته بجعل الوكالة فسدته فلو أعطاه  
حيماً يبيع ويشري حرمته ، أقام وكيل بإتمام  
بما هو أجود منه من غير التعسف ، كدفع  
الوكيل ربا ، فيكون دد عدم تنفيذ الوكالة بتسليم  
فاسد ، فلا يستحق أجره ، لأن مطلق الإذن لا يبيع

(١) المات ٥١٢٦٨ من مجلة الأحكام المصنوعة ومختلف  
أولي النهي ٥٥٩/٣ ٥٥٣ ، بالمعصية فقهية  
ص ٢٨٠ ، وجني محتاج ٢٢٩/٢ ٢٢٩  
(٢) كتاب الفاعل ٢٢/٢  
(٣) المدعي سارودي ٢٢٨/٢



بإضافته إلى الموكل<sup>٢١</sup>

كل عقد يصح إصابته إلى "توكيل" كما يبيع  
و (إجارا- وأبغته إلى نفسه بمفروق ذلك عقد  
يحتل "توكيل دون" لموكله، فيسقط البيع  
وبعض الثمن ويغيب بالثمن إذا اشترى  
ربطه البيع به من يبيع

وكل عقد يتم "توكيل" إصابته إلى الموكل  
كما يبيع والبيع والبيع من دم المالك - بأن  
حقونه تتعلق "توكيل" دون "توكيل"، فلا يطلب  
وكل المروج بالنسبة، ولا يتم وكيل امرأة  
سليمة<sup>٢٢</sup>

قال بكسائي: أما التوكيل بالبيع والبراء  
محققه يرجع إلى "توكيل"، فيسقط البيع  
وبعض الثمن ويغيب بالثمن به من يبيع  
في المذهب ولك الانقطاع

والأصل أن كل عقد لا يحتاج فيه إلى إصابته  
إلى الموكل، ويكتفي فيه بالإشارة إلى نفسه  
فمفوقه رجة، في الدماء كسبباعات والألمرية  
و (إجارا) والبيع الذي هو في معنى "السع"  
مفوقه هذه المفردة يرجع للموكل وعيه، ويكره  
وكيل لي هذا المعلق كالبالك، ولذلك  
كالأجنبي، حتى لا يهلك الموكل مبادية  
مشتري من توكيل بالتمتع

ولو لم ينفذ في لا يجوز على تسليم الثمن إليه،

فقد نصت المادة (١٤٦٠) من مجلة الأحكام  
بأنه على أن يارم في بيع التوكيل العفوي  
موكله في جهة و (عارة والإيداع و يوهي  
والأمر) وشركته والمضاربة وانصاح من  
يشاركه، وقد سمى هذا إلى موكله فلا يصح<sup>٢٣</sup>

١٥٩- واعتقد، نعمه في تحديد الجهة التي  
تتعلق بها حقوق العمود التي يعدها التوكيل  
لدهب الشخصية وأحمد في رواية إلى أن  
حقوق العقد تتعلق بـ "وكيل"، سواء كان مع مجور  
بإضافته إلى "وكيل" أو لا مجور

وهي أحمد، تعتد بالوكيل عهدة الثمن في  
لدنة، أن كان مشعري<sup>٢٤</sup>

وشرح المحاماة في المذهب أن حقوق العقد  
تتعلق بـ "موكل"، سواء كان العقد مع مجور  
بإضافته إلى "وكيل" كالإجارة، أو لا مجور  
كما يبيع والبيع من دم المالك<sup>٢٥</sup>

ولم تقتض في المسألة نصاً، حيث دلوا

٢١ القاب شرح كتاب ١٤٦٠، ١٤٦١، وشرح الرقعة،  
في حاشية ج، غايون عليه ١٤٦٠/٤، ومقدمة كوفي الثمن  
٢٢٩/١

٢٢ في المذهب يرجع مجلة الأحكام ١٤٦٠/٢  
٢٣ في المذاهب ١٤٦٠/١، ١٤٦١، ومقدمة كوفي الثمن  
٢٢٩/١

٢٤ مقدمة كوفي الثمن ٢٢٩/١

٢٥ القاب شرح الكتاب ١٤٦٠، ١٤٦١

وأنه انهماء وكل عقد يحتاج فيه إلى  
وصفه، أي الموكل فحقوقه ترجع إلى  
الموكل كالمالك والطلاق على مال  
والعتاق على مال ومخنع والمصحح عن دم  
العمد، وبكساة والمصحح عن إتكاف نسبه  
عليه ونحوه، فحقوقي هذه الأمور تكون للموكل  
وعليه والموكل بها يكون سعيًا ومعبرة محضًا،  
حتى لا وكل الزوج في تكسح لا يذهب بالعمد  
وانما يطالب به الزوج، إلا إذا ضم فله مهر  
فحينئذ يطالب به كمن يحكم بضماء، والموكل  
المرأة في التكسح لا يسلك فيها المهر

وكذا الموكل بكساة والمصحح لا يسلك فيه  
بدل، لكنه في المصحح إن كان وكيل للزوج، وإن  
كان وكيل امرأة لا يطالب بدل، بل على ألا  
ماله من المال، وكذا الموكل بالمصحح عن دم  
العمد<sup>(١)</sup>.

وصرح مالك بأنه إذا وكله على بيع فعليه  
قسط الثمن وقبضه، لأنه من توابع البيع  
وإذا وكله على اقتناء فله قبض البيع من  
البيع وتسلمه من غيره

وعليه رد المبيع إذا كان لا يملك بالمعيب حال  
شرائه

والموكل مطالب بشئ لملكه، اشترى ما للموكل

ولو أمره بتوكيل بقبض ثمن ملك لمطالبته،  
وأيضا طلب المشتري بشئ يبيع عن التسليم  
إليه، وتوهم الموكل عن قبض ثمن مبيع  
ولم يبيع الموكل التوكيل عن قبض الثمن لا  
بمبيع مبيع، غير أن المشتري إذا تعد الثمن إلى  
الموكل يبرأ من الثمن استحدثا، وكذا الموكل  
هو لمطالب بضم اسمع، إذا تعد المشتري  
الثمن ولا يطالب به الموكل

وإذا استحق المبيع في يد المشتري يرجع  
بالثمن على الموكل إن كان قد شئ إليه، وإذا  
كان قد رد إلى الموكل يرجع بالثمن عليه، وكذا  
إذا وجد المشتري بالمبيع عيبا له أن يخاصم  
الموكل

وإذا أثبت العيب عليه ورده عليه يفتد  
بقاضي أعده الثمن من الموكل إن كان نفسه  
التمس، وإن كان قد رد إلى الموكل أخذ منه،  
وكذا لو كين بالشراء هو المالك بالثمن دون  
الموكل، وهو الذي يبيع المبيع دون الموكل،  
وإذا استحق المبيع في يده فهو الذي يتولى  
الرجوع بالثمن على بانه دون الموكل

وإذا وجد بالمبيع عيبا إن كان البيع في يده  
ولم يضمنه إلى الموكل بعد فله أن يرد عليه ماله  
باعتبه، وإن كان له سلمه إلى موكله ليس له أن  
يرده عليه، ولا يرد بها موكله

وكذلك حكم في الإجارة والاستئجار

(١) مائع المصحح ٣٧٦، ٣٧٧

وكيل، إذا التمسك بمسئل إلى الوكيل  
ولاً، ولكنه منك غير مستقر لأنه يعود  
ينتقل إلى الموكل<sup>١</sup>

وذهب القاضي أبو زيد إلى أن الوكيل نائب  
عن الموكل في حق الحكم، أصلي في حق  
لعمول، فإن الحقوق تثبت له ثم تنتقل إلى  
لموكل<sup>٢</sup>

### اختلاف الوكيل والموكل

تلاخلاف بين الوكيل والموكل صور نبيها  
بما يلي<sup>٣</sup>

#### ١- الاختلاف في أصل الوكالة

١٦١. إذا كان الاختلاف في أصل الوكالة  
فقال الوكيل ركني في كذا، ركني الموكل  
أنكر ذلك وذهب له لم أركلك

تقد معنى انتهاء على أنه لو كان اختلاف في  
أصل الوكالة كان لغو لوله لموكل لأن  
لأصل عدم توكده فلم يثبت أنه مبه

(١) حاشية السعيد ٢٧٢/٢، والشيخ ١، ٣٥٠، ورواية  
الطالين ٥٩١/١، والشيخ ٢٧٢/٢، وكنة في  
الدين ٥/٢٨٩، ٤٩٢، والبحر ٥/٢٨٩، ٣٥١/٢.  
ولكنه خرج اقتصر ١٦٠-١٦١، والفتاوى النبروية  
٤٨٨/٢.

(٢) بكلمة ابن حبيب ٢٩١/٢، ٢٩٢، والشيخ الركن  
١٥١/٢، وكلمة منقش ١٦٠/٢، ١٦١، والفتاوى  
الشيخ ١٦٠/٢، ١٦١.

ومثل شراً، له، ما يصرح بالحق من القمن  
أو الممن، لأن صرح بأن ذلك، لا أبلى ذلك لم  
بغالب رأيه بطلب موكل<sup>٤</sup>

ولذلك، وكيل بطلب بالعهدة من عب أو  
استضاف ما يعلم للمشري أنه وكيل، لأن علم  
المشري بـ وكيل فإنه بطلب الموكل لا  
الوكيل، لا إذا كان، لو كان موعداً بطلب  
أيها شاء<sup>٥</sup>

كيفية انصراف حكم العقد إلى الموكل.

١٦٠. اختلاف انعقاد، في كيفية انصراف  
حكم العقد إلى الموكل

نذهب جمهور الفقهاء بحتمية هي  
الصحيح، وهو قوله أي هو الأساس  
ولشأنه في الصحيح كذلك والمالك  
والحنابلة أي أن حكم العقد ينتقل إلى  
الموكل مباشرة لأن العقد له موقع لذلك  
له كما لو عمده منه

ولم يكره من اجتماع وهو الوجه  
المتصل بالصحيح عند اشتراطه إلى أن  
الحكم ينتقل للموكل أولاً، ثم ينتقل إلى  
الموكل لأن الخطاب جرى معه، فلم يكن  
رجل آخر يشترط له معة معة فاشتراف

(٤) السوي ٣٨١/٢، والشيخ ٣٧٢/٢

(٥) السوي ٣٨٢/٣



ليخبر قول عليه<sup>(١)</sup>.

حيث قالوا يقول قول الوكيل يمينه فيهما،  
وهما

### ب- الاختلاف في صفة الوكالة:

١٦٢- إذا اختلف الموكل والوكيل في صفة  
الوكالة، كأن يقول الموكل: وكلتك في بيع هذا  
اليعبر، ويقول الوكيل: بل وكلتني في بيع حبة  
الثبالة أو لال الموكل: وكلتك في البيع بالنهر،  
وقال الوكيل: بل بالنهر، أو قاله الموكل:  
وكلتك في بوعه فلاناً، وقال الوكيل: بل بنسبة.  
فإن اختلف الظاهر في تحديد من يفعل قوله في  
هذه الصور التي تمثل الاختلاف بين الموكل  
والوكيل في صفة الوكالة.

مذهب الحنفية وبالكيفية والشامية  
والحاشية في أحد الوجهين- اختلفوا  
القاضي- إلى أن القول قول الموكل.

والمستدل بأنه إذا اختلف الموكل والوكيل في  
الوكالة، يدعي عليه الوكيل- والأصل عدمه-  
فكان القول قول الموكل الذي بنى عليه، كما لو لم  
يقر الموكل بتوكيله في غيره.

والمستدل كذلك بأنهما اختلفا في صفة قول  
الموكل، فكان القول قوله في صفة كلامه، كما  
لو اختلف الزوجان في صفة الطلاق.

واستثنى المالكية من هذا الحكم صورتي:

الصورة الأولى: لكل شخص غيره شراء  
سبعة وبيع للوكيل الثمن فاشترى به سبعة، فزعم  
الموكل أنه أمر الوكيل بشراء غيرها، فاقول قول  
الوكيل مع يمينه في هذه الحالة، وإذا حلف  
الوكيل برمت السبعة لموكل.

الصورة الثانية: إذا وكل شخص آخر في بيع  
سلعة، فبها أوكيل بعثه مثلاً راضياً أن  
الموكل أمره بذلك، وقال الموكل: بل أمرته  
بأكثر من ذلك، فاقول قول الوكيل يمينه إذا  
قامت المبيع يزول فيه وأشبه قول ذلك الوكيل،  
سواء أشبه الموكل أم لا، وكذا إن لم يمت  
والحال أن لم يحلف الموكل، فإن حلف الموكل  
كان القول قوله.

والقول قول الموكل يمينه إذا مات المبيع  
وأشبه قوله وحده، أو لم يشبه واحداً منهما،  
وكذا إذا لم يمت وحده.

ومذهب الحنابلة في المذهب إلى أن القول عند  
الاختلاف في صفة الوكالة قول الوكيل، لأنه  
أعبر في التصريح، فكان القول قوله في صفته<sup>(٢)</sup>

(١) الجهر الثاني ١٦١/٢، وكذا فتح القدير ١٦١/٨.

ودفع الطالبين ٢٣٨/٢، والإكمال ٣٩٩/٥.

٢٠٠، والمخني مع الشرح الكبير ٢٢١/٥، ٢٢٢.

وحاشية القسوي ٢٦٣/٢، وحلقب القسوي مع

الشرح الصغير ٥٦٦/٢-٥٦٧.

(٢) دونه الطالبين ٢٣٨/٢، وقوله الجواهر اللينة

١٦١/٢، وحاشية القسوي ٢٦٣/٢، ومروا أدبي القسوي ٢٢

٢٢٢

## ج- اختلاف الوكيل والموكل في تلف الموكل فيه

١٦٣- إذا اختلف الوكيل والموكل حول تلف مريد الأول لثباتي من شمس وغيره بغير تفرقة، فقد ذهب للمعاهد إلى أن القول قول الوكيل مع سببه، وذلك لأن الوكيل أمين، وما يبدع يعتبر أمينة، وقد يصدق عليه تمام اليد، فلا يكتفى بذلك كالمدعى لديه

ولأنه لو كذب الوكيل إقامة اليد مع تعدد ذلك عليه، لا تمتنع سائر من الدخول في الأمانة مع حاجتهم إليها، بل يمتنعهم انصراف من تلك وفيد المانكة عند الحكم بما إذا كان الوكيل متهماً

وفيد الحاشية هذا الحكم به إذا ادعى الوكيل التلف بسبب خطي كالسرقة ومحمداً<sup>(١)</sup> أما إذا ادعى الوكيل تلف مأمور ظاهر كالحرث وسحب وحرق ذلك، فقد ذهب للخاص من لثباته إلى أن على الموكل

(١) كذا في ٤٨/٦ ودراسة السجدة ٢٤٣/٢، روي للمحتاج ٢٣٤/٢، حاشية المحتاج ١٦١/٥، والشمس ١٢١/٥، ربيعة أربي ٦٦٢/٤، والإحصاء ٣٩١/٥، ورقة العدة ٦٥٩/٢، والقاضي لابن جبر ٧٨٩/٢، وروضة الطالبين ٢٤٢/٢، والموهبة ٣٤١/٤

إقامة اليد على وجود هذا الأمر الظاهر في تلك الناحية، ثم يكون للقول قوله مع سببه في الشك بذلك الأمر الظاهر في رويته ولا يذهب الوكيل بإقامه اليد على كون الموكل فيه سببه حرق أو سبب لأحد متعذر وفي رواية حرق عبد الحاشية إذا أئنت معادث لظاهر ولو باستثناء أن الوكيل لا يخلص<sup>(٢)</sup>

## د- الاختلاف في تعدي الوكيل وتفرقة في

١٦٤- إذا اختلف وكيل والموكل في تعدي الوكيل وتفرقة في حفظ مريد من مال لموكله، محالين أمر موكله، كأن يدعي الموكل عيني الوكيل أنه حمل على ذلك به فوق طاعتها، أو حمل عليها شيئاً لنفسه، أو فرط في حفظها، أو لبس الثوب بدون إذن وضمر ذلك

فتذهب النخبة إلى أن الثوب هو من يوكيل مع سببه، لأنه منكر لما يدعى عليه، ويقول قول الموكل<sup>(٣)</sup>

(١) الشمس ٢٢/٥، والإحصاء ٢٩٩/٥، ٢٩٧/٥، ومحمداً أربي ٧١/٤، (٢) يذهب للمعاهد ٢٧٢/٢، والشمس ٢٤٢/٢، ومحمداً أربي ٦٦٢/٤، والإحصاء ٣٩١/٥، ربيعة للمعتمد شرح حاشية الأحكام ٢٨٢/٣

الوكيل وأُعدت المبيع، وإذ شاء بيع السبع، وله أن يرجع في حاله حينئذ ولو تكرر ما قدم.

ولو أقر الوكيل مانع ووعده أن يموكل بعض من المشتري النسي وأمر الموكل ذلك، فإن الوكيل يصدق في بيعه ولا يصدق في إقراره على الموكل بالقبض، ويخير المشتري على ما ذكرنا، إلا أنه هناك لا يرجع من الوكيل شيء، لأنه لم يوجد من الأمر بعض النسي.

وفي حقه الموكل في بيع وقبض النسي، وكذا في الهلاك أو لدمج إليه، فالحول حول الوكيل في دعوى الهلاك أو ادفع إليه مع ماله لأن أمين ويجوز الموكل على نسلبه السبع إلى المشتري لأنه ثبت البيع وقبض النسي بصدقه فيه، ولا يجوز لمشتري بعد النشر ثانياً إلى الموكل، لأنه ثبت وصول النسي إلى يد وكيله بصدقه، ووجهه أن النسي إلى يد وكيله كوصوله إلى يده.

هذا إذا لم يكر السبع مسلماً إلى الوكيل، فما إذا كان مسلماً إليه فقال الموكل بين من هذا الرحمن وبعثت به لنسي فهناك عتدي، أو قد دعت إلى موكل، أو فأنه قبض الموكل النسي من لمشتري، فإن الوكيل يصدق في ذلك كله ويسلم السبع إلى لمشتري، ويبرأ لمشتري من النسي ولا يمين فيه.

د- الاختلاف في التصرف المأذون به والقبض:

ينبغي في معالجة الاختلاف بين الوكيل والموكل في التصرف المأذون به وبعض النسي انجاعات يتداولها فيما يلي.

١٦٥- نص الحنفية على أن الوكيل يبيع الشيء إذا كان بعثت وبصفت النسي وبعثت، هذا على وجهين.

أ- إذا كان الموكل سمس السبع إلى الوكيل أو كان لم يسمه إليه.

ب- لم يكر سمس المبيع إليه فله أن يبيع بعثه من هذا الرجل وقبضت منه النسي وهناك النسي في يدي، أو قال دعتني إلى موكل، فهو لا يبيع إلا إذا صدقه لموكل في ذلك أو كذبه، فإن كذبه بالبيع، أو صدقه بالبيع وكذبه في قبض النسي، أو صدقه بهما وكذب في الهلاك، فإن صدقه في ذلك كله يهلك النسي من ماله الموكل ولا شيء على الوكيل لأنه بعثت أمارة في يده.

وإن كذبه في ذلك كله بأن كذبه بالبيع، أو صدقه مانع وكذبه في قبض، فإن الوكيل يصدق في البيع ولا يصدق في قبض النسي في حق الموكل، لأن إقرار الوكيل في حق نفسه جازم.

د- لمشتري به لم يبار إن شاء ندد النسي ثانياً إلى

أمر الموكل بفرض الوكيل الشيء، ويكون البيع سموك، وإذا لم يفرض الموكل بفرض الوكيل للتمس لا يرجع الوكيل بما ضمن على الموكل، وإن كان يحلف الموكل عن القسم بنفسه، وإن نكل يرجع عليه، وإن حلف لا يرجع، ولكنه يبيع المبيع لستوفي ما ضمن من شيء المبيع، وإن كان فيه فصل رد، على الموكل، وإن كان فيه فصل فلا يرجع به فصلان على أحد.

ولو كان الوكيل لم يفرض الشيء بنفسه، يمكنه أن يفرض الموكل، لا يرجع المشتري بالتمس على الوكيل، لأنه لم يدهه إليه، ولا يرجع على الموكل أيضاً، لأنهما لا يضمنان عليه ببعض، وعلى الموكل البيع ولو لم يدهه، فإن نكل دفع عليه والمبيع له، وإن حلف لا يرجع عليه شيء، ولكن المبيع يبيع على.

وذكر الطحاوي أن الوكيل يبيع من ماله في يوسف ومحمد رحمتهما، وفي قول أبي حنيفة رحمه الله لا يبيع، وجميع هذا كبيع مال الصديق لنفسه، ولكن الوكيل لو باعه بغير بيعه، لأنه ما رده عليه قصد إعادة التوكيل، فإذا بيع المبيع بشيء، يشتري الشيء منه إذا أمر الوكيل بفرض الموكل ولم يفرض نفسه، وإن أمر ببعض الشيء، ضمن المشتري بأخذ من الشيء مقدار ما عزم، فإن كان فيه فصل رد عن الموكل، وإن كان فيه فصلان لا يرجع على أحد.

أمر به الموكل في ذلك كله فلا ينكح، وكذا إذا كرهه في البيع، أو صدقه به وكرهه في بيع شيء، لأن الوكيل أمر بإعادة المشتري عن الشيء فلا يحلف ويحلف الوكيل، وإن حلف على ما يدهه يرضى من المبيع، وهذا نكل عن البيع لزومه صدق الناس للموكل.

فإن استحل المبيع بعد ذلك من يد المشتري منه يرجع باسمه عن الوكيل إذا أمر بفرض للتمس منه، لو نكل لا يرجع على الموكل بما ضمن من شيء للمشتري، لأن الموكل لم يصدقه على فرض الشيء، بإقرار الوكيل في حقه جائز، ولا يجوز في حق الرجوع عن الموكل، وإن كان يحلف الموكل عن تعلم بعض موكلي، فإن نكل يرجع عليه بما ضمن.

ولو أمر الموكل بمبيع الوكيل الشيء لك كرهه في الإقالة أو الطبع به، وإن الوكيل يرجع به ضمن عليه، لأن به وكيله كرهه.

ولو كان الوكيل لم يفرض الشيء بنفسه، ونكل أمر أن الموكل ليفرض من شيء لا يرجع المشتري عن الوكيل، لأنه لم يفرضه شيء، ولا يرجع على الموكل أيضاً، لأن ما ردها على الموكل لا يجوز.

ولو لم يستحق المبيع، ولكنه وجد به عيباً، كان له أن يفسد موكلاً، فإذا رده عليه غصبه لفسده وبيع عليه بالتمس، أو أمر ببعض الشيء، ولو نكل لا يرجع على الموكل بما ضمن إذا

ولو كان الموكل : باع الوكيل : فقد : لم يبيع  
فإن صدق المشتري الموكل : حكم باعتقال  
المالك إياه ، وإلا فالتقوى قوله

وإذا وكله ببيع دين : فقال : قبضه ، وأنكر  
الموكل ، نظر إن قال قبضه وهو باعني بدي  
فقد : لزمه أخذه ، ولا معنى لهذا الاختلاف  
وإن قال قبضه وتنف في بدي ، فالتقوى قول  
الموكل مع يمينه على بدي انعم قبض الوكيل ،  
لأن الأمان يفاء عنه ، فهذا هو الصواب . وقيل :  
بطرفه الخلاف في اختلافهما في البيع ونحوه  
من المذهب ، إذا حلف الموكل ، أخذ عنه  
من كان عليه ، ولا يرجع له على الوكيل ،  
لإسراؤه بأنه مظلوم .

ولو وكله في بيع وفيه الثمن ، أو في البيع  
مطلقاً ، رجوعاً له تبس الثمن ، فاتفق على  
البيع ، وتختلف في قبض الثمن ، فذلك الوكيل  
قبضه وتلف في بدي ، أو دامت إبتك ، وأنكر  
الموكل ، ففي المصدق منهما طرفان .

أحدهما : معنى الخلاف السابق في البيع  
ونحوه

وأصعبهما : أنه ، إن غتلف قبل تسليم  
البيع ، فالتقوى قول الموكل ، وإن كان بعد  
تسليمه : فوجهه

أحدهما : لو أنموكل

١٦٦- وهي : بالكية على الوكيل إن كان  
للموكل تصرفاً كما أدت لي من بيع أو غيره ،  
فقد : الموكل بعد : لم تصرف ، فالتقوى قول  
الوكيل لأه أمين ، ويلزم الأمر التصرف لأنه قد  
أقر بالوكالة .

ولو كان قبض الثمن وتلف في بدي ، فالتقوى  
قوله إن ثبت القبض بيته أو صدقة الموكل يده ،  
وإن لم يكن واحد منهما لم يرد المضمون من  
الدموى إلا أن يكون لتأخير وكلاً معوض أو  
وعباً غيراً ما حذر من غير بينة يخلط الوكيل  
المختصص ، وفي كلا الوجهين لا قرع على  
الوكيل<sup>(١)</sup>

١٦٧- وقال الشافعي : إذا وكله في بيع ، أو  
هبة ، أو صبح ، أو طلاق ، أو عتاق ، أو غير  
فقد : الوكيل تصرفت كما أدت ، وقاله  
الموكل لم تصرف بعد ، نظر إن جرى  
عنه : الاختلاف بعد العتاق الوكيل ، ثم يمين  
قوله إلا بيته ، لأنه غير مالت التصرف حيث  
وإن جرى قبل الانعزال ، فهل القول قول الموكل  
أم الوكيل ؟ قولاه : أظهرهما عند أكثرين  
الأول ، ويحل ما يظن به الوكيل ، كالتحقيق  
وإعتاق ، وإير : يقبل قوله بيمينه ، وما لا  
كأن يبع خلا .

(١) بقدر المراهق الشافعي ١٦٤/٢

دهوى ود ما يد بوكيل موكله من مال وغيره،  
بأن يدعي الوكيل الرد فينكره الموكل؛

فيري جمهور العلماء أن القبول قول الوكيل مع  
بطلانه، سواء كانت الوكالة بأجر أو بغير أجر عند  
الحنفية والمالكية.

وكذا عند الشافعية والحنابلة في انصراف إذا  
كان الوكيل يضمن بدونه أجر، أو بأجر عند  
الشافعية في الأصح، والحنابلة في أحد  
الوجهين.

ودهب الشافعية في مقابل الأصح، والحنابلة  
في وجهين وهو المنع، إلى أن الوكيل إذا كان  
يضمن بالأجر لا يقبل قوله إلا بينة.

ودهب بحتابة في قول إلى أن الوكيل لا يقبل  
قوله إلا بينة، سواء كان متطوعاً أو بأجر<sup>(١)</sup>.

### انتهاء الوكالة

تنتهي الوكالة بأمر منها

أولاً: للموكل؛

١٧٠- لما كانت الوكالة من العقود غير  
اللازمة، فإنه يجوز لأي من طرفيها

(١) تنبيه ابن عابد ٢/٢٢٠، جرد المحاكم شرح مجلة  
المحكمة ٢/٢٨٢، وروضة القضاة ٢/٢٨٤، والشرح  
الكبير للمصنف ٣/٢٩٢، والإحصاء ٢/٢٩٧-٢٩٨،  
وروضة الطالبين ٢/٢١٢، والمصنف مع الشرح الكبير  
٢/٢٩٤

وأصحهما - قول الوكيل، وبه قال ابن  
الحنابلة لأن الموكل يدعي تفويضه وخيائه  
بالتسليم بلا قبض، والأصل حمله

وهذا انحصار فيما إذا أذن في البيع مطلقاً.  
فلذا أذن في التسليم قبل قبض الثمن، أو في البيع  
بموجب وفي القبض بعد الأجر، لم يكره خاتماً  
بالتسليم بلا قبض، فالأختلاف كالإختلاف قبل  
التسليم، لأننا عدلنا الوكيل فختلف، ففي مرة  
المشتري وجهان، أصحهما عند الإمام: براء  
وأصحهما عند الباقين لا<sup>(٢)</sup>

١٦٨ يرى احتياطاً في المنع أنه لو قال  
الوكيل: بعث الثوب ولبست الثمن فقلت  
فالموكل قوله الوكيل، لأنه يملك البيع  
والقبض فيقبل ثبوته لبيعه. كما يقبل قوله  
ولي المرأة المجبرة على النكاح في تزوجها.

وقيل لا يقبل قوله الوكيل، لأنه يفر بحسب  
لغيره على موكله علم قبله، كما لو أقر بدين  
عليه<sup>(٣)</sup>

و- الإختلاف في دعوى ود ما يد الموكل:

١٦٩- قد يختلف الموكل مع الوكيل في

(٢) روضة الطالبين ٢/٢٨٢-٢٨٣.

(٣) الإحصاء ٢/٢٩٨، والمصنف ٢/٢٩٤، وبعثة الرضى  
النهي ٢/٢٨٨

الوكيل بعد المعلن فتصرفه باطل، لأن  
المعلن رفع حقه لا يفتقر إلى رضا صاحبه،  
ولا يفتقر على علمه كالطلاق<sup>(١)</sup>

١٧٢- ويتم علم الوكيل بالمعلن - عند  
احتثية - بأمر متعب.

١- أن يكون حاضراً المعلن

ب- إذا كان الوكيل غائب فكتب إليه الموكل  
كتاباً للمعلن، ليلقه بكتاب وعلم بما فيه لأن  
الكتاب من المعلن كالمصداق من المعلن.

ج- لو أرسل إلى الوكيل رسالة مبلغة  
الرسالة، وقد له إعلان أرسلي إليه  
وبعول فيني بعولك عن الوكالة، فإنه  
بمعلن، كانت ما كان الرسول، عدلاً كان  
أو غير عدل، صحباً كان أو كبير، لأن  
الرسول قائم مقام المرسل معبر وسعيو  
عنه، فنصح سناوئ بعد أن صحت عبارته  
عن أي صفة كانت

د- لو أخرج بوكيل بالمعلن رجلاً عدلاً كان  
أو غير عدل، أو رجل واحد عدل بمعلن ب اتفاق  
الاحتثية سواء صدق بوكيل، لم يصدقه إذا ظهر

أنه إذا، فالموكل أن يبرر الوكيل بها وبها  
عن التصرف الذي أمر به، كما أن الموكل أن  
يعبر نفسه بها أيضاً، وهكذا باتفاق بينهما في  
الجملة<sup>(٢)</sup>

غير أن يشترط لصحة عزل الوكيل من الموكل  
الشروط التالية

الشرط الأول: علم الوكيل بالمعلن:

١٧١- يختلف، لفتها في اشتراط علم الوكيل  
بالمعلن.

فذهب المحتبة وهو الرابع عند المالكية  
وقول عند الشافعية ودواية عند الحنابلة إلى أنه  
يشترط علم الوكيل بالمعلن، وعملوا ذلك  
بقولهم إن المعلن صبح للمعقد، فلا يلزم  
حكمه إلا بعد العلم به، وإذا لم يعرف قبل  
علمه كان فيه ضرر، لأنه قد يتصرف تصرفات  
تقطع ياطلة، وبأن للوكيل يتصرف بأمر موكله،  
ولا يثبت حكمه يرجع إلى حل الأمور على علمه  
كالمعص

ذهب المالكية إلى قول الشافعية في  
الأصح، والحنابلة في المذهب إلى عدم  
اشتراط علم الوكيل بالمعلن، فهو تصرف

(١) الشافعية ٤١/٦، ومجلة ابن عابدين ٢٨٢/٧، ومجته  
والفقهاء الهندية ٢٢٧/٣، والظاهر ١١٥/٢  
والشرح الكبير للشيخ ٢٨٦/٢، والمختص  
٢٤٧/٢، وروضة الطالبين ١٢٢/٨، ومشي المحتاج  
٢٢٢/١، والمشي ٢٤٦/٥، ٢٤٢، والإنصاف  
٢٧٢-٢٧٧/١

(٢) الشافعية ٥١/٦، ومجلة ابن عابدين ٢٨٢/٧، ومجته  
المسوية ٢٢٦/٣، ومشي المحتاج ٢٢١/٢، وروضة  
التالين ٢/٥، ٢٢٢، والمشي ٢٤٢

١٧٣ دأ يعلق به من العبد

فمن الحرية من له يدا يعلق بأوكاله حق  
يعبر عنه لا يجوز القول بغير ربه صاحب  
حق، لأن في القول بطلان حقه من غير رضاء  
ولا سبيل إليه، وهو كمن رضى ماله عند رجل بهين  
، عليه، أو دحه على بنتي عدل وجعل المرنهي  
أو العبد مسلطاً على يده ونصب ثمة عند حل  
لأجل، يقول لراعي مسلط على سيج لا يصح  
به قول

وكذلك يدا وكل انصهر حديه وكلاً  
بالحصرة مع المدعي بالتعذر المدعي  
تعزله ابدهي عليه بغير حصر المدعي لا يتعزل  
واختص الشايح من وكل رجلاً مطلقاً  
مركباً به عاب، ثم مرله لزوج من مير حصره  
سراً، ثم غاب، قال بعضهم لا يسع مرله،  
لأنه نصير بهتد، لو كنه حق المرأة ماله لم يكل  
بالحصرة، وقال بعضهم يسع مرله لأن غير  
مجهوز على الغلاني ولا من التوكيد به، وإنما  
معله باعتباره، يسع مرله كمن في سائر  
بوكالات<sup>١٧٤</sup>

وقال الشافعي إذا قال الموكن حرلت  
بركلى أو رعت ابركالة، أو فسحتها، أو

صلى المغير، لأن حبر توحيد مشمول في  
العمومات، فإن لم يكن عدلاً فهو العنق  
أو جعل أرمى

وبأخير، واحد غير عدل من صدقه يقول  
بأنه انهم أليف

أب إن كنه فقد ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا  
يتعزل حتى وإن ظهر صدق المغير لأن الإختيار  
في القول له شبه الشهادة، لأن به التزام حكم  
المخير به وهو القول، وهو لزوم الامساع من  
انصراف ولزوم الشهادة بما يصرف به بعد  
القول، فأثبت الشهادة، بموجب انصراف أحد  
شروطها ومن الحرية أو بعدد

ودع أبو يوسف ومحمد إلى أن الإختيار من  
انصراف من باب العمومات فلا يشترط في العدد  
ولا بعداً كمن في الإحصار في سائر  
العمومات

وبان أنودي من الشافعية إذا دعا لا يتعزل  
توكيد حتى يلقه غير مره بالمخيم غير من قبل  
رواية دون نصي والقاس<sup>١٧٥</sup>

الشرط الثاني: عدم تعلق حق الغير  
بالوكالة.

١٧٤ احلف النعماء لي حكم مرله توكيد

١٧٤ يداع الصالح ٥٦٦-٥٦٧، انظر الشافعي ٥٦٦، من  
سبيل الأحكام الصلح

١٧٥ يداع ٥٦٦/٦، والمطالع، الهند ٣/٢٧٧  
وجه الفرض ٤ ٥٦١



### الشرط الرابع. ألا يترب على العزل مقتضى

١٧٥- قال الشرواني من الشافعية لو علم الموكل ما يترتب على العزل مقتضى، فك لو وكل في ذلك لمولي عنه حيث يشاء، وعلم أنه إذا عزل الموكل استثنى عن مال موقوف عليه طمس، أو وكل في شراء ماء بظهور، أو ثوب للسنة بعد دخول الوقت، أو شراء ثوب دفع الحر أو ليوه الدين يحصل بسبب عند عدم السر محدود قيمة، وعلم أنه إذا عزل الموكل لا يشر له ذلك، يحرر العزل ولا يحد<sup>(١)</sup>

### حكم الموكل بعزل بوكيل نفسه

١٧٦- لم يشرع جمهور الفقهاء علم الموكل بعزل الوكيل نفسه من الوكالة، لأن حجج عقد الوكالة في حقه لحاجة لا يحتاج للمصاحبة، وما لا يحتاج لموافق فيه لا يحتاج إلى العلم فيه كحديث

«هو رأي الشخصية» لا، كتاب الوكيل بحدود أو يشره شيء، معبر، حيث يشرط صحة عزل الوكيل بعلمه عن

أصلها، أو أخرجه عنها فسرل، سواء سأل بوكيله، أو وكله سؤر الحصر، بأه سألت وزجها أن يركل في الطلاق<sup>(٢)</sup>، أو سأل الحرص لراعي أن يركل يبيع لراعي، أو سأل خصمه أن يركل في الخصومة<sup>(٣)</sup>

وشرح المالكية بأن الموكل ليس له عزل وكيله إلا بعد الوكيل لحصر ثلاث، سواء كان الموكل لعدد أم لا<sup>(٤)</sup>

### الشرط الثالث. ألا تقع الوكالة على وجه الإجارة:

١٧٧- اشترط المالكية والشافعية صحة عزل الموكل وكيله أن لا يكون الوكيل قد وقعت على سبيل الإجارة فإن وقعت على سبيل الإجارة فهي لا ربه بكن منهما<sup>(٥)</sup> وإذا وقعت بوكالة على سبيل المحدث فصحها، في بزم عقد الوكالة وعدد فيصيل بظرفي (أقر، ٣٠)

وأما ما سمى الوكالة على سبيل الإجارة أو لمعالجة مبرى به من ماعري، ألكل أنها لأرمة من جانب الوكيل فقط، بخلاف لجمهور الفقهاء كما سبق لمصنف عند الكلام عن صحة عقد الوكالة<sup>(٦)</sup>

١- الأثر ٣٧٧- وشرح الشرنوبلي ٢/٢٠٢، وجواهر الإكليل ١/١٥٥، وعاد الجواهر الخليفة ٦٨٨/٢، وروضة الطالبية ٢٢٤/١

٢- حلقية الشرواني مع حلقية المحتاج ٢٥/٢٢٧

(١) روم، مطالب ٢٠٠/١

(٢) الشرح الكبير مع حلقية الموسوي ٢٧٩/٣

(٣) حلقية الموسوي ٢٧٩/٣، وشرح تلمس مسائل ٥

الموكل بالمعروف<sup>(١)</sup>

وبعض لشأنه على أنه لو علم الوكيل أنه لو  
عرف نفسه في غيره موكله ستوفي على المال بغير  
حرم عليه العمل على الأوجه القلوصي، وقبسه  
أنه لا يعد<sup>(٢)</sup>

ثانيًا، للموكل.

١٧٧- يظل الوكالة صحت موكل أو الوكيل  
بانسانا الفقهاء وذلك لأن الصوت صحل لأهلية  
التصرف، فإما مات الموكل أو الوكيل صحت  
لحميه بالموت فيظل الوكالة

ولأن الوكيل سبب عن الموكل في ملكه، وقد  
انتقل حكمه، يقال بالوكالة إلى ورثته، فلا يلزمهم  
ما باع أو اشتري<sup>(٣)</sup>

علم الوكيل بصوت الموكل:

١٧٨ ذهب الحنفية والثانية والشافعية  
المذهب إلى أنه لا يشرط علم الوكيل بصوت  
الموكل حتى يظل الوكالة.

وذهب الحنابلة في الرواية الثانية إلى أنه  
يشرط العلم بصوت الموكل حتى يصح العمل،  
لأنه لو لم يعلم قبل علمه كان به ضرر، لأن قد  
يشترط تصرفات تقع بأطلة لمعلمه، والرواية  
حتى تصرف قبل علمه فقد تصرفت<sup>(٤)</sup>

وذهب المالكية إلى أنه إذا كان يستعان مع  
الوكيل حاضراً أي أئيلد ففني وصوب الموكل،  
وعلم أنه يتعاقد مع وكيل بأن علمه الوكيل  
بدلك، أو ثبت ذلك ببيضة، فبه لا يعرف، وإذا  
علم بصوت الموكل، وهاذا رواية أخرى عنهم  
أنه لا يشرط لتعلم لهجه العرب، ولكن الأول  
هو الأصح عندهم

أما إذا لم يكن المتعاقد موجوداً بالبلد الذي  
مات فيه موكل، أو كان موجوداً ولكنه لم يعلم  
مالوكه، فإنه لا يتحقق الوكيل إلا به علم موكله  
موكله<sup>(٥)</sup>

ثالثاً: الجهل.

١٧٩- تختلف الفقهاء في أثر جهل الجوه  
على الموكل أو الوكيل على الوكالة على أقول  
فذهب فذهب وبعض الحنابلة إلى أن الوكالة

(١) المتسوي ٢٥٦٢، وصي، استعاج ٢٢٢/٦، وكيلة  
ابن حبان ١٧٤/١، والشرح الكبير مع المختار  
١١٢/٥، ومصر المحاكم شرح مجلة الأحكام ٦١١/٣

(٢) صحت المستعاج ٣٧١/٦، وحاشي، استعاج ٥٢/٥

(٣) المتعاج ٥٤/٦، وكيلة ابن حبان ١٧٧-١٧٨،  
والغرضي ٤٦/٦، وعاشية غسولي ٣٩٦/٣،  
واللهب ٥٦١/٣، وصي المستعاج ٣٣٢/٢،  
وروضة الطنيس ٢٣٠/٤، والصبي ٢١٢/٥،  
والإصباح ٢٤٨/٣

(٤) الإصباح ٢٤٨/٣، وكيلة ابن حبان ٢٧٧-٢٧٨،  
والصبي ٢١٢/٥، والإصباح ٢٤٨/٣،  
٣٧٣، وصي المستعاج ٣٣٢/٢

(٥) الفرح الكبير ٥٩٦/٢، والشرح تخلي ٦/٨،  
وجوه الإكليل ١٢٤/٢

بحرته موكنه ولا ان بطون بحره موكنه جدا لبحرته  
له الحاكم

وكان شافعية في وجه لا يترك الوكيل  
بحرته لا يمتد بحيث تنقطع المهدت ويخرج  
إلى مع قوام

وذهب بحرية في قول ورد يفظق في إلى أن  
الوكالة لا يظن بالبحرته<sup>(١)</sup>

وأما الإغناء

١٨٠ - غلب الفقه في أثر الإغناء على  
الوكالة.

لذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية  
والشافعية في مقابل لأصح إلى أن وكالة لا  
يحل بالإغناء، لأنه لا يخرج الإنسان عن أهلية  
التصرف<sup>(٢)</sup>

ومذهب الشافعية في لأصح إلى بطلان الوكالة  
بإعفاء الموكل أو الوكيل، إجماعاً له بالبحرته،  
لأن الإغناء يجعل الإنسان غير أهلاً للتفويض

تظن بالبحرته المبدئية، سواء طرأ على الوكيل أو  
الموكل.

وأما عن الوكيل أو موكل جنون مطبق له  
أذن لا يعود الوكالة

وحده البحر المحقق اختلفت النسخة به:  
فعله أبو يوسف بما يستشهد به أشهر ربه  
بحرته، ومنه أكثر من يوم وليلة لقرط لصوت  
الحسن به، فقدر به حياً طاً، وقبل إلى أبا  
حسنة مع أبي يوسف في ذلك، ووجه قول أبي  
يوسف أن الشهر دس ما يفظق به عبدة العوم  
فكان التدبير به أوسر، وما وجد حده بأكثر من يوم  
وليلة فليست لقرط الحسن به فقدر به  
أحب طاً كما ذكرنا.

وحده محمد بن الحسن بما يستشهد به السند  
لأن مستوعب للسنة هو المستند للحيات كنها  
فكان التدبير به أولى

وذهب الشافعية في المذهب والمعتدلة في  
المذهب كذلك إلى أن وكالة بطلان بالبحرته ولم  
يعروا بين الممتد وعبره.

قال الشافعية في المذهب بغير الوكيل  
بحرته الموكل أو موكل عن أهلية  
التصرف بموت أو جنون وإن زال عن قرب  
ومال المالكة لا يظن بوكيل بحرته أو

(١) تنبيه ابن حاشين ٢٧٦/١ ٢٧٧، مذهب الصاحب  
١٨/١، وفقد الفقيه ٢٧٨/٢، والبحر الزايق  
١٨٩/٢، وفهر العكاز شرح مجلة الأحكام ٢٧٥/٢  
المعاد، (١٥٥٢)، والرواق ٩١/٢، والشافعية  
٢٧٦/٢، وروضة الطالبين ٢٢٠/٢، ومعي المحتاج  
٢٢٢/٢، والإعفاء ٣٦٨/٢، ومعيه أولى  
المعي ٢٧٥/٢، والمعي مع الشرح ٢٢٢/٢، ٢٢٣،  
(٢) الإعفاء ٢٧٦/٢، ومعيه المحتاج ٢٧٦/٢، ومعي  
المحتاج ٢٧٧/٢، وتنبيه ابن حاشين ٢٧٧/٢

وإذا أتى بـ "أ" بعد فتح لا يفتتح ما بعده  
عبد الله أبو الهيثم

ولا يزال البراءة بطلان الوكالة بغير لمعة  
حيث كانت في التصرفات التي اعتبر لها الرشد،  
بأن كان في شيء لا تصرف في تلك التصرفات، أما  
بأن كان في شيء يصرف في شيء بغيره  
حيث كان في شيء لا تصرف في شيء بغيره  
في سلكه مع كاستفاد ما من تصرفات في  
حجر عليه إيمان في سنة ميمون، فلا  
يصح.

وصرحوا بقا بأن الوكالة سئل سئل  
لموكن فيما حذر عنه في تصرف في  
غير ما لا يحتاج تصرفه فيه، بخلاف ما لو  
دفعه في تصرف في الدماء<sup>١١</sup>

قال ابن دومة: إن حجر على الركيل يفسد  
الوكالة حينها، لأنه لم يخرج من كونه "هلاً"  
متصرف

وإن حجر على الموكل، كانت الوكالة بغير  
ماله سكت لا يفسد تصرفه في شيء من ذلك، وإن  
كانت في المصنوع أو لدا في الدابة، وانطلاق  
أو الدمج أو التصانص فلو تركت حالها، لأن

التصرفات في حجره بـ وكالة بذلك

خلاصة المختصر

١٨- حجر من "أ" بـ بطلان الوكالة في  
الجميع

وإذا فها صاحب معتد في بـ أن لا يحرر  
عنى بـ وكالة

فذهب إلى أنه ليس بـ حجر على الموكل، و  
الوكيل يحرر الوكالة

وإذا بـ من ذلك بـ ما يحجر عنه طلب  
وقد لا يحرر عنه طلب أحب أن  
بالصرف في المال يطل أن لا يطل بـ وكالة

وحصر المذهب بطلان الوكالة بالتحجر عن  
الموكل، إذ كان يوكيل وكيلاً في محرو  
والخصوصية أما في كذا وكيلاً في قضاء  
في رخصته وفيه فلا يحرر بـ حجر

وإذا بطل كاله، ركيل ما يحجر عنه  
"وكيل" بالحرر أو له يفسد<sup>١٢</sup>

وصرح بحدية بأن بـ بطل بـ حجر  
لما، سواء أحرر عن وكيل أو على الموكل،  
لأن عقد الوكالة يفسد على المثل وعنه حجر

(١) أبو الوكيل الميمون، ٢٣٠، وهو كتاب الصالح

٢١٩/٢

(٢) كتاب الصالح، ١١٥، ١١٦

(٣) من سلك ٢٣٩، جلد (١) ص ٤٤

(٤) كتاب الصالح، ١١٦، وشك في ما في ١١٦

# سائماً. الزفة

١٨٢ - غلبت كعبه، في بطلان البركالة بردة

ان ابن أو امركال

لذهب عطفيه بي أن لبرند إذا حكمه بالحرق  
به ر الحرب، سواء كان موكلًا أو دله، بطلت  
وكاتبه ثم لا تعود بعودة مسما على ثمة،

وخل ابن عدي بن ابن اخو سي البطوبه ان  
الوكيل ان عده مسلمة بعد لعوقه بدار الحرب  
مرتداً وانصه به بعودة لو كان عبد محمد ولا  
تعود غلب به يوسف

يو عدد موكلي مسماً بعد للصلون وانضاء  
به لا تعود لو كونه عند لأمة ثلاثاً في ظاهر  
الكرهه برعن محمد ان تعود كما في اركبن  
ما تصدق له بعد قبل لعوقه بدار الحرب  
فهي موقوفه عبد أبي حنيفة وسها الوكيلة بان  
أسمه عبد، وان ابن أو دعي به ر الحرب بذهب  
الوكيلة.

ويرو أبو يوسف ومحمد أن تصدق للبرند  
ما كانه فلا يظن وكنه لا أن يهوب، أو يظن  
على رفته، أو يحكمه معاقبة بدار الحرب  
وصرح مالك أنه غرر لو كبل برده، ثم  
الاستيايه، وما بعد الاستيايه من قبل فواصح،

(١) نكتة حاشية ابن عاصم ٢٧٧-٢٧٨

المركب آخر ثلثه، وإن أن يحسب فيه، فلا  
يتمتع الاستيايه

وصرح بشافعية بأن لو كنه يظن بالحرب  
على مركب أو على اجوعى يسهه أو على من ش  
تصرف لا يبعد منهما وعبروا للحجر في كذا  
احد في معنى الجبر،<sup>(١)</sup>

وصرح المالكية بأن الوكيلة تبطل بغير  
امركال الأصح، لاقتضاء البطلان بغيره<sup>(٢)</sup>

، ثمراء بطلان الأصح هو حكمه المصادم  
يضمح ما يجد بطلان لعمده بشرطه، بأن يظن  
العمراء بنفسه لعمده، وان يكره الدين القدي  
عليه حالاً، وان يكون دت الدين الحاك بريد  
على ر د الدين من لمان

ويش لأخضر سحتت عر بنفس للأعم  
لدي موسع من حد الظير - ولو مؤحلاً - به به  
من برعه بنفس أو هه وصدقه أو حسن و  
حصان<sup>(٣)</sup>

يؤخذ من عبارات الحديث ان لو كانه لا  
يظن بنفس الموكلي لأعم<sup>(٤)</sup>

(١) المعنى في الشرح ٢١٣٥

(٢) روضة الطالبين ٣٣٠

(٣) حاشية الدرر ٣٨٦

(٤) الشرح الكبير مع حاشية الشرح ٢١١، ٢١٢

(٥) حاشية الدرر ٣٩٦، وشرح مختصر ٢٦٢

٣٨، ٣٩

وإذا ورد ردة بوكيل لا توجب إضراره، وعليه  
تصح تصرفاته في أمر رده عن بوكيل.<sup>(١)</sup>  
وختلف لمحاكمة في بطلان الوكالة بوجه  
إبطالها، أو ردة الموكل وبهم رأيهم:

الرأي الأول لا يبطل بوجه إبطال رده وهو  
أصحح في المذهب. وقد ورد الموكل  
في الوجه الثاني بغيره. بناء على صحة  
تصرف الموكل عند رده.

والرأي الثاني يحل ردة بوكيل وهو الوجه  
الذي في المذهب. وقد ورد الموكل وهو  
الصحيح في المذهب.

وهو يستدل بكون ردة الموكل منه  
المحاكمة؟ وجهه في المقصد أصلها هل  
يقطع ملكه وتصرفه أو يكون موقفاً

كما أطلق بحماية الخلاف في بطلان  
الوكالة وكذا لم يرد إبطالها وأحوالها  
بالرداء في كلاً منهما يحل حكمه لو  
انقضى بالارتداد<sup>(٢)</sup>

(رودة ف ٤٣)

والأمر للمنع كالحكم قد ورد العلماء في  
موقفه، وقد يجوز لو كحل بوجه موكله بعد مضي  
أما الاستدانة وهم يرجع ولم يقتل مدعيه.

ويرى الشافعي أن عود بوكيل بوجه الموكل  
يسمي على الخلاف الجدي في ردال حدث  
الموكل سميته عن ملكه<sup>(٣)</sup>

وذكر النووي في رد ملك لمعه عن رده  
قولاً

أحلهما يرد ملك المرد عن ماله كروي  
مصلحة الإسلام، وقبائح غير الكج وعقبه  
يعود للملك

وثاني لا يرد ملك المرد عن ماله  
كأنه في المستحسن فلا يرد

والثالث وهو نظر الأموال أن ملك المرد  
موقوف، فإن عاد مرتداً كان رده بغيره، وإن  
أصله بأن لم يرد، لأن سلطان أعماله يتوقف  
على موته مرتداً حكماً ملكه، فيكون تصرف  
الموكل موقوفاً

ومن الشافعي من ذهب بغيره بغيره ملكه، وجعل  
الخلاف في أنه من يفسد بالرد المحذور أعليه في  
الرد<sup>(٤)</sup>

(١) هاهنا مع ج ٥٦٥، الفصل ١٢٧  
(٢) صحيح الترمذي ٢١٢٥-٢١٢٦، ط ١٠٠، الك  
رح الإحصاء ٣٥٠٦٥، ٣٧٠، ومطلب الر  
هي ١٢٠١

(٣) حاشية للمصنف ٢١٠٥  
(٤) هاهنا استباح ٦١٠  
(٥) روضة الطالبين ٢٤٠، ٢٤١

صاحباً، الفسق:

١٨٣- نمر الحجاب به من أن الوكلاء لا يحسن  
يقض الوكلاء، لأنه من أهل التصرف، إلا أن  
تكون الوكلاء به بنائب النفس فحينئذ يظن  
بالوكلاء لا يجاب في عهد التوكيل إذا فسق، نعم  
بفسقه، أو بفسق موكله، لمروجه عن أهليه  
التصرف أو إذا كان وكيلاً في القيود بالموكل  
ولأنه لا يعرف بفسق موكله، لأن لا يدري جزاء  
مؤكد، وفي قول يفسق به زجهان عند  
وه كان وكيلاً بهما تشترط فيه الإمان،  
كوكيل وفي التبرع وفي الوقت عسر  
المعايير ربحاً عند، نعمر بفنفسه  
ومن موكله، لمروجهما بذلك عن أهليه  
التصرف

وفي قول عند لحنانه بين التوكيل في حده  
انصوبه لا يعمل بمقتضى موكله، وإن كان وكيلاً  
لوكيل من تصرف في شأن نفسه المعروف بفسقه، لأن  
الوكيل ليس له توكيل فاسق، ولا يعرف بفسق  
موكله لأن موكله وكيل برب المال ولا ينافيه  
الفسق<sup>(١)</sup>.

ودعيت أنشأهيا بقي، الوكلاء تظن بفسق

(١) مخي ١٤١/٥، وهو كشف القناع ١٤٢/٤،  
وطالب ولي التيم ١٤١/٣، لإجابات ٢١٩/٥

لوكيل به بشرط به، سلامة من لفسق<sup>(٢)</sup>

ثانياً التوكيل

١٨٤- من الشافعية على أنه لو سكر التوكيل  
أو سكر بلا بعد (أي ببيع) انقضى التوكيل  
ما إذا سكر أحدهما يتم (أي بمحرّم)  
فيحصل به بفسق التوكيل بذلك، ويحصل  
أنه لا يعمل، لأن استعدي حكمه حكم  
الصاحب<sup>(٣)</sup>

ومصرح بحجاب بأن بوكلاً لا يظن بالسكر  
الذي يفسق به في غير ما ينافي، لأنه لا يخرجه  
عن أهليه التصرف

وما لا ينافي النفس كالإيجاب في عهد  
التوكيل لأن الوكلاء يظن به بالسكر<sup>(٤)</sup>

ويرى لحنانه أن الوكالة لا يظن بالسكر،  
سواء طرأ على التوكيل وعلى الوكلاء، وسواء  
كان من مباح أو من محرم

والقول الوكلاء بالطلاق صحياً إذا سكر  
فظل لم ينع، والتوكيل يبيع بفسق فباع مع

(٢) حجة البجاني مع مرشد الشرواني ٢٤١، و٢٤٢،  
سماح ٢٦/٥

(٣) حجة الشرواني مع حجة البجاني ٢٤١/٥، و٢٤٢،  
سماح ٢٦/٥، وطالب لطلب ١٤٢/٣

(٤) كشف القناع ١٤٢/٥، والإنبات ٢١٩/٥،  
ومخي مع الشرح الكبير ١٤٢/٥

يقف على مركبه<sup>(١)</sup>

تاسماً خروج محل التصرف عن ملك  
الموكل

١٨٥- يظن الوكالة إذا تصرف الموكل بنفسه  
في محل الوكالة تصرف بمجر الموكل عن  
التصرف منه

فمن وكل شخص شخصاً آخر في أن يبيع له  
سبعة مئة، ولكن قيل، أن يبيعها الموكل فم  
الموكل يبيع بنفسه، أو استغنى لشخص آخر  
بعض الموكلة، لأن الموكل صرح عن تصرف  
يحب في محل الوكالة، فإذا ملك الموكل  
فبعضه حكم الموكلة، وكذا لو ركه في ربيع  
أمراً فتزوجها بنفسه بطلت الوكالة<sup>(٢)</sup>

ويرى المالكية أنه لو وكل شخصاً على بيع  
سبعة، ثم باعها الموكل شخصاً رابعاً  
الوكيل لأمر الأول من بيعه هو  
اللازم، وإذا بيع بقدرتي لا يقال تسعة  
للمشترى لأول بالبيع في كل حال، وإذا  
حال بيع المشتري باسمي لبعض تسعة

من البيع الثاني، لم يبيع شيء، ويرد  
بيع الأول، ولم يبيع البيع الثاني والمصري  
من البيع الأول، بل لا يبيح للأول كذا  
لو ليس<sup>(٣)</sup>

وشرح الحنفية بأن الوكالة جعلت لإجراء  
وكيل على مركبه بمصر شيء، فكل الركن  
في عمله أو تصرفه فيه لا يحد من الوكيل  
بما يحد من الوكالة بالقبض<sup>(٤)</sup>

٨٦ - وحذف النعماء في قوله موكلة إذا  
عند محل التصرف في الموكل

فقال محمد بن وهب، لأن لهذا ما يبيع عن  
ملك لأول بعد حقه

وقال الشافعية وأبو يوسف، لا يعود لأن  
تصرف الموكل منه يقتضي عرق الوكيل لأنه  
مجرد عن التصرف فيما وكل به، والوكيل بعد  
عرقه لا يعود وكيلاً، لا حتى يتركه

وهذا من عامري أن الموكل لا يعود إليه  
ملكه بغيره، وهو صحيح عند المالكية، وإذا  
رد إليه ما لا يكون صحيحاً عن الوكالة لا يعود

(١) الأئمة الفهار لا يخرج من<sup>(١)</sup>

(٢) السلفي ٥٥١، وكنه في حاشية ٢٨٠  
والشافعية ١٨٦، والمهر ١٨٦، ١٨٠  
وسنن ١٨٦، وكذا ١٨٦، ١٨٠  
ومعناه ١٨٦، ١٨٠

(٣) من غير الوكيل ١٨٦، والمهر ١٨٦، ١٨٠  
(٤) من غير الوكيل ١٨٦، والمهر ١٨٦، ١٨٠  
١٨٦، ١٨٠



وصرح شاعرية بأن هذا الخلاف يجري فيما  
إد، كان الحمدي مانعاً، بأن كان يوماً فلسفة أو  
دعة فركها

ما إد، كان نعتي باتقون كما لو باع بعين  
«حش» ولو سلم -علا نطل لو كان جرماً لأنه  
حينئذ لم يتعد فيما ركي في

وقال لمرودي بعد سرد آراء فقهاء الحنابلة  
في المسألة منقصة إن أئمة تركييل بعينه  
عين ما ركي في بطلت انوكاله، وإن كانت عين ما  
معدى فيه ياقية لم تخطي<sup>١١</sup>

الرأي الثالث نعت بوكاله في الأصح  
معدى انوكيل فيم ركي فيه، ويهدد فإن  
الحنابلة مما جاء في الرواية الصغرى

ونذك لأن لو كان لأن في انتصرف مع  
استثنا، إذ رال أحدهم ثم يرك الأخر

قال ابن رجب عاقر كلام كثير من الأصحاب  
أن المحاجة من الوكيل تقتضي مساء الوكيل لا  
مضاهيه، فيمسد القعد ويصير منصرفاً بمجرد  
الاد<sup>١٢</sup>

كل ركل شخص نحو هي حية شريرة معين، ثم ربه  
المركل سمى، ثم رجع في هذا لم يكن للمركل  
الهاء<sup>١٣</sup>

عائراً، تعني الوكيل فيما وكيل فيه

١٨٧ اختلف انعقاه في بطلان الوكالة  
معدى الوكيل بما وكل فيه على قوله:

لرأي لأول ذهب الشافعية في الأصح  
واصحابه في المذهب، إلى عدم بطلان  
الوكالة بمعدى الوكيل فيما وكل عليه،  
وذلك لأن الوكيل إذا تصرف عند تصرف  
بإد: موكله، فصح تصرفه كما لو سم بتعد

كما أن العقد يتضمن أمارة وتصرفاً، فإذا  
معدى انوكيل فيه بطلت أمارة، وبقي التصرف  
فأد من ينقص أمارة ووليقة، فإد تعدى فيه  
بطلت الأمارة وبقيت وليقة

لرأي الثاني ذهب الشافعية في ممايل  
الأصح والحنابلة في قول ورد بفساد بيل  
إلى بطلان الوكالة بانتمادي من الوكيل،  
لأنها عقد أمارة تبطل بانتمادي كوديع<sup>١٤</sup>

(١) تكمل إلى مايلي ٢٥٨/١، وفنلوى الهية

١٣٦/٣ ومنه المحتاج ١٣٢/٢

(٢) المذهب ٣٦١/١ - ومنه المحتاج ١٣٢/٢ رسمي

٢١٦/٤، وكذا في كتاب ١٣٢/٢، ومرونة رأي القس

١٣٠/٢، والإنصاف ٣٢٩/٥

١/ مني المقام ٢٢/٢، وهدية المحتاج ١٤٨/١

والإنصاف ٣٧٠

(٣) الإنصاف ٣٢٩/٥، ومرونة رأي القس -

بغيره بطلت الركالة وكذلك بطلت الركالة بغير  
امرأة الموكل بطلانها، بهلا من الركالة  
ما تصرف في شئ لا تصور بعد هلاكه،  
وركالة بالتصرف في ما لا يحصل  
التصرف بها بطلاناً<sup>١</sup>

### الثالث عشر: اختراق أحد الشريكين

١٩٠- إذا كان الشريكان شخصاً ثالثاً ما أو  
أمرى أحدهما بموكل موكل عنه التصرف وبولم  
يعلم بذلك، لأنه من حكمي لا يشترط فيه  
تعمد، لأنه وكفى من قبل الشريكين لمصر  
الشركة، فإذا توافقت الشركة بطلت الشركة  
بما هو بين<sup>٢</sup>

### الرابع عشر: إيجار التصرف الموكل به

١٩١- من يتصرف على موكل موكل به لا  
يكون له به من التصرف في الشركة، كما لو ركنه  
بغيره من تصفد أو وكفه بكناح امرأة  
لزوجته<sup>٣</sup>

### الحادي عشر: إنكار الركالة.

١٨٨- يرى المختار في التصرف في قول أن  
الركالة لا تطل بغير موكل أو موكل  
لركالة، لأن الجبرود منها بمن غير شيء.  
بذلك على دفع الإدع التبعي، كما لو أنكر  
زوج امرأة ثم مات بها نسيب ذلك  
لا يكون طلاقاً

ويرى المختار في قول غيره التصرف  
والحالة في قول كذلك إلى أن ركالة  
بطلت بتجسود.

وشرح المختار ما إنكار الوكيل أو موكل  
الركالة لتبطل أو التصرف في الإحدى، بغير موكل  
وتمنكر له تصرف أحد الطرفين لموكل به،  
فإن تعدد أمدهما إنكار الركالة ولا يفرص لها  
أمر بذلك، لأن بطلت بغير الركالة<sup>٤</sup>

### الثاني عشر: تلف ما تعلقت الركالة به.

١٨٩- بطلت الركالة بغير ما تعلقت به ولو  
تلفت لعين ما، ولكن في التصرف فيها بغير موكل

١- ١٣/١ ومثل ذلك في الشارح ١٦١/٢، والقواعد  
لا ريب من ١٤٠٠ ١٤٠٠ ١٤٠٠

٢- حاشية ابن علقم ١٤٠٤، ومطلب الرعي. شمس  
١٤٠٨/٢، ومطلب الرعي ١٤٠٨/٢، ومطلب  
المستأجر ١٤٠٨، ومطلب المستأجر ١٤٠٨.

٣- مبحث الرعي ١٤٠٨، شمس مع السرم  
١٤٠٨، شمس مع السرم ١٤٠٨، شمس مع السرم  
١٤٠٨، شمس مع السرم ١٤٠٨، شمس مع السرم

٤- ١٤٠٨، شمس مع السرم ١٤٠٨، شمس مع السرم  
١٤٠٨، شمس مع السرم ١٤٠٨، شمس مع السرم  
١٤٠٨، شمس مع السرم ١٤٠٨، شمس مع السرم

العلماء عشر: الرجوع من الوكالة دلالة:

١٩٢- صرح الحنابلة بأن الوكالة بطل بدلالة

رجوع الموكل والموكيل

ومن صور رجوع الموكل دلالة عن التوكيل

وطء الموكل ووجه وكل في خلافه.

ومن صور دلالة رجوع الموكل ب إنا ليل

الوكالة من مالك عيّد في عتله وكان قد وكله

إنسان في شراؤه، فإن قبول الوكالة في عتله يدل

على رجوعه عن الوكالة الأولى في شراؤه<sup>(١)</sup>

## وكيرة

التميز:

١- الكيرة في اللغة من لوكر، وهو عش

الطائر أين كان، في حين أو سحر وإن لم يكن

فيه، يقال: وكّر الطائر أثر لوكر أو دخنه،

وكرّ الطير: وثب، وكرّ الإناء: سلاه،

وبنالك: وكّر أطاير- بالتشديد- انخذ

وكرّ، وكرّ ملان- سقط لوكره، وكرّ

القوم: أطمعهم لوكره.

والوكر، والوكره ووكيرة: الضمام يتحد

الشخص عنه غرضه من شأن قيده إلى<sup>(٢)</sup>

وفي الاصطلاح: الكيرة هي الضمام الذي

يتحد عنه فروع من بناء الدور فيسمى إلى<sup>(٣)</sup>.



(١) التمهيد للسير، والفارس التمهيد، وسان  
المر، والمصمم الربط

(٢) حاشيا قصوي على الشرح قصير ١٩١/٢  
وحاشيا قصوي على الشرح الكبير ٢٢٧/٢  
ومضى السحاح ١٩٢/٢ وحاشيا التمهيد، وصية  
على شرح السحاح ٢٩٤/٢، ومطالب أولي التمهيد في  
شرح غاية التمهيد ٢٣١/٢

(٣) مطالب أولي التمهيد ٢٦٠/٢، وسورة أولي التمهيد

١٢٩/٢

## الألفاظ ذات الصلة

## فعل الوكيرة

## الوكيرة

١- اختلف فقهاء في حكم فعل الوكيرة

وذهبوا إليها

لذلك لنا دعيا الوكيرة- كما قال مولانا مير  
وليمة لعرس- سبعا، وليست بواجبة، على  
المدعي وبه قطع الجمهور، ولا نتأكد ناكذ  
وليمة النكاح.

قال المنزلي وخرج مصعبه مؤلفا في وجوب  
سائر الولائم؛ لأن الشريعة بعد ذكرها ولا  
لرحمن في تركها<sup>(١)</sup>

وقال احتياط: فمن الدعوات بغير وليمه  
العرس واجب فلا يكون ولا يسحب نصا، أما  
عدم التكره فلحديث جابر رضي الله تعالى عنه  
مروءة، إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب،  
فإن شاء فعم وإن شاء ترك<sup>(٢)</sup>، وإن أبي عمر  
رضي الله تعالى عنهما يأتي بدعوة في العرس  
وبغير العرس، وبأيتها وهو صائم<sup>(٣)</sup>، ولو كانت  
مكرهة لم يأم - النبي ﷺ - بوجوبها، وبها

٢- الوكيرة في اللغة طعام العرس، أو كل  
طعام صبح لدعوى أو مبرها، أو نكاح لجمع  
بها- ولم يلاق عمل وليمه وأولم فلا  
اجمع خف وعطف<sup>(٤)</sup>

وفي الإصلاح الوكيرة تقع على كل طعام  
يسعد لسرور عايش من من وملك وغيره،  
فكر استعمالها مطلق في العرس أشهر<sup>(٥)</sup>

والوكيرة تطلق بمعنى الأعم على الدعوات  
التي تتخذ لمناسبات خاصة وهي لشادية،  
والإعلاء والعرس، والقبلة، والوكيرة،  
والليمة، والجمعة، والحدائق، والاشتد،  
والسرة.

وللتفصيل في أحكام الصلوة بعد الولائم  
نظر المصنفات الخاصة بها ومصنف (دعوى  
ص ٢٦٥)

## الأحكام المتعلقة بالوكيرة

تعلق بالوكيرة أحكام منها

(١) وروى الطائفة للنووي ٢٣٣/٧ وشرح النووي في  
المصنف بإشهاد طائفة الصوفي وغيره ٢٩١/٢  
٢٩٥

(٢) حدثت عنها دعي أحدكم إلى طعام فليجب

أبو سلمة (٢٩١/٢) ط الصوفي

(٣) أبو سلمة (٢٩١/٢) ط الصوفي

(٤) أبو سلمة (٢٩١/٢) ط الصوفي

(٥) القاموس المنصوب، والمصباح المنير، والمصنف  
الوكيرة

(٦) مفتي المحتاج ٢٩١/٣، وحاشي شمسوي ٢٩٧/٣

وأما عدم استحيائها لأنها لم تكن تعمل في عهد علي عليه السلام وبعده أصحابه فردي الحسن مائة رجب عثمان بن أبي العاص إلى عثمان فأبى أن يهب، وكان إنما لا تأتي الحجة على عهد رسول الله ﷺ ولا يدمى<sup>(١)</sup>

ولنا في غير العبدة، أما العبدة فنصره رجب غير دعوة مأثم تكبره<sup>(٢)</sup>

ولنا ابن فناء الدعوة - أي في غير الترويج في حق عبده - استلوه، فعبدة لا تخرج بها عدم ورود الشرح بها، لكن إذا خصه ما عليها مكرمة الله تعالى عليه وإطعام إخوانه، وبذلك طعامه، فله أجر ذلك إن شاء الله تعالى<sup>(٣)</sup>

### حكم إجابة الدعوة إلى الوكرية

١- اختلف أهلها في حكم إجابه الدعوة للوكرية

ذهب كحجة والشافعية في المذهب والمجتهلة إلى أن إجابة الدعوة للوكرية غير واجبة، فهي سنة عمدة كحجة ومسحاة عند

- (١) ابن أبي عمير، وهي طعام من أبي العاص إلى عثمان أخرجه أحمد ١١٧/١ - المصنف، والشارح
- (٢) فناء من المصنف ٢٠١/١ ط - دعوة إلى عدم يؤتم
- (٣) مسند أبي أبي ١٢١/٤، وكشاف الصاع ٦٨/١
- (٤) غامض لا ين كنه ١٦/٢

الشافعية واحتجوا<sup>(١)</sup> بحديث البر، وهي لغة تدل على مرفوعة، «أمرنا بإجابة الذي»<sup>(٢)</sup> وأدى آخره الأمر بالاستجابة، وقد فيه من جبر قلب مدعي وتطبيق عاقله، ودعي أحمد إلى عثمان فأجاب وأكل<sup>(٣)</sup>

ذهب الشافعية في قول من وجوب إجابة الدعوة إلى الوكرية وسائل التولائم، أمي الحجة من دعي إلى عرض ونحوه للجب، وهي رواية: «إلى دعا أحدكم أمه» فليجب عرضاً كان أو ندوة<sup>(٤)</sup> وتفتتها وجوب الإجابة في سائر الولايات<sup>(٥)</sup>

ومرى المانكية في قول أن حضور الدعوة للوكرية مكروه، وهي قول آخر أنهم أن حضور الدعوة للوكرية مباح<sup>(٦)</sup>

(١) إقباله ٢٠٢/٢، ودعوة الطالين ٣٣٣/٢، ومنه المحتاج ٢٤٦/٢، ٢٤٦، مطبوع، وفي النص ٢٢٥/٢

(٢) حديث براء «أمرنا بإجابة الداعي» أخرجه البخاري، صحيح الباري ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣،

## حكمة الإجابة والتقصير بها

١- الحكمه في الإجابة إلى الدعوة للوكيرة  
عند من يقول بمشروعيتها إدخال الضرر من  
المؤمن إلى غيره، وجهر قلبه، وتطبيب خاطره  
وبني - كما نقل المصنف عن المرواني - أن  
يقصد الدعوة بإجابه الاقتداء بالسنه حتى  
يظلمه ويؤذي أخيه وإكرامه حتى يكون من  
المتحايين لستر دين في الله، أو صباه  
تسا عن أن يظن به كبر أو عطاء سلم<sup>(١)</sup>  
الأكل من طعام الوكيرة

٢- ذهب جمهور الفقهاء، الحنفية والشافعية  
في أصح الوجوه والحديث في أنه يستحب لمن  
حضر طعام الوكيرة ودعي إليه أكله به إن كان  
مير صائم.

وقال ابن حجر نقلاً عن ابن الحاجب في  
مختصره: وجوب أكل المعطر معتمداً، ونقل  
عن انخروي أنه احتار بوجوب

أن إذا كان المدعو إلى طعام الوكيرة حالاً،  
فإذا أن يكون صومه واجباً، أو نضراً.

(١) انخروي المصنف ٤٤٥/٥، وضع البخاري ٢١٦/٩  
٢٤٧، وسطلب أولي النسي ٢٣٤/٥، وابن أبي  
٢١٦/٩، وجملة المحتاج ٢١٦/٩

وإن كان صومه واجباً، ولا يأكل، بل  
يحرم حب طعم الصوم بقوله تعالى ﴿لَا تَلَذُّوا  
أَفْعَالَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ولما ورد في أبي هريرة رضي الله  
تعالى عنه مرفوعاً، إذا دعي أحدكم عليه،  
فإن كان يجب تماماً ليصلي، وإن كان مفطراً فليطعم،  
وفي رواية: .. عليه<sup>(٢)</sup> أي بدلاً من  
الصلاة.

وإن كان المدعو مطعماً بالصوم، فقد ذهب  
الشافعية والحنابلة إلى أنه يستحب له تطعم  
والأكل إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه  
وعدم أكله من طعامه، لإمكان تدرك الصوم  
بند قضاءه، ليدور عن أبي سعيد بخاري  
أنه قال، أصبحت فرسوة الله ﷺ طعاماً، فأنا في  
هر وأصحابه، فما وضع الطعام قال رجل من  
الفرس: إني صائم. فقال ﷺ: دعكم أحوكم  
وكعبتكم، ثم قال: لا تطعمهم صم مكانه يوماً  
إن نسي<sup>(٣)</sup>، ولما دعي من إدخال الضرر على أخيه  
المسلم<sup>(٤)</sup>، وإن لم يشق على صاحب الدعوة

(١) سورة مائدة ٣٣

(٢) حديث في صحيح أبي أحمد ليحيى  
أخرج مسلم ١٠١٢/١، ط (الطحاوي)، والبيهقي  
الأنصاري الكبير ٢٣٧/٩، م (درة السموات  
الغنية).

(٣) حديث في صحيح أحمد، أصبحت فرسوة الله ﷺ طعاماً،  
أخرج البيهقي ٢٧٩/٤، ط (دار المطبوعات الشامية)  
وحسن إسناده ابن حجر في فتح الباري ٢٦٩/٤، ط  
الطحاوي.

(٤) نقل الأوطار للشوكاني ١٨٠/٩، وضع البخاري

فلإسك، فصل للصلح

وقال بن تيمية لا ينبغي لصاحب مدونه  
الإبحاح في الأكل المذموم، وإن امتنع من تطعمته  
انصرع. والأكل، كان مضطراً، فلا فلا  
الأمير جنة، ورد الأرمه بها، يطومه كان، من  
بوع الصنافة الذهبي فيها<sup>(١)</sup>

## وَلَاء

التعريف

الولاء - لغة من الولي، وهو من يدر على  
أمره، ولأمر عبد ريسه، ولذا التقرب من  
حيث استكان، من حيث النسب، وهو حيث  
أدى، من حيث الصداقة والصبر، إلا أنه  
ومن أيات المولى، ومال لأمر لعم  
وساعد وسخلف وأصاحب وسفير  
وسعى والمضى وأجار وغيرهم.

أولاء - بالكسر - وإسالي، فمعناها  
استباحة، وهي أن يحصل شيئاً بمساعدة حصولاً  
ليس بينهما ما بينهما

وأصاب كله - كما قال من درس في مجمع  
معيي نسخة وأجبع إلى بقره<sup>(٢)</sup>

وأختلف الفقهاء في تعريف الولاء  
اصطلاحاً: جمهور الفقهاء من الصابغة

شروط إعانة المدعو إلى لوكيرة

١- الشرط انهوأة لأجرة المدعو، في الوكيرة  
شروطاً، منها ما يختص في مكان المدعو، ومنها ما  
يحد في مداهي ومنها ما يختص في المدعو،  
ومنها ما يختص في المدعو نفسه  
ينظر بمصنف في ولعاء



(١) الصرافة لغوي والصحيح المبرر، وصححه  
وصححه فقهاء اللغة، ١، ١٤، رصيه جمهور  
من ٢، وأما اللامه ص ٩، ٥، وتبي المدعو  
تقريب من ٦، ٥، وسما

(٢) ١٤٥-١٤٧/١، ومما في المصنف ٣٦٣/٢، وبعب  
التعريف أو يطلب في المصنف ٢٢٤  
(٣) يطلب في المصنف ٣٢٤/٢





للمعتق ولعصته يذكر من بعده لإرث،  
ويعمل ولاية أمر الكج، والصلاة على  
من أعتق

واسم مولى العالة يقع على المعتق وعلى  
المعتق<sup>(١)</sup> وقيل هو من له ولاية العالة وهو  
المولى<sup>(٢)</sup>

### مشروعية ولاية العالة.

٦- ثبتت مشروعية ولاية العالة بما ورد في  
السنة<sup>(٣)</sup> أنه دل إنما بولاية من أعتق<sup>(٤)</sup>

### سبب ثبوت ولاية العالة

٧- سبب ثبوت هذه الولاية اعتق في نفسه،  
قال لم يكن سببه محظوراً فقد امتاز الفقه عن  
أن الولاية للمعتق سواء كان لمعتق حاصلاً  
منه هو، أو ما يجري مجرى العتاق  
شراً كشره، بقرب وجوبه بنية، وصدة  
وإحسان، أو بقرب صفة بأنه ورث قريباً،  
وسواء كان الإعتاق بغير بدل أو ببدل وهو  
الإعتاق على مال، وسواء كان منجراً أو  
معتقاً بشرط أو مضافاً إلى وقت، وسواء

بذوقه من ثبت له ذلك شرعاً

هو من قابل للعتق، ثبت لصحته بعد  
موت من كان له ذلك بغيره أو بعده<sup>(٥)</sup>.

والعلاقة بين لولاء والإرث أن الولاية سبب  
للإرث.

### ج- العتق

٤- حرره باعتق - لدية - وهي في اللغة  
لما له الذي يحظى بدلاً لنفس  
والعمل، حصلها - أئمة الواجب بالجدية  
في نفس أو ما دون النفس<sup>(٦)</sup>

والعتق بين لولاء والعتق، أن لولاء سبب  
للمعتق

### الأحكام المتعلقة بالولاء

يسمى اعتق الولاية إلى ولاية العالة وولاية  
المراة.

وتشترط فيما يلي بيان أحكام كل منهما

### النوع الأول: ولاية العالة:

١- ولاية العالة أو العتق عند الفقهاء: هو  
عصرية مشروعة من عصرية أسباب التتص

(١) كتاب الأجر ١٧٧/٢

(٢) كتاب، اصطلاح - القرن ١٢٥٠

(٣) حديث أحمد بولاية من أعتق

(٤) نسخة البخاري (طبع باري ٣١٩/٤ هـ المسماة)  
وسمى ١٦١/٢ - في العتق من حديث عائشة  
وروى عنه علي

(٥) اللسان ١٦١/٢، وحاشية البخاري ١٦١/٢

(٦) المجموع المبر - والكتلة للشيخ الحنفية ٢٠١/٢، ونهاية  
المساج ٢٧٩/٢، ومطالع قرني القلي ٢٠١/٢،  
وكفاية الطالب الزماني وحاشية المنوي ٢٢٧/٢

السومة ومعطى الطريق، وكذلك لإعتق  
للشيطان وللصنم.

وقالوا: يفتى الحق في عقد الأحوال مع  
محرمة

وعرضوا بأن أئمة الحق يكفر على الأظهر  
بالإعتاق للشيطان والصنم

وفي قول بكفر بالإعتاق للصنم، ويثبت  
بالإعتاق للشيطان وفي كل عقد الصور  
ثبت الولاء لمحق<sup>(١)</sup>

وذكر الحنفية نفس أمية الحق المحذور أن  
يكون أئمة الحق مع يمين عليه يفتى إلى در  
الحرب وأخرج من دين الإسلام، ويثبت  
حب الصناد كعبه بدفعه أنه إذا أعتق واحتاج  
سرق وفسق ونقض الطريق، أو جازى بها منها  
تربوا وبساد

وقالوا: يكره الإعتاق في عقد الأحوال،  
وإذا قلب على الظن بفساد الإعتاق إلى  
المحذور كان الإعتاق محرماً، لأن التمسك إلى  
أنحرام حرام، وإن أعتقه صح لأنه إعتاق صدر  
من أمية في ماله كإعتاق غيره.

وقالوا: كل من عتق عبداً أو عتق عليه ولم

(١) طهر المراسم ٢/١٨٠، وضع الحق ٤٤٦/٤، والبر  
المختار مع رد المحتار ١٠/٣٢، وفتح المصالح  
١/٤٦

كان مربيها أو ما يجري مجرى المربي، أو  
كديه أو ما يجري مجرى لكتابه، وكذا أئمة  
الحاصل بالتدبير والاستيلاء، ويسوي فيه  
مربي التدبير والإعتاق والاستيلاء  
وكتابه، وكذلك الولاء له، إذا أعتقه من  
واجب عليه بالإعتاق من كسرة أعتق، أو  
الظهار، أو الإطوار في رمضان، أو  
الإيلاء، أو الجبر، أو التزك في الحنفية  
والمالكية والشافعية والحنابلة في المذهب،  
والأصل فيه قول النبي ﷺ: «الولاء لمن  
أعتق<sup>(٢)</sup>» من غير فصل<sup>(٣)</sup>

والنوية الملاية عند معتدبه أنه لا ولاء  
لمحق على أئمة الحق في عقد الأحوال<sup>(٤)</sup>

### الولاء في الحق المحذور:

٨- أئمة قد يكون محذور، ومن أمية  
الإعتاق المحرم عند الحنفية الإعتاق إذا  
حب حب من أعتق أنه إن أعتقه يذهب  
إلى دار الحرب، أو يربده، أو يخالف منه

(١) تقدم بحريته ص ٤٦

(٢) بدائع الصالحات ٤/١٦١، وحاشية النوراني ٤/١٦١،  
وشرح المنهاج ٥٧٤/١، وفتح الجواهر ١/١٦١،  
٣٧/٣، وصفي المنهاج ٥٥٧/١، ودرية الطالبين  
١٧٠/١٢، وكتاب الفتاوى ١٩٨/٢، وصحني لأبي  
نعمان ٣١٨/١، والإيضاح ٣٧٧/٢، ومعه ١/١،  
الحق ٧٢٤/١، والزوج ٦٠/٤

(٣) الإيضاح ٣٧٧/٢، والزوج ٦٠/٤

وقد حفظ المالكية في حكم الاعتاق سائبة.

نظرو في المحدث عندهم إلى أن الإقدام على ذلك مكروه، وصورون أن يقول السيد لبيد: أنت سائبة، ولقد به العنق.

وقال أصبح يجوز الاعتاق سائبة.

وقال ابن ساجشود: يمنع الاعتاق سائبة<sup>(١)</sup>.

لم يختلفوا لبيد به الولاء في المعتق بالفظ سائبة.

نظرو في المحدث إلى أن الولاء للصميم، وهو قول عمر بن عبد العزيز والزهري ومكحول وأبي الدية<sup>(٢)</sup>.

ودعب الحنابلة في الرواية الثانية إلى أنه لا ولاء للمعتق على ماله في الإعتاق سائبة.

واختلف أصحاب هذا الاتجاه فيما رجع من مبررات المعتق على رأيين:

الأول: لا ولاء يشرى به رقبةً بعتهم.

الأول الثاني: مبرراته ليست أمال. قال المرادوي وهو الصحيح<sup>(٣)</sup>.

(١) حاشية المصنف: ١١٧/١

(٢) الترح الكبير مع حاشية المصنف: ١١٧/٤، وحشد المبراهير الثبت ٢/ ٢٧٠، والسقي ١/ ٤٥٤ ط الرضا.

(٣) الإحصاء ٢٧٥-٢٧٧/٢

يحتله سائبة لك علي لولاء<sup>(١)</sup>

الولاء في الاعتاق سائبة.

٩ اختص العلماء بمنزلة الولاء في الاعتاق سائبة

سحب لحنه ولسانها والحنابلة على الأصح وابن ذائع من المالكية- فيما روي عنه في المأثية من رواية يحيى بن يحيى- إلى أن من أعتق سائبة كقولك: أعفنتك سائبة، فالولاء للمعتق، وهو قول الشافعي والشافعي وأبي سهرس وراشد بن سعد، وخمرة بن حبيب لقولهم: «إنما الولاء لمن أعفنت»<sup>(٢)</sup>، وقولهم: «الولاء لحنه» كلفمة النسب لا يباع ولا يوهب<sup>(٣)</sup>.

ولأنه كما لا يروى سبب إنسان ولا ولد من فرائض يفرط لا يزول ولواء من عتق بذلك<sup>(٤)</sup>

(١) الطي لابن لسانه ٢٢٠/٤ ط حبره، والمروج ٢٨/٥، والإحصاء ٢٧٥/٢

(٢) حديث ثقة الولاء لمن أعتق. تقدم طرق، ٢٨.

(٣) حديث الولاء لحنه كلفمة السيد

حزق ابن حبر في الخصص ٢/ ٥١٢- ط الطبعة، إلى أن جهر في التخليص وقال: ظاهر إنسان الصفة (٢) بدائع الصنائع ١/ ٢٦٠، وضع المبر ٢/ ٤٥٢، ومعتي المحتاج ١/ ٧٤- وأسس المطالب ١/ ٤٥٨، ومعتي أولي النبي ٢/ ٢٦٦، بالإحصاء ٢/ ٢٧٢، والمصنف ٢/ ٢٧١ ط الرضا، وحشد المبراهير الثبت ٢/ ٢٧١.

## اختلاف الدين وأثره في ثبوت الولاء:

١٠- حسب آية الله في ثبوت الولاء للمعتق  
[د] ختلف عنه عن دين معتق

مذهب جمهور الفقهاء "الحنية والشمعية  
وبحسب آية الله أن من اعتن صمًا بدينه في دينه  
ولا، (١)

وانتشر في مالكة لا يستحقان اسمي الولاء  
أن يساري لمعتن والمعتن في الدين (٢) من  
كان أحدهما كرا فلا ولادته على عتقه كالمسلم  
من يكون ولاؤه لجميع المسلمين، ثم لا يعود به  
بإسلامه (٣)

عن بيع الولاء ونحوه، وقال المولاء  
لعمه كلمة تسب لا يباع ولا يرهيه (٤)

ومال عبه بصلاة والسلام الله من ولي  
مير مواله (٥) ولأنه مسمى بمرتبة فلا ينقل  
كثيرة (٦)

## انقضاء الولاء بالموت

١٢- ذهب الفقهاء لأحسبه وانعالكه  
وانشائية والعتبة إلى أن الولاء للمعتن  
ثم بعته بعضها دون أصحاب القروم (٧) ولا  
ثبوت امرأ بالولاء إلا من تثبته وأولاده  
وعتقه (٨)

(١) حبيب المير، عن بيع الولاء ونحوه

تحريره بيدوي، فتح الباري ٥/٢٦٧ - مذهب  
وسمى (١١٨٢) ط (علي) في حديثه المير

(٢) حديث المولاء عنه كلمة تسب لا يباع ولا  
يرهيه

للموت بمرتبته (٩)

(٣) حديث علي بن موسى مير مواله

أخرجه أحمد (٢٧٤) ط (عليه) من حديث  
جماله بن عباس، ومن تميمي في صحيح المولاء  
٢٢٩ - ورواه ورجل صحيح

(٤) البسام ١/٢٧ - وكذا في كتاب ترمذي ٢٢٠/٢  
والقائمة في العتبة ص ٢٨٢ والمذهب ١/٢٢٩  
والشمي ٢٢٠/٢ ط حجر

(٥) في الفصائح ١/١٦٦ والمذهب ٢/٢٢٩ والشمي  
٢٢٠/٢ ط حجر، والفصائح ١/١٦٦ والإتصاف  
٣٨٧/٢

(٦) سورة آل عمران ٧٧ والشمي ٢/٢٢٩ ط  
الرباعي، وفي الفصائح ١/١٦٦ والشمي ٢/٢٢٩  
ص ٣٨٧

وقال المير في المير: يابولاء حيا بمحضر  
المير لا يسمي بعتقه، إذ هو ثبوت من أعتن  
ولو كرا فلا يبرأ من انقضاء اسمائه استثنائها (١)

## بيع الولاء وبه

١١- ذهب الفقهاء لأحسبه ومانكه  
والشاعية والعتبة إلى أنه لا يصح بيع  
الولاء ولا عتقه، وذلك لأن لبيح الله

(١) حنية بن عباس ص ٧٤، والشمي ٢/٢٢٩  
١٨/٢٢٢ ورواه الطائين ٢/١٣٠، والإتصاف  
٣٨٢/٢

(٢) الموالاة الموقوت ٢/٢٢٩

(٣) عقد المير السبعة ٢/٢٢٩

(٤) حنية بن عباس ١/١٦٦





وتسببه إلى سيانه مصر، فنجوزي بالسعدن

الإرث منه له وكرامة. وهذا المعنى معذوم من  
لعبه فلا يلزم عليه.

وقال سالكي في المعتمد، عاقبة الجسي  
عصبة السبية، فإن لم يكونوا بالموثوقين  
الأمون وهم المستقرين - تكسر الداء - لأنهم  
عصبة صلب ولو نش حيث باشرت المنة، وبعد  
الأفرب، ولا معمودا - معكور - بفتح الهمزة -  
حيث لم يوجت من شي من الأعمى، ثبت انمال  
إن كان الجاني مستعداً، فإن لم يكن بيت مال  
فصنم على العاصي<sup>(١)</sup>

وحكي من شرح بطرس أنهما ورنا الممتن  
من الممتن<sup>(٢)</sup> أما روي من أم عباس<sup>(٣)</sup> أن رجلاً  
مات على عهد رسول الله ﷺ لم يدع وارثاً ولا  
جداً هو أخته، فأعطاه النبي ﷺ ميراثه<sup>(٤)</sup>.  
تتمثل اللبنة بالولاء.

وقال شافعي، عنة الإنسان بجاني هم  
عصبة الية إلا الأصل وإن علا، إلا لفرع  
وإن سفل، ثم هذه عصبة نسب إن فقدوا أولم  
يكون ما عيهم من لواجب في مخالفة - فممتن -  
ثم إن فقد فممتن أو لم يوف ما عية فمصبة  
الممتن من مصب غير أصله وفركه، ثم ممتن  
الممتن، ثم مصب، وهكذا أبداً، فإن بعد انمال  
من ذكر، أو لم يوف ما عية، ميت المال يفعل  
من لمصم فعبى<sup>(٥)</sup> فأنا وفوت من لا وارث له  
أعقل له رأؤه<sup>(٦)</sup>

١٤- نص جمهور الفقهاء على أن النسابة  
أوهي التي تتمثل للميت في الخطأ وثمة أحمد  
هم بمصبة نسبية، ثم المصبة بسبب بنت<sup>(٧)</sup>.  
نص بعض المصنفين على أنه إن لم يكن لفقاصي  
ديوان فماله فبنته من نسب، لأن المستصرا  
يهم وإن كان الغاتل مختلفاً أو موثق المولاة  
فبذلك مولاة وقيمة مولاة<sup>(٨)</sup> لقوله عية الصلاة

١٥- لا يخار ٢٥/١٦ وصفي المصباح ٣٠/٢، والحاوي  
للمشرد ٢٢/٩، وفطحة أرمي الخ ١٢/٢٤٦  
والنبي ٢٨٠/٦، ولغير من الفقه من ٣٨٦  
٢٢- صحت من هاشم الطر حلاً، على عهد النبي ﷺ

سورة الترمذي ١٢٢/٢٤، ط (النبي)، ونقل عن  
في الفقه ٢٢/١٢، ط (الرسالة) من البصري أنه  
لأن من سدركه لم يصح حديث

٢٣- القاموس الفقهي ٢٦٠/٢، وصفي المصباح ١٢/٢٥  
٢٤- والنبي ٢٨٠/٦، والإحصار ٢٨٨/٢٨،  
٢٥- ٢٨٠/٩

٢٦- نتائج المصالح ٢٦٠/٢، ونكتة فتح القدر ٢٨٨/٢٨،  
والأخبار ١١/٢٤

١٦- حديث أصول الفروع من كسوة  
مخرجه الشافعي دفع الديري ١/٢٤٠ - ط الطحاوي  
من حديث أبي بكر بن مالك  
٢٧- الشرح المصبر ٢٩٧/٢٩٩  
٢٨- حديث طر ورت من لا وارث له  
مخرجه م ٢٢/٢٢ - ط (صفي) من حديث  
الصفاء من حديث كرت - ط (لعل لبر خير من  
التفصيل ٢٢١/٢٨٦ - حديث) من أبي دية له ٢٥  
حديث حسن

وعني وهذا أنه بر مسعود من لخصه به وهو  
 قرن إبراهيم الخفي والحكم وحماة وهو أنه  
 ولأه ثابت بعقد مشروخ، سراد أسلم على مده أو  
 له سلم ويضع لتوارب وأبطل<sup>١</sup> وأسدلوا  
 على ذلك بالكذب والسنة والقنطول

فأما الكتاب يقول الله ﷻ ﴿وَالَّذِينَ هَفَضُوا  
 أَنْتُمْ تَكْفُرُهُمْ قَبِيلُهُمْ﴾<sup>٢</sup> إذا سرود من  
 الصيب المبرك، لأن مبرجاء أهداف  
 التمسبب إليهم، فدل على فناء حق بهم  
 مقدر في التركة وهو تضرع، لأن عفا  
 مضروب على تركه تعالى ﴿وَلَا تَقْرَبُوا  
 مَا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ الْبَيْتُ وَالْأَنْثَى﴾<sup>٣</sup> لكن هذا  
 عند علم ذوي الأبحام، وقد فرقنا بينك  
 ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ الْبَيْتُ وَالْأَنْثَى﴾<sup>٤</sup>

ولما السنة، فمن سبب الحادي ﷻ قال: يا  
 رسول الله ما سنة في الرجل يسم على يفي  
 الرجل من المسلمين؟ قال: هو أركي الناس  
 بضماء ومات<sup>٥</sup>، أي في حال حياته رجال

ولا يمعن عيش في معقة في الأظهر كما لا  
 يرث ومما يلب لأظهر أنه يملك، لأن الدليل  
 للصرة وإعانة وتعتبر أومي بها، وهو ما  
 ربحه "تبعني منهم" عصبه المصوب فلا يدل  
 عن معقة بطلا<sup>٦</sup>

وذلك بحالت هذه الإنسان عصبته  
 كلهم، فربهم ويعدهم من السب والولاء  
 إلا عمودي سبه، لدره، وبأواه، وقالوا:  
 عاقبة العهد المحدث عصبته سيد<sup>٧</sup>

### الفرع الثاني: ولاء الموالاة

١٦- الموالاة لغة مصدر للمع والى، يقال:  
 ولأه موالاة وولأه أي تابعه  
 وفي الاصطلاح القضي هو أن يعدهم من  
 شخصاً آخر على أنه إن جنى عليه أرشده وإن  
 مات صير له<sup>٨</sup>

### حكم ولاء الموالاة:

١٧- اختلف الفقهاء في حكم عقد لمرأه،  
 وبني تجرد الولاء به على ثلاثة أموال  
 (أحدها) وهو رأي لخصه في ردوي في صغر

(١) القوماء مع الفتح والكتابة ١٦٦/٨، ردوي المبحث  
 ١٧٨/٥، ومجمع الأمير وأبو القاسم ١٢٧/٥-  
 ١٦٨، وروضة القضاة، بستان ١٢٨/٣، ومفاتيح  
 اصطلاحات الفوائد ١٥٤٨/٦

(٢) سورة القدر ٢٣  
 (٣) سورة القدر ٢٣  
 (٤) سورة القدر ٢٣  
 (٥) حديث صحيح، ردوي ١٢٨/٥، ما است في  
 القوماء مع الفتح والكتابة ١٦٦/٨

(٦) في اصطلاح ١٢٧/٥، ونسخة اصطلاح مع حاشية  
 الشرواني ١٢٨/٥-١٢٩  
 (٧) الإحصاء ١٢٨/٥-١٢٩، ومفاتيح الفوائد  
 ١٢٦/٨  
 (٨) القوماء مع الفتح والكتابة ١٦٦/٨



ذلك النبي ﷺ عند انقضاء ليله كسحبه  
سبا<sup>(١)</sup>

أولائي (أولئك) لملكها في المشهور والشاهبة  
وختانت. ومرة غير مشروح، ولا حكم لهذا  
نعتقد، أصل على يده أولم يسم، فلا يتعلق به  
إرث ولا عقل<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا على ذلك بقوله ﷺ إنما أولاء  
بني أعل<sup>(٣)</sup> لأن إنشاء في الحديث للحصر.  
ولأنه واللاء في بولاء للحصر أيضاً ومنه  
يحصر أن يكون الحكم خاصاً بالملكوم  
عنه، لا يشاركه فيه غيره، وعنه فلا يكون  
ولاء يحجب مفهوم هذا القول، لا يلحقه قط  
واستدلوا بحديث جبر بن مطعم عن عائشة، لأن  
رسول الله ﷺ «لا حلف في الإسلام»<sup>(٤)</sup> فإن

موت. فإن الكاساني أورد به ﷺ محبة في  
العتل، زمانه في الحديث<sup>(٥)</sup>.

وأما المحض. فهو إن مال الإنسان حقه،  
مبصره من حيث شاء، والصرف إلى بيت لئال  
إبها هو ضرورة عدم المستحق، لا أنه  
سحق<sup>(٦)</sup>.

وأيضاً، فإن بيت المال إنما يرث بولاء  
الإيمان فقط، لأنه بيت من المؤمنين، فإن  
أما ﷺ «وَالْمُؤْمِنَةُ وَالْمُؤْمِنُ كَأَحَدٍ»<sup>(٧)</sup>  
ولم يثنى لولاء. هذا الولاء، ولواء العتاقة  
أبعد، فكذلك من من حانة المؤمنين، ألا يرى أن  
موسى العتاقة أولى من بيت لئال لتساوي في  
ولاء الإيمان والتراجع لولاء الضر، كذا هذا  
ولا أن موسى التولاء يتأخر عن ماله الأثارب،  
وموسى العتاقة يقدم على ذوي الأرحام، وذلك  
أن الولاء بالرحم أقوى الولاء بالعقد، يتأخر  
عن ذوي الأرحام، ولواء العتاقة بما تقدم من  
الحمة بالاعتلى الذي هو إجماع، ولولاء من  
أعتق بالعتيب من حيث يعنى<sup>(٨)</sup>، وبذلك

(١) حديث. والولاء ليله كسحبه...

سبا بن جبريل

(٢) حديث الحديث على شرح الرسالة ٢٢٩/٢،  
والعمومات المحمدي ١٢٩/٢، ولاشوك  
للإمامي عبد الوهاب ٩٩٥/٢، القوام  
الديني ٢٠٩/٢، وحاشية الشرواني على التمهيد  
١٠٠/٢، والتمهيد ١٩٠/٢، وروضة الطالبين  
١٧٠/٢، وأبني استقالب ١٥٩/٢، والمضي لأبي  
قحادة ٢٥٥/٢ ط صبر

(٣) حديث ابن الولاء،

قحادة بن جبريل

(٤) حديث جبر بن مطعم. الإسلام في الإسلام

أخرجه مسلم ١٠١٠/٢، ط (الحنفي)، وأخرجه  
البحاري (الفتح الباري) ٢٢٢/١، ط (الحنفي)،  
وأخرجه ابن ماجه ١٢٩٠/٢ من حديث أنس  
بن مالك.

أخرجه أبو داود (٣٣٢/٢) ط (الحنفي)، ومن  
ابن جبريل في فتح الباري (٤٦٢/٢) من الحديث أنه  
قال: «ما أعتق من بيتي، كذا قال أبو جبريل من  
العتيق أن قال: «صعد أحمد هذا العتيق».

(٥) التمهيد ١١٠/٢، ونظر التمهيد على التمهيد ١٢٢/٨

(٦) التمهيد ١١٠/٢، ونظر التمهيد ١٢٢/٨

(٧) سورة التوبة/ ٦١

(٨) التمهيد ١١٠/٢

### سب ثبوت ولاء الموالاة

١٨- ذهب أصحاب القول الثالث إلى أن سب ثبوت هذا بولاء يعني إسلام المرأة على يد آخر وصدقوا على ذلك بعد ذلك نعم ط. ع. -  
صارت رسول الله ﷺ أما أنت في الرجل من أهل الشرك يسم عن به وجز من مسلمين؟ فقال عليه الصلاة والسلام، هو أوبى الناس سبحانه وتعالى<sup>(١)</sup>

وهذا احتج به أصحاب القول الأول إلى أن سب ثبوت الموالاة عقد موالاة وهو الإيجاب والقبول بأن يقول لصاحبه أنت عولاي. ثم يفي إذا دنت ومثل عني إذا جتهد فيقول قدنت سو. قال ذلك للذي أسلم على يديه أو آخر بعد أن ذكر الإرث والعقل في العهد رزق أسلم شخص على يد رجل ولم يؤد رواتي غيره فهو مؤلف للذي ولأه واحتجوا على ذلك بنبوة نساء ﷺ «وَالَّذِينَ قَسَمْتَ أَنْتُمْ تَتَأْتِيكُمْ نِسَاءُكُمْ» حيث جعل بولاء بمائد دون غيره

قال النكسائي وقد لم ينل أن الصحابة ليس بولاء بكن الإسلام، وكل الراس كموأ مسلمون على عهد رسول الله ﷺ والمصلحة

أج. بوليد بن رستم هذا لاحكمه في المرونة على ما كان يفسر به في الجماعة<sup>(٢)</sup>

و سطر كذلك ما في عقد الموالاة إحدان حتى جماعه مسلمين، لأنه إذا لم يكن للعائد وورثه، كان ورثته جماعه المسلمين ألا ترى أنهم يقولون عنه، فقام مقام مورثهم مسلمين، وقد لا يقدّر على إبطال حججهم، لأنه لا يفسر على إبطال حق من قام بهدهم.

(٢) الثالث لإحدى بن رعيه وحيد في رواية عنه والمناكية في القول لمقبل للجمهور وهو أن ولاء المرو لا يثبت للشخص إذا أسلم على يده آخر، ولو لم يؤد بعض الإسلام على يده يكون ولاؤه له ويرثه

ولد روي ذلك عن عمر بن الخطاب في وعطاء، ومنه قصص عمر بن عبد العزيز<sup>(٣)</sup> وحججهم حيث نعم أماري ألف الذكر

(١) الرمضاء السواد ١٩١٣

(٢) بالغ معلق في ١٥ والأشرف في عني به الوصل ٩٩٩/١ ٩٩٩ والأشرف في عهد ٩٩٩/١، وكذا في المعلق في ٩٩٩/١ وهو في الموق ٩٩٩/١ وفي المجلد ٩٩٩/١، المجلد ٩٩٩/١، رأسى معلق ٩٩٩/١، وحاشية القول في على المجلد ٩٩٩/١، والمجلد ٩٩٩/١، والمجلد ٩٩٩/١، حرر المجلد ٩٩٩/١ ٩٩٩

(١) حديث صحيح هو أول الناس.

يقول رحمه الله

(٢) سورة النساء ٣٣

كسائر العقود، وإن رده بطل<sup>(١)</sup>

أو الإسلام، فليس بشرط صحة عقد العقد،  
فتصح ونجوز مولاة الذي المني، والمني  
مسلم، والمسيح الذي، لأن المراد بمولاة  
نوعية بالمال، ونز أوصى فني فني أو  
لمسلم، أو مسلم فني بفكاح جهزت  
الرعية، كما بمولاة

وكذا مذكورة ليست بشرط، فتجوز مولاة  
أمر رجل مائة وانمراء رجلاً، وكذا في الإسلام  
ليست بشرط أيضاً، حتى لو أسلم حربي موالى  
مسماً في دار الإسلام أو من دار الحرب فهو  
مولاة، لأن المراد مولاة عند من يعقود، فلا يخلط  
بالمذكورة ودار الإسلام ودار الحرب<sup>(٢)</sup>

والشرط الثاني أن لا يكون للمنفذ ورث  
وهو أن لا يكون بمن أنانية من يرث فإن كان من  
يصح عقد المولاة، لأن القرابة أقوى منه،  
ومرارة بدلي **فَوَلَّاهُ أَتْلُكِهِمْ لَوْ أَنَّ يَتَّيَرُ فِي**  
**يَكُنِّي لَقَوْلِهِ**<sup>(٣)</sup> لو كان له زوج أو زوجة يصح

وأن يمين، وكان لا يقول أحد من أسلم من يد  
أحد أنه يمين أو أن يميني غير الذي أسلم على  
يده، ثبت أن نفس الإسلام على يد رجل ليس  
سبب لتبوت مولاة له، بل السبب هو العقد، كما  
لم يرد لا يثبت الإرث والعقل<sup>(٤)</sup>  
شرائط عقد المولاة.

١٩- شرائط عقد المولاة عند المحتجب ومن  
وافهم تسعة

أولها: عقل للمنفذ إذ لا صحة للإيجاب  
والقبول بدون عقل أما المبلوغ فهو بشرط  
الانقياد في جانب الإيجاب، فلا ينعقد الإيجاب  
من نصبي، وإن كان عدلاً، حتى لو أسلم العبي  
العقل على يد رجل ولو لا علم به، وراؤد أبوه  
الذكر بذلك، لأن هذا عقد، وعند النصبي  
العائل إنما يقع على ربه وله، ولا ولاية لأب  
الذكر على ولده المسلم، كذا في رده وانعدم  
بعترة واحدة، وبهذا لا تجوز سائر عقود باده  
كبيع وشراء، كما عقد المولاة

وأما في جاسه انقبول، فهو شرط الصفة،  
حتى لو في بيع مساً، بعل النصبي، يعقد  
بموها على رجالة أبيه أو ربه، فإن أجازه ملك،  
لأن هذا بيع عقد، فكان قبول النصبي فيه سرقة  
قبول في سائر العقود، يجوز بلفظ ربه وربه

(١) يراجع التصانيع ١٧١ هـ، ورواه المختار ٧٨١ هـ،  
وتكملة فتح المصنف ١٨، ١٦٢، ٢٦٣

(٢) يراجع المختار ١٧٦ هـ

(٣) سور، الأفعال ٦٥

(٤) التلخيص ١٧٠ هـ



الموالات، إلا إذا قلنا من قبله من قبله له حيث  
فسخه، لتعلق حل العبر به، وحصوله لمطهرود  
منه حيث له ولاية الموقوف بل أن يعلق به،  
باعتبار أنه عقد سر، فلا عقل عنه صار  
كالمعوض في نفسه، ولأنه إذا علق عنه  
فقد فاقه الممثل بتصفاء لقاصي، وفي  
التحول به إلى غيره مسح نصيبه، وهو لا  
يملك مسح انفسه.

وكذلك له أن يفسخه صريحا قبل أن يملك  
عنه - بأن يقول له فسخت عقد الموالاته معك -  
لأن كل عند غير لازم عن التذيين، بكل واحد  
من الماقلين فسخه، إلا أنه ليس له أن يفسخه إلا  
محصرة الآخر، أي بعدمه أنه يعلق به حتى  
الآخر، فلا يملك سقاطه فصوره في غير محله،  
كعمل التوكيل فصوره من غير علمه، إلا أن يراعي  
الأسبق (أي المولى المبرج)، آخر، يكون ذلك  
تقضا دلائل، وإن لم يحصر محله، وانحصار  
ضروره، لأنه لا يملك موالاته غيره (لا يباح  
عقده الأول فيصح الأول دلائل وضروره) إذا  
كثير ما يثبت الشيء دلائل أو ضروره، وذلك كما لا  
يشك فيه.

مولاء الموالاته أرى بعدم الثبوت عليه<sup>(١)</sup>  
ولد علي بن عابد بن علي شترود صاحب  
الدرمقا بشرط، فقال ويضي عن مئة كونه  
مجهول النسب، لأن الحرب أنسابهم معدومة<sup>(٢)</sup>.  
و شرط الثاني أن لا يكون من مولي  
الحرب. لأن مولا هم سهم<sup>(٣)</sup>، لغونه في  
مولى يقوم من انفسهم<sup>(٤)</sup>.

و شرط ثالث، أن يشترط لعقل والإث  
أي لا يعمل عنه إذا جنى، ويرون إذا مات<sup>(٥)</sup>.

### صفة عقد الموالاته:

٢٠ - ذهب المحقق إلى أن الدر الآه عقد جائر  
غير لازم، ولكل واحد من طرفيه أن يفسخه  
بإرادته المنعقدة، دون ثوبه من ربح الطرف  
الأخر حتى لو قام وجلا كان به أن يتحول عنه  
بولا في غيره، لأنه عند لا يمتنع به شيء، مما  
يكن لازما، كالوكالة بشرط، ولأنه جائرة  
أنه ماله، ولو حصة غير لازمة، فكذلك عند

(١) الفروع ١٧٦/٥، والدرمقا وشكك الفتح ١٩٢/٥،  
وبخلافه البحر ٧٧.

(٢) رد المحتار ٧٩/٥.

(٣) الفروع ١٧٦.

(٤) حديث المولى الفروع ١.

لقد تم تحرير هذه.

(٥) الدر ٧٩/٥، وشكك البحر ٧٨/٥،  
والفتاوى كشكك الفتح ١٩٢/٥، والدر المحتار  
١٧٨/٥.

(١) الفروع ١٧٦/٥، وشكك البحر ٧٩/٥،  
الفتاوى ١٩٢/٥، والدر المحتار ٧٨/٥،  
والدر المحتار ١٧٨/٥.

## الكرم المترتب على عقد المولاة

٢١- لألم المترتب على عقد المولاة، المثل (الدية) في حال الحب، والإرث بعد الموت في إن مولى الأعلى يعقل عنه في حال حياته، وإن جنى، ويرث بعد موته<sup>(١)</sup>.

كذلك نص الحنفية على أن لأصل يرث من الأعلى أيضاً إذا شرط ذلك في الجماعدة، خلافاً لولاة لعقد الذي يرث به الأعلى من لأصل. ولا يرث الأصل من الأعلى. لأن سبب الإرث هناك وجد من الأعلى لا من الأصل، وهو العتق، وأسبب هنا عقد، وقد شرط به التورث من الجاني، فبعت ذلك<sup>(٢)</sup> لكونه من المسلمين على شروطهم<sup>(٣)</sup>.

## انتقال عقد المولاة

٢٢- نص الحنفية على أن المولاة تنابت بهذا العقد لا حمل المالك بالغ، ونفيه (العقدة والتوصية) لأنه ليس بمولى، فلا يكون مولا لبيع كاتب ومولاة مصافقة، وتقرن<sup>(٤)</sup> المولاة

(١) بكلمة الجني، والفقهاء ٧٧/٤

(٢) بدائع الصالحات ١: ١٧٧، رد المحتار ١٨/١

(٣) حديث المسلمين على شروطهم

أخرجه الترمذي (٢٦٦/٣) على الصحيح؛ وقال حديث حسن صحيح.

حسن صحيح.

## الحكم الحنفية النسب لا ينح ولا يرثه<sup>(١)</sup>

قال الكسائي ولوبع المبرر لأصل ولا من آخر أو وصه، فإنه لا يكون مولا ولا مولا، ولكم يكون مولا لأولاد الأول ومن لا نهذا للحنفي، لأن المولا لا يثبت من مولا، فيقبل العوض، وبقي ثبوت المولا، لكه فيكون مولا بـ وبس الثاني، كما لو سلم لشقة بماء، صح التاميم، لكن لا يجب التام<sup>(٢)</sup>.

## ما يثبت به عقد المولاة

٢٣- قال الحنفية إن ولاد المولا يثبت بها بـ وبه ولا، التام، وهو الشبهة المستمرة، أو الإلزام سواء كان الإلزام في الصفة أو في ممر المولى، لأنه غير منهم في إقراره، إن ليس له ورث معلوم، يصح إقراره كما يصح وصيه يجمع ماله إذا لم يكن له وارث معلوم<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث المولا، حديث كنفية ١.

نقدم شرحه هنا

(٢) إلخ ١٧٨/١

(٣) المذهب ٧٧/٤

بالتدبير والأمر والتشيير<sup>(١)</sup>

وولاية اصطلاحاً: اسم كل من له سلطة  
كلمة 'الولاية' بمعنى سبقت نقول على الغير  
شيء أو أمراً فتشمل لإمامة العظمى  
ولحمه كالفضاء، والحمس والمطالم  
والشرف وبحوزة كما تعمل قديم محض  
كبير راشد على شخصي وصري تدبير  
شروطه الشخصية وبمالية قائم الحوري  
وبذلك لمعجور ليد قولاً عليه<sup>(٢)</sup> ومولى  
عنه<sup>(٣)</sup> كذلك وردت على أنفسهم بمعنى  
إقامة العبر مقام النفس في تصرف جائر  
محموم، فتأملت الوكالة ومطابقة الوفاء  
وحمو ذلك، ويحس أحسن المطابقة بدم

## ولاية

التعريف

١- 'الولاية' بالكسر هي اللغة من المولى، وهو  
القرب من ربه، أي دماء وأولاد  
له، أدب منه، وولي أمر إذا قام به، ونولي  
الأمر - أي خلقه، ونولي فلاناً - تحده وبعاً  
والولي - من بمعنى من - من ربه، إله، فام  
به ربه قوله تعالى: ﴿إِلَهُكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾<sup>(٤)</sup>  
ويحس محسوس في حق الموضع، ومنه قول -  
المؤمن ربه الله والمصدر والولاية وكذلك تأتي  
بمعنى السلطة، ومنه قيل تعلم من أمرت  
الولادة، يأتي له الحوري ولا يأتي

عالم الولاية -، بفتح - بمعنى القدرة والحقبة  
وخلة من قارس ودل من رأي أمر آخر فهو  
ولي، ومنه: لي الشجر وربي الخشب وربي الخرد  
وهو القائم بهم والمتصرف في أمرهم وولي  
الجد هو ناظر أمره - عمله - الذي يلي الغوم

١- مصمم تدريس سنة ١٢٧٦هـ، وأساس البلاغة  
ج ١، ١٠٤ مرسية للتدريس لآل فارس ج ١، ١١٦هـ.  
وأنهى التفتة: بتدوين ج ١، ١٠٧ والمصباح المبرور  
والعربيد معروض للراغب، وبصائر ذوي النجدة -  
والكليات للكنوز ١٢١٥، ١٢١٦ - وبالصالح على  
مجموعات المعاصرين بتدوين ج ١، ١٢١٦هـ، وكشافه  
اصطلاحات المبرور ١٢١٨/٢

٢- التعريفات للتجريد

٣- فتح المحرر والكتاب: دار وكسر املاح وشهد اليوم  
١٢١٦هـ، دفع الواو وتفيد الامام المتوحد، مثل  
المصلى عليه صعب الامسا، والفتاوى ١٢١٧هـ،  
وشرح الخليل في شرح حرف الرسالة للمعري  
ج ١، ١٢١٦هـ

إن الناس كانوا يتوارثون به في أول الإسلام  
سبل قول الله عز وجل ﴿وَأُولَئِكَ مَفْعَلٌ﴾<sup>(١)</sup> ثم نسخ الله ذلك بقوله  
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا يَتَرَفَعُونَ فِيهِمْ أَغْلَقٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وبين أن ذلك كان في جماعية، فلما جاء  
الإسلام أمروا أن يؤتوهم نصيبهم من النصر  
والنصيحة والمعونة والمغفرة ولا عبرة.

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الآية  
محكمة على ظاهرها في الميراث وغيرها

(ر. مولى المولاة)

وأما ولاية الهجرة، فإن الناس كانوا  
يتوارثونها بها في أول الإسلام، لا يختلف  
بين أهل العلم في ذلك قال تعالى: ﴿إِنَّ  
أُولَئِكَ يَكُونُونَ لَكُمْ وَرَثَةً فِي الْمَالِ الَّذِي كَسَبُوا مِنْكُمْ وَإِنَّكُمْ  
سَيِّدُوهُمْ وَأُولَئِكَ سَيِّدُوهُمْ وَالْإِسْلَامُ بَيْنَهُمْ وَلَهُمْ فِيهِ مَعْرَاضٌ  
لِلَّذِينَ يَرْتَابُونَ وَأُولَئِكَ يَكُونُونَ لَكُمْ وَرَثَةً فِي الْمَالِ الَّذِي كَسَبُوا مِنْكُمْ وَإِنَّكُمْ  
سَيِّدُوهُمْ وَأُولَئِكَ سَيِّدُوهُمْ وَالْإِسْلَامُ بَيْنَهُمْ وَلَهُمْ فِيهِ مَعْرَاضٌ  
لِلَّذِينَ يَرْتَابُونَ وَأُولَئِكَ يَكُونُونَ لَكُمْ وَرَثَةً فِي الْمَالِ الَّذِي كَسَبُوا مِنْكُمْ

وكان لهم جردون والأنص وبنو تميم بالهجرة  
والمع خاتمة أي آخر رسول الله ﷺ بها بينهم دون  
دوي الأرحام حتى أنزل الله ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا يَتَرَفَعُونَ فِيهِمْ

بأنزل لي الجية من النصر وسواها ما فيها  
أولي الدم كما عبروا عن سلطة الزوج في  
أدب ووجه التأخر، ولوالده في أدب وسد  
صغير، واسلم في أدب ثلاثه بلولاه  
على ذلك أيضاً<sup>(٣)</sup>

واستعمل فقهاء المالكية بعض الأئمة  
سوجة لفرقت. فقال ابن جرير، لولاه  
حمت أنواع. ولاية الإسلام، ولا يورث  
بها إلا مع عدم غيرها وولاية الحلف،  
وولاية الهجرة، وكان يورث بها<sup>(٤)</sup> ور  
لإسلام لم نسخ وولاية القرية، وولاية  
لحق، والميراث بها ثابت<sup>(٥)</sup>

٢- وقد أوضح لقاضي ابن رشد مراده  
بذلك فقال

فأما ولاية الإسلام والإيمان، فإنها مدع  
عنهما في محكم القرآن قال ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا يَتَرَفَعُونَ فِيهِمْ أَغْلَقٌ﴾<sup>(٦)</sup>  
بأنهم أولئك يورثون<sup>(٧)</sup> وهي ولاية عامة

وأما ولاية الحلف (ولاية المولاة)، فتقبل

(١) التبرعات لغيره، والمصباح لم يورد وقوله  
الأسماء والصفات ١٩٩/٢، والنويرة - التبرعات  
من ٣٢١، وعليه لعلب مني من ٩٨، وذلك  
المصباح ١/٢٧

(٢) الفريسي الثانية من ٢٨٣

(٣) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة التوبة ٣٤

(٥) سورة التوبة ٣٤

(٦) سورة التوبة ٣٤



٢- أن ولاية أبي سفيان لموسى، بعد توليها منهم أقبلا على الله بخاصة واجاب بمعينه، لم يرب منهم بالمحبة والهداية والنصرة، وبوي أمرهم عدم يكتمهم إلى أنفسهم لحقه، وكل من مصلحتهم ورواهم بحفظه وبربهم، وعلى ذلك قال الشريف الجرجاني وقبره، لولي - قميل يسمى قاض - هو من برئت طاعت من غير محفل عصب - أو يسمى معنوك - فهو من يولي طلب إحسان الله وإفضائه<sup>(١)</sup>

وبذلك ابن القيم ولاية الله تعالى بعدد عامة وخاصة.

خاصة ولاية كل مؤمن حين كان مؤمناً له شيئاً، كان له له وياً، وب من الولاية بفدريسه ونحوه.

وخاصة ولاية العالم له بجميع حقوقه، ثمثوله على كل ما سواه، في جميع حالاته، إن الذي صارت مرافعي الله وديارهم همه وشغلهم هو طرده، يصبح يسمى وهمه مرخداً وبه يرى سخط النفس<sup>(٢)</sup>

لَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ<sup>(١)</sup> بَرِيءَ نَفْسِهِ<sup>(٢)</sup> فِي كِتَابِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> عَلَى مَا تَدَّ أَهْلُ التَّوْبَةِ أَوْ فِي آيَةِ الْمَوَدَّةِ نَالِمِ دَاوُودَ الْأَرْحَمِ فِي مَقْدَمِهِ<sup>(٤)</sup> مِنْ سَيِّئَةٍ فِي بَيْتِ الْوَارِثِ أَوْ دَعَلَ لَهَا بِالْمَسِيئَةِ لَمْ يَسْ.

وأما ولاية النسيب، موجودة أيضاً في القرآن. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ﴾<sup>(٥)</sup> وقال حبيب عن ركبته عليه السلام: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا الْقُرْبَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَجْعَلُوا لِمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> يَتْرُكُوا دِيْنِي خِشْيَتِي بَيْنِي عَمِي وَعَمِي مِنْ يَمِينِي أَنْ يَتْرُكُوا<sup>(٧)</sup> قُلُوبِي فِي بَيْنِ قُلُوبِكُمْ وَكَأَنَّ<sup>(٨)</sup> يَدِي قَدْ بَرَأَتْ مِنْ مَالِي يَتْرُكُوا<sup>(٩)</sup> آيٍ وَبِئْسَ وَرَثَةً مَعْبَأٌ يَرِثُ مَا فِي وَيَرِثُ مِنْ آلٍ يَتْرُكُوا الْقُبُورَ، وَذَلِكَ أَلَا ذِكْرِي كَانِ مِنْ وَلَدٍ يَتْرُكُوا عَرِيبَ اللَّهِ لَمْ يَحْيِي.

وأما ولاية العتق، فإنها توجب العرائث عند انقطاع النسيب بحسب الإنعام والعنق واليمن له عند جملة العتباء<sup>(١٠)</sup>

(أ) موسى الميثاق.

(١) سورة الأعراف ٧٤

(٢) سورة النساء ٦٦

(٣) سورة مريم ٥٠

(٤) سورة مريم ٦٥

(٥) البخاري الموطأ ١٤٧/٣ ١٤٧/٣ مختصراً

(١) تصحيح الجرجاني، والتوقيف للشافعي ١٣٤٠

وكشاف اصطلاحات الفنون ١٢٩/١، وتصحيح

الطبري ١٢٩/١، وتصحيح الطبري ٢١/٢

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم ١٠٩/١، ١٠٧

وانفصل بين الولاية والعمالة أن لولاية أهم من العمالة، وذلك أن كل من ولي شيئاً من عمل السلطان فهو ولي، فالدمي واليه الأمير، والي والمامل والي، وليس القاضي محاملاً ولا الأمير، وإنما العامل من بني جباية النعمان فقط، فكل عامل والي، وليس كل واه محاملاً<sup>(١)</sup>،  
 جزء القولمة.

٦- التروية في اللغة مأخوذة من قام على الشيء يقوم قياماً، أي حافظه ورأى مصالحه، ومن ذلك نفيم، وهو الذي يقوم على شأن شيء وليه ويصعبه ومنه قوله تيمسلس: «إِنَّكَ مُرْتَوِكٌ عَلَى الْإِسْكَ»<sup>(٢)</sup> وكذا مشتقة من القيام المجازي، لأن شأن الذي يهتم بالأمر ويعني به أن يقف على أمره ويراه.

ولا يخرج الاستعداد الظهري للكلمة عن معناها المجري، والضماء يستحبون لفظ التيمس بمعنى يمتوي والمافرة يفتونون، التيمس على الصغير والمجنون والسببه والنفس على مالك المرقف ويريدون به، الأمين الذين يتولى أمره ويقوم بمصالحه

الألفاظ ذات الصلة:

#### ١- النيابة.

١- النيابة في لغة جعل الإنسان غيره نائباً عنه في الأمر، يقدر نائبته في الأمر إذا قدم مقدمه.

٢- نيابة في الاصطلاح: قيام الإنسان من غيره جعل 'موا'.

وعلى ذلك فالولاية هم مطلقاً من النيابة، والأخص يستلزم، نعم معنى الأهم ولا عكس، فكل نيابة ولاية ولا عكس<sup>(٣)</sup>.

#### ب- المصالح.

١- يقال في سنة: عاك على الجبل، أي وثب عليه وعلمت على صدقة، أي سميت له جمعها. واستعمل أي جعلته عاملاً والجمع عدان وعامولون والعداية يخدم العرب: أجرة انعام، ونكر نعة، وأصل أعماله أجرة من يلي صدقة، ثم كثر استعمالها حتى أجزيت عن غير ذلك.

٢- لا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى الظهري.

(١) الصحاح السير، والفروق لأبي حنبل التستري من ١٨٢، وفتح الصالح ١١/٢.  
 (٢) سورة السجدة ٣١.

(٣) استرجح الكثير مع صاحب الترمذي ١٧/٢، ونظر مراد الله البركتي.  
 (٤) سائر الترمذي وفتح الترمذي، وسبب من اللغة، وتوحيده فليته فليته.

قيام التحفظ والاعتناء

والصفة بينهما أن الزمانة أخص من الولاية.

### ٥- الوصاية.

٧- الوصاية لغة مصدر وصى بمعنى طلب شخص شيئاً من غيره ليعمله على قربة من حال حياته وبعد مماته.

أما في الاصطلاح الفقهي فهي: إدامة الإنسان غيره عدم نفسه بعد وفاته في نظر في شؤون تركته وما يعلق به من ديون وصايا في شؤون أولاده النصار ووراثتهم ويسمى ذلك الشخص مقام وصياً ما إدامة غيره مقدمه في القديم بعض المورو في حال حياته، فلا يقدر له في اصطلاحهم وصاية، وإنما يسمى وكالة<sup>١</sup>.

والوصاية على ذلك أخص من الولاية

### ٥- الوكالة.

٨- الوكالة في اللغة التفويض إلى الغير، ووجه الأمر إليه

ومعناها في الاصطلاح الفقهي: تفويض شخص ما له عمله بما يميل لسياسة من التصرفات على غير عمله في حياته وقد عرفها العدوي بأنها: "مقتضى حائر تصرف مثله قبل له عنه تسط أو ولاية ليتصرف فيه. وقال الظهري: هي إفاة أحد غيره ماله نفسه في تصرف شرعي معلوم موزون لحكم شرعي. كالكساح والطلاق التورثين للحمل وسرقة"

وعنى ذلك دلوكا أخص من الولاية

### الأحكام المتعلقة بالولاية:

لولاية إما أن تكون عامة أو خاصة. ولكل منهما أحكام تنسب بها.

الولاية العامة:

٩- الولاية العامة سلطنة على إتمام أمور وزيادة التصرف عليه بدون تفويض منه، تتعلق بأمور الدين والدنيا ونفس وقدره وتهمين على مراض العبد العامة وتلزمها من أجل حب المصالح لأمة وترو بفسادها.

في مصد ديني وديني، فروع تحقيق ثلاثة أمور: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،

(١) المغرب، والوقوف للشهادي ص ٧٢٩، وكشاف اصطلاحات الفنون ١٦٩٦/١، ومبني المستحاج ٢١٧/٢، وبنام المصالح ١٩/٢، ونسبة مستحاج ١٩/٥، ونظر الفلاح (٩٩٥) من مرشد المصير والهدى، ١٢٩٩، من المجلة الدولية

(١) التكميل ٥٦/٤، ٥٨، ومصدر دوي التميز ٣٠٧/٤، ١٣٥٩، والشيخين لأبي حري ١٤٥/١، وكشاف للمصنف ٢٦٦/٤، والقرينة القليلة للمصنف من ١٢٨، ووجه حظر ١٢١/٢

(٢) حاشية الأحكام والصفات ٩٢/٢، وكشاف اصطلاحات الفنون ١٦٩٦/٤، وقفاى كاشف ١٢٩/٢

تكون كلمة الله هي العليا، فإن لم سبحانه بها خلق مخلوق لذلك، وبه أنزل الكتب، وبه أرسل الرسل، وبه جاءه الرسول ﷺ (السنن) ١١.

١١ وللهما أصبرت الشريعة للإسلام ولا به أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا يدم الدين إلا بها، لأن بني آدم لا تتم مصداقيهم إلا بالاجتماع لحاجتهم إلى بعض ولا بد لهم من الاجتماع من رأس، حتى قال النبي ﷺ: «من خرج ثلاثة في سفر فليأمر أحدهم» ١٢.

فأوجب عليه الصلاة والسلام بأمر الواحد من الاجتماع التظليل لعرض في الحرم، تنبيهاً بذلك على سائر أنواع الاجتماع كذلك أوجب الله الأمر بالمعروف والنهي من المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وسلطان، وكذا سائر ما أوجب من الجهاد والعدن وإقامة الحج والجمع والأعياد، وتصر المظنوم وإقامه الحضرة، وهي لا تتم إلا بالقوة والإدارة مستمرة للولاية بعامة ١٣.

وأما الأمارات إلى أئمتها، ولتحكم بينهم بالعدل ١٤ قال من نهيمة والمقصود المرجح بالولايات، صلاح دين المحدث الذي متى لا هم خسرو خساراً مالياً، وهم يتفهم ما حرموا به في الدين، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياهم ١٥.

١٥ وللولاية عامة مراتب واختصاصات تفاوتت فيما بينها، وتكون من ولاية الإمام الأعظم إلى ولاية نوابه وولاته وحرمهم، وبها بناء نهج الجيوش، ومن الأمور، وجب به الأمر له من حله، وعصرها في محلها، وتعيين القضاء والولاية، وإقامة الحج والبياعات، وإقامة الحدود والحدود، وقمع الكفرة والمفسدين وحماية بيضة الدين، ومصر الحصورات، وتخليق استازات، ومعب الأوصياء والنفار والمنولين ومحاسنهم وما سوى ذلك من الأمور التي يستحب بها الأمر، ويحكم شرع الله. قال ابن تيمية وأمر ذلك أن تتم أن جميع الولايات في الإسلام مقصورة على أن يكون الدين كله لله، وأن

(١١) نسخة ص ٨، ومصحف طبري من نسخة ١١٢٢٨

(١٢) حديث: «من خرج ثلاثة في سفر فليأمر أحدهم»

أمره أبو داود (٢٢/٨٥) ط حصر، من حديث ابن أبي عمير (السنن) وحسنه النووي في رياض المسنين (ص ٢٧٥) ط الشك الإسلامي.

(١٣) كتاب الشريعة لأبي حنيفة ص ٢١٥، ومصحف طبري من نسخة ١١٢٢٨

(١٤) مصحف طبري من نسخة ١١٢٢٨، (٨٥) ٢١١، والسنن المكتوب ص ١٩، والنسخة لابن حنيفة ص ١٩٠

(١٥) البيهقي الشريعة لأبي حنيفة ص ٢٩، ومصحف طبري من نسخة ١١٢٢٨



## ٥- الحرية.

## ٦- العدالة.

١٠- انفق اعتناء على عدم صحة تولي احد  
تولايه العامة، لانه مشمول بحدّة ماله، ولأن  
نفسه العبد من ولاية نصّ يمنع من انعقاد ولايته  
على غيره<sup>(١)</sup>

هـ المذكورة.

١٦- ذهب جمهور حل العلم إلى شرط  
الذكورة لخصه برمي الولايات عامة<sup>(٢)</sup>، وذلك  
لقوله تعالى ﴿الرِّجَالُ شَوَاحِدُ عَلَى النِّسَاءِ﴾<sup>(٣)</sup> لمّا  
نُصِّحَتْ قَتْلَ بَنِي إِسْرَءِيلَ قَتْلُوا بَنِي إِسْرَءِيلَ<sup>(٤)</sup>  
حيث دل على أن الرجل هو العام عن المرأة،  
فكيف تقوم هي على شؤون العامة؟ وقد ورد من  
النبي ﷺ أنه قال: «أولى بفتح نوره وبنو أمهم  
امرؤ»<sup>(٥)</sup> المذكور الرسول عليه الصلاة والسلام  
عدم الفلاح للأمة بتولي المرأة شؤونها

١٧- ذهب جمهور الفقهاء إلى اشتراط  
العدالة لصحة تولي الولاية العامة<sup>(٦)</sup>،  
وعدالة هي صلاح في الدين والمعرفة  
فاصلاح في الدين هو أداء الواجبات وترك  
المعصيات بعدم ارتكاب الكبائر، وعدم الإصرار  
على المعصية، وأن يكون بصيراً في مواضع  
الرب، مأموناً في امرها وانصافاً

وأما معرفة فهي اجتماع ما يحسنه  
ويربّه، وترك ما يفسد ويشتت من الأعمال  
والأموال

وقد اشترطت العدالة ههنا، لأن الناس  
منهم في دينه، ولا تغفل شهادته، ولا يوش  
بشرفاته ولا يؤمن معه من الخبث في الأحكام.  
فلا يصح توليته أمور المسلمين<sup>(٧)</sup>

## ٧- العلم بالأحكام الشرعية.

١٨- اشترط جمهور الفقهاء لتولي الولاية  
العامة العلم بالأحكام الشرعية

(١) صح. داري ١٤/٢٢٢، ومعه المحتاج ١٢٠/٤،  
والنظر المرقوم ٢٩٩/٦، وروى الفقيه ١٢٠/٤،  
وحيث الاسم ١٩، وشرح مفهمي الإبداعات  
٣٨-٢٩

(٢) مراتب الإجماع ٢٩، وجمهور لإلزام ٢٩/٢،  
والنظر المرقوم ٢٩٩/٦، وكذا في المحتاج ١٢٠/٤،  
ومنه المحتاج ١٢٠/٤

(٣) سورة النساء ٣٤

(٤) حيث أن يفتح نوره وبنو أمهم امرؤ ١  
الفرقة الحزبية ٢٩٩/٦، ٣-٤-٥ = ٢٩٩/٦، من  
حديث أبي بكر

(٥) مجمع خاتون ١١، شهاب ١٤١/١٤، واسبغ الترمذي  
١٧/٢، وروى لأ. ١٨، والأحكام الشرعية  
للداري ١٩، وكشاف الفقهاء ١٢٠/٤،

(٦) روى الفقهاء للشافعي ١٢٢/٦، وروى المحتاج  
١٢٢/٦، وشرح منسب للإمام ٢٨١/٣،  
والأحكام الشرعية ٧، يبطي ٢٩



من إذا رُشد الأمر إلى غير أهله فانتظر  
إساعته<sup>(١)</sup>

هذه هي الشروط المشتركة لثلاثي ولاية  
الامانة، وهناك شروط أخرى لوجه تضاد بعض  
أركانها، مثل شرط للرغبة للخلافة.

(١) إمامة المظني ١١، ونضاه ١٨٤  
تقديم الأمثل عند الاضطراب:

٢٦- ذكر النجاشي أنه إذا تعدد اجتماع كل هذه  
لشروط هي الأساس، وقد مكثت هذه الأوصاف  
في وقت من الأوقات، فلا يخلط إمام الولايات  
الامانة في الدولة، بل يجب تقديم الأصلح  
والأمثل في كل ولاية بحسبها، إذ  
للمصروفات تباع المحظورات، ولأن حفظ  
بعض المصالح أولى من تضييعها كلها، فلا  
يجوز تعطيل أصل المصالح بوجود بعض النقص  
في ولاء الأمر، ولأن المبدأ مع الأبعد غريب،  
وأحد شرطين غير بالإضافة، ولذا قال الله  
سبحانه ﴿فَإِذَا كُنَّا فَكَا مُتَكَفِّرِينَ﴾<sup>(٢)</sup> معلق  
تحصيل المعنى من الاستطاعة، فكذلك  
مصالح كلها.

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا جَاءَ فَتَاتَ إِلَى

الولاية العامة الرئي والكعبة، وهذه الصفة  
تختلف مطلبها بحسب الولاية التي يراد  
إسعادها، فلما يلزم تولده في الخطير منها  
كالإمامة العظمى من المقتدره السياسية  
والحربية والعسكرية والصراخ، والتمسك  
ولمضاء والذقاء لا يشترط فيما توسها من  
الولايات، ومن أجل ذلك يشترط في كل  
ولاية بحسبها<sup>(٣)</sup>.

ولقد ثبت النبي ﷺ إلى عهد الحسن، فربما رواد  
أبو هريرة قال: أفتت يا رسول الله ألا  
تستعملني؟ قال: قد مر بيده على منكبي، ثم  
قال يا أبا ذر إنك صبيح، وإنها أمانة، وإنها  
يوم القبة عزي وشهامة، إلا من أخذها بخلها،  
وأدى الذي عني فيها<sup>(٤)</sup> فهذا الحديث أصل  
عظيم في عدم جواز إمام الولاية العامة لمن كان  
فيه ضعف عن القيام بوفائتها وأعبائها  
وموجبها، لأنها أمانة<sup>(٥)</sup> وفي حديث أبي  
هريرة ع أن رسول الله ﷺ قال: إِنْ خُفِضَتْ  
الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرْ إِسَاعَةَ قِيلَ كَيْفَ إِسَاعَتُهَا؟

(١) حديث الأمام من ٨٩٩، والشيخ الطحاوي ٢٩٩/٦، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٤٦، والأحكام  
السياسية لأبي إسحاق ص ٢، والبيان للشرعية  
ص ١٥، وشرح صحيح مسلم للقرطبي ٢٠٩/١٢

(٢) حديث: جاء يا رسول الله صبيح...  
أخرجه مسلم (١٤٩٩/٢) ط المظني.

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ٩٤٦/٤، وبتدوين  
عند ص ٤٩

(١) حديث: إِنْ خُفِضَتْ الْأَمَانَةُ فَاَنْتَظِرْ إِسَاعَةَ...

أخرجه البخاري (فتح الباري ٩٤٦/١)، السلفية.

(٢) سورة لقمان، ١٦



## واجبات صاحب الولاية العامة:

٢٢- يختلف واجب أصحاب الولايات العامة بحسب الولايات التي يتقيد بها كل منهم. وذلك بتساوي الوظائف والأعباء والاختصاصات والمسؤوليات الصارطة بكل ذي ولاية، فواجبات الخليفة مثلا مختلفة عن واجبات رآي لشريعة. وواجبات النوير مختلفة عن واجبات القاضي.

وراجبت أمير الجيش مختلفة من واجبات المحتسب، وعلمه الواجبات هي كما يلي:

## أ- الالتزام بأحكام الشريعة:

٢١- الالتزام بأحكام الشريعة واجب على صاحب لولاية وذلك في ألقوان وأعماله وأخلاقه، فإن ملاك الأمر وجميع الخير فيه تقتلند الولاية العامة يعني أن يكون قدرة حسنة للناس في ذلك، بأن يتعهد به بغير والنوي نيل أن يطلب ذلك من الرعية، فإنه أدعى إلى امتثالهم، وأقرب أثرأ في صلاحهم وفلاحهم.

## ب- أداء الأمانة:

٢٥- من واجبات صاحب لولاية العامة أداء الأمانة وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ

وَمَنْ يَكْفُرْ لَكُمْ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا بِنَفْسِهِ إِنَّهُ لَأَكْبَرُ الْأَعْدَاءِ﴾<sup>(١)</sup> فدل على أنه لا تكليف إلا بغير القدرة، وإن الأمر يمسك بالعمى<sup>(٢)</sup> وهي تلك يقول العزيز بن عبد السلام: «واعتبرت المدة في جميع الناس لما جاز تعطيل لصالح السمعة بانتفاء والمعلماء وولاية، بل مدنا أنكر القصة ما منهم، وأصبحهم لتمام بدت قاصحهم، بناء على أن إذا أمرنا بامر آتت به بعد قدرنا فيه، وبسقط عنا ما عجزت عنه، ولا شك أن سمعة البعض أدنى من تصحيح نكل<sup>(٣)</sup>».

٢٢- ويح أنه يجوز توبة غير الأهل للضرورة إذا كان أصبح الموجد. يجب مع ذلك التمس في إصلاح الأحرار، حتى يكمل في الناس ما لا بد لهم من أمور وولايات والأليات وسجود. كما يجيب على المعسر اسمي في وفاء دينه، وإن كان في الحال لا يطلب منه إلا ما يقدر عليه، وكما يجب الاستعداد لتجديد إعداد القوة ووسط الفيل في وقت صفحه للعمى، فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة البقرة ٢٨٦

(٢) عات: الأس من ٢٢٨، وتواجد الأحكام في مباح الأمان ٢٢/٢، وشي الصدج ٢٢/٦، وكثافت الفتح ٩٩٩، والسياسة لشريعة لأمر بنية من ٤٥.

٢٩

(٣) تواجد الأحكام ٢٢/٢

(٤) السياسة الشريعة لأمر بنية من ٢١



حسب عموم المسلمين، لما له من صفة  
خسرة وإنجازه باهر.

وقد ذكر ابن سبويه<sup>(١)</sup> جميع تسعة الدقة  
والولاية المصالح<sup>(٢)</sup> أو الامانات إلى أمهات،  
و يحكم بينهم بالعدل<sup>(٣)</sup>

وحكي إن الله يصر الدقة للدلالة وإن كانت  
كثرة، فلا يصر الدقة، نظافة وحر كانت  
مودة<sup>(٤)</sup>

د الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢٧- إن المنصرد بالولايات في الإصلاح  
إصلاح دين العلق الذي في فائهم عسروا  
حسراتا مبنا ولم يصح ما يصح به في  
الدين وإصلاح ما لا يعود الدين إلا به  
من أمر الدنيا<sup>(٥)</sup>، وذلك حتى يكون دين  
كله قد وثقوا كلف الله في العباد<sup>(٦)</sup>

لديناين نعمة ولد كان جماع لدين وجميع  
الولايات هو أمر دهي فالأمر الذي يثبت الله به  
رسوله هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر  
هو انتهى عن المنكر، وهذا نعت النبي ﷺ

السموات والأرض من الله ﷻ  
يقينهم بذكر الله ﷻ والذين يقرنهم الناس  
يقينهم<sup>(٧)</sup> رزوه عن حبيب الله قال بالرسول  
الله ﷻ انقوه انقذه، فإن نظم فسمات يوم  
العبادة<sup>(٨)</sup>

وبهذا نصي انعماء من أي لولاية بقاشمها  
العدل كانت من أفضل لغات، وإن العباد من  
الألئد والولاء، ولقد أعظم اجر من جميع  
الأمم<sup>(٩)</sup>

قال الفر بن عبد السلام، وذلك أكثر ما  
يجري على أيديهم من إله له الحق ودره أياضه  
قضى أحدهم قول تلكت أوحدة يدفع الله بها  
ماتاً ألف مقله بما دوما، أو يجب به ما  
ألف مقله بما دوما، فما له من كلام يسير  
وأخر كبير

أما ولاية الحرر وقصة السوء فأعظم الناس  
ورزء، وأعطاهم درجة عند الله ﷻ، لصورة  
يجري على أيديهم من جلب انعماء ودره  
المصالح، وإن أحدهم ليفول انكسة  
أو حدة لجأهم به أيهم أو أكثر على

(١) قوله لا أحكام ٢٠/١

(٢) تسعة لشربة ص ١٢

(٣) التسعة ص ١٠

(٤) التسعة لشربة ص ١٢

(٥) التسعة ص ١٠

(٦) سورة الحديد ٢٩

(٧) حدث الحر انكم من انظم فلهذا ١

أخرج مسلم ١٩٩/١ - ه الطبري

(٨) تحرير النفاة فيا يعل ويخرج من بيت العدل

للإتقان ص ٢٧١، رواه الأعمدة بلز ١٢

والمؤمنين، كما لا تفتقر: ﴿وَالشُّرَكَاءُ لِلْهَيْبَةِ﴾<sup>(١)</sup>  
 ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الْبِرَّ الشُّرَكَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>

ومدح وجب عن كل مسلم لوجه وهو قرض  
 على التكفيل، ويصرف قرض من على القادر إذا  
 لم يعم به غيره، ويصرف في السلطان والولاية،  
 مدور السلطان المدور من غيرهم، وعندهم من  
 الوجوب ليس من غيرهم، لأن سائر الوجوب  
 هو المدور، ويجب على كل مسلم بحسب قدره

وجميع الولايات إنما مفصولة الأمر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر، سواء في  
 ذلك ولاية الحرب، فكيف مثل مجابهة  
 السلطنة، والتصدي مثل ولاية الشرطة،  
 وولاية الحكم، وولاية المدن، وهي ولاية  
 القوتين المالية، وولاية الحمية، تكن من  
 المتولين من يكون بمرتبة الشاهد المتولى،  
 والمطلوب منه الصلح، مثل الشهود عند  
 الحكم، ومثل صاحب الجوان الذي  
 رقيبته أن يكتب المستخرج والمصرف،  
 وتفتيش وأخبر الذي رقيبته إخبار دي  
 الأمر بالأحوال، ومنهم من يكون بمنزلة

الأمس المتعاقب، والمطلوب منه الصلح، مثل  
 الأمر، وسائر من يخلص، وبالصديق في كل  
 الأحوال، والعدل في الإنشاء من الأقوال  
 والأعمال يصلح جميع الأحوال<sup>(٣)</sup>

هـ - مقدرة أهل العلم وقوي الرأي  
 والتجربة.

٢٨ مقدرة أهل العلم وقوي الرأي والتجربة  
 واجبة على صاحب الولاية العامة وذلك لظاهر  
 وعمره الأمر في قوله تعالى ﴿وَقُلْ لَكُمْ فِي

أهل الدين المشاورة أهل الدين،  
 وسأله في تعيين، وهي حق على عامة  
 الطلعة من الرسول إلى أهل خلق بعده في  
 درجاتهم، وهي جماع على أمر، يشير كل  
 واحد برأيه، فأعود من الإنشاء

ومع ذلك هلزم ما لولاية العامة انتشارا  
 أهل العلم والمعرفة حيث هي، أو أشكل عليه  
 من الأمور والمصالح المتعلقة بولايته  
 وصنائه، فتشورى أئمة الجماعة، وسير  
 طلعهم، وسبب إلى مصروف، وما يدر

(١) الآية من ١٢، ١٣

(٢) سورة آل عمران، ٢٨

(٣) سورة الفرقان، ٧٢

قوم إلا فُتُوا<sup>(١)</sup>

القيام فيما جعل إليه ينظر به وأُسند إليه  
القراءة عليه دون تواتر أو تفسير أو إصدار  
عن أبي هريرة الأدي قال سمعت رسول الله ﷺ  
يقول: «من رآه في شئ من أمر المسلمين»  
فاحتجب ذنوب حاجتهم وذنوبهم وفقرهم،  
احتجب الله عن حاجته وعلمه وقهره<sup>(٢)</sup>

وعمل القهر في كل من رآه ولاية اسلافه بما  
دونها في الرعية، لا يحل له أن يتصرف فيها إلا  
بطلب مصلحة أو دفع مفسدة. فلا ولاية بما  
تناول جلب المصلحة، الخفاعة أو الراجحة  
وقدر كصدد الخائف أو الراجحة<sup>(٣)</sup>.

### حقوق صاحب الولاية العامة:

#### ١- طاعته في المعروف:

٣٠- ينظر التقهات على وجوب بدل الطاعة  
لأوليه أمور المسلمين في كل ما يأمرون به  
وينهون عنه، لم يكن فيه مضرة لله تعالى، فلو  
تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا  
الْأُمَمَ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

ولما روى ابن عمر رضي الله عنهما: قال

قال ابن خزيمة: «ما رآه من رجل على دولة،  
شدة الطاعة بما لا يعصونه، فيما أشكل  
عليهم من أمور الدين، ووجوه الجيش فيما يتعلق  
بالحروب، ووجوه الناس فيما يتعلق  
بالمصالح، ووجوه الكتاب والمسال  
والمزود، فيما يتعلق بمصالح البلاد  
وعبادها»<sup>(٥)</sup>

وقد مدح الله من عمل به في جميع أمور،  
قد جمل رعا. ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾<sup>(٦)</sup>. قال ابن  
العربي: أي لا يستبدون بأمر، وينهون أمرهم  
حتى يستعصوا بهم من يظن به أن عند مكرراً  
لغيره. وفيه سريرة أربية، وسنة نبوية، وخصلة  
عند جميع الأمم مرفوعة<sup>(٧)</sup>

(ر. النووي ص ٨-٩)

### و- تعهد حاجات الأمة ورعاية مصالحها

٢٩- وذلك في كل ولاية بعينها، فمن  
أمره الله أمراً من أمور المسلمين فله

(١) حديث (من رآه في شئ من أمر المسلمين

أمره أبو نازة (٣٥٧٢) ط. حمر، والحاكم

(١/٩٠) ط. دار، الصواب (الطاعة)، واللفظ لأبي

داود، وصححه الحاكم ورواه النجاشي

(٢) الترمذي ١/٣٩

(٣) سورة النساء ٥٩

(٤) طالع الملك في طابع الملك (٢٩٤١) دار الفار المصرية

للكتاب، وأحكام الترك لأبي المصطفى ١/١٥٦

(٥) مواهب الجليل ٢/٢٩٥

(٦) سورة التوبة ٢٨

(٧) طالع الملك ١/٩٤

وروي في صحيح الترمذي في المطاع على المرأة  
المسلمة فيه حب وكراهة، ما لم يؤمر بمعصية،  
فإن أمر بمعصية فلا سمح ولا طاعة<sup>١</sup>

كما في فتاوى حرم الخروج على ولي الأمر  
إذا كان عادلاً، ما لم يخرج عليه إذا كان جائراً  
قد اختلف الفقهاء في حكمه

انظر التفصيل في (الإمامة الكبرى) ١٩٠

٢٠ طاعة الولي أو الأمر<sup>٢</sup>

ب- نصيحة

٣١- ذلك ما ينبغي والتذكير بالحق، في إعلام  
بما عقل عنه أو لم يسمع من حقوق المسلمين،  
حيث إن صاحب الولايات من سدود  
حارث أمير المؤمنين<sup>٣</sup>

رصدور من يبيع دياره أو يبيعه قاي  
لأدين النصيحة قبل بيعه؟ قال لا، وكذلك،  
وإرسوله، ولأنه المسلمون، وعلى من<sup>٤</sup>

دع أسوي وأمره بأفقه المسلمين  
الحنيفة وغيرهم من يقوم بأمر المسلمين  
من أصحاب الولايات<sup>٥</sup>

(١) حديث الطبع والطاعة على المرأة المسلمة  
أخرج البخاري في صحيحه ١٣٠٠/١٣٠٠، ١٣٠٠/١٣٠٠.

(٢) الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠

(٣) حديث الطبع والطاعة

أخرج مسلم في صحيحه ٢٨٢٠، ط الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠،  
الترمذي

(٤) شرح الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠

وهو أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ  
إن الله يرخص لكم ثلاثاً ويحبط لكم ثلاثاً،  
يرخص لكم أن يعبدوا ولا يشركوا به شيئاً، وأن  
يعتصروا بحبل في حديد، وأن يخمرنكم، وأن  
تصحبوا من ولائكم أمركم ويحبط لكم  
كل ردال، ومن عاهدكم، وكثرة الأموال<sup>٦</sup>

وقد ذكر العلماء أن النصيحة لما كانت  
حسناً يهدو من وجهه وشفته، وبها قد  
صلاح المنصوص، لزم أن يجمع بالبرق  
والطه واليمين والنصيحة لا مالم والملك  
والفدح والتجديد، وذلك لما روي عن أبي  
عليه السلام أن أبا بكر بن عبد الله بن مسعود  
بشبهه عليه، ولكن لأجل أنه يهدو به، وذلك  
لأنه قد نكح، ولا كان قد أدى لذي عليه<sup>٧</sup>

ج- جعل رقه من بيت المال

٣٢- من جمهور العلماء على أن لشدة  
الولاية العامة حقاً في بيت المال، بحيث يرتب له  
رواق منه يكفيه وعياله، ما يشاء مع مكانته  
وجايزه، وذلك كإسائه على أهل بيته انتهى

(١) حديث الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠

أخرج مسلم في صحيحه ٢٨٢٠، ط الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠.

(٢) الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠

(٣) حديث الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠، ط الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠.

أخرج مسلم في صحيحه ٢٨٢٠، ط الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠،  
الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠، ط الترمذي في صحيحه ٢٨٢٠.

قومي أن حرفتي ح كة عجز عن مؤدته  
علي، وشئت بأمر المسلمين ساقطاً من  
لي بك من هذا أمال، واحترق المسلمين  
به<sup>١</sup>

### أنواع الولاية العامة.

١- تنوعت صور الولاية العامة، شكها  
واحصاها تبعاً من الأدلة الإسلامية بحسب  
اختلاف الأقسام والأسماء والأصناف  
والأغراض بما قد قال فيه تيمية: عموم  
لولايات وعصومها، وما يستفاد العمومي  
بالولاية يملأ من الأقطار والأحوال  
والغرف، وليس لذلك حد في الشرع. فقد  
يدخل في ولاية القضاء في بعض الأديمة  
والأمكنة ما يدخل في ولاية الحرب في  
بعضها وسكان أسرى وبالكس، وكذلك  
بعض ولايات الجاني<sup>٢</sup>

وعلى ما بلغ هذه أنواع هذه الولاية  
رصدت فيها (مدولاتها) في شعبان  
لحقها أكثر من عشرين نوعاً، بعضها فيما  
يلي

مع الفرق على متعاقبة فر. قمع مناه من من  
أجره، نيابة عن مصالحها، وذلك أهل  
أوليات العامة يستحقون رؤيتهم من بيت  
من المسلمين لشرفهم بالقيام على  
مد لحوم واحد منهم بحق العامة

من لم يفرغ بهم ذلك من بيت المال لم يطلب  
المصالح وضاعت الحقوق لأشدها عهد  
بالمعنى في لاكتسابه، وربما أدى ذلك  
لأعده لشره أو غيرها من الدفء الحرام

ليس أحسن ذلك كان لا بد من مد يده إلى  
ذلك بكفهم ومن يمترون في بيتهم<sup>٣</sup>

وقد روي عن منصور بن شداد عن محمد  
رسول الله ﷺ يقول: من كان معاً فلا يكتسب  
روحه، من لم يعل له خادم فليكتسب خادمه،  
من لم يكن له مكن فليكتسب مكناً<sup>٤</sup>

ومن تأنثه رضي الله عنه ذلك له  
مستحب أبو بكر الصديق قال لقد علم

(١) شرح من المذهب للشيخ الشهيد ١١٢٢ روضة  
الصفحة ١٥٥ ورد ما يطابق ١١٢٧/١٦٦ حديث  
٢٩٠/٦، واليسود ١١٠٢/٦١ وشرح مختصر  
الإدوات ٢٩٢ روضة الفتاوى بعد يعل وهو  
من بيت المال من ١٠ والجمعة السرب من ١٢،  
حكاية في كتبه عامي ٢١٢٢ أمكنة مقرر أن  
لا من يرى ٣٦٩

(٢) حيث قال في ١١٢٢ روضة ١٠ ووجه ١  
منه أبو داود ٣٥٠/٢ ط حنبل، النكاح  
٦٦٦ روضة الفتاوى ١٢٤ ط حنبل،  
حكاية

١١ روضة ١٢٢٢ روضة ١٢٢٢  
١٢ روضة ١٢٢٢ روضة ١٢٢٢  
١٣ روضة ١٢٢٢ روضة ١٢٢٢  
١٤ روضة ١٢٢٢ روضة ١٢٢٢





لهم عدا ذلك<sup>(١)</sup>

فسمى إمارة استكلاء، وإمارة شيلاء

(ر. قضاء ج ٧ وما بعده)

ثُمَّ إمارة الاستكلاء: فهي التي تتخذ من احتياط الإمام، وهي موحدة عام وخاصة، فالخدمة أن يمرض إليه الخليفة إمارة بيد قو إنهم ولاية على جميع أهلها، ونظر أي انعموه من سائر أعماله والخاصة هي ما كان لأمر فيه مقصور الإمارة على تدبير الجيش وسياسة الرعية وحماية الميقات والدب عن الحرم، وبسبب أنه مقصور للعشاء والأحكام وجبة بخراج والمصدقات وغيرها.

وَمَا إمارة الاستكلاء: فهي التي يدفعها الإمام من احتياطه، كأن يستولي الأمير مدقوقة على بلاد، فيقلده للخليفة إمارة، ويؤخذ إليه تدبيرها وسياستها<sup>(٢)</sup>

(ر. إمارة ج ٤ وما بعده)

و- ولاية الشرطة.

٣٩- يطلق كلمة الشرطة في اللغة على الجند، والجمع شرطة، وأحوالهم يوم أعوان استبدلوا شمر بذلك لأهم جعلوا لأنفسهم علامات يعرفون بها للأعداء، وألوا حد شرطة.

٣٧- ولاية المقدم- كما قال المصنف في- هي قود المقدمين إلى التناصب بالربعة، ورجع المسارعين عن التجاهد بالهبة ومن شرط الناظر فيها أن يكون جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم بهيئة، ظاهر العدة، قبل الطمع، كثير النور، لأنه يحتاج في نظره إلى شدة الحياء، رتبته لقضاء، فاحتاج إلى التجمع بين حصص العرفيين فإن كان ممن يملك الأمور العامة كالنوراء والأمراء، لم يحتج بنظر بها إلى تخيد، وكان له بموجب ولايته النظر فيها دون كل من لم يقوؤس إليهم عموم الأمر احتاج إلى تقليد وثوب إلى اجتمعت به الشروط المتقدمة<sup>(٣)</sup>

(ر. مظالم ج ٤ وما بعده)

هـ- ولاية الإمارة:

٣٨- تسمى هذه الولاية عند لبقها إلى

(١) الأسكاف الصغانية الماردي من ٣١ وما بعده،  
والأبي جاس من ٣٢ وما بعدها، وتحرير الأسكاف في  
تحرير أهل الإسلام لأبي جاس من ٣٩.

(٢) بصره ج ١٤، وميزان الحكام من ٦٧  
(٣) أحكام سلطانة الماردي من ٧٧، وألوس من ٧٢

مثل غزوة جمع خُرُوفَة وشرطتْ سوب. لم  
انشرته<sup>١١٠</sup>

من امين علفون وتسمى صاحبها هذه العهد  
بقرية ' ناكم. وفي دولة اهل لادنس:  
صاحب المدينة. وفي دولة التمرك الرلي وفي  
وقف مؤمنة لصاحب السيف في الدولة،  
وحكمه نافذ في صاحبها في بعض الأحيان<sup>١١١</sup>

وقد ذكر بن الامين العرطبي من املاكه  
صاحب هذه الولاية وضع الامر:

(أعقدوا) مودة احكام من صاحب  
الانظام واصحاب الدواوين في حبس من  
امره بحيه، وإطلاق من امره بإطلاقه،  
وإشعاص من كائنه بإشعاصه، وإخراج  
الأبدي فما دخلت فيه وإقرارها.

(والقاضي) الظفر في الجديات، وإقامة  
الحدود على من وجبت إقامتها عليه<sup>١١٢</sup>.

وقد قال القاضي بن عصوان لالقاضي ويحيى  
على (مما أن يولي ذلك رجلاً ثمةً صاماً في  
الحقوق والحدود، متيناً غير مغفل<sup>١١٣</sup>)

(١١٠) السراج التميمي، ركن الثمانيات ص ٣٩

(١١١) غلة ابن علفون ١١٩٦/٢، وانظر سيد السراج لالقاضي  
السكي ص ٤٢، ونشره القلائد لصاحب السراج  
ص ٢١١

(١١٢) انولات الموقر ص ٢٠

(١١٣) الشهاب اللامع في الخدمة العامة لابن قدامة بن  
عصوان التميمي ص ٢٢٨

وذكر السراج السكي من الشامية أن من حق  
والي الشرطة التميمي من المنكرات من الحمر  
والحشيش ومن ذلك، وسد الفريعة فيه،  
والسر على من سرقه الله تعالى من أرواب  
الدمعي، وإزالة ذوي الهبات عثراتهم،  
وليس له أن يتجسس على الناس، ويبحث  
عنهم فيه من منكر، ولا كبس بيوتهم  
بمجرد انبيل والقتل. بل حق عليه إذا  
نفس أن يبحث سرّاً رجلاً مأموراً بنهي عن  
المنكر قدر ما بهي الله منه، ولا يريد على  
ذلك وما عمله بعضهم من، حراج الناس من  
بيوتهم وإزعاجهم وإزعاجهم ومنكهم كل ذلك  
من لعدي حدود الله تعالى ولعلم ليق<sup>١١٤</sup>

١- وقد سعى ابن تيمية هذه الولاية ولاية  
الحرب الصغرى، تعبيرا لها عن ولاية الحرب  
الكبرى التي تسمى بهذه مثل دابة السلطة<sup>١١٥</sup>

وأشار إلى أن مشهدها المصع من لسانه في  
الأرض، وجمع أهل الشر والعدوان، وذكر بها  
في عرف زمانه في البلاد الشامية والعصرية  
تحتضن بإقامة الحدود التي فيها إلفاف، مثل قطع  
يد سارق وحفرة المنحدر ونحو ذلك وهذا

(١١٤) سيد السراج ويحيى لالقاضي السكي ص ٤٢، ٤٣

(١١٥) الشهاب ص ١٢، وصنع طوى ابن جيب ص ٦٥-٦٦

الحليفة أو الأمير، وهو المحسوب<sup>(١)</sup>.

(ر. حيه ٦٤ و٦٥ ص ١٤٨)

### ج- ولاية الإمارة على الجهاد

٤١- ولاية الإمارة على الجهاد مختصة بمقال

المشركين وهي هي صريح

(أحدهما) أن تكون مقصورة على مبادئة

الحيش والتبوير لحرب، فيعتبر فيها شروط

الإمارة أصاحه

(والضرب الثاني) أن يوصى إلى الأمير بها

جميع أحكامها من قسم العنانم وعند الصبح،

تعتبر فيها شروط الإمارة العامة

وعليه الإمارة إذا عقدت على فرد واحد لم

يكن لأمرها أن يفرق غيرها، سواء قسم بين أو

ثم يسم (إذا عقدت عاماً عاماً بعد عام ثم

مادة المرومي كل وقت يقدر فيه، ولا يفتر عنه

مع رتلان الموضع إلا أنه لا يسترحب وأن ما

يحركه أن لا يعنى عاماً من جهده

ولهذا الأمير إذا توخيت إلى الإمارة من

لمجاهدين أن يطر في حكمهم، وليس

الحدود عليهم ولا ينظر في أحكام غيرهم

ما كان سائراً إلى نصره، فإذا مشتر في

يدخل فيها من الحقوق ما ليس له بولاية،

تجده 'سارو، ويدخل فيها الحكم في

المحاصدات والمصاريات ودعوى السهم

التي ليس فيها كتاب وشهود. أما في بلاد

أخرى كبلاد المغرب ليس لولايتها حكم في

شيء، وإن هو ساعد الأمير بتولي القلعة

وأسمى ذلك أن عموم لولايات وخصوصها،

وما يستتبعه انصوري لولاية ينشئ من الأمان

والأحوال والمعروف، وليس لذلك حد في الشرع،

ولهذا قد يدخل في ولاية الحرب في بعض

الأمكنة والأرض ما يدخل في ولاية القضاء في

مكان ومكان آخر وبالعكس

وقد تبعه في ذلك تلميذه بن الميم<sup>(٢)</sup>

### ز- ولاية العسبة:

٤١ احسب عند القضاء في الحرب المعروف

إد ظهر تركه، وأبهي من المكر إذا ظهر ذلك،

وهي من الخطأ السبية الشرعية كالصلاة والعتيا

والنساء والجهاد

وولاية الحسبة نوعان: ولاية أصاب مسجلة

من الشارح، وهي أفولاب التي امتصاص التكليف

بها شيب بكل من طليعت من دولاية مستمدة،

وهي التي يستمد من عهد إلى في ذلك من قبل

(١) الأحكام السخطية للدارمي ص ٢٧٢، ولأبي بكر

ص ١٨٦، والشعب الثلاثة لابن رضوان ص ٢٢٧

وشرطي السكتة لابن الميم ص ١٩٩

(٢) المحسب لابن بيبه ص ١٦٠، ومحمود تكلو أبي

لبيبة ص ٦٨، ٦٩، ٧٠، وانظر الفري السكتة ص ٢

اشتر الذي نفلده، جاز به أن يظفر في الحكم  
جميع أهله من مقدانه وزوجيه وذلك كما إمرته  
خاتمة أخرى عنه أحكام "المحصر"

(ر' جهاد ف ٧ وم ١٥٥)

جبية ي ٧-٦٥

## ط- الولاية على حروب المصالح

## ثانياً الولاية الخاصة.

١٣ ولاية (نارده على حروب مصالح  
مختصة به - غير تمشك كين - ينسب لبال أهلي  
الزوجة - وفار من المعرة وفار من حاربين  
ومطاع لهرين<sup>(١)</sup>

١٤ رذائف آدم بعف - بني دأوم بعف،  
حروب ف ٦ وما بعف.

## ي- ولاية السعاية وجباية العدة

١٥ - يُعهد لمفوي السعاية إنشاء الحكم في  
الأسول المكونه حاصه - عين حكم في غير ذلك  
المكونه حكمه اقدم الولاية<sup>(٢)</sup> - دل الماضي من  
وصول الماتقي ولا يكون من يتولى ذلك إلا  
عالم بأحكام العداقات ومقدورها ومصلها

(١) مرده الحكاء لان فرسود ١٥٦ - ومن حكام  
نظر بعف ح ١٣ والولايات ح ١٤، والامكان  
سقطان لسديرت ح ١٤، ١٥٤، ١٥٥، والاحكام  
سقطان تأبي بنس ح ١٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥

(٢) مدافع السعد

(٣) بعف ح ١١، وعين الحكاء ح ٢، والولايات  
ح ٩، والاحكام سقاطية سديرت ح ٣  
والأحكام سقاطية تأبي بنس ح ١٥، ومخرج  
الولايات السعد ح ٣٨

وصفات في يؤخذ منها، ومن قواعد، وكيف  
تؤخذ حسماً غير علفه، متيناً غير معف<sup>(١)</sup>.  
(ر' زكاة ف ١٤١ وما بعدها، سداة ف ٤٤)

١٥ يطلق ولاية خاصة في لاشعنان  
الذهبي على ثلاث حروب من سلفه، وهي  
١ البائة الجبرية التي يوصف فيها الشيء أو  
المعبأ شحبه كبيراً رأساً بأن يتصرف لمصلحه  
القاصر في تدبير شؤون انحصصه (السديه

ويقتصر ما ينشر لولي هو مصل الشرعي  
لذلك كقصر، يفهم مقاده في جميع الحقوق  
التي تقبل سديه من عود وأعمال ومقاصدات  
في لعقود وشعر ذلك.

وتكون تصرفاته فاعلة عليه جبراً إذا كانت  
مستوية سرانها الشرعية، بحيث لا يكون  
للقدصر عهد مفرغه وأشد الحق في نفس شيء  
منها<sup>(٢)</sup>

وهذه لولاية تظن سلطه ذات موصي.

١٦ حلفه سلطه على شؤون القاصر المنقطه

(١) لذهب للامد سديرت الحكاء ح ١٢٢

(٢) لذهب، والفقار سديرت ح ٢، والآب  
الفقار لاير بعف ح ١٨٦

بعضى ولايته، لعدمه عند عدمهم، فنوله  
بخط السلطان دلي من لا دلي له<sup>١١٩</sup>.

فبما رسمها عقبه أو بمظنة حذو به من ولاية  
وفدائه وبحوهم بصلطه المولى عليه قال العز  
ابو عبد السلام لأنه موطوء، فلهذا بمصالح  
المسلمين وتعارف المستمول على أن يراه  
بمنته<sup>١٢٠</sup>

منزله الولاية الخاصة من بولاية العامة.

٤٧ الولاية خاصة عند جرحها مقدمة على  
الولاية العامة، لأنها أقوى منها، كما جاء في  
المراصد بمعية الولاية الخاصة أقوى من  
الولاية العامة<sup>١٢١</sup>

فهذا منزلة الوصف ورعي اليهم ورعي  
الصغير ولايتهم الخاصة، وولاية انتفاعي بالخدمة  
إليه عامة. وأهمها ولاية إمام المسلمين،  
فالولاية المسئولي والرعي أقوى من ولاية  
انتفاعي، والولاية الانتفاعي أقوى من ولاية  
إمام المسلمين، لأنه كل من كان قبل

بشخصه ومنه، كالزويج والمأهر والنفقة،  
وسمى الولاية على نفس

والثاني سمع على شؤونه الحبيب من عمرو  
وتصرفات وحفظ وأمن وسعر ذلك، وسمى  
الولاية على المال

ب- ولاية انتفاعي على المولى. وهذه الولاية  
تستأنش من مصر أو من ولاية لها بالفس  
أصلًا، وإنما هي ولاية مالية تحفظ، يعرض  
صاحبها بحفظ المال يعزقون ويعمل على  
إفائه صاحباً عاماً، بحسب شرط الوصف

ج- السلطة التي جعلها الشارع بيد من قبل  
في استبداد المص من من قبله، والعرضه من  
الخدمة أو مصلها، وفقاً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتْلُ  
تِلْكَ آيَاتِ اللَّهِ فَتَنَّا لِلْإِيمَانِ عُنْفًا﴾<sup>١٢٢</sup>، وذلك بـ  
من قبله قبل، فأعله بين سببين إما أن  
يقترن أو يأخذ بالمقل<sup>١٢٣</sup>

عبر أن مصر لا أن هو المصور والمتبادر  
عند الإطلاق في ما انفكاه

انتقال الولاية الخاصة للولي العام

٤٨- الولاية الخاصة للأهل والأولاد  
والأرصاد والنفار تستقل إلى المسلمين

١١٩ سورة الإسراء ٣٣

١٢٠ حديث ابن جابر أن نيل فاعله بين شترين. ٢  
أخرجه الترمذي ١١٤١ في المعنى من حديث أبي  
مروك الكوفي، قال: حديث حسن صحيح

١٢١ حديث السلطان دلي من ولا دلي له  
فيما الترمذي ٣٩٩٧٦ في الخطي، من حديث  
عائشة، ركنه حديث حسن

١٢٢ يتاوى بحري عند السلام ص ١٥٦

١٢٣ الدلالة ٥٩ من المسحة العتيقة، والفتاوى الروكشي  
٣٢٥٧٢، والأشعث، والطاهر لا من معجم ص ١١٩،  
والأشعث، واستطاع جيسوسي ص ١٥٤، وشرح  
الكرشي على ص ١٣ ١٥١

ولا عبد الله بن موسى أو غيره

١- بنو بني النعمان بن مينا، عبد من و بنو

عيسى النخعي (عبد)، وبني للإمام الأعظم مجاهد

٢- بنو روج (إمام السر) عبد النبي

وروجها بنو بني النعمان بن مينا واحد

و بنو ذلك عبد الله بن موسى

٣- ابن جبر النخعي، عبد من و بنو

و بنو النعمان بن مينا، ابن جبر النخعي

صغير

٤- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

شبهه، بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

صغير

٥- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

٦- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

٧- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

٨- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

٩- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

١٠

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

١١- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

١٢- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

١٣- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

١٤- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

١٥- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

١٦- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

١٧- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

١٨- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

١٩- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

٢٠- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

٢١- بنو بني النعمان بن مينا، بنو بني

النعمان بن مينا، بنو بني النعمان بن مينا

## أنواع الولاية الخاصة:

٥١- «ولاية الخاصة بمرحان: ولاية على المال وهي سلطة التصرف فيه، ولاية على النقص: وهي سلطة الترويج والتربية وتكلام عليهما في الترعير التالي

## النوع الأول: الولاية على المال:

٥٢- «الولاية على ائمال مرحان قاصرة، مستندة

فالقاصرة: هي سلطة المرء على مال نفسه، وهي ثابت لكل من له أهلية الأداء الكاملة، وهو البالغ العقل الرشيد من الذكور والإناث، من أن يتصرف في مال نفسه بما يشاء من أن يروح لمصرفات كسامة شرعاً

والولاية المشددة: هي سلطة المرء على مال غيره، وهي قسمان:

أ- سلطة أجنبية: وهي التي تثبت بإثبات الشارع من غير حاجة من طه من بشره ولا يملك صاحبها عرقه معه منها، لأنها لم تثبت له يورده، ويقتصر في ولاية الأب والجدة على مال ولهما القاصر

ب- وسلطة بطنية وهي التي يستند بها صاحبها من شخص آخر كالوصي الذي يستند ولأبيه من الأب أو الجد أو

الإشرافه تمام على سائر الولايات. وعلى ذلك فإن له أن يحاسب لأوصياء والفقار واستولى، ويعزل الذن منهم، حتى لو شرط الموصي أو الوصف عدم تدخله<sup>(١)</sup>

و متى المصلحة من القاعدة ما ذكرها:

- من أن المولى لا يملك المنزل والتعب لأوصيه الجهاب بدون أن يشترط لواقف له ذلك، ويملك نفاقه بدون شرط.

- رآه القاضي بملك ترانس مال أصغر دون الأب والوصي<sup>(٢)</sup>

و متى بين لقاسم من المالكة، إذا رُج السلطان لثقة مع وجود وبها، وفاد سعاد التكاخ وعدم رده<sup>(٣)</sup>.

## الشروط المشتركة بين أنواع الولاية الخاصة:

٥١- يشترط المقهاء لتولي لولاء الخاصة شروطاً أهمها في بعضها، واشتقوا في البعض الآخر

و يشترطون في التكاخ ٦٦-٧٤، إيضاً ١١٠، شرطي ٧٦، قصاص ٧٩، وقف.

(١) جامع أحكام الصادر للأشرفي ١/ ١٠٠

(٢) جامع أحكام الصادر ٢٧/ ٣٨١، ١/ ١١١، ١٢٥

(٣) المقدمات للمهدات ١/ ٧٧٣

انقاصه، والتركيب الذي يستند ولايته من  
مؤلفه، وسحر ذلك.

من ثبت عليه الولاية؟

٥٣- ثبتت الولاية مستعدة لمرءى من غير  
اثر كانه على المحجور عنيه، وهم الصغير  
والمجنون والمجنون والمهية وفي القصة،  
وتستمر مدته الوصف الموجب لها قلناً،  
فإن رآه سقطت

وبالتخصيص (ر) حجر ٦ (ما بعد ٥٤)

وأما الصغير فهو الذي لم يبلغ الحلم ذكراً  
كان أو أنثى فإفادات أبوه وهو صغير، فهو يوم  
أيضاً، وإذا بلغ الحلم رآه وحيد الصغير  
والبنين معاً.

ر الصغير نوصبه، صغير، وغير صغير

للمصغر هو الذي يعمل معنى المصغر  
ويقتضيه، ويصيح إلى حد ما أن يعرف  
النار من الناعم، والمصلحة من غيرها هي  
الأمور العامة

وغیر لمصير هو الذي لم يصل إلى سن  
التصغير الذي يدرك فيه ما أشرب إليه (ر) تمييز  
٥٤- صغر ٦، ٦، ٦٩، ٢٢، حجر ٦ (ما  
بعدها)

وما المجنون فهو من زال عقله بحيث يبيع  
جريد الأمان والأقرب على بهجه لا تدارأ،

فإن سوغ حربه جميع أوقته فهو المجنون  
جوراً مطلقاً، وبصرفه كلها باطلاً، لانعدام  
ملاحيته لأداء، فهو كالصغير غير المميز وإن  
كان يجر نارة ويهين أعزى فهو المجنون جنوناً  
منقطعاً، وتعرفانه من جنونه باطلته، وحال  
إفائه صحبة عدة

(ر) حنون ٥٤، ٧، حجر ٥٤،

وأما المجنون فهو من كان قليل الذهن،  
مضطرب الكلام، قاسد التمييز، فكيف لا  
يضر ولا ينضم كما يفعل المجنون، وقد  
يكون مدلة لا يعقل بها أنما تنصرف  
وتنهار، فيكون كالصغير غير المميز أو  
يكون مدلة يعقل فيها أنما تنصرف  
وتنهار، فيكون كالصغير المميز

ر منه ٥٤، حجر ١٠

وأما المجنون فهو من يعرف في إنفاق ماله  
ويصحه على خلاف مقتضى العقل أو لشرع ما  
لا يصح له به، ويأخذ غلة تمرى الإمام من  
الترح وبصا، فتحت على الإعتاق من غير  
ملاحقة تضع اليدوي والديني وقد اختلف  
الفقهاء في النجس عليه، فيذهب الشافعية  
والمالكية والحنابلة والأصحاب من الحنفية  
إلى جواز ذلك، وذهب أبو حنيفة إلى عدم  
حرارة الحجر عنه

(ر) منه ٥٤، ود بعدها، حجر ١١-١٤)



الجدة فوق شقة الذمي، لأن شقته تتألف من القرواء، وبناصي أجبي، ولا شك أن شقة القريب على قريبه فوق شقة الأجنبي، وكذا شقة وصيه لأنه موصي الجدة وعقله، فكان شقته مثل شقته، وإذا كان ما جعل له ولاية على هذا الترتيب كانت الولاية على هذا الترتيب ضرورية لأن ترتيب المحكم على حسب ترتيب العلة.

أليس من مولى هؤلاء من أم وأخ، المم وغيرهم ولاية التصرف على مال الصغير، لأن الأخ وأبنت قاصرا الشقة وفي التصرفات يجري جدياتهم لا يهتم لها إلا ذو الشقة الموصى، والأم وإن كانت بها وتورد الشقة لكن ليس لها كمال التوازي تفصو وعقل الموصى، فلا تثب لهم ولاية التصرف في المال ولا توصيه لأن الرعي عطف الموصي تقدم مقامه، فلا يثبت له إلا قدر ما كان موصى، وهو قضاء الدين والعتق لكن عند عدم هؤلاء<sup>(١)</sup>

وقال المالكية هي للأب ثم وصيه ثم وصي الموصي، ثم بعد، ثم للمم أو وصيه، ولا ولاية للجدة ولا لأخ ولا نفع، لا يلهيها من الأب<sup>(٢)</sup>

أما ذو القعدة فهو من لا يهبط إلى التصرفات الموقفة أو الترابعة، مبين في البيع وانسواء سلطة قلبه، فهو لا يبيع مود، ولا يقصد المصدا كسببه وحكمه من حيث الحجر عليه حكم المصدا، وقد جاء في سادة ٩٤٦ من المحقة تعذيبه والدين لا يوالدون يعقلون في تخلفهم وعطائهم، ولم يعمروا طريق تجارتهم وتمتعهم بمحبة ملائمتهم وعقل قلوبهم يعدون من السعد.

(١: علة لها وما بعدها، حبر في ١٥)

من له الولاية على مال المحجور عليهم.

١: اختلاف العلماء بمن له ولاية على مال المحجور عليهم

ذهب الحنكية، بأن أولى الأولياء الأب، ثم وصيه، ثم وصي وصيه، ثم الجدة، ثم وصيه، ثم وصي وصيه، ثم النفاضي، ثم من نصبه القاضي وهو وصي نفاضي، وإما ثبتت ولاية على هذا الترتيب، لأن الولاية على المصدا باعتبار انظر لهم لمجرم من التصرف بأنفسهم ونظر على هذا الترتيب، لأن ذلك مبني على الشقة وشقة الأب فوق شقة شقته، لكن، وشقته وصيه مولى شقة الجدة، لأن موصي الأب ومختارده فكان عطف الأب لي الشقة، وعطف الشيء فقام مقامه كأه هو، وشقته

(١) جامع المصنف ٢٥٢/٥

٢: نظري لقاضي ١/٢٩، ١٥٧، والشرح للمصنف

٣٩١-٣٩٢

وعند انشاعة الولاية للأب، ثم لأجد، ثم  
لن يوصي إليه لناسر منها، ثم لناسي أو  
أخته لخير السلطان ويمن ولا ولي له<sup>(١)</sup>،  
ولا نبي لا في الأصح كولاية لشكاح، ومما  
أصح تلي بعد الأب وجد ولده من وصيهما  
تكمال شعته، ولا ولاية لناسر بعصبته كالأخ  
والعم

وقد فقد الأرباء تصرف صلحاء بعد  
المحجور في ماله كالفاسي<sup>(٢)</sup>

وقال، بحاشية، والولاية تكون للأب لتكمال  
شفقة، ثم يوصي له نائب الأب أخيه وكيل في  
الحياة، ثم بعد الأب وصيه كولاية للحكم  
لأنه لا يقطع الولاية من جهة الأب فتكون للحاكم  
كولاية الشكاح، لأنه وفي من لا ولي له، فإن عدم  
حاكم أهلي يأمير يقوم محكم الحاكم ولا ولاية  
للجد والأم وباني العصبية<sup>(٣)</sup>

ما يجوز للولي من التصرفات وما لا  
يجوز.

٥٥- ٦ اختلاف بين الفقهاء في أنه لا يجوز

(١) حديث السلطان، وفي من لا ولي له  
تقدم عليه غيره، (١٦)

(٢) يعني محتاج، ٢٤٠، وسماه المحتاج ١٧٩/٥  
وكناه الأخير ١٦٦

(٣) شرح معنى الإرث ٢٩١/٩، وكناه محتاج  
٢٢٤/٢

لنولي لا يصرف في ماله المحجور إلا على أمر  
ولا حب فيه، وما فيه حظ له، وحب<sup>(١)</sup>  
لحديث، إلا ضرر ولا ضرر<sup>(٢)</sup>  
وقد دعوا على ذلك

٥٦- ٦ ما لا حظ للمحجور فيه كإليه بغير  
العرض والوصية والعدالة والعنف، ومما يجب في  
المندوحة لا يملكه الولي، ويلزمه ضمان ما يبيع  
به من عتق أو صدقة أو عتق وحاشي به أو ما ورد في  
الثقة على المحجور أو دفعه لغيره، لأن  
إزاد ملكه من غير عوض فكل ضرر محقق<sup>(٣)</sup>

أما إله، يجوز له بيع أبو حنيفة وأبو يوسف  
إلى أنه ليس له أن يبيع بها، لأنها حبة ابتداء،  
يدين له يملك فيها يدفع على القبط، وما  
يصير مندوحة في الإساءة وهو لا يملك دفع  
تضمنه

(١) لأجله ٣٣٥/٩، والقول في القلبي ٣١٧  
والمدح ٣٣٥/٦، راجع ١١٧٩/٦ مع دجلة  
الاحكام اشترط على من يبيع ماله

٥٣/٥

(٢) حديث، إلا ضرر ولا ضرر  
أخرج مالك في الموطأ ٢٤٥/١٥، مع صحيح ابن  
حديث، يعني الثاني، راجع، ويكره من وجبه  
القبطي في جامع الترمذي والترمذي (٢٨٧-٢٨٨)  
لولا أنه يفرق بينه وبين حسن الترمذي

(٣) لأجله ٣٣٥/٩، وشرح الحديث ٢٩٢/٢

٥- والقول في القلبي ٣٢٦، جامع أحكام القبط  
٥٣/٥، ومعنى اصطلاح ٥٧/٥

فيحتمل من لا يتحقق إعلانه قاهرٌ أو عاقلٌ، وكذا انقضي بفضي بطله فلا يتحقق سوى الإنكار، وليس بغير انقاضي حقه لإزالة، فبني الإنكار من الوي إقرار الصحت من غير أن يفيده عوضاً له، فكان صورةً فلا يملكه<sup>(١)</sup>

وقال الشافعية، ليس له إقرار من ماله من غير حاجة، وإن خاف من به أو خرق أو غرق، أو أُر دسحراً وخاف عليه، جاز له إقراره من ثقة عليه، لأن فيه الثقة بصدق، وغير انتميه لا يمكن أحد البذل منه

وإن أقرضه ورأى أحد الرهن على أخذ، وإن رأى ترك الرهن لم يأخذ من قدر على الإبدع والإقرار من له الإقرار أولى، لأن المقرض مضموناً بإقراره، والوديع غير مضمون، فكان المقرض أحق.

وذاكر، أما محاكم فجمهور لإقراره من غير ضرورة - خلافاً للملكية - بشرط سداد المقرض وأدائه وعدم شبهة في ماله ولا سبب منها ماله المضمون، والإشهاد عليه وبأخذ رهناً إن رأى ذلك<sup>(٢)</sup>

وعند احتياطه ومصدق بين المحسن به أن بهي يقر من، لأنها مدونة بحال، لعل يكاث في معنى اتبع<sup>(٣)</sup>.

٥٧- ثملي مطلقاً الأجزاء بحال مضمون، وله دفعه بغيره مضاربة بجزء شائع من ربحه، وعند بيعه سابقة بمصلحته، وإبداعه عند أمين ثقة عند أيام الحاجة إلى ذلك، وله شراء عقار له بمثل القسمة أو مآكل لاستغلاله بما به مصلحته، كما أن له بيع عقاره، وسفروه وإجارته بغيره بمن العيش أو بما فيه حظاً لثملي عنه، وله أن يوكل لغيره بذلك<sup>(٤)</sup>.

٥٨- أما إقرار من ماله فقد اختلف الفقهاء

فيه

لمذهب النجدة والمذكية إلى أنه ليس لثملي إقراره بغير ولا إقراره لنفسه

لأن النجدة ليس له أن يقرض ماله، لأن المقر إرادة استئجاره من غير عوض للحد، بعلام الذمعي بأنه يقرض من التهم، ووجه المقر، أن الإقرار من من القاضي من باب حفظ الدين - لأن سوى كمين به لإفلاس أو به لإنكاره، والظاهر أن القاضي يحتار أسس الناس وأولئهم، وله ولاية لمخصص عن أموالهم.

(١) يفتح المصباح ٥/٥٤٣، ٥٤٤، وجامع أحكام مختار ١/١٤٠، ودر ٨٠٠، من قوله فجمهور، ودر المختار ٢/٣٤٠، والمغني للشافعي ١١/٢٤

(٢) المجموع ٣٣١/١، وفيه المصنف وجوبه للقرض من ٣٦١/٢، وجملة المصنف وماله القرواني عليه ١٠/٢٥

(٣) الإبداع ٥٣/٤، وشرح من الإبداعات ٢٩٢/٢

(٤) شرح من الإبداعات ٢٩٢/٢، والمصنف ٢٩٤/٢، والقوانين المصنف من ٣٣١، ٣٣٧، وجامع أحكام المختار ٣٠٦/٢، والمغني للشافعي ١٠/٢٥

وقال المحامي روبرت الحشبة: لا يصح أن يبيع ولي المحجور من مال المحجور نفسه أو يشتري من ماله نفسه لأنه مظنة انتزاع، إلا ألا ذلك، وبلي طرفي العقد، لأنه يبيع نفسه، وتنتهية منه بين التوالد وروبه، إذ من جهة انتزاعه عليه والتعليل إليه، وتزك حقه له بعد يختلف خبر<sup>(١)</sup>

وقال المحامي للأب شراء مال ولده نفسه ويبيع ماله بوجه يمثل القيمة أو بما يتماثل من الماشي يمشيه، فإن اشترى مال ولده حلاً يبرأ من الماشي حتى ينصب للقاضي لرببه، ومنها ما جحد الماشي من أبيه، ثم يرد عليه ليحفظه للصغير، وقد انتزعت من الأب، وإن باع ما من نفسه لولده، فلا يصح قابضاً له بمجرد البيع، بل لابد من التمكن من قبضه حقيقة، حتى جحد الماشي قبل التمكن من قبضه - بأن كان بي يند آخرهم يحضر لنفسه بدساية عن ولده - فإنه بذلك حتى الأب لا يبي اتولد. ويجوز لوصي الأب أن يبيع مال نفسه للصغير، وأن يشتري لنفسه مال يشترى به كان به خير له عند أبي حنيفة وبني يوسف، وعند محمد لا يجوز

أما إذا لم يكن غيراً له، بأن لم يكره له بيع ظاهر، فلا يجوز بائعاً والدنابة

(١) شرح منتهى الإبداعات ٢/٢٩٢، وجامع المسامح ١٢٦/٤

ولذلك المحامي يجوز به قرصه ولو بلا رهن لمصلحة، بأنه قرصه لمصلحة يشرى جوده، خوفاً على المال لغيره وهو والأولي أن يأخذ به كقبلاً أو وهذا إن أمكن احتياطاً<sup>(٢)</sup>

٥٩- كذلك لزمي أن يطالب بحقوق المروني عليه، فيدعي به ويبيع البساتين، ويحسب الحصص إن أنكره، ويضالج ببيع بعض ما على المحجور من دين أو غير إذا كانت به بينة، ويقضي بعض ما للمحجور إن لم تكن به بينة<sup>(٣)</sup>

٦٠- أم شراء المولي مال المحجور نفسه أو يبيع ماله له، فقد اختلف الفقهاء فيه

فذهب المالكية إلى أنه يجوز لأب أن يشتري من نفسه لأنه الصغير، وأن يشتري لنفسه من ماله إن كان ذلك نظراً للولد<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعية للأب ولجده فقط بيع مال الصغير لنفسه ويبيع مال الصغير لأهله لا يشهدان في ذلك تكمال شفقتهم، وإن كان عروهما لم يجز، لأنه منهم في طلب الحفظ له في بيع ماله من نفسه، فلم يجز ذلك إياه<sup>(٥)</sup>

(١) شرح منتهى الإبداعات ٢/٢٩٢

(٢) شرح منتهى الإبداعات ٢/٢٩٢، ٢٩٦

(٣) الفروع الفقهية ٢٨٦

(٤) المجموع ٢/٣٣٧، والآراء والنظام لآل أبي بكر ١/٢٥٩، والفتاوى والمنهاج للسيوطي ٢/٢٨٩، وفرواح الاستقام للبر ٢/٢٧٧

بسببه من لاكتسبه أخذ قل لأمر من الأجرة  
و نفعه بصرفه، لقوله صلى **﴿وَمَنْ كَانَ غَرِيْبًا**  
**فَصَدَّقَتْ رَمْلًا كَانَ غَرِيْبًا فَيَأْكُلُ مِنْ رَمْلِهِ﴾**<sup>١</sup>

ولأنه بصرف في مال من لا تمكن موافقة  
فجاء له بالأخذ بجير إذنه كعامل الصدقات  
ولا لأكل غيره من بقية المولد. وهذا كله في  
أولي غير الحاكم، أما هو فيسأل له ذلك، لعدم  
احتمال ولاه بالمحجور علي

وقال محتاجه للولي - غير الحاكم وماله -  
لأكل الحاجة من ماله ماله لأمر من آخره مثله  
وكفايته، مع عدم الحاجة فليس له، لا إذا  
فرض الحاكم به شيئاً أما بحاكم وإنه فلا  
بذلك شيئاً منه لاستقلالهما بما لهما في بيت  
ماله

ومنع بعض من من الحنفية الولي من أكل  
من مال أليفه مطلقاً لقوله تعالى **﴿وَإِنْ كُنْتُمْ**  
**فَاحْكُمُونَا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَمَكِّنُ لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾**<sup>٢</sup>  
فأمرهم **﴿إِلَى اللَّهِ﴾** <sup>٣</sup> وحمل الأكل بالمعروف  
أو رد في حق التقدير في آية إنفاقه على  
نفسه من ماله بغيره بالمعروف فلا يحتاج إلى مال  
ليس

والعبرة في التقدير في شراء لتضيقه  
وفي الجمع للتضيق وفي غير التقدير لا يبيع ما  
يسوي خمسة عشر مثلاً من لصغيره ويضري  
ما يسوي عشرة بجمعة عشر لنفسه من مال  
تضيق

ولا يجوز لولي نفاضي أن يضري نفسه  
شيئاً من ماله أنيس، ولا أن يبيع ماله بغيره بغير  
مصلحة<sup>٤</sup>

٦١ أما أكل الولي من مال مربيه فقد  
اختلفت فيه

ذهب لحنه إلى أن للولي إذ عمل جرة  
من عمله إذ كان محتاجاً استحقاقه، ولا فلا  
أجره له وقال بعض الحنفية لا يجوز وهو  
اللباس

وقال مالك ليس له أن يأكل منه إذ كان  
حياً لقوله تعالى **﴿وَمَنْ كَانَ غَرِيْبًا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ﴾**<sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup>  
إذ كان نصيراً فيجوز به أخذ كفايته منه بقوله  
صالحه **﴿وَمَنْ كَانَ غَرِيْبًا فَلْيَأْكُلْ مِنْ رَمْلِهِ﴾**<sup>٨</sup>

ولأنه شافعية لا يستحق الولي من مال  
محجوره نفع ولا أجراً، فإذا كان معزاً أو شغل

١) جملح حكاه الصلح ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢١ ١٦٢٢ ١٦٢٣ ١٦٢٤ ١٦٢٥ ١٦٢٦ ١٦٢٧ ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣٠ ١٦٣١ ١٦٣٢ ١٦٣٣ ١٦٣٤ ١٦٣٥ ١٦٣٦ ١٦٣٧ ١٦٣٨ ١٦٣٩ ١٦٤٠ ١٦٤١ ١٦٤٢ ١٦٤٣ ١٦٤٤ ١٦٤٥ ١٦٤٦ ١٦٤٧ ١٦٤٨ ١٦٤٩ ١٦٥٠ ١٦٥١ ١٦٥٢ ١٦٥٣ ١٦٥٤ ١٦٥٥ ١٦٥٦ ١٦٥٧ ١٦٥٨ ١٦٥٩ ١٦٦٠ ١٦٦١ ١٦٦٢ ١٦٦٣ ١٦٦٤ ١٦٦٥ ١٦٦٦ ١٦٦٧ ١٦٦٨ ١٦٦٩ ١٦٧٠ ١٦٧١ ١٦٧٢ ١٦٧٣ ١٦٧٤ ١٦٧٥ ١٦٧٦ ١٦٧٧ ١٦٧٨ ١٦٧٩ ١٦٨٠ ١٦٨١ ١٦٨٢ ١٦٨٣ ١٦٨٤ ١٦٨٥ ١٦٨٦ ١٦٨٧ ١٦٨٨ ١٦٨٩ ١٦٩٠ ١٦٩١ ١٦٩٢ ١٦٩٣ ١٦٩٤ ١٦٩٥ ١٦٩٦ ١٦٩٧ ١٦٩٨ ١٦٩٩ ١٧٠٠ ١٧٠١ ١٧٠٢ ١٧٠٣ ١٧٠٤ ١٧٠٥ ١٧٠٦ ١٧٠٧ ١٧٠٨ ١٧٠٩ ١٧١٠ ١٧١١ ١٧١٢ ١٧١٣ ١٧١٤ ١٧١٥ ١٧١٦ ١٧١٧ ١٧١٨ ١٧١٩ ١٧٢٠ ١٧٢١ ١٧٢٢ ١٧٢٣ ١٧٢٤ ١٧٢٥ ١٧٢٦ ١٧٢٧ ١٧٢٨ ١٧٢٩ ١٧٣٠ ١٧٣١ ١٧٣٢ ١٧٣٣ ١٧٣٤ ١٧٣٥ ١٧٣٦ ١٧٣٧ ١٧٣٨ ١٧٣٩ ١٧٤٠ ١٧٤١ ١٧٤٢ ١٧٤٣ ١٧٤٤ ١٧٤٥ ١٧٤٦ ١٧٤٧ ١٧٤٨ ١٧٤٩ ١٧٥٠ ١٧٥١ ١٧٥٢ ١٧٥٣ ١٧٥٤ ١٧٥٥ ١٧٥٦ ١٧٥٧ ١٧٥٨ ١٧٥٩ ١٧٦٠ ١٧٦١ ١٧٦٢ ١٧٦٣ ١٧٦٤ ١٧٦٥ ١٧٦٦ ١٧٦٧ ١٧٦٨ ١٧٦٩ ١٧٧٠ ١٧٧١ ١٧٧٢ ١٧٧٣ ١٧٧٤ ١٧٧٥ ١٧٧٦ ١٧٧٧ ١٧٧٨ ١٧٧٩ ١٧٨٠ ١٧٨١ ١٧٨٢ ١٧٨٣ ١٧٨٤ ١٧٨٥ ١٧٨٦ ١٧٨٧ ١٧٨٨ ١٧٨٩ ١٧٩٠ ١٧٩١ ١٧٩٢ ١٧٩٣ ١٧٩٤ ١٧٩٥ ١٧٩٦ ١٧٩٧ ١٧٩٨ ١٧٩٩ ١٨٠٠ ١٨٠١ ١٨٠٢ ١٨٠٣ ١٨٠٤ ١٨٠٥ ١٨٠٦ ١٨٠٧ ١٨٠٨ ١٨٠٩ ١٨١٠ ١٨١١ ١٨١٢ ١٨١٣ ١٨١٤ ١٨١٥ ١٨١٦ ١٨١٧ ١٨١٨ ١٨١٩ ١٨٢٠ ١٨٢١ ١٨٢٢ ١٨٢٣ ١٨٢٤ ١٨٢٥ ١٨٢٦ ١٨٢٧ ١٨٢٨ ١٨٢٩ ١٨٣٠ ١٨٣١ ١٨٣٢ ١٨٣٣ ١٨٣٤ ١٨٣٥ ١٨٣٦ ١٨٣٧ ١٨٣٨ ١٨٣٩ ١٨٤٠ ١٨٤١ ١٨٤٢ ١٨٤٣ ١٨٤٤ ١٨٤٥ ١٨٤٦ ١٨٤٧ ١٨٤٨ ١٨٤٩ ١٨٥٠ ١٨٥١ ١٨٥٢ ١٨٥٣ ١٨٥٤ ١٨٥٥ ١٨٥٦ ١٨٥٧ ١٨٥٨ ١٨٥٩ ١٨٦٠ ١٨٦١ ١٨٦٢ ١٨٦٣ ١٨٦٤ ١٨٦٥ ١٨٦٦ ١٨٦٧ ١٨٦٨ ١٨٦٩ ١٨٧٠ ١٨٧١ ١٨٧٢ ١٨٧٣ ١٨٧٤ ١٨٧٥ ١٨٧٦ ١٨٧٧ ١٨٧٨ ١٨٧٩ ١٨٨٠ ١٨٨١ ١٨٨٢ ١٨٨٣ ١٨٨٤ ١٨٨٥ ١٨٨٦ ١٨٨٧ ١٨٨٨ ١٨٨٩ ١٨٩٠ ١٨٩١ ١٨٩٢ ١٨٩٣ ١٨٩٤ ١٨٩٥ ١٨٩٦ ١٨٩٧ ١٨٩٨ ١٨٩٩ ١٩٠٠ ١٩٠١ ١٩٠٢ ١٩٠٣ ١٩٠٤ ١٩٠٥ ١٩٠٦ ١٩٠٧ ١٩٠٨ ١٩٠٩ ١٩١٠ ١٩١١ ١٩١٢ ١٩١٣ ١٩١٤ ١٩١٥ ١٩١٦ ١٩١٧ ١٩١٨ ١٩١٩ ١٩٢٠ ١٩٢١ ١٩٢٢ ١٩٢٣ ١٩٢٤ ١٩٢٥ ١٩٢٦ ١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣ ١٩٣٤ ١٩٣٥ ١٩٣٦ ١٩٣٧ ١٩٣٨ ١٩٣٩ ١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢ ١٩٥٣ ١٩٥٤ ١٩٥٥ ١٩٥٦ ١٩٥٧ ١٩٥٨ ١٩٥٩ ١٩٦٠ ١٩٦١ ١٩٦٢ ١٩٦٣ ١٩٦٤ ١٩٦٥ ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ ١٩٨

يكون حبراً لليتيم<sup>(١١)</sup>.

٦٤- ولا خلاف بين فقهاء في أن على الولي  
الإسقاط عن مولى من ماله وعن من يترحمه ماله  
بالمعمول من غير إسراف ولا تبذير، لقوله  
نعمان: «وَأَنْتُمْ لَا تَقْتُلُوا وَتَسْرِبُوا وَأَنْتُمْ جُنَّةٌ وَحَكَّانٌ  
بَيْنَكُمْ وَبَيْنَكُمْ تَوَكَّلُوا»<sup>(١٢)</sup>.

وراد الشهادة والتدبير، إذ شرأتم، وإن  
أسرف أتم وضمن تفرقة<sup>(١٣)</sup>.

### تسمية الولي حال اليتيم

٦٥- تفرق فقهاء بحكمه بنحو مال اليتيم  
وتسميته من قبل الولي على ماله، واختلفوا في  
ذلك على ثلاثة أقوال

لقول الأول لجمهور الفقهاء من الحنفية  
والمالكية والشافعية وهو أنه لولي أن يتجرى  
مال اليتيم ويسميه، لأن ذلك صالح لليتيم، إذ  
لا دماء في إيقاع أمواله بقوى مستندرة، أما أن  
يستعملها ويصرفها لنفسه فلا يجوز له ذلك، لأن  
الأصل في تصرفات الولي في مال اليتيم أنها

٦٦- وقد اختلف الفقهاء المتجربون للولي  
المظهر الأكبر من مال المحجور عليه، هل يلزمه  
رد بدل ما أكل عند بصره؟

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية  
والحنابلة في الأصح إلى أنه لا يلزمه،  
لأنه عوض عن عطشه، فلم يلزمه رد بدل  
مطناً، كالأجير والمقارن، وكالزوي  
اتلذذ بالكل إلا أنه من بيت المال

وهذا أمر عايب وحيدة السناني وشافعية  
في مسائل الأكل بضم خوف في دمه، لأنه  
مال محجور أجبر له أكله لمعالجة، وجب عليه  
ضمانه كمن مضطرب إلى مال غيره في  
محممة<sup>(١٤)</sup>.

٦٣- وهو يجوز لولي قضاء دينه بمال  
المحجور؟

قال الحنفية، لو قضى لوصي دين نفسه بمال  
اليتيم لا يجوز، ولأنه لو فعل ذلك بدوه، لأن  
الأصل لو بدع مال المستبر من نفسه يمثل القربة  
جائز، ولو قضى لا يملك البيع من نفسه إلا أن

(١١) جامع أحكام الصغار ١٦٨/٢، والرد المحتار ١٦٨/٢  
بهاشم التتبع ٥٢١/٢

(١٢) سورة الفرقان ٦٧

(١٣) شرح معاني الآثار ١٢٩/٢، والتمهيد ١٢٩/٢،  
والمصنف أحكام الصغار ١٦٧/٢، وكشاف الصالح

(١٤) ١٢٨/٢، ومغني المحتاج ١٢٧/٢، وأحكام الميراث  
لأبي البركات ١٢٨/٢، ومغني المحتاج ١٢٧/٢.

• نهاية المحتاج ٧٨/٢، وشرح معاني الآثار ١٢٩/٢،  
١٢٩/٢، وحاشية القرائن ١٢٩/٢، حاشية القرائن ١٢٩/٢،  
والمصنف أحكام الصغار ١٢٩/٢، حاشية القرائن ١٢٩/٢،  
حاشية القرائن ١٢٩/٢

١٢٩/٢، ١٢٩/٢

(١٥) مرجع السابقة

له نريح فيه ريس له تعاني، ولكن الذي لا يصدق في ذلك، وكذا شاكه رؤس ماله أهل من ماب الصغير، فون شهد على ذلك يكون اربع يهنا عن اشرفه، ورن ثم شهد على أنه قبيد بين وبين الله تعالى، عبر إلى مقتضى لا يصدقه، ويجعل نريح في قدر رأس ماله<sup>(١)</sup>

قال محتاجة، لولي مطلقاً الانجاز مال تمحجور عليه، وهو ولي من تركه، فما دوى ابن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ إلا من ولي يثما له مال للبحر به، ولا يتركه حتى يأكده الصدقة<sup>(٢)</sup>، ولأنه أحظه، ويكون سمولى عنه وجه كله، لأنه ماله فلا يستحقه غير، إلا بعد، ولا يعتد بولي التصرية لفسه للثمة غير أن للولي دمع ماله إلى أمير يتجر به مضاربة يجره مشاع مظهر من ربحه، لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تعطي أموال أبيها من أمهات من حجرها من يجر لهم فيها<sup>(٣)</sup>، ولهاية الولي من حجره، في كل ما من ماله مضمونه، وهذا مضمونه له، لما فيه من التمسك به، وحفظه

مقيدة بمصلحته، وعلى محور هذا الأصل ندور جميع تصرفات بولي

ذلك مالك، لا بأس باستجاره في أموال أبيه من ثمة، إذا كان الولي مأموراً فلا يرى عليه طبعان<sup>(٤)</sup>، وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: «تعمد في أموال أبيه من يأكده الصدقة<sup>(٥)</sup>»

لأن البحي هبة فلا منه في إدارتها ونسبتها، وذلك أن سائر لبيم بما يعوم مقام الأب له، خص حكمه أن يسمي ماله ويحرم له، ولا يشره لنفسه، لأنه حيث لا يظهر للبيم وإنما يظهر نفسه، فإن استطاع أن يعمل فيه لبيم، وإلا فليدعه إلى نفسه يعمل فيه<sup>(٦)</sup>

ومال الحنفية كما أن سوسي أن يجر في مال البيم، فله أن يدعه لغيره مضاربة، وله أن يعمل به مضاربة أيضاً بحصة لنفسه من الربح، فون جعل ماله مضاربة عنه نفسه، فيجوز عليه أن يشهد على ذلك عند الإبتداء، فون لم يشهد بعمل

(١) تبسوط الشريسي ١٥٨/٢٢، ١٥٨/٢٣، ١٥٨/٢٤، وأحكام ترمذ بنحوها ١٣٦٦، ١٣٦٧، وصالح أحكام صغار ٩٢٠/٣، ٩٢٠/٤، وحاشية ابن عذير ٢٥٥/٤

(٢) حديث الأثر في رواية مالك، أخرجه الترمذي (٢١/٢٢) ط. مطبوع بمكة، ومثله في نسخة، له في نسخة أحمد بن حنبل

(٣) أثر عائشة في الانجاز بأمر الله تعالى، ر. ماله في الموطأ ٢٥٩/١، ٢٥٩/٢

(٤) الموطأ ٢٥٩/١، والسنن لأبي داود ١/١٢، وصالح أحكام صغار ٢٥٩/٢، ٢٥٩/٣، شرح الأثرين ٢٩٥/٢

(٥) أثر عمر بن الخطاب في إقراره البيم في سنن الترمذ (١٣/٤) - ط. دائرة المعارف، وصالح نسخة

(٦) المستدر ١٠٤/٢

فلما عمل من شؤنا علي من مروج<sup>١</sup>

وملك رجه آخر عند الحسنة وهو أنه يحمو  
ثلوثي أن يأخذ مال التسم مصدرة لعمه، لأنه  
يأذنه أن يصدق ذلك لعمه، فجاء له أحد<sup>٢</sup>

لعول الثاني قلت ذهب في لأصح وهو أنه  
يجب على أئولي بسمية من القضي مقدار اسعة  
والركاة وغيرها إذا لم يكن، ولا يلزم البيعة<sup>٣</sup>

ثالث اثبات للجصاص ببعض الثاني  
وهو أنه قد ورد في مدونة أبيه وليس  
يرجى، ومثبت الجصاص يقول في إحدى

«وَصَحَّحْتُ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ قَالَ قَالَ جَدِّي»  
قال وحده الله. قد على أنه ليس موافق  
عليه التصرف في ماله بالتجارة، لأن ظاهر  
اللفظ يدل على أنه من ذ: التدب والإشاد

ومال من سبه ويستحب تجارته فقال  
لله لعل عمر وعهده البحر مأمون  
اليسى. كبلأ نكدها بسده<sup>٤</sup>

١٦٠ كند القديح ١٣٢٣ والحدغ ١٣٨٤ شرح

بعض زوائد ٢٤٢٢

١٦١ حدغ ٣٢٩٠

١٦٢ ثوري العربي جلد تسلا ص ١٢٢

١٦٣ سورة البقرة ٦٦

١٦٤ أحكام القضاة جلد ١ ص ١٣٢

١٦٥ بيبي ٣٢٦١ ومعد العلم وحده العلم

١٦٦ بيبي ص ١٢٤ ولا بد من عتبه من قولي

١٦٧ ص ٣٨

## فروع الثاني الولاية على النفس

٦٦ الولاية على نفس عند الغيباء: سبعة

عنى شؤون الجصاص وهو: بمقتضى شخصه

ومعه، كالمروج والتميم والغضب والتشغيل

وهو ذلك، فخصي بغيره بعد أن عاب ش: أو

أبي<sup>١</sup>

وعلى ذلك، رأيت أن أساء الولاية على

النفس ثلاثة: بصير، والتجسس، ويطعن به

المعد- والأمر

السب الأول: البصير

بصير، باللام على نفس بصير يعمد على

أمر

أحمد: البصير على شؤنه بالقربه والتعميم

والتميم والتطبيب والتشغيل وهو ذلك

ثانيها: ولاية لمروج

الأمر الأول: ولاية الترية والتدابير.

٧ - ر: مدأ الولاية على ربه لصده:

ومدهيه- ذكره أ: كانوا أ: مائتا مسؤوليه

الأبوين عن تلميذ بأمرهم ووعده جديهم

١٦٨ الترية جلد ١ ص ١٣٦ والمبحث الثاني

ص ١٣٧- وهو من عتبه للثوري ١٣٨



وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من حضر رداء  
 رداء من أجل غسل من ثمة حجر»<sup>(١)</sup>، وقال  
 من عمره أدب است قاله مسؤول عنه ماذا  
 «بينه، رداء» قلت: «وهو مسؤول عن يوك  
 وهو عينه لك» بل ذكر بعض العلماء أن  
 منه سبحانه يسأل النوايا عن وثقه يوم  
 أمامة بل يسأل الموتى عن والده يوم  
 نبأته بل أن يسأل النوك عن والده<sup>(٢)</sup>.

ومن معلوم بالنظر والاعتبار أنه قد  
 «أبناء من إيمان الأمان في ماديهم وتعليمهم  
 وما يصح حديثهم وأخبرهم، ونشرهم في  
 حليلهم على طاعة الله وحرهم من  
 معصيته، وإعانتهم على شهواتهم، وحسب  
 الله أنه يكفره بذلك رداء أمامة، وأنه  
 يرحمه رداء صفته وحرمة، فلهذا أتت هذه  
 برئته، وفوت عليه حظه في الدنيا والآخرة»<sup>(٣)</sup>  
 وقد كثر ثبوت هذه الولاية قول النبي ﷺ  
 «رواؤا ولا تكلم بالصلوة»<sup>(٤)</sup> وهم أبناء سبع سنين،  
 وشرهم عليها وهم أبناء عشر سنين، وهو

في شؤهم الدنيوية والأخرية، لقوله تعالى  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلَكُمْ رِجَالٌ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله  
 ﷺ: «إلا أولئك عاك حاداً»<sup>(٦)</sup>، وقال عليه  
 السلام: «ألا كنكم ربح وكنكم مسؤول  
 عن ربحه ونزحجه»<sup>(٧)</sup>، عن أهل بيته، وهو  
 مسؤول عنهم، والمراد بها على بيت بيتها  
 رويته، وهي مسؤولية عنهم<sup>(٨)</sup>.

ومن أنبوي: إن علي الأب تاديب ولده  
 وسبيحه ما يجمع إجماع من رغبته الدين،  
 وهذا التعليل وجب على الأب وصاغر  
 الأرباب بل يلوح الصبي رعية<sup>(٩)</sup>.

والفضل - كما قال ابن أبي - «منه حد  
 وأدبه، وقلة نظام جورة صفة مادية  
 خاليه عن كل فخر (مهور)، وهو قابل بكل  
 فخر، ودين لكل ما يراه به يراه، فإن فخره بغير  
 وعنه من عليه، وسند في الدنيا والآخرة،  
 يشاركه في ثوابه بواو كل محسنه ومودعه، وإد  
 غود الشر وأفضل أعمال الدنيا شلى وملك،  
 وكان النور في رقبته عليه والرائي له»<sup>(١٠)</sup>.

(١) سورة بقره ٦

(٢) حديث: «إلا أولئك عاك حاداً» ط الصبي

(٣) حديث: «ألا كنكم ربح» ٢

(٤) أخرجه الطبري (فتح الباري ١٢٢١٣) ط السبعة  
 وسام ١١٥٩/٣ ط الطوسي والمقد لستم

(٥) شرح النووي في صحيح مسلم ١٤٨

(٦) إسناده صحيح الحديث ١١٣٣ وقوله المدخل لاسي الطاح  
 ١٢/٢

(١) حديثه لما حضر رداء وكن من سئل ٢

(٢) أخرجه المصنف (١٢٨٣) ط الطبري وقال قتادة  
 حسب خبر واحد أنه في ذلك نوح

(٣) من المروية لاسي التيم من ٢٧

(٤) صحيح المصنف لاسي الحديث ١٢٨٣

(٥) حديث المروية من ٢٧

بهمهم في المضاجع<sup>١٢٢</sup> قال النووي:  
ولا استدلال به رضح، لأن يتناول انصبي  
والصبي في الأمر - الصلاة واضرب عليها<sup>١٢٣</sup>.  
وعلى ذلك نحن قطعاه عن أنه يجب على  
الزني أمره بما لتمام مع سير، ومعينه بأهله،  
وضربه على تركه لعشر سنين، ليحس بعصيته  
ويتأدبها - لا لأدب، فهي عليه - كما يلزمه كذا عن  
الحنابلة كلها، كبشاً على لكان وكريم  
الحنابلة<sup>١٢٤</sup>

ومن ثم ذهب جمهور الفقهاء إلى ثبوت ولايته  
الأب والأم والأجد والأوصى القسيم من جهة  
التقاضي عن تأديب الصغير، وذلك بأمره جعل  
الطاعة في الصلاة والطهارة ونصيام ومحوها،  
وبهية عن فتاوى المحضورات، سواء أكانت  
لحق الله تعالى أم لحق العبد، وإدبيه عن  
الإخلال بسك شعروا له على اختيار والياء ثم  
بمحرره من سبب الأغلاق ربيع لعداها - وروى  
يكن فيه معصية - استصلاح<sup>١٢٥</sup>.

قال النووي قتل أصحابه: وبأمره انولي  
محضون الصلوات في الجماعة والسرور وسائر  
الأنواع الدينية، ويعرف بحريم الثريا والشرائط  
والمحرم لكتب والفتيا وشبهها قال أبو نعيم  
قال الأئمة يجب على آباء والأبوت بمعين  
أولادهم لعهدة الصلاة والشرائع بحث مع  
سبب، ومحرره على تركها بعد عشر سنين<sup>١٢٦</sup>.  
وعلة ذلك - كما قال ابن القيم - أن النبي رآه  
مع بكر مكذبا، مدنية مكنته، لا يحس له بمكيته  
من لمحرره، فو يمتددة، ومحرره، وهذا  
صح نزي القلب<sup>١٢٧</sup>.

٩٨ عن أبي تأديب الصغير إذا بدأ به  
بالفرق، ثم بالوعيد، ثم بالتعذيب، ثم بالضرب،  
وهذا الترتيب ظاهراً من أحواله، فلا يرعى في مرتبه  
إذا كان ما عليها بقي بالمرضى، وهو الإصلاح  
وفي ذلك يكون المرعى عبد السلام، ومهما  
حصل التأديب لأخف من الأذى والأقواء،  
لم يبدل أبو الأعلى، إذ هو مفسد لا يملكه،  
لخصون يعرف ما أدبه<sup>١٢٨</sup>.

١٢١ حديث أمروا أولادكم بالصلاة...

١٢٢ شرح ابن أبي عمير ٣١١/١ ط صحرى من حديث  
مسند ابن عمر (وحدث النووي في المجموع  
١٠٠٠)

١٢٣ المجموع شرح المذهب ١١/٢

١٢٤ رد المحتار ٢٢٥/١ واسني ٣٥٠/٢، والمجموع  
١١/٢، وشرح مني الإزلة ١١٩/٢

١٢٥ ترويض القلوب ١٠٠/١ والأواب فشرها لأمي تلج  
٥٥٦/١، وروى الطائفي ١٧١/٢، ورد القضاة =

١٢٦ ١٢٥١، وحديثه ١٢٨/٢، وسرى مسند أبي  
١٢٦/٢

١٢٧ المجموع ٢٠

١٢٨ نسخة المرحوم من ١٢٧، والاسفل لا ياب الحاج  
١٤٨/٢

١٢٩ قوله الاستقام ٧٥/٢

والعنفية على أنه ليس له أن يجازر بصره ثلاث<sup>(١)</sup>.

٦٩- وقد ضرب الأب أو الجد أو الوصي لصبي ثأقياً، فهلك من ذلك، فقد اختلف لفقهاء في تعذيبهم على القول<sup>(٢)</sup>.

ويستمر عملها في مصلحت (تأديب) ٩٠-١١

٧٠- ومن موجبات ولاية تربية المفقار لي من عيها لفقده، مدواة بغير وديته لعصبية، وإنكش في سبك تعذيب ما هو مستعد له من التوبيخ والتعارف أو الحرمان من ممتلكات، ولو سجرة من ماله، لأن ذلك من ممتلكات، فأشبهه لمن مكنه، وله أن يذجر نفس لصبي، تسميز بالمرحور، وأن يأذن له في التجارة متى بما يناسب حاله، من أجل نهك وتامله عند جمهور الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

وانتفيل في (حارة ٢٤)، صفر ٣٩٩

كذلك يشترط في الضرب- على مشروعي التاجوه ربه، لا يجب على انفي تعذيبه للمصلحة المخرجوا منه، ولا يكون غير مبرر ولا شاق، وله يتوقى به الوجه والمواضع المهمة<sup>(٤)</sup>.

والعرب من السلام ومن مثله لأعمال المشتملة على المصالح والمفاسد مع رجعت مصداق على مباديها، ضرب تعذيباً على ترك الصلاة والقيام وغير ذلك من المصالح قد جلت، إذا كان العبد لا يملك ولا يضرب مبرر، فهو يجوز ضربه مصلحاً لمصلحة مادية، لا يجوز ذلك، بل لا يجوز أن يضرب ضرباً غير مبرر، لأن الضرب الذي لا يبرر مفسدة، وإنما جاز كونه وصيه إلى مصلحة، كالتدب، إذا لم يحصل التدب منه منه الضرب، تعذيب كما يحقه الضرب الشديد، لأن الواسع لا تستطيق سقوط المصالح<sup>(٥)</sup>.

ثم إن تعذيبه فيكون جواز ضرب الولد حيث أزم عهده بالكونه نائب فقط، فلا يبرره أبولي يلمر بها من مؤلف أو غيره، وهو الحايقة

(١) رد المحتار ٢٣٥/١١، وحاشي أمكم القصار ١٢٨/١، الفتاوى ١١٥/١، ٢٤٩/١

(٢) الفتاوى ١٢/١، ١٢٨/١، ١١٥/١، رد المحتار ١٢٨/١، ١١٥/١، ٢٤٩/١، رد المحتار ١٢٨/١، ١١٥/١، ٢٤٩/١

(٣) كتاب الفناق ٣٩، ١٢٤، ١٢٥، وشرح مستدرج الإزلة ٢٩٩/١، ٢٩٩/١، ٢٩٩/١، ٢٩٩/١، ٢٩٩/١، ٢٩٩/١

(٤) مجمع أحكام القصار ١٢٨/١، نسخة المطبوع ١٢٨/١

١٢٨/١، رد المحتار ١٢٨/١، ١١٥/١

(٥) قواعد الأحكام ١٢٨/١، وأطر ليف، ونية الفقهاء ١٢٨/١

**الأمر الثاني. ولاية الترويع**

٤١- ذاب بفتحهم (الحديد والمانكة)  
واضافها (والحيلة) إلى 'ل' الالف ولاة  
برويج ابنه كصغير رسته الصغير، إلا ما  
يروي عن ابن شريفة وعثمان، التي  
وأما هل يروح كولي - غير الألف - نصير أو  
الصيرة؟

فيرى سعيدة ان تغير لاد من الاولياء كالسيد  
ولا يخ ترويهجه. إلا أن لهف انخبار ان بلغه  
تخلها لأبي يومئذ اندي يرى أنه لا تخار بها  
لو روجه الأب والسيد

وإذ رآهما غير الآب والجدس غير كفء أو  
يفسر فاحشه بعد قال ابن عباس لا يصح  
الكناحه وأجاره مالت للوعى  
وقال شافعه ليس قنبر لأب والجدس  
عنده إنك حبيب

وصيب اختلاهم ' بهاس غير الاب في ذلك  
عنى الاب، فمن رأى انه الاجتهاد موجود فيه  
الذي جار للاب به ان يروج الصغير من ولد، لا  
يوجد في غير الاب لم يجر ذلك، ومن رأى انه  
يوجد فيه جار ذلك

رفال اسحاقی: یس فقیر الہ و لا یہ مریم

الصغير و الصغير<sup>(٤٦)</sup>

والتعجيل في (تكملة) ٨١-٨٨

**قلب الثاني: الجنون**

٧٢- نحن أنصفاء على أن يلزم على ولي  
المحتون والمحتونة بدبير شره وشره موز  
بما فيه حظ النجوى، وما يخص صاحبه  
فمن علمه في كل حوائجه من ماله والمهر وب  
وبداوه وبرعى صحتهم، وتقيده ويحرمه من أن  
يبدل النامى بالأذى أو بدونه إن حيف ذلك منه  
مستحقاً له، وحفظاً لمجتمع من ضرره<sup>١١</sup>

٧٦- وفي القضاء على آل لؤي المجنون  
ثرويه إذا أمست مصالحه ذلك<sup>١٤</sup>

قال الشيرازي وابن حجر: فلا يكون حال  
إدته لم يجر ويوجد غير دونه، لأنه يمكن  
استغناء فلا يجوز إعتبات عليه، وإن لم  
يكن له حال إفتاقه ورأى الولي تزويجه  
بغيره أو الخدمه زوجاً، لأن له قبح معلومة<sup>١١</sup>

(١١) رواية السجود ٦٢-٦٤، والتهذيب ١/ ٤١، والمبدع ٢٢٧، وأبو عبيد، ١/ ١٢٢، ومبني المحتاج

١٩٦٨م و١٩٦٩م / ٢٤٤، والشمس ١٩٦٨م

(٢) شرح مستطفي الاربعين ٢٩٥/٢

(۱۶) شرح معنی اوراق ۱۶/۱۱

(١٤) المذهب ٤١٨ وانظر روح الطالبين ٩٤/٧  
والمدغم لرحمان الدين ابن مفلح ٢٤/٧

المصفر، وذلك لا يجوز لولي إيجاب البكر البالغة العاقل، لأن لولاية على الصغير والمخير إنما نبت لمصود المصفر وبعد البلوغ يكمل لعقل بدليل توجه لضدب إليها، وإلى ذلك ذهب ابن قسبة وتلميذه ابن قيم الجوزية<sup>(١)</sup>

#### (ب) ولاية الاختيار

٧٦- ولاية الاختيار هي ولاية السب والاستجابات على العدة البالغة العاقل. والنصفيل في (نكاح ق٨٦-٩٠)

#### ولاية العدة في تزويج نفسها:

٧٧- اختلف الفقهاء في ولاية المرأة الحرة البالغة العاقل في تزويج نفسها على ثلاثة أقوال:

الأول ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة: إلى أنه لا يصح النكاح إلا برلي، ولا تملك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها، ولا بوكيل غير وليها في تزويجها، فإن فعلت لم يصح النكاح. الثاني ذهب أبو حنيفة إلى أن برلي يس

ونصف، في ذلك تفصيل، انظر مصطح (نكاح ق٨٦ وما بعده).

#### السبب الثالث: الأنوة

٧٤- من أسباب الولاية على النفس الأنوة، من غير أن تكون مرتبطة بصغر أو الله من أقات العقل، بقوله تعالى ﴿إِن يَكُنْ فَرَسًا مِّنَ الْإِنسَانِ﴾<sup>(٢)</sup>

وللمصفر عليه الولاية في أمرين: في تزويج المرأة، وفي تأنيب الزوجة عند النشور.

#### أولاً: ولاية التزويج:

ومقتضى الولاية للمصم عند الفقهاء إلى مصين. ولاية إيجاب، وولاية اختيار

#### (أ) ولاية الإيجاب:

٧٥- اختلف الفقهاء في عه ولاية الإيجاب على ثلثين

(أول) للمالك والشافعية والحنابلة في المراجع عدمهم وهو أن عه ثبوت ولاية الإيجاب هي إيجابها، وذلك يجوز لولي إيجاب البكر البالغة العاقل على النكاح، وتزويجها بغير إيجاب قاله المصفر

(ثاني) بالحنابلة: وهو أن عه الإيجاب هي

(١) المذهب ٣٨/٢، والمرايين الفقهية ص ٢٠٣، والصح ٢٣/٢، ونباح الصانع ٢٤٦/٢، وشرح مصي الإلهام ١٤/٢، والفتاوى ٢٩٨/٢، ٢٠٤. ديوان المصفر ٩٧/٢، ٩٨. والفتاوى الكبرى لابن تيمية ٩٠، القاموس ١٣٥/٢، والإشراف للمصفي عه الوهاب ٩٠/٢

(٢) سورة النمل ٣١

والنكاح في (نكاح ٩٧-١٠١)

### تريب الأولياء:

٨١- تختلف لفتوة في تريب لأولياء في

النكاح

والنكاح في مصحح (نكاح ٩١-٩٥).

### ثالثاً: ولاية الزوج التأديبية:

٨١- ذهب أمر الممطر أن من أحكام حق

النكاح ولاية الزوج على تأديب زوجته إذا

استعصت عليه وترفعت عن مطاعته

ومبايعة بها يجب عليها من ذلك، مع أنه

تسمى: ﴿وَأَمَّا تَرَفُّعُهَا عَنْ طَاعَتِهِ﴾

وَأَمَّا تَرَفُّعُهَا عَنْ طَاعَتِهِ بِمَا يَكُونُ لَهَا مِنَ الْفَضْلِ

فَقَدْ عَيَّنَّ سَيِّئاً

يعطى أولاً مانوساً وأميناً، يعطى نفق

الموعظة فتدعى لتشوز. فإن لم ينع منها

فذلك هجرها في المصحح، فإن أصرت على

البعضر ولعصية ضربها ضرباً غير مبرح بالقدر

الذي يصحبها به ويحملكها على توبة حلف

والنكاح في (تشوز ١٢-١٩)

### ولاية ناظر الوقف

٨٢- بقاراً على لفتة شرب من أولياء

شراً لعملة نكاح الحرة البتة الثالثة، ويجوز

له أن يترى عقد نكاحه بنفسه، وأن يترك به

من نشاء، إذا كان حراً عاقلاً بالغاً، وهو مصحح

ثالث بلا ريب.

الثالث روي عن من سيرى ونقاس من

مجلسه والحسن بن صالح وأبي يوسف: أنه لا

يجزى له ذلك بغير إذن تولي، فإن عمت كان

بومرأة على إجازته<sup>(١)</sup> (نكاح ٧١)

### فضل الولي.

٧٨- مراد به فضل مع لولي امرأة من

الترويج بكنمها، طلبت ذلك، وزعم كل واحد

مهما في صاحبه

وموجب الفضل انتفاء ولاية من الولي

المتصل إلى غيره.

(النكاح في (مصر ٢-٥، نكاح ٩٦)

### حيلة الولي.

٧٩- احتلف الفقهاء في ائساد ولاية الترويج

هند حيلة الولي

(١) البصري ٢١٥/١ وكذا الأندلس ٢/٢٠، وموسط

١٢/٥، والنداء ٢٤٧/٢، وهاية الخليل ١/٢١

٢٠/٢، والشمس ١٦٢/٢، وقم بين الجمعية

١٢/٣، والمفحات المممة ١٢/٢، شرح

مبنى الإلهام ١٦/٢، والنداء ١٦/٢، والنداء

٣٦/٢، وشكوك الفرق للجصاص ١٠٠/٢، وما فيها

(١) موه السام ٢٤



وعلى الثاني يكون لولي من ثور عباده <sup>١٦</sup>  
 وطعته، فهو يأتي بها على التوالي، ناه نيل  
 وأحراف بنهار، ويجمع إلى هذا ما عرك به  
 السند في الشرح بطلاناً حيث قال عمر القوي:  
 هو المارء باله حسب ما يمكن، المراضع على  
 الطعنة، المجتبى للمعاصي، المعروف عن  
 الأنبياء بالنبات والشهوات <sup>١٧</sup> وكذا مريد  
 الهنسي للأول، بأنهم القدماء بحقوق <sup>١٨</sup>  
 وحقوق صعد، جميعهم بين المظلم والمصل،  
 وملاصهم من لهموات والأربل <sup>١٩</sup>

ولا يحصى أن سلاطنته من انفعوات وانزول لا  
 تحصى لخصه، إلا لا عصه إلا لشيء، ولكن كما  
 قد أن غاب عن علي يعني أن الله يحفظ من  
 تدهي في رزق، بحيث لا يجمع بينهما، بأن ولهم  
 التوبة منوب منهما، ولا لهما لا بلحان في  
 ولاية <sup>٢٠</sup>

وما الولاية انخاصة بهي بنجام ش جميع  
 حقوق، وإظهاره على كل ما سواه في جميع  
 الأحرار، حتى يصير مواصي الله ومحبته هي همه  
 وتشتت خواصه، يصبح ويصني ومعه مرصدة ربه  
 وإن سقط لحلق <sup>٢١</sup>

وفي هذا أثر من الولاية بمول الشوكاني  
 الوبي في الشقة لغريب

ولمرد بأوليه <sup>٢٢</sup> خلصن لبومر، لأنهم  
 قمر، من الله سبحانه بعبادته واجتنب  
 محبة <sup>٢٣</sup>

ولا تنوعت عرفتت معل، لهذه الولاية،  
 هناك لميبي المباني الأولياء جميع وبه،  
 بور، جعل بعض معمودا كقبر بمعنى مقبر،  
 أو (بمى فاعل) كملب بمعنى عالم، قال بن  
 عبد السلام، وكونه بمعنى فاعل لرجوعه لأن  
 الإنسان لا يمسح إلا على فعل نفسه، وقد مدحهم  
 الله بذلك

على الأول يكون بولي من ثورى الله <sup>٢٤</sup>  
 وعابته وحفظه، فلا يكنه إلى نفسه، كما عد  
 سبحانه. (وَقَدْ بُولَ الْكَلْبَيْنِ) <sup>٢٥</sup>

(١٦) شرح المعجم الطبراني للبهمنى ص ١٠٠، والشرح  
 لولع الأورد بهن شمساري ٢٩٣/٢، والمصنف  
 على جميع التواضع وحادية المظلم ج ٢ ١٨  
 وتحريرات الجرح ص ١٤٢، وكشاف اصطلاحات  
 الفنون ١٢٨/٢، وضع الجاردي ٤١٢/١، وشأن  
 المظلم القوي ص ١٧١، ومدرسا، مسائل من  
 طبع ٢٧٧/١، وحادية للمدني ص ٢٢٢  
 ص ٢١١

(٢٧) الخطري كحطب لآل حجر الهنسي ص ٢٠١

(٢٨) مجموعة مسائل من هادي ٢ ٢٧٧

(١١) بهائج الفوائد ١٧٢

(١٢) فتح القدير ١٣١/٢

(١٣) سورة الأعراف ١٦٩



الفرق بين الولي والسي:

ذكر العلماء أن معنى بقرى الولي من سي  
فيه<sup>(١)</sup>

(أ) العصمة

٨٤- لأئبياء معصومون وجوباً، وليس  
الأولاد كذلك، فجوز عليهم ما جوز على  
غيرهم. ذلك لأن المؤمنين من أهل البيت هم  
الشركاء في عصمتهم فله صاروا إلى رتبة عصمة  
وصلة عصية، فمن أن يقع منهم ما يخالف  
العقوبات ويتنافى الحق وإذا وقع ذلك فلا  
يعرهم من كونهم أولياء له<sup>(٢)</sup>

ولأن الولي دائماً يكون الولي محفوظاً،  
فلا يصر على تدوير، وإن حصلت منه عيوب  
في أوقات أو زلات، فلا يستحق ذلك من  
عصمتهم<sup>(٣)</sup>

(ب) الإمكان به وجوب الأئبياء:

٨٥- الأئبياء صلوات الله عليهم يجب بهم  
الإيمان بجميع ما يخبرون به عن الله تعالى، وتجب  
طاعتهم بما يأمرون به، بخلاف الأولياء فإنهم

(١) مجموع فتاوى أبي جعفر (٨٢٤) ج ٢ ص ٢٢٢  
ولامع لأئبياء الولي (٣٠٦) ص ٢٢٢  
شرح المصنف الطحاوي القمي إمامي  
ص ٣٩، وكذلك اصطلاح الفقهاء ٢ ص ٥٩٩

(٢) نظر الولي ص ٢٤٨

(٣) بيان المارئي ص ٧٢

لا يجب ما عنهم في كل ما يأمرون ولا الإمكان  
بجميع ما يخبرون به لأن ابن سيئة قال يرضى  
أمرهم وغيرهم على الكتاب والسنة، فما رضى  
أئبياءه وسنة وجهه قوله، وما خالف الكتاب  
وسنة كان مردداً، ثم قدّر ذلك أن أولياء الله  
يجب عليهم الاعتصام بكتابات وسنة، وأما  
ليس فيهم معصوم يسرع في أوامره مع ما يقع  
في قلبه من غير اعتدال بالكتاب وسنة<sup>(٤)</sup>  
جاء الولي

٨٦- لأئبياء، يكونون علي الولي وما عدا  
الامت، وليس الأولياء كذلك بالولي لا يمتنع إلا  
اتباع النبي، حتى إن الولي له دهر الكون، صار  
عدلاً له، لا رتبة له.

(د) وجوب اتباع الولي

٨٧- لأئبياء، يأمرون بتبعية الأحكام رسالتهم  
ما يوحى إليهم به من الله وإرشاد الأنبياء له،  
وليس الأولياء كذلك، لأنهم لا ينفقون ذلك  
مباشرة برضاة الوحي، وإنما يتبعون لأئبياء.

(هـ) الأمن من سوء الثأمة

٨٨- لا آئبياء يأمرون من خوف سوء  
الثأمة، أما الولي فلا يعلم هو ولا غيره  
ما دام حياً - من سيئهم به بالمادة على

(٤) مجموع فتاوى أبي جعفر (٨٢٤) ج ٢ ص ٢٢٢

الإيمان، ثم أنه مبادئ الله عبر ذلك

(و) ختم قنوة

٨٩- فالتوا مستقره من حيث الإتياء والإحيار عن الله فقد سببا محمد ﷺ، في لامي بعد، أما لولاية لداثا في بـ السعد

(ز) حكم الله

٩٠- أجمع المسلمون على أن من سب نبياً فقد كفر، ومن سب أحداً من الأولياء الذين نسبوا بأنبياء فونه لا يكفر، ولا إذا كان سبه مذهباً لأصل من أصول الإيمان، مثل أنه يتخذ ذلك السب ديناً، وقد علم أنه ليس بهدي<sup>(١١)</sup>.

عص النبي على الولي

٩١- في سلف الأمة وعليها من أهل السنة والجماعة على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء، وأنه لا يجوز لعصبة أحدهم الأرباب من أحد من الأنبياء قال شكري: رتبة الأولياء لا يسع رتبة الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام للإجماع المأخذ على ذلك<sup>(١٢)</sup>

أما ما نرى من بعض الكرامية وخلاف المتصورة من حواز كونه الولي أفضل من النبي فهو باطل

(١١) مجمع الفتاوى المصرية ص ١١٦ ومشي المصنف ١٥٥/١

(١٢) مسائل المعارف ص ١٦٩

فإن النبي المبدأي، هو كثر وملائ

٩٢- أما أفضل الأولياء والأنبياء، فقد نال

ابن سبحة أفضل أولياء الله تعالى هم أنبياءه، وأفضل أمته هم لرسول، وأفضل لرسولهم أولي العزم، نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عيسى الله عليهم وسلم وأفضل أولي العزم، سببا محمد عليه الصلاة والسلام ثم قال وإذا كان أولي الله فلك هم المؤمنون المتقون، فيحسب إيمان العبد وتلقاه يكون ولاية له تعالى، فمن كان أكمل إيمان وتقوى كان أكمل ولاية الله، فالناس مناصبون في ولاية الله فلك حسب فضلهم في الإيمان واتسرى<sup>(١٣)</sup>

سبار الفارقة بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان

٩٣- في العلماء على أن أولياء الله تعالى لا يمررون عن موته بحوارق عبادات، لأن مبدء انحرافه كان فتح لأولياء الله، فقد يظهر على أيدي أعدائه، وإنما يعرفون ويمررون بصدقتهم وأصدقهم وأحو لهم لشيء على خبرها الكتاب

(١٣) شرح الصفوة الطاهرة للشيخ أبي العباس ص ٣٩

(١٤) مجمع الفتاوى ص ١١٦/١، وانظر نظم الولي ص ٣٩

(١٥) مجمع الفتاوى ص ١١٦/١

وقد ذكر من القيم أن ضابط التصرف بين أولياء  
الرحمى وأولياء الشهود من ينطبق به العديد من  
قوانين وقول وحكماء من كان وقتنا يحبه الله  
وبرحمته في الأمور الدخلة التي في المخلوق رقي  
الأعمال لظاهرة التي على الجروح كان  
صاحبه من أولياء الله وأراد كان مبرحاً في  
ذلك عن كتاب الله وعدي رسوله ﷺ، محدثاً  
لهم إلى غيره، فهو من أولياء سلطان

من قال فإن الله علي، فأكشفه في ثلاثة  
من هن في صلاته، رحمه الله وأهله أو  
خرجه منهم، ودعوت إلى الله ورسوله وبعباده  
موحيد ولتأيد وحكم الله، فرت بذلك،  
ولا ترمي بهك، لا أكشف ولا حرق، ولو مشى  
على الماء وطرف في جهنم

### كرامات الأولياء:

٩٤- الكرامات جمع كرامة وهي في الله.  
والشرف، من الكرم الذي يسي شرف الشيء في  
نفسه أو في خلق من الأخلق أو الإكرام الذي  
هو إحصاء مع إلى الإنسان، لا يلهيه فيه  
غشاقه، أو أن يضمن ما يحصل له من  
كرامة في شرفه<sup>(١)</sup>

ترجمة: وفي ذلك يقول الشوك في  
وإنما هي أن من كان من المحققين من  
الأولياء، إلا كثر من المؤمنين بالله  
وملائكته وكتبه ورسمه والبره الآخر وانفرد  
خبره وشرفه من الله ميمناً لهم. رجب الله  
عبيده، ترك لما بهده عنه، مستكثراً من  
طاعته، فهو من أولياء الله تعالى، وقد  
ظهر عليه من الكرامات سي سم تحريف  
الشرع، فهي موعبة من الله فلا يحل  
لمسلم أن يكره

ومن كان يحكي هذه الصفات وليس من  
أولياء الله سبحانه، وليست لأبيه رحمانية، بل  
شبهانية، وخبره من نيل الشيطان عليه  
وعلى الناس، وليس هذا بمعرب ولا  
مستنكر، فكثير من الناس من يكون  
محبواً بسبب من الجسد أو بالكرامة  
فيخدمونه في تحصيل ما يشبه، وربما  
كان محرماً من المحرمات، والمعيار الذي  
لا يرفع، والممنون الذي لا يجوز هو جيران  
الكتاب والله، من كان متبعاً لهما معهداً  
عنهما بكرامات وجمع أحد بهرحمة، ومن  
لم تملكهما وبطريق عند حدودهما محوالة  
شأنه<sup>(٢)</sup>

(١) خروج لاجل الله من ٣٥٩

(٢) مجمع شرفه، الجزء ١/٣١٩، ومرويات الأئمة  
من ٧

(٣) مسود فتاوى أبي جيب ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧

(٤) نظر الرقي لشركته من ١٢٢

سجد مجي، «فقرآن بها» و«فوق» نواتر عليها قرأ  
بعد لرن وجيلاً بعد جيل وبعد ثلوث لوقوع لا  
حاجاً إلى إثبات الجوار<sup>(١)</sup> قائم ابن تيمية:  
وكرامت لأول، حتى سماع أهل الإسلام  
والسنة والجماعة، وقد دل عليها القرآن في  
غير موضع، ولأحاديث الصحيحة والآثار  
المستخرجة من الصحاح والتبیین وفيهم،  
وإنما أنكرها أهل السبع من محشرة  
والجهمية ومن تبعهم، ولكن كثيراً ممن  
يقعده، أو تدعى به يكون كدناً أو ملبساً  
عليه<sup>(٢)</sup>.

### الفرق بين الكرامة والمعجزة

٩٦- المعجزة- اسم جامع مأخوذة من  
المعير المتأنيب المنفرة، لما فيها من إبعاد  
المحصر عند السجدي، وإيهاء له كلمة  
بمعجزة سبحانه

والمعجزة في شرع ما خرج تماماً من نول  
أو فعل، إذا وفي دعوى أمره إلى وفاءها

أما في الاصطلاح الشرعي، فقد عرفه ابن  
عابدين الكرامة بأنها: ظهور أمر غائي للمعاد،  
على يد عبد ظاهر الصلاح، ملتزم بتأنيبه من  
الآباء مضمناً يصحح الاعتقاد والعمل  
الصالح طر مقارن لدعوى البرة<sup>(٣)</sup>

فما تارت لكرامة بعدد الاقتران بدعوى البرة  
عن المعجزة، ويكرها على يد ظهر الصلاح  
وهو الولي مما يسود موهبه وهي التدين  
انظار على أيقدي موام المومنين، مخلصاً لهم  
من محو ر سكره، وسدرة صحيح الاعداد  
وأنتم كصالح عن الاستخراج، وبسبعة بي  
قبله من خوارق مدعي النبوة المؤكده نكده  
المنعونه بإلهاته، كعني تسميه في يتر هذه  
انسا، ليردد صاها حلاوة، مصاد صلب  
أجاب<sup>(٤)</sup>.

٩٥- وقد ذهب أهل السنة والجماعة من  
اتقها ولا صوبيين والمحدثين وغيرهم-  
خلالاً للمعجزة ومن رتبه- إلى أن ظهور  
الكرامة على الأول، جاز عقلاً، لأنها من جسمه  
اتسكت، وفي واقعه معللاً مبدأً يتيقن من

(١) نظير كرمي كطوف في ص ٢٥٧ دبا ٩٥٥، وسند  
المدون للثوري من ١١٦-١٥٥، والمختار لأبي  
جبار من ١١٦، والفتوى للسيد لابن حجر العسقي  
ص ٣٠٦، وقرع الفتاوى للسيد ص ١٣٩، وتوامع  
الأول السد ٣٦٦/٢، بالسلي على جمع المومنين  
رحمته المطار عليه ٢٨

(٢) مختصر الفتوى المصنوع من ١٠٠

(٣) مجموع رسائل ابن حيدر ٢٧٨/٢

(٤) المطلي على جمع المومنين مع حاشية المطار  
٢٨١/٢، وقرع المقيد، المطاوعة للسيد البيداني  
من ١٢٩، وكثبات اصطلاحات الفتوى ١٧٥/٢،  
وتوامع الأول نبهة للسلي ٣٩١/٢، وسجرت  
رسائل ابن حيدر ٢٧٨/٢، ودرمات العرجاني  
ص ١٢٢

لمحتمل، وظهر ما يفهمهم ويفهمهم.  
فكان كل من ظهر منه **ب** يسمى **ب**ات  
ومعجمه، ولأن **ب**ات من **ب**ات  
بالتعدي الاشتراك منقول أو الفصل<sup>(١)</sup>

(ثانياً) أن الأنبياء مأمورون بوظهور  
معجزاتهم، لخدمة الناس، من معرفة  
صدقهم وأبهمهم، ولا يعرف إلا بمعجز  
من الكرامة فلا يجب على **ب**ات أن يظهرها،  
من يستر كرامه ويسترها ويجهل على إسماء  
أمره<sup>(٢)</sup>

(ثالثاً) أن دلالة المعجزة على النبوة قطعية،  
وأن النبي يعلم أنه من **ب**ات دلالة الكرامة على  
الولاية عليه، ولا يتم ظهورها أو من ظهرت  
على يديه أنه **ب**ات، ولا غير من ذلك، لاحتمال  
أن يكون معكراً به<sup>(٣)</sup> قال **ب**ات **ب**ات  
وذلك أنه يجب أن العلم بأن الواحد ما **ب**ات له ذلك  
لا يصح إلا بعد أن علمه ونطقه على أنه لا يثبت  
إلا مؤيد، من له يدعو ذلك لم يمكن أن ينطق  
على **ب**ات **ب**ات، لأن **ب**ات من علم **ب**ات أنه لا  
يوجد إلا بالعلم، وبما أن **ب**ات على أنه لا يمكن

وبذلك، على جهة التعدي **ب**ات، يجب لا  
يقتدر أحد عليها ولا على مثلها ولا على ما  
يعاينها<sup>(٤)</sup>

وسمى **ب**ات **ب**ات **ب**ات وأعلامها معجزة  
إسماء اصطلاح لفظ، إذ تم بهذه اللفظ  
الكتاب ولا في **ب**ات، والذي به لفظ **ب**ات  
وسمى **ب**ات **ب**ات<sup>(٥)</sup>

٩٧- أما **ب**ات **ب**ات **ب**ات والمعجزة  
هي

(أولاً) أن معجزة **ب**ات **ب**ات **ب**ات وهو  
طلب **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
ب **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
غير **ب**ات **ب**ات.

ولا شك أن كل ما **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
معجزة **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
من **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
أقرله **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات

(١) الترتيب على مذهب الفلاس **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
بالتصديقات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
الكتاب، **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
٢٩٠

(٢) الجواب الصحيح **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
٢٩١

(٣) التتويج الحديدي **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
(٤) **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
٢٩٢  
(٥) **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات **ب**ات  
٢٩٣

## خوارق الأنبياء قبل البعثة

٩٨- من جملة الكرامات الخوارق التي وثقت للأنبياء قبل نبوة، كإثلال العمام وشق الثياب الواقعة بين يديهم، بل ثوب الملائكة فلبست هذه سمجرات لتقدسها على الحادي ودعوى بيده، بل كرمات ونسب وإدعاء، أي تأسيب نبوة، ذكر ذلك جمهور أتباع الأهل وغيرهم<sup>١</sup>

## كرامة الولي معجزة بلقيش

٩٩- قال ابن عسك: 'علم أن كل عرق ظهر على يد أحد من عارفين فهو ذو جهتين وجه كرامة، من حيث ظهوره على يد ذلك طارف وجهه معجزة الرسول من حيث أن الذي ظهرت هذه الكرامة على يده هو واحد من أمته، لأن لا يظهر بظنك بكرة، لأن بها ولي إلا وهو محض في دينه، ودانته هي التصديق والإقرار برسالة ذلك الرسول مع لإظهار لأوامره ونهيه، حتى لو ادعى هذا الولي استقلال بعثه وعدم المساعدة لم يكن ولياً'<sup>٢</sup>

أن قطع عن أنه لا يراهي إلا - لإيمان، علم أن أفضل الحارق للخدمة لا يدل على ولايته<sup>٣</sup>

، يفرح على ذلك أن معجزة نذل على عصبة صاحبها، وهي وجوب بابه، أما الكرامة فلا نذل على عصبة من ظهرت عليه، ولا على وجوب أتباعه في كن ما يمول، ولا على ولايته، لجرار منها أو أن تكون استودج<sup>٤</sup>

(راجعا) الكرامة لا يجرر ملوعها مع المعجزة في جنبها وعظمتها، كإحياء الموتى وإغلاق البحر وقت العاصف، ويملك قاد بعض التحية وبعض الشامة

ودل بعض المحققين من علماء المسلمين وغيرهم، كل ما حار أنه يكون معجزة لشي جاراً يكون كرامة لولي، غير أن لشجرة تقترن بدعوى النبوة، وانكرامه لا تقترن بذلك، بل إن الولي هو ادعى النبوة صار عدواً له، لا يستحق الكرامة بل انقلبوا والإلهية<sup>٥</sup>

(١) المصنف أبي بكر ص ١١٥

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ص ٦٠، دوح الأبرار الجزء ١/ ٢٧٢

(٣) نظر الربيعي لمشوقاتي ص ٢٨٠، دوح المختار ٢٠٨/٢، وجمهورية رسائل ابن عسك ٢٧٩/٢، وكتاب العارفين ص ١٦٦، والفتاوى الشعبية ص ٢٠٩، والمجلد على جمع المجموع وساسة المعارف ٨٩٩، دوح الأبرار الجزء ٢/ ٢٩١

(٤) اعتدلي المصنف ص ٢٧٠، كتاب المطر ص ٢٧، ومجموعة رسائل ابن عسك ٢٧٨/٢، ورواج لأهل النبوة ٢٩٢/٢

(٥) مجموعة رسائل ابن عسك ٢٧٩/٢، وانظر مجموعته كتاب ابن عسك ٢٧٨/٢

حديث رسول الله ﷺ عن لسان أنه يقول  
للمساء أمطري فتمطر، ولأرضي أمني  
فتمست، وأنه يعثر واحداً ثم يحبيه، وأنه  
يخرج خلفه كرواً ذهباً رقيقاً<sup>١١</sup> وبهذا  
نفس المذهب على أن الرجل هو خير من  
النساء، وليس من النساء ثم ثبتت ولايته، بل  
ولا إسلامه، حتى ينظر وقوفه عند الأمر وسعيه  
الذي يثبت له به وسره ﷺ<sup>١٢</sup>

## ولاية العهد

الشرع.

١- ولاية العهد مصطلح مركب من  
كلمتين ولاية، والعهد.

ومن معاني لولاية الإمارة، والسيادة.  
ومن معاني العهد الوصية يقال عهد إليه  
بالأمر أو أوصاه به<sup>١٣</sup>

الشرع بين الكرامات وخوارق القلوب  
الشيطان.

١٠٠- ذكر العلماء في الحاشية عبرة من  
يحدثي البرة إذا ظهر على يد أحد صالح، وهو  
الذي يخلق أن تدعى وخوارق خلقه فهو  
الكرامة ما يد ظهر على يد طاهر النفس  
مطابقاً لسموه فهو الاستدراج، وقد يسمى  
سحراً وشعوذة

ون ظهر على يد مدعي النبوة من أهل الضلال  
فهو الإلهية، كطريق سجادة بأنه معني كذاب  
وخوفاً، لأن حارق لئلا يفي هذا الحد لا  
يكون موافقاً للذبح، بل مثبتاً لكتبتها<sup>١٤</sup>

وأما ذلك في كرامات أولياء لا يكون  
سببها إلا الإيمان والتفريق، أما خوارق أعداء  
الله سيها الكفر والفسوق والحيث<sup>١٥</sup> وهي  
ذلك يقول أم ثيمة إن خوارق العبادات لا تدل  
على عصم صاحبها، ولا على رجوب أشاعه في  
كل ما يقول، لأن بعضاً منها قد يصدر عن الكفار  
والسحرة بمواهبهم للشيطان، كدائبة في

١١) سنن العارفين من ١٥٧، ودرج لآخر ٢٠١٩،  
وفرح الميرزا الطحان في ١٣٩٩، والفتاوى  
الحديث ص ٣٠١، وشاهد اصطلاحات الفوائد  
٩٧٥/٢

١٢) مجمع فتاوى ابن تيمية ٢/١٦ \*

١٣) حديث الاحوال يخرج مسلم د ٢٢٥٢ ١٢٥٢ هـ  
الشطرنج  
١٤) مستخرج من الفتاوى المصنوعة في ٢١  
١٥) الفتاوى المصنوعة في ٢١، والمستخرج من الفتاوى، والشرع.





يجتنبوا ولياً للعهد إلا بإذن الإمام، فإن عذروا  
تفرق الأمر وانتشاره بعد موته فيستأمنونه، ولو  
استبح أهل الشورى من الاختيار لم يجزوا  
عليه<sup>(١)</sup>

### الوصاية بالخلافة:

٥- للإمام أن يوصي بالخلافة لمن رآه صالحاً  
لها، كما يجوز له الاستغناء لكن في حالة  
الوصاية يكون قبول الوصي له بعد موته  
الموصي.

وقيل: لا تجوز الوصاية بها لأنه يخرج  
بعدموت عن الولاية، ويقتضي من اختياره  
للخلافة بالاستغناء أو الوصية مع القبول  
فليس لغيره أن يعين غيره<sup>(٢)</sup>

استفتاء القليلة أو الموصي له:

٦- إن سخط المستغنى أو الموصي به بعد  
القبول لم يضر حتى يرضى بوجود غيره.

فإن وجد غيره، جاز استغناء وإعفاء، وخروج  
عن العهد، بإجماعهما، ولا احتج وبقي العهد  
لأولهما<sup>(٣)</sup>.

مات الثاني أبناً فهي ثالث، فإن مات الإمام  
وبقي الثلاثة أحياء وانتصب الأول للخلافة كان  
له أن يعهد بها إلى غير الآخرين، لأنها لما  
انتهت إليه صار أملاكها.

أما إذا مات ولم يعهد إلى أحد فليس لأهل  
البيعة أن يبايعوا غير الثاني ويقدم عهد الإمام  
الأول على اختيارهم<sup>(٤)</sup> ولا يشترط فيه  
الاستغناء موافقة أهل الحل والعقد في  
حيات الإمام لو بعد موته، بل إذا ظهر له  
واحد جاز بيعته من غير حضور غيره ولا  
مشاركة أحد. وإن جعل الإمام الأمر شورى  
بين جمع حكمه لكانت خلافاً، ولا يضر كون  
المستغنى غير معين، فيؤمنون أحقهم بعد  
موت الإمام فيحدثونه للخلافة<sup>(٥)</sup>.

كما جعل عمر رضي الله عنه شورى بين ستة من  
كبار الصحابة، علي، والزبير، وعثمان، وسعد  
الرحمن بن عوف، ومحمد بن أبي وقاص، وطبقة  
له، فاختاروا علي عشة جميعاً<sup>(٦)</sup>

أما قبل موت الإمام فليس لأهل الشورى أن

(١) مخني المحتاج ١/٣٦٢، وشرح درر الطالب  
١٠٩/٢

(٢) سنية الشرايطي على نهاية المحتاج ٣٩١/٧

(٣) أثر عمر أشرب البخاري في قصة مقتل عمر بن  
الخطاب

قانع البكري ٥٩/٧-١١٣

(٤) السني المطلب ١/٩٢، ونهاية المحتاج وصاحبة  
الشرايطي عليه ٣٩١/٧، ومخني المحتاج ١٧١/٢  
(٥) المراجع السابق  
(٦) المراجع السابق

## استعلاء الغائب.

٦- يصبح استعلاء غائب حيث حياته ويستقيم بعد موت الإمام، فإن ماتت عينه ومصر المسمون بنوع الظرفي، مودعهم عند أهل الحل والحلولة كالأب عنه، فيدعونه بأنبياء لا تحلوه، ويعزل قدومه

والإمام تدبيل وفي عهد غيره، لأن الحلاله لا يثبت إليه صدر أملك لها، وليس له تدبيل وفي عهد، إذ ليس له عزم ولا سند لأنه ليس بأحد له، بل بمسئرين، وليس بولي العهد نقل الحلاله به إلى غيره، لأنه إنه تثبت له بعد موت العولي، وليس له عز ولا سند استعلاء، وإنما يعزل ماشرهضي من ومن الإمام إذا لم يحس، فإن عين ولا يعزل بذلك<sup>١</sup>



# الولاية على المال

## التعريف

١- من تعريف ولاية علي السعة والاعتلاح في مصطلح (ولاية)

ويلاحظ من عبارات الفقهاء أن الولاية على مال عديم هي صرا لتخصيص شرعاً على تصرف في ماله أو في ذلك لغيره<sup>٢</sup>

## الأنواع ذات الصلة.

## الولاية على النفس

٢- كمر دالولاية على النفس عند الفقهاء، مدرة لشخص على تصرف في شئ من المتعققة شخص المولي عنه، نفسه

والأهمية بين الولاية على المال والولاية على نفس أن كليهما مشتركان في تعيين المولى على تصرف

## سبب الولاية على المال.

٣- يقول لكاساني: سبب هذا النوع من

١- طائفة السوي ٢/ ٢٤٩

١١) مجمع، غير طالع ١/ ١٠٩ - ١٠٤

## ولاية على النفس

التعريف:

١- مير تعريف لولاية هي السلطة  
والإعتلاج

(أو ولاية) (١)

أما الولاية على النفس فبراء بها سلطة  
الأشرف على الشؤون المتعلقة بشخص  
أحوال عليه وقت (٢)

أنواع لولاية على النفس:

٢- نوع الولاية على النفس إلى ثلاثة أنواع.

أ- ولاية الحضانة.

ب- الكفالة.

ج- ولاية التزويج

ونتناول هذه الأنواع الثلاثة فيما يلي

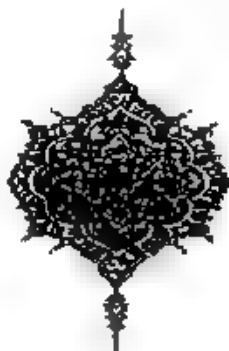
أولاً. ولاية الحضانة.

٣- الحضانة هي إشرع هي حفظ نوله في

الولاية هي التخليق شتات أحدهما الأبو،  
والثاني. النقص، لأن الجد من قبل الأب أب  
لكن بوسطه، ووصي الأب وبعد استثناء  
الولاية منهما فكانت ذلك ولاية الأم من  
حيث التمس، ووصي بخاصي يستبعد  
الولاية من القاضي فكانت ذلك ولاية القضاء (٣)

وللتفصيل في من يشبه عليه هذه النوع من  
الولاية، نرتب لأولها، ونصرفات التي في  
ما انعمي عليه وسائل لأحكام المتعلقة  
بالموضوع.

انظر مصطلح (ولاية) ٨١-٦٣، ومبادئ.  
يصفه ٩-١٦، نهاية)



(١) التمهيدات سراجاني، والمواعيد الخيرية، وسفي  
الاحتجاج ٧/ ٤٥٧

٥ - زوجه اختفى العقيد في بداية هجده  
الأولاد، فمضت الشاعبة ولحدها إلى أنه  
ياد مبلغ نصيب المحصول سبع سنين مفعلاً  
خير مير أبويه اللذين من أصل محصنة،  
ليكون مع مير غنائه سهم

ويروى 'نحسب أنه إذا بلغ الصبي سبع سنين  
مستقياً عن أمه بأحد الأب على نصيب لهم مير  
ذلك بين الذكر والأنثى.

ويروى لخالكة أن حضنة لها - ستمير إلى  
يلوع الذكر، أما الأنثى فتسمر حضنتها حتى  
تخرج وتدخل عليها زوجها

والنصيب في (حضنة فـ ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣)

### شروط ثبوت ولاية الكفالة

١ - أن يحق له بشرط ثبوت الحضنة للفرع  
من الجلي

### أ - المعصية

٢ - أنه طالبت الحضنة بفرع المعصية،  
فلا تثبت له النصيب من الفرع، ويمنعه الأقران  
فالأقرب الأب ثم الجد أبوه وإن غاب، ثم الأخ  
لأب وأم ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ لأب وأم  
ثم ابن الأخ لأب، ثم العم لأب وأم، ثم العم  
لأب، ثم ابن العم لأب وأم، ثم ابن العم لأب وأم  
في النصيب غلاماً، وإن كان جارية فلا تقسم إليه  
لأن ليس بمحرر منها لأنه يجوز له بك حبه ولا

ميرته وذهب وحجرته والقيام بمصالحه من حبه  
وبه ومضيف حبه وموطئه

٣ - الحضنة، و ٤ - شرعاً لأن المحصول قد  
يهدد "و يتصور بترك لحفظ يجب حفظ عن  
تهلاك

٥ - نظر، فيصير جميع الأركان لصحة  
الحضنة في موطئ (حضنة فـ ١٠، ١١، ١٢)

### ثانياً. ولاية الكفالة

١ - إذا اشتملت الحضنة باستثناء الصغير  
أو الصغير، هي الحضنة، والمرحلة حرة في  
مرحلة الحضنة، وهذه المرحلة ما يحضر  
العشاء "لكماله" من الشرعي بطلب  
الحضنة ما حوذه من نصيب فإن الحضنة  
تدرك إليه من محضه، وتنهي في الصغير  
بالمير وقت يحد، إلى المير فتسمى  
كفالة، فانه الماويدي وقت غيره تسمى  
الحضنة أيضاً، وقد ينصهم ولاية  
الرجل

١ - صاحب المصنف ٢ - ٢٢٧ راجع إلى الميراثي  
٢ - ٢٢٧ راجع إلى الميراثي ٢٢٧ راجع إلى الميراثي

٢ - ٢٢٧ راجع إلى الميراثي ٢٢٧ راجع إلى الميراثي  
٢ - ٢٢٧ راجع إلى الميراثي ٢٢٧ راجع إلى الميراثي  
٢ - ٢٢٧ راجع إلى الميراثي ٢٢٧ راجع إلى الميراثي

الأم، لأن عصيته، والإباح لأب، ولي من القسم، وكذلك ابن الأخ لأمة أقرب، فإن لم تكن له امرأة أشبه من جهة أبيه من الرجال والنساء، فإنه لأب أولى من المال والأخ لأب، لأنه ولد لها وهي أشبه من مصر لا ولد له من ذوي الأرحام

#### ب الأمانة:

٧ إن كان الصغير جارياً يشترط أن تكون عصبها من يؤنس عصبها، فإن كان لا يؤنس نفسه ولحيته لم يكن له فيها حق، لأن من كذبت لها سروراً عصبها، وهابذ ولاية نظره فلا تثبت مع انشور حتى لو كانت لأخوة والأعمام غير مأمووس على نفسها وماله لا تنسب إليهم، وينظر القاضي امرأه من المسلمين فله عتقة أمينة فيسقط إليها إلا أن تلحق فترك حيث شامت وإن كانت بكر

#### ج- اتحاد المثلين:

٨- يشترط اتحاد المثلين بين الحامس والمقصود فلا حق لعصبة في انصبي إلا أن يكون على دينه كذا ذكر محمد بن زيد هذا قول في حصة ونسبه، لأن هذا النص لا يثبت إلا لعصبة، واعتبارات المثلين ينتج انصبيب، وقد قالوا في الأخوين إذا كان أحدهما مسلماً والأخر يهودياً ونصبي يهودي أن اليهودي فارس به لأنه عصب، لا المسلم<sup>١١</sup>

يؤنس عصبها، وإن العلام فإن عصبه وأخيه به من هو أبوه منه، ثم عم الأب لأب وأب، ثم عم الأب لأب، ثم عم له لأب، ثم عم له لأب، ثم عم له لأب

ولو كان لها ثلاثة عتقة كلهم من درجة واحدة فإن كانوا كلهم لأب وأم أو لأب أو ثلاثة أعمام كلهم على درجة واحدة لا يفضلهم صلاحاً وورعاً أولى، فإن كانوا في ذلك سواء فأكبرهم سناً أولى لعصبته

فإن لم يكن المجردة من عصبها غير من انعم اختارها ذلك في الفضل لمواضع، لأن المولادة هي هذه العدالة إنه ميراثي الأصليح، فإن لم أصليح فسقط إليه، إلا يقصده عند امرأه مسنة أمينة

وبل ذكر من قبل انشاء فلا حق له في الوعد مثل الأخ لأب، وبحال، وقبر لأب، لا يخدم العصبية

ونذكر محمد بن زيد في المجردة ابن عم وحال، وكلاهما لا ينسب به في دينه، جميعاً ألقاها في حد الحد، لأن محرم وابن العم ليس بمحرم فكان المحرم أقرب، والأخ من الأب أخ من اتحاد لأنه عصبه وهو أيضاً أقرب لأنه من أولاد الأب والجد من أولاد الجد

وذكر الحسن بن زياد أن نصبي إذا لم يكن له مراد من غير نسبه فأخيم أولى به من العدل وبه

(١١) صحيح صحيح ٢٣/٢

١٠- وهناك حالات أخرى ذكرها القلندر، ويمكن لفلام فيها نعت لكماله - وإن كان يائناً - منها.

قال النخعي: ذلك لم يكن العلم بأسراً على حب قلابه، بل لضعف لغة أو عار وتأديبه (إد)، فع

قال القزويني: الفلام إذا بلغ رشيداً عاً، فإنه ينفرد، ولا أن يكون مفسداً مخوفاً عليه<sup>(١)</sup> ويرى المالك أن لا يبدل من يفسد إلى نفسه ابن البيع إذا عاقب عليه معها<sup>(٢)</sup>.

وقتل صاحب العدد الشامي عن الأصحاب أن الفلام الخالص يرشده إن كان أمراً أو عيباً من قهره، فإنه يصح من مغاولة الأبوين<sup>(٣)</sup> وقد نص الحنابلة على مثل ذلك<sup>(٤)</sup>.

### ثالثاً: ولاية التزويج.

١١- لأصل أن ولاية التزويج هي ولاية نظر<sup>(٥)</sup> وثبوت ولاية النظر بانفراد عن العاجز عن النظر أمر معقول مشروع، لأنه من باب الإحاطة على البر، ومن باب الإحسان، ومن باب

### كفالة الغنثي المشكل:

٩- ذهب الشافعية ولحنائنا إلى أن الغنثي المشكل بعد البلوغ بخاص معاملته كبيت البكر<sup>(١)</sup>، حسب تفصيل ينظر في (حصانة ١٩٩).

وأما الحنفية فذهبوا بأن لخنثي المشكل كالأنثى في جميع الأحكام إلا في مسائل، ونم يذكروا مسألة كفالة الغنثي المشكل وحده، فمن علم المماتل انتمت<sup>(٢)</sup>.

ويرى المالكية أن كفالة أم عن الخنثي المشكل لا تخط ما دام مشكلاً<sup>(٣)</sup>.

### انتهاء ولاية الكفالة:

تنتهي ولاية الكفالة بعد بلوغ الفلام والجارية لكفالتها بأنفسهما من كمال التمييز والقوة<sup>(٤)</sup> ويختلف وقت روث الكفالة إذا كان من نعت الكفالة نثى أو ذكراً، عاقلاً أو غير عاقل، والتفصيل في مصطلح (حصانة ١٩٩).

- (١) مفتي السجّاج ١٣١٠/٥ ومطالب أولي النوى ٢٧١/٥  
(٢) الألباء والفتاوى لابن حجر من ٣٣٥، ونظر في مصطلح السجّاج ٣٢٩/٥  
(٣) حاشية الصوري ١٢٦/٢  
(٤) المطول الماروني ١٠٣/١٥

- (١) حاشية ابن عابدين ٢٤١/٥  
(٢) المقصر ٢١٢/٥  
(٣) مفتي السجّاج ١٢٩/٥  
(٤) مطالب أولي النوى ٢٧١/٥  
(٥) مصطلح السجّاج ١٢٧/٥

زعامة النضيمه وعائلة السبعاني، وكل ذلك حسن  
عقلًا وشرفًا<sup>(١)</sup>.

وللتفهم، تصبّر في أنواع ولاية الخوارج،  
وصبّ ثوب كل فرع، وشرط ثوب كل فرع.  
ينظر في (كتاب ٦٦ وما بعدها) ولاية.

## ولد

الشيخ:

- الولد في اللغة، بمنعير - المولود، يقال  
ثمّ حدث، لجمع ولصغير، الكبير والذكر  
والأنثى، وعد يجمع على أولاد وولد  
والده وولد<sup>(٢)</sup>.

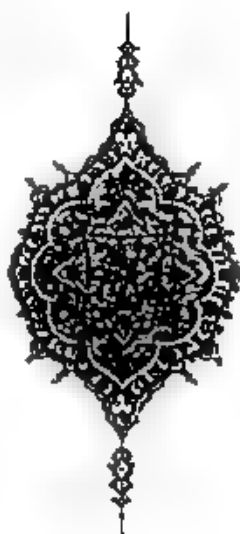
ولا يخرج النسي 'الاعطالي من النسي  
اللمري.

الألفاظ ذات الصلة:

١- الابن:

٢- حرف الجر جاني لاين بأنه: جيران ذكر  
يتولد من نطفة شخص آخر من نوعه

وقال ابن العربي لأصحابي، وسي ابن أكرمه  
بناء للاب، فإن الأب هو الذي به وجهك الله  
في بجاهه، ويقاب لكل ما يحصل من حقه شيء  
أو من مريته أو بشفقة أو كره حقه أو به به  
بأمر، هو ابن، محب فلان، من حبه، وابن السبيل



١٦ المصباح المير والمصمم الرجبر، رواج المروم  
والمصمم لوسيد.

(١) مدح مصباح ١٥٧، ٥

والحمير، نكل حميد وند، ونيس كل رلد

حميداً.

هـ- السبط

١- السبط هو. ولد الابن والابنة. قال

المسكوي وأكثر ما يستعمل تسبط في ولد

النت<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح يصف السبط عبد التبعي

على ولد بنت، وأما ولد الابن فيصن عليه سبط

الحميد عندهم<sup>(٢)</sup>.

وعند المنايلة يطلق كل من الحميد والسبط

على ولد الابن وولد بنت<sup>(٣)</sup>

والصفة بين الولد والسبط العموم

والحمير.

هـ- القرية

١- القرية هي القرية من فعل القري، والمير:

هي ولد الرجل، وقيل، من أسماء الأعداد

سبع، قال بعض الأب<sup>(٤)</sup> قال شعبي في قصة

نوح ﴿يَسْتَلِمْ إِلَيْكَ رَأْسَ الْيَتِيمِ﴾<sup>(٥)</sup> ونجدي نارة

وابن زليل وابن العلم<sup>(٦)</sup>

والصفة بين الابن والولد هي العموم

والحمير، لأد الابن يطلق على الذكر،

أما الولد يطلق على ذكر والأنثى.

ب- البنت

٢- البنت والابنة مؤنث ابن<sup>(٧)</sup>، وأريد به

المرء من الأنثى في قوله نعاى ﴿حَمَتٌ

عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَمَنْحَلٌكُمْ وَمَنْحَلٌكُمْ وَمَنْحَلٌكُمْ

وَمَنْحَلٌكُمْ وَمَنْحَلٌكُمْ وَمَنْحَلٌكُمْ وَمَنْحَلٌكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> بطرس

عموم المنحل

وأصله بين بنت وولد أن الست تصنع

على 'الأنثى' أما الولد فيصن على الذكر

والأنثى

ج- الحميد:

١- الحميد في اللغة يطلق على ولد الولد

ومن الأغوار لحلم والأحدن والاصهار<sup>(٩)</sup>

وفي الاصطلاح الحميد هو 'ولد الولد'<sup>(١٠)</sup>

والصفة بين الولد وبين الحميد هي العموم

(١) التبريد في غرب اللسان

(٢) الصحاح للبر، وقوله بنت فكرتي، والكلت للكرتي

(٣) حوزة السائر ٢٢

(٤) لسان العرب، ومفاتيح الصحاح

(٥) محال، أولى التبريد ٢١٢

(٦) التبريد في غرب اللسان، والقرون في اللغة لأبي

علاء في ١٧٧

(٧) القاموس ٢١٢

(٨) الإنصاف ١٨٣/٢، ومفاتيح لموسى في ٢٦٢/٢

(٩) التبريد ٢١٢، ومفاتيح لموسى في ٢٦٢/٢

(١٠) التبريد ٢١٢، ومفاتيح لموسى في ٢٦٢/٢



الولد<sup>(١)</sup>

## لأحكام المتعلقة بالولد

نقسم لأحكام المتعلقة بالولد إلى قسمين:  
أحكام تتعلق بولد الأدي، وأحكام تتعلق بولد  
الحيوان.

## أولاً: الأحكام المتعلقة بولد الأدي.

## ثبته الولد في الدين.

٨- افترق الفقهاء على أن الولد يبيع غير  
الأبوين<sup>(٢)</sup> دهاً.

لأن كل واحد الزوجين مسلماً فالولد على  
أبيه، وكذلك إن أسلم أحدهما وله ولد صير  
صير ولده مسلماً بسلامه، لأن في جمعه ثباً له  
نظر له.

ونص، يحذف على أنه لو كان أحدهما كفاً،  
ولآخر مجموعياً، فالولد كفاً، لأن به نوع بقر  
له، إذ المجرسبه شر<sup>(٣)</sup>، كذا شرطوا تبعاً  
إتولد لغير الأبوين دهاً اتحاداً له وحقيقاً أو

بعضي، الآباء والأجداد، كذا في قوله تعالى:  
﴿وَرَبُّكَ تَعْلَمُ مَا تَكْتُمُ قُلُوبُهُمْ وَيَكْمُلُ السُّجُودَ﴾<sup>(٤)</sup>

وصلى، والذرية النصب، حملها الله تعالى في  
بطون النساء تشبيهاً بالعلك لمشعرون، فإنه  
ميداً علي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup>

والمعنى، الاصطلاح، أن ذرية تطلق عند  
جمهور الفقهاء على أبناء شخص دهاً  
وأولاده، وفي رأي صد الحايطة لا يدخل  
أولاد البنات في الذرية<sup>(٦)</sup>

و تعلق بين الذرية والولد أن الذرية أعم من  
الولد.

## ٢- النسل

٢- النسل ابنته وتناموا، وله بعضهم  
بعض، وهو في الأصل عبارة عن خروج شيء من  
شيء، مطلقاً سبل الشيء سراً، ففصل من  
غيره وسط.

ولا يخرج المعنى الاصطلاح من التمكن  
العلمي.

وتعلق بين النسل والولد أن النسل أعم من

(١) السجور الطرية والكليات للكمري، ومختار  
المصالح، وطية الطلعة تفتي من ٢٤٠ ط ص  
القاضي.

(٢) الهداية وضع الطبر ٥٠٦/٦، ومنه جابري ٣٩١/٦،  
٣٦٥، والبرقي ٦٦٤، وصافي الإمام أحمد لا ي  
حتى ٢٠٦/٦، ٢١٩، ٩٩/٦، ١١٠٠ ومواحه  
التيار ٦٨٨/٦، ٦٨٥، وحاشية سرودي على  
التحريم ٢٢-٢٤، ٤٤١

(٣) الهداية وضع الطبر ٥٠٦/٦

(٤) تفسير القرطبي ٢٤/٦٥

(٥) سورة ص ٢٢

(٦) تفسير القرطبي ٣٤/٦٥

(٧) حاشية ابن حنبلين ١٣٢/٢، ومعنى المستطاع

٢٨٥/٦، والهداية ٥٩/٧، والبرقي ٦١٥/٥

حاشية المنوي ٩٢/٤

نصيح كائناتكم، ولأن الإسلام عهد واردة عهد،  
 ركز من ملك عهد، ملك خلة كسار لعقد،  
 ولأن كد عهد الاعتد نصير منه تدليك، عهد  
 فترى به الأصراف خذ علي لمعين الأعفاد  
 كالمسبح

ولد فيت رقة نهي مرتب طلبه أحكام  
برقة، فلا بد ولا يورث، ويبرر امرأه، ٢٠  
بصل عليه من حاب مرتد، ويبرر على الإسلام  
لأنه حاكم من إسلامه لا يبرر على تكفير  
كفالع ولا بالانحر يدع عنه مقبره حرمان  
لأرث وصونه لزوجته وغيره.

وَمَا يَكُنْ لَكُمْ أَلَّا تَقُولُ لَكُنْ وَأَنْتَ أَصْدَقُ عِنْدَ رَبِّكَ  
أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ أَنْتُمْ أَنْتُمُ الْمُتَكِبُونَ

وَرَدَ دَعْنُ ابْنِ حَفْصَةَ فِي عَصِي ابْنِ أَدَا عَسَمَةَ لَا كِبَرُ  
كَافَرًا وَاسْمُ يَسْمَعُ مِنَ الْإِفْرَادِ بِالْإِسْلَامِ بَعْدَهَا مَعَ  
دَلَّ لَا يَفْتَنُ وَيَجْبِرُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَإِنْ يَفْتَنُ مَرَّ

(٤) مسطور : ۱۹۶۸، ولاختیار : ۱۳۵۲، و  
مابین : ۱۳۷۲، وقریبی : ۱۳۸۱ (محدود)،  
۱۳۹۰، وخواهر الاطراف : ۱۳۹۰، وعلفی  
درمناسبات : ۱۳۹۰

حكماء، بأن كان نصير في داره وأب في دار  
الكنز، بخلاف لعنك يذل كان لأب في دار  
الإسلام نصير في دار الكفر وهذا لا شعبة  
ويظهر تفصيل ذلك في مصنف، روضة ١٦٩،  
أحلاف، بغير ٧-٨، شعبة ٢٤.

رواية القصص

٩ اختلاف بعضه في حكم هذه النسخة

ذهب أبو يوسف وزم والشافعي وقول  
لأحمد بن أبي ردة النخعي لا يصح لأن  
أقوالهم ، نصفي غير مبررة لا يمتنع بها  
حكم كسطلاني والإقرار والعنف ، ولأن  
الإسلام فيه سلامة ، والكفر فيه ضرر ،  
وجوز تصرفه بقوم ذوي نصار

وفد أم حبيبة، محمد والملكه وهر  
اشتهور عن أحمد يحكم يرد نصيب  
لان الاسلام ينص به كمال عقل دون  
اجلوف بديل ان في بلغ غير عمن ثم يصح  
السلامه و نفس يوجد في النصير كمر يوجد في  
انكسر، ولأنه أنى حبيبة الاسلام وهر نصيب  
مع الإقرار، لان الإقرار طائفة وليس الاختفاء  
وتحدثت لآرود ولدا صار مسلما، فلا آرود

١٩٩١ ١٩٩٢ / ١٩٩٣ ١٩٩٤ (٩)



**في الوقت**

الأنس من نفسه وهي كل من نمره نفعه:  
ومهم أن لا يهمل.

رائٹنہیل میں مصطفیٰ (رکۃ الطہور) اور  
میں رہا۔

إخراج رضاء لنظروا من التود الذي مات أولاد  
بعد وقت الوجوب:

١٦- اختلف الفقهاء في خروج وكاء المنظر عن نوك البدن ما إذا وُجد بعد وقت الوجوب ذهب بعضهم إلى وجوب إخراجها عنه، وذهب آخرون إلى عدم الوجوب. ولهم في ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (وكاء المنظر) ١٨٥

### جميع فلوله من القلب

١٧- بنور عند جمهور أهلها: حج الردى عن والدته الحديث بن عباس رضي الله عنهما أن امرأة من حنظلة قالت يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال نعم. <sup>(١)</sup>

والتصديق في (حج ف، ١٢)، ١١٧، أراء  
١١٦، مادة ف ١٣-١٤.

١٨- ائمن نفقه، حتی ثبوت سب تولد من  
أمة، ولولادة منها، وص آیه جائز است و لاترار  
والیة، ولا یضری إلا باللعان.

وتتميز بذلك، وكل ما يتعلق بسبب الولد من  
مباحث، ينظر في مصطلح (ناب ١٠) وما  
يحدث، كما في ٢٥ وما بعدها، استحقاق (٢)  
الضحية من الولد.

١٩- الرُّوند إما أن يكون كبيراً وإما أن يكون صغيراً، فإذا كان الرُّوند كبيراً فلا يجب على ربه التصحية عنه، أما إن كان الرُّوند صغيراً، وإما أن يكون من ماء وإما أن لا يكون له ماء، فإن لم يكن له ماء فقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجب على ربه التصحية عنه، لأنَّ ربه ألزَمَ حرماً، فإذا وجب عليه أن يضحى عن نفسه وجب عليه أن يضحى عن رطله بالتقاسم على صدقة العطر. وعنه لا يجب التصحية عنه لألهاقرة مصححة، وألهاقرة لا يجب بسبب المعبر لقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا نَحْنُ قَوْمٌ عَرَابٌ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَتَيْنَاكَ كَذِبًا﴾<sup>(٢)</sup> يختلف صدقة العطر فيها ثلاثة، ومساها وأبو عمرو وعليه،

PA  $\int_{\text{upper}}^{\text{lower}} \omega_{\text{upper}} \omega_{\text{lower}} \quad (4)$

<sup>4</sup> 大正十一年九月一日。

[٤] حديث أبي حمزة عن علي بن أحمد بن عثمان،  
”حدثنا يحيى بن جعفر البجلي (ت)، ومسلم (ت)  
١٥٧٣، والعماد لمسلم.

يسع الذكر، ويدخل بالأنثى وجهها، ويحاط  
 بهي الرحم بعملها عنه من حد التجم إن كان له  
 من، وليس قوته في ذلك كد يهل في ركاز ماله  
 ويحاطب الأب بها عن وتذلي آباء نحر رني  
 أبه الشروق لا عن في البطن<sup>(١)</sup>

وقال الشاعبة، لا يجوز لولي الطفل  
 و سجنون وأنمحجور أن يضحى عنه من  
 منهم، وإنما يجوز للأب والجد انصح  
 بهم من ماله، كما أن له إخراج نفقته  
 من ماله عنه، لأن ماله قائم مقامه دون  
 غيرها، لأنه لا يستقل بماله كمنه  
 ولأنه عنه في هذه الناحية<sup>(٢)</sup>

### الحقيقة من الولد:

٢٠- لعقبة = يدكي عن العود شكر الله  
 ندي يتب وشراط محصورة.

وهي سنة عبد الشافعية وبخاتبة، ومدة  
 عند المالكية، ومباحة عند الحنفية  
 وتصيب ذلك في مصطلح (عقبة) وما  
 بعدها

وصوروا كالعبد يرضى عنهم صدقة قطر ولا  
 يرضى عنهم، ولهذا لم تجب على لولده ولد  
 الكبير

من على أنقود يقدم لوجوب يستحب لولده  
 أن يرضى من ولده الصغير من ماله نفسه.

أما إذا كان يرضى مال يرضى عنه أبوه، أو  
 وصيه، غلاماً لصحمه وروى، وهو نظير  
 الاختلاف في صدقة لغيره، وفي الأصح  
 أنها لا تجب في مال الصبي بإجماع  
 الحنفية، لأنها قربة فلا يصدق بها،  
 بخلاف صدقة الفطر على ما يباء، ولأن  
 الترحيب الإرمية، ولتصدق به ليس  
 يوجب، ويجوز ذلك في مال الصبي،  
 لأن لا يقد على أكل جميعها عادة ولا  
 يجوز بيعها فلا تجب، وذكر الددوري في  
 شرحه. الصحيح أنها يجب، ولا يصدق  
 بها لأنه نظير، ولكن يأكل من الصغير  
 وعيانه، ويخبر له ما يمكنه، ويأكل له  
 يالفي ما يتبع به، كما يجوز لدفع  
 ذلك في بجله، واجد مع الحنفية كالأب  
 عنه<sup>(٣)</sup>

ردح لمالكية إلى أنه ليس بالإجماع انصح  
 من ماله في أبوه الصغيرين وولده الصغير حتى

(١) حاشية الشرنوب على شرح الكبير ١١٨/٢،  
 والقرطبي ٣٠/٢، والناج واللاذلي ١٢٨/٢، ١٢٩

(٢) بداية المطالع ١٣٩/٨، ومثل المطالع ٢٨٢/٤

(٣) الاختار ١٦/٥

وتعريف أحكامه في مصطلح رخصه ٢-  
١. غمغ ٢٥}

### نقطة الولد

٢٥- انظر التفهيم على أدلة الولد يجب في  
ماله به كتاب به مال، ولا رجعت على أبيه  
شروط  
وتعريف ذلك في مصطلح (نقطة ٢٥-٢٨)

### تعليم الولد

٢٦- يلزم الوالد بتعليم الولد في صفه، كل  
ما يلزمه بعد البلوغ، فبمنه ما تصح به عقيدته  
من إيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
الآخر، وما تصح به عاقبته، وغير ذلك مما  
يحتاج إليه

انظر مصطلح (تعلم وتعليم ١١، ولاه)  
تأجيل الولد.

٢٧- اتفق الفقهاء على أنه يجب على الولي  
بأدب الولد ترك الصلاة والطهارة، وسائر  
المراضي ويحرم ذلك

والتعريف في مصطلح (بأدب ٢ وما  
بعدها، ولاه)

### طاعة الولد للوالدين وبرهما

٢٨- اتفق الفقهاء على أنه يجب على الولد أن

### اختار الولد.

٢٩- الاختار اسم من يختار، وهو قطع  
القسمه من الذكر، وإسواء من الأشي.

وقد اختلف العلماء في حكمه، فمنهم من رأى  
وجوبه، ومنهم من رأى صبه.

وتعريف ذلك في مصطلح (اختار ٢ وما  
بعدها)

### تسمية الولد:

٢٢- بين الفقهاء حكم تسمية المولود وما  
يسحب من الأسماء وما يكره منها.

وتعريف ذلك في مصطلح (تسمية ٢ وما  
بعدها)

### حضنة الولد

٢٣- الحضنة هي حنث من لا يستل بأمره  
ومريته بما يصححه

وبين الفقهاء حكمها والمستحضرين لها من  
الرجال والنساء وشروط استحقاقها وحكم طلب  
الأجرة عنها برفقته سنائها

وتعريف في (حضنة ٢ وما بعدها)

### إرضاع الولد

٢٤- نفق لتفها، على أنه يجب إرضاع  
المولود إذا كان في سن الرضاع وكان  
محتاجاً إليه

هذا من التزكية. لأنها رتبة إلى المدعو بـ  
يصف عنه به، يقدماء إلى المدعي ليطهر  
به أنساب مع من قويا<sup>(٢١)</sup>

ومن الثانية على ن يس أولاد الشجر  
وتلقيد، وعلمه ن لا يسبه يسه ونو في  
لمكتب<sup>(٢٢)</sup>

في المكتب عن دعائه على ولده

٣١- من صور قه<sup>(٢٣)</sup> أن يدعو للإنسان عن  
ولده، فقد قال<sup>(٢٤)</sup> لا تدعو على أنفسكم،  
ولا تدعو على أولادكم، ولا تدعو على  
مواثيقكم، لا ترفعوا من ك صامق يسأل  
فيه عطاء يستجب لكم<sup>(٢٥)</sup>

ومن السرواي من شافعية أنه إن قصد  
لوالده بالداء على الولد تأديب وغيب على ظنه  
لأنه جرحه بمرء بل وني<sup>(٢٦)</sup>

تفضل ببعض الأولاد عن بعض في العطية:

٣٢- خشت اعفاء في بعض بعض الأولاد

على بعض في العطية

(٢١) قال: "استأثر صاحب أبي حنيفة ٢١٤/٥

(٢٢) جازي الاستاذ ٢٩٥، راجع المحتاج مع حاشية  
السرواي ٣٧٥، وروى طريقه جازي حاشية  
البحر المحرق ٢٢٢ ٢٢٣

(٢٣) قال: "لا تدعو على أنفسكم"  
أخرجه مسلم (٢) ٢٢٠١ من حديث جازي عن جده

(٢٤) حاشية السرواي على جده المحتاج ٢٩٥

جميع دأبه في غير معصية، ون يرميها  
ويفسر ذلك في (بر الوالد في الآخرة) بده،

وضحة لولد لولد، في ثمة التزكية أو لطفه  
أو نظير، وحك يحكم في مصطح (م  
نوسن ١٠-١٢)

دعاء الولد لوالده.

٢٩- دعاء الولد لوالده، حياً أو ميتاً يحصل  
ثواب لوالده، إلا عمل ولد من جبه عنه  
شبهه في جوده حديث إذا مات الإنسان  
انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدق  
جارية، وهم تتعد به، أو ولد صدق بدو  
له<sup>(٢٧)</sup>، حيث حيا داه الولد من عمل لوالده  
فان المستوراني<sup>(٢٨)</sup> ولا يشك الدعاء المستور  
على شري لولد، و بوائد يحصل به ثواب في  
"الجنة" لأنه حسب المستور هذا العمل في  
"جنة"

كرهية أن يدعو لولد أباه باسمه.

٣٠- من معصية صري يكره أن يدعو  
لوالده أباه باسمه، بل لا بد من لغة بعيدة المستطعم  
كيا سيدي وجوه لمرءه على أولاده ونس

١- حديث جازي عن الإنسان انقطع عنه

أخرجه مسلم (٢) ١٢٥٣، من حديث أبي هريرة  
٢٩- راجع المحتاج مع حاشية السرواي ٢٩٢ و ٢٩٣  
٢٩٤

دائماً لأنه أما لو كان يأجر فلا يجوز<sup>١</sup>  
الرجوع في الهبة للولد:

٣٥- خُتِبَ الثَّمَنَاءُ فِي جِزْرِ وَجَعِ الْآبِ  
عَنْ مِثْنِ لَوْنِهِ

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة في  
ثمذهب (ن) أن يجوز للآب الرجوع في  
هبة ولد

وذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى أن لا  
يجوز الرجوع في هبة<sup>٢</sup>

والمصنف في مصطلح هبة ٣٩٥ ما  
يصفه

### الوقف على الأولاد.

٣٦ ودلّال الوعد رُفِعَتْ عَلَى أَوْلَادِهِ بَعْدَ  
خُرُوجِهِ عَنْ دُخُولِ الْوَلَدِ بِمِلْكِ الذَّكَوَرِ  
وَالْإِنْثِ

واعتلوا في دخول أولاد الأولاد ذكوراً  
وإناً

والمصنف ملك في مصطلح رضاء

(١) رد المحتار على شرح منتهى ١/ ٥١ واستوفى  
الحنفية بإدخال الفوتوى الوعد ٣/ ١٧ وروايتها  
مقتضى لا يرسم من ٢٦٢

(٢) جامع الصالح ٣/ ٣٦٢، ١٢٣، وموافيق الجليل  
١/ ٢٤٢، شرح المحلى ٣/ ١١٢، والمصنف ٣/ ٢٨١  
٢٨٣

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في أن  
يسحب بوائده فيجوز بين أولاده في عطية  
وذهب الحنابلة وأبو يوسف وهو قول ابن  
المنبرك وطائفة وهو رواية عن مالك إلى أن  
سحب السوية بين الأولاد في عطية

والمصنف في مصطلح سوية ١٠١

### تفصيل بعض الأولاد في المصحة-

٣٣ عن احتجب منى لا بأس بتفصيل  
بعض الأولاد على بعض في مصحة لأنها عمل  
الحنفية<sup>٣</sup>

انظر مصطلح (سنة ٨)

### هبة الآب لولده شيئاً مضمولاً

٣٤ عن احتجبة على رغبة لمضمول لا  
يجوز، كأن رغب الآب طفله ذراً أو آباء  
بكتنها أو لغيرها منافع، لأنها مضمولة  
بعدم التصرف

وهي احتجبة عن أبي حنيفة في المضمول يجوز  
ويجوز فاشأ لا

ولمصح كذلك هبة ماله أعماراً فلو رغب  
طفله ذراً يسكن به يوم يغير غير جاز ويغير

(١) رقم مختار ١/ ١١٢



وقد شامية والعشيرة لوديس لأرب  
أرب دخل لأصل والفرع أي الأبناء  
رأيا ١٠١

### عطية الولد لوالديه:

٢٨ يس لود أن يملك في العطية الشامة  
للعصبة والولف وذهنية والكلام وشدود  
لوديه، قال ندمي مان قصير، فبفضل  
الأم ١٠٢

نو بر لودين ١٠٤-١٠٥

### استئذان الوالدين للسفر:

٢٩ نص العنية عن أن كن سفر لا يؤمر به  
تلاش، ويشد فيه الخمر، ليس لود أن يخرج  
كب بغير إذن والديه، لأهمما يشفقان على  
وتدعما، فيتصردان بذلك، وكل سفر لا  
يشد فيه التحظر يحل له أن يخرج إليه بغير  
إذنها، إذا لم يصرعهما، لا لعدم انصره

ويعمل تلك في مصطلح (بر لودين ١٠٩،  
استاذ ١٢٩)

### إذن الوالدين للولد في الجهاد:

٤٠ لا يجوز الجهاد، إلا بدون الأبوين

### دخول الولد في الوصية للأقارب:

٢٧ قال تميمية: إن أوصي رجل لأقربه،  
أو لأقارب ملان، دخل أقاربه لأقرب والأقرب  
من قل دي رحم محرم مع كونه غير وراثي، ولا  
يخرج الوالدان لولد، وأما نجد وولد لولد  
فيدخل في ظاهر الرواية

وعند مالك إذا كان له أقارب لأب لا  
يرثون استوصوا بالوصية، أما اثنين يرثون فلا  
يدخلون في الوصية.

قال لو يكن له أقارب لأب غير وارثين من  
الوصية لتحصر بأبيه لأمه، وعلى ذلك لا يدخل  
الأولاد لأهم يرثون.

ودع شامية في أصبح عديم إلى عدم  
دخول الوالدان والولد، أما الجد والأحفاد  
فيدخلون بشمول الأمام لهم

وعند الحنفية وهو مقابل لأصح عند  
المشعية، يدخل الوالدان والولد، لأهمما  
يدخلان في الوصية لأقرب الأقارب فكيف  
لا يدخلان في الأب؟ قال السكي-  
وهذا أشهر

وفي قول عبد الشامة لا يدخل أحد من  
الأصول والأقرب

(١) بر جابري ١٢٩، ٥ والصحاح شمس المساج ١٢  
١٥٠ وصي المصطلح ١٢٣/٢، والمجموعي ١٢٢/١  
والإحصاء ١٢٤/٧، وكشاف الشرح ١٢٤/١  
(٢) لصحي على المساج ١٢٢/٣

سعيد ، وذلك لأنه ممنوع من تخصيص بعض رلد به  
بالطه من دل نفسه فلا يجمع من تخصيصه بها  
أخذ من مال ولد الآخر أولى

وقد روي أن مروة وأرواح ابنته يصدق عشرة  
آلاف مأخذها وأتفقوا في سبيل الله وهذا  
للفرج جهر امرأتك.

ولما روت عائشة رضي الله عنها دنت من رسول الله ﷺ  
فإن أطيب ما أكلتم من كسبكم ،  
وإن أزلذك من كسبكم<sup>(١)</sup>

وروي جابر بن عبد الله قال : إن رجلاً جاء إلى  
النبي ﷺ فقال : إن لي مالا وميلاً وأولاداً لمي مالا  
وميلاً ، وإنه يريد أن يأخذ مالي ، فقال رسول الله  
ﷺ : أنت ومالك لأبيك<sup>(٢)</sup> . ولأن الله تعالى  
جعل الولد موهباً لأب فقال ﴿وَوَصَّيْنَاكَ  
إِبْرَاهِيمَ وَيُسُوفَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقال : ﴿وَوَصَّيْنَاكَ  
يُحْيَى﴾<sup>(٤)</sup> ، وقال دكرنا ﴿وَعَقَبَ لِي مِنْ

المسلمين أو إذا أحدهما إن كان الآخر كافراً .  
إلا إذا تعين الجهد ، كأن يراد أن يولدوا طرم من  
المسلمين

وتعني ذلك في مصطلح إمرئ القاديس  
١١٠ ، جهاد ١١-١٢

أخذ الأبوين من مال ولدهما :

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوالد لا  
يأخذ من مال ولده شيئاً إلا إذا احتاج إليه<sup>(١)</sup>  
فذلك الحصة إذا احتاج الأب إلى مال ولده ،  
فإن كان في الضرر واحتاج الوالد لغيره أكل ما في  
شعره ، وإن كان في العمدرة واحتاج إليه لا معطام  
الطعام من فله ، لأكل بالقيمة ، يعني ذلك ابن  
عابد<sup>(٢)</sup>

وذهب متتابعة إلى أن للأب أن يأخذ من مال  
ولده ما شاء ، ويملكه مع حاجة الأب إلى ما يأخذ ،  
ومع عدمها ، صغيراً كان الولد أو كبيراً بشرطين  
أحدهما : أن لا يحدف بالآخر ولا يصرف به ،  
ولا يأخذ شيئاً تخلط به حاجته

الثاني أن لا يأخذ من مال ولده يعطيه ولده ،  
الأخر معنى عليه أحمد في رواية ، مصابيح بن

١١٠ ، عائشة ابن جابر ١١٣/١ ، وأبو بكر ٥٢٢/٢ .  
ومعنى الاحتياج ١١١/٢ ، وأحكام الميراث لابن عمر بن  
١٢٤١/٢

(٢) سلكه ابن عابد ١١٣/٢

(١) حديث ابن أبي عمير ما أكلتم من كسبكم .  
أخرجه الرضا ١٢٣٠/٢ ، وقال : حديث حسن  
صحيح

(٢) حديث جابر بن عبد الله : أنت ومالك لأبيك...  
أخرجه ابن أبي عمير ١٢١٨/٢ ، والطبري في سبيل  
١٢٩٠/٢ ط دائرة المعارف الشيعية ،  
والباقي للحدادي . وصحح 'الرحوي' ، ورواه في  
صحيح آل البيت ١٢٥/٢ ط دار الحديث

(٣) سورة الأنعام ٢١

(٤) سورة الأنعام ٩٠

عنه كان الولد طليبا فانه يصح لجمع على  
عنه هذا قوله (وَقَدْ مَدَّ مَعْبَةً، لَأَنْ مَعْبَةً  
عَمَامًا وَشَرَاهُ، وَدَسَّ نَيْسَ لَهُ رَقَّتْ حَضْرَتِي،  
لَأَنَّهُ يَكُلُّ مَعَهُ عَمْرًا، وَلَا تَصِحُّ التَّجْمِيعُ بِإِذَا  
بُورِثَ لِمَجْدَلَةٍ

أَمْ تَأْتِيَنَّ الْوَلَدَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَصِحُّ الْجَمْعُ عَلَى  
عَنْهُ وَكَذَا عَلَى إِخْوَانِهِ، وَفَعْلُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ  
وَضَعَاهُ أَيْضًا، صَوْنٌ وَفِي هَذِهِ مَعْبَةٍ أَوْ لَمْ يَوْفَا  
عَمْدَ الْحَبِيبَةِ وَالْعَدْلَةَ، وَفِي حَالَةِ عَمْدٍ الْأَعْيَانِ  
عَلَى وَلَدٍ مَجْدَلَةٍ، مَرَعِبَ حَوْثِي كَامِسِي، يُنْكَرُ  
فَجَمْعُ عَمْدٍ وَلَدَتِهِ، وَإِلَى ثَمَّةٍ مَحْوِلِي إِنْ مَحْوِلِي  
مَنْعَتُ شَيْءٍ مَعْرُوبَةٍ مَعَالِي (وَأَقْبَلَتْ بَرِيحُ  
الْقَيْظِ حَوَالِي عَيْنِي إِسْرَافًا لَمْ يَنْجُ  
الْقَيْظُ) (١) وَحَدِيثٌ (لَا يَكُونُ عَمْدٌ إِلَّا  
مَعْدٌ) (٢) يَأْتِي مِنْهُ فَيَجْعَلُ الْمَطْلُوعَ مِنْ  
كَلَامِ الْأَمْرِ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لِمَعْبُودٍ شَرَاهُ

وَعَمْدُ الشَّامَةِ لَا يَصِحُّ لِمَنْ دَامَ بِوَفْتِ مَعْدَةٍ  
مَعِينَةٍ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَيْهَا لَهُ مَهْرُ الْعَلَقِ لِعَمْدٍ  
الْمَعْرُوفِ،

وَلَوْ مَاتَ لَوْجٌ وَمَرْجُومَةٌ، أَوْ مَرْجُومَةٌ وَزَوْجَةٌ،  
أَوْ مَدَّةٌ أَوْ مَدَّةٌ الْوَلَدُ خِلَالِ الْيَمِينَةِ الْمَدَّةِ

لَمَدَّةٍ فَكَذَلِكَ، وَقَالَ يَرْهَبُ (وَالْمَدَّةُ فِي الْوَلَدِ  
وَقَدْ يَكُونُ عَلَى الْكَلِمَةِ (تَسْبِيحٌ وَتَسْبِيحٌ) (٣) بِمَا كَانَ  
مَوْجُودًا لَهُ كَانَتْ لَهُ أَحَدٌ مَا كَتَبَهُ (٤)

وَبِإِذَا مَسَّاتِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَا يَسْهُوُ لِمَنْ  
سَمِعَتْ أَوْ عَمْدٌ يَقُولُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَحَدٍ مِنْ مَالٍ  
وَلَدٍ، فَيَقْبِضُهُ عَنْهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَعْتَرِ، وَعَلَى أَمْرِ  
عَمْدَةٍ بِسَوْفِ الْوَلَدِ مِنْ مَالٍ وَلَدٍ، عَلَيْهِ انْقِطَاعُ  
عَنْ لَا يَمْلِكُ مَرْقِي، بِهِ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ وَلَا يَطْلُعُ  
وَقَدْ أَيْضًا، بِأَحَدٍ مِنْ مَالٍ وَلَدَةٍ مَا شَاءَ بِحَدِيثٍ  
أَمْسَتْ وَمَدَّتْ لَا يَكُنْ (٥)

وَقَالَ أَيْضًا، بِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالٍ وَلَدَةٍ مَا شَاءَ،  
وَيُسْأَلُ لَوْ أَنَّ أَحَدًا أَنْ يَحْتَضِرَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ، لَا أَنْ  
يَكُونُ بِسَوْفِ وَلَدٍ أَنْ يَحْبِثَ لِقُوبِ  
أَسْأَلُ مَنْ لَمْ يَأْخُذْ تَصَدَّقْ مِنْ مَالٍ بِهَا، لَأَنَّ  
لَا يَصَدَّقُ إِلَّا بِإِذْنِهِ (٦)

الْجَمْعُ عَلَى مَعْبَةٍ الْوَلَدِ وَبِرَضَائِهِ،  
٤٢- وَلَدُ الْوَلَدِ أَنْ يَكُونَ مَعْبَةً، وَإِذَا كَانَ يَكُونُ  
عَمْدَةً

(١) سورة مريم: ٥

(٢) سورة رعد: ٣٩

(٣) الحاشية ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠

(٤) حديث في كتاب ربيع: ١١٢

(٥) حديث في كتاب ربيع: ١١٢

(٦) حديث في كتاب ربيع: ١١٢، ١١٣

(١) سورة المائدة: ١٢٢

(٢) حديث في كتاب ربيع: ١١٢

مرجع الطبراني في المعجم الصغير (١٥٤/٢)

المعجم (الاسلامي) من حديث علي بن أبي طالب

عسها أو خلال هذه المصاعج رجع المراجع عقب هذه  
الوند خلال العدة المستغنية لأنه هو من معبر تلقى  
قبل قبضه موجب بذلك، كما يوجد على غير  
نفس ليل أيضاً

وقيد استأنكه وجعته مما وجد ثم يكرر هناك  
حرف أو شرط يدهي بسلام وجعته بعمل بها  
ويدم بشرط على العزل فالتأخير<sup>(١)</sup>

وشرح مصطلح (نسخ ف٢٥)

### الحلع على حضانة الولد

٢٣- على الحضنة على أنه لو استعنت لمرء  
على أن يترك ولدها عند الخروج من الخلع جائز  
و بشرط باطل، وقد جاء على أن من يولد له  
يكون عبد ممد كان بها محتاجاً فليس بها  
شعنه بالشرط، وهذا ما ذهبوا إليه من جهة  
الثلاثة ثم يترك والهدوء وبه وجوه وهو قد قال  
في فتح الباعين فإنه لا يوجد غير أوله بأحد  
الولد الذي غيرها أجبرت بالخلع<sup>(٢)</sup>

وقال لمالك بن يحيى الحلع على استئمان

١- رد المحتار ج ١ ص ٦٢٦، وشرح منبر  
الإمام ج ٣ ص ١١٠، الشرح الصغير ج ١ ص ١٢٦  
والشرح ج ١ ص ٢٣٤، والفتاوى ج ١ ص ٢٥٧  
الفتاوى ج ١ ص ٢٩٩، والفتاوى ج ١ ص ٢٩٩، والفتاوى  
ج ١ ص ٢٩٩، والفتاوى ج ١ ص ٢٩٩  
٢- انظر روضة الباقين ج ١ ص ١٢٦، وشرح منبر  
ج ١ ص ٢٩٩، وشرح منبر ج ١ ص ٢٩٩  
وضع الصغير ج ١ ص ٢٩٩

حضنة الأم أولدها لأسه، ويستعمل بعض من  
نحوه في الأب، ولو كان هناك من يستعملها غيره  
فيه وهذا بعيد، ولا يحسن على المحضون  
شروطاً ما يعلقون قلب أمه، أو تكون مكان الأم  
غير حزين، وإلا فلا تستفد الحضنة حينئذ ويصح  
طلاق<sup>(٣)</sup>

ولد الضميمة لا تحل حضنة الأم مكان  
غيره، لقولهم لو تخلت الحضنة عنه منجسه  
منكحت في أثناء المدونة لأنها جارية لأمة<sup>(٤)</sup>

### ميراث ولد الزمر

٢٤- انظر الفقه على تزييت الولد من  
رائده، والمواعين من ولده شروط خاصة.  
وتفصيل ذلك في مصطلح (إرث ف٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠)  
٢٥

### ميراث ولد الزمر

٢٥- ولد الزمر هو الولد الذي ياتي به أمه  
من حد لا من كاح، وهذا الولد ينسب إلى أمه  
ويرث بعينها منه

وتفصيل ذلك في مصطلح (إرث ف٣٥)

١- تفسير المصطلح الكبير ج ١ ص ٢١٩، وشرح الصغير  
ج ١ ص ٢١٩

٢- في مصطلح ج ١ ص ٢٥٧، وشرح المصطلح ج ١ ص ٢٥٧

## ميراث ولد المعلن.

٤٦- اعني الفقهاء على أن ولد المعلن لا يرث به وبين المعلن، لانتفاء نسبه عنه ولحقه ماله

ونفسه ذلك في مصطلح (اليرث فيه) ١٢٦

## النشر بفتح الولد

٤٧- من كان له علي أن ينحر ولدته بقي القبر عند الحقيقة لا شيء عليه وهو من أبي يوسف، وفي الاستحسان عند بعض الفقهاء، ولو كان له أولاد لم يكن كل واحد منهن وأمر قول أبي حنيفة ومحمد<sup>٢</sup> والحاصل في بعض الروايات

فقال بذلك لا شيء على من نحر دج الولد<sup>٣</sup>

وقال إسحاق<sup>٤</sup> ثوان: لا شيء على دج ودي أم يصبح نذراً، لأن ذلك ليس بقرينة<sup>٥</sup>

وقال أحمد في رواية عنه في امرأته نحر نحر ولدها ولها ثلاثة أولاد، يبيع من كل واحد كساً وتكثر عن يمينها وهذا على مولى<sup>٦</sup> كذا، فقدر نسخ لولد كثير، فجعل عن كل واحد لأن لفظ

الواحد في أمية الخصي التميم فكان عن كل واحد كس، فإن ثبت صدره حار جداً بما عليها كس واحد، دليل أن يبيع جميع لألأف أمر يبيع به الولد عدة بيكش واحد وله يقد يبيع من أمر يبيع من أولاده كذا هو، وعليه المطلوب لما يدر يبيع من يبيعه إن يبيعوا غيره لم يجد منهم إلا واحداً

وسواء تدوت معينة أو عيت واحد من معين

## شئ بطن الميتة لإخراج ولدها.

٤٨- اختلف الفقهاء في شئ بطن المرأة تنبه لإخراج ولدها قبل موته

فذهب المعص إلى شئ بطنه وإخراج الولد ودفع المعص لأخر في سره<sup>٧</sup> ذلك

ونهم في ذلك نفسين ينظر في مصطلح (جداز) ٩٠

## ما يترتب على من ولد ميتة من أحكام

٤٩- ذهب الفقهاء إلى أنه إذا سهل المورث أو صدر منه يعرف به حياته أحد حكم الأحياء في الأحكام الشرعية

وأن إذا ولد حياً، فإنه يكون ولداً في حق غيره، فنلتقي به المدة، وعدم منه نفاس، ويبيع

(٩٠) شرح الكبير مع حاشي ٢٢٨٦٠

(٤٦) فتح القدير ٢٢٠/٨

(٤٧) شرح الكبير مع حاشي ٢٢٨/٦٩

(٤٨) حاشية النور ٧٦٢

(٤٩) مفتي الحاج ٣٧١/١

به الممنوع على ولادته من طلاق وغيره<sup>(١١)</sup>.

وأما في حق نفسه من حيث تبعية وتعلقه،  
عليه واستحقاق الإرث والوصية وعبر ذلك ينظر  
تفصيله في مصنفات (إرث ق ١١٢-١١٣،  
تفصيل الميث ق ٢٥، جيب ق ١٠، ٢٢، سقط  
ق ١، عدا ق ٢٢ وما يتعلق بها من ق ٢٧)

### بيع الأب مال ولده القاصر:

٥٠- اتفق الفقهاء في الجملة على أنه يجوز  
للأب أن يبيع مال ولده القاصر لانعاده النعمة في  
حقه، ولأنه أشق على ولده من غيره من ماله  
ذلك، ويجوز هنا لحدوث (أب الأب وإن علا)  
أي بعد تبعية والده، لأن ما هو لآب عليه  
المراد عندهم مالا، ولا يجوز له ذلك عند  
الملكية والتبعية لأنه لا ولاية له على مال  
الولد، لأنه لا يدل عليه نص وإنما يدل على  
فوق كالأخ والأخ ومائر العصباء لا ولاية لهم،  
لأن المال محل التبعية<sup>(١٢)</sup>

### والتمثيل في مصلح (ولاية)

(١١) رد المحتار مع البحر المختار ١١٠٣

(١٢) الفلاح ١٥٥/٥، ومبسوط المصنف ١٧٣/٢، ١٧٤،  
والشرح الكبير مع حاشية الدرر ٢٩٩/٢، ٣٠٠،  
والإيضاح ٢٢٢/٢، وقواعد الفروع ٤٢٧/٢، والرقعة  
على الموطأ ٢٧٩/٥، ٢٨٠، وجامع أحكام القصار  
بإمام جليل القصار ١٨٩/١، ١٩١، وجامع  
التصحيح ١٥/٢

بيع الوكيل مال موكله لولده أو شريكه:

٥١- اختلف الفقهاء في جواز بيع الوكيل ما  
رغم على جهة نفسه أصغر أو شريكه.

فذهب أصحابه والملكية والتبعية،  
والحنابلة في رواية إلى أنه لا يجوز للوكيل  
أن يبيع مال موكله لولده الصغير، لأن البيع له  
كالبيع لنفسه من نفسه، وهذا لا يجوز، لأنه منهم  
في المثل إلى كما بينهم في المثل إلى نفسه، ولأن  
الواحد في باب البيع إذا ما شر القصد من الجاهل  
يؤدي إلى تصادم الأحكام، فإن يكون مسرعة  
مستغنية، فحاشاً مسلماً، محاصراً في اللعب  
ومحاصراً، بل قال الحنفية والشافعية ولو أذن  
به الوكيل في ذلك.

واختلفوا أيضاً في جواز بيع الوكيل مال  
موكله لولده الكبير أو شريكه، فذهب أبو حنيفة  
والشافعية - في مقابل الأصح - والحنابلة في  
رواية إلى عدم جواز ذلك، لأن البيع له بيع من  
نفسه من حيث المحمي لا اتصال منفعة ملك كل  
واحد منهم بصاحبه، ثم هو لا يملك البيع من  
نفسه، فلا يملكه، ولأن الوكيل منهم في المثل  
إليه كما يشهد في المثل إلى نفسه، ولهذا لا تغيب  
شهادته له كما لا تغيب شهادته لنفسه.

وذهب المالكية وأبو يوسف ومحمد إلى أنه  
يجوز بيع لولده الكبير بعقل البصيرة، لأن البيع له

بالبیع له أو أجد له ما جع جاز<sup>(١)</sup>  
شراء الرجل نفسه من مال ولد الطفل،  
وشراؤه له من نفسه<sup>(٢)</sup>

٥٢- ذهب أئمة من أن له يجوز ثلاث أن  
بشري بنفسه من مال أبيه الذي في حجره، وأن  
بيعه له من مال نفسه<sup>(٣)</sup>

والتفصيل في مصطلح (ولاب)

في الأب المال الذي اشتراه من ولده لنفسه  
والعكس:

٥٣- قال بعض الأئمة إباحة له من ولده  
بصغير لا يصير له بصاً بنفسه لبيع، حتى لو ملك  
بمال قبل أن يصير له مال يمكن من البض حصة  
ملكه من المولد، والمثل الذي يرم بشراء مال  
ولده لنفسه لا يبرأ منه حتى يتصف بالفاقي وكلاً  
من الصغير يبيع من أبيه، ثم يرد له إليه، فيكون  
وديعة من أبيه في يده، وبها لو باع داره من يده

ومن الأجهي سواء، لأن كل واحد سهم، بمنك  
أجهي عن صاحبه، ليس لو كبل بما بشري  
ولده ملك ولا حق منك، فجاز بيعه له بمثل  
القيمة، وكذلك ذات الشفعة على الأصح بحور  
البيع لولده الكبير، لأن يجوز للموكل أن يبيع له  
مال هو، فجاز له أن يبيع له مال موكله  
كالأجنبي، ورأى بعضهم الحديث في إرواية  
الكتاب فقالوا بالجواز، ولكن مشايخ

لشرط الأول أن يرد الموكل عن ماله  
شحن الصبح في فداء.

الشرط الثاني أن يتولى الداء شخص آخر  
غير الموكل

وقال أبو بولي من يبيع ويكون هو أحد  
المتشترين

وأجاز ذلك يفت إذا كان له الموكل في  
ذلك

ونفق بحتة على جواز البيع لولده الكبير  
إذا جدد الوكالة بعموم لمشيئة بأنه قال للموكل  
اصنع ما شئت جدد به فليبع لولده الكبير، لأن لما  
فوض الأمر إليه على العموم كان ذلك مشروطة  
التصريح على بيعه، فإن لفظ لعام يكون  
عبارة في كل ما يتناول

وكذا يجوز بيع بأكثر من القيمة، لعدم  
الشفعة في ذلك، وكما هو أمر الموكل

(١) المباح ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، والمبسوط ٣٢١، ٣٢٢،  
والكفر ٣٢٠، والفتاوى الهندية ٤٨٩، ٤٩٠، وبكافة  
فتح القدير ٣٢١، ٣٢٢، وشرح الحرشي  
٣٢١، ٣٢٢، وشرح ظهير ٣٨٧، ٣٨٨، وأشهد  
٣٨١، ٣٨٢، ومبني المصباح ٣٨١، ٣٨٢، والشمس  
٣٨١، ٣٨٢، وكتاب المصباح ٣٨١، ٣٨٢

(٢) المحقق لابن قدامة ٣٢١، ٣٢٢، ط حجر،  
والشرح ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ومبني المصباح  
٣٢١، ٣٢٢، والمصباح ٣٨١، ٣٨٢، وحاشية ابن عابد  
٣٢١، ٣٢٢، والفتاوى الهندية ٣٢١، ٣٢٢

وهو فيها ساكن لا يصح لأبوينه أن يشأ أحدهما في بيعه  
الأب، ويشترط سلبها إلى أمير تقاضي<sup>(١)</sup>

ودع للملكة أن أمه انعدت يد العاقبة  
والمنقصر وقع يقض بالنسبة كقبض الأب من  
سبب نفسه مالاً ولده إذا اشتراه منه<sup>(٢)</sup>

وقال الشافعي في بيع ماله من نفسه في  
حد الصرف أو غيره مما يشترط به انقضى في  
المجلس، وإن في مجلس فائه ولم يحصل  
القبض، حل العقد على صح بوجوه في  
أنه لا غارل المجلس يلزم العقد دليل لا يلزم  
إلا باعتبار الصدم، وذكر لما ورد في أنه قول  
جمهور أصحاب

على هذا يجوز في الصرف أن يقض بعد  
مضرة المجلس ما لم يطل الحياز باختيار  
الدروءة فانه صاحب تهذيب وصاحب العدة،  
وفي وجه في أمم المسألة أنه لا يثبت في هذا  
العقد خيار مجلس أصلاً، وعلى هذا أيضاً يكون  
المتخير مجلس العقد، فوذ، قاربه بطر، قال  
صاحب نهضة<sup>(٣)</sup>

قال لحناب يجوز ثلاث أن يوجب ويحل  
ويجوز ببيعته نفسه من ماله ولده لأنه يجوز له

أن يبيع ماله من نفسه<sup>(٤)</sup>  
ولاية الولد لاستيفاء القصاص:

٥٤- اختلف فقهاء في كون حق استيفاء  
القصاص يثبت لكل ورثة المقتول جميعهم  
ركبهم ذكرهم وأتاهم.

والنص في (صاحي ٢٦١، ٢٦٢)  
قتل الولد.

٥٥- يحرم قتل بواله ولده قال الله تعالى  
﴿قُلْ إِنَّمَا قَتَلَ مَا مَنَعَهُ رَبُّكُمْ يَنْصِتُوا أَلَيْسَ بِالْعَذَابِ إِنَّكُمْ  
لَعِنَاءٌ بِهِ﴾<sup>(١)</sup> وقال ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ  
الْحَقَّ لَكُمْ قَاتِلُهُمْ قَاتِلُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال  
سعد بن مسعود ﴿قَاتِلُوا الْقَوْدَةَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وفيه  
قوله ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْحَقَّ لَكُمْ قَاتِلُهُمْ قَاتِلُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>  
قَالَ الشَّافِعِيُّ قَاتِلُكُمْ قَاتِلُكُمْ قَاتِلُكُمْ قَاتِلُكُمْ  
يَبْتِغُونَكُمْ<sup>(٥)</sup>

قال الشافعي<sup>(٦)</sup> كان بعض العرب يقتل  
لإثبات من ولدها حيفاراً شوق العيلة  
عليهم ولما بهم، فبما هو الله عز ذكره  
عن ذلك من أولاد المشركين، حد على

(١) المني ١: ٦٥٥ ط حبر  
(٢) سورة الأنعام ١٥١  
(٣) سورة التوبة ٦-٨  
(٤) سورة الأنعام ١٣٧  
(٥) المني ٢: ٢٠٢

(٦) تطوار التلويح ١٧٤، ١٧٥  
(٧) تلخيص المصنف وشرح القرائي ص ٤١٦  
(٨) المجلد ١٠-١٦٠٠



واظر التفصيل في مصطلح (لصام ١٧٠)،  
(٢٢).

قتل الولد بالفدية:

٥٧- ذهب جمهور الفقهاء (محمدية  
وكمالكية وشافعية والحنابلة في سدهم)  
إلى أنه يقتل بولده بكل واحد من بوالدين لعموم  
الآيات والأحاديث الموجبة للنفاس من غير  
فصل، ثم عصى بها الزواله باخص اصخاص،  
ففي بولده داخل تحت العموم، ولأن القصاص  
سريع لتعقّب حكمة الحياة بالرجوع والردع،  
والحاجة إلى التزجر في جانب الولد لا في  
جانب الوالد، لأن الولد يحب ولده لولده  
لا لئله بوصول المتع إلى من هبته، أو  
يحبه لحياة الذكر كما يحيى به ذكره، ولأنه  
أبشأ ربهاداً شتتاً تمنع الولد عن قده،  
فأما الولد فمهما يصبه والده لا لوالده بل  
لنفسه، وهو وصول الجمع إليه من جهته،  
لأنه نكس محبته وشفتك مائة من القتل،  
لفظم المبيع بشرع بقصاص كما في  
الأجناد، وأن محبة الولد لوالده لما كانت  
من أجل منافع نفس إليه من جهة لا لغيره، فربما  
يقتل المرء الذي يتجهل بوصول إلى أملاكه، لا سيما  
إذا كان لا يعلم البيع له من جهته بموارعه،  
ولكن مثل هذا يندر في جسد أمه، وأن الأب  
اعظم حرمة وحف من الأبسي، فإذا قتل

ثبت التهي عن قتل 'ضلال' لشركين في دار  
الحرب، وكذلك ذلت عليه استمع ما دل عليه  
الكتاب من تحريم القتل جبر حق دل تعالى:  
﴿فَمَنْ حَرَمَ الْوُلُودَ فَكَفَرُوا وَلُوكُنْتُمْ صَلَاحًا يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾ (١)

وهن ابن مسعود قال: سألت النبي ﷺ أي  
الذهب صدقة أعظم؟ قال: أن تجعل لله، وهو  
عالم، قلت: إن ذلك أعظم قلت: ثم أي؟  
قال: ثم أن تحت ولده نكاحاً، أعظم منك (٢)

٥٦- جاز قتل الزواله ولده فقد ذهب جمهور  
الفقهاء إلى أنه لا يقتض منه قاتولاه لا بقاد  
بولده ذكر أو أنثى، والجد لا يبادي بولده وإن  
مات (رجه) وهو في ذلك ولد الجين رولد  
البنات (٣)

وفصل المالكة قد بوا لا بقاد لأب بالابن  
إلا أن يصحبه لينبأه يرثه، فأما إذا حقه  
بالسبع أو بالعصا فله لم يقتل به، وكذلك  
الجد مع حفيد (٤)

(١) سورة الأنعام/ ١٥٠

(٢) حفيد، أي النسب أعظم.

أخرج الشافعي (فتح الباري ١٢/ ٤١١) وصح (٦/ ٩٠)

(٣) الفتاوى ٢٣٠/ ٢٦، والمبسوط ٩١/ ٢٦، وحاشية  
الشمسني ٢٤٢/ ٢، وجملة المحتاج ٢٥٨/ ٧، وصح  
المحتاج ١٥٢/ ٥، وحاشية الجبري ١٢٨/ ٤، والشمسني  
١١٢/ ٧، ومعه الإشارات ٢٠٢/ ٢، وكتاب الفتاوى  
٢٧٢/ ٥، والمحتاج لأحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٢٥

(٤) حاشية الشمسني ٢٢٨/ ٢

ولم يصرح تعليقات أخرى نظري  
مصطلح (بما ٢٦٦)  
شهادة الولد لوالده والمكس.

٥٩- ذهب الفقهاء إلى أنه لا تجوز شهادة  
الولد لوالده ولا شهادة الولد لوالده، وبحر  
شهادة أحدهما على الآخر  
وتعجب ذلك في مصطلح (شهادة ٢٦٦)

دخول الولد في العاقلة التي تحصل العدة  
٦٠- اختلف الفقهاء في دخول الولد في  
العاقلة التي تحصل بده، ذهب المالكية  
والحنابلة في تولد والحاشية في إحدى  
الرايتين، إلى أنه يدخل لأبناء والآباء في  
العاقلة في تحسن الدية الواجبة عليهم.  
ذهب كشافية، ولحقية في تولد الأسرة  
وحنابلة في رواية كتابه إلى أن لأبناء  
ولاماء لا يدخلون في العاقلة في تحسن  
أندة هي لحياتي<sup>(١)</sup>

بالأختي ثلاث أروى وأقرب بعده يقتل به  
كالأختي، كما أنه يلعن الرحم التي أمر الله  
صحتها ورمح الإساءة موضع الإساءة فهو أولى  
بأن يذاب العقوبة والزجر عنه

وذهب أحمد في دونه إلى أن الأس لا يقتل  
بأبيه، لأن الأب لا تقبل شهادته له بعن النسب،  
ولا يقتل به كالأب مع ابنته<sup>(٢)</sup>.

قتل لوالده الولد الباطني والمكس:

٥٨- ذهب الفقهاء في الجملة إلى أنه يكره  
لمر كان من أهل لعدن لعمد لخل أبويه أو ربه  
من أهل أبيه، فإذا قتل أحدهم في أثناء امتلاك  
لضرورة امتلاك فلا يضمن  
وتلك لو قتل الباطني أحد أبويه أو ولده فلا  
يضمن.

ما لو قتل العبد أو الباطني أحد والديه أو  
ولده في مهرب العبد أو في عتقه ويكره بغير  
ضرورة القاتل فإنه يضمن.

في قول عند الشافعية إلى أنه يضمن ما  
أنفذ عن عاقل، لأنها لو لم تكن كعقلية  
مطلقا وبصفة، فلا يضمن في سقوط لفرم<sup>(٣)</sup>.

(١) بين الحقائق ٥٥/١٠ وصالح لأحكام العراق  
شمس ٢٥٦/١٠ ومشيئ الله ج ١٨/٩  
والإقتضاء ٤٧١/١٠ ومشيئ ٦٧١-٦٧٠

(٢) الباعث ١٢١/١٠ وابن حبان ٣٦١/٢ وفتح المكي  
١٤٢/١٠ ومشيئ الحقائق ٢٥٦/٣ وحاشية

١- المصري ١/ ٣٠٠ والفتح والأكمل ٢٧٩/٣  
والشرح الصغير ١٢٩/١٠ والهدى ٢٧٠/٣  
وبابه المحتاج ٢٨٥/٣ وكذا في المحتاج ١٦٣/٣  
ولمجي ١/ ٨٨ ومشيئ المحتاج ١٢٥/١٠

٢- البسيط ١٢٩/٣٦ وكذا فتح القدير ٣٩٩/١٠  
ومشيئ البطل ١٢٥/١٠ وبابه المجهول ٤٩/٢  
ومشيئ ١٦١/٣ ومشيئ الإزداد ٣٧٧/٣  
ومشيئ المحتاج ٩٥/١٠ وفلاح ١/ ٢١  
ومشيئ مع الشرح الكبير ٤١٩/ ١٥ ٤ ١٥  
والإقتضاء ١٠٩.







للشامية من حيث النجاسة و تطهارة، ذكرهما  
المأوردي والرواني

أما إذا فصل لولد حيأنت موت أمه بعينه  
مؤمرة بلا خلاف علمهم، ويجب غسل  
ظاهره<sup>(١)</sup>

«التغسل في مصحح (نجاسة)

لعرق الولد بأنه بعد ظهور العيب:

٦٩ اثقل القلب «عسى أن لحمل بيع الأم في  
اليح<sup>(٢)</sup> ولد للإبر أو الصمد اشربت حياء،  
أو حملت عند انتمري ثم بعد ولادها وجد بها  
حيأ يردونها معها ولا شيء عليه في ولادتها،  
إلا أن تنقصها، ويرد معها ما معها، لا أن يجير  
بالولد<sup>(٣)</sup>

انظر مصطلح (ثيمه ف-٧)

وكذا الولد المتولد بين النوحشي والأهلي

٧٠- اختلف العلماء في وجوب تركه، في  
توكد المتولد بين نوحشي وأهلي

فذهب الحنابلة وإسالكه في تولد إلى وجوب  
تركه فيه، سواء أكان النوحشي هو الفصل أم  
لا، لأن المتولد بين نوحشي وأهلي متولد  
بين الذي يجب فيه تركه وليس لا يجب فيه،  
فخرج بجانب لوجوبه، فهذا هو المتولد بين  
سائمة والممونة، ويجب فيه تركه، مكاتب  
تولد استولد بين نوحشي وأهلي، وعسى أنه  
يقول تنسب إلى جنسها من الأهلي في وجوب  
تركه، ويكمل بها نكحها ونكوب كأحد  
بواحه<sup>(٤)</sup>

وهذه أبو حنيفة وهو قول عند المالكية من  
أن كانت الأمهات أعليه وجب فيها التركا،  
ولا فلا، لأن حسب الأم في الخبرين من  
لراجع، لأن ولد أبيها يجب أمه<sup>(٥)</sup>

وهذه الشامية وهو المشهور عند مالكية  
من أنه لا تركا، به مطلقاً سواء كانت نوحشها  
من قبل الفصل أم من قبل الأم، لأن الأصل عدم  
لوجوب<sup>(٦)</sup>

وانظر مصطلح تركه ف-٤٢.

(١) المجموع ٢/١١٤

(٢) المحرر على بر، ج١/ ٥٩، والدرني ٢/٥٠٠-  
والعمومي ١٧/٢، والأندلس والظاهر للسيوطي  
ص ١١٨، والمنتور ٣٣٤/١، وقسامة منها

١٦٦/٣، وأصحى شرح للمهاج ٢٩٤/٢

(٣) شرح الزواي ٢/٢٥٠، والمطلي شرح المهاج  
٢٩٥/٢

(٤) المحرر ١٥٢٥، والدرني ٢/١٢٢

(٥) الباع ٢٦/ ١٣، والدرني ٢/١٢٢

(٦) محمدي، لمصباح ٢٥٢/٢، والمصلي ٢/٢٦٩،  
والدرني ٢/١٢٢

لرجل المرأة التي اللين في غير ذلك وشبهته<sup>(١)</sup>.  
لو إرث (١٢٥)

والنقص من ولد الزنى هو لولد لذي ناني  
به أمه من سفاح لا من نكاح.  
الانقطاع ذات الصلة:

أ. ولد باللعن

١- ولد للعنان هو: الولد الذي من الزوج  
نسيه من بعد ملاحته من زوجته<sup>(٢)</sup>  
والصلة بين ولد لعنان وولده الزنى انقطاع  
سب كل منهما عن الأب، إلا أن الأول منقطع  
منه عن الأب بعد ثبوته من بهلوات الثاني.  
انظر مصطلح (لعن) (٢٥-٢٠)

ب. اللقيط

٢- لقيط اسم لحي مولود طرحة أمه خروفاً  
من الغيبة أو قراراً من نعمة الزينة<sup>(٣)</sup>.  
والصلة بين اللقيط وولد الزنى انقطاع سب  
كل منهما عن الأب، إلا أن الأول محبوبك الأم  
أشياء بهلوات الثاني

## ولد الزنى

المصطلح:

١. يتركب مصطلح (ولد الزنى) من معان  
ومضاف إليه معان ولد، والزنى فالولد في  
اللمعة، المولود، يقال من واحد والجمع والصغير  
والكبير، وذكر لائسى، وقد يجمع على أولاد  
وولدة وولدة وولدة<sup>(١)</sup>.

ويطلق لولد على ولد المولود وإن نزل مجازاً،  
كما يطلق لولد مجازاً أيضاً على الولد من  
الزناح

(ز ابن قد، ابن لائس قد)

والمعنى الاصطلاحي للولد لا يخرج عن  
المعنى للمعنى<sup>(٢)</sup>

والزنى في اللغة: المجور<sup>(٣)</sup>

وفي الاصطلاح عرفه الجمعية بأنه ولد

(١) الصحاح السير وشذرات اللسان القرآن للأصمعي،  
والتعريف السجدة والمعجم الزمط.

(٢) بيان المصطلح ٢٥٧/٢، والقلم في معرفة ٢٤٠/٢،  
١٤١.

(٣) سائر المعجم والمقاموس المحظ.

(١) شرح المفهم ٣١/٥

(٢) المبسوط للرخسي ٢٠٩/٢، وأمين الشفاه  
١٤٨.

(٣) المبسوط ٢٠٩/٢

وهو ابن عاتق مطلقاً على ما تقدم يظهر له الحكم بالإسلام بحديث الصحيح اكل مولود يولد على الفطرة، فأبوه يهود، أو نصراني أو مجوسي، فإنه يولد على الفطرة، وإن جعل اتفاقهما ناقلاً عن الفطرة، وإذا لم يتفقا بقي على أصل الفطرة أو على ما هو أقرب إليها، حتى لو كان أحدهما مجرباً والآخر كتابياً فهو كتابي، وهذا ليس له أبوان متفقين على الفطرة، ولأنهم قالوا إن إلحاده للمسلم منه أو بالكتابي أنفع له، ولا شك أن أسطر الحقيقة أجرب أنفع به، وأيضاً حيث ظرو، للجربة في تلك المسائل احتياطاً، لظنر إليها احتياطاً أيضاً، فون الاحتياط بالدليل أولى، ولأن الحكم أصبح القبيح، فلا ينبغي الحكم به حتى شحص يكون أمر صريح، ولأنهم ذننوا في حرمة بشه من الرى، إذ اشرح قطع سباً إلى الراسي لما فيه من إشاعة الفاحشة، ولم ثبت الضمة واللازمت بذلك، وهذا لا ينبغي النسبة الحقيقية، لأن لحظان لا مرد بهاء، ومن دعى أنه لابد من اسبة لشربة عليه الياء (١)

## الأحكام المتعلقة بولد الزنى:

بولد زنى حكم ينص في بعضها مع غيره من الأولاد، ويختلف في بعضها الآخر، كما يلي:

### ١- بين ولد الزنى.

٤- معنى الحقة على أن الولد ينسج شهر الأبوين بهاء، ينسج لشهره لأبوين إخراج ولد الرى، قال ابن عاتق: "وليس في تناوى الشهادتين لشخص من الحمية أنه قال: راقعة للمولى في دنا مسلم دى شعراية فأنث بولده، فهو يكون مسلماً"

أجاب بعض الداعية بعدم، وبعضهم بإسلامه، وذكر أن لسكي نص عليه، وهو غير ظاهر، فإن الدارج قطع نسب ولد زنى، وبنت من الزنى تحمل به عده، فكيف يكون مسلماً، وأما قاضي القضاة الحيمي بإسلامه أيضاً، ثم قال، وموقفت عن الكتابة، به وإن كان مقطوع السب من أم حتى لا يولد، فقد صرحوا عندنا بأنه من الرى لا تحمل له، وما لا بدع رقائه لانه من الزنى، ولا نقل لشهادته له، والذي يتولى عددي أنه لا يحكم بإسلامه على مدعني مدعنا، وإنما أثبتوا الأحكام المذكورة احتياطاً ظراً حقيقة الجربة بينهما.

(١) حديث: اكل مولود يولد على الفطرة، أخرجه البخاري (تكملة أبيه) ١٤٩٣ (١) ومسلم (١) ٢٧٤-٢٧٥ من حديث أبي هريرة راقعة شعراوي.

(٢) ابن عاتق ٢٧١/٢



### ج- إمامة ولد الرضى المصليين:

١- اختلف الفقهاء في حكم إمامة ولد الرضى.

فذهب جمهور إلى كراهته، ولهم في ذلك تفصيل:

قُلْ الحُجُبَةُ: نكوه إمامة ولد الرضى إذا وجد غيره ممن هو أحق بالإمامة منه لأنه ليس له دَبْ بعلته، فيجب عليه 'الجهل' وإن تقدم جازاً<sup>(١)</sup>، يقول عليه صلواته والسلام: «صلوا خلفه كزبور وفاجبر»<sup>(٢)</sup>.

وقال المناكية يكره أن يُعَمَّلَ إماماً وتباً لكل من انعمي أو العائون أو الأصناف أو ولد رضى أو مجهول الحال<sup>(٣)</sup>.

وقال الشيعة لو كان الأئمة أو الأئمة أو لأوحد حسب أو مدافراً كصبر أو غسفاً أو ولد لرس أو مجهول لأب فقيهاً، أولى وأطلق

ما أئمة لم يقدحوا في الشراعية - لمد وطن مسمك كرهه بالرس، مهمل يلحق أولاد المسلمين في الإسلام، أو يلحق انك قرعة ذهب ابن حرم وغيره إلى الأول، وشمس الرملة تبع بوالده الثاني لأنه مظهر النسب عنه<sup>(٤)</sup>.

وأما محتايك فقد قاله الإمام أحمد - في أمه نصرانية ولدت من فجور ولد لها مسلمة لأن أبوها يهوداني ويصبر به وهذا ليس بمذلة لأنه لا يملك يمكن لهذا، لو قد حال يحتمل أن يترجىها عن دين لا يهرأله علي فكيف يرد إلى دار الحرب<sup>(٥)</sup>.

### ب- أدان ولد الرضى.

١- يرى الحنفية ومناكية أنه يجوز انعقاد ولد الرضى مؤمناً، فقد نص احتجبه على أنه يجوز أدان ولد الرضى، لحصول المنصود به وهو الإعلان لكن غيره أولى. لأن العال على الجهل، ولأن الأدان ذكر مضمّن فيعقل به من يكون معلوماً في الدنيا متبركاً به<sup>(٦)</sup> لحديث اليهوديكم خياركم دليلوكم كراوى<sup>(٧)</sup>.

١- أخرجه أبو جابر (١/٣٩٠) ط سمي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وذكر الرضى في كتاب الزينة (١/٣٧٩) أدان به من قاله عنه أبو حاتم عنكر الحديث.

(٨) تبين العتق (١/١٢٤)، والتبديع (١/١٨٦) والفر المستقر (١/٣٧٨-٣٧٩).

(٩) حديث: «صلوا خلفه كزبور وفاجبر» أخرجه البخاري من حديث معمر بن أبي هريرة (١/٥٧٩) وأما الحارثي بالاختلاف بين معمر وأبي هريرة.

(١٠) جواهر الإكتفاء (١/٣٨٨).

(١١) تنبيه الساجد والشمس المصلي عليه (١/٣٧٨)، ١٥٤ ١٥٥ ط من الفكر دفتي الساجد (١/١٢٢).

(١٢) الحنفية لا يبيد إمامه (١/٣٨٠)، والبدعي (١/٣٥٠)، ومذهب الحنابلة (١/٣٧٩)، والبدعي (١/٣٥٠)، ومذهب الحنابلة (١/٣٨٠).

(١٣) حديث: اليهوديكم خياركم...

جماعة أن إمامة ولد الزنى ممن لا يعرف أبوه  
مكروهة<sup>(١)</sup>

#### هـ- زكاة النطر عن ولد الزنى:

٨- جاء في حاشية الشرواني من مناقبة  
لأقرب أن زكاة النطر عن ولد الزنى على أمه<sup>(٢)</sup>

#### و- الحقيقة عن ولد الزنى:

٩- من الشافعية على أنه يس لمن تلزمه دفعه  
فرعه أن يعق عنه ومن تلزمه ثلثة فرعه الأم في  
ولد الزنى نهر في مفتها، فتجب بها دعي عنه،  
ولا يلزم من ذلك إظهاره استقصي لظهور  
لما<sup>(٣)</sup>

#### ز- دخول ولد الزنى في الوقت على النجس

١٠- نص الحنابلة على أنه لا يشمل الوقت  
على أناسي ولد الزنى، لأن لستم بكساراً  
يدخل على قلب بقدر الأب<sup>(٤)</sup>

#### ح- تحريم النكاح:

١١- تعق الفقهاء على ثبوت التحريم المأمور  
ببر ولد الزنى وأمه التي وبذلك ثبوت نكاح  
مها<sup>(٥)</sup>

وذهب الحنابلة إلى أنه لا تكره إمامة ولد  
الزنى إن سمع به، قد عطاء له أبوه، كان  
حرماً وبه قال سليمان بن موسى وأحسن  
والشافعي والزهري وحسب بن دشار  
واسحاق<sup>(٦)</sup> وذلك لقوله ﷺ اليوم تقوم  
الفرز من كتاب الله<sup>(٧)</sup> وأما عائشة رضي  
الله عنها: ليس عليه من ولد أبيه شيء،  
وقد جاء الله تعالى ﷻ لَوْ كُنْتُمْ يَدْرُونَ  
أَقْرَبُ<sup>(٨)</sup> وقال نحاس: ﷻ تُكْرِمُ جَدَّ  
أَبُو الْقَتْمِ<sup>(٩)</sup>

(١) إمامة (٢١)

#### د- دفع الزكاة لأبوه من الزنى:

٧- من احتج على أن لا يدفع زكاته لأنه  
من الزنى نظراً بحقيقة الجزية بينها<sup>(١٠)</sup>

(١) مني المحتاج ٢٢/٢

(٢) مني ٢٣/٢

(٣) حديث اليوم تقوم الفرز من كتاب الله

(٤) عرفت مسلم (١٦٥/١) من حديث أبي مسعود  
الأنصاري

(٥) صورة المصنف ٢٨

(٦) صورة المصنف ١٢

(٧) ابن عديم ٣٩١/٢ و١٢٠

(١) حاشية الشرواني من مناقبة المحتاج ٣١/٢

(٢) حاشية الجمل ١٦٢/٥

(٣) مطالب ذوي النسي ٢٦١/٥ - ٢٦٢

(٤) القلوبي وحيد ٢٤١/٢، ومنه المحتاج ١٥٥/٢

(٥) وغيره لمطري ١٥٠/٥ والشرح المصنف ٢/٢ - ٢/٣

وختلفوا في ثبوت التحريم بين من يثبت  
من ثبوتهم رأيان

الرأي الأول ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية  
والمالكية والحدنقة وسننقة في قول أبي يوسف  
التحريم المؤبد بهما كغيرهما من الأولاد، وإن  
ثم يثبت السب وذلك تلجئة<sup>١</sup>

قوله الحنفية، وتعمد على الأب سانه ما نص  
وهو قوله تعالى ﴿وَتَلَاحُكُمْ﴾<sup>٢</sup> "سواء كانت بنته  
من ليلكاح أو من الفلح نسوم نص، فإن  
نكحتني ولان كنت لإسان سم أنش  
محدوفة من مائه حنفية، وللكلام به،  
فكتاب بنته حنفية

إلا أنه لا تجوز لإصافه شرعاً بأنه نكاحه من  
شاه الفاحشة، وهذا لا ينبغي نسب له حنفية،  
لأن عقائل لا مرد لها، وهكذا نقول في الإرث  
والعلم، إن نسبه انحلقه لأنه لا أثر لبرع  
اعتبر هناك ثبوت النسب شرعاً لغيره (الوث  
واشعة لمسي

وأوقع من عديدين كونها من من يقول كان  
مكرر بكم مقام سم يحسها حتى ظن، أو يطاها

في ظهر سم يمسها، فغيره ثم يحسها حتى سم،  
وإلا ثم يحرم عنه تولد، لعد ثبوت أنه من  
م<sup>٣</sup>

وقال مالك في من يمسها حتى سم يمسها حتى سم  
بسمه بنته يحرم عنه بنته وعلى أمه<sup>٤</sup>

وقال الحنفية يحرم على الرجل نكاحه  
من الزمي، لقول الله تعالى ﴿وَتَلَاحُكُمْ﴾<sup>٥</sup> "وهذه سم، جواب أني  
مخلوق من ماء، فسمه حنبله لا يحسم  
بسمه والحرمة، وبذلك على تلك حنبل  
عنه<sup>٦</sup> بن عيسى من مول النبي ﷺ من  
امرأة هلال بن أمية، فأصروها فإن حاتم  
ب يعمي وبها على حد كده فهو  
مشارك من سعداء<sup>٧</sup> يعني الزواني لأنها  
محمود من مائه رقيق حنبله لا تختلف  
ماكل والحرمة فأشبهت المحذوفة من وجه  
بسمه، ولأنها يصح من ظم نحل به كبت  
من النكاح، وتختلف بعض الأحكام لا ينبغي  
كونها متأكد لو تختلف رأي أو اختلاف بين

الفتح ٣ ٢٤٧ ومن طائفة ٢٧٧/٦

(١) شرح مبكر ٢٠٠/٨

(٢) سورة البقرة ٢٣

(٣) حديث بن عباس الأصم ما من جوت ٤

قصة البكر في فتح الباري ١٤٩/٩ وصله

(٤) ١١٣/١٠

المعجم لأبى القاسم ١٦٨/٦ والفتح ٢٤٧/٦

١٥٩/٦

(٥) لفظي ٥٧٨/٦ والفتح ٢٧٧/٦ ومن

حديثي ٢٧٧/٦ والنسائي ٢٥٠/٦ ومن

مستخرج ١٧٨/٦

(٦) سورة البقرة ١٢

لمخرج من حلال، قال السكبي وهو  
لصحيح، ومن لاحكام كونه منه، فإن  
يقول أنها منه ح منه، وهو اختيار جماعة  
منهم الروياني

قد علم يكره التواضع من غيري، فإن  
كان محتجاً بأن نسب الولد منه والتحرير،  
كالوجه بشبهة لأنه ليس ذني في ذلك<sup>(١)</sup>.

١٧- كما احتجوا في زواج الزني من حنبل  
ولقد من الربيعي على رأيي

الرأي الأول ذهب لحنبل ولعنابله في  
استدراكه في قول لقائل للمفسر  
إلى أنه يحرم على لرجل عليه الأب والأب من  
انزاع لغيره من محرم الأبائ (الولد، في  
التحرير<sup>(٢)</sup>)

الرأي الثاني ذهب المالكية في التحريم  
والرحيبي من الخائفة وهو ما يؤخذ من  
عبارات الشافعية، إلى أنه لا يحرم على  
المرحل زوجة ابنه من بونا لأنه بنسب لأمه  
مروحة أحسبه من قرني، وكذلك لا يحرم على  
ولد مني زوجة أبيه قرني لأب أحسبه عنه<sup>(٣)</sup>

وذهب حنبل، فلا فرق بين حنبل بكونها منه  
من أن يطلق اسم أبيه في مهر لم يصبه منه غيره، ثم  
يحطها حتى تنسخ، أو مثل أن يشترك جماعة في  
وطء امرأة فتأتي بولد، لا يعلم هل هو منه أو من  
غيره؟

بأنها يحرم على جميعهم تزويجها، أحدهما  
أنها يابوطونهم وثاني أنما علم أنها ياب  
حصم، فتحرر على الجميع، كما هو زوج  
الزنايا ولم يعلم أن يزوج منها، وتحرر  
عسى أولادهم لأنها اخت بمصه غير  
معلوم، فإن محرم الفقه بأحسب حلت  
لأولاد له من ولم يحل لأحد من غير  
أبها، لأنها في محرم ربيته<sup>(٤)</sup>

الرأي الثاني ذهب المالكية إلى عدم ثبوت  
التحرير بين الرائي وستة من قرني ولد علم أنها  
من ماله، قالوا: والمحلولة من ماله وبناته سواء  
أكدت أحزابها مطروحة أم لا، وهو تحمض  
أنه من ماله أولاً، محل له لأنها أجنبية عنه، إلا  
حرمة له الزني بغير قصد، ثم حكم النسب  
من إزات وغيره عنها فلا تخص لأحكام، فإن  
مع الإزات بإجماع كما قاله الرازي<sup>(٥)</sup> وقيل  
يحرم عليه تطهراً، وعلى الأول يكره تكاثره  
واعتق في المعنى يقتضي الكراهة، فقبل

(١) مني المحتاج ١٧٠٣ ١٧٠٤  
(٢) القوي وحيد ١٧٠٤، ٢٩١/٦  
(٣) القوي حنبل ١٧٤٠، والشرح للكرام حنبل  
الشمسي ٢٥١٢، رشيد الفاضل ١٣٠٥  
(٤) مطلب قرني اسمي ١١/١٠، زلزل اختلاف  
١٥٠٢، وحاشي القوي ٢٥١

السكاح، أو أبوه من زنى، نه أخت من الزنى، وكذا أمه كذلك

وعمل ابن عابد من البحر في كتاب الرضاع، أن البنت من زنى لا تحرم على عم الزنى وعاله، لأنه لم يثبت نسبها من زنى حتى يصهر فيها حكم القرابة، وأما التحريم على أبناء الزنى وأولاده فلا يعتبر التحريم ولا جارية به، وليس العم والدخان، ومثله في المنع هناك من النجس<sup>(١)</sup>

وقال المالكية، حرم على شخص أصولاً، وهو كل من عيه ولاءة وله علا، وقبوله زناً سلوا، ولو غنقت نكحوا، من جهة المجردة من عقد، وما يزوج منه من نسبه، وعن زنى امرأة حصلت منه بنتاً فإنها تحرم عليه وعلى أصوله وفروعها، وإن حصلت بذكر حرم على صاحب نكاح زوج منه، كذا يحرم على الذكر تزوج بزوج أبيه من الزنى وأصوله<sup>(٢)</sup>

وقال الحنفية، وتحرم أخته من الزنى وبنت بنته من زنى وبنت بنته من الزنى وبنت أختها من الزنى وكذا بنت وعاله من أبيها<sup>(٣)</sup>

ط- حرمة ولد الزنى على أصول وفروع الزنى وحواشي:

١٣- أثنى الفقيه المقلدون بتحريم ولد الزنى من براني بأبيه وهو لجمهور - على أنه يحرم على ولد الزنى أصول لولائي وفروع، لتجارية بينهم، أما غير الأصول وفروع، كأعمام، أخوة، وأحواله وإخوته وأحواله، كعم زنى، وأمه، فأباحت سنة، فهل تحرم هذه البنت على أخي الزنى أو عمه أو خاله ؟

قال المحقق من الحنفية حرم على المزوج ذكراً كان أو أنثى نكاح أصله وفروعها أو بؤله وبنت أخته، وحته، وبنته، ولو من زنى، وعمته وعائلة، قال ابن عابدس معلماً على قول المحققين - فهو من زنى، فممن باسطر أي كل ما قبل، أي لا يرى في أصله أو فرعها أو أخته أن يكون من الزنى أو لا، وكذا إذا كان له أخ من الزنى له بنت من السكاح، أو أخ من سكاح له بنت من الزنى، وعلى قباضة قوله وسبها وعمته وعائلة، أي أخته من السكاح لها بنت من الزنى، أو أخته من الزنى لها بنت من السكاح، أو أخته من الزنى لها بنت من الزنى، وكذا أبوه من السكاح له أخت من الزنى، أو أبوه من الزنى له أخت من

(١) ابن عابد ٢٧٧/٢

(٢) الفرج الكبير ٢/ ٤٥

(٣) كتاب النكاح ٤٧٢، والمغني ٦/ ٢٧٦

ي- كفارة ولد الزني<sup>١٦</sup>

١٤- اختلف الفقهاء في اعتبار النسب في الكفارة في الكفاح

منصب الحنية واشتاقه إلى عتار النسب في الكفارة

وقد اختلفوا في رأي عند الحنابلة والثوري والكرخي وأبو بكر الصمام من الحنية في عدم اعتبار نسب في الكفارة

قال البيهقي- ولد الزني قد قيل، في كفو لدات نسب، ومن أحمداً ذكره أن ولد الزني ينكح ويكف إليه مكان لم يجد ذلك، لأن المرأة منظر به هي وأولادها، ويتعدى ذلك إلى ودها، وليس هو كفواً للعربية بغير إشكال<sup>(١)</sup> وقد المحلي ويستحب فيها بخلاف الحنفية، نسبة بخلاف بنت الزني<sup>(٢)</sup>

أما مصطلح (كفارة) (١٦)

ث- النسب.

١٤- اتفق الفقهاء على أن ولد الزني يثبت له من أمه التي ولدته

أما من أبيه من الزني، فالمجهول (الحنفية)

(١) كتاب النكاح ٦٨/٥

(٢) فصل من كتاب في دلائل حنيفة الثوري وصورة ج ٢٠٤

والصانكية ولتدعيه (الحنابلة) يروي عدم ثبوت نسب من، واستدلوا بقول النبي ﷺ الولد للعمران وللصهر الحبير<sup>(١)</sup> ولأنه لا يلحق به إذا لم يستقله فله يدعي به جاز. وقد الحس وابن سيرين- يلحق بواحد إذا أقيم عليه الحد ويرثه، وقد إبراهيم، يلحق إذا جلد لحد، وملك الموطوء، وقد إسحاق- يلحقه، وذكر عن عروة وسليمان بن يسار صحو،<sup>(٢)</sup>

(١) إرث ف ١٢٥

له- التحريم المصالح يلين الزني

١٦- اتفق الفقهاء على أن امرأة إذا رثت مولوداً فأصبحت يتيماً طفلاً أو طيلة، كان المصالح ونداً له وضاعاً، لأنه رجع إليها حقيقة، ولولا مسوب إليها، لحرمت عليها بذلك.

أما تحريم هذا المصالح من الزني بها، فقد اختلف الفقهاء فيه على آراء.

(١) حديث بطول لغرض والظاهر الصحيح

نحوه الشارح في فتح الباري ١٢٧/٢٢، مسلم

(٢) ١٠٨/١ من حديث أبي هريرة

(٣) بين المحلي ٢١١/١، والمنوية ١١/٨ ط

الصحي ١١/٨، روح المعاني ٢/٢٠، وطلبهوي

مصر ١٢٦/٢، والحنفي ١١/١

انظر مصطلح (إرث ١٢٥).

ن استقصاء ولد الزنى.

١٨- اختطف المالك في نوبة ولد الزنى لقضاء. قال ابن حرقه: قال سحون، لا بأس بولاية ولد الزنى، ولا يحكم في حد الزنى. وقال البجلي: الأظهر منه، لأن القضاء موضع رقة وطهارة، أحوال فلا يليها ولد الزنى كالإمامة في الصلاة<sup>(١)</sup>.

س- شهادة ولد الزنى:

١٩- اختلف الفقهاء في قبول شهادة ولد الزنى

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه شهادة ولد الزنى حاقرة في الزنى وغيره، هذا قول أكثر أهل العلم. الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو قول عطاء والحسن والشعبي والزهري وإسحاق وأبي حنيفة، واستدلوا بمعوم لأيات الكريمة، وأنه عمل مشكوك بشهاده، في غير الزنى، كما عمل، ومن قبلت شهادته في القتل قبلت في الزنى، ولأن جنائحه أبوه لا توجب له حائلاً في العدالة<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالكية والليث إلى أنه قبل شهادة

مذهب الشافعية وهو الأوجه عند الحنفية والشافعية وابن حنبل من الكتاب إلى عدم التحريم<sup>(٣)</sup>.

وذهب المالكية والحنفية في نوبة آخر وأبو بكر عبد العزيز من الحنابلة إلى التحريم به<sup>(٤)</sup> والتقصي في مصطلح (رضاع ٢٤).

م- إرث ولد الزنى:

٢٠- اتفق الفقهاء على استحقاق ولد الزنى الإرث من ماله وأمواله، وعلى أنهم يرثون أيضاً بالفرع والتبني، وعصبة عصبة أب.

أما إرث من الراتب وأقربيه، فالجمهور على منعه، لانقطاع سبه عنهم، وهو سبب الإرث.

وعلى ذلك فإذا رث رجل بامرأة فأنجبت طفلاً ثم تزوج امرأة من المرأة نفسها بعد ذلك فأنجبت طفلاً فابن الأم، كان المطلقان أخوين لأم، وترثون على ذلك<sup>(٥)</sup>.

وقال لحسن وابن سيرين: يلحق ابن الزنى الرطب إذا أقيم عليه الحد ويوثق<sup>(٦)</sup>.

(١) غير مائة من ١٢٧٩/٢ و ١١١-١٢٧٢، والدموري ٢١٠/٢، والخطي ٧/ ٢٤٤، ورجل المساج ١٧٥/٢.

(٢) ابن حنبل ١٢٧٩/٤ و ٥٩٩/٢، والجمهور للفرع ٢٩٢/٢.

(٣) التلبي ٢٦٩/٢.

(٤) سراج المجلد ١/ ١٠٢، والخطي للبجلي ١٨٢/٥.

(٥) الخطي ١١٦/١، وشيخ القسطلاني ٢٩٦/٢، وابن حنبل ٢٩٤/٢، ورواه القسطلاني ٢٩٥/١١.

١٢- قتل الوالد بولده من الزنى:

١٢- ذهب العدة في الصحيح من المذهب إلى أن الوالد يقتل بولده من الزنى.

وذهب الحنابلة في قول، إلى أن الوالد لا يقتل بقتل بولده من الزنى، وحكم ما يوجب من عيارات المصيبة نظراً لحقيقة الجرمية بينهما، ومن هذا انحصار صرحوا به الزنى لا يحل له بيتا من الزنا، ولا يدفع زكاته لآب من الزنى، ولا يخلل شهادته<sup>(١)</sup>

في غير الزنى، وأما في الزنى لا تغل، وكذا في متعلقات الزنى كقذف ولعان وإن كان عدلاً، لأن ابن الزنى بهم في أربعة على مشاركة غيره، له في كونه ابن ذمي مثله<sup>(٢)</sup>

حكم شهادة ولد الزنى لأبيه من الزنى:

٢٠- حلف القذف في قتل شهده، ولد الزنى من الزنى بآله

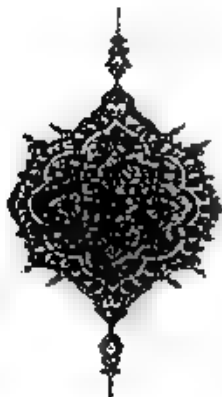
مذهب المصيبة والحنابلة في قول إلى أنه لا قبل شهادته له، قال الحنفية: وذلك أثبت له، لزم حمله بذليل ثبوت التحريم بينهما<sup>(٣)</sup>

وذهب الحنفية إلى أنه قبل شهادة الولد لأب من رضى ورشاع وعكس لعدم وجوب الاعتناق والصلة رضى أحدهما على صاحب<sup>(٤)</sup>

ج قتل ولد الزنى:

٢١- من قتل ولد الزنى في نفسه كان يقر له بأوأن، فذلك بعد حد القذف إذا موافق في المندوف شرود الإحصان.

(و) بعضه ١٥-١٩، وقذف ١١)



(١) الموسوي ١٧٢/٢، راسني ١٩٢/٩

(٢) ابن عابد ٢/٢٧٦

(٣) كتاب القذف ١٩٨/١، وقروح ١٨١/١

(٤) الإحصان ٢٧٨/٩، وسلبه من جديس ٢٧٨/٢



باللعن من الزوج، وبالقصد من زوجته، فأنفة  
منام حد القذف في حق الزوج، وحقاء حد الزنا  
في حق الزوجة<sup>(١)</sup>.

وولد اللعان هو الولد الذي يبيح الزوج نسب  
منه بعد ملامته من زوجته<sup>(٢)</sup>.

لألفاظ كانت لفظة -

## ولد اللعان

الترغيب:

١- مصطلح (ولد، لعان) مركب من كلمتين  
هذا الولد واللعان.

الولد في اللغة 'مولود'، بذله لزوجته  
والجمع والصغير 'وكبير' ولدك والأنثى  
ولد يصحح على 'ولاد' وولد، وولد، وولد<sup>(٣)</sup>.

وللعن الاصطلاحي لولد لا يخرج من  
معدن الفري.

وللعان مأخوذ من لعن وهو الطرد والإبعاد  
من شجر ولاعب ملامته ولعناؤا وتلاوته لى  
كل واحد الآخر.

ولعن الزوج زوجته، فدمها بالفرج<sup>(٤)</sup>  
وللعان في الاصطلاح شهادتان أربع مؤكدة  
بالاتقان من كل من الزوج والزوجة مفروضة

١- ولد الزنى.

٢- ولد الرمي هو الذي يأتي به، منه من الرمي.  
واللعنة بين ولد الرمي وولد اللعان انقطاع  
نسب كل منهما عن أبيه.

٣- التقيط.

٤- للتقيط في لغة ما يلفظ أي يرفع من  
الأرض، وقد طلع على 'نصي التقيط'.

واللعن الذي ينفقه أحد في  
طريقه<sup>(٥)</sup>.

والنفي في الاصطلاح اسم نفي مولود  
طرح أهله خوفاً من العيلة، أو برراً من  
نفسه<sup>(٦)</sup>.

(١) بن حنبل، ٨٨٥/٩.

(٢) لأبي حنبل، ١٦٩/٣-١٧٠/٣، وفيه يحتاج ٢٨٠/٣.

(٣) ص: العرب، والمصباح، لسان العرب، وابن القيم  
٢٨٥.

(٤) لصيوط لغوي، ٢٠٩، وابن القيم  
٢٨٨.

(٥) المصباح، وغيره من ألقاب الفرائد لأبي حنبل،  
والتقاضي المحيط، والمصباح المحيط.

(٦) مختار الصحاح، والقاموس المحيط، والمصباح  
الشعر، ولسان العرب.

ولد، استحق أجازته أحد ثوأمين من بعد  
تطعيمه، فإنهما يحضانه معاً، لأنهما حمل  
واحد<sup>١</sup>

ويستعير في مصطلح (توم ف ٣-٥)  
ولا يصح الإقرار بسبب ولد اللعان انسابي  
سبه لغير الملاعي<sup>٢</sup>  
(ر لعان ف ٣٠)

ب- تكقيب الزوج نفسه:

٧- إذا كُتِبَ 'زوج' منه بعد العمان أماد  
لقاضي حله، تقاضي حد انقذار، وأعاد سب  
وكذا لثعان به، فإذا عاد الملاعي وكذا سبه  
في إقراره بمدا بعد ذلك لم يثبت إثمه، لأن  
لإقراره عن الإقرار ينسب بطل<sup>٣</sup>

الأحكام التي تكتسب تولد اللعان والتي لا  
تكتسب

٨- تمنع لعممه، على يولد اللعان إذا طعم

(١) من عاين ١١٢/١٩ راجع النسخة ١١٢/٢٥  
الشرح العنبري ١/ ٢٢٩، ومضى المحتاج ٢/ ٢٨٣،  
والمصنف ٢/ ٢٤٨، ٢٤٧

١٧ حاشية في حاشية ١٩٢/٧، ومضى المحتاج  
١/ ٢٥٩، كشاف المحتاج ١٠٢/١٥

١٨ حاشية بن عيسى ١/ ٥٩، وحاشية المجموع  
١/ ٢٤١، ومكرر لإكليل ١/ ٢٨٠، والآلهة ف

٢/ ٢٥٧، ومكرر أولي الشهر ١/ ٢٤٩، ومكرر  
المصنف ٢/ ٢٨٢

(العتير القليل، ولد للعان تقطاع سب  
كل منهما من الأب، إلا أن الأول مجهول، لأنه  
أبوه، وما الذي معروض لأم

الأحكام المتصلة بولد اللعان

بمعنى بولد، بولد أحكم عدا منه،  
النسب

٩- إذا ثبت ملاعنة بين زوجين مضربها  
الشرعية، وبني الزوج لولد، لأن القاضي ينسب  
سب الولد ولحمه دمه<sup>٤</sup>

(ر لعان ف ٢٥-٢٨، سب ف ٤٤، ٤٥)

عودة النسب بعد انطباعه باللعان:

١٠ إذا طعم نسب الزوجة عن أبيه ولدان بعد  
إثمه بعد ذلك إلا في أحوال هي

أ- الإقرار به أو استلحقته.

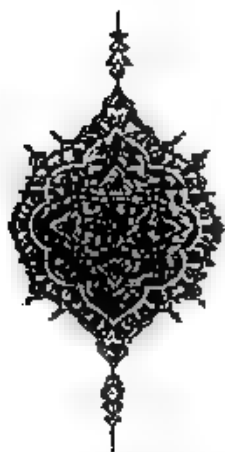
٦- إذا عاد سب لأمه فأثر سب ولد اللعان  
بعدما قطع نسبه عنه باللعان، صح الإقرار،  
وثبت النسب، رغم بطلان منه قلت بدلاً، لعدم  
صحة الرجوع في الإقرار بالنسب<sup>٥</sup>

١١ المحتاج لإلهي ١/ ٥٢، راجع المحتاج ٢/ ٢٢٩  
والشرح العنبري ١/ ٢٢٩، ١٢٠، ١٢١، ومكرر المحتاج  
٢/ ٢٤٨، ٢٤٩، والشرح العنبري ١/ ٢٢٩-٢٣٠

١٢ المحتاج ٢/ ٢٥٩، حاشية بن عيسى ١/ ٥٩  
ومضى المحتاج ٢/ ٢٨٢، وحاشية المجموع  
١/ ٢٤٩

## ولد انسان ٨

قد يلجئ \* وهل يأتي الوجهان في نكاح  
الوصية بنسبها، وجور النظر إليها. والمخلوة  
بها، أو لا يلزم من ثبوت بحرمه المحرمية  
كما في الملاءة، أم الموطوءة يشبه ونسبها،  
والأنثى عدي عدم ثبوت المحرمية، انتهى،  
والأوجه حرمة نظر والمخلوة بها حراماً،  
وعدم نقض الوصية بنسبها شك<sup>(١)</sup>  
(٨ لعن فـ)



نسب عن أبيه به لعن لأن الثبوت يستلزم  
سدك، وكذلك الحد

وشرح النسخة فيما نقل الحكمي بقده  
نسب ولد النبي بعد قطع النسب من الأب  
في كل الأحكام تقدم قرنها، لا حكمي  
أثرت بالضعف

وقال ابن عابد بن قبيص النسب بين المولود  
والملاهي في حق الشهادة، والركاء،  
والمصاحف، وسكاح، وعدم الموقوف مانع  
حتى لا يجوز شهادة أحدهما للآخر، ولا  
صرف ركاء عنه إليه، ولا يجب الفحص  
على الأب يقتله ولو كان لابن املاحة  
ابن ولطروج من امرأة أخرى لا يجوز  
قلاي أن يتزوج بمكة أبنت، ولو ادعى  
إتسار هذا الولد لا يصح وإن عدله أثرت<sup>(٢)</sup>.

وقال الرملي من شامية، ومع النبي هل  
يثبت لها أي أئمة انصار - من أحكام النسب  
شيء سوى تحريم نكاحها حيث لم يتصل بأبها  
كثبوت لهادته لها ووجوب الفحص عليه  
بقولها، والحد بقوله لها، وانقطع سرقه  
بملكها، أو لا وجهان أوجهها شبيه  
(أي لا يثبت) كما انقضى كلام المرومية صحبه

(١) نهاية المحتاج ٢٦٦/١ وأخر مني المحتاج  
١٥٨/٢

(٢) مطلب ابن عابد ٥٩٢/٢ ونظر بفتح المحتاج  
٢١٨/٢

وجمعه أسار، وأسار منه شيئاً أبلي، وفي الحديث: «إذا شربتم فاستروا»<sup>(١)</sup> أي أبقوا شيئاً من الشراب في قدر الإماء<sup>(٢)</sup>

والسور في الاصطلاح هو بنية الماء التي يبلها الشارب في الإماء لم استدير لبله الطعام غيرته<sup>(٣)</sup>

والعلاقة بين السور والولوغ أن أسور هو ابائي من الشراب، سواء كان من ولوغ أو غير، ب الشراب

٣- الشرب في اللغة جرع كل مائع ماء كاي أو غير،

يقال شوب الماء وشو به شرباً: جرمه فهو شارب<sup>(٤)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العامي<sup>(٥)</sup>

## وُلُوغ

التعريف:

١- ولوغ في اللغة شرب اتساع بالمستطاع يقال: ولع الكلب يلع ولعاً من باب نفع، وولوغاً شرب ما في الإماء فأخرق سلاته أو أدخل به لسانه فحرره

وفي الحديث: «إذا ولع الكلب في إماء أحدكم فبخله سبع مرات»<sup>(٦)</sup> أي شرب منه بلماء ويعدى بالهزة يقل أوسته إماء سبعة<sup>(٧)</sup>

٢- يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى العامي<sup>(٨)</sup>

### الآثار ذات الصلة

أ- السور

٢- السور في اللغة ألقى والفضة من سار

(١) حديث: «إذا شربتم فاستروا»

لورث ابن الأمير في ألبان في غريب الحديث (٣٢٧/٢) ولم يجد لمن أخرجه عن المصادر الحديثة

(٢) لسان العرب، والصغير الوسيط، والقاموس المحيط

(٣) حاشية ابن عديم ١/١٤٨، وكشاف الفتاح ١/٦٩٤، والقصص ١/٧٧٢

(٤) الصحاح المتبرع والتسميم الوسيط

(٥) أكثرهم لا يخرج عن

(٦) حديث: «إذا ولع الكلب في إماء أحدكم...»

أخرجه مسلم (٢٢٥/١) من حديث أبي هريرة

(٧) لسان العرب، والمصنف الوسيط، والصحاح المتبرع

(٨) تحرير أبحاث أكتيه من ٨٧، والحداب لأبي الأثير

١٩٦٥، واهتمامه وشروطه ١/١٠٩، وأسور

المطالع ٢٢/١

٦- وأما غسل الإناء من ولوع سائر سباع  
البهائم فقد اختلف الفقهاء في حكمه في عدة  
مقالات

- فأما لحظفة والحنابلة في المذهب فلا  
يعرفون بين مكلف وسائر سباع البهائم في تطهير  
الإناء من ولوعها وعند بعض المذاهب إذا غسل ملاقاً  
عند الحظفة وصحاً عند الحنابلة في المذهب  
وفي رواية عند الحنابلة يجب غسلها ثلاثاً  
وفي رواية مائة عندهم تكاثر بالنساء من غير  
حد

- وصرح المالكية بعدم وجوب غسل الإناء  
من ولوع الكلب والشرير ولما قالوا سد  
غسل الإناء من ولوعهما صحاً بلا ترتيب

- ودعوا فتاوية إلى أنه إذا دوح في الإناء من  
سباع البهائم عدا الكلب والشرير منه ظاهر لا  
يجب غسله<sup>(١)</sup>

في تعدد الولوع:

٧- اختلف الفقهاء في تعدد غسل سبب  
تعدد ولوع الكلب في إناء واحد ف يرى جمهور  
الفقهاء (١) لاحتقار المالكية والشافعية على  
الصحيح و لحنابلة) عدم تعدد الغسل بسبب

والصنف بين ولوع والشرب أو الشرب أعز  
من ولوع مكل ولوع شرب ولا يلزم انعكاس<sup>(٢)</sup>

الأحكام المتعلقة بالولوع:

يتعلق بالولوع أحكام منها:

١- نجاسة إلقاء بولغ فيه الكلب

١- اختلف الفقهاء في نجاسة إلقاء ولوع في  
الكلب، ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ولوع  
الكلب في الإناء نجسه

وقد مالكية وبعض حنابلة إلى أن ولوع  
الكلب لا ينجس الإناء.

والغسل في مصطلح سور ٢-٦، كلف  
١٥، ١٨

وأما ولوع سائر سباع البهائم في الإناء فينظر  
فصل الأحكام المتعلقة به في مصطلح سور  
٦-٢.

ب- عدد غسلات من ولوع الكلب  
وغيره:

١- اختلف الفقهاء في حكم غسل الإناء من  
ولوع الكلب وفي عدد غسلات

والطهري في مصطلح كلب ١٨، شرب  
٢٤

(١) مرآة السالك مع صاحب انططاري ص ١٨٠ والسور  
الطهر ١٨٨/١ ١٨٩ ومنه لمحتاج ١٧٧/١  
والإمام ١٣ ٢/١ والشافعي ١٠٠٥٤/١

(٢) سور أكل الميت ص ١٢

الحريرين الذين وجب لعمل بحيرهما<sup>(١١)</sup>  
 وإذا أخيره ثقة بولوغه في هذا دون ذلك حين  
 بدأ حاجب الشمس يوم الخميس مثلاً، فقال  
 لا خير لي وبغ في ذلك دون ذلمي ذلك الوقت،  
 بعد اختلاف الشافعية فيها، فقطع عبدلاني  
 ويجوز بأن يجتهد بهما، ويستعمل ما عليه من  
 تلك طهارته، ولا يجوز أخذ أحدهما بغير  
 احتياط، لأن المحيرين اتفق على مجازة  
 أحدهما فلا يجوز إلقاء قولهما

وقنع القرأين وجمهور الخراسانيين بأن  
 يسأله تبس على القولين مشهورين في  
 يمين إذا عارضتا، أحدهما سقط،  
 والثاني يستعملان، وفي الاستعانة ثلاث  
 'لوان' أحدها، بالفرعة، والثاني  
 بالقسمة، والثالث: يوقف حتى يصطح  
 لتأريعه<sup>(١٢)</sup>

وقال: إذا قلنا يسقط سقط غير الثنتين وبني  
 إمام على أصل الطهارة، يتوضأ بأيهما شاء وله  
 أن يترها بهما جميعاً، قالوا: لأن نكاهتهما  
 وعن غيرهما، ولا يمكن تمثيل بقولهما  
 بالتوضأ سقط، قالوا: وإذا قلنا يستعملان  
 من يجزى قولاً نسخة بلا خلافه ومنتاعه واضح،

ولوغ كلب واحد مرات في إياه واحد، أو ولوغ  
 كلاب في إياه واحد قبل عهده، على حميات  
 الأسباب، اجتمعوا في إسم كنوانص، والرفوة  
 وموجبات الحد، وانقص من

وفي قول عند المالكية يعمد أحسن بولوغ  
 كلب أو كلاب

وفي قول لك عند الشافعية، يجب لكل ولوغ  
 مع

وفي قول ثلث عديم، يكفي لودعات الكف  
 أن واحد مع، ويجب لكل كتب مع<sup>(١٣)</sup>

واظر موضح (كتب لـ ١٩).

### ١- شهادة ثقة بولوغ الكلب:

١- ذهب الشافعية إلى أنه إذا أخيره وجب ثقة  
 بولوغ الكلب في أحد لإثبات بهمه، فإذا أن  
 يكون له إمامان يعم أن الكتب ولع في أحدهما  
 ولا يعلم عيه فيجب قبول خبره، وبحكم  
 بسجاسة ذلك الثمين وطهارة الآخر، وجب  
 لا يجوز اجتهد

ذلك أنصوب، وأما إذا أخيره ثقة بولوغه في  
 هذا، وثقة بولوغه في ذلك فيحكم بهما استهدا من  
 احتياط للولوغ في وقتين، متى أمكن صدق

(١١) البحر الرائق ١/٢٦٦، رد المحتار ١/٢٢٦.  
 ورواه المجلسي ١/٢٦٦، ورواه الأكلبي ١/٢٦٦.  
 ١٢، والمثني ١/٢٦٦، ومثني الموضح ١/٢٢٦.

(١١) الموضح ١/٢٦٦-٢٦٧.

(١٢) الموضح ١/٢٦٦-٢٦٧، ومثني الموضح ١/٢٢٦.

وحد يصيب القلوب من شوبه سيم ابتعاري  
ولا همة رد سلطان وساح اسماء كل واحد  
منهم

فأراد أن اخذ من شرب من هذه الإبهاء وقال  
لأن ذلك لم يسم، فقدم قول المشتبه لا  
أن يكون ثم شخص شربه مثل الصبر الذي يحمر  
من شربه، فقدم قول الصبر لأنه العلم<sup>(١)</sup>

ويري الحنفية أن ينزح المسلم ببول غير مسقم  
سواء ولو صب، أمه - يجده الله يومئذ  
تكتب فيه، وأما الكفاية والمصور فيتحرق  
السم في حرقه

ولم أخير مثل بهارة الطاء، وعن مجديته  
حكم بهارة<sup>(٢)</sup>



(١) اسمي ٦٤١

(٢) اسم المصدر ٦٤٠ ٦٤١، والفتاوى الهندية

٢٠٩/٤

وأن للفرع قطع الجمهور أنها لا تحي، ذهب  
كل قطع به الشبري، وحكي هنا أنه لم يسم  
به أنه، ومع وضوح ما أصعب الفرع طهارة  
وهو شاة صيف وأن موقف قد جرم الشبري  
بأن لا يحي، والصحيح الذي عنه الجمهور  
محي، المعروف

نعني هذا باسم ويضلي ربحه اتصالاً لأن  
تيمم ومعه ماء حكوم طهارة، ووجه جريان  
الوقوف أنه ليس هنا ما يفعله بخلاف الصفة  
والثبوت، ووجه قول الشبري لا يحي، بوقف  
القصاص على من شبه عنه إياهان وجهه ومحي  
وهما، فإنه يربطهما، بحيث يثبتم بلا عدة  
لأن معلوم في الإزاحة وله بلولو بالوقوف فكذلك  
هنا

وشرح بعبارة بأن أخبره أن كذا ربح في  
هذا الإثناء لم يبول حرقه، سواء كان صبراً أو  
غيره، لأن الضمير طراً إلى العلم بذلك  
بالحر والحبس وإن أخبره أن كذا ربح في هذا  
الإباء، ولم يبلغ في هذا وقد آخر لم يبع في  
الأول، وإنما ربح في الثاني، وجب اجتنابهما،  
فيميل قول كل واحد منهما في الإتيان دون  
انقضاء، لأنه جاز أن يعلم كل واحد منهما  
حلي عن الآخر، إلا أن يجباً ولنا معينا ركب

٦٤١، المصنف ٦٤١

المتعلقة بسائر الأوامر تنظر في المصطلحات  
الخاصة بها وفي مصطلح (دعوة)  
الفاظ ذات الصلة.

## ١- الدعوة

١- من معاني الدعوة في اللغة، الضيافة،  
وهي ينتج لقال عند جمهور العرب، وتيم  
لرباب تكسرها، وذكرها مطرب بالصم  
وغلظ<sup>(١)</sup>

وتشمل الانتهاء بدعوة بهذا المعنى،  
والصلة بين الدعوة ووليمة أن الدعوة أهم  
من الوليمة<sup>(٢)</sup>.

## ب- المادة

٣- المادة لغة، الطعام الذي يسمه أنوجل  
ويسمى إليه الناس<sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح، كل طعام ضيف لدعوة  
مادة<sup>(٤)</sup>، والصلة بين المادة ووليمة أن  
وليمة أقصى من المادة.

# وليمة

## التعريف

١- وليمة هي انسة مشتقة من الولم وهو  
الجمع، لأن اروسين يستعملان، وهي اسم  
بعضهم المعروف والإسلام، وقبل من كل  
طعام صبح لعرض وغيره، أو كل طعام  
يحتل لجمع<sup>(١)</sup>

وفي الاصطلاح، نوع الوليمة على كل طعام  
يحتل لروس حدث من عرض وإسلام وغيرهما،  
نكر استعمالها لفظاً في العرض أسهروني حيرة  
يحب<sup>(٢)</sup>

وذكر، صلح، للولائم التي يدهى إليها الناس  
سنة دعوة<sup>(٣)</sup> تنظر في مصطلح (دعوة، ٢٦٦)

ويحصر الكلام في هذا المقام على بيان  
الأحكام المتعلقة بوليمة العرض، أما الأحكام

(١) بحري أندية التنية عشوي ص ٩٦

(٢) فتح الباري ١٤٩/٩ في دار الريان ترقمها - القاهرة.

(٣) سلك العرب

(٤) البحر الزاين ٣٠٧/٧، وطلب، التكملي ٢٩٩/٢

والقنبي ١/٧

(١) بلاد العرب والصحاح المنير

(٢) محلي المحتاج ٦١٤/٢، والمطلع على أبواب المقام

ص ٣٢٨٣٧٧، ودعوة ابن حبان ١٩٦٥.

والدسوقي ٣٩٩/٩

(٣) حاشي المحتاج ٩١٥/٢، وجمع ١٥٩/٧



الحكم التكميلي

بجعل حياً، وما حرفة عن بركة منّا كسائر  
الحقير<sup>١</sup>

الثاني ذهب الشافعي في قوله ولبالكبد في  
قوله والإمام أحمد في قول ذكره بن غليل إلى أن  
لؤلؤة واحدة، كما ورد أن أسير<sup>(١)</sup> رأى على  
جيد برحمن بن عوف طائر صقر فقال له  
مؤنة - أي ما الضرر<sup>(٢)</sup> قال: نروج امرأة من  
الأصهار فقال ولم يرو<sup>(٣)</sup> فقال<sup>(٤)</sup> وهذا أمر  
يقل على الوجوه، ولأن<sup>(٥)</sup> الشافعي ما نكح قط  
الأزواج في مسير<sup>(٦)</sup> رضعه، ولأن في الآية إعلاناً  
للتكاح، فربما ساء بين سماع، وقد قال الشافعي  
يعني<sup>(٧)</sup> الأمر، الذي ح<sup>(٨)</sup>، ولأنه لما كانت حذية  
للشاعري<sup>(٩)</sup> إليها واحدة، دل على أن فعل الزوجه  
واجب، لأن وجوب النسب دليل على وجوب  
النسب<sup>(١٠)</sup>

١- اختلف ائمه في حكم دريجه ولهم

442

أول هذه جمهور فقهاء حننبل  
وشاعبه في المذهب والحنابلة في  
المذهب إلى أن يبعة اعترضه، راد  
الحنابلة، وفيها توبة عظمه

ودعت العائكة إلى 'ها فتبوه عني  
 المذهب'، واستند هؤلاء العلماء على ما  
 ذهبوا إليه من أن الولي له مسئولية غير واجبة بقول  
 النبي ﷺ ليس في مال من سوى الزكاة  
 ولذا سبب توليه عقد النكاح وهو غير  
 واجب بفرعه أولى أن يكون غير واجب،  
 ولأنها لو وجبت لمسلمون كسركا  
 وكفارتا، ولكان لها بدل عند الإعدام،  
 كما يعدل المتكفر في إعدامه إلى إعدام  
 عدم عدم محرمها ويدينها على سقوط  
 وجوبها، ولأنها لو وجبت لكان ما حرموا

٤٦٦ الحائري لقروني \* ١٥٠٤، وسطه المطابع  
٤٦٧ ١٥٠٤

(۹۳) حضرت اُمّ الدّینیؓ و بن علیؓ بہت اہم شخص ہیں۔  
اثر صبر: ۱۱۰

أبو جندب البجلي (توفي ١٢٩ هـ) (١٢٩ هـ - ١٢٩ هـ) مسم

[illegible]

د. الحارثي، سلمان بن محمد (1440هـ - 1441هـ)

١٠ الترح الكبر وحسب الدرهم ٤٢٢/٤، الترح  
١١/٢، ومعنى المصاح ٤٤١/٣، يروى في المصاح  
١٢/٢ - واسفي ١٠٦/٢، والاصناف للمذاري  
١٣/٢ - والخارجي الهند ٢١٢/٢ ويرد مصحوبة  
١٤/٢

(٢) حديث علي بن فضال عن موي الزرقاني  
[مخرجه ابن بابويه، ج ١، ص ١٧٥] من حديث لوطية بنت  
فيس، وذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سنة ٦٤ هـ ط  
شركه القلبي (ص ١٠٩) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

## القضاء بالوليمة:

٥ من المأثبات على من أنفق على قضاء الوليمة أو عدم لقضاء بها، وقد اختلفوا في حكم المسألة، على خلافهم في وجوب الوليمة أو نهيها.

والمراد من قضاء الوليمة، أنفق على قضاءها، أي على مدونة عندهم على ما مضى، وحملوا الأمر في قول أبي حنيفة لعبد الرحمن بن عوف في قوله: «على النكاح».

وقال عيسى: «وصحح لقضاء الوليمة في من الزوج إن طلقته الزوج وأبى بها، وأما خليل بها، إلى قول أبي الأصبغ من مهر المصوبات أنفق بها لمولاه في الحديث السابق، ولم والأصل في الأمر ما جرت به العادة عند العامة وعامة.

ومحل الخلاف - كما قال الأصولي - ما لم يشترط على الزوج أن يجر بها مهر، وإلا نفى بها نقلاً عن أي منعه<sup>١١٥</sup>

## حكم الوليمة:

١- لوليمة - عند المالكية - لإشهار النكاح، لأن مالكاً كتب ربهما يقول: «يتم بشتب الطهر في الوليمة لإشهار النكاح وإظهاره ومعرفة، لأن الشهادة به تكون، قال بن رشد يريد بهذا هو المعنى الذي من أجله أمر رسول الله ﷺ بالوليمة وحض عليها»<sup>١١٦</sup> بقوله بعد ترجمته من عوف: «أردم ولو بشاة»<sup>١١٧</sup> وبما أنشد ذلك من الأثبات، وهو صحيح، يريد به: «وي أن أبي حنيفة مره هو وصحبه يبيرون فسمعوا شاء ولعلها يقال: «فلاناً» بقولوا نكاح فلاناً» رسول الله، فقال: «كل دينه، هذا نكاح لا سماع، ولا نكاح سماع» يسمع ذلك يرى وجوباً<sup>١١٨</sup>

وقال الشافعية: المظهر أن سرها - أي حكمه لوليمة - وجاء صلاح الزوجة ببركتها، فكانت كلقضاء لها<sup>١١٩</sup>

١١٥ الخاتم والإكمل لمختصر خليل بمأثر مواهب، تحقيق ١٩٦٢/٢، وحاشية تيسري ١٩٤٧، ومواهب للجيل شرح مختصر خليل ٢/٤

١١٦ حديث «أولهم يوم سئلوا: «تدري ما»

١١٧ حديث «أن النبي ﷺ مره وأصحابه يبيرون» ١١٨ «تربط الزوج في نكاح» (٢٨٠/٢) ثم قال: «أنه في سماع، ولو لم يسمعها»

١١٩ تحفة المحتاج مع حلقاتي الشارحة والمأثر ١٩٥٨/٢ (دار صادر)

١٢٠ الشرح الكبير وحاشية تيسري ٢/ ٢٢، ٢٣٧، وشرح الزواج على مختصر خليل ٢/ ٢٢، ٢٣، وشرح منج خليل على مختصر خليل ٢/ ٢٢، ٢٣، وشرح الخاتم على مواهب للجيل ٢/ ٢٢، ٢٣، وشرح الإكمل شرح مختصر خليل ٢/ ٢٢، ٢٣



## وليمة ٨

أن يكون منظرًا.

٨- أما انصافه فتحتسب لإجاءته إلى الوليمة في حقه بحضوره، ثم ينظر في كون صومه فرضاً أم بهر ودعا يقوم، ببركة وقال إني صائم، وكان بالخيار بين تقدم أو التأخر فيه، فقد روى أبو هريرة، قال رسول الله ﷺ: «إذا دعي أحدكم وليمة فليجيب فإن كان صائماً فليصل، وإن كان منظرًا فليطعم»<sup>(١)</sup>. قوله «فليصل» أي يصوم، وعن عبيد الله بن أبي بريد قال: «دعا أبي عبد الله بن عمر، فأقام، فجلس ووصح بعدام، حمد عبد الله بن عمر به، وقد غدوا بسم الله، وقبض عبد الله يده وقال إني صائم»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان صومه تطوعاً لم يروى نقده، أنه يجوز له إتمام الصيام.

ومن الشاعية والتبعة عن أنه يحل له أن يأكل ويصطر، إلا أنهم قالوا إنه إن شئ عني الشاعية صوم نفل من كسره فافطر به أفق من إتمام الصوم ولو أحر التها فليجيب ظاهر، أنه في رتبة ورد أن قلبي ﷺ كذا في: «عوة ومعه جمادى، فقال رجل من العزم إني صائم، فقال

وقالوا إن في الإجابة نكدة، ولي تركها طرفة وتطاعاً»<sup>(٣)</sup>.

الرواية لكثرت ذهب عامة النحبة والشاعية في قولها: «للتبابة في قول- اختياره أين تبابة- إلى أن الإجابة هي الوبسة ستة وستين بوجبة، لأنها تقضي أكل طعام وبمك ذلك، ولا يلزم أحد أن يملك ولا يغير اختياره، ولأن الركوب مع وجوبه على الأكل لا يلزم المدفوعة به أن يتسلكها فكان خيرها أولى»<sup>(٤)</sup>.

الرواية الثالثة: يرى صحابة في قول وإشاعية في قول: «أن الإجابة إلى الوليمة فرض كفاية، فإذا أجاب من دعي من نفع به الكفاية سقط وجوبه من التمس ولا حرج من أجمعين، لأن المقصود من الوليمة للهوره وإشعارها بفتح مرقق بها من الكفاية وإشراح، فرد وجد سقطه بمن حضر سقط وجوبها من مآخر»<sup>(٥)</sup>.

ب- ما يتعلق به الإجابة.

معدو إلى وليمة إما أن يكون صائماً وإما

(١) معاري للدرر، ج ٢، ١٥٣١، والحددي ٢/٢٧.

(٢) حاشية ابن جسيم ٢/٢١١، والفاروق للهدية ٢/٢٢٣، فروع مطالبين ٢/٢٣٣، والبحاري ٢/٢١٢، ومضي المحتاج ٢/٢٤١، والإحصاء ٢/٨٨.

(٣) الإحصاء ٢/١٨٨، والمعاري للدرر، ج ٢، ١٥٣١.

(٤) حديث إذا دعي أحدكم فليجيب... أخرجه مسلم (٢/١٥٥).

(٥) أبو عبد الله بن أبي بريد قال: «دعا أبي عبد الله بن عمر، فأقام، فجلس ووصح بعدام، حمد عبد الله بن عمر به، وقد غدوا بسم الله، وقبض عبد الله يده وقال إني صائم» أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٢٦٣).

٩- أما المدعو لمعطر فأغلب الفقهاء في حكمه كونه في الولبية على ثلاثة أنواع

ذهب جمهور الفقهاء لاحتسابه والكلية في ظاهره وظلت دعوى في المعتمد والحنابلة إلى أن معطر يستحب له الأكل ولا يلزمه نكولته <sup>(١)</sup> إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب، وإن شاء صم، وإن شاء ترك <sup>(٢)</sup>

ودفعه الشريف في وجهه والمالكية في نكولته إلى وجوب الأكل على المعطر برواية أبي هريرة <sup>(٣)</sup> أن النبي ﷺ قال: «إذا دعى أحدكم فليجب» فإن كان صائماً فليصم، وإن كان مفطراً فيصم <sup>(٤)</sup> لأن الأكل هو مفطوره المحذور.

وقال الشافعية في وجه آخر إن الأكل في الولبية من بروض الكفايات، فإن أكل غيره سقط عنه فرض الأكل <sup>(٥)</sup>.

ومروا أنه <sup>(٦)</sup> دعاكم أخوكم وتكلمت لكم، ثم قال له: «مطر وصم بكاته يوماً إن شئت» <sup>(٧)</sup>

لأن لم يشق عليه ذلك لإساق الليل، لحدثه حسان من صفاته فكان أجاب هذا المعيرة وهو صائم فقال: «إني صائم ولكني أحببت أن أجيب الداعي» فأدعوا بالبركة <sup>(٨)</sup> وهو عبد الله قال: «إنما دعيت على أحدكم طعام أو شراب وهو صائم فليصم إني صائم» <sup>(٩)</sup>

قد الرجحاني، إذا لم يكن في ترك المدعو الأكل كسر قلب الداعي كان تمام صوم التطوع أولى من مطره.

قال الشيخ تقي الدين: وهو أحد الأقوال. وقال: لا ينبغي لصاحب الدعوة لإلحاح في الطعام أي لأكل للمدعو إذا تمتع من العطر في التطوع، أو الأكل إن كان مفطراً، فإن كلا الأمرين جاز، وإذا أزمه صا لا يلزمه كان من نوع المسألة الشبهة عنها <sup>(١٠)</sup>.

١- ١٢/١٢٩، وإمام القائلين ٣/٢١٥، والشيخ ٢/١٢٩، ومقاتب أئمة الشيعة ١/١٢٩، ومقاتب الصالحين ٢/٢٢٨.

(١) حديثه أن دعى أحدكم إلى طعام فليجب. أخرجه مسلم (١٠٠٠/٢) من حديث جابر بن عبد الله. (٢) حديثه أن دعى أحدكم فليجب. أخرجه مسلم (١٠٠٠/٢).

(٣) الترمذي الترمذي ٢/٢٢٨، ومواقف الجليل ١/٢٢٨، وحاشية للمسولي مع الشرح الكبير ٢/٢٢٨، والحاوي ١٢/١٢٩، وحاشية للشيخ ٣/٢٢٨، ومقاتب أئمة الشيعة ١/١٢٩، ومقاتب الصالحين ٢/٢٢٨، وحاشية ابن عاتق ١/٢٢٨، وحاشية الطهطاوي على الترمذي ١/٢٢٨.

(٤) حديث أن النبي ﷺ كان في دعوة. أخرجه البيهقي (٢٢٩/٤) وحسن إسناده أبو حنيفة في فتح الباري (٢١٠/٤). (٥) أثره أن ذلك أجاب هذا المعيرة. أخرجه ابن قدامة في المغني (١٠٠/٢٢٨) - ط عار حيدر. (٦) أخرجه ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة. (٧) أخرجه ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة. (٨) أخرجه ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة. (٩) أخرجه ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة. (١٠) أخرجه ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة عن ابن أبي حنيفة.

فإنه لا يباح له التخلّف كذلك<sup>١</sup>

وقد اختلفوا في ذلك، وشرط أن لا يكون بالمحل  
الذي يحضر فيه المدعو إلى توليته من يد به،  
أو لا يليق به، فجاءته، فإذا كان فهو محذور في  
التسليم له به من الشاوي في الأول، والخاصة  
في الثاني.

واشترطوا للخصامة من لا يليق بالمدعو  
مجنّسه كالأوهان لما فيه من الضرر،  
ومثلاً لتأدي بحضور من به ريس المدعو  
عمارة قاهرة، كما تكن انومي عن فخر ركني  
قال - الرملي، والله تخطب - لا لا أثر  
بلغة رقة بين المدعو والدي، بكر الرملي، قل  
عن الماوردي والروايي به لو كان المدعو عدو  
أو دمه عدوه لم يجر في إسقاط الوجوه،  
وحسن ذلك كما عمل عن لأدعي علي ما إذا كان  
لا يتأدي به<sup>٢</sup>

وختلف المحلة هي اشترط هذا الشرط  
عني لترغب وشلعة<sup>٣</sup> أنه إن علم المدعو حضور  
الأردن ومن حذرتهم تزوي بشكل لم يجب  
جاءت

قال ابن سبعة عن هذا القول تمّ أمره لقوله من  
الحصنة

## ج- شروط إجابة الولية

مترد الفقيه، معاقبون بوجود رحابة  
الولية شروطاً منها ما يعبر في مكان  
الدعوة، ومنها ما يختار في الداعي، ومنها  
ما يختار في المدعو، ومنها ما يختار في  
الولية نفسها

### الشروط المعتبرة في مكان الدعوة

أولاً: أن لا يكون في الدعوة من يتأدي به  
المدعو أو عذر له

١- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى  
أنه بشرط لإجابة الدعوة إلى تولية أن لا يكون  
في موضع الدعوة من يتأدي به أو لا يليق  
به مجتنب، فإذا كان فهو مقذور في التخصيف  
وهذا في الحصة.

واشترط الحنكية<sup>٤</sup> أن يكون المتأدي لأمر ديني،  
واحتجوا بالشفعية في اعتبار اعداوة وعدم  
اعتناؤها، وكذلك الحنابلة، اختلفوا في ذلك  
هذا الشرط أو عدم اعتباره، وذلك على التخصيف  
الأمي

قال المالكية بشرط أن لا يحضر من يتأدي  
به المدعو لأمر ديني، كمن شأهم أنودع في  
أمر آخر فأناس، فلو حضر من ذكر لم يجب  
الإجابة، أم لو حضر من يدني من ربه أو من  
محدثه لأجل حد محس لا يصرر يحصل له

(١) الشرح الكبير ومائتة السوقي ٣٧٢

(٢) نهاية المحتاج ٣٦٧، وصحي شجاع ١١٦٢

منكر أو صاعقه بلا حاجة<sup>(١)</sup>

وشرح الحنفية بأن من دعي إلى وليمة عليها  
بأن علمه به قبل أن يحضر لا يجزئ، لأنه لم  
يلزمه حق الإجابة<sup>(٢)</sup>.

وقد اتفقت في وجه جرى عليه العراقيون.  
الأولى أن لا يحضر، ويجوز أن يحضر ولا  
يشتمع ومنكر عليه، كما لو كان يضرب المنكر  
في جواره فلا يلزمه التحول وإن علمه بحضوره  
واستدلى على جواز الحضور بأنه ربما  
أحتملهم حضوره فكفوا وقصروا، وقد  
حكى أن الحسن البصري ومحمد بن كعب  
لقرظي دعي إلى وليمة فسمعا منكراً فقام  
محمد بصرف لجنبه لحسن وقال، اجلس  
ولا يمنعك منيهم من طاعتك.

ونص الشافعية والحنابلة على أنه إن علم  
وجود المنكر قبل حضوره، فإن كان المنكر يروى  
بحضوره لنعى علم أو جاءه فبمحضر وجوبه  
إحاطة بملكوته وإزالة للمكره ولا يمنع انجرح  
وجود من يراه غيره، لأنه ليس للإزالة لفظ.  
ومن المالكية على أن وجود المنكر يمنع

قال: وقد أطلق أحمد الوجوب، والشرط  
الحسن وعدم المنكر، فأما هذا الشرط فلا أصل  
له، كما أن مخالفة هؤلاء في صفوف الصلاة لا  
تسقط الجماعة، وفي الجنازة لا يسقط  
الحضور فكذلك هنا<sup>(٣)</sup>.

ثانياً أن لا يكون هناك منكر.

١١ - فقهاء متفقون على أن من دعي إلى  
وليمة ومن قبل الحضور بوجود الحضور أو  
للملاهي وما أشبه ذلك من اسم مهيئاً، وهو  
لا يندر على إنكار المنكر وإزالته، فإنه يسقط  
وجوب الإجابة في حقه<sup>(٤)</sup>.

١٢ - ثم اختلفوا في جواز حضوره في عقه  
الحالة.

بدعي لشافعية في أظهر الوجهين - وهو  
الصحيح - والحنابلة إلى أنه يحرم عليه الحضور  
لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال،  
قال رسول الله ﷺ من كان يؤمن بالله واليوم  
الأخر فلا يجلس على طايفة يدار عندها  
الحمر<sup>(٥)</sup>، ولأنه يكون مباحضاً لوليته

(١) الإحصاء ٣١٩/٥، وكشاف الفتح ٥/١٢٤.

(٢) حاشية السنوني ٣٧٧/٢، وشرح الأرنؤلي ٥٣١،  
والشاذلي للحدودي ١٦٩/١٦، وروضة الطالبين  
٣٢٤/٢، ومطالب أولي النهى ١٢٧/٥، ونظر  
أضواء النظر ١٤/٥.

(٣) حديث ابن قدامة يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ...

- أخرجه الأرنؤلي (١٢/٤)، وقال حديث حسن  
غير -

(١) روضة الطالبين ٣٣١/٥، والجلوي ١٩٩/١٧.

(٢) الأثير ١٦٩/١، ونظر القاتل الهند ٢٤٣/٥،  
ومغنية ابن علقم ٢٢٢/٥.

الإجابة مطلقاً<sup>١٦</sup>

١٦- وإن لم يعمد في الولاية من المعاصي  
فصبه الإجابة لا يكون حقه منها حذراً في  
تدبيرها لجنوار<sup>١٧</sup> لا يكون

وله حصر وكانت المعاصي محبة لا  
يذهب مدح ولا يصبغها فقال لجمهور  
المالكية والشافعية والمجتهدين أقام على  
حضوره رغم مصروف

وإن سمعوا دس بشعها، قال كذّبه، لم  
يذهب السماع وأقام على الحضور، لأن الإنسان  
لو سمع في حرمه معاصي من دار غيره لم يلزمه  
الاستئذان من منزله كذّبت هذه<sup>١٨</sup>

ومع الاستدلال على أنه إن سمع منكر  
حتى حضر شاهدة بها لم ينتهز وجب  
الخروج، لأن خوف أن كان في نيل وخاف من  
الخروج فلهذا كراهياً به، ولا يسمع لما يحرم  
أسماء

وإن اشغل بالحدث أو لأكل جارك ذلك،  
كما يؤكد ذلك في جزيرته، لا يبرمه الخروج،  
وإن طلع الصوبة

(١٦) يوم الثلاثاء ٢٣٤٥-٢٣٤٦، وموافق أولي الشهر  
١٣٧٢، وموافق للدارية ٩ و ١٠، وموافق  
المصباح ٢٦٤٦-٢٦٤٥، والموسم ٥٤/١،  
والمدرس ٢٠٢٧  
١٦- أمّا في ١٧، رشح الروافضى، ٢٣٤٥، ومطلق  
أول الشهر ١٣٧٥

وقال الجبلة: إن لم يعلم بالمشرك حتى حضر  
أمره وحلّس بعد ذلك وجّهه سعدوه، وإن سم  
بغير علم يترك أنصرف فلا يكون قاصداً لتركه  
أو صدقه<sup>١٩</sup>، ويرى ما قال فسمع من عمر  
مرماراً يوصع أصبعه على أنفه ونأى عن  
الطريق، وقال: يا مفع من شمع شينا؟  
نقلت لا، لأن مفع أصبعه من أنفه، وقال:  
كنت مع النبي ﷺ فسمع مثل هذا فسمع مثل  
هذا<sup>٢٠</sup>

وإن الحنية بعد صرحوا بأنه لو كان المنكر  
في المنزل دون قدر المدعو على الصبح فعل رآه  
صريح الإنكار وعنه، هذا إن لم يكن ملتزم به،  
لأن كان مقتدى به ولم يذّر على اجتماعه يخرج  
ولا يذهب لأن من شين للدين<sup>٢١</sup>

أمره كان منكر على يده، لقد قال  
الصبغة لا ينبغي أن يقعد وإن لم يكن مقتدى به  
بلى صرح صرحاً<sup>٢٢</sup> لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا  
الْمَسْكُونَةَ فِي الْقُرَىٰ الْغَائِبَةِ﴾<sup>٢٣</sup>

١٦- ماضي المحتاج ٢٣٤٥، ومطلق أولي الشهر  
١٣٧١

١٧- حديث ما قال فسمع من عمر مرماراً  
'مرماراً' هو دود (٢٦١/٥) وقال أبو داود ههنا  
حديث منكر

١٨- نادر المختار مع حديثه من طائفة ٢٩١/٤  
١٩- لصاوي الفتاوى ٢١٣/٥، وموافق أولي الشهر  
١٣٧١

٢٠- سورة الاحقاف ١٨



ونصفهاا نصيب في حكم استعمال هذه  
 تصور في مكان هناك مستبدل؛ ربما إذا  
 كانت الصورة الحيوان لم يشاهد مطلقاً أو  
 كان منهي لأعضاء أو لا يدوم ظله، وهي  
 تصوير ما ليس بأي روح - ينظر في مصطلح  
 (تصوير قد: ١٠، ١٧)

ربما: أن لا يوجد كلب

١٥ نص لما لكه والنافعة على أنه شرط  
 لإجابة الدعوى إلى لوليمة أن لا يوجد كلب لا  
 يحل النازة، أو عبور، وشرط النافعة دلت  
 ولو كان الداخل أعمى<sup>(١)</sup>

خاصاً، أن لا يكون هناك كثرة زحام.

١٦- اشترط المالكية لإجابة الدعوى، في  
 الوليمة أن لا يكون بسكان الدعوة كثرة  
 زحام، فإن وجدت جاز لتخلف عن حضور  
 الدعوة

وذا لشأفة لا تكون كثرة الرحمة عطفاً إن  
 وجد سعة لمداخل ومخارج وأما على نحو  
 عرفة، وإذا لم يجد سعة رسم يأمن على  
 نحو عرفة ناد كثرة الرحمة تكون عذراً<sup>(٢)</sup>

كأنه: أي لا يكون بسكان الدعوة صورة  
 محرمة:

١١- ذهب المالكية إلى أنه يشترط لوجوب  
 إجابة الوليمة أن لا تكون إمكان الدعوة صور  
 مجسة لإنسان أو حيوان كامل لأعضاء الظاهرة  
 ولها ظل يدوم وهي منصوبة، إذ تصوير إنسان أو  
 حيوان إذا كان في كل الأوقات محرم وقد ورد عن  
 النبي ﷺ أنه لمن الصورة<sup>(١)</sup>، وقال ابن  
 عمر صوراً في نسبا كقديم القبة أن يمنع  
 فيه الروح وليس ينفع<sup>(٢)</sup>

ولما ورد عن علي أنه إن صنع طعاماً دعاه  
 رسول الله ﷺ فجاه، رأى في البيت صراً فيه  
 تصوير فرجع، فقلت: يا رسول الله ما رجعك  
 بأبي أنت وأمي؟ قال: إن في البيت صراً فيه  
 تصوير، وإن سلاكة لا تدخر يوماً فيه  
 تصوره<sup>(٣)</sup>

(١) حديث أبو رسول الله ﷺ ليس بالصورة  
 أمرجه البخاري (فتح الباري ٢/٢٩٣) من حديث  
 أبي جعفر

(٢) حديث عن صور صورة في البيت  
 أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٢٩٣) من حديث  
 ابن عباس

(٣) حديث علي، ظنه صحيح طبعاً...  
 أخرجه أبو حمزة في المستدرك (٢/٢٤١) - من المكون  
 للتراث.

(١) حاشية الدوسري ٢/٢٤١، وحاشية الصاوي ٢/٢٤١  
 (٢) الزرقاني ٢/٢٤١، وحاشية الدوسري ٢/٢٤١، وحاشية  
 المحتاج ٢/٢٤١، وحاشية المحتاج ٢/٢٤١

سادساً- أن لا يكون باب مكان الوليمة مغلقاً:

١٧- ذكر الله لكيه حسن لمرور إجابة الدعوة عدم إغلاق الباب عند حضور المدعو، من علم المدعو أن الباب يغلق عند حضوره ولو لمشاورته جاز له سحاف عن حضوره لما في ذلك من انجفاء.

أما إغلاق مكان الوليمة بقوى الختميلة فلا يبيح الخلف، لأن الإغلاق للضرورة<sup>(١)</sup>.

سابعاً- أن لا يكون مكان الوليمة مبعداً:

١٨- قال المتن من شروط وجوب إجابة الدعوة إلى الوليمة ألا يبعد مكانها بحيث يشر على المجيب لإتيان<sup>(٢)</sup>.

ثامناً- أن لا توجد نساء يفرقن على الصالحين

١٩- من العكبة والشمعية على أن ما يستغل إجابة الدعوة لموئمة أن توجد نساء يفرقن على الصالحين.

٢٠- ما لا مانع من جملة ما يستغل الإجابة كون العربي أو التيث فيه نساء و ثقات يفرقن على الدخيل

وقد الساعبه يشترط أن لا يوجد محرم كتنظرو رجل لأمراه أو عكسه، فإن اتراف النساء على الرجال غير في عدم لإجابة ورواكيه انحرز عن دونهن به كتنطبه رأسه ووجهه بحيث لا يرى شيء من بدنه، لما فيه من المشقة<sup>(٣)</sup>.

فانصاً- أن لا يكون يمكن الدعوة احتياط النساء بالرجال.

٢٠- من شروط إجابة الدعوة أن لا يكون يمكن الوليمة احتياط نساء بالرجال<sup>(٤)</sup>.

الشروط المستترة في الداعي:

الشروط المستترة في الداعي لوجوب الإجابة إلى الوليمة هي:

أولاً- كون الداعي مطلق التصرف:

٢١- من الشمعية على أنه يشترط لإجابة الدعوة إلى الوليمة أن يكون الداعي مطلق تصرف، فلا تنطبق إجابة المدعو عليه لصبي، أو جنون، أو سفه وإن أدى وبه، لأن ما مور بحيث مال لا يذللانه، نعم إن

(١) حاشية الدرر ٣٢٨/١، وحاشية الصاوي ٢/ ١٥٠، شرح الزرقاني ١٤١/٢، وهداية المحتاج وحاشية الشراعتي ٣١٧/٦، وحاشية الشراعتي ٣٢٨/١.

(٢) شرح الزرقاني ١٤١/٢، وانظر المحكي لأبي جيم الجريدة ٣٩٨ ٣٩٩، شرح الطوسي لمعية الطاعة والنشر ١٩٩١، وهداية المحتاج ٣٧٧/٦.

(٣) شرح الزرقاني ١٤١/٢، وحاشية الدرر ٣٢٨/٢.

(٤) الزرقاني على خليل ١٤١/١.

وقال الحبيب في قوله الصجوسي أو النصراني إذا دعي وجباً إلى طعمه نكوه الإجابة، وإن ذلك شرب من سحيم من لسان فإن كان الداعي نصرانياً فلا بأس به<sup>(١)</sup> وهذه إشاعة في وجه ذكره لما ورد في أنه يجب إجابته دعوا الداعي<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: أن لا يكون الداعي فاسقاً.

٢٣- اشتهر طائفة ثلثون إماماً في الولاية أن لا يكون الداعي فاسقاً، من كان مدعي فاسقاً فلا تلزم إجابته، قال الأديب من لشاذية كل من جاز مجرة لا تجب إجابته

وليد العتبة لحكم يكون الداعي معلناً فسقاً<sup>(٣)</sup>، وفي خلاصة يجوز للزوج أن يجيب دعوا الفاسق، والأزواج أن لا يجيب<sup>(٤)</sup>

رابعاً: أن لا يكون غالب مال الداعي من حرام.

٢٤- الفقهاء منقولون على أنه لا يجب إجابته دعوة من كان غالب ماله من حرام ما لم يجبر أنه

اتخذ الوبي الرتبة من ماله وهو أن يوجد فاعله كما قال الأديب وجوب الطهور<sup>(٥)</sup>، وهذا يتن مع طائفة الفقهاء الآخرين وانظر لأهله قد ٢٢، طبع ١٤١٤، جنون ح ٩٠

ثانياً: كون الداعي مسلماً:

٢٥- ذهب جمهور الفقهاء على أنه يشترط للزوم إجابة الوليمة أن يكون الداعي مسلماً مسلماً

لأنه كان الداعي كفراً فلا تلزم إجابته عند المالكية والشافعية وإحاطة على الصحيح من الصعب، لأن الإجابة تلزم المسلم للإكراه والمسؤولية وتأكيده كسورة والإعلاء، فلا يجب على المسلم الفاسق، ولأنه لا بأس باعتدال طعامهم بالحرام وسجامة

ولكن يجوز إجابته ككافراً<sup>(٦)</sup> لما روي عن أن يهودياً دعي النبي ﷺ إلى سبر شجر ربهاء، سحرة حاجبه<sup>(٧)</sup>

وقال محمد بن الحسن بشيبي لا بأس بإجابه إلى صياغة أهل الدعوة

(١) الخوارزمي المتيقن ٥ ٢٤٣

(٢) الخوارزمي المتيقن ١٢ ٢٩٤

(٣) الخوارزمي المتيقن ٢٤٣/٥، وشاذية المصنفين على الدو ١٢٤/٢، وشرح القزويني ٩٠/١، ورواية المصنف ٣١٦/٩، وطائفة أبي القاسم ٢٣٢/٥، وشرح مكي الإزادات ٤٣

(٤) برهه مستوفى ١-٢

(٥) مكي المتيقن ١٢٦/٣

(٦) شرح القزويني ١٢/٢، ٥٥، والخوارزمي ١٢٤/١٥، والقاسمي ٢٤٥

(٧) حيث أنس أن يهودياً دعي النبي ﷺ، أخرجه أحمد (٣٢ ١٢٧)، وأما في القدرى ففتح الياء ٢/٢ ٣٢

كف اختار جمع منهم المحرمي وابن لجوزي، أنه إن كانت المحرم أكثر حرم لأكل ولا يحرم، وإضاة للأكثر مقام الكل، واختار جمع آخر - منهم صاحب لرحاية - أنه إن راد المحرم على الثلث حرم الأكل ولا فلا<sup>(١)</sup>.

مخاضاً: أن لا يكون النهي طالباً للمباحة.

٢٥- يشترط لإجابة سؤالي أن لا يكون لناهي فيها طالباً للمباحة والنهي وبهذا صرح المالكية والثانية<sup>(٢)</sup>.

ومن الحنفية من أن الدعوة التي يقصد بها قصداً مزموماً من التناول وإنشاء الحمد والشكر وما أشبه ذلك فلا ينهي بجانبها لا سيما أهل سلم، لأن في الإجابة إدلال أنفسهم.

كما يصرح من أنه يكره أكل طعام اتعد للزينة والصحة والمساهة، إذا علم ذلك، أو غلب على قلن المدعو بالقرآن والامارات<sup>(٣)</sup>.

(١) مطالب لومي للهي ١٣٥/٥

(٢) القرطبي ١٥٤/١، وبإية المحتاج ٧٦٦/١، وسنن المحتاج ٢٤١/٣

(٣) النهاية ٢٥٠٢/٩، وسنن الطحاوي ١٠٧٥/٤، وربة مصرية ١٠٢/٤

حلال، ومن ذلك ربيعة والعبدة على أنه نكرو إجابته، وإنما اختلفوا في إيجابه وليما من كان في ماله حرام

هذه الشاعبة والخاتمة في المستند إلى أنه نكرو، جابا من في ماله حرام<sup>(١)</sup> لحدوده من النهي انصهت فقد استبرأ لدينه وعرضه<sup>(٢)</sup>

وأما الخاتمة أنه تقوى الكرامة وتغيب بحسب كثرة الحرام وذلك<sup>(٣)</sup>

ويرى الحنفية أن المدعو بحسب دعوة من كان غلب ماله حلال ما لم يبين عليه أنه حرام<sup>(٤)</sup>

ودل المالكية إذا كان في الطعام شبهة لا يجوز المصطور ولا الأكل<sup>(٥)</sup>

ويرى ذلك جمع من الحنفية منهم الشيرازي والأرجي حيث قالوا بتحريم الأكل مطلقاً ولو قل الحرام كما لو كان كنه حراماً

(١) الفتاوى الهندية ٣/٢٢٥، وسنن الطحاوي على الفهر ١١٢٥/١، وشرح القرطبي ١٥٤/١، ربيعة المحتاج ٣١٦/١، ومطالب لومي للهي ١٣٧/٥، ومقرر شرح معنى الإرافة ٣٣/٣

(٢) حفيد من النجاشية عند شعرا شيد، أورد الشارح للفتح الباري ١٦٦/١، وسلم (١١٢٠/٢)

(٣) الفروع لا يطلع ٢٥٨/٢

(٤) الفتاوى الهندية ١٢٩/٥، وسنن الطحاوي على الفهر ٧٢٤/١

(٥) القرطبي في النهاية ١٢١٨، ومطالب الجليل ٤/٢، وشرح الزرقاني ١٤/٤



## ثانياً- الحرية-

٢٩- يشترط للزوم إيجاباً الوليعة على المدعو أن يكون حراً، لأن المدعى مستوع من التصرف بحريته، فإذا كان له سبقة لبركة الإجابة حيث

## ثالثاً- الإسلام.

٣٠- من اشتباكه على أن يشترط للزوم إجابة المدعو، الوليعة على المدعو أن يكون مسلماً، فلا يلزم ديب إجابة دعوة مسلم، لأن لا يتوزم أحكام شرع إلا من تراخى<sup>(١)</sup>

رابعاً أن لا يوجد حظر معتبر شرعاً.

٣١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من شرط إجابة المدعو إلى الوليعة لا يلزم المدعو إليها حظر معتبر شرعاً يستتبع من حصوله، كمنع لأهله المرحضة في ترك الجمعة أو الجمعة وسخوها، وذلك على نحو التالي

قال المانكية<sup>(٢)</sup> من جملة ما يفسد الإجابة عن المدعو بعوات الجمعة إذا ذهب، وبعد المكان حينئذ بحيث يثيق على المدعو انقضاء إيجابها عاقبة، ومرعى، ومرعى مريض، وقدر وحل، أو حظر، أو خوف على مال، ومحو ذلك من

صحة لأعباء جانب مدعى هي التي قد يهين وسرور الله ﷻ إثر الضمان بتمام وليعة مدعى إليه، الأغله وسرك انفراد، ومن ترك الشعرة فقد عصي له وسروره ويروي شمس الطهارة<sup>(٣)</sup> يريد أنه ينس الطهارة لمطعمه، دعب عما به في الحظ من أن لا يخص بضماعة الأغنياء دون الفقراء، فليس في ذلك عليه لا على من دعاه إليه بوله في الحديث نفسه ومن رد المدعو هذه عصي الله ورسوله، وبكى على شمس من تعير الأحوال على قرب العهد النبي ﷺ، ورغبة الناس عما يبيع، له في ولائهم من عمل، وترك الرب، فيه والسمة<sup>(٤)</sup>

## الشروط الحاضرة في المدعو

يشترط بوجوب إجابة الوليعة في المدعو ما يأتي

## أولاً: العقل والبلوغ.

٢٨- من اشتباكه على أنه يشترط للزوم إجابة الوليعة على المدعو أن يكون عاقلًا، بلوغاً ليكون بالبلوغ والعقل ممن يتوجه عليه حكم الإلزام<sup>(٥)</sup>

(١) رواية ابن القيم رحمه الله عن عبد الرزاق شعبة (٢٧٧/١)

(٢) نواصب الجليل ١/٢٤

(٣) الحاوي للدرر ١٢/٩٥

(٤) الحاوي للدرر ١٢/٩٥، وكشفه المدع

١٢/٤

(٥) نهاية المحتاج ٣/١٦١، والدرر ١٢/٩٥

أجاب اسائل: لأن رجاته وجبت حين دعائه  
لتسوية الوجوب بدعائه الثاني ولم يجب إجابة  
ثاني، لأنها غير ممكنة مع إجابة الأول  
٣٣ ثم اختلفوا فيما يقدم به ثم يسبق أحد  
بدعائين الآخر

فقال المالكية والثلمية إن انداميين إذا  
سئوا في الدعاء فلا لرحم، فإن استويا  
أقربهما رحماً، فإن استويا فأقربهما رتبة.  
وإن استويا أربع بينهما فأقربهما اقربهما  
أجابه<sup>(١)</sup>

واختلف المحدثون، فقال من دعاه إن  
وجهت الدعاء من وجب استجاباً في الدعوة  
أجاب للدعوة أقربهما بآاء له روي عن النبي  
ﷺ أن قال: إذا اجتمع ائمة عيان فأجاب أقربهما  
بآاء، وإن أقربهما بآاء أقربهم حولاً وإن سوي  
أحدهما فأجاب الذي سبق<sup>(٢)</sup>، ولأن هذا من  
أبواب غير مدغم، فإن سئوا أجاب أقربهما  
رحماً ثم فيه من صلة لرحم، فإن استويا أجاب  
أقربهما، فإن سئوا أجب بينهما لأن الطرقة ضيق  
يستحق عند استواء الحقوقة<sup>(٣)</sup>

أعذر الجماعة<sup>(٤)</sup>

وشروط التسمية للإجابة لا يكون مدعو  
معدوماً بمرخص في ترك الجماعة، كما قال  
الروياتي والوردني، وثرف الأديبي في  
طلاءه، وأن لا يجهل عسى استدعوا حق  
كأده شهادة وصلاة حائراً<sup>(٥)</sup>

وقال حنابلة إن كان المدعو إلى التوبة  
مرغماً أو مرسماً فغيره، أو مشمولاً بحد ما  
لنفسه أو غيره، أو كان في ضده جراً، يرد، وهي  
مطروقة للشام، أو رجل سمع تجب الإجابة،  
لأن ذلك عند بيع ترك الجماعة فأباح ترك  
الإجابة.

وكذا إن كان المدعو جبر حاصلاً ولم يأنزل  
المستأجر سم يجب عليه الإجابة لأن منافعه  
معدومة لغيره، فالدعوى غير أمارة<sup>(٦)</sup>  
حاصلاً، أن لا يسبق للداعي غيره.

٣٢- إن المالكية والثلمية وحنابلة على  
أن من شروط إجابة الدعاء إلى التوبة أن لا يسبق  
إد في غيره، فإن تعدد الدعوى كان دعاء وجلان  
ولم يمكن اجتماع بينهما وبين أحدهما الآخر

(١) شرح الزواي: ٢٤/١، وشأنه الشافعي على  
التميم: ٢٧٨/١، وفي المحتاج: ٢١٦/٣  
(٢) حديث جازاً اجتمع ائمة عيان.  
أخرجه أبو داود (٣١/١٣٤) وصححه إمام، ابن حجر  
في المصنفين (٣١/١٣٤) ط الطبعة  
(٣) التميمي: ١/٧

(٤) شرح الكبير وحاشية الترمذي: ٣٢٨/٢، والرد المحتار  
٢٥/١  
(٥) في المحتاج: ٢١٦/٣، وفيه المحتاج: ٢١٦/٣  
(٦) في المحتاج: ٢١٦/٣





## ثانياً وقت الوليمة

٢٦- اعتاب نفقته في وقت وليمة

ذهب المحتف والمالك في الظهور واين  
تجب إلى أن الوليمة تكون بعد الدخول<sup>(١)</sup>.

ونك اللقمة بأن وقت الوليمة الأفضل بعد  
الدخول، وأن وقتها موسع من حين الدخول حتى  
وقت<sup>(٢)</sup>.

وبقر من هذه الانجاء ما قاله عمرودي،  
الأمر أن يقال وقت الاستحباب موسع من  
عقد ركع إلى انتهاء أيام العرس لصحة الاعار  
في هذا رهقاً، وكذا الضرر بعد الدخول،  
ولكن جرت الددا جعلها قبل دخول يوم<sup>(٣)</sup>.

ودهب لحائكه والحنث في قول والمانكية  
في نور كذلك إلى أنه نكس القولية عند انعقد<sup>(٤)</sup>

ويرى بعض الحنفية أن زينة العرس تكون

واستلزاماً للمناسبة من حكم الكراهة، فكان  
اعتاد الوليمة في اليوم الثالث عشر من  
وقت جمع العتس في وقت كالعلاء ولتجار  
وعوهم فلا يكره

وشرح قلحنية بأنه يدعى الرجل امرأته  
يسمي أن يدعو الجيران وأقرباء والأصدقاء  
ويصحبهم ويوسع لهم طعاماً، وإن أخذ وليمة  
معهم لهم أن يجيوا، ولا بأس بأن يدعو يوم  
من العدة بعد نقضه سقط العرس والوليمة<sup>(٥)</sup>  
وقال انه لكفة - بكرة تكرار قوليه، لأنه  
سرم إلا أن يكون المدعو ثانياً غير المدعو قبل  
دفع<sup>(٦)</sup>

وفي قول عبد الشامي - عقد، لأدري - أنه  
محب لإجابة إن شيدع في يوم الأول، ودعي  
و منع لعمر ودعي في الذي<sup>(٧)</sup>

(١) حاشية الطحاوي عن عمر القس ١٧٥/١، وحاشية  
الموسمي مع السراج الكيف ٣٧٧/٢، والإنصاف  
٢١٢/٨

(٢) زينة الطائين ٢٥٧/٢، وذهب السراج ٣٢٢/١  
٢٦١

(٣) مطلب أدري انفس ١٢٢/٥.

(٤) مطلب أدري انفس ١٢٢/٥، والإنصاف ٣٩٧/٥.  
وحاشية الطحاوي عن القس ١٧٥/١، وحاشية  
الموسمي ٣٧٧/٢

• أخرجه أبو داود (١٢٩/١) من حديث زهر بن  
حبيب الثقفي، وقال البيهقي في التاراج الكفر  
١٢٩/٢، ط ظفر السمرقاني حديثاً له يصح  
إسناده، ولا يروى له حديثه. يسي وثقه وغيره من  
عشاد الثقفي

(١) شرح السجني وحاشية الطائين علي ١٢٢/٢، وذهب  
المسند ٣٧٧/١، ومطلب أدري انفس ١٢٢/٥ -  
١٢٥، وأما زهر بن حبيب ١٢٢/٥

(٢) الظفر الكبير مع حاشية السجني عليه ٣٢٧/٢.

(٣) نهاية المحتاج ٣٧٧/٢، وذهب السراج ٣٢٢/٢

عند العقد وعند الدخول<sup>(١١)</sup>

«وليمة، وأنه بأي شيء أولم حصلت السنة<sup>(١٢)</sup>

### ثالثاً تعدد الوليعة

٣٧- يرى الشافعية والمطابقة أنه يوثق أكثر من واحدة في عقد أو عقود تجزئه وليمة واحدة قصد بها بجميع لتداعن أسماها، وإلا فصديقه واحدة حبها متى طلب غيرها<sup>(١٣)</sup>

وقال الشافعية: أقل وليمة بالمسكن شاء، ونحوه ما قدر عليه لما ورد أنه **لَا** يملك لبيد، حص من خوف ثلث تزوج «أولم ولو بشاة»<sup>(١٤)</sup>

و لأصل عند شافعية أن وليمة تعدد بتعدد الزوجات ولو في عقد واحد أو دخول واحد<sup>(١٥)</sup>  
وأياً، أقل ما يجزئ في الوليعة.

قال النووي: والعقد أقل الكمال شاء، لقول لكسمة وبأي شيء أولم من التقدم بدره وهو يشمل المأثور والمطروب الذي يعمل في حال العقد من سكر وغيره ولو موسراً<sup>(١٦)</sup>.

٣٨- ذهب لمعتاه (المعتبه والمأثوب والشافعية والمطابقة) إلى أنه لا حد لأقل الوليعة، وتخص السنة بأي شيء أعطته ولو ممتن من شعير لما في الصحيح «لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَى بَعْضِ سَائِلِهِ بَعْضٌ مِنْ لَبِيسٍ»<sup>(١٧)</sup>.

وهرج جمع من الحسنه أنه يستحب أن لا تنقص الوليعة عن شاة<sup>(١٨)</sup>.  
وقال الزركشي قوله عليه الصلاة والسلام «أولم بشاة الشاة» و «أعظم» المتقابل، أي ولو بشيء سبل كشاة.

يرفأ عباس الإجماع على أنه لا حد لأقل

قال القردوي: فيستد من هذا أنه تجوز وليمة بدون شاة، ويستدل من الحديث أن

(١١) صاحب المصنف علي الترمذ ١٧٥٥/٤ وريف حيدرة ١٧١/٤

(١٢) الزماني ١٥٤/٤، وصلة الطائين ٢٥٧/٤، والوليعة لأحدية والقيمة المردية بياض بريف محسنه ١٧٤/٤، ومطالب أربي الهوى ١٢٢٢/٥، والإحصاء ٣١٦/٨

(١٣) القليوبي ١١٤/٣، ومعالج أربي الهوى ٢٢٢/٥، القليوبي ١١٤/٣

(١٤) حديث «أولم ولو بشاة» تقدم ذكره (١٥)

(١٥) حديث «أولم النبي ﷺ على بعض سائله بمس من شعيراً

(١٦) نهاية المحتاج ٣٧٣/٥، ونبهة المحتاج ١٢٥/٧

(١٧) غررهمه إمامي (فتح الباري ١٧٣٨/٥) من حديث مرفوعة عنه

(١٨) مطالب أربي الهوى ١٢٢٢/٥، والإحصاء ٣١٧/٨

الأولى: اربعة عنى الشاء لأن جعل ذلك قليلاً<sup>(١)</sup>

خلصاً نوات الوليعة:

٣٩- يرى المالك والدمعة أن الوليعة لا  
أمر بركتها فلا يموت بطلاق ولا موت ولا يطول  
الزمن<sup>(٢)</sup>

وظاهر صواب آخر فيها الشاعية فيد أن  
الوليعة تقع إذاً، وهي تنجس ما به  
قال الدميري: وظاهر أن أولئك انتهى به  
الزواج لمكر سباً وتلجب ثلاثاً، ومعنى ذلك أن  
نعتهم بعد ذلك يكون نصاً<sup>(٣)</sup>.

## يأس

المعروف

١- يأس واد ليس لينة، مصدر يأس يأس  
من باب تعب، قهر يأس، معنى انشوط فيه  
ترجاء، أو نطع لأمل  
ودأس يأس عن من يأس وهو أس تس  
ينطع فيها التحضر عن المرأة، واسماء قد  
عقدت هي بكاء وشدة<sup>(٤)</sup>

ويأله يأس بمعنى علمه شيء شنع<sup>(٥)</sup> وعليه  
لونه لدنى (لَقَمَ يَحْيَى الْيَتَامَى بِأَسْرًا)<sup>(٦)</sup>  
وأنه يأس اصطلاحاً هو القنوع بالمرارة<sup>(٧)</sup>

## وَلَيْ

نظر ولاية

١- الحاموي المحيط والمصاح العبري والمجمع  
المعجم

٢- التمع - جنتين ميلة من طنجع، ومنهم براهيم  
التعبي، المصاح المتبرك

٣- سورة الرعد ٧١

٤- المعجم للطبري وحاشيته لبر خنيس ٢٠١١

٥- ٢٨٩

(١) إحصاء ٣١٧/٥

(٢) حاشية الحاموي ٣٣٧/٢، ونوبة المحتاج ٣٧١/١

(٣) ملك الظالمين ٢٠٧/٢

يُؤْتِكُمْ مِنْكُمْ حَقَّهُمْ وَهُوَ كَرِيمٌ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ

وعن الحاشية على أن التوبة تقبل ما قام به من  
 (أي يلحق، ووجه المقوم) الحديث من غير رهي  
 الله عنهما أن أسبى الله ما له. (أن الله تعالى يقبل  
 توبة العبد ما لم يغفر<sup>(١)</sup>)

قال ابن رجب في كتاب الطائف نص ثابت  
 يدل أن مخرج التوبة لأن (أرواح عارقي  
 القلب عند المغفرة) فلا يبقى له توبة ولا بعد  
 وبهم عرق ثابت تقبل التوبة ما لم يعان  
 'الموت' وهو قول الحسن ومجاهد وغيرهما  
 وقد خرج ابن ماجه عن أبي موسى رضي الله عنه  
 سألت النبي ﷺ متى تنقطع مغفرة العبد من  
 الناس؟ قال: إذا عاين<sup>(٢)</sup> بعينه الملك

وروي أن أبي الحيا يستأذنه عن عبيده فإنه  
 لا يترك العبد في مهلة من التوبة ما لم يأن ملك  
 لموت يقبض روحه، فإذا نزل ملك الموت فلا

(١) سورة المائدة ١٨

(٢) حديث ابن أبي بريقية عن عبد الله بن مسعود  
 أخرجه الترمذي (١٧/٥٠) وقال: حديث حسن  
 صحيح

(٣) حديث أبي موسى، سألت النبي ﷺ متى تنقطع  
 مغفرة العبد من الناس؟  
 أخرجه ابن ماجه (١٧/١) وقال البوصيري في  
 صحيحه الإجماع (١٧/١) خلقا مسلما طيبين  
 ليس بين حيلة قبيحة بين من، فبرهنا (الهم بالوضع

## الأحكام المتعلقة باليأس

١- حكم اليأس من رحمة الله تعالى

٢- يأس من رحمة الله والخطيئة من قربة  
 تعالى عليه منه ومن كفاية الدروب، تقول  
 سألني ﴿إِنَّكُمْ لَا تَأْتُونَ بِنَبَأٍ إِلَّا نَقَدُوا لَكُمُ الْكَيْفَاتِ﴾<sup>(١)</sup>

والله تعالى ينظر (يأس ١٤)

ب- اليأس من وجود الله

٣- ذهب الحنابلة والمالكية والشافعية  
 والحاشية إلى أن اليأس من وجود الله  
 سب من أسباب التهم

وتعبر التصديق في مصطلح (توم ١٤)  
 (٢٠)

ج- توبة اليأس:

٤- اختلف فقهاء في قبول توبة اليأس الذي  
 شاهد دلائل الموت ونطق الأمن من الحياة  
 ذهب جمهور الفقهاء للمالكية والشافعية

و مذهب في قول إلى أنها لا تقبل لقوله تعالى  
 ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْتَدُونَ أَلَمْ نَجْعَلْ لِكُلِّ شَيْءٍ  
 حَسَبًا أَمَهُمْ الْمَوْتُ قَالَ إِنْ شِئْتَ الْغَنَىٰ وَلَا الْفَقْرَ

(١) سورة يوسف ١٨

قد ذهب بعض النحويين إلى أنه لا تحذف لها  
نسي شيء لا تحذف في المرأة.  
وقال بعضهم، سواء من محذوف لا يحذف  
بعدة إذا، بلغة

والتمثيل في مصطلح (بأس ف)

هـ- عدة البائنة

٦- ذهب الفقهاء إلى أنه عدة البائنة من  
يحضر لكبرها في نسي والعميرة، وهي لم ير  
يحضر وهي مغيبة للزوج، ثلاثة أشهر.  
وتتميل ذلك في مصطلح (عدة ١٧)

نوما حيث، وعمر ابن عمر رضي الله عنهما  
قال: النوبة فيسقط ما سمى من سبطان  
الموت، ومن أبي موسى عليه السلام: إذا  
هين الميت المحدث دعت بمعه (١)

وذهب لبعضهم إلى: ثمثان واختابة في  
المذهب وبعض المالكية إلى أن المؤمن  
العاصي بغير موته ولو في حال العزوة  
بخله إيمان نياض ذلك لا بغير موته  
نعمالي: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا  
فِي أَمْوَالِكُمْ سَبِيلَ الْمَوْتِ وَلَا تَسْلُبُوا

والمال الحلال في قلوبكم قبل موت ما دام  
مكتفياً، قال المرادوي وهو يوتي، والصواب  
بموله ما دام عقله ثابتاً ولا فلا (٢)

و نقصن في مصطلح (نوبة ف ١١).

هـ- سن الباس

٥- اختلفت اسماء في تحديد سن لباس النسي  
يصبح فيه المرأة بالسن من بعض

## ياقوت

أعظم حني



(١) ذكر ابن رجب الحنبلي في كتابه المفرد (ص ٧٧)  
ط ٥٥، ابن كثير، أبو عبيد الله، وابن عمر رضي الله عنهما  
وعنه ابن كثير، الموت لأن في الدين ولا يحكم  
بها

(٢) الشوري، ٢٥

(٣) حاشية، بر طهين ١٩، ٥٧، و حاشية الشوري ١/ ٩٠،  
والشوري ١/ ٥٧، ركني المطالب ١/ ٢٥١،  
والشوري ١/ ٥٧، والأدب الشري ١/ ١٧٨،  
والمصباح الفروع ١/ ٦٥٧-٦٥٨، وكتف  
الفتح ١/ ٣٦١

## الألفاظ ذات الصلة:

### أ- ولد الزنا.

- ١- ولد مودة هو الذي يأتي به أمه من زنا أو ولد بزنا ب (١).

و صلة بين ولد الزنا واليتيم أن كليهما لا أب له، إلا أن ولد الزنا لم يكن له أب شرعاً بخلاف اليتيم فإنه قد كان له أب (٢)

### ب- ولد النكاح.

- ٢- ولد نكاح هو الولد الذي على مروج به منه بعد ملامته من زوجته (٣)

و صلة بين ولد النكاح واليتيم أن كليهما لا أب له، إلا أن ولد النكاح يختلف عن اليتيم في أن اليتيم من فقد أمه، بعد أن كان، وولد النكاح لم يكن له أب شرعي ويحتسب أن يستلحقه أبوه (٤)

### ج- النقيط.

- ١- النقيط اسم لحي مولود طرعه أهله خوفاً من اعتياله أو فرأى من القهقهة (٥)

و الصلة بين اليتيم والنقيط أن كليهما لا أب له، إلا أن اليتيم يختلف في أنه قد أمه بعد أن

(١) اقتراح للشرعي ١٦٦/٢، وكذا في اقتراح ٣١١/١

(٢) اقتراح ١٦٦/٣، ١٧٠

(٣) اقتراح للشرعي ١٦٦/٢، وكذا في اقتراح ٣١١/١

(٤) إيسر النقيط ١٨٨

## يَتِيم

### المعنى

- ١- اليتيم في اللغة: المرد وكل شيء يحر ظهراً، ويقيم معكم بقاء ونقصها، الممراد أو فقدان الأب، والأختي شبيهة، والجميع أيتام ويتامى.

قال ابن السكيت: اليتيم فيه ناس من قبل الأب، وفيه ناس من قبل الأم، ولا يدل نص فقد الأم من ناس يسم

وفي الاصطلاح: صفة تعقدها يتيماً بأنه من مات أبوه، وهو دون البلوغ (١) تحدث: ألا يت بعد اعتياله (٢)

(١) قاموس العرب، والمصباح والمقاموس السجدة

(٢) رد المحتار في شرح المنهاج ١١٠/١، وكذا في الطب قوله في ١٧٠/٢، ومطلب أولى القدر ١٦١/١، والسياسة ١٨٨

(٣) حاشية لا يتم بعد خلا

معرفة الظاهر في الكبر ١٩/١١ من حديث حفلة بن حليم، وقال القيسي في مجمع الزوائد ٢٢١/٢٢: جملته

وعلى الوصي ان يطعم البیتیم بحلال ولا  
يطعم الحرام<sup>(۱)</sup>

تصرفات الوصي في مال الیتیم\*

٢- تصرفات الوصي في ثمن البیتیم ملبدة  
بالنظر والمصلحة

و حرفة العمل في فرائض تصرفات  
الوصي في مال الیتیم والوصي عليهم  
وشرطه ان لا يضر (بهاء ص ١٣٠) ١٤٠

المضاربة والاقتدار بمال الیتیم:

٧- لا تختار مال الیتیم لایحتمل ان یؤخر  
لوصي به من الیتیم نفسه، وما ان یؤخر من  
لایحتمل یحتمل، وما ان یؤخر الوصي من الیتیم  
لوصي عنه لم یعمل به مضاربة

ولتعمیم في آراء الفقهاء في هذه الحالات  
تنظر بمقتضى بهاء ص ١٤٠ وصفا ص ١٤١-  
١٤٢ (ولاية ص ٥٣ ص ٥٤)

کذا، ثم للعیط ذمة وإن لم یکره له الیتیم  
یحمل ان یظهر له ان یؤخر<sup>(۲)</sup>

الأحكام المتعلقة بالیتیم

ینعلق بالیتیم أحكامها

الإحسان إلى الیتیم

٥- جب الاعتناء بالیتیم ومعهف علی  
وإرفاقه به زوجه وإحسان علیه بقول سبي  
بیتیم<sup>(۳)</sup> والى وکامل اسم الیتیم من الیتیم  
ما یجبه له سببه والوسطی<sup>(۴)</sup>

کذا ان یعدای یؤخر عن الیتیم وظلم  
وهره ونسبه ولسلط علیه بما یؤخره من قوله  
بیتیم<sup>(۵)</sup> (کذا الیتیم ص ١٣٧)

والوصي تعیم الیتیم وتسببه بالمکتاب، لأن  
المکتاب من مصنفه، محرم محرم یقت  
کما قوله وعشره وسببه، وبجور سلامة  
في صناعه إذا كانت مصلحته في ذلك،  
ووي في جناح بن عبد الله رضي الله عنهم  
أنه قال قلت لابي رسول الله، ما ضرب  
عليه یومی؟ فقال، ما كنت مضرباً به وقد کثیر  
واق ما لک بماله، ولا مثالی من ماله ولا غیر<sup>(۶)</sup>

(١) کتاب النکاح ١٤٤، ١٤٥

(٢) سبي، انه وکامل الذمة في ر  
أخره في جناح (فتح الباری ١/ ٣٧١) من حديث  
مطل بر سعد

(٣) مورا البیتیم، ٩

(٤) حديث بخر اسم الیتیم فيه سبي، ٩.

٥- أخرجه الطبرانی في المعجم (٥٧١/ ٥٨٠) من  
المکتاب لإبني، وقال القسبي في جامع الرواة  
(١٨٠ ص ٢٣) انه مدعی بن مهدي وظل ان حاد  
وهره وجه صحت، وجه رجاء لکانه قد جمع  
لبنی في سبي، کما في (١٤٦) (١٤٧) من صحت  
الحسن الرعي

٦- حکام (الرقعة لفرطی ١٠٠٧، ١٠٠٨) وشمی

يشهد إذا مال إنما كنت أتعق عليه به على أن  
أرجع عب في ماله<sup>(١)</sup>.

وصرح العلامة بأنه يقبل قول الولي في إشفائه  
يا مسروق من ماله على المولى عليه ما لم يعلم  
كذب الولي بأن كذب الحسن دعواه أو تخلفه  
عاده وحرفه فلا يقبل قوله حيث لا يمتنع بمخاطبته  
الظاهر<sup>(٢)</sup>.

وقال نقي الدين بن شعبة ما أخفه وصي  
مشرع بالمعروف في ثبوت الوصية فصي ماله  
اليتم، قال ابنهوتي وعلى قيسه كل ما به  
مصنف له<sup>(٣)</sup>.

غلط الوصي ماله بمال اليتيم الموصى  
عليه:

١- تصرف الوصي في ماله ببيتم الموصى  
عليه مقيد بالمصلحة، والمعرفة أراد الفقهاء في  
غلط هذا الوصي بمال اليتيم ينظر (وصاية  
ق ٧٤).

أخذ الوصي الأجرة من ماله المتيتم:

١- اتفق الفقهاء على أن الوصي إذا فرغ له  
الأجرة مقابل القيام بالوصاية كان له أخذها،

(١) القنارى الهندية ٢٨/٧، ٣١، وسورة ٢٩٧/١،  
والسي الطائفة ٢١٠/٢.

(٢) كتاب القواعد ٤٦٦/٢.

(٣) كتاب القواعد ٣٤٨/١.

الإلتحاق على اليتيم:

٨- إن كان يتيم ماله على الوصي الإلتحاق  
عليه بالمعروف لا على وجه الإسراف ولا على  
وجه التضييق (ر وحدة ٣٦، ٧٤، ولا به ١٦٢)  
وإن لم يكن المتيم ماله متفقاً على إرثه (و- نفقة  
ق ٧٨) وإن لم يكن له مال ولا آقارب له لفتت له  
بيت المال (و بيت المال ق ١٢).

ويرجع الوصي ليهما أنقله من ماله على  
اليتم الفنى

٩- اختلف الفقهاء في طلب اليتم على ما  
أخفه ولي اليتيم من ماله نفسه على اليتيم.

يقال استحبة وشافعية. لوصي كالأب  
متطرح، إلا أن يشهد أن ما أخفه من ماله  
نفس على اليتيم قرص عليه وأن يرجع عليه.

وفي خلاصة: أن قوله الوصي وإن اعتبر في  
الإلتحاق لكن لا يقبل في الرجوع في ماله لبيتم، لا  
مالية.

وقال ذكرها الأصحابي اشترقي لو أنقصت  
الأم على مطلق تموسر من ماله يرجع عليه أو  
على أبيه إن لم يمت ففتة وحيث إن أشهد بذلك  
عد مجزئاً من القضي وإلا فوجهاً

وقال المالكية، للوصي أن يرجع على اليتيم  
فيم أنقله عليه بالمعروف، أشهد على ذلك الوسم



إذا كانت هبة مال اليتيم يضر مولى فلا يجوز  
باتفاق الفقهاء، أو إذا كانت موصىة بملكها، في  
حكمها خلافه، وتعتدل ينظر في (وصاية  
ق ١٩-٥٠)

زكاة مال اليتيم.

١٥- اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة، في  
مال اليتيم.

ولمعرفة التفاصيل المتعلقة بالموصوح ينظر  
(زكاة، ص ١٦).

إتكاخ اليتيم:

٦- اختلف الفقهاء في حكم إتكاخ اليتيم.  
وهم في ذلك تعتدل ينظر في (نكاح ق ٦٤،  
٨٠-١١٢)

كما اختلفوا في حكم تغيير إيتيم أو اليتيمة  
بعد بلوغها في نسخ النكاح ينظر في (بلوغ  
ص ٣٩-٤٢).

سهم اليتيم في خمس الغنائم:

١٧- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المبدى  
سهماً من خمس الغنائم لفرقه تعالى ﴿وَالْيَتَامَىٰ﴾  
فَيَسْمُوْنَ بِنِزْمِهِ قَدْ جَاءَ الْحُكْمُ وَالْأَمْرُ لِلَّهِ  
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ وَنَحْنُ فَكَاعِلُونَ<sup>١</sup>

(١) سورة الأنفال، ٤١

سواء كان لقباً أو فروعاً  
واختلفوا في حكم أخذ الوصي الأجرة إذا لم  
يضر مولى له شيء.

وللتفصيل (و: وصاية ق ٦٣-٦٤، ولاية  
ق ٥٩-٦٠، إحصاء ق ١٤)

إجالة اليتيم:

١٢- إجارة مولى اليتيم لا يخلو إما أن يجر  
الموصى نفس اليتيم للغير، وإما أن يجره لنفسه،  
وإن أن يجر نعمة لغيره، وإما أن يجر لغيره  
نفسه.

كما أن إجارة مال لغيره لا يخلو إما أن يكون  
للغير وإن أن يكون للموصى نفسه  
وللتفصيل ينظر (وصاية ق ٤٤-٤٧، إجارة  
ق ٢٤-٢٥).

وهن مالى اليتيم.

١٣- وعن مال اليتيم إما أن يكون يدور على  
الصغير وإما أن يكون يدور على الوصي.  
ولمعرفة آراء الفقهاء في المسائل ينظر  
مطالع (وصاية ق ٥٩-٦٠).

هبة مال اليتيم:

١٤- هبة مال اليتيم لا يخلو إما أن تكون  
بمولى، وإما أن تكون بغير مولى.

وَيُؤْتِيهِ مِنْكَ تَعَصُّلَ يَتَرٍ فِي مَصْطَنَعٍ (حَمْسٍ ٨-١٧).

سَهْمُ الْيَتِيمِ فِيهِ الْفِيءُ.

١٨- اختلف الفقهاء في تحميم الفيء.

فذهب جمهور الفقهاء إلى أن الفيء لا يحمم، وهو المسمى كافة بصرف في مصححهم.

وذهب فريق منهم إلى أن الفيء يحمم ويصرف حصته إلى من يصرف به حمس بعيته ومنه أيدى.

والتفت إلى في (حَمْسٍ ١٧)، في ١١ حمس (٢٢).

فَكَانَ الْحَجَرُ مِنَ الْيَتِيمِ وَطَرِيقَتِهِ.

١٩- يَفَكُّ الْحَجَرُ مِنَ الْيَتِيمِ وَيَحْمَمُ مَاكَ إِلَيْهِ إِذَا بَلَغَ وَصِيًّا لِمَوْلَاهُ عَالِي ﴿وَقَالُوا الْيَتِيمَ أَكَلْنَا مِنْكُمْ مَالَكُمْ فَاجْزَوْا لَهُمْ﴾ (٢٠).

والفصل في حجر ١٦، ٨ وما بعدها، وحد ١٧-١٨، بلوغ ٢ وما بعدها، مجزأ ١٧.

الوصية لليتم

٢٠- وَصِيَّةُ الْحَصَّةِ وَالْمَالِكَةِ وَالنَّافِثَةِ إِلَى

الوصي أو الوصي لتمام بني ملاك، فإن كان يتامهم يصرون جازات الوصية، لأنهم إذا كانوا يحصرون وصية لهم بأعيانهم لكرهم معلومين فإمكان بلأعيان مذكور لهم نصيب الوصية، كما يروى في كتابي هذه لسكاه فيه لكار.

ويستوي في الوصية بلأعيان مذكورين وبقية عند تحميمه والحاصلة في شائعة في أحد ترجمه لأن اليتم في اللغة هم من صاب أبرد، ومع ينح يحلم، وهذا لا يفرص للعمر والغنى قال ط تعالى ﴿إِنَّ الْيَتِيمَ أَكَلْنَا مِنْكُمْ مَالَكُمْ فَاجْزَوْا لَهُمْ﴾ (٢٠) وقاله عبد بن الخطاب في أشعر مأمور بشاس، ٢ تكلمها بعده (٢٢) لك - مو تامي وإن كان لهم مال، فكل صغير مات أو، يقض تحت الوصية ومن لا ولا.

وفي وجه هذا شاعرا قد يصرف إلى اقتضاء سهم نقد ومكة لأشبه.

وأما إن كانوا لا يحصرون فالوصية جائزة وتصرف إلى المقروء سهم عند الحصة والشائعة، لأنها لو صرف إلى لأشياء.

١٠ سورة البقرة ١٠

١١ أثر عمر في تفسيره طبريزي التامر ١٢

أخرجه دهرقني ١١/١١ ١٢ واليهي ١١/١٢

ولأن اليتم هذه إملاء صحيح





رسول الله ﷺ يحب الثمن ما سقاه في شأنه  
كله في ظهوره وترجته وتحمته<sup>١٦</sup>

(ر) ساس ص ٢ وما بعدها

### رفع الجبابة عن اليد

٦- اتفق أصحابه على أن يرفعوا الجبابة يده في  
ثمته إذا لم يتوكل يده في سقاء رفع الحدث  
وتم نكس عنها جبة لا يؤثر على طهارة الماء.

و غفلوا في أثر إرخاء الجنب يده إذا برى  
بالصبر ومع الحديث من الجبابة

ذهب الحنفية في الاستحسان والمالكية  
والحنابلة في بون وإشافيته في بون كذلك  
في كونه لا يصير مستحلاً

ورجى الاستحسان عند الحنفية ما دوي أن  
المهر من<sup>١٧</sup> كاد يوضع على باب مسجد  
رسول الله ﷺ وذهب ما فكان أصحاب النصف  
رضون له عليهم يشتركون مع الموضوء  
بهم<sup>١٨</sup> ولأن فيه شوى وقروا بعد

<sup>١٦</sup> حديث (كان يحب الثمن ما سقاه في شأنه كله ١.  
مرويه البخاري صحيح الحديث ١٥١٤٢) سم  
١٢٦٦/١

<sup>١٧</sup> ما يرفع الجنب يده من سقاه في شأنه كله ١.  
(مرويه البخاري صحيح الحديث ١٥١٤٢) سم  
١٢٦٦/١  
<sup>١٨</sup> حديث (كان يحب الثمن ما سقاه في شأنه كله ١.  
مرويه البخاري صحيح الحديث ١٥١٤٢) سم  
١٢٦٦/١

العبادة وغيره كما سبق في المسبق من  
الرم وغيره.

و تفصيل في (كف ١٤٠، بوم ١٠٠، وشو ١٠٠)  
(٩٠)

### حسن الدين في الوضوء والنسل

٤- اتفق أصحابه على أنه يسر في الوضوء  
والنسل لعل ليس إلى لرسول ثلاث كس  
إدخاله في إلقاء وذلك في الحمة

و غفلوا على أنه من لرسول الوضوء حسن  
الدين إلى المدين نزل مادي (وَلْيُؤْيُكُمْ إِلَى  
الْمَدِينَةِ)

و تفصيل ذلك في مصطلح (وضوء ١٤٠،  
١٤٠، حسن ١٤٠)

### النية في غسل اليدين

٥- ذهب الفقهاء إلى أن النية في غسل اليدين  
هي النية باليمين ومثله في الخمين<sup>١٩</sup> من  
عاشه وصي الله عنها قوب<sup>٢٠</sup> إناك النبي ﷺ  
يصحب ثمنه في ثمته وترجته وظهره وفي شأنه  
كبه<sup>٢١</sup>، وهي حديثه رضي له عنها ثالث، قال

<sup>١٩</sup> سورة التوبة ١٠٠

<sup>٢٠</sup> ليعر: من قال ١٨١، ومذاهب المصنف ٢٢٢  
و تفصيل ٣٦، ومجموع ٢٨٢، ومطاب  
٩٢، ولي الله ٩٢

<sup>٢١</sup> حديث (كان يحب الثمن ما سقاه في شأنه كله ١.  
مرويه البخاري صحيح الحديث ١٥١٤٢) سم  
١٢٦٦/١

مسح اليد بالتراب في التيمم.

٧- حدة التيمم أن يقرب يديه على الصلح  
لظاهر قيصمهما، ثم يمسح بهما رجلاه، ثم  
يمسح بهما كذلك ويمسح بكل كعب شهر دراج  
لأخرى وباطنها مع المرافق، وهذا قول جمهور  
الفقهاء بقليل آية التيمم

ولمعرفة أراء الفقهاء في كمية التيمم (ر).  
تيمم (١١)

المسح على الخفين باليد:

٨- يرى أصحابه والحنابلة أن الواجب في  
المسح على الخمين أن يمسح على ظاهر الخفين  
بأصابع اليد  
والمتصيل في مصطلح (مسح على الخفين  
(١٠)

حجة اليدين في الصلاة:

٩- اتفق الفقهاء على أنه بمن أو يستحب  
تلمصني أن يرفع يديه عند تكبيره الإحرام، لما  
روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان  
إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحد منكباه<sup>(١)</sup>

واختلص في كعبه وعضده كما فكر وأحكام

(١) حديث الثوري إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحد منكباه  
أخرجه البيهقي (فتح الباري ٢/٢١٩)، ومسلم  
(٢٩٢/١)

لا يحد شيئاً يشرب به من الإناء العظيم، فجعل  
يده لأجل الحاجة كالمنقرة، وإذا ثبت هذا في  
المنعوت فكذلك في التيمم والحنافل لما  
روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كنت  
أغسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد يهدني  
حتى أقول: دع لي، دع لي<sup>(٢)</sup>

وروى أبي يوسف في الأسامي قد: إذا أدخل  
الجنب يده أو رجله في البئر لم يسله، وإن  
أدخل رجله في الإناء أفسده وهذا لمعنى  
الحاجة، ففي البئر الحاجة إلى إدخال  
الرجل فحسب بدلو جعل غسولاً، وفي الإناء  
الحاجة إلى إدخال اليد فلا يجعل لرجل غسولاً  
فيه، وإن أدخل في البئر يطعم جسده سوى اليد  
والرجل أفسده لأنه لا حاجة إليه.

ودهب للحاجة والحائفة في الصحيح من  
المدح إلى أن الماء يصير مستعملًا.

وليل عند الحائفة إن كان المتصل عن  
العضو لم غسل ذلك المضموم مائع ثم صب فيه أثر  
أثره<sup>(٣)</sup>

(١) عمرة: عائشة: كنت أغسل أنا ورسول الله ﷺ  
أخرجه البيهقي (فتح الباري ١/٢٢٢) ومسلم  
(٢١٥/١) دون قولها في الأثر: فقد أخرجه مسلم  
في رواية أخرى (٢٥٢/١).

(٢) البسوط ١٦/١، والمصنف شرح البسوط ١٠٧/١،  
وتشرح الزركشي ١٥/١، والمجموع ١٦٩/١، ونسب  
الساج ١/١، وقاوى الزمعي ١٦/١، والحنفي  
٢١٢/١-٢١٢/١، والإصناف ٢٢/١.

ودعه أبو حنيفة والحنابلة في قول إلى أنه  
يكرهه عند الآي في الصلاة، وروى عنه أنه كرهه ذلك  
في الغرض، وروى عن أبي حنيفة  
ودكر في إجماع الصغير قول محمد مع أبي  
حنيفة

واسقط أبو حنيفة ومن معه على ما ذهب إليه  
من كراهة عند الآي بإلزام الصلاة بأن العبد يسهل  
تركه في اليد، وذلك مكرهه، ولأنه ليس من  
أحكام الصلاة، فالقيل منه إن سمع الصلاة  
ملا أقل من أنه يوجب الكراهة، ولا حاجة إلى  
إلزام بإلزام في الصلاة فإنه يمكنه أن يسهل خارج  
الصلاة، وقد رما يقرأ في الصلاة ويمن ثم يقرأ  
بعد ذلك المقدار المنع، أو بعد قلبه<sup>(١)</sup>.

### عد الصحيح بأصابع اليد في الصلاة.

١١ ذهب المالكية والشافعية في الصحيح  
من أصحاب والمصاحبان (أبو يوسف ومحمد)  
إلى أنه يجوز للمصلي عد تصحيح في الصلاة،  
لأن بعد محتاج إليه لمراعاة السنة في عدد  
تصحيح خصوصاً في صلاة التيسير التي توارثها  
أئمة.

فقد نص الحنابلة على أن للمصلي عد تصحيح  
من غير كراهة.

وصح المدعي على المدعى أنشاء إمام في  
الصلاة، وروح اليدين عند الركوع والرفع منه،  
وعند القيام للركعة الثالثة، وكيفية وضع يمين  
أثناء الجلوس في الصلاة، ووضع اليدين على  
الركبتين في الركوع، ووضع اليدين في  
السيود، على تفصيل ينظر في مصطلح  
(صلاة ج ٢٧ وما بعدها)

### عد المصلي الآي بأصابع اليد

١٠- حلف المتقدم في حكم عد المصلي  
الآي بأصابع يده في الصلاة:

ذهب جمهور العلماء المالكية والشافعية  
والحنابلة في مذهب والمصاحبان من احتفاء  
إلى أنه لا بأس بعد المصلي لآي بأصابع يده في  
الصلاة، فرساً كانت الصلاة أو تطوعاً، كما روى  
عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: رأيت  
النبي ﷺ يده الآي في الصلاة<sup>(١)</sup>، ولأن المد  
محتاج إليه لمراعاة سنن في عدد الأرقام.

وقيد المالكية هذا الحكم بما إذا كان  
المصلي بعد يده الآي إصلاح صلاته، أما  
لو بعد ساعياً مثل من سبي أنه في صلاة تخرج  
يجيب سجود عليه بذلك على قولين

(١) حديث عبد الله بن عمرو، رأيت رسول الله ﷺ يده  
الآي في الصلاة، قال النبي في صحيح الترمذي  
(٩١١/٢)، رواه الطبراني في معجمه عن طريقه وهو  
متروك.

(١) جامع الصالحين ١/٢١٠، وحاشية ابن عثيمين ١/١١٠  
بالإضافة ١/٢٠

ومن صاحب من الحنفة على أن لا يأتي بعد التسبيح في الترمي ونظير  
ومن الشافعية في الأصح على أنه لا تبطل الصلاة بالحركات الجعقة متويزة كتحريك أصابعه في سبحة بلا حركة كعبه، قال الترمذي نك خلاف الأولى.

وروي أبو حنيفة وأحمد وأبو حنيفة في الصلاة في دولة لم أنه يكره عند التسبيح في الصلاة واستدل أبي حنيفة بأن الله باليد ليس من أعمال الصلاة، قالوا لم بعد الصلاة لا أقل من أن يوجب تكراره

ومن أحمد أنه توفي في عهد التسبيح في الصلاة، أنه يتولى للصلاة إلى حساب يكثر التمس

وروي الشافعية في مقابل الأصح إلى أن الصلاة تبطل عند التسبيح بيده، أبي أحمد كثيرة متولدة عاشيت الخطرون<sup>(١)</sup>

### وضع اليد على القم في الصلاة

١٢- ذهب الفقهاء إلى أن وضع اليد على القم في صلاة إن كان الحاجة يثاوب ولم يستطع

نظمه يسحب له وضع يده لدفع الثاوب<sup>(٢)</sup>، لأحد حديث الصحيح الواردة في ذلك، منها قوله: «إذا ثاوب أحدكم في الصلاة فسكتم ما استطاع، فإن الشيطان يدخل»<sup>(٣)</sup>.

وهو يروي: «إذا ثاوب أحدكم فليست يده على يده، فإن الشيطان يدخل»<sup>(٤)</sup>، ومنها قوله: «فليضع يده على يده»<sup>(٥)</sup>.

١٢- ثم كيف وضع اليد على القم عند ثاوب فليضع يده على يده

ويرى الحنفية أن يغطي قد يظهر يده اليسرى وهي قول آخر أنه يغطي بها يده اليمنى لو كان دكاً، وبالأبيدية اليسرى، لأن لفظة يثاوب تكون باليسرى كما لا يخفى، فإن كان قدماً سهل ذلك عليه وله طريق منه حركة ليقبض، بخلاف ما إذا كان مائلاً فإنه يهزم

(١) رواه البخاري ١٢٤٢/١، والمصريح ١٠٠/١، وفتحناوي النسخة ١١٧٠/١، ومضى يحتاج ٢٠١/١، والشمسي ١١١/١، وكشف القناع ٣٧٣/١، ومطالب الولي الثاني ١٨٠/١، وسقاني ١٠٩/١.

(٢) حديث، «إذا ثاوب أحدكم في الصلاة، أخرج مسلم (١/٢٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري

(٣) حديث، «إذا ثاوب أحدكم فليمسك يده على يده» أخرجه مسلم (١/٢٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري

(٤) رواية، «فليضع يده على يده» أخرجه مسلم (١/٢٦٨) من حديث أبي سعيد الخدري



سارلنا، فلم نزل سطر إلى الجملة الأخرى<sup>١</sup>.  
 ٤٤. ورد من أنس هـ أن النبي ﷺ استسقى  
 بأشار مظهر كعبه إلى السماء<sup>٢</sup>، قال لعطاء  
 وعكدا الس، من دأ روع قبلا، جعل ظهر كعبه  
 إلى السماء، وإذا سأله تعالى شيت جعل يطن  
 كعبه إلى السماء  
 (أو استسقاء ١٩٩)

### ب- وقع يطين في دعاء القنوت.

١- اعتكف العلماء في دفع اليدين في دعاء  
 القنوت

فذهب أصحاب في الأصح والبدعة في  
 المشهور ولشاعبة في مقابل الصحيح إلى  
 أن المصلي لا يرفع يده في دعاء القنوت،  
 لأنه دعاء في صلاة ولا يسرقه رفع اليدين فباساً  
 على دعاء لا يتابع والشهد

ودعت احتياجه والشعوب في الصحيح  
 رأيهوسف أي رواها عنه إني أن رفع  
 يدين في دعاء القنوت مستحب للتابع،  
 لأن مدداً من الصحابة ط رفعوا أيديهم  
 في دعاء القنوت، فمر أي رافع ه سر

من الصلوة باليسرى حركة اليمين أيضاً لأيه  
 تنهيا<sup>٣</sup>

وقال أشقمة<sup>٤</sup> يضع يده اليسرى على  
 لأيه لشعبه الأدي، ولأدي أن يكون بظهره  
 لأه أخرى في دفع عافته، إلا أن أصل السنة  
 يحصل بطن اليسرى أو موضع اليدين<sup>٥</sup>  
 ومن سالكه على أن معطية المم تكرب إلى  
 يمينه مقلداً أو بظاهر يسرى لأيه لملأه<sup>٦</sup>  
 الأيسر<sup>٧</sup>

### وقع اليدين للدعاء

#### ١- رفع اليدين عند الدعاء للاستسقاء:

٦٤- نقل العلماء عن أنه يستحب رفع يمين  
 عند الدعاء للاستسقاء، فقد ورد من أنس هـ  
 قال: «أما رب من السنة فحط على عهد  
 رسول الله ﷺ، ما هو يحط يوم جمعه بوقام  
 ومن فقل: يا رسول الله خلكت الكراع فخلكت  
 الش، فادع الله سبحانه فعد يده ودعا، قال  
 أنس: ود السماء فمئل الزجاجة فهاجرت ريع  
 أنشأت سحلاً، ثم اجتمع، ثم أرسلت السماء  
 هو بيها، فخرجنا سحوش الماء حو أنبا

(١) حديث «أما رب أهل مدينة لحط»  
 إسناده الضعيف (فتح الباري ١/٢٨٨)، ومسلم  
 (١/٦١١-٦١٢)، وانقطعت لبيقاري.  
 (٢) حديث «أن النبي ﷺ استسقى وكشرو...»  
 إسناده سليم (١/٦١١).

(١) ابن عابدين ٢١٢، ٢٣٠  
 (٢) سمي المحتاج ١/٩٩، وشعبة الصحيح ١/١٦٣  
 (٣) حاشية النووي في الترمذي ١/٢٢٠

يدية<sup>(١)</sup>، لأنه دعاء يرفع يديه به فاستحب  
مسح وجهه بهما<sup>(٢)</sup>

(أو قنوت قد).

د- رفع اليدين في الدعاء خارج الصلاة:

١٧- يرى الحنفية ومالكية في هو ،  
وكشافية، وسنن أن من أدب الدعاء  
خارج الصلاة رفع اليدين سجدة سجدة<sup>(٣)</sup>

ثم احتف مؤلوا الصفة في هيئة اليدين عند  
الدعاء

ذهب نكتة إلى أنه من الأفضل أن يسط  
كفيه ويكون سهمان جة وقالوا لا يصح إحدى  
يديه عن الأخرى باو كان في رمت صدر أو رد  
شديد فأشار بالمسح بهام عدم مسح كفيه<sup>(٤)</sup>

ونص الشافعية على أنه يس رفع يديه في  
الدعاء للاستباح، وهو أن يجعل ظهر كفيه في

جنب صدره فثبت بعد الركوع ورفع يديه رجهر  
بالدعاء<sup>(٥)</sup>

كيف ومعهما أن يرفع يديه إلى صدره حال  
قنوت ويسطهما وخطوبهما نحو السماء

وقال ابن الملاية في المالكية إنه لا يس  
يرفع يديه في دعاء السجدة<sup>(٦)</sup>

ج- مسح الوجه باليدين بعد دعاء  
القنوت

١٦ اختلف الفقهاء في مسح الوجه باليدين  
بعد الخرج من دعاء القنوت

ذهب الحنفية والشافعية على الصحيح  
والنكاح في رواية إلى أنه لا يصح بهما  
وجهه لأن له ثبت به خبر، ولأن دعاء  
في صلاة فتم مسح وجهه فيه  
كأن الادعية من الصلاة

ذهب الحنابلة في المذهب والشافعية في  
مقابل الصحيح إلى أنه يستحب المسح له ورد  
أن النبي ﷺ كان إذا دعا رفع يديه مسح وجهه

(١) حديث ابن أبي شيبة رحمه الله كان إذا دعا رفع يديه مسح  
وجهه يديه

فخرج أبو داود (٤٦٧٢) وأبو أحمد (١٠٦٩) وابن أبي عمير (١٠٦٩)  
عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) وهو مسحاج (١٧٢) والإمام (١٧٢٢) والشافعية (١٧٢٢)  
والمالكية (١٧٢٢) والحنابلة (١٧٢٢)

(٣) الشافعية (١٧٢) والشافعية (١٧٢) والشافعية (١٧٢)  
والشافعية (١٧٢) والشافعية (١٧٢) والشافعية (١٧٢)

(٤) الشافعية (١٧٢/٥)

(٥) أن لم يرفع يديه حتى غلب عمر  
أخرجه الشيخ في أسنن الفكر (٢١٦/٧)

(٦) حاشية ابن حبان (١٧٢) والشافعية (١٧٢)  
والشافعية (١٧٢) والشافعية (١٧٢) والشافعية (١٧٢)  
والشافعية (١٧٢) والشافعية (١٧٢) والشافعية (١٧٢)

منع ذلك، إن مسح الوجه بأيديين عند الفراغ من الدعاء ليس سي<sup>(١)</sup>

من القليل صورة للبحث بهذا:

١٩- يرى الفقهاء حرمة مسح عورة الميت، رأي القائلين بإلزام تفسير المسح حصه أذ يلفه على يديه عورة، وأن يضع على عورة نفسه عرقه حتى لا يقضي يده إلى عورة المحرم<sup>(٢)</sup> لأد ينظر إلى العورة حرام فمسح أولى

واستثنى المالكية في المذهب مرفق المحكم ما إذا ظهر انتناس إلى النساء يجوز له حيث من عورة بحيث يلف مباشرة من غير عرق<sup>(٣)</sup>

وأما مسح الرأس واليدين والقدمين للصغير ومن عورته بالقلنسوة، فلا، وتنفذ ذلك في (تفصيل معك في ١٢٠)

رفع اليدين عند التكبير في صلاة الجنازة

٢٠- اتفق الفقهاء على أنه المضي صلاة

السجدة في حال رمح يلاه وعكسه إذا ما انحصر شي<sup>(٤)</sup>

وهو محتاج على من أدان بهاء يده عليه ورسمها إلى صدره الحديث مالك في إسناده عن النبي ﷺ: (إذا سألتم في قساؤوه بطور كلكم ولا تسأوه بغيره)<sup>(٥)</sup> وتكون يلاه مضمومتين<sup>(٦)</sup>

إبرو المالكية في قول<sup>(٧)</sup> يطاع لا يرفع يده عند نداء خارج الصلاة<sup>(٨)</sup>

٢١- مسح الوجه باليدين بعد الدعاء خارج الصلاة.

١٨- حنف الفقهاء في مسح الوجه. ليس بعد الانتهاء من الدعاء

ذهب كحبه في الصحيح والشافعي والحامية والمالكية في قول إلى أن من يظهر خارج الصلاة يمسح وجهه يديه عند الفراغ من الدعاء

وفد المالكية في قول ر حنبل في هو ورد

(١) انظر في الهدية ٢١٨/٢، والإيضاح ١٧٣/٢  
والمضي آين له ١٥١/٢ وفي المحتاج  
١ ١٧٧ ونحوه المحتاج ٤٤٠، والمضري  
تدويني ٢٤٠/١  
(٢) يد في المحتاج ٢١١/٢، وحاشية المصنف ١/١  
والمصنف ١٦٥/٢، وفي المحتاج ٢٣٣/١  
والمصنف ١٥٦/٢، ١٥٧، والإيضاح ٢٨٧-٢٨٨/٢

(١) في المحتاج ٢٧٢/١، وفيه محتاج ٢٨١/٢  
(٢) حيث (٢) سألتم في قساؤوه بطور كلكم...  
لتعريفه هو يورد (٢) ٢٦٦.  
(٣) كتاب كتاب ١ ٣٦٦  
(٤) القراء العرفي ١٣٠/٢، والمصنف ٦٨/٢

ويجمع، ويقامى من يرمي الجمرة<sup>٢١</sup>  
وبأن الله مسح عبد ربه البيت وقد  
أمر برقع يدين عند الدعاء.

وعنه الحنفية في المذهب والمأكلية إلى أنه  
لا يرفع يده عند رؤية البيت، قال لغاري في  
شرح<sup>٢٢</sup> لا يرفع ولو حال دعائه لأنه لم يذكر في  
لشاهير من كتب أصحابنا، قال السروجي  
لمذهب تركي، وصرح الطحاوي بأنه يكره، عند  
أحمد الفلال<sup>٢٣</sup>

استلام الحجر الأسود باليمين ثم الإشارة  
إليه:

٢٢- ذهب الفقهاء إلى أن الطائف يابست  
بستين الحجر الأسود ويستلمه بأن يضع عليه  
بنيه لكن إذا وجد الطائف إحداً فوجب  
الإبقاء ويكتفي بالإشارة إلى الحجر بهذه، لأن  
استلام الحجر سنة، ورواه إمامي حرام يجب  
بركه

والتهليل في مصطلح (الحجر الأسود) ٢٣  
ركن ١٧، ١٨، طواف ٥٣

الحجارة يرفع يده حدو منكبه في التكبير  
الأولى.

ثم احتلموا في رقع يدين في باقي  
التكبيرات.

ذهب الشافعية والمأكلية وهو رواية عن  
مالك وإليه ذهب كثير من مشايخ ينف من  
الحنفية إلى أن التكبير يرفع يده في كل  
تكبير.

ولم يرد الحنفية في ظاهر رواية ولا مالك في  
الرواية الثانية - وهي الرجعة عنهم - رفع  
اليدين في باقي التكبيرات

رفع اليدين عند رؤية البيت الحرام.

٢٤- ثلاث المنتهى في رفع اليدين عند رؤية  
البيت الحرام

ذهب الشافعية والمأكلية والحنفية في هو  
وابن حبيب في المالكية والفرقي وابن الصباغ  
وإسحاق إلى أنه مسح رفع اليدين عند رؤية  
البيت.

وروي ذلك عن ابن عمر وابن عباس هـ،  
واسئلوا علي بن زبير إلى حديثه، لا ترفع  
الأيدي إلا في سبع مواضع، بين يفتح الصلاة،  
حين يدخل المسجد لحرام ينظر إلى البيت،  
وحين يقوم على المنصة، وحسب يقوم على  
المروة، وحسب يقف مع الناس عشية عرفه،

٢١- حديث لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواضع  
أخرج الطبراني في المعجم الكبير (٢٨٥/١١)،  
ونقل القزويني في معجم الزيادة (١٦/٢٧٠) عن قتادة أنه  
أخذ بالانقطاع في الصلاة.

٢٢- ساقية ابن حبان (١٦٥/٢)، موطأ الطائفة  
١٦/٢، والشمس لأبي حنيفة (٢١٩/٢)، وكتاب  
الفتح (٢٨١/٢)، وحاشية الصوري على شرح الرسالة  
٢٢٤/١

والمرأى، لم يروى أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «النفرة خمس - أو خمس من القفرة - الختان والاستحذاء، ونصف الإبط، وتقليم الأظفار، وليس الشارب»<sup>(١)</sup>.

(أو أظفار قد ١-٢).

### غضاب اليمين بالحناء:

٢٥- يستحب غضاب اليمين بالحناء للمتزوجة من النساء للأحاديث المشهورة فيه، وهو حرام على الرجال عند المالكية والشافعية، وهو مقتضى مذهب الحنابلة، ولا حاجة الظاري ونحوه.

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بحديث: العن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء<sup>(٢)</sup>.

ودهب المنية وهو مقتضى كلام الحنابلة في قول أبي كراهة استغاب اليمين للرجل<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث: النفرة خمس - أو خمس من القفرة.. أخرجه البيهقي (فتح الباري ٣٢٢/١) وصححه (١٣٤١/١).

(٢) حديث: لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء. أخرجه البيهقي (فتح الباري ١٥/٣٣٢).

(٣) حاشية أبي حنيفة ٢٧١/٥. وحاشية البيهقي ٤١٥/٢، والفتاوى النونية ص ٤٤٩، ومغني المحتاج ٢٩٩/٢، ومكشاف الفتاوى ١٠٨٣/١. ٢٢٢/٢، والأكتاب الشريفة ٥٣٧/٢، والإيضاح ١٥٢/٢.

### رفع اليمين عند الصفا والمروة:

٢٢- اختلف الفقهاء في حكم رفع اليمين عند الارتقاء على الصفا والمروة.

فذهب لعنبة وابن حبيب من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه من لم يمسح أن يصعد على الصفا، وسنبل البيت ليرفع يده، ويحمد الله تعالى ويثني عليه، ويدعو بما شاء.

واستدلوا على ذلك بما ورد من أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ لما فرغ من طوافه أتى الصفا فملا عليه حتى يظن أن البيت ورمع يده فجعل يحمد الله ويدعو بما شاء أن يدعو<sup>(١)</sup>.

ونص المالكية على أن تترك رفع الأيدي عند الصفا أحب إلى الإمام مالك، قاله الفراهي: ترك رفع الأيدي أحب إلى مالك من كل شيء إلا في إهداء الصلاة<sup>(٢)</sup>.

### تقليم أظفار اليد:

٢٤- تقليم أظفار اليد مئة عند الفقهاء للرجل

(١) حديث: قال النبي ﷺ لما فرغ من طواف الصفا أخرجه مسلم (١٤٠٢/٢).

(٢) حاشية الصالح لابن جماعة ٢/٣٥٩-٣٥٧، والظاري النونية ٢٢٦/١، والذخيرة ٢/٥٥٦، ومكشاف الفتاوى ١٨٦/١، والمبرج ٣/٥٥٤، وحاشية أبي المصنف ١٠٤/١.



و نحو انما لكيا بالضم من جهة الاستدراج  
من صمغ، بخلاف من جهة التثنية حيث نال  
صمغ ثم اعيد الصمغ بها  
وبهذا قول عرج، في لاداب وهو  
يتوجه معربهم نفس معظم

### صمغ الأبدى بالووق

٢٠. يكره عند ائمه سبأ الكاع  
تورن غير المكروب في صمغ الينس  
في ريشة وخبرها، إذا كان على الورق  
صمغ فكذلك بخبره فكذلك إذا لم  
يكن يفتح مكانه فهو لا يكره<sup>٢١</sup>

### الأكل بأصابع اليد.

٢١. من الأكل ثلاث أصابع هذا إن كل  
جده لا بأس بأصابعه الملقحة وبخوها<sup>٢٢</sup>  
والفصيل في كل ف ١٧

### من الأصابع بعد الأكل

٢٢. ذهب حمير لفته، إلى أن لغز

دل في صرح المشكاة وعنه جمهور ٢٠  
ثم صرح الحمير بأن يكره بصب - وحلاكي  
أو امرأة - أي ياكل طعاماً أو شرماً قبل غسل  
اليدين وضم - ولا يكره عند الحمير  
اصرح في تسمية بأنه يكره الأكل والشرب  
لحسب دحائض ملا رصو.

ردف المشكاة على أنه ليس على حسب  
وصوه عند إيراد الأكل والشرب، ويكره حسب  
له على يديه من الأكل إذا أراد الأكل<sup>٢٣</sup>  
ر وضوء ٢٩

### عسل اليد بالمخللة أو للدهن.

٢٩. ذهب الحمير في شاة و سحابة إلى  
أن لا بأس بغير يدين بالمخللة، لأنها حيث  
فوا

أما غير يدين يدين فلا بأس به عند  
الحمير في شاة و سحابة في قول ثورث  
المر ذلك من غير كبر

وصرح الحمير في المشكاة و سحابة في  
المسحاة يكره غسل اليدين بهضم وهو  
الدهن وهو يفتح بعض وعده و سحابة  
والكرامة عند المشكاة بهضم بها من  
زهاط الطم

٢٩. كند الحر رطل ٢٩ ٨ واليه ٢٥  
القسمي ١٧٦٦ وسمي صمغ ٢٣

١. كند الحر رطل ٢٩ ٨، القاري ج ٤  
٢. ٢٥٩ والقول الثاني ٢٩ ٨، راجع ج ٤  
٣. ١٧٦٦ وللإمام ٢٢٥ وكتاب الطهارة  
٢٣ - ٢٢ راجع صمغ ٢٨، ص ٢٨  
٤. كند الحر رطل ٢٩ ٨  
٥. ٢٢٣  
٦. كند الحر رطل ٢٩ ٨، القاري ج ٤  
٧. كند الحر رطل ٢٩ ٨

الأصابع بعد الأكل وقبل المسح باحتشامه ،  
لم يرد عن النبي ﷺ أنه قال ، فإذا أكل أحدكم  
للبلع أصابعه ، فإنه لا يدرى في أي شيء  
هلكته<sup>(١)</sup> .

ولما ورد أن رسول الله ﷺ قال: «أكل  
 منكم طعاماً فلا يمسح به حتى يفتتها أو  
 يلعها»<sup>٣٢</sup>.

ولمعرفة حكم الأكل بالأعماج ينظر المصطلح  
(أكل، ص ١٧).

الانكسار باليه الفلك الاكبر:

٣٣- من الضحية على أنه لا بأس به لأكل  
مكتناً إذا لم يكن بالكبره وهي الظهيرة: هو  
المستأن.

وفي التلاوة المبدية: يَكْرَهُ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ  
مَتَكْفِئًا أَوْ وَاحِدًا لِمَا هِيَ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ  
مَتَكْفِئًا<sup>(٢٢)</sup>.

ومضى المائدة على كرامة الأكل متجاً،  
ومسوا الاتكاء بان يأكل مغللاً على مرقده

(١) حديث: إنما أكل أحدكم من عظامي أصابعه.  
أخرجه مسلم (١١٠٧/٢) من حديث أبي هريرة.

(٧) جدول اولاً احكام طلاق

أخرج البستاني (فتح الباري 4/299)، وسلم  
(17/160) من طريق ابن عباس، ونورد مسلم زيادة  
في كتابه.

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

الأسير، ولين مشرقاً<sup>١٩</sup>

وذلك الشافية. يكره الأكل منكته. قال الخطابي. وهو الجالس معتصلاً على رءاه تحته. كقعود من يريد الإكثار من الطعام وأشار غيره إلى أنه لما نزل إلى جنبه. ومثله السطوط بالاولى<sup>١١</sup>.

ونعم الحافلة هي أن يكرم الأهل  
بمطبخها<sup>(١٣)</sup>.

لا بد من

**لاستثناء الرجل بهذه الحالات:**

**الجدالة الأولى: الاستثناء للمبرمج:**

٣٤- اختلاف الفلوات في حكم استناء الرجل  
بشد نهر، الخ، إلخ:

ذهب المالكي والشافعي والحنابلة في المذهب والحقة في قوله إلى أن لا يستأنف بحرم قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ يُرِيدُونَ﴾

ومعب الحنفية في المذهب والاعتد في رواية  
وحطاء إلى أنه يكره ولابد الحنفية الكراما

(١) الفراء: المجلد ١، الصفحة ١٢٠، والفراء: المجلد ١، الصفحة ١٢٠.

٢٦٤ - من المصنف ٢٣ - ٢٥ ، والنسخ المخطوط ٢٦٤

(iii) لا تصيب ٢٧٤٠٠٠ و ٢٧٤٠٠٠ و ٢٧٤٠٠٠

(٢) سورة البقرة: ١٠٠، والمطهر: ٣٩.



ومما لا يوجد من عبارات الشاذية حيث  
بحرمون الأسماء إلا إذا تعين طريقاً لدفع  
الزنا<sup>٢١</sup>

**الحالة الثالثة: الاستثناء عند تعينه طريقاً  
لتفحيز الزنا:**

٣٦- ذهب الحنفية والمحدثون والشافعية إلى  
جواز الاستثناء إذا تعين طريقاً للحلاص من  
الزنا

ودرج المالكية بأنه يستبعد انشغاف به  
حرام غش الزنا أم لا، لكن قالوا بتفحيزه  
الزنا لا بالاستثناء عنه على الزنا ارتكاً  
لأخف المفسدين<sup>٢٢</sup>.

**الحالة الرابعة: الاستثناء عن طريق يد  
الزوجة:**

٣٧ يرى المالكية في الراجع والتدليل  
والحنفية في رأي والشافعية - عبد الذي

بالحرمة حيث صرحوا بأنه مكروه تحريراً  
وقال أحمد في رواية بأنها ابن منصور  
لا يجزي بلا ضرورة<sup>٢٣</sup>

**الحالة الثانية: الاستثناء لخوف الزنا:**

٣٥- غلب الفقهاء في حكم الاستثناء في  
هذا الحالة.

دفع الحنفية واحتجوا في المطلب إلى أن  
من سمس في ماله لحالة لا شيء عليه، وهو  
الحق في هذا المطلب فلو لم يرد الزنا إلا  
يعاقب.

فإن امرءاً لو لم يرد الزنا في ماله لحالة  
لكن وجهه كالمفسد، بل أرى أنه أعف، وعن  
أحمد - يكره

فإن سجد كأنه بأمر من سجدتهم أن يستصر  
بالاستثناء.

ودفع المالكية وأحمد في رواية إلى أنه يحرم  
وإن خاف الزنا، لأن الفرج مع زناحه - تعقد من  
يجب بالضرورة فيها أولى. وقد جعل لشارع  
الصوم بدلاً من التكاح، ولا احتلام مزبلاً لشد  
الشرع عشر لشهوة

(١) حاشية ابن عابدس ١/ ١٠٠-١٠١، وفيه الحديث  
١/ ٣٢٢، وقيل القدير ١/ ٣٣٠، وحاشية النووي  
على المحرر ١/ ٣٥٩، والإيضاح ١/ ٣٥١،  
١/ ٣٥٢، ركشاف الفتاوى ١/ ٣٥١، وقيل المحتاج  
١/ ٣٥٩، ونهاية المحتاج ١/ ٣١٢

(٢) حاشية ابن عابدس ١/ ١٠٠-١٠١، وفيه الحديث  
١/ ٣٢٢، وقيل القدير ١/ ٣٣٠، والإيضاح  
١/ ٣٥٩، ١/ ٣٥٨، وقيل الفتاوى ١/ ٣٥٩، وقيل  
المحتاج ١/ ٣٨٩، ونهاية المحتاج ١/ ٣١٢،  
حاشية النووي على المحرر ١/ ٣٥٩.

(٣) فيه المحتاج ١/ ٣٨٩، وقيل المحتاج ١/ ٣١٢،  
وحاشية ابن عابدس ١/ ١٠٠-١٠١، وفيه الحديث  
١/ ٣٢٢، وقيل القدير ١/ ٣٣٠، والمحرر ١/ ٣٥٩،  
والإيضاح ١/ ٣٥١، وقيل الفتاوى ١/ ٣٥٩،  
وحاشية النووي على المحرر ١/ ٣٥٩.

### المصاحبة باليد:

٣٩- مصاحبة الرجل للرجل والمرأة للمرأة  
مستحبة للعموم لأحاديث بوارده في البحث عن  
المصاحبة، منها قول ﷺ "أما من مسلمين  
يسقيان فيمصانحاهن إلا غفر بهما ليل أن  
ينفراقا" (١)

أما مصاحبة الرجل للمرأة الأجنبية فلهذا  
اعتُلب الفقهاء في حكمها، وينظر التفصيل  
في (مصاحبة ما وما يعمدها).

### تقبيل اليد:

٤٠- اعتُلب الفقهاء في تقبيل اليد عن  
أدوائ، وتضميل ذلك ينظر في مصطلح  
(تقبيل ف، لا، أ، ١١)

### الجلوس على اليد:

٤١- تمنع الفقهاء على أنه توحيد اليد باليد في  
العمد، ولا يؤثر التصاوت في التحريم إذ لم يعمد  
شروط القصد من بهما،  
وتفصيل ذلك في مصطلح (جلوس على ما دون  
اليد ف، ١١).

حسب جواز الاستمساك بيد الزوجة، لأنه محل  
استمساكه كما لم أتزل بتخيل أو لبطين

وهذه استحبة في الرأي الآخر والقاضي  
حسب من استغلبة إلى أنه يحرم الاستمساك بيد  
الزوجة، قال ابن عابدين، الظاهر أنها كراهة  
تبرهية لأن ذلك يستزبد ما لم أتزل بتخيل أو  
تبطين

وقال الذهبي لو عومت امرأة ذكر زوجها  
يلصق كره وإن كان يلازمه - إذا أمس، لأنه يشبه  
العزل والعمرى مكروه.

ومقابل تراجع عنه (مالكيه) لأن الاستمساك بيد  
الزوجة لا يجوز (١).

وتستقبل في أثر الاستمساك بأيدي على العموم  
والاعتكاف والحج ومعمرة ينظر (استمساك  
ق، ٨-١٢)

### نظر الرجل إلى يد المرأة:

٣٨- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز  
لرجل الأجنبي أن ينظر إلى كفي المرأة إن لم  
يخف الفشوه  
و تفصيل في (نظر ق، ٢-٧).

(١) ابن عابدين ١٠٢٩، ١٠٦٣، والحنفي ١٠٨١، ١٠٨٢،  
١٠٨٣، والشافعي ١٠٧٣/١، ونهية للسفاح  
١٠٧٤/٣، ونهية الزنى في إرشاد المبتدئين ص ٢٢٩،  
وحاشيته للفتاوى، ١٠/١، ودروس الطالبين ١٠/١٠، ١٠/١١،  
ومطلب أولي النهى ١٢٤، ١٢٥.

(١) حديث من عن سمرة بن جندب: مصاحبة ما،  
أخرجه أبو جاور، ٣٨٨/٢، وقال الذهبي في  
التحريم والترجيح ٢٢٩/٢: إنما حد التحريم  
في المصاحبة.

وانصهر في مصطبح آخره م ١٧ وما

يهدى

القف يزد اليد

٤٦- القذف من اليد كان من الحرة. دست

يدك. حثف فيه أنوال بقاء من حبث احساد

هك انطفا بقاء صر بقاء في القذف أو بغيره بقاء

مدح، الحثف والشحبة في المدح والحدبة

في المدح كذلك وأشعب من سلكه إلى أنه

٧ جد اليد لأنه ليس مصروح

ومن الشحبة على أ. نقال لإقصد القذف

بها. سقط كان نادفاً، وإلا فلا.

ودح اليد اليد في قول وأبر بكر من حدبة

من أن قول شخص بجره. است يدك صريح في

نقذ. أنوافرت شروط حد القذف وذلك ساً

على نرج، ولأنه قبال الود إلى مقوم

جملة أعضائها

وهي المالكة في المتمد ب قول شخص

بجره. أذنت يدك من العاذلة بغيره. إلا أنهم

برجوب الحد على ماقث إذا قامت برية عنه

تتويص أو أشكن الأمر

أما إذا قامت برية على الأفتقر فلا حد

وهك المصوب إنما يكون من ألتا السريحى إما

رأ باليد حقة اليد أما إذا رأ باليد دست

يد اليد.

٤٧- انظر العمياء على أنه يجب اليديه في قطع

ليدين إذا لم يجب انصاص، ويجب مصها في

قطع إحداها

و انصص في مصطبح (ديات ب ٤٢)

يد أصابع اليدين.

٤٨- نمن كلفها ب في نمن أو نلع أصبع

لديني العشرة به كمله، في قطع كل أصبع من

أصابع اليدين عشر ادية.

وتنصص ذلك في مصطبح (ديات ق ٥٤)

قطع اليد في السرقة

٤٩- انظر القضاء من أن يقره لشارع قطع

يد إذا برأقت شروط انقطع للعرق تدلى

والتكليف والكتابة فأنكروا فويصاً جزاً بقاء

كلاً فكلأ منه أو ذلك غير سكره<sup>(١)</sup>

وتنصص ذلك في مصطبح (سرقة ق ٦٢-

٧٠)

قطع اليد في الخرابه:

٥٠- من عيوب جرمه لخرابه قطع اليد

والرجل من خلاف

ويعصبل ذلك بظفر في مصطلح (حلي فـ٨)،  
نحتم فـ٨).

ثانياً: اليد بمعنى القدرة على التصرف

اليد في الحيازة

٤٨- اليد مما يستل به عس الملكية، فبدأ  
أدعي وأصح بيد الذي تملك الأرض شره أو إرثاً  
أو غيرها من أسباب الملك فيها ملكه وأنه يؤدي  
حراجهما قائله لا، وعلى من يصادمه في  
الملك البرهان إن صححت دعواه عليه  
شرعاً، واستوفيت شروط الدعوى.

وانعصبل في مصطلح (حيار فـ٦) وتدرع  
بالأيدي فـ٩).

كما ويظهر في نفاذ من الهبات، ومنها وضع  
اليد سواء أكان انبني له يد أم لا، أو يد  
غيره، أو يذهب معاً مصطلح (لهاد فـ  
٥٥-٥٨) فدرع، لا يدي فـ٢).

تقديم صاحب اليد في إثبات نسب  
القطر

٩) قال ثمانية، لو ادعى القطر اثنان  
وكان أحدهما عليه يد فقدمه كذا أطلق الرمي  
والقضاء، ولاشئ (إن كانت يد القاطم لم يثر  
ولا فيقدم إن سبق دعواه، ولا فوجهه).

الشخص لمقدور فإنه من المصريح عندهم<sup>(١)</sup>

التحلي بالذهب والفضة أو بغيرهما في  
اليد

٤٧- انظر المقام. حلي أنه يحرم على الرجل  
التحلي بالذهب في اليد، كما اتفقوا على أنه  
يحرم عليه استخدام حلي الذهب بجميع أشكاله،  
واسكن جمهور الفقهاء من مذهب الحكم ما إذا  
دعت الضرورة إلى اتخاذه كاتخاذ يد أو عضو  
آخر من الذهب.

أما المرأة فبحوز بها اتقاء حلي الذهب  
بجميع أنواعه.

و لكن لفقهاء كقولك على أنه يجوز للرجل  
التحلي بالفضة في يده، بأن يتخذ خاتماً له  
واحتفظوا في تحلي الرجل بالفضة فيما عدا  
الحاتم.

والتصلي في الذهب فـ٤-٦ وحلي فـ٦،  
ونحتم فـ٨، ٩).

أما التحلي بغير الذهب والفضة في اليد  
فالفقهاء فيه خلاف.

(١) القاري في الهدية ١٢٧/٢٠، والمحرر ١٢٩/٩،  
والشمسي وحاشية الطبري عليه ٥٥٨/٨، والذوق  
٢٢٨/٤، وشرح الثوري ٥٥٨/٨، وشرح الشيخ  
١٢٣٠/٤، ومعني المحتاج ٢٧٠/٢، والإتقان  
١٢٤/٢، ٢٣، وشكوك النجاشي ١١١/٢.

اصحهم يستوفون بهر من على نقاش<sup>(١)</sup>  
وللتصوير، نظر مصطحق القلب د (١) وما  
يحدث.

## يَسَار

التمسق:

١- يطلو الجسد في اسعة من العبي وانسعه،  
يقال يسار الرجل يساراً صارفاً من وجهه  
في تسار العرب يساراً وثبير واسميه، كل  
منه بمعنى التمسق وانسعة

وهي التمسق ﴿فَلَمَّا كَانَتْ هُوَ عَثَرَ فَنَظَرًا يَدَهُ  
بِشَرِّهِ<sup>(٢)</sup>، وَثَبِيرٌ لِيَدِهِ تَعْرِى، وَفِي التَّوْبَةِ  
﴿يَدًا تَحْتَ قَتْمٍ مَرْمَرًا<sup>(٣)</sup>﴾

ثم يطلو اليسار على لحداحة أحد  
اليمنى<sup>(٤)</sup>  
ولا يخرج المحسن الاصطلاحي عن التمسق  
لغيره<sup>(٥)</sup>

جمل الزوج الأمر بيد زوجته

٢- يا فلان، الزوج لزوجته، (أمره يملك)  
كن تموصاً في الطلاق

ويقرر لصاحب في مصطحق (ليرحم د)  
(١٦)

يد الأمانة ويد الضمان:

١- مراد بيد الأمانة يد ما تحته نصت  
إليه، يولد المالك لا على وجه العدل والرفقة  
والمراد بيد الضمان هي يد قبضت المالك بغير  
إذن صاحبه أو على سبيل العاقلة، أو على سبيل  
التزويج

ولمعرفة الأحكام المتعلقة يد الأمانة ويد  
الضمان (خلال المصباح في تطبيقاتها  
و ضمان د ١٧، ٢٦ وما بعدها)

## يَرْبُوع

نظر طمعة

(١) موزة الشعر ٢٨  
(٢) سورة الشرح ١  
(٣) سورة الشرح ١  
(٤) سورة الشرح ١  
(٥) سورة الشرح ١  
(٦) سورة الشرح ١

(١) حاشية التفسير وغيره ٢٤

## الألفاظ ذات الصلة

### ١- اللغوي

٢- العمري لله السعافي المال، يقال: أغنى الله الرجل حتى غنى عماراً قال<sup>(١)</sup> ولا يخرج المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي

والعلاقة بين اليسار واليمين المصنوع وأبصر من

### ب- الإحصار

٣- الإحصار في اللغة: مصدر أعمر وهو ضد اليسار

والعسوة فلما مات اليمين، وكذلك الإحصار<sup>(٢)</sup>

والإحصار في الاصطلاح عدم القدرة على التفتة أو أداء ما عليه يعدل ولا كسب

وقيل هو رباطة حرجه من ذلك<sup>(٣)</sup>

واليسار يأخذ عديبه ضد الإحصار.

### الأحكام المتعلقة باليسار

#### أولاً: اليسار بمعنى الفنى والمبعدة:

تعلق باليسار بهذا المعنى أحكام منها:

(١) لسان العرب، ٦٠٠ مصباح السير

(٢) لسان العرب

(٣) المهدد ٢/ ١٦٦١، القليوبي وعميرة ٢/ ٧٠

## الأول: طلب اليسار واليمين لتحصيله

٤- طلب اليسار واليمين ثم تحصيله مشروع، وفي لترتيب ليات تحت المسلم على اليمين مطلب الرزق وقصص الحال بالوسائل المشروعة، قال تعالى ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الشُّكُوتُ فَاسْأَلُوا فِي الْأَرْضِ وَاسْأَلُوا بِرُحْمٍ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup>

وإن عرس من ذلك ﴿فَسْأَلُوا فِي حَافِيَا وَفُجَارِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أولى كل مسلم صدقة قبل»<sup>(٣)</sup> أيت إن لم يجد؟ قال: يحصل يده في شئ يسهل ويصدق، قال ليل رأيت إن لم يستطع؟ قال: يعين قه الطاعة المهور، قال في له: أوتيت إن لم يستطع؟ قال: يأمر بالمعروف أو الخير قال رأيت إن لم يعمل؟ قال: يمسك عن شر، فإنها عبدة،<sup>(٤)</sup>

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سئل رسول الله ﷺ عن الطبيب للكسب؟ قال: «عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور»<sup>(٥)</sup>

(١) سورة الجمعة

(٢) سورة الطلاق ١٦

(٣) حديث: «أولى كل مسلم صدقة»

حرج المصنف في الفقه ١٠ (١٨٧) مسلم ٢٤

(٤) ١٦٩١ واللفظ مسلم

(٥) حديث: سئل رسول الله ﷺ عن طبيب الكسب..

أخرجه الطبري في الأوساط ٢/ ٨٠ - ط المصنف ١ -

(١٠٠ كمدف ١١، غنى ١٣٣)

الثالث أثر اليسار في العفة

أ- أثر اليسار في العفة الزوجية:

١- يفسر اليسار في قدر الغنى الزوجية

ومرورها، يستلزم ضرورة ودورها بمر

الزوج وعمره بمره بمره (١١١) (١١٢)

وإن سئل عن ثمره على ذلك قال: لا والله (١١٣)

ومرته جل شأنه، (١١٤) (١١٥) (١١٦)

وتمتصلي في مصطلح بمره ٩، حتى

(١١٧)

ب- أثر اليسار في نفقة الزوج:

١- أفقر الفقهاء على أنه لا يجب نفقة الزوج

على قريب إلا إذا كان موصراً بغيره، فوته

وتوفى عنه

وتمتصلي في (نفقة ٥٠-٥٥، ١١٠)

الرابع، أثر اليسار في الكفارات العرفية:

١- يشترط وجوب العنق في كفارات

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال

رسول الله ﷺ: إن أحب ما كلف من كسبكم،

وإن أولادكم من كسبكم (١١٨)

والأصل في طلب اليسار لإراحته، وتديكور

مديراً أو مكرهاً (١١٩)

نظر مصطلح (الكسب ١١٠، ١١١) على أنه ١٠

أ، كسب ٧-٨.

الثاني اختيار اليسار في الكفارة

الزكاح.

٥- اختلف الفقهاء في اعتبار اليسار في

الكفارة في الزكاح

فذهب الحنفية، ومجتهبه في التمسك،

والمجتهبه في مذهب الأصح - وهو ما رجحه

الأدري من شافعية إلى اختيار اليسار في

الكفارة

فذهب المالكية والشافعية في الأصح

واعتابها في روية إلى عدم اعتبار اليسار

في الكفارة (١٢٠)

١- وأوردته الهنلي في مجمع الزوائد (١٢١) وقال

رجال ثقات

(١٢٢) حديث: من أحب ما كلف من كسبكم

فمنه (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩)

صحيح

(١٣٠) نظر لأخبار ١٢١

(١٣١) من استسقى في ١٢١ (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥)

١- والقرص ١٢١، ومثلي المستنق ١٢١/١٢٢

٢- (الكسب ١١٠، ١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤)

(١١٥)

(١١٦) سورة طلاق ١١

(١١٧) سورة طلاق ١١

لدي يتعلق به وجوب الزكاة هو أن يملك  
لمكتمه مضافاً من أسال كفاصل من  
حاجته الأصبة.

واعظم تفصيل ذلك في مصطبح (زكاة ف ٢٨،  
٣١، حتى ف ١٤، زكاة الفطر ف ٦)

ب- حد اليسار في تحريم السؤال:

١٠- اخذت الفلانة من حد الفس الفلي لا  
يسرع معه اسؤال

ولتفصيل انظر مصطبح (حتى ف ١٢، سؤال  
ف ٩)

ج- حد اليسار في الكفاية في التناكح:

١١- اخذت العمياء لفلانين باعتبار اليسار  
في الكفاية في حد، والتعصن في صحيح  
(كفاية ف ١١، حتى ف ٢٢)

د- حد اليسار في النفقات

حد يسار الزوج في غرض نفقة المومنين  
(زوجته)

١٢- ذهب الحنفية والساكية وهو وجه هت  
اشتغلت إلى أن تحلله بحار الزوج الذي تقدر  
معه مائة المومنين للزوجة موكول إلى المعروف  
والنظر إلى الحال من التوسع في الإنفاق وعدمه.

قال ابن هاندين "صرحوا ببيان اليسار  
والإعسار في نفقة الأنكوب، ولم أر من

الظاهر، وتتل نص، والإلتزام بالجماع في  
مهادرهم أن يكون لمكتم موصراً، بأن يملك  
وقباً تجزئه للكفارة أو شئها فاعلاً في كفاية  
نصفه وكفاية غيره، نفقة، وكسوة وسكنى وأثاث  
لا بد منه، فإن لم يملك، ذكر تنقل إلى الحصول  
الأخرى، وهذا عند جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup>

ومن لمالك على أن المظاهر إذا حجز من  
الحق وقت الأداء، صم شهرين متتابعين

أما القادر وقت الأداء، حتى عجز الزوجة، بأن  
كان عجزه لها أو ما يسوي لمن ربه من به أو  
حار وغير ذلك، ولو كان محتاجاً إلى ذلك لأجل  
مرض أو نصب، كما إذا كان مثله لا يخدم  
نفسه أو سكنى يسكنى فلا يجزئه الصوم حينئذ  
ولا يتركه تركه ولا نفقة الواجب عليه، ولا  
يعذر بالاحتياج، مشدداً عليه، حيث ركب  
سكراً في القبول وزوراً<sup>(٢)</sup>.

والتعصن في مصطبح (كمادات ف ١٤، حتى  
ف ١٥)

حد اليسار:

أ- حد اليسار في الزكاة:

٩- اتفق الفقهاء على أن حد اليسار (المس)

(١) المصطلح ٩٧/٥-٩٨، ومفني المصنوع ٣٧٤/٢  
وكذا في المصنوع ٣٧٤/٥، ومفني ٧/٢٨٢

(٢) العرشي ١١٩/٢، والشرح المصنوع ٤٤٦/٣.



وفي وجه هندهم أيضاً أن لا اعتبار  
بالكسب، فمن قدر على خلق الموسرين في  
حق نفسه ومن في حقته من كسبه لا من أصل ماله  
فهو موسر، ومن لا يقدر على أن ينفق من كسبه  
فمعر، ومن قدر أن ينفق من كسبه نفقة  
اقتصادي متوسط، وبه قال الماوردي<sup>(١)</sup>.

وقال الحنابلة، الموسر من يقدر على انتفاعه  
سأله أو كسبه واستعمر من لا يقدر عليها لا  
سأله ولا بكسبه، ربيع بن من لا شيء له، ولا  
يقدر عليه

والمتوسط، من يقدر على بعض انتفاعه بماله  
أو كسبه.

ولما صاحبه الرعاية ممكن الزكاة معسر،  
ومن فوقه متوسط، وإلا فهو موسر<sup>(٢)</sup>.

ونصيب مما برأى في نفقة الزوجة من حال  
الزوجين من حيث الثمار والإحصاء ينظر  
مصطلح (عق ١٦، ونفقة ب ٩)  
حد اليسار في نفقة الأقارب.

١٢- اختلت نفقاه في حد اليسار الذي

يتعلق به وجوب نفقة الأقارب

و تفصيل في (نقطة ب ٥٢-٥٥، ٦٦)

عزلهما في نفقة الزوج، ولهمم وكذا أدرك إلى  
العرف والنظر إلى الحد من «توسع في الإفاق  
وحده»<sup>(٣)</sup>

والثالثة في بعده يدر الزوج وإصار،  
الذي يختلف عدد الوجب من انتفاعه باختلاف  
أوجه<sup>(٤)</sup>.

أحد وهو المعسر، أن المعسر هو ممكن  
الزكاة، ومن نذر على ما أو كسبه يقع نوعاً  
من كفائ ولا يكتفي، وعلم به أن لفريق كذلك  
يطبق الأولى، ويصرح في بحر، ومن قوى  
المسكين إن كان لو كلف إنفاق مدني وجع  
مسكيناً فمتوسط، وإلا فإن لم يرجع مسكيناً  
فموسر، ويتخذ ذلك بالرعي والوجاء، وقلة  
العيال وكثرتهم<sup>(٥)</sup>

وفي وجه آخر عند شخصية. أن الموسر من  
يريد دخله على عرجه، والموسر عكس،  
والمتوسط من سارى عرجه ودعاه.

وبه قال القاضي حسين، وحكم البصري.

[١] حاشية ابن حبيب ١٦٥/٢، وروضة الطالبيين  
١٠/٩، ٤١، وتفسير القرطبي ١٥/١٥٠، راتقوتين  
التفاهة ص ٢١٦، وأنسوي ٥٠٩/٢

[٢] روضة الطالبيين ١٠/٩، ٤٦، وانظر حاشية الرعي  
بماض أسس الطالب ١٢/١٩٢، حاشية الشرواني  
على نسخة المحتاج ٣٠٣/٨

[٣] مكي المحتاج ١٣٩/٢

(١) روضة الطالبيين ١٠/٩

(٢) الإنصاف ٢٥٥/٩، والبدع ١٨٩/٨

وغير المشاعب والحنانيه على أن التمييز  
بالعلاء والمأجول جرى على المشاعب فلا  
مفهوم له كقولنا تعالى ﴿وَيُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ كِتَابُ رُبِّكُمْ﴾

والذي يربى في قصه الحاجة في المجره  
يبدى به أن يقدم رجله اليسرى في موضع حلوه  
لقصه الحاجة. ولا يفرغ هذا عند الأصغر منه  
وقالوا قصه أموصع قيل فبما احتاجه فيه  
تحصل بسجده العبد فقيل قصه الحاجة كالعلاء  
لجديده قبل أن يلفظي حده حاجه. وقيل ما  
ذكر كليل مكان مستقر وفيه<sup>١١</sup>

(ر) قصه الحاجة (١٨، ١٩)

٨. ربي لأسماء يابسر بعد قضاء  
الحاجه للإساع<sup>٢</sup> فلهذا في البحر عن  
ممنه هـ قال أبو داود يعني رسول الله  
ﷺ لا يستحي أحد من عباده<sup>١٢</sup>

واللتصنيف (ر) اسماء (٣٠)

١١ سورة المدثر ٢

١٢ علي بن أبي حمزة ١، ٣٩٠ وسند السند ١٥١/١  
١٥٨، والترمذي ١٢/١، ورواه عن

١٣، ٩٥، شعير ١٢/١

١٤ علي بن أبي حمزة ١، ٣٩٠، كتاب الإساع ١٥، ٢٥  
وسند السند ١٥١/١

١٥ حديث سمعته عن أبي داود يعني رسول الله ﷺ أن  
يسعى أمهه يمشي

مرويه (١٨، ١٩)

هـ- حد اليسار في الأضحية.

١٤. حلف نفعه في الشرط الذي فيه  
سكن لأصبع أو جبهه علمه في حد من  
حد من بشرته.

والفصل في مصطلح (عري ٢١)، أصعب  
(١٨، ١٩)

و- حد يسار من جعل من العاقلة

١٥. حلف نفعه في حد من بشرته  
لنحو جعل فيه من العاقلة

واللتصنيف (عري في مصطلح من ١٨)

ثبأ اليسار بمعنى العصب الأيسر  
للإنسان

خلق اليسار هذا المعنى أحكام منه

أ- ما يصيب تقديم اليسار فيه

١٦. قاعدة الشرع في تقديم اليسار على

اليمين. لما في من باب التبريد والتفكير  
يبدى فيه التامنه وما كان جبهه ينادى فيه  
متمم

١٧. فعلا يبدى فيه التامنه دخول فعلاء

يبدى به حل فعلاء (الحرف في ١٨، ١٩) قد ورد

اليسرى في المجره فيه، وأن يؤخره في

الحرف فيه ويعنى برحل يده من المجره

ب- ما يطلب تأخير اليسار فيه

١٩- لأصل استحب تأخير اليسار عن  
 اليسار في كل ما كان من باب التكريم  
 والشرف، ويتفرع عن هذا الأصل،  
 استحباب تأخير اليسار عن اليمين في  
 الخروج من المسجد والمواضع والناس  
 وحاصل الفطر، وما إلى ذلك من الأمور  
 (١٠٠ ب من ٤٠-١٢)

## يسير

التعريف

١ السير في اللغة السهل، يقال سُر  
 شيء، مثل عرب فهو يسير أي سهل، ومنه قوله  
 تعالى ﴿وَسَكَنَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup> وقوله  
 تعالى ﴿وَلَقَدْ سَرَّكَ الْقُرْآنُ إِذَا يُرَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>

ومن معاني السير: السهولة القليل، ومنه  
 قوله تعالى ﴿وَمَا تَقْتُلُوا إِلَّا يَسِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>

ويسير هذا المعنى، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْ  
 تُمِرُوا﴾<sup>(٤)</sup> وسرل اسمي لله يسرورا  
 ولا تسرورا<sup>(٥)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
 اللغوي<sup>(٦)</sup>

## يسير

نظر، سير



(١) سورة الاحزاب: ٢٠

(٢) سورة النور: ٧

(٣) سورة الاحزاب: ١٢

(٤) سورة الاحزاب: ١

(٥) حديث: يسرو ولا تسروا

(٦) انظر: البخاري المصنف ١٩٦٤/١ مسلم

(٧) ١٣٥٩/٣١ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم

(٨) المعجم في غريب القرآن للأمامي والشيخ  
 الصغير

## الأحكام المتعلقة باليسير

سئل في اليسير أحكام منها

أ- يسير التماسات

٢- حلف لعمياء في أحكام اليسير من استجابات، وما يعنى عنه من أنواع عقد استجابات، من لا يعنى عنه، كما اختلفت آراؤه فيه، يدفع به اليسير من غير، هل ينصرف ويغادر أم يدفع بانفسهم وهل يرجع ذلك إلى رضى المصاب ووجهه أم يرجع إلى رأي غيره؟

هل يعنى عمداً يعنى عنه من يسير التماسات في صلاصة؟ وفي التوبط؟ وفي اليد؟ ويمكن أن أم في كل ذلك؟

لغايين عقد الأحكام وغيرها في مصطلح (عمود) ف ١١-٧، مبدعات ف ١١-٢، مباد

ف ٢٢

ب- الحركة اليسيرة في الصلاة

٥- ذهب للمعاهد إلى أن الحركة أو فعل اليسير لا يطل به الصلاة، لما ثبت من أن النبي ﷺ كان يصلي وهو حامل أسلحته من ربيب، فإذا سجد وضعها وإد قدمه عليها<sup>(١)</sup> ولا ﷺ

(١) حديث: "كان النبي ﷺ إذا كان يصلي وهو حامل أسلحته سجد بها".

أخرجه البخاري (صححه الألباني) ٢٥٩٠ ومسلم (٢٤٠١) عن أبي خنيفة، قال: سألت أبا هريرة

عن النبي ﷺ قال: "من نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها".

وهذا القول قد حكيه الأعيان من لحركات اليسيرة إلا أنهم اختلفوا في حد اليسير، ومن يفتقر به؟ فقال بعضهم: يقدر بالعرف، لأنه لا ثوب فيه، فراجع لعمدة كالمذهب وأخر.

ومن بعضهم: يفتقر باليسير، لا غير، فلهذا فيه التفرق، أم لا فهو يسير<sup>(٢)</sup>

والتمثيل في مصطلح (صلاصة) ف ١١-٢

ج- الكلام اليسير في الصلاة

٤- يعنى بمعناه، على أن الصلاة يعنى بالكلام لعمدة، سواء كان كثيراً أم يسيراً، ما لم يكن لإصلاح الصلاة، لإحدى أركانها أو ركعة ﷻ

(١) حديث: "إذا كان النبي ﷺ في الصلاة، فليصلي، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها".

(٢) حديث: "إذا كان النبي ﷺ في الصلاة، فليصلي، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها".

(٣) حديث: "إذا كان النبي ﷺ في الصلاة، فليصلي، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها".

(٤) حديث: "إذا كان النبي ﷺ في الصلاة، فليصلي، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها، ولو نسي أن يصلي في الصلاة، فليصليها".

ونص الشافعية على أنه إذا كان الكون  
جبراً ومعه به قطع القرعة، فإنه يقطع العرض  
على الأصح، ويترك ستماءها، بتأثير الفعل مع  
الشيء، كقول ترمذيه: له لسانه، فإنه يصح أن  
له يقسم بأحداهما منفرداً

وقالوا ليس هنا ما جرت به العادة  
كنفس وسراة

ومما يدل على الأصح لا يقطع القرعة لأن قصد  
القطع وحده لا يؤثر، والكون البير وحده لا  
يؤثر، بل هو فكذا إذا اجتمعا<sup>(١)</sup>

## ٥- الفاصل البير بين السلام وسجود السجود

٦ نص في هذه الخبر يروى أن محل سجود  
السجود بين السجود والسلام على أن يسلم، إذا  
ترك سجوداً بسجوداً وسلم، ثم تذكر بعد  
دخول سجود أن يسجد للسجود رعباً في ذلك،  
لما روى ابن مسعود أنه قال: ليس في سجود  
سجود السجود بعد السلام والكلام<sup>(٢)</sup>

وما إذا ترك السجود عمداً وسلم، فالأصح  
عند الشافعية أن سجود السجود فاق لغيره

تكم في الصلاة، يكتم الرجل صاحبه وهو في  
جبهه في الصلاة حتى يركع **وَقَدْ تَرَى**  
كثيراً<sup>(٣)</sup> فأمرنا بالسكوت، ونهيت عن  
الكلام<sup>(٤)</sup>

أما إذا كان الكلام لإصلاح الصلاة فقد  
اعتصموا في بطلان الصلاة به<sup>(٥)</sup>

والنفس لي مصطلح (صلاة) ١٠٧-  
١٠٨.

## د- السكوت البيرة في قراءة الفاتحة في الصلاة:

٥- هي للشافعية والعامة على أن السكوت  
الطويل الممدد في أثناء قراءة الفاتحة في صلاة،  
يفسخ القراءة ويجب على المصلي استئناف  
القراءة لإتمامها بالإعراف، حتى إذا كان أو  
لحق، لإحلال ذلك دعاءاً أو أتممة، وحسن  
الحافظة هذا الحكم بالإمام والمنفرد

أما إذا كان السكوت يسيراً ولم يقصد فيه  
فلا يبرأه استئنافها، لعدم اختلاف بين العامة  
بذلك

(١) سيرة النخبة ٢٢٨

(٢) معنى المحتج ١٥٩٦، والصحیح الخوري ٣٠٥-٣٠٦، وكتاب خارج ٣٨٩

(٣) حديث ابن مسعود أنه قال: سجدة من السجود  
خرج البخاري (فتح الباري ١٤/٢) ومسلم

(٤) واللفظ للمسلم

(٥) واللفظ للمسلم

(٦) معنى المحتج ١٤١١، كتاب خارج ٢٧٨، وما  
يشبه.

عن ابي عبد الله، وفي سيرة ما لم يشر به إلا عن أبي  
عن القبول<sup>١</sup>

والفصل في عقد ٦٨-٦٩

ب- الفصل السیر بین المثنى  
والمثنى

٨- ذهب الفقهاء إلى أن من شروط صحة  
الإنشاء الاتصاف بين العنصرين المثنى  
والمثنى به، بحيث يبدآن كلاماً واحداً  
مرفعاً، ولا يصح في هذا الاتصاف عاصم  
يسر تمكنه من أو من أو مدرك أو  
نطاق صوب، لأن ذلك لا ينفصل أصلاً عرفاً<sup>٢</sup>  
والفصل في مصطلح (عشاء ٦٨، ٦٩)

ج- الفصل السیر بین الرضعات

٩- ذهب الفقهاء الذين يرون أن الرضاعة لا  
تثبت إلا برضعات متتالية إلى أن ينفصل إذا  
أرضع من غير الثدي، مرضاً يسيراً، فلهذا ونسب  
أولها خيفة أو جودك، ثم عاد كثير النكل  
رضعاً واحداً، فإن طالع يهودي ومرد، وكان  
لثدي في هذه الرضعة راحة يضا، وقد  
يحول لطفل من الثدي إلى ثدي أو حوث الرضعة  
وكان الفصل سيرة، أو فصلك الرضعة من

محل، لأنه فصح الصلاة بالسلام وإن كان  
لفاصل يسيراً.

وكذا إن تركب سهر<sup>٣</sup> وهذا الفصل، ثم  
المحل بالسلام وتذكر الله بالقول<sup>٤</sup>

١- الفصل في مصطلح (سجود سهو ٩)

و الفصل السیر بین الإيجاب والقبول  
في العقود

٧- ذكر الفقهاء أن العقود التي يبرم لمحتبه  
الإيجاب والقبول بشرط أن لا يطول الفصل بين  
الإيجاب والقبول، فإن طالت الفصل لم يصح،  
لأن طول الفصل يخرج الشيء من أن يكون حراً  
للأول

٦- الفصل السیر بین الإيجاب والقبول فلا  
يضر في صحة العقد لعدم إتمامه بالإعراض  
عن القبول كما لا يضر به وطول الفصل  
أجبي عن العقد - وهو - من الإيجاب  
والقبول وإن لم ينفرد عن محله، لأن به  
إعراضاً عن العقد.

٥- لمرد بالأجبي هو: أن لا يكون من مثنى  
العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته،  
والفصل انطوي هو ما لم يشر به بالإعراض

١١- محلي الصحيح ٥٥٧  
٢٢- محلي الصحيح ٥٥٨

٢١- محلي الصحيح ٥٥٨ وكما في الف ٩٦٦

الذي فصل بين تشخيص صفة عادت، لأن  
المرجع في هذا في الثغور، لأن الشرح ورد بها  
مفك ولم يحدد، يزعم ولا يفتقر<sup>(١)</sup>

(: رهاق ف ٤٤)

## يَقِين

ط- القاصد اليسير بين ولادة الولد وبين

نفيه

التحريم.

١- يقين في اللغة: العلم وراحته الشك،  
وحسين الأمر، وهو يقين الشك وهو ثلاثي  
من باب تع، يقال: يقن، الأمر يقيناً،  
لست راضح، فهو يقين جميل بمعنى فاعل،  
ويستعمل متعدياً متب والمادة يقن.  
يقن، وبلغت به رأيت به<sup>(٢)</sup>

اليقين في اصطلاح المعناه هو جرم الفح  
بموجب الشيء، أو عدم وقوعه<sup>(٣)</sup>

الألف ذات الصلة:

### ١ اليقين.

٢- شك في اللغة لا يربط، بخلاف  
اليقين واليقين

١٠ بشرطه في ترك في طمان عند  
الذهب، أو يكون لبي عقب العلم بولادته، ولا  
يضر لمصالح السر إذا كان قدير، كان يلمح خبر  
الولاية، فلا فاعل التعي حتى يصح، أو كان  
جائماً طائراً، أو عارية طيرة، وثقت به  
اختلافهم في أمثلة لبي يثبت بها، في  
نسب الولد عند متأخر عن النبي ويحذر  
عليه بغيره<sup>(٤)</sup>

و يتعصب في (سب ف ٥٤-٥٥، معان  
٢٦).



١١ اصطلاح معتبر، وقد مرر المعجم ومختار  
اصطلاح، ولدي أصوب، ومحمد عفاي في اللغة  
٢٧٦

١٢ قرر اصطلاح في سير ١٥٤٩، وشرح المصنف  
لمحمد خالد الأتاسي ١٤٧٦ (اصطلاح) من السطحة

١٣ معني المحتج ١٥٧/٣، وقد ثبت في ١١٩١  
١٤ معني المحتج ٣٨٤/٣





تؤتيه الله

والنصب في كتب النجاة.

### القواعد الفقهية المتعلقة باليقين:

بعد القضاء لليقين وأحوال يقينه على الشك  
و يقين وأحوال يقينه على الشك، صلب  
ويست الحكم الشرعي عند يكون هناك يقين أو  
ظن أو وهم

دس مع هذه القواعد

### القاعدة الأولى: اليقين لا يزول بالشك

١ معنى هذه القاعدة أن ما ثبت يقين لا  
يرجع بالشك، وما ثبت يقين لا يزول إلا بهيئة  
و دينها ترك لله إذا وجه الحكم في يقين  
فأشكال شبهة أخرج منه شيء، أم لا؟ فلا يخرج  
من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يبعد ويحده<sup>(١)</sup>

ومن بي سجد فعدوي قد قال قال رسول  
الله ﷺ: «شك أحدكم في صلاته، فلم يدرك  
صلى ثلاثاً، ثم أربعا» فليطرح شك، وقيل  
عنى ما سبها<sup>(٢)</sup>

(١) صورة التكليف، ٩٣

(٢) حديث إذا وجد أحدكم في صلاته شيئاً  
أخرج مسلم (١/٢٦٩) في حديث أبي هريرة، هـ.

(٣) حديث أبي سعيد الصوري إذا سلك أحدكم في  
صلاة ٩  
أخرج مسلم (١/٢٦٩).

ومن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت  
رسول الله ﷺ يقول: «يد سبأ أحدكم في صلاته»  
لم يدرك واحدة صلى، أو اثنين؟ يقين على  
واحدة، فإذا لم يدرك حتى اثنين أو ثلاثاً؟ يقين  
على اثنين، فإذا لم يدرك ثلاثاً صلى، أو أربعاً؟  
يقين على ثلاث، وكيفية سجدة قبل أن  
يسلم<sup>(١)</sup>

عند، ونظراً لأن اليقين يرد في كل أحوال  
نقطة أساسية في جملة من القواعد التي تتعلق  
بالمعنى باليقين، أو وجد، وترك النظر والشك  
والوهم.

ومن ذلك قاعدة الأصل ما كان على ما  
كان، من إثباته من يقين الطهارة، وشك  
في استلزام هو مطهر، أو يقين في الحدث  
شك في الطهارة هو محدث

ومنها الأصل براءة الذمة

ولذلك مع دليل في شمس الذمة شاهد واحد،  
ما دم يعتقد بسببه شيء

ومنها قاعدة من شك هل فعل شيئاً، أو لا؟  
بالأصل أنه لم يفعله

(١) حديث عبد الرحمن بن عوف: «إذا سجد أحدكم في  
صلاة ٩  
عمره الرمادي (١/٢٦٩)، وقال بن جرير في  
المختار (١/٢٦٩) حديث، أخرجه ثم أثنى في  
دعائه

وإذا حل به، دعه حتى من يسي يمشي  
وذلك في فصل أو الخبز حمل على غنبل لأنه  
أطيب، بلهم إذا لم يمشي الدعة بالأصغر فلا  
تأكل إلا بغيره

## يَلْمَلَم

التعريف

١- يَلْمَلَم رَأْيُكَ أَوْ رَأْيُكَ فِي الدَّعَى حَتَّى  
تُحِلَّ بِرَأْيِكَ مِنْ مَكَّةَ مَقَاتِ النَّاسِ<sup>١١</sup>

ومدلول هذا المصنف الدعوى، لا يخرج عن  
مدلوله الدعوى

قال من حجج بسم الله تعالى، وهو  
هذا هو، مك، وهو حل من حال دعاء على  
من حل في مك<sup>١٢</sup>

وذكر مشروعي طلاء على كرو، ويصو  
والتحبة المفتوحة، ودعاء بسم الله  
حل من حال دعاء جميع مك، مشرو  
في دعاءه بالمشرو، بينه وبين مك من حل في

القاعدة الثانية الأصل في الأضلاع  
التحريم

١- إذا تناول في مائة حل حرمة مشرب  
أحرمه، ولهذا لا يجوز التحريم في التزوج<sup>١٣</sup>

القاعدة الثالثة الأصل في الأضلاع عدم

٢- ومن أمثلة القول عام التحريم في  
قوله لم يرح

ويراجع مصنفات آخره ١، مك ١،  
ومع



١١- قدوس المحيط، دواعي حرم

١٢- الحرم، أني ٥

١٣- جامع برواهي على عهد أحمد، ١، ٢٩٠

١٤- انظر كتاب الحجج ٢٠، الفهرست ١٣

١٥- الأصح مشروعي، من ١٢

١٦- دعاء الله من مك، ١، ١٠، ١١

١٧- وهو الدعاء، وهو من مك، مشروعي

١٨- وهو الدعاء، وهو من مك، مشروعي

١٩- لأحد، هذا المشروعي من ٥

٢٠- لأحد، المشروعي من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

٢١- المشروعي من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠

٢٢- المشروعي من ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠



## الأفعال ذات الصلة:

اليسار:

٢- اليسار في اللغة الجهة، ويسار اليد اليسرى، ويسهولة والعسر<sup>(١)</sup>.

ويستعمل انعماء هذا اللفظ بالمعنى المعوي منه<sup>(٢)</sup>.

والصحة بينهما أن يمين سلاى اليسار إذا أريد بها الجارحة والجهة

الأحكام المتعلقة باليمين:

أولاً: اليمين بمعنى الجذبة<sup>(٣)</sup>:

تقديم اليمين على اليسار.

٣- يستحب تقديم اليمين على اليسار في كل ما هو من باب التكريم كالوضوء والتمسك، ويستحب تقديم اليسار على اليمين في كل ما كان من باب الإهانة والاذى، كالاتصاف والاستجاء، الحديث عائشة رضي الله عنها كانت يده رسول الله ﷺ اليمنى مظهره وعلامة، وكانت يده اليسرى

(١) التمعج الكبير، ولان العرب، والعاموس الحديث.

(٢) كتاب التبايع ٣٢٩/١، ٤٨٢/١، ٥٥٦.

(٣) جوارح الإنسان - أعضائه وأجزاءه - يمينه، يده ورجله، وأعضاها مخرجه لأخر جرحه النهر والقرى أي يمينه (لغة العربية).

لخلاله وما كان من أدي<sup>(١)</sup>

ولحديث حمزة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يجعل يمينه لعلامة وشرايه ولها، ويجعل يصره لما سوى ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال الموقن - والضابط أن يفعل إن استعملت له الجارحان فذات اليمين في فعل الرجاء، والمضاد في فعل المرجوح، وعقار يسر، فإن شق مركب كالركوب لأن ايداعه يوضع يسرى في المركب يسر وأسهل<sup>(٣)</sup>.

(٤) تيسر ٢-١١

تقديم الرجل اليمين عند الخروج من مكان نصية الحاجة:

٤- يستحب لمن يخرج من مكان نصية الحاجة تقديم يمينه رجلاه لأنها أحق بالتقدم إلى الأماكن الطيبة، كما يستحب تقديم يسرى رجلاه عند دخول مكان نصية

(١) حديث عائشة: أكلت يده رسول الله ﷺ اليسى لظهره.

(٢) أخرجه أبو جواد (٣٢٩/١) وأما ابن حجر في التلخيص ٣٢٩/١ ط الطهطا بالنظام، ولكن ذكر أنه لا شك من حديث حمزة وهو آتي ذكره

(٣) حديث حمزة أن رسول الله ﷺ كان يجعل يمينه لعلامة وشرايه.

(٤) أخرجه أبو جواد (٣٢٩/١).

(٥) رتبة سموية ١٨٥/١، وأما الخليلي في منح اليمين ٥٧/١، والمصنوع ٣٨٤/١، والمصنوع ١٩١/١، والنجاشي والإكيلي ٢٧٨/١.

## المصطفية والاستشفاء باليمين:

٧- من أدب الوضوء مصطفية والاستشفاء  
بأيدي يمينه والاستشفاء باليسرى<sup>(١)</sup> وانظر  
لتفصيل في مصحح (مصنعة ق٤)

## تقديم اليد اليمنى على اليد اليسرى في التيمم

٨- صورته أن يمر في المصح اليد اليسرى  
على اليد اليمنى ثم اليد اليمنى على اليد اليسرى.  
والتفصيل في (تيمم - ق٢٧)

## وضع اليمين على اليسار في الصلاة:

٩ ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية  
والشافعية والحنابلة) في رواية إلى أنه يس  
للمصطفى وضع يمينه على يساره  
وذهب المالكية على ما ذهب إلى أنه يتدب  
مكثراً محل إرسال يده بجليه، والتفصيل في  
(إرسال ق٤، صلاة ص٦٢-٦٤)

## تقديم الرجل اليمنى في دخول المسجد

١٠- ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية  
والشافعية والمالكية) إلى أن تقديم الرجل

الحاجة، سواء كان في خلافه أو غيره، وكذا حكم  
كل مكان بحيث كحما ومفضل ومبركة، بتقديم  
يسرى وحينه دخولاً وبساعتها خروجاً<sup>(٢)</sup>

ر: قصص الحاجة ص٢٦، تيسر ص٧

## الاستنجاء باليمين:

٥- يكره الاستنجاء باليمين لا إذا كان  
باليسرى فهو يصح الاستنجاء به فلا  
يكره<sup>(٣)</sup>، وللتفصيل انظر (استنجاء ص٥٠)  
وما بعده

## تقديم الأيمن من أعضاء الوضوء على اليسار:

٦- يستحب البدء في الوضوء بحل اليد  
اليمنى حل اليسرى، ويبرز حل اليمنى قبل  
اليسرى<sup>(٤)</sup>

ر: وضوء ص١٦٩، تيسر ق٤

(٢) حاشية الفصولي ١/١٨٩، وحاشية ابن عابد ١/٢٣٠، حاشية الطحاوي على مراتب الفلاح ص٢٨  
والمتصور ٢٨١/١، وضع الرقة في حق المصنف  
١٧١/١

(٣) نقول في حقه ١/١، ومما يحتاج ١٢٧  
والمتصور الكبير ص١٧١/١، والفتاوى  
١/٥٤، وقصص الفلاح ١/٦١، والشرح المصغر  
١/٦١، وحاشية الفصولي ١/١٠١

(٤) انقضى الوضوء ص٨١، والبحر الرائق ص٢٩،  
والمتصور ٢٢٢/١، واليمين ١/١٦، وحاشية  
المتصور على شرح الترمذ ١/١٦٧

١- مراتب الفلاح ص٢٢، والفتاوى الحديثة ١/١٩١،  
والفتاوى ١/١٩٠، والعماري للمودودي ١/٢٠٠  
٢٢١

أبعتي سنة عند دخول المساجد كلها، ويرى  
أنملكه أب يمدح بك.

والفصل في (مسجد ب ١٩٠، تاسم ف ٧)

### الأكل باليمين.

١١- بين الأكل باليمين، الحديث عمر بن أبي  
سهمه رضي الله عنه قال: كنت غلاماً في حجر  
رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة  
فقال لي رسول الله ﷺ: يا غلام! سر! وكف  
يمينك، وكف مما بيك! ١

وصرح الشافعية والمطابقة بأنه يكره الأكل  
وشراب الشمال من ضرورة ٢

(و' كل ف ١٢)

وصح اليد اليمنى تحت الفخذ الأيمن عند  
النوم

١٢- بين عند النوم وضع اليد اليمنى تحت  
الفخذ الأيمن، الحديث أنس بن مالك قال: كان  
أبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه وضع يده اليمنى  
تحت فخذ الأيمن، ولله، اللهم فني عندك يوم

١١) حديث عمر بن أبي سلمة: كنت غلاماً في حجر  
رسول الله ﷺ،  
أعرج البخاري (ضع خبري ٢٠٦٩).

١٢) ورد بصيغة ١٢٩٠ وسألت الشافعية على شرح  
الرسالة ١٢٩٠، وحال كوفي التي ١٢٩٠  
١٢٩٠، وفي السعدي ١٢٩٠

ثبت غير ذلك ١

بالتفصيل ينظر (نوم ف ١٠)

الفصل في الأكل من اليد اليسرى:

١٣- ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب الابتداء  
عند بعض الأكل باليد اليمنى ثم اليد اليسرى  
وبالرجل اليمنى ثم اليسرى  
والفصل في مصطح (أفقد ب ٢٠، برام  
ف ١٢).

### قطع يمين الماروق

١٤- اتفق الفقهاء على قطع اليد اليسرى في  
العرقة الأولى

(ر: سرفه ف ٦٣-٦٥).

قطع اليمنى باليسرى قصاصاً:

١٥- يشترط في القصاص فيما دون العنق  
المستقلة في محل الجاه في اليد، فلا تقطع  
اليمنى باليسرى، ولا اليسرى باليمنى، ولا  
يقسم من غير اليمنى باليسرى، ولا من  
اليسرى باليمنى

(ر: جديفة على ما دونه النفس ٩٠).

١٦) حديث البراءة قال: أتتني امرأة قال: أرى إلى  
براءة ١

خرجت مني في هذا اليوم، قال: (ص ١٢٩) ط  
رسالة، وصحح إسناده، أن من من قطع اليد  
١٢٩٠ ف ١٢٩٠.

بحدث عائشة رضي الله عنها قالت: 'اكان رسول الله ﷺ إذا غسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب، فأخذ يكتبه يداش رأسه الأيمن، ثم الأيسر، ثم أحاط بكتفه فقال يدي على رأسه' (١) ولم يصح (روى قبل ب ٢٢).

### تحويل الوجه يمينا وشمالا في الأذن:

١٩- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا انتهى المؤمن إلى دمي على الصلاة، حي على الفلاح، حول وجهه يمينا وشمالا وفداه مكانهما ثم رخصه أن يلتفت في دمي على الصلاة إلى يميني دمي حي على الفلاح إلى الشمال. ورواه الحنفية إن استدارا مؤذنا في السجدة عند استأذنها قحمن، يستأذنها في المنقعة عند الجعلتين، وسرج رأسه من النكوة سمتي ومولود: دمي على الصلاة مرتين، ثم يخرج رأسه من نكوة اليسرى ويحول دمي على الفلاح، مرتين، وهذا إذا لم يتم لإحلام مع بقاء المؤذن في مكانه، وما إذا تم تحويل لرأس يدي وشمالا فهكفي بذلك فلا يزال التردد من مكانيهما

### الأذن في الأذن اليمنى للمولود:

١٦- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يس الأذن في الأذن اليمنى للمولود، والإقامة في اليسرى وقصص مالك إلى أنه يكره أن يؤذن في أذن الصبي المولود (روى أذن ب ٥١).

### تأبى: اليمين بمعنى الجبهة:

اليدان بالحيات الأيمن من القدم عند الاستسك.

١٧- بين العلماء بالحيات الأيمن من القدم عند الاستسك (١)، أن عائشة رضي الله عنها قالت: 'اكان دمي ﷺ يحسبه اليمين في شتمه ولرجله وظهوره، ولي شابه كذا' (٢). وانظر مصطلح (سباك ب ١٥).

### يد التسل بالثقة الأيمن:

١٨- بين للفتن عند يدي الماء على جسده أن يبدأ بإقاضة الماء على شدة الأيمن،

(١) مطلب أولي الفتي ٨٠/١، مجمع ٥٦٢/٩، وفتاوى الهندية ٢٧/١، ودرقة الطالبي ٥٧/٩، وفتح الصبر ١٦١/٩  
(٢) حديث عائشة: اكان النبي ﷺ يحسبه يمين.. ا  
الفرقة البخاري الفتح البكري ١٦٩/١، ومسلم ١/١٢٦

(١) حديث عائشة: اكان رسول الله ﷺ إذا غسل من الجنابة...  
أخرجه البخاري (فتح الباري ٢١٦/٩)، ومسلم (٢٥٥/١)، والسنن لمسلم.

## التياس في خلق المراس:

- ٢٢- يسحب استئناس في حرم الزمر، صعد  
شق الأيمن على الشكر الأيسر  
ولكن معهما دخلوا من ثغرة يمين  
لمحزون أو يمين تحدي  
وانتصبل في مصطلح (تياس ١٢)

## التياس في إدارة الإثاء

- ٢٣- ذهب القضاة إلى أنه بمن إدارة الإثاء  
على حمة الأيمن دلايمن بعد منسحق ماشوب  
إذا كان عند جلد آخرون  
وانتصبل في مصطلح أتياس ١٤، شرب  
١٣٣

ورهب استنكبه في محمد إلى أن للمردود  
يلور حون، المار حالك لأذا ويؤذن كيف يسر  
وسو ذي لاستنكبه، ثقبه بجميع يمينه، وليس لا  
يلور إلا بمن المراس من الكعبة، وليس لا  
للدوان لا يفسح من حزنه دلاول، ولا  
ثلاثي، وليس لا ييلور إلا عند الجديدة<sup>٢١</sup>  
للبلد بفضل ميامن يمين

٢٤- بمن يمينه بفضل عباس الصب تحدث أم  
عطب وصي نة عنها قسب لما عشتا<sup>٢٢</sup>  
قال ابدان ميامنها<sup>٢٣</sup>

ر نظر الصمبل في مصطلح (تسبل يس  
٢٤، تيمن ١١).

السير من يمين الكعبة عند الطواف.

٢٤- ذهب معها، إلى أن من وجبته  
لطفوا في كل لطف اليمين شريف عنى  
يسار.

و نظر الصمبل في (طوب ٢١)

## يُهود

انظر أمن اللات



٢١- نظري الجنية ١٩٦١، وحاشية الناس في ١٩٦١/١.  
و نظري لوي نفس ١ ٢٩١ ٢٩٥، ورواف الطاقم  
١٩٩٩.

٢٢- حديث أم عطب شد شفا منه ١٩٩٩.  
٢٣- ليخاري (اتم الفاري ١٩٩٠)، وسمم (١٩٩٩)  
١٩٩٩.



مذاً ليهـ يحصل بطارح معجر صادو، وليل  
 لنهار من طلوع الشمس إلى غروب  
 ودن بعضهم النهار انتشار عبوء الصبر  
 واجتماعه، والجمع أنهر<sup>(١)</sup>  
 وفي الاصطلاح النهار من طروق الشمس إلى  
 غروبها<sup>(٢)</sup>

والصلة بين اليوم والنهار هي أن اليوم أطول  
 من نهار  
 به- الليل.

٢- الليل في أصل لغة من مغرب الشمس  
 إلى صبح معجر لصادق أو الشمس.

وقال في الصباح: هو من غروب الشمس إلى  
 طلوع الفجر

وهو في الاصطلاح هو من غروب الشمس إلى  
 طلوع معجر لصادق أو إلى صبح الشمس<sup>(٣)</sup>

وصلة بين اليوم وليل تصاد.

ج- المحي.

( المحي هو نوقت والسنة قليلاً كان أو  
 كثيراً.

(١) الصباح معجر. ولسان القمصان وضع ابريق  
 ٢٤

(٢) صليبه ابن عدي ١٤٢٩، وحاليا معجر على  
 ارجح لاصحلي من الصباح ٢٤٠٩

(٣) صباح معجر، (عرب الله أن لأصباح، وهو مع  
 منه للبركتي

## يَوْم

التعريف

١- اليوم في لغة معجر من الزمان اوده طلوع  
 الشمس إلى غروبها وجمعه. يوم، ويذكر  
 معرفته وثابت جمعه أكثر، يقال: أباه  
 مباركة<sup>(١)</sup> وفي التنزيل ﴿وَالْحَقُّ أَكْبَرُ  
 لَيْلَى مُسْتَوْتَرَةً<sup>(٢)</sup>﴾

والمعنى الاصطلاحي هو زمان من طلوع  
 المعجر الذي إلى غروب الشمس<sup>(٣)</sup>

الألفاظ ذات الصلة.

١- النهار.

٢- النهار في اللغة ضياء ما بين طلوع الفجر  
 إلى غروب الشمس، وفي حديث: فلما هو  
 سراد الشمس وانما النهار<sup>(٤)</sup>، قال ابن حجر

(١) الصحيح المبرور، وصاب، الخرد، والمصحح الوحيد

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥

(٣) التكملة لأبي عبد الله الكوفي ١٨٢٤، وصاب بن  
 حلي ١٤٢٩

(٤) صواب: هو سراد الليل من الشمس إلى  
 ارجح الطاري (فتح الباري ٢/٢٤٩)، وصح ٢/

٧٢٧ من حديث عدي بن سالم والبيان للمصنف

أو زيد أو دهر ثلاث كله س<sup>١</sup>  
وعند الس<sup>٢</sup> معبذ مع الحس على المدة المطلوبة  
والقصيرة

إودلو هو قال له اب طلس إلى أبي أو بعد  
حين طلبت حضي لحيه<sup>٣</sup>

والصلة بين الحبي و ليوه أو الحبي أحم من  
يوم<sup>٤</sup>

### و- الوقت

د- لوف في اللغة مقدار من الزمان  
معروف لأمر ما، وكل شيء قدوم له حيث  
يقدر وقته

ولا يعرج المعنى الاصطلاحي على الدنى  
للفقير<sup>٥</sup>

والعلاقة بين اليوم والوقت هي أن الوقت  
أعم

### الأحكام المتعلقة باليوم:

نظر اعتكافه يوم

٦- اليوم إما أن يكون صعب أو غير صعب -

وفي القاموس الحبي المعهود أو ترك منه  
يصبح نجس الأوصاف، طال أم قصر، يكرن منه  
أو كثر<sup>٦</sup>

بذل كنودي هو لجاري أن الحبي عند  
الشرب من ساعة إلى ما لا يحصى هذه<sup>٧</sup>

قال لفرأه الحين حيان حبي لا يروى على  
هذه، وأصبح لغير ذكر له جل ثاره ﴿تَوَقَّ  
لِغَلَاظِ كَلِّ جِرِّ يَفِيهِ رِيحًا﴾<sup>٨</sup> من أشبه

قال ابن العربي الحين استجود لا يعتز به  
حكمه، ولحبر الممنوع من الذي سخط به  
الأحكام ويريد به 'سكتة'<sup>٩</sup>

واحتب الغناء في المراد منه الحين  
بذل حبي الحين مكررة سنة أشهر

لأن لعب المظفر في كلامه ما يدل أنه من  
أشهر فيحمل مطلق كلام الأدي عليه<sup>١٠</sup>

وبه قال الأراعي وأبو عبيد<sup>١١</sup>

وبالملك من عيب ألا يعمل شيئاً من حين

١٦) 'الصباح العبر' والقاموس المصيد والطلع على  
أول الطالع من ٢٩٠ وسمره من ٢٢٩

١٧) بهذا الاسم والفتا ٢٩٦

١٨) سورة القدر ٢٨

١٩) حبر القرمي ٢٢٢

٢٠) نحو المختار ١٠٧٢، وكذب الفتاح ٢١٠-٢١١

٢١) الترمذي ٢٢٢

١) 'مجمع البيان'

٢) معني الفتاح ٢٣٠

٣) القدر لا يبي للال المصنوع من ٢٢٤

٤) 'مصحح المعبر' وشذا الشرب، ورواه الله

للرعي والفتا ٢٢١

٥) خطبه ٢٢٢، وهو الرود على مني السمو

من ٢٦

إِنْ كَانَ مَعْنَى كَانِ نَزَرَ احْتِكَافٌ يَوْمَ الْحَمِيسِ  
مَثَلًا فَلَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ سَاعَاتِهِ فَلَا خِلَافَ  
أَمَّا إِنْ كَانَ مَعْنَى مَعِينٍ فَقَدْ احْتَطَفَ الْقَهْقَاهُ فِي  
تَفْرِيقِ سَاعَاتِهِ إِلَى رَأْسِهِ.

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ: قَعِبَ الْحَيْلَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ عَلَى  
الصَّحِيحِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ سَاعَاتِ يَوْمِهِ  
لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَطْعِ الْيَوْمِ التَّاتِي.

الرَّأْيُ الثَّانِي: وَهُوَ مُدْبِلُ الصَّحِيحِ هُنَا  
الشَّافِعِيَّةُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَفْرِيقُ سَاعَاتِ الْيَوْمِ فِي  
أَيَّامٍ تَتْبَعُ لِسَاعَاتِ مِنَ الْيَوْمِ مَثْوَلَةِ الْيَوْمِ  
مِنْ أَشْهُرٍ مَعْنَاهُمْ.

وَمَا يَنْفَرِجُ هُنَا هَذَا الْأَصْلُ مَا يَلِي.

بِهِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا نَزَرَ فِي  
أَثْنَاءِ النَّهَارِ احْتِكَافٌ يَوْمٌ وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ وَكُنَّ  
فِيهِ إِلَى حَتَّى الزَّوْلِ الَّذِي نَوَى الْإِحْتِكَافَ مِنَ الْيَوْمِ  
أَجْزَاءً تَتَّصِلُ يَوْمٌ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَضُرُّ لِقُتْلُ اللَّيْلِ  
بَيْنَ سَاعَاتِ الْيَوْمِ لِمَعْمُورِ التَّاتِي بِإِيتُونِهِ فِي  
الْمَسْجِدِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ الرَّمْلِيُّ: وَهُوَ الْمَحْضَدُ.

وَقَعِبَ أَبُو إِسْحَاقَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى حَتَّى  
يُجْرَاهُ، وَنَالَ الشَّيْخَانِ إِلَهُ أَوْرَجَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ  
يَوْمٌ مُتَوَاصِلٌ أَسَاعَاتٍ، وَلِلَّيْلَةِ لَيْسَتْ مِنْ  
الْيَوْمِ<sup>(١)</sup>

١- فَإِنْ كَانَ مَعْنَى كَانِ نَزَرَ احْتِكَافٌ يَوْمَ حَبِيبٍ  
فَلَا يَخْتَلَفُ الْقَهْقَاهُ فِي الزَّوْلِ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ  
مَعْنَاهُ.

وَالْتَفَتِيلُ فِي مَصْطَلَحِ (نَزَرَ ب ١٨).

ب- أَمَّا إِنْ نَزَرَ احْتِكَافٌ يَوْمٌ مَعِينٍ فَقَدْ  
اخْتَلَفَ الْقَهْقَاهُ فِي بِنَايَةِ هَذَا الْيَوْمِ.

فَنَعِبَ الْحَنَابِلَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ إِنْ  
نَزَرَ احْتِكَافٌ يَوْمٌ، كَمَا يَقُولُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا احْتَكَبَ  
يَوْمًا لَمْ يَدْخُلْ مَعْنَاهُ قَبْلَ الْفَجْرِ وَخَرَجَ  
مِنْ بَعْدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، إِذْ هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ يَطْلُقُ  
الْيَوْمُ، إِذَا الْيَوْمُ فِي الْأَصْلَاحِ - كَمَا تَقَدَّمَ - أَسْمَ  
لَهُ بَيْنَ طُلُوعِ شَمْسٍ لِمَدَى وَغُرُوبِ الشَّمْسِ

وَيَرَى السَّالِكَةَ أَنَّهُ إِنْ نَزَرَ احْتِكَافٌ يَوْمٌ غَيْرِ  
مَعِينٍ، فَتَمَّ يَلْزَمُهُ لَيْلَةٌ رَهَادَةً عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي  
سَرَّهُ، وَاللَّيْلَةُ الَّتِي تَلْزَمُهُ هِيَ لَيْلَةُ الْيَوْمِ الَّذِي تَلْزَمُهُ  
لَا اللَّيْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُهُ فِي هَذِهِ  
الْمَقَامِ دُخُولُهُ الْمَسْجِدِ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ  
مَعَهُ لِنُزُومِ اللَّيْلِ لَهُ، ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَحْتَاجِ  
وَمَنْ دَخَلَ قَبْلَ الْغُرُوبِ احْتَدَى بِيَوْمِهِ، وَبَعْدَ  
الْمَسْجِدِ لَا يَحْتَذِيهِ، وَهَذَا بَيْنَهُمَا قَوْلَانِ<sup>(٢)</sup>.

تَفْرِيقُ سَاعَاتِ الْيَوْمِ الْمَثْوُولِ احْتِكَافًا:

٢- يَوْمٌ مَثْوُولٌ احْتِكَافًا إِذَا كَانَ يَكُونُ مَعِينًا  
أَوْ غَيْرَ مَعِينٍ

(١) نَهَى الْمَسْجِدَ ١٢٩/٣، وَحَالِيَةَ الْحَمِيسِ ١٣٦٦/٢  
وَحَتَّى الْمَسْجِدَ ١٢٩/٣، وَكُنَّ الْقَهْقَاهُ ١٣٥٤/٢  
وَالْيَوْمِ ١٢٩/٣.

١٣ الْفَرْقُ الْمَعْنَى ١٢٩/٢، وَتَفْرِيقُ الْكَبِيرِ ١٢٩/٢.

يوم ملاك من حير أو مرض فخص وكثر فلوب  
لا عكاف في وقت وطفي بقية ليوم فلف فليس  
حب ما كان يلزم في الأمان

وفي رواية عند الحنابلة فخصي يوم كلاً به  
عنى الشواط لمرء في (عكاف)  
(ار عكاف ١٨ - ٢١)

نذر عكاف يوم معين ففاته

٩- نذر العكاف في اجتمع على أنه من نذر  
عكاف يوم معين كيوم الخميس مثلاً ففاته وجب  
عليه الذم

والتمصيل في مصطلح (نذر) ٢٤٥ .

فشاء اليوم المنذور عكافه ليلاً

١٠ قال شافعي إن نذر عكاف يوم معين  
لناته ففاته ليلاً جراً له لأنه قضاء بفعله "يبرم  
مطلقاً تنصك من الوراء تنذر على حثه  
بغيره ولا كذلك المعين"<sup>(١)</sup>

وإن نذر عكاف نصف يوم لم يلزم ما شيء،  
لأنه لا يتحقق الصوم بدي هو شيء نصحه  
لعكاف عدهم لأنه لا يصام نصف يوم<sup>(٢)</sup>

وهذه مسائل لا تأم من عكافه والمكبة  
بناء على أن الصوم شرط في عكاف لا عكاف  
عدهم<sup>(٣)</sup>

نذر عكاف يوم قدوم شخص

١- إن نذر عكاف يوم يقدم زيد صح بدمه،  
لأن لك ممكن

فوف قدم في بعض النهار لزمه عكافه بآتي  
من نذر بقره قصداً ما نذر لأنه مات قبل شرط  
الترتيب لم يجب  
ورس عدا ذهب الشافعية والحنابلة<sup>(٤)</sup>

هذا عند من لم يشترط بصوم لصحة  
العكاف، أما عند من يشترط - وهم  
الحنابلة والمالكية وبعض الشافعية  
والحنابلة - فيلزمه يوم كامل، لأن لا يمكنه  
أدائه بعكاف مع صوم في باقي من النهار ولا  
قضاءه متصراً عما قبله فنزحه عكاف يوم كامل  
ضرورية

٢- يقدم بطلاً ما شيء عليه، لأنه بالترتيب في  
الثقة أنه يوجد فلم يبرمه شيء<sup>(٥)</sup>  
فإن كان ثنائياً غير يعتد به من العكاف عند

(١) شرح الرافعي ٣/٢٠٠، ومباحث الصانع ١/١٠٩ - ١١٠

(٢) معني سراج ١/٥٦١، وكشف القناع ٢/٢٥١،  
الإمام ٣/٢٧

(٣) معني ١/١٦٥، وأمناء الفتاوى ١/٢٩١

(١) حاشية المجلس ٣١١/٢، ومباحث الصانع

٢٢

(٢) شرح الصنيع ١/٢٩١

اليوم الذي بعدهما منسك الحج، وقالوا إن  
الياسني يوم تبع الأيام التي قبلها في الحكم لا  
في الحقيقة لا التي بعدهما

وبهذا لو وقف بمرحلة ليلة البحر بدل طلوع  
الصبح أجروا. فعليه تكون ليلة عرفه لبعث لليوم  
قبلها في الحكم حتى صبح «يقفون فيها

وبية البحر والتي شيها والتي بعده تبع ليوم  
التحر حتى صبح سحر في تمت السنين، وهو  
الموسم فيها والسر أن لأعداد التي فعل في  
النهار من دلو في سحر وهو ذلك من منسك  
الحج صبح عليها في الليلة التي يلي ذلك النهار  
وفقاً ما ذكره. وهذا معنى قولهم إن أتيتك في  
لصاكت صبح يوم الذي شيها. أي تبع في  
الحكم لا حقيقة لأصل. أن ذكر تبع تبع ليوم  
الذي بعده، فذلك يقال له التحر ليلة التي  
يليه يوم سحر وهو كنت لليوم الذي تبعها  
نصارى اسد لغيره، ولا يسوع ذلك لا بعد  
ولا شرعا، وجهه فلا يصح ما قيل إن يوم  
الثاني من أيام التحر لا ليلة، واليوم الثوريه  
شأن. فلا يجرى من حب الحكم<sup>(١)</sup>

التعليق يوم:

١٢- ذهب جمهور الفقهاء من أنه إن كان  
ت طلع يوم الجمعة مثلاً، أو أنت طلع في

تبعية الياسني للأيام في الاحتكاف المطرود  
والحج:

١١- نص الحنفية على أنه إن قدر احتكاف عدد  
من الأيام، ثم احتكاف ما تبعه من أيام  
تبعها، لأن ذكر الأيام يعطى الجميع يدور  
ما يراى في الياسني. والعكس صحيح بلعل  
دائماً احتكاف ليلاً ما يراى منها من الأيام.

جاء في الترمذي: **«قَالَ يَزِيدُ بْنُ نَعْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ  
عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: «وَجَاءَ بِهِ <sup>(١)</sup> **«وَالَّذِي يَكُنْكَ الْوَلَدُ  
فَكُنْ كَمَا كُنْتَ كَمَا لَكَ سَبَبٌ <sup>(٢)</sup>»»**، وبموضوع  
الثقة وحده عبر بالأيام ودرة ياسني،  
معنى من ذلك أن ذكر أحدهما يذكّر الآخر  
فيذكر إسناده معتكفه في الليلة الأولى، ويترد  
متتبعاً ولم يبرأ انتفاع، لأن الأوقات، أيام  
وياسني باليلة لا احتكاف**

فكل يوم تبع، اليوم الذي بعده، قالوا ألا  
ترى أنه يصح شراب في أول ليلة من رمضان  
دون أول ليلة من شوال، فطلى هذا، ذكر المقتضى  
أو المفسر فإن عليه أن يدخل المسجد قبل  
المغرب ويخرج بعد المغرب من آخر أيام طوره،  
فعليه لا يدخل الليل من يدر اليوم، لا إن ذكره  
عدد شعب، واستثنوا من قاعدة: «كل ليلة تبع

(١) سورة الزمر: ١١

(٢) سورة سبأ: ١١

(١) ابن عثيمين ١/ ١٢٦-١٢٧، والخط المعلق ٢٠

أول يوم من شهر شعبان أو أول شهر ربيع  
الانطلاق في شهر الصوم لتعويض ربي شهر أول يوم  
من شهر المحرم

## يوم الجمعة

الفرصة

١ يوم الجمعة مركبة إلهاني من جزأين يوم  
وجمعة، واليوم هي الملة والاعتلاج أوله من  
طوبى نجر لثانيه في عروب الشمس، وهو  
مرد مدكر جمع على آباء، وانعرب مطلق اليوم  
وتريه به الخوف ونحيب، بهاراً كذا في ليلة

(يوم ١٧)

والجمعة في ليلة سيكون العيد بجمع  
وتحتها اسم الأيام الأسرع، وأولها السك  
سيكون يوم الجمعة آخرها، وكان يوم  
الجمعة يسمى قبل الإسلام يوم النعروية،  
وهو عيد يجمع على جماعات وجمع، وقد  
ذكر السهبي أن كتب من نوي- انعم  
لأعلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم-  
أول من جنت يوم النعروية، وأنه يوم  
نعروية، والجمعة إلا ما جاء به (إسلام) وهو

وإن قال أنت خالصة يوم بسم ربه، أو يوم  
قدوس وقع لظلال في فجر يوم ندمه وإن قدم في  
آخر لحقة من اليوم، كما لو قال أنت طاهر يوم  
الجمعة، وإن قدم ليلاً ربيع في فجر يوم عيد،<sup>١١</sup>

وإن استلحقه إن بعد لتعليق في مصر  
قدوس وإن الزمن تبعه حيث قدوس ولو بدلاً  
وإن بعد لتعليق في مصر القدوس وإن الفعل تبع  
له ربيع انطلاق في يومه، وكذلك تحكيم إذا  
كان لا قصد له، لا أن طاهر كلام اسرار راي  
عروة أنه ينبغي ولا يجوز، لا بد بعد لتعليق على  
مصر لرمي<sup>١٢</sup>



(١١) نسخة المحتاج ٨٧/٨، وفي المحتاج ٢١٣/٣  
والنسخة ١٧٧/٥، ١٨، والنسخة ١٧٧/٥

والصلاة بين يوم الجمعة وبين الأسبوع أن يوم الجمعة أحد أيام الأسبوع أو آخر أيام الأسبوع، وعنه يكون بينهما عموم وحصر من مطلق

### الأحكام المتعلقة بيوم الجمعة

يحرر يوم الجمعة عن باقي أيام الأسبوع بأحكام شرعية، منها:

#### أ- فضل يوم الجمعة

١- روي في فضل يوم الجمعة أوائل الجمعة،<sup>(١)</sup> منها

قال ابن عابدين، هو خير أيام الأسبوع، ويوم فيه، وفي ساعه إجابة، وسقط فيه الأرواح، وتزال القيور، ويأس الميت له من عذاب القبر، ومن مات فيه أو في ليلة أمن من الله القبر وغدايه، ولا تسحر فيه جهه، وفيه خلق آدم الله، وبه أخرج من الجنة، وبه يروا أهل الجنة ويوم الله<sup>(٢)</sup>

#### ب- صلاة الجمعة

١- صلاة الجمعة عرض خير على المتكبر اليامين من المسلمين، روتها وقت صلاة الظهر من يوم الجمعة<sup>(٣)</sup>، ولتصل شروطها وأركانها ومائت أركانها بغير مصطلح (صلاة الجمعة فلا وما بعدها)

أول من سادها لجمعه، فكانت ترمى بجمع فيه في هذا اليوم بحطبهم ويذكرهم ببعث النبي ﷺ، وروي عن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ سأله: أما يوم الجمعة؟ قال: الله ورسوله أعلم. قال: به جمع أبوك، أو أبوكم<sup>(٤)</sup>. وقال لقوام إنما سميت الجمعة لي الإسلام وذلك لاجتماعهم لي المسجد<sup>(٥)</sup>

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى النحوي.

### الألفاظ ذات الصلة.

#### الأسبوع

٢- الأسبوع من الأيام في اللغة سبع أيام، وجمعه أسابيع، ومن العرب من يقول فيها سبع مثل قعود

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى النحوي<sup>(٦)</sup>

(١) حديث صحيح قال رسول الله ﷺ سأله ما يوم الجمعة؟ أشرب لبن فيه ١/٢٢٦ ج ١ من المكتب الإسلامي والناشر في الكبير (١٣٧٢ هـ) ٢٤ القراءات وقال انهيشي في مجمع الروايات (١٧٤/٢ ج ١ القديم) إسلامه ج ١

(٢) ساد المراد: ممتاز للمصالح، والمفهوم المحيد (٣) المصباح المير وتقدموس المصباح وسنار المصباح

(٤) ابن عابدين ١/٢٤٤

(٥) ابن عابدين ١/٢٤٤

## جاء الفضل.

٥- نقل «نقها» على أن الفضل للجمعة مطلوب كسماً للحديث إذا جاء أحدكم الجمعة فليقبل<sup>(١)</sup>، و«نقل» في حكمه، وفي وقته، وفي أنه تلويح أو نصلاً.

٦- ذهب الجمهور إلى أنه سنة، قال الحنكفي: «سنة لتسلي الصلاة جمعة»<sup>(٢)</sup>، وقال الترمذي: «سنة مؤكدة» لمرويه صلاة جمعة من شهر<sup>(٣)</sup>، وقال الخطيب الشيرازي: «سنة لتسلي لصلاة» وفيه: «سنة لكن أحد حظر أم لا»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن قدامة: «يستحب لمن أتى الجمعة أن يتنفل» وليس بواجب في قول أكثر أهل العلم<sup>(٥)</sup>، واستدلوا بخبر «من نوافاً يوم الجمعة فيها ربهمة، ومن احتسل عاتل»<sup>(٦)</sup>.

(١) حديث «إذا جاء أحدكم الجمعة فليقبل» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٣٥٠) ومسلم (٣٩٩/٢) والبيهقي (١٠٠٠) من حديث ابن عمر، واللفظ للبخاري.

(٢) زاد البحار ورد المحذر ١٣/١.

(٣) الترمذي ٢/٢٤٠، والبيهقي ٣/١٤٠.

(٤) مني المستخرج ٢/٢٩.

(٥) قصص ٢/٣١٦-٣١٧.

(٦) حديث «من نوافاً يوم الجمعة» أخرجه الترمذي (٣٩٩/٢) من حديث سعد بن جابر، وقال: حديث حسن.

وتعقب بعض الحنفية إلى أنه من سنن الترواة، قال ابن عاتق: «وهو من سنن الترواة أخذاً من قول صاحب في الأصل: إن غسل الجمعة حسن» وذكر في أصبه أنه الأصح ولرواه في النسخ، لكن «نقل» فيه من أمور خارج في أحقية السنة، «نجم»<sup>(١)</sup>.

وحكي عن أحمد بن حنبل رواية أخرى أنه «حسنة» مستدلاً بالبحث الشريف «سنة يوم الجمعة واجب على كل محتلم»<sup>(٢)</sup>.

٧- وأما وكته، فقد ذهب الجمهور إلى أنه مندوب «سنة» فإني من يوم الجمعة «ولا يحرمه»<sup>(٣)</sup>.

وحكي عن الأوزاعي أنه يجوز «تعمد نفل»<sup>(٤)</sup>.

ومن مائت لا يجوز الفضل إلا أن يشبهه الرواج إلى صلاة «جمعة»<sup>(٥)</sup>.

وقال الشافعية: «وكان من الخير لصديق»<sup>(٦)</sup>، وغيره من ذهب إلى الجمعة أفضل وفي قول

(١) مني مفسر ١/١٣٠.

(٢) حديث «سنة يوم الجمعة واجب».

(٣) أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٣٥٧)، ومسلم (٣٩٩/٢) من حديث أبي سعيد الخدري، واللفظ للبخاري.

(٤) قصص ٢/٣١٦-٣١٧.

(٥) قصص ٢/٣١٦-٣١٧، وأبو بكر ١/١٣٠.

(٦) أخرجه الترمذي (٣٩٩/٢) من حديث سعد بن جابر، وقال: حديث حسن.



عن أنس بن مالك

عن أنس بن مالك

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى حرمة ستر يوم الجمعة بعد الزوال قبل بدء صلاة الجمعة من سرك الجمعة، لأن وجوبها متعلق به بمجرد دخول الوقت

ودعوا التحية من أن السرك بعد الزوال من أداء الصلاة مكرراً محرمًا

٢- أما سرك قبل الزوال من يوم الجمعة فقد اختلفوا في علي أنوار<sup>١</sup>، ونهضت ذلك في بعض (ص ١٩٤)

هـ- الصوم

١- ذهب جمهور الفقهاء إلى كراهة فرد يوم الجمعة بالصوم. حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا وعاء قبله أو بعده»<sup>٢</sup>. فإذا صام فيه يومًا قبل أو يومًا بعده تصح فكهارة ما في.

عنهم أن وقتهم من نصف الليل كالمساء<sup>(١)</sup>

راشد على أنه لو غسل بعد صلاة الجمعة ثم بعثه، قال بن عدي بن عاصم بعد صلاة الجمعة لا يصح إجماع<sup>(٢)</sup>

٢- أما أن الصوم أو الصلاة فقد ذهب جمهور إلى أنه للصلاة لا للصوم، بخلاف غسل الجمعة وعليه فلا يصح ثم بعض صلاة الجمعة

دعوا بعضهم إلى أن نقص للصوم لا للصلاة، مثل عل النمد

قال ابن عدي: قوله للصلاة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية، وفرقوا بين يوسف، وقال ابن عدي: إن كان يوم الجمعة من رمضان، وهو يؤكداً تحريمه صلاة، جمع غسل نهاراً - فلا يجوز قبل فجرية - منس بالرواج في تحريمه من الجمع لصلاة الجمعة ولو قيل بوجوبه ولو لم ترمه من مسافر مرة لا للصلاة لا للصوم بخلاف غسل عيد<sup>(٣)</sup> وذلك بشرطي التحريم من مسافر للصوم<sup>(٤)</sup> وقال ابن عدي: وممن ذهب

[١] انظر ٢، ٣٢٤

[٢] بن عدي ٦، ٥٥٢، والشيخ ١/ ٤١٢-٤١٣، وشمس ١/ ٤٨٧، ومجمع المحتاج ٦، ٢٧٨

[٣] حديث: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا وعاء قبله أو بعده»<sup>(١)</sup>. فإذا صام فيه يومًا قبل أو يومًا بعده تصح فكهارة ما في

[١] يعني «مستحب» ١٩، ٢٤٦

[٢] ابن عدي ٦، ١٢٤

[٣] بن عدي ٦، ١٢٤

[٤] الروايات، بن عاصم، مثل ٢٤٢

[٥] يعني المحتاج ١/ ٢٩٠

ودر الغنماء ويستحب قراءة سورة الكهف  
يوم الجمعة لقول رسول الله ﷺ «من قرأ  
الكهف يوم الجمعة أفاده من الله ما بين  
الجمعة والجمعة»<sup>١١</sup>، وفعلوا يستحب الإكثار من  
الدعاء يوم الجمعة لعله يوافي ساعة  
الإجابة<sup>١٢</sup>، لأن النبي ﷺ ذكر يوم الجمعة  
بقوله «فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو  
دائم يظلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه»<sup>١٣</sup> وأما  
يومه بطلها<sup>١٤</sup>،

في الترتيب

١٢- ذهب المتأخرين إلى أن ذلك الترتيب في  
المسابقات مستحب ومن ذلك أسرى يوم  
الجمعة، وذلك بسبب حسن التمسك بالنبي  
بمقدمته واستحب وحلق الشعر وتسميته  
والنساء<sup>١٥</sup>، وروى عن ذلك عن النبي ﷺ  
أنه كان في جمعة من أجمعه أن هذا يوم  
عقله لله عبدا لتمسكهم به ففعلوا، ومن كان

رد ذكر في الحديث عن أبي حمزة ومحمد بن  
الحسن أنه لا يأمن به من أول مفردة، لما روي  
عن أبي جاسر رضي الله تعالى عنهما أنه كان  
يصومه ولا يفطر<sup>١٦</sup>

ورغب المائكة واحصكتي من مستحب إلى  
أن صومه وحده مستحب

وتتميم ذلك في مصطفي (صوم ص ١١)

و- الكهف وقراءة القرآن الكريم:

١١- ذهب المتأخرين إلى أن دعاء الله تعالى  
مشرع وله ساعات تكون الإجابة بها أرجى،  
ومنها يوم الجمعة

وتمثلوا في ساعة لإجابة في يوم الجمعة،  
فقال إني ما بين جوس الإمام إلى أن يتم  
الصلاة، قال ابن عاصم - وهو أصح - كما هو  
ثابت عن النبي ﷺ<sup>١٧</sup>، وقبل وقت العصر  
وقبل غير ذلك<sup>١٨</sup>

١١- ذكر ابن عباس نحوه، في صوم في الصوم وضعف  
بعض أحد أنه ٣١/٧٣ ط سيره

١٢- حديث ساجدة الإجابة في يوم الجمعة  
نحوه بسند (٨١٣) من حديث أبي بردة عن أبي  
موسى الأشعري، أنه قال قال رسول الله ﷺ «من قرأ الكهف  
أستجاب له ما سأل» وهو ما رواه عنه في كتابه  
المصنف، قال قلت لعمري صفة بطور سمعت  
رسول الله ﷺ يقول «في يوم من الأيام يبعث الله  
إني»<sup>١٣</sup> خص الصلاة

١٤- قال بعض من حديث أبي عبد الله عليه السلام  
والنساء ٢٧/٢٧ وصحفي ٢٥٥/٢٥

١٥- حديث (١٠٧) الكهف يوم الجمعة  
نحوه المتأخر (٢٨/٢٨) البيهقي في السنن  
١٦- حديث (٧٢٩) من حديث أبي عبد الله عليه السلام  
صحة الحديث  
١٧- حديث (٢٨/٢٨) من حديث أبي عبد الله عليه السلام  
١٨- حديث (٢٨/٢٨) من حديث أبي عبد الله عليه السلام  
نحوه الحديث (٢٨/٢٨) من حديث أبي عبد الله عليه السلام  
١٩- حديث (٢٨/٢٨) من حديث أبي عبد الله عليه السلام  
نحوه الحديث (٢٨/٢٨) من حديث أبي عبد الله عليه السلام  
٢٠- حديث (٢٨/٢٨) من حديث أبي عبد الله عليه السلام  
نحوه الحديث (٢٨/٢٨) من حديث أبي عبد الله عليه السلام

وقال الخليفة بسبب فراغها أحياناً ليركأ بالمانور، ونكره مداومهما فلا يظن ليجعل أحد غيرهما لا يجره، وإلى هذا ذهب أبو إسحاق وابن أبي هريرة من الشافعية<sup>(١)</sup>.

### ج- البيع في يوم الجمعة:

١٥- اتفق الفقهاء على المنع من البيع عند انتهاء إلى الجمعة، لقوله تعالى: ﴿مَتَى كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٢)</sup>، إلا أن الجمهور ذهبوا على تحريمه، ونفى المنع على أنه مكروه، تحريماً ثم عطفوا في الوقت الذي يبدأ فيه المنع من البيع، فذهب الجمهور إلى أنه التذمة الثانية، وذهب الحنفية إلى أنه التذمة الأولى بعد لزوم<sup>(٣)</sup>.

ودعت الفقهاء إلى قياس عامة المفرد والتشريفات على البيع في المنع منها عند انتهاء.

ودعت الحنابلة في المنع إلى أن المنع خاص في البيع، فلا يحرم التكح والإجارة<sup>(٤)</sup>.

والفصل في مصطلح (بيع سوي) هو (١٣٣-١٣٩).

عنه طيب فلا يضره أن يمس عنه وعليكم بالسواك<sup>(٥)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح (تخي) ف (١١) ١١، قلبه (١٩).

### ح- عقد النكاح:

١٦- قال الشافعية والحنابلة، يستحب عقد النكاح يوم الجمعة، لأن جماعه من السلف استحبوا ذلك، منهم سحرة بن حبيب، وراشد بن سعيد، ولأن يوم تريفه ويوم عيد<sup>(٦)</sup>.

ط- الفروقة في صلاة الصبح يوم الجمعة

١٧- قال الشافعية والحنابلة، يستحب أن يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة (التر السجدة)، و(هل أتى على الإنسان) مع عليه أحمد بن حنبل، وأبو هريرة<sup>(٧)</sup>، أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة المغرب يوم الجمعة (التر السجدة)، و(هل أتى على الإنسان)<sup>(٨)</sup>، قال أحمد، ولا أحد أن يداوم عليها فلا يظن الناس أنه مقلد بسجدة، ويحتمل أن يستحب المدونة عليها، لأن لعن الخبير يدل عليها.

(١) حديث - عن مالك يوم جمعة أنه عدا.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٤٩/١) وحسنه الفهرقي في الفريه (٥٥٨/١) ح ابن كثر.

(٣) الحنفية (٤٢٨/١)، والشيعة وغيره (١٥٥/٣).

(٤) حديث - عن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة المغرب يوم الجمعة.

(٥) أخرجه البخاري، فتح الباري، وسمي (٥٩٩/٢) من حديث أبي هريرة.

(١) للمسي (٢٦٦/١)، رسمي المحتاج (١٦٣/١) وهو المحقق على التر المنقار (٣١٥/٢) في بلاق (٢) سورة الجمعة ١ (٣) سني المحتاج (٣٦٥/١)، وابن حبان (١٣٢/٢) والفتاوى الفقهية ص ٨. (٤) السني (٢٩٨/٢).

١٦- وقفة عرفة في يوم الجمعة.

١٦- ذب الحنفية. وقفة الجمعة عرفة مبيح  
حجته، ويحرم فيها لكل فرد بلا واسطة ودلوا،  
أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة، وهو  
أفضل من مبيح حجاً في غير جمعة<sup>(١)</sup>

## يوم السبت

التعريف

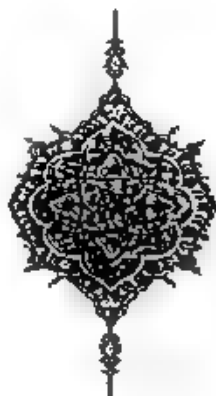
١. يوم سبب مصطلح مركب من كلمتين  
يوم، وأُسبب

أما اليوم فقد سبب تعريفه لغةً وحضارياً،  
يوم ب (١)

وإن السبب في معناه في اللغة التراجع  
ونقطع، وتفرغ، ويوم من الأسبوع  
وبنّ يهوى انقطاعهم عن السبت  
والأكسب<sup>(٢)</sup>.

وفي التبريل ﴿إِذَا كُنْهُنَّ حِينًا لَقِمَ يُومٌ  
مَكُونَهُنَّ شَرْقًا وَنَمَّ لَا يَتَّبِعُونَ لَا تَقْبَلُهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>  
ويوم السبت هو يوم من أيام الأسبوع  
وفي الاصطلاح يستعمل للمعناه يوم السبت  
بالمعنى المعري معناه<sup>(٤)</sup>

وقال السجستاني: وفيه يوم رافق يوم الجمعة  
يوم عرفة غفر الله تعالى بكل أهل الموقف، ولا  
واسطة، ويوم الجمعة هو سبب، أي يهوى  
سببهم لمحبته<sup>(٥)</sup>



١- المصدر: المعجم، والمصباح، ص ١٦٣

٢- حذر الأعراف، ص ١٦٣

٣- جامع الاستقام للقرآن، ص ٢١٤

٤- في المعجم، ص ٢٨٤/٢

٥- في المعجم، ص ١٨٧

## الأحكام المتعلقة بيوم السبت:

تعلق بيوم السبت أحكامها

### ١- صوم يوم السبت

الصائم إذا أراد يوم السبت، وما كان يصوم معه غيره

إفراد يوم السبت بالصيام.

٢- إن أراد صائماً يوم السبت بالصوم فقد اغتشف لعقائه في حكمه على غواص

الأول ذهب الحنفية ومالك وأصحابه واحتجوا في سبيلهم إلى كراهة إفراد يوم السبت بالصوم<sup>(١)</sup>، واحتجوا به أنه من أمور دين الله من أفت الصائم وصي له بها أو سرق منه<sup>(٢)</sup> قال الأصحاب ما يوم السبت إلا فيما عرض عليكم وإن لم يجد أحدكم إلا لحياء فيه، أو عود شجرة فالحضنة<sup>(٣)</sup>

روى الحنفية أنه يكره شعربها إفراد يوم السبت

(١) حاشية ابن عثيمين ٨٤/٢، وشرح البسي مع حاشية الظهري ٦١/٢، ونحن نحتاج ٦٤٧، والقرطبي اقتضاها ص ١٢٠، والإصناف ٣١٢/٢، وانظري ١/ ٢٨٦

(٢) حديث ٣٧، صوم يوم السبت إلا فيما عارضه عيبك، أخرجه أبو داود (٤٥٨٤/٢) وقيل ابن حجر في الظهير (٢٧/٢) ط (الطحاوي) في التلخيص، وقال عفا حديث مضطرب

بالصوم إذا قصد الصائم بصوم الشعب باليهود<sup>(٤)</sup>

وشرح الحنفية والحنابلة والسنة بأن صوم يوم السبت لا يكره، وإن كان يوم كان يصومه قبل ذلك<sup>(٥)</sup>

الثاني: ذهب الشيخ في الدين إلى تحية إلى أنه لا يكره صيام يوم السبت مفرداً، وإن لم يكره، لم يذكر لأجره كراهة غير صوم يوم الجمعة، فقد مره لا يكره فيه<sup>(٦)</sup>

صيام يوم آخر مع صوم يوم السبت

٣- ذهب أكثر الفقهاء لقائلين يكرهه إفراد صوم السبت إلى أن الصائم لو صام مع يوم السبت يوماً آخر جلد أو بدمه فإنه لا يكره صومه.

وقيل إن ما يكره تردد أئمة الحنفية في رواه كرهه صوم يوم السبت إذا صار معه يوم الأحد

حيث قال، إذا صام مع يوم السبت يوم الأحد هل يزول تكراهه من تردد، لأنه قد يفسد إن كل يوم منها معهم عند طائفة من أهل الكتاب، في صوم كل واحد منهما شبه بقداسة صومهم، ولا يبدل في صومهم معاً ليس في شبه لأنه لم

(١) حاشية ابن عثيمين ٨٤/٢

(٢) فائتي ١٦١/٣، وحاشية ابن عثيمين ٨٤/٢، وروى الطحاوي ١٨٧/٢

(٣) الإصناف ٣١٢/٢

## د. إحصار اليهودي إلى مجلس القضاء يوم السبت

١- إن طلب محرم يهودي في دعوى من  
مقاضى إحصاراً أمام المحكمة يوم السبت لأن  
مقاضى يكلف بالحضور، ولا يكون مبنياً على  
نفس على ذلك ستمت، والسبب وهو رأي  
عند مالكة وأحد الزوجين عند التنازل  
وحرأي فيغو بمالكية أنه يكره للرأى  
يهودي بالحضور إلى مجلس القضاء يوم  
السبت، لأن أقرتاعهم يأخذ الجريه منهم  
على تنظيمه، لست وعدم شدة حرمة  
وذهب التنازلة في أحد الزوجين من أنه لا  
يجوز إحصار اليهودي من مجلس القضاء يوم  
السبت لقاء محرمه عليهم<sup>١</sup>

## هـ تعليق أيمان اليهود بإجرائها يوم السبت

٢- من محتايه على أن هن الذمة يعلمون  
في الأزمنة التي يعظمونها كيوم السبت  
والأحد<sup>٢</sup>

تتم طائفة منهم على تنظيمها دعا، فإن اس  
هناهم يظهر في الذي، بطليل أنه لم يرد  
الأحد مع لاشين نزول الكرهة، لأنه لم يخط  
أحد منهم هذين اليومين معاً، وإن عظم  
التضاد لأحد<sup>٣</sup>

ب- إحصار المعلم قبله روجته اليهودية  
١- من التنازلة على أن لا يكره معلم  
أمراته اليهودية على إحصار يوم السبت مع مكذ  
حق

ومن مالكة على أنه لا يجوز لمسلم إكرام  
روحه التنازلة على ما لا يحسن لها في دينها<sup>٤</sup>  
(ر. أمر الله بـ ٢٣-٢٤)

## ج. ترك اليهودي طلب شفقة يوم السبت

د- من أصحاب على أنه إذ علم اليهودي يوم  
شرك شفقة في القمار تشترك بينهما في يوم  
سبت، فلم يطلب الشفقة لذلك سقط حله في  
الشفقة، وتم يده سبه عذراً<sup>٥</sup>  
ر. أمرو الذمة بـ ٢٣-٢٤

[١] ابن عثيمين ١٤٤٣هـ، وشعر غير التنازل ١٨٦٣هـ  
١٨٧٠هـ، وحالية الحصري ١٦٠/٢، والإحصار  
٢٤٨/١، ٨٠/١، ر. من المطب ١٢١/١.  
معه الشفقة ٨٨٢-٨٩٠.  
[٢] الإحصار ١٢/١٢

[٣] سألني ابن عثيمين ٨٤/١، ر. الشفقة ١٦٧/٢، ومنه  
الشفقة ١٤٧/١، شرح التكملة مع الشفقة  
٧٤/١.  
[٤] الشفقة ١٨٢/١، ر. الشفقة ١٨٢/١.  
[٥] ابن عثيمين ١٤٨/١، وشعر غير إحصار ١٤/٢.

## ز- زيادة المريض يوم السبت:

٩- من محتبة<sup>١١</sup> والثانية<sup>١٢</sup> والثالثة<sup>١٣</sup> على أنه لا يكره وأما المريض يوم السبت، لم يروى من أن النبي ﷺ كان يعقد أهل بيته فجاءه فقال عن المعقود فقال له: إنه مريض، فذهب يوم السبت فبأنه<sup>١٤</sup>

كما هو على أن يترك الزيادة يوم السبت بدعة لا أصل لها، إلا أن كل من محتبة<sup>١٥</sup> والثانية<sup>١٦</sup> مصر على أنه إذا كانت زيادة المريض يوم السبت يشهد منها مريض ويحصل به ضرورة فإنه لا يحاد في هذا الأمر، لأن ذلك يؤدي المريض ويترك في حوزة<sup>١٧</sup>

## ح- إلزام اليهودي المتأخر بالعمل يوم السبت.

١٠- من الثانية<sup>١٨</sup> والثالثة<sup>١٩</sup> على أنه إذا أجز اليهودي نفس عدة مصرية شغلها صيرت<sup>٢٠</sup> يوم أمشي العمل به ثم يلزمه العمل في اليوم

(١١) حديث: قال النبي ﷺ: من غداً من قبل يوم الجمعة.

(١٢) ابن حبان (١٢٩/٥) ومعه يروى: قال أبي بصير حديثي: «من غداً من أمره»، ولكن ذكر ابن حجر في فتح الباري (٢/٣٠٠) أنه لا يثبت في (باب جهنم) مسند أبيه مالكاً ورواه<sup>٢١</sup> بأن سمعته<sup>٢٢</sup> إلى يومه ولما قاله من حديث الأئمة رفته عنهم وقال من أخر عنهم من حضور<sup>٢٣</sup>

(٢٤) حاشية ابن حبان (٢٤٩/٥) والفتاوى الكبرى للشيخ ابن القيم (٢/٢٦١) والفتاوى لابن الحاج (٢/٢٤٠)

ومن الثانية<sup>٢٤</sup> في باب المأكل على أن يملأ في حق الكفار بالعدد معتبر بأقرب الأوقات عدم<sup>٢٥</sup>

ومن الثالثة<sup>٢٦</sup> على أن في تمكين المسم من استحلال اليهودي يوم السبت قولين

الأول تلقائياً، وبخاصة بعضهم الحلال باليهودي، لأن الشرع لا يعظم يوماً، وعنه ابن عات قيهما<sup>٢٧</sup>

ومن لا يجيز مستحلال اليهودي يوم السبت فلا يثاني عنده تعليق النفس في هذا اليوم

## و- الاحتجام في يوم السبت:

٨- اختلف الفقهاء في الاحتجام في يوم السبت

يرى المالكية وأحمد في رواية أنه لا بأس في الاحتجام في يوم السبت

وفي رواية أخرى عن أحمد أنه يكره، والحنابلة يوم السبت قال ابن مفلح: المراد بلا حاجة<sup>٢٨</sup>

وجاء في المناظر الهندية<sup>٢٩</sup> الاحتجام بعد نصف أشهر يوم السبت حسن نافع جداً ويكره من حيث الشهر<sup>٣٠</sup>

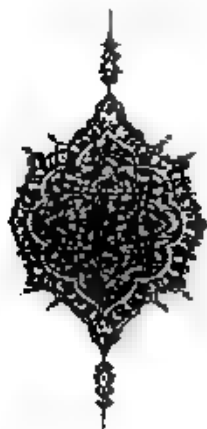
(١) أسس الطالب مع حاشية مؤلفي ٢٨٥/٢ وأظهر جاء المصحح ١١٠-١١١

(٢) الحاج والكلين يوافق مؤلف المجلد ١٠/٢

(٣) المستقر للشيخ ١١٥٠٢٢ والإصناف ٢٤/١

(٤) الفتاوى الهندية ٢٥٥/٥

صلاه فيه كغيره<sup>(١)</sup> كما يستحب له ان يورجده  
قلت بنو تميم التي نقل فيها قول الله<sup>(٢)</sup>  
يتوحا ويشر من ماله<sup>(٣)</sup>



واعتقدوا في يومهم عمل بها إذ تم يستمر  
ذهب بعضهم - ومنهم النصارى - إلى أنه إذا  
اطرد منهم ذلك في عدم العمل كان يطلق  
العقد كالتمسح بالامتناء، كاستثناء البهي من  
عمل لا يولى إلا بالهدوء ولأن النصارى لا لم  
يكن عام بك موجود به، فهتلك مزية النصارى  
في وقت الراحة

قالوا: يجب أن يحسن على عرف التمسح  
والتمسح جميعاً، سواء كان التمسح مسماً أم  
لا

ذهب جماعة منهم القاضى أبو بكر الساسي  
إلى أن اليهودي يجبر على العمل في حاله  
الاستثناء، لأن الاعتبار بشرعنا في ذلك<sup>(٤)</sup>

ط- زيارة مسجد ليلا يوم السبت.

١١- ذهب الفقهاء إلى أنه يستحب للمسلم أن  
يأتي مسجد قبل يوم السبت، وإن يصلي فيه  
كغيره، فتداء بالرسول ﷺ، حيث ورد أنه ﷺ  
كان يأتي في كل سبت راكباً ومائياً يصلي فيه  
ركعتين<sup>(٥)</sup> كما ورد عنه ﷺ أنه قال: إن

(١) حديث: «أن تصلاه في مسجد بانه كغيره»  
مرجه أحمد (٢٧٧٧) من حديث سهل بن حبيب

(٢) حديث: «أن رسول الله ﷺ قال في يوم السبت  
أوردته لير التمسح فيه منع القديم (٩٧/٢) ط (أ)  
س- الزوائد (الترغيب) راجع إلى أبي حنيفة  
حديثه: «من تخطى ليلة السبت»

(٣) فتح القدير ١٨٣/٢، وحاشية المحقق ٢٨٩/٢،  
كشف الاستيعاب ٥١٨/٢، وأحكام القرآن لابن العربي  
٢٦٩/٢، والسنن للبيهقي ٢١٧/٢

(٤) الأثر، غير مضمون من ٩٩-١٠٠، ركنات الدفاع  
١٠٢/٢، والمروج ١٨٢

(٥) حديث: «أن رسول الله ﷺ كان يأتي مسجد ليلا،  
ليرجعه الصلوات (فتح الباري ١٨٢/٢) وسهم  
١٦/٢) من حديث أبي حنيفة



ويوم الشك بتركيبه الإضافي مصطلح نفهي  
براهنه يوم الثلاثين من شعبان أو ما بعد اندسح  
والنصارى من شعبان، إذا لم يثبت فيه رؤية هلال  
رمضان ليوم شرب معتد به، ولا هو الأول من  
رمضان، لحدث الغني صلى الله تعالى عليه  
وسلم «صوم الرؤية»<sup>(١)</sup>، وسمي يوم الشك  
لأنه قد يكون الأول من رمضان.

٢- وقد اعتنق الفقهاء في صياغة على  
أقوال

قد ذهب إجماعاً إلى أنه يوم الشك هو يوم  
الذي يثبت فيه بأنه من رمضان أو من شعبان،  
وذلك بأن يثبت التام بالرؤية ولا تنك<sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية إلى أنه يوم الثلاثين من شعبان  
رد كائنه السماء مغيمة في بلكه ولم تثبت  
الرؤية، قال أبو الحسن أن تكون السماء مغيمة  
يلة ثلاثين ولم تثبت الرؤية مصيبة تلك ليلة  
هو يوم الشك<sup>(٣)</sup>

وذهب شافعية إلى أنه يوم الشك هو يوم  
الثلاثين من شعبان إذا حدث الناس برؤيته  
وكانت السماء مصيبة، قال، المحلي وهو يوم

(١) حديث «صوم الرؤية»

أخرجه البخاري في صحيحه ١٩٩٤، ٤، ومسلم

(٢) (٧٦٦/٢) من حديث أبي هريرة

(٣) الفروع المستوفى مع جليل ابن علقم ٨٧/٢، ٨٨،  
ولا يشر ١٢

(٤) شرح أبي الحسن على رسالة ابن أبي زيد ٢٩، ٢٩

## يوم الشك

التصريف:

١- يوم الشك مركب إضافي من كسيتين،  
يوم، وشك.

واليوم في اللغة - أوله من طرح قصر الثاني  
إلى غروب الشمس، وهو مفرد مذكر يجمع على  
أيام

ولا يخرج لتعريف الاصطلاحي عن ذلك  
والعرب قد تطلق اليوم ويريد به الوقت  
والعين مهاراً كان أو ليل<sup>(١)</sup>

والشك في اللغة الإتيان، وهو خلاف  
اليقين، وجمعه شكوك، قال لأزمري - القرن هو  
الشك وقد يجعل بمعنى اليقين، وقال في  
موسم الشك تنقض اليقين<sup>(٢)</sup>

والشك في اصطلاح الفقهاء هو استواء  
طرفي الإمكان من شئ وإتيان<sup>(٣)</sup>

(١) الصحاح الصغير.

(٢) الصحاح الكبير، والقاموس المحيط

(٣) حاشية ابن علقم ٨٧/٢، والمصنف ١٦١، ١٦١،  
وغيره المرفوع ١

مسمومة مثلاً كرهه، إلا أن يوافق صوماً  
مختاراً، من قبل فلا كراهه، كمن اعتاد  
صوم يوم الاثنين من كل أسبوع وصار  
يوم الاثنين يوم الشك، فإنه لا كراهة

والأصل للمسلم أن يحكم يوم شك إلى  
لرب الزوال لاحتمال ثبوت الشهر، ثم إن ثبت  
رمضان بواه منه، وإن لم يثبت توكله للحواشي  
مطأ، أما المخرج من صاه صوماً فهو من  
سابق بواه مثلاً أيضاً، لا أنظر إليه<sup>(١)</sup>

وحسب المالكة على أن لا يصام يوم الشك  
ليحتاط به من رمضان، فإن صامه كذلك كرهه على  
ظاهر المذمومة، وقال ابن عبد السلام حرمه لما  
رواه صاه بن ياسر رضي الله عنهما قال: «من  
صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم»، ولي  
أية من صام اليوم، فقد يشك فيه لأمي منه  
عصى أبا القاسم من أنه يحل عليه وسلب<sup>(٢)</sup>

فإن صامه حياً لم يثبت أنه من رمضان  
يجزه عنه لعدم التجزم في ثبته، ووجب عليه  
إعادة بقية اليوم حرمه للشهر، ثم يعصيه بعد  
رمضان، فإذا أمسك من الطعام إلى قرب الزوال  
ثم ثبت أنه من رمضان فهو بعد لم يجزه عنه،  
ووجب عليه فصاله بعد رمضان أيضاً، لأنه لم

الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس بربوبه أي  
بأن الهلال ربي ستة والسماه مصعب ولو يشهد  
به أحد، أو شهد صبي أو عيوان فسه وظن  
صديهم أو عدو ولم يكسبه<sup>(٣)</sup>

وقال الحافظ يوم شك هو يوم ثلاثين من  
شعبان إذا لم يكن بالسماه حلة ليلة الثلاثين ولو  
يتراوى الناس الهلال

ول قاله في أكثر الأصحاب من الحاشية  
أو شهد به من ردت شهادته  
قال القاضى أبو كاد في السماه حله<sup>(٤)</sup>

### حكم صوم يوم الشك:

٣- قال الحنفية لا يصوم يوم شك لغير  
الغل، فإذا صامه من واجب آخر غير رمضان كره  
ووقع عنه صاه إذا لم يثبت رمضان بعد ذلك،  
فإن ثبت صبح عن رمضان في القول الأصح، إن  
كان صامه متيقناً، فإن كان مسامراً صبح من  
المواجب لسي صاه مطلقاً

أما صومه مثلاً، فإن كان اصامه من  
الحواشي وهم الذين يستقيمون التجزم  
مسمومة مثلاً، جاز بلى شك، وإن كان من  
غير الحواشي يثبتون التجزم في التجزم

١- حاشية في حاشية ٥٥٧ ٥٥٨

٢- أثر عظمي يأسره بحرجة الربط ١١٨١، والقرابة  
الأسرى نساهم (١٩٦٥) وصححه كثره  
والناسك

(١) السلي في حاشية القلبي وصحبه ٦٠ ٦١

(٢) الإصناف ٣٠٩٢، وشرح كتبه الأمانة ١ ١٢٨  
والطبي ٨٩٢ ٩٠

بيوت فيه ليلة من الحج<sup>(١)</sup>

ومن شاعبه على دهر يوم اشك لا يحس  
كان بعير مبيد، وأنا صام به مع صبح في  
الصبح، وبه صومته عن قضاء والدر، وكذا  
وام عاده طومه، في الاسدي الحروف  
المصوم الذي عليه الاكثرون، الكرهه لا  
الحريم في الشريسي والاعتماد في لغز  
في انصوب<sup>(٢)</sup>

ومن شاعبه على كراهه صوم يوم الشك  
صامته لمصيبة عظيمة<sup>(٣)</sup>، ومن الحريم  
في شهر من شعبان صامه عشرون يوماً طلبوا  
الهلالة، من كان اسماء مصحبه له يصوم  
ذلك اليوم ويؤجله، مظهره أو كثر وجب  
صامه، وقد أحرق في كان من شهر رمضان  
وقد أبرق في الحبيب برب عن خط  
فوي عنه مثل من الحريم، ختار في أكثر  
شرح أصحاب، وروي عن سعد بن شبيب  
للإمام، قال صامه من إذا صام به صوم  
أحمد وروى ذلك لا يجب صومه ولا يجزه عن  
رمضان بن صام<sup>(٤)</sup>

(١) شرح من الحريم من صامه من شهر رمضان

(٢) يعني المحتاج ٤٢٨/٢، ٤٣٢، وحاشيه عليه ٢

(٣) لا يحس ٢٤٩، ٢

(٤) يعني ٨٧٢، ٨٩

## يوم عرفة

التعريف

١- يوم عرفة مركب من عطف، يوم، وعرفه  
ما ليوم فقد بين بعينه في مصطلح يوم<sup>(١)</sup> يعر  
في  
ومن عرفه فهو اسم لشوكة معروف  
ويسم بحج به يوم عرفه، وحده من الجبل  
بمشري على بطن عرفه إلى جبل  
بشاعبه في ما يلي حركه في عدم  
وجه عرفه هو اذمع من ذي الحجة<sup>(٢)</sup>

### فصل يوم عرفة

٢- فقد روي في فضل يوم عرفه أحدثت  
وأشار منها  
عن عائشة رضي الله عنها بن رسول الله  
قال ما من يوم أفضل من يوم عرفة عيد أمن  
بما من يوم عرفه، وأنه ليس ثم بهي يوم

(١) المصباح في شرح يوم عرفه (الإمام علي بن أبي حمزة)  
الإمام جعفر، ورواه عنه محمد بن علي

الملائكة، يقول: «ما أُرِيدَ عَزَّوَجَلَّ»<sup>(١)</sup>

١١- لما إِنْ قَدْ رَأَى جِبْرِيلُ بِرَحْمَةِ الْمَلَائِكَةِ<sup>(٢)</sup>

وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٣)</sup> قَالَ: «خَيْرٌ لَكُمْ دَعَاءُ يَوْمَ مَرَقَةٍ وَخَيْرٌ مَا كُنْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا إِيَّاهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بِهِ الْمَمْنُكَ، وَبِهِ الْحَمْدُ، وَهُوَ حَلِي كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»<sup>(٤)</sup>

وَهُوَ جِبْرِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْ يَوْمِ أَنْصُرَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ مَرَقَةٍ، يَهْرُلُ اللَّهُ بِعَالِي إِلَى السَّاءِ أَلَمِيَا صِيَّهِي بِأَعْلَى لَأَرْضِ أَهْلِ كَسَاءٍ، تَهْفُوكِ انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي شُعْشَعًا غُبْرًا ضَاحِكِينَ، جَاءُوا مِنْ كُلِّ بَيْحٍ عَمِيقٍ، يَرْجُونَ وَحْمِي وَلَمْ يَدْرُوا عَذَابِي، لَقَدْ يَرِ يَوْمَ أَكْثَرُ عِتْقًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ»<sup>(٥)</sup>

رَحِمَهُ ﷺ قَالَ: «مَا رَأَى السُّلْطَانُ يَوْمَ مَرَقَةٍ أَحْمَرَ وَلَا أَوْحَرَ وَلَا أَحْمَرَ وَلَا أَوْحَرَ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَمَا نَظَرَ إِلَّا لِمَنْ رَأَى مِنْ نَزَلِ الرَّحْمَةِ وَجَدَ وَرَأَاهُ عَنِ الشُّمُوبِ الْمُعْطَمِ، إِلَّا مَا أَرَى يَوْمَ يَهُودٍ، قِيلَ: وَمَا رَأَى يَوْمَ يَدْرِيَا رَسُولُ اللَّهِ؟

وَهُوَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَيْرٌ لَكُمْ دَعَاءُ يَوْمَ مَرَقَةٍ وَخَيْرٌ مَا كُنْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا إِيَّاهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بِهِ الْمَمْنُكَ، وَبِهِ الْحَمْدُ، وَهُوَ حَلِي كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»<sup>(٤)</sup>

قَالَ عَمْرٍو: «لَقَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عِصَى السَّيِّئِ ﷺ وَهُوَ لَالَمُ بِمَرَقَةٍ يَوْمَ جُمُعَةٍ»<sup>(٦)</sup>

وَدَعِبَ بَعْضُ الثَّنَائِيَاءِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الرُّقُوبُ بِمَرَقَةٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ ذَلِكَ الْحَجَّةَ فَطُلَّ عَلَى غَيْرِهَا<sup>(٧)</sup>

وَمِمَّا سَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَبَّةَ الْوَرْدِ وَكَانَ رَاقِعًا إِذْ خَلَّ لِرَأْيِ عَالِي: «إِنَّ يَوْمَ أَقْبَلْتُكُمْ بِبَيْتِكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فَتُؤْتُونَ لَكُمْ الْإِحْقَاقَ بِمَا»<sup>(٨)</sup>

(١) حديث: «لما رَفَى الشَّيْطَانُ يَوْمًا، دَ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْقِعِ (١/ ١٦٧) مِنْ حَدِيثِ طَالِطَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَا  
(٢) حَبْرَةَ الْمَعْدَنِي ٣

(٣) حديث: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ: لَمِيسَ أَخْرَجَهُ الْيَهُودِيُّ الْفَصَحَ الْبَاهِي (١/ ١٠٥) وَاسْمُ (١/ ٢٤٢) وَالْفَصَحُ الْيَهُودِيُّ.

(٤) حَافِيهِ لِبْنِ مَالِكٍ (٢/ ٢٠٤)، وَتَوَاتُورُ الْإِسْنَانِي (٢/ ٢٦٢) وَالْفَرَحُ الصَّغِيرُ (١/ ١٩٢)، وَنُصْبِي الشَّحَنَاجِ (١/ ١٩٧) وَكَسَنَةُ الْفَتَاحِ (٢/ ٤٩٥)

(٥) حَبْرَةَ الْمَعْدَنِي ٣

(١) حديث: «لَمِنْ يَوْمِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحْتَلَّ اللَّهُ» أَخْرَجَهُ يَسْمُ (١/ ١٩٧)

(٢) حديث: «فَتَمَرُ الْجَعْدِ دَعَاءُ يَوْمِ حَرَقَةٍ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢/ ٥٧٢) وَقَالَ: حَدِيثٌ طَرِيفٌ.

(٣) حديث: «لَمِنْ يَوْمِ أَنْصُرَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ يَوْمِ مَرَقَةٍ» أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَانَ (١/ ١٩٤) فِي الْمَرْسَلَةِ.

## الأحكام المتعلقة بيوم عرفة.

يتعلق بيوم عرفة بحكام منها

**أولاً الوقوف بعرفة:**

١- الوقوف بعرفة ذكر من كان صحيح، ثبت

ركبته بالسنة والإجماع.

## شروط الوقوف بعرفة

١- الوقوف بعرفة - يعتبره وكنا من أركان

الحج - شرطان متعلق بهما

أحدهما: كون الوقوف في أرض عرفات

وللتفصيل في معرفة حدود عرفة ينظر مصطلح

(عرفات ص ٢).

الثاني: أن يكون الوقوف في زمان الوقوف

وهو ليوم تسع من ذي الحجة - وهو يوم عرفة -

وليسه العاشر من ذي الحجة إلى طلوع الفجر،

فمن صام الفجر ولم يلق في شيء من عرفة فقد

فاته الحج<sup>(١)</sup>

وردة الشافعية في شروط الوقوف بعرفة أن

١- أخرجه الترمذي (٢٢٩/٢) وقال حديث حسن صحيح

(١) مدارج السالكين ١/٢٧٥، وقاله شيخه ٢/٢٤٥

والصحيح ١/٥٨٨، والشمس ٢/٢٩٠

(٢) البه الزكي ١/٢٦٨، وسبح الصمد ١/٢٧٢-٢٧٣

المصنوع ١/١٠٢٨، وقاله شيخه ١/١٠٢٨

١٩٠/٢

أما السنة فمن حيث لو حضر من عصر مدني

أو ناساً من أهل مكة أو رسول الله ﷺ وهو

بعرفة فقالوا بأمره بدياً فدي، الحج عرفة،

من جاء ليلة صبح قبل طلوع الفجر فقد كوف

الحج، بام من لئلا، من يحيل في يوم فلا

إنه عليه، ومن شمر فلا إله عرفة<sup>(٢)</sup>

ومن عرفة من صبر من صبري قال أنيت

رسول الله ﷺ بأمره بدياً فدي، إلى أصلاً

فقلت: يا رسول الله إني جئت من جبل فني

فكسرت وحشي، وأنشيت نفسي، والله ما ترك

من جبل، لا وقت عليه، فهرني من حج! فقال

رسول الله ﷺ من شهد صلاتنا هذه، ووقف

بها حتى يسمع، وقد أصاب بعرفة قبل ذلك بلاء أو

نهاراً فقد تم حجه وقضى كلفه<sup>(٣)</sup>

(٢) مدارج السالكين ١/٢٧٥

أخرجه الترمذي (٢٢٨/٢) وقال حديث حسن صحيح

(٣) حديث عروة بن مكرم الطائي، باب رسول الله

ﷺ

### واجب الوقوف بعرفة

٧- هو اجتماع بين الليل والنهار وكس وقف به  
بهاذا يأد بشر إلى أن يحرم الشمس عند  
سجدة وتحتل على الصحيح من السجدة  
وقبل الصبح عند الشافعية

وإن كان في الصبح والإمام حمدي  
رواه عنه أنه م

ويرى المالكية أنه يجب الوقوف بعرفة رأياً  
أما إمامان يعرفون بلاء وهو تحفة فهم ركن  
وحده الشافعية من لم يواف عرفه إلا بلاء  
بجهره الوقوف وبملاحظة في بعض جوانبها  
يقول سي رحمه الله من جاء ليلة جمع قبل هرج  
فجهر فقد أتوك (حج) ولا دم عليه، لأن  
سبي الله ذكر أنه يدرك الحج وأنه قد سمع حجة  
وقضى نقته ولم يذكر ن عليه ذماً وتأخير  
سدد عمر رضى الله عنه لا يجوز<sup>(١)</sup>

وعاين كل أمرها انقضاء ويوم حكمها

٨- المبالاة الأولى إذا جاور عرفه من

(١) العمري ٢٥٩، ٢٦٠ ومشي المصنف (١٦٦)،

١٤٨ وفيه المطالع ٢٣٢/٣، والإتقان ٥٩/٢،

والنظري لأبي جعفر ٢٧

(٢) حديث: من جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر

بغير عرفة فهو (٢٧).

(٣) المجموع ٢٨، ١٠ وشذوذ المسند في ١٠، مسند

الحج والعرفة ٢٧، ٢٨

يكون محرماً أصلاً للعبادة فلا ينبغي حضور غير  
الأمر لها كالصلاة والصوم والحج واستكراد  
إد استمر حلهم جميع وقت الوقوف ودلوا  
الكنة حج هذه دون، إلا كما هي الذي لا يحرم  
فيسر وبه يتبع لأعدال<sup>(١)</sup>

### وقت الوقوف بعرفة

٧- لوقوف بعرفة وكس من أركان الحج، وقد  
اندر الفقهاء على أن آخر وقت للوقوف بعرفة هو  
طلوع فجر يوم لحر العاشر من ذي الحجة  
وخلصوا في ابتداء وقت الوقوف من  
نصف ليلة وانقضاءه إلى أنها ليلة يوم  
شمس يوم عرفه

وتذهب المالكية إلى أن وقت الوقوف هو الليل  
وتذهب الشافعية إلى أنه من طلوع فجر يوم  
عرفه إلى طلوع فجر يوم النحر وانظر المصنفين  
في مصطلح (حج ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢)

### الزمن المجرى للوقوف بعرفة

١- بين الفقهاء طدة أمر الزمان المجرى للوقوف  
بعرفة كما بين أحكام هذه فوهة

و نظر تفصيل في مصطلح (حج ٧٧ و ١٢٢،  
وهو في ١١، ١٢، وطوان ١٦٦)

(١) المسند، ١١٩، ١٢٠، ومدة مسائر ٢٤٧/٧

قالوا إنه إذا عد إليها حل العروب قبل أن يدفع الإمام يسط عنه الدم، لأنه استدرك المستررك، إذ جمع بين الليل والنهار، وعند زفر لا يسطح أم إن شاء إلى عرفة قبل غروب الشمس بعد ما خرج الإمام من حره فقد ذكر الكوفي أنه يسطح عنه الدم أبعد، وكذا يرى ابن شجاع عن أبي حنيفة أن الدم يسطح عنه بقدر ذكرني الأصل "نه لا يسطح عنه الدم".

١٠- المسألة الثالثة: إذا جاز عرفة ثم عاد إليها بعد عروب الشمس.

يرى الحنفية ولحق به الشافعية في مقابل أصح أنه لا يسطح عنه الدم، لأنه لما حرت الشمس عليه قبل العود، فقد تقوى عليه الدم لواجبه، فلا يحتمل سقوطه بالعود؛ لأنه المثلث القوي من الجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد مات.

ويرى المالكية والشافعية في أصح أنه لا دم عليه، لأنه جمع بين الليل والنهار، وصحح في المجموع المصنف<sup>(١)</sup>.

### الشأ في الوقوف بعرفة:

المسألة في الوقوف بعرفة لا يطو إلا أن يكون في المكان وإما أن يكون في الحرم.

غروب الشمس ولم يعد إليها، فقد اختلف الفقهاء في حكمه ولهم ثلاثة آراء.

الرأي الأول: يرى الحنفية والحنابلة والشافعية في قول أنه يجب حبه دم ترك الواجب، كما لو ترك غيره من الواجبات، إذ أنه ترك سكا عند النبي ﷺ وهو اجمع بين الليل والنهار، والأصل في ترك السك إيجاب الدم إلا ما خرج به دليل.

الرأي الثاني: يرى الشافعية في عدمه أنه يستحب به أن يريق دماً استحباً مخرجاً من خلاف من أوجب.

الرأي الثالث: يرى المالكية أنه قد مات الحج، لأن سؤلوب بعرفة ساهى بعد العروب وكفى لا يجبر بالدم<sup>(٢)</sup>.

٩- المسألة الثانية: إذا جاز عرفة، ثم عاد إليها قبل عروب الشمس، عند ختم الفقهاء في حكمه.

يرى حنابلة والمالكية والشافعية والحنابلة أنه إذا عد إلى عرفة قبل العروب فلا دم عليه، لأنه جمع بين الليل والنهار، خبر أد الحنفية.

(١) ينقل المصنف ١٢٧٢، وحاشية ابن عثيمين ١٧٠/٢، وحاشية المنصور ١٧٠/٢، وعند المنصور المصنف ١٧٠/٢، والمفتونة ١٧٢/٢، ومجموع المحتاج ١٧٢/٢، وموسوعة المحتاج ٢٢٢/٢، ومسنني ٢٢٢/٢، والردود ٢٢٢/٢، وكشاف المحتاج ٢٢٢/٢.

(٢) المراجع السابق

(٣) المراجع السابق

عند جعل النبي ﷺ الوقوف أو الحج هو  
رأيت نطقاً أو تدحج فيه الناس.

الرأي الثاني وهو يقتضي القيام عند  
الحضبة عدم إجراء الوقوف في حقه، الحالة  
لأن الناس رفقوا في غير ذلك أولئك ولا  
يجوز، كما لو تبين أنهم وقفوا يوم التروية رأي  
فرق بين التذمير والتأخير<sup>(١)</sup>.

١٢- أما إذا كان الخطأ في تقديمه بأن أخطأ  
الناس جميعاً فوقفوا يوم الثامن (يوم التروية)  
فقد اختلف الفقهاء في أجزاء وقومهم.

ذهب الحنفية والمالكية في المذهب  
والشافعية في الأصح إلى عدم إجراء  
الوقوف في هذا اليوم، لأنه عطل غير مبني  
على دليل راسخ فمعتزوا به. ولأن المذنب  
بالتقديم يمكن الاحتراز عنه<sup>(٢)</sup>.

وذهب للحنابلة والشافعية في عقاب الأصح -  
قال في البيان وهاب الأكترون- وبعض  
المالكية إلى إجراء وقوفهم كحديث يوم  
شرعة لليوم الذي يحرف الناس فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) بيان الصالح ١/١٦٦، والإيضاح ١/٦٦، وكشاف  
الغنى ٢/٥٧٤، وقوله المصنف في الصلاة ١/١٦٦  
ومعنى المصنف ١/٢٩٨

(٢) بيان الصالح ١/١٦٦، ومعنى المصنف ١/٢٩٩،  
وقوله المصنف في الصلاة ١/٢٩٦

(٣) حديث: يوم عرفة اليوم الذي يحرف الناس فيه. -  
أخرجه أبو داود في الترمذي ١٥٣- ط -

١١- فإن كان الخطأ في مكان بحيث وقف  
الحجيج بغير أرض عرفة فإن وقولهم لا يجوز  
الافتقار أنفسهم، فيزعمهم القضاء سواء كانوا  
جميعاً كثيراً أو قليلاً<sup>(١)</sup>.

١٢- وأما إذا كان الخطأ في الزمان فإنه لا  
يحتو على أنه يكون في التقديم وأما أن يكون في  
التأخير فإن كان الخطأ في التأخير بأن أخطأ  
الناس جميعاً فوقفوا في المأخر (يوم النحر) نص  
وأبان:

الأول: ذهب جمهور الفقهاء لعمدة في  
الاستحسان والمالكية والشافعية والحنابلة إلى  
أن وقوفهم صحيح لقول النبي ﷺ «المحرم يوم  
تصومون والنهار يوم تطفرون والأضحية يوم  
تضحون»<sup>(٢)</sup> وقوله «عرصة يوم نحرهم»<sup>(٣)</sup>  
وقوله «درجكم يوم تحبسون»<sup>(٤)</sup>.

(١) غير الرافق ١/٢٦٥، والمعروف في التواتر من كلامي  
١/٢٦٥، ومعنى المصنف ١/٢٩٩، وشرح الصفا  
١/٢٦٦، وقوله المصنف في الصلاة ١/٢٩٦-١٠٩، ومع  
البيان ١/٢٩٦

(٢) حديث: المحرم يوم تصومون...  
أخرجه الترمذي (١/٢٦٦) من حديث أبي هريرة، وقال  
حديث حسن صحيح.

(٣) حديث: عرفة يوم تطفرون...  
أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١/٢٦٦) من حديث  
عطاء بن أبي رباح مرفوعاً.

(٤) حديث: حبسكم يوم تحبسون قال ابن حجر في  
التلخيص (١/٢٦٦) ط حديث: سمعته هكذا  
رواهما الحديث الذي قبل.



ولحديث: «المعتمر يوم تطهرون، والأضحية يوم تطهرون»<sup>(١٦)</sup>.

واستدلوا كذلك ببعض التقديم والتأخير<sup>(١٧)</sup>.

**وقوف طائفة ثلثة رأت الهلال:**

١٢- اختلف الفقهاء في وقوف طائفة فليد رأت هلال ذي الحجة مفتردين خلافاً للجماعة

مدب الحنفية والحنابلة في لمدب إلى أنهم لا يجزئهم بوقوف، بل ينفقون مع الجمهور وفيه الحنفية هذا الحكم بما إذا أشبه على الناس فوقف لإمام وأثناس يوم لبحر، حيث خرجوا بأن من رأى الهلال فولي بوم عرك محلاً للجماعة لم يجزء وقوله، وكان عليه أن يعيد الوقوف مع الإمام، لأن يوم اسحر به يوم الحج في حق الجماعة، وولي الوقوف لا يجوز أن يختلف، فلا يحد بها ضلع مفردي<sup>(١٨)</sup>.

أما لم وقف الإمام والجماعة يوم السرية، وولي الشهود بعض رآوا الهلال حسب رؤيتهم يوم عرفة فقد روى عن محمد أنه يجوز وقوفهم

١٦- الزمان من حديث عبد العزيز بن عبد الله بن صالح بن أبيه - سلفاً

(١٦) حديث: «المعتمر يوم تطهرون، والأضحية يوم تطهرون»  
سبي بحسبه ١٢٠

(١٧) كتاب الفتاوى ٥٢٥/٢، والإحصاء ١٦/٢، ومضى السجاء ١٩٩٦، وحشد المراسم النية ١٠٦/٦

(١٨) السجاء ٩٧٠/٢، وبماض الصلح ١٢٩/٢

وحسبهم أيها<sup>(١٩)</sup>

ودب لحنابلة في رواية اختارها ابن معلق في المروء إلى أنه يجب مرتين إن وقف بعضهم لاسيما من رآه<sup>(٢٠)</sup>

ونص الشافعي على أنه لو اسرد بعض الحجاج بأمره لزمه العمل بروايته، ولم يجر له موافقة القائلين وإن كثروا<sup>(٢١)</sup>

**وقوف من وثت شهادته:**

١٥- قال المالكية والشافعية، إن من رأى الهلال وردب شهادته، فإنه يلزمه بوقوف فيه وقته، فهو كمن شهد برؤية شهر رمضان فرددت شهادته فإنه يلزمه الصوم<sup>(٢٢)</sup>  
فل الشافعية ولم يجر له موافقة القائلين في وقوفهم بعد وإن كثروا<sup>(٢٣)</sup>

وقال الحنفية: إذا شهد عبد الإمام شهادته عشية يوم عرفة برؤية الهلال فإن كان الإمام لم يسكنه الوقوف في نية الليل مع الناس أو أكثرهم لم يعمل بذلك الشهادته، ودف من ألفه بعد الزوال لا يجر وإن شهدوا عشية عرفة لكن لسا

(١٩) بداه الصلح ١٢٩/٢

(٢٠) السجاء ١٧٠/٢

(٢١) حجة السجاء ١١٢/١

(٢٢) حاشية الدرر ٤٨/١، ومضى السجاء ١١٨/١

(٢٣) حجة السجاء مع حاشيته ١٢٢/٢

## نية الوقوف بعرفة:

١٧- خُلف الفقهاء في نشر طالب للمعرفة  
معرفة

فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة  
والشاعبة في أصح الوجهين في الجسلة  
إلى أنه لا تشترط نية بصحة الوقوف بعرفة.

وصرح الكاساني بصحة الوقوف سواء نوى  
الوقوف عند الوقوف أو لم يوسخلاف  
الطوا<sup>(١)</sup>

وصرح الحنفية باستحباب نية الوقوف  
بعرفة<sup>(٢)</sup>

ونص الحنابلة على أنه كيف حصل ثواب  
بعرفة وهو عاقل أجزاء قائماً أو جالساً أو ركباً  
أو قائماً، وإن مر بها ميتاً فلم يعلم أنها عرفة  
أجزاء اهت<sup>(٣)</sup>

وقالوا لا يصح الوقوف من المجنون.  
ولا يصح على الصحيح من الملعوب وقوله  
انسكراد والتمنى عليه، وقيل يصح ويصح  
الوقوف مع يرم ويهل في الأصح، وقيل لا

تعذر على الجماعة الوقوف في الوقت وهو ما  
ينفي من الليل - مبرراً كما بهم شهدوا بعد الوقت.  
فإن كان الإمام يحكته الوقوف قبل طلوع النحر  
مع الناس أو أكثرهم يأن كان يدرك الوقوف حاشية  
الناس، إلا أنه لا يتركه ضعفة الناس - جاز  
وقوله، فإن لم يلق فأن حجاً لا يترك الوقوف  
في وقته مع علمه به واقتضاه عليه

ولا تواف. وكذا إذا أخر الإمام الوقوف لمعنى  
يسرع فيه إلا جدد لم يجز وقوف من وقف إليه،  
فإذا شهد شاهدان عند لإمام بهلال ذي الحجة  
فرد شهادتهما لأنه لا حله بالسوء، فوقف  
بشهادتهما يوم قبل الإمام لم يجز وقوفهم، لأن  
الإمام أخر الوقوف بسبب يجوز للمعص عليه في  
الشرح. قصار عما لو أخر ما لا شتب<sup>(٤)</sup>

خلط الصحيح في الوقوف إن قل صحهم  
عن المتقدم:

١٦- من الشاعبة على أن يوجب الصحيح  
اليوم العاشر غلطاً أجراًهم، إلا أن يقول، على  
خلاف المادة، فينصرون في الأصح لعدم المشقة  
للمادة

ومقابل الأصح: لا قضاء عليهم لأنهم لا  
يأسرون مثله في الفقهاء<sup>(٥)</sup>

(١) مجالع الصناع ١٢٧/٢، وابن عابدين ١٧٥/٢

(٢) حاشية ابن عابدين ١٧٧/٢

(٣) المعنى لأبي لقادة ١١١/٢. رضى المساج

١٩٨/٢

(٤) مجالع الصناع ١٢٩/٢-١٣٠/٢

(٥) معني المساج ١٢٩/٢، وصح المساج ١٠٢/٢

يصبح صهيلاً<sup>(١)</sup>

فوق إلى أنه يسر الأعداء بلولونه بعرفة لما  
روى عن علي وابن مسعود وابن عمر أنه  
كانوا يمشون إذا راحوا بعرفة

بمن عني لما سئل عن الغسل قال يوم  
الجمعة، ويوم عرفة (يوم النحر) ويوم  
المطهر<sup>(٢)</sup>

ولما روى بالغ أن ابن عمر رضي الله عنهما  
كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة<sup>(٣)</sup>.

ولأنه يريه يمشع بها الخلق في موضع واحد  
فخرج لهم الغسل كعبلاً جمعة وأربعين

ودعب الحجة والمضمة عند المالكة إلى أن  
الأعداء ليوم عرفة منجب فإن عجز عن الغسل  
فقد قال لثانبة<sup>(٤)</sup> إنه يغتم<sup>(٥)</sup>

ب- خطبة عرفة وكونها مع الزوال:

١٩- وهي خطبتان بعد دوران قبل الصلاة،  
يصل بينهما بجلل عبيد كما في لجمه

وقل سوي هو الإمام شافعي والأصحاب  
أن لعنهم في الوقوف بعرفة الحضور في عرفه من  
عروت وهو في لحظة لطيفة بشرط كونه أهلاً  
للمبعدة سواء حضره عمد أو دبر مع الضم  
والنبيح والسراء والتحدث والشهود في حالة التوم  
أو جتر فيها في وقت الوقوف وهو لا يعلم أنها  
عروت يوضح وقوفه في جميع هذه الصور  
وسمها<sup>(٦)</sup>.

استثنى المالكية من أصل عدم اشتراط طيه  
لصحة الوقوف بعرفة لما فيها من دفع الإمام  
حيث يشترطون لصحة وقوفه أن يوي الوقوف  
ويعلم بأنه مارك على عرفة<sup>(٧)</sup>

ويرى الشافعية في وجه وجوب فرائد الوقوف  
بغير بداية<sup>(٨)</sup>

وقال أبو ثور لا يجرن إلا إذا كان واقفاً  
بإرادته<sup>(٩)</sup>

من الوقوف بعرفة

أ- الفصل للوقوف بعرفة

٩٨ ذهب سادس والمالكية والمالكية في

(١) أثر حي كما سئل من الحسن  
أخرج الشافعي في المسند (١٠/١) - روي  
السدي.

(٢) أثر من عمر أنه كان يسر وقوفه عشية عرفة  
أخرجه مالك في الموطأ (١/١٢٩٢)

(٣) حاشية الطحاوي على مرقا السراج ص ١٠٠  
والجني لابن خزيمة (٢/٢٩٧) ٢٩٨، وقرآنه  
الدواني (١/٤٢) والصريح لمروزي (١/٩٠-٩١)  
وسعد الإمام الشافعي مع الأم (١/٨) ٤٢٠، وحاشية  
الباقرى على أبي القاسم (١/١٢٨) ١٢١ - وكتاب  
الفتاوى (١/٢٩٧) وعند المهر في فقهه (١/١٠١).

(٤) إجماع - ٢٩٩٤ - ٣٠٠٠

(٥) المجموع (١/٢٠٢)

(٦) حاشية الشافعي (٢/٢٧٢)

(٧) روح الباعث (١/٩٥) والمجموع (٢/٨)

(٨) القسي (١/١٦٢)

للمذهب أن هذا الجمع من صلات الحج للصوت

وهي الأصح عند شافعية أن هذا جمع بين من صلات الحج للصوت، بل هو من قبل رخصه الجمع بين الصلوات في السفر، لذلك اشترطوا فيه شروط، أهمها: بعدة قول بعض الأصناف من الأصناف وأن لا ينفصل بين الصلوات عقيباً<sup>(١)</sup>.

وهذه المذهب في وجه ثالث إلى أن سبب لجمع هو صل السفر، فجاء لمعني ولا يجوز لأهل عرفاء<sup>(٢)</sup>.

والشروط المحيطة للجمع بين الصلوات في السفر والصلاة بعرفة أي تقديم العصر على وقتها وتذليلها في وقت الظهر شرطه

مباشرة أن تكون مرتبة على ظهر حائز استحساناً، فقد حصر الظاهر قبل الروايات على قولين، أحدهما: زالت والمصر بعدة أهله لخطبه وتصلب استحضاراً

ومنها: الوقت وهو أن يكون يوم عرفة، ويمكن وهو عرفات

ومنها: حرمان الحج للآل، ينبغي أن يكون

(١) أي طائفة ١٥٢٦، وتفاوتت لهذا ٢٢٦٠، وأزولاني ١/ ١، وفي احتياج ١/ ١٦٦، وكتاب الإيضاح في مسائل الحج والعمرة ص ٢٧٢  
٢٢٦، وكتاب سلك ابن جبر ١/ ٩٩٢

للإتيان، وهذه عند الحنفية والمالكية وشافعية

وقال شافعية: استحب للإمام أو نائبه أن يخطب خطبة واحدة بقصرها<sup>(٣)</sup>

واسعد البهوتي على تمخير الخطبة لقول صاحب من عبد الله بن عمر ليعجز عن يومه يوم عرفاء، إذ كتب يزيد أن يخطب ليلة عرفة أنجليه رجعي لصلاته وفي رواية: فافترس الخطبة وعبر لودن<sup>(٤)</sup>

ب- الجمع بين الصلوتين يوم عرفة

٢- من أجمع الحاج بين صلاتي الظهر والعصر، تقديم في وقت الظهر، وأما من يؤخر - تبعاً له - في خطبه فليس المشهور عند المالكية أن لجمعه لأدنى أمان ظهر وقتاً للعصر<sup>(٥)</sup>

وهذه الجمهور التحية في المذهب والمالكية وشافعية في وجه وتذليل في

(١) الإيضاح العددي ١/ ٢٨٧، وكتبه ٢٢٦٠/ ١٤ والإيضاح ٢٨١٢، صرح فقهاء الزواجر ١/ ٩٢١

(٢) أثر القول من عبد الله بن عمر لمعجز ١/ ١٠٠

أخرج مالك في الموطأ ١/ ٢٩٩، والروايات الأخرى لعمدة البخاري في فتح الباري ٢/ ٢٢٢

(٣) عمدة البحار ٢/ ٢٢٦، والنعمي ٣٦٦/ ٢، وكتاب الفتاوى ٢/ ٤٩، وبيان المحتاج ١/ ٢٢٠، وفي الاحتياج ١/ ١٩٠

والله عمية واحداً إلى أن يكره انقطاع  
سبب صلاتي يظهر والعصر مرفوعاً لحديث  
عمر بن الخطاب أنه ثم أقام قصر العصر ثم  
أقام فضلي العصر ولم يصل بعده شيئاً<sup>(١)</sup>  
ودع الحنيفة في غير ذلك الرواية إلى أنه لا  
ينطرح سبب صلاتي غير من انظر<sup>(٢)</sup>

#### د التمتع في الوقوف:

٢١- اتفق الفقهاء على أنه إذا فرغ الناس من  
صلاتي الظهر والعصر، فلا بد أن يسبوا في  
بحال إلى الموقف ويحلقوا السبيل قال  
نؤوي: هذا التمتع مستحب بالإجماع<sup>(٣)</sup>  
لحديث مالك بن عبد الله بن عمر بن قاتل  
عبد الملك بن مروان إلى الحاجج "لا بد لك  
من عمر في الحج، وجاء ابن عمر رضي الله عنهما  
وأنا معه يوم عرفة حين ركب شمس، فصاح  
فقد سرفقت، الحجاج، محروح وعلب ملحمه  
محضره، فذلك مالك يا أبا عبد الرحمن؟  
ومالك الرواح إلا كنت تريد أئمة حال هذه

محرمات بالجمع عند أداء الصلوات حتى يركبوا  
محرمات بالعمر عند أداء الظهر ومحرمات بالجمع  
عند أداء العصر لا يجوز له بالجمع كما في نؤوي  
قاضي خان، ثم لا بد من الإحرام بالحج قبل  
الزوال في روايه تقديماً للإحرام على وقت  
الجمع، وفي رواية أخرى يقتضي بالتقديم  
على الصلاة، لأن المقصود هو الصلاة  
وهو الصحيح

سببها الجهاد عند أبي حنيفة رحمه الله  
ثماني، وعند الصاحب ليس بشرط، فمن صلى  
الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقت عند  
أبي حنيفة ونؤوي، يجمع بينهما المقصود وفي  
النؤوي النهية والصحيح هو أبي حنيفة ولو  
عائنه مع الإمام أو كانت واحدة منهما من  
العصر لزم، ولا يجوز تقديم العصر على قول  
أبي حنيفة

ونها أن يكون الإمام هو الإمام الأعظم أو  
ناثبه، وهو شرط عند أبي حنيفة هو صلى الله عليه  
بجماعة لا مع الإمام، والعصر مع الإمام لا يجرى  
العصر عند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup>

ودع جمهور الفقهاء لحنيفة في ظاهر  
الرواية وهو اجتماع عدهم، والمساكنة

(١) حديث جابر بن عبد الله بن عمر بن قاتل،  
أخرجه مسلم ٢١/٨٩٠.

(٢) مسند أبي حنيفة ١٤٣/١، ومعارف الحديث  
١/٢٢٤، ومطالب العبد في الحج ١/٢٢٤، والنؤوي  
١/٣٥٠، والأذكار في مناسك الحج والعمره للإمام  
النؤوي ص ٢٧٢، يعني المسحاح ٢٧٣/١.

(٣) المسحاح ١/٢٠١، ١/٢٠٢، ومعارف الحديث ١/٢٠٢،  
مسند ١/٢٠٢، والشمس في مناسك الحج ١/٢٠٢،  
أخرجه في المسحاح ٢٧٣/١.

(٤) النؤوي في مناسك الحج ١/٢٢٤-٢٢٥، وأبو حنيفة  
١/٢٢٤، واللباب ١/٢٨٩.

سنة عبد الحنفية والكعبة في يد  
وبحسب عبد الله بن مالك في  
لحمته<sup>١</sup>

ر مكلن الوفاء.

٢١- يس عبد الحنفية وعشاقه ويحب  
عند تمالكته واحسب أن صف لرب جبل  
كروحه عند بصحات تكب السود  
للمرشرة عند أسفل الحمل، ناك وحب  
مكنا وحب ٢٢ وإن تعدد أن يترب منه  
فيحب الأكلان<sup>٢</sup>

ولا يشرع صغور لحسن إيمانك في يدي  
من بنية<sup>٣</sup>

قد انقضى زمانه واشتهر عند لغوام من  
لا يعبء بالوقوف على جبل الرحمة الذي يوسط  
عراقه، ويرجعهم له على غيره من أعيان  
عراقه، حتى ربما توهم كثير من جهنهم  
أنه لا يصح الوقوف إلا به بخط محدثه  
للسنة، ولا يذكر أحد من يفتنه عليه في

السنة؟! قال نعم، قال فاضربني حتى أقبض  
على راسي ثم أعرج دوني عرج الحجاج  
قد ريس ويس أبي، فقلت إن كنت تريد من  
فامر منعة رعب لوقوف فعمل فطر في  
عبد الله، فمروى ذلك عبد الله قال حين<sup>٤</sup>

و- الإفاضة بعد الغروب يوم حرفة

٢٢ إذا عرفت لشمس يورعنا فاص لإمام  
واساس وحبهم لكتبه والوفاء من وجد فرج  
مرو فيه لحدث أسامة بن كور النبي ﷺ  
عن أبيه فإذا وجد أجوة من<sup>٥</sup> أي أسوة،  
ويعنى أساط البر، وبعنى يوقى من  
بأن مكنت الحرج بعد ما فاض الإمام يكون  
طالما لا يعلو حتى ظهر أسفل أسامة، وبأنط  
لإمام رسم يعمر أنصوا لأن الإمام أخذ  
نسبة<sup>٦</sup>

و- الطهارة

٢٣ يكون معاج صاها أسامة الوفاء، وهو

١١ حديث صحيح من عهد عبد الله بن مالك بن عروان  
أي أسامة<sup>١</sup>

٢٢ حديث صحيح من عهد عبد الله بن مالك بن عروان

٢٣ حديث صحيح من عهد عبد الله بن مالك بن عروان

٢٤ حديث صحيح من عهد عبد الله بن مالك بن عروان  
٢٥ حديث صحيح من عهد عبد الله بن مالك بن عروان  
٢٦ حديث صحيح من عهد عبد الله بن مالك بن عروان

(١) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٣) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٤) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٥) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٦) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠

(٧) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٨) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٩) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (١٠) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (١١) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (١٢) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠

(١٣) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (١٤) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (١٥) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (١٦) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (١٧) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (١٨) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠

(١٩) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢٠) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢١) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢٢) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢٣) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢٤) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠

(٢٥) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢٦) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢٧) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢٨) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٢٩) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠ (٣٠) الصحيح لابن عوف ١٢٢٠



في الجمع بين المغرب والعشاء بمردقة  
بعد الخروج من عرفة:

١٧ - السنة أن يجمع الحاج بين المغرب  
والعشاء بمردقة وهذا ينفذ الفقهاء، ثم  
اغلبوا في حكم صلاة من صلى المغرب  
قبل أن يأتي مردقة

فذهب جمهور الفقهاء (المالكية في السذهب  
والشافعية والحنابلة ورموزهم وحقائق وأبواب  
نور الدين كشتري) إلى أنه من صلى المغرب  
بالمردقة ثلاثاً وأجره لا كل صلاة من جاز  
الجمع بينهما جاز اشتراط بينهما كالمظهر  
والعصر بغيره

وبما قلنا غطاء وعروة والباسم بين محمد  
وسعيد بن حبيب<sup>(١)</sup>

وفيد المالكية سنة أو صدوقية - لجمع بين  
صلاتي المغرب والعشاء بمردقة بأنه يكون  
الحاج قد ركب معرفته مع الإمام، وسار مع  
الناس أو حلف فيه أحسوا، أمر لم يقف مع

١ - أخرجه الرملي (٥٦٦/٥) وقال حدثني عيسى  
صحيح وصحة ابن حزم في فتح الباري (٥/ ٩٦١)  
(١٥) انصبي ٩٣٣ - ٩١٠، ومطلب أولي القس  
١٦٦/٢ - ١٦٧، وكتاب كتاب ٩٦٢، والدمري  
١١٢٧ وصفي المستخرج ١٩٨/٢، والمجموع  
٢٣٢٨، والفتاوى الهامة ٢٣٠/١، ونور العاير  
١٧٥/٢

لإمام يصلي كلاً من الصلاتين في وقتها  
وقابرا إن وقف مع الإمام ثم صجر عن الحاد  
لنفس في سبهم أمر ذلك بعد التفتي بجمع في  
في محض كاذب

ورؤا قدس على الثروب بمردقة و لحال أنه  
مطالب بالجمع لكونه وقف مع الإمام وسار مع  
الناس فقال ابن عساكر بغيره، لأن النبي ﷺ  
صرت لها صفاتاً

وقال، أشبهه بغيره العشاء وحدها إن صلاها  
قبل مسح النسي، والتأخير عنده رخصة لا  
مريضة وإلحاده عن هذين الترتيبين على وجه  
سببه<sup>(٢)</sup>

وفيد الشافعية مخالفة السنة بعدم غنية قرب  
وقت الأخير لفصل العشاء وهو وقت بليل في  
مصحح (رحمهم)، ومغيب الليل في الوجه الآخر،  
فمن غلب غرات هذا الوقت فإنه لا يؤمر  
بمغرب والعشاء معاً أداتها في مردقة، بل  
يجمع في الفريقتين

وشترط الشافعية لجمع بين الصلاتين في  
عرفة ومردقة نواحر شروط السمر

وهذه أختصية - علق في يومه - وأقنوني  
دين حبيب من المالكية إلى أنه تأخير صلاة

(١) حقق الدكتور الشب ٦٠/٢ - ٦١، ورواه في ٢٢٢  
والخبرية ٦٧/٢، والفتاوى المختصية ١٣٨



وعن نفعه على أن من ذهب إلى مكة من  
بغير طريق المزدلفة حرم أن يصلي المغرب في  
لطريق ولا مواضع في ذلك، وأنه لو لم يمر على  
المزدلفة لزم صلاة المغرب في الطريق وفيها  
عدم بشرط (وهو المكان) وقد أوردت في  
عرفت<sup>(١)</sup>

مكروهات يوم عرفة:

١ ترك الإقامة بين الصلاتين المجموعتين  
بعرفة

٢٩- تم تركها على سبب الإقامة لكل  
صلاة من الصلاتين المجموعتين بعرفة، وصرح  
لحجب بكرة ترك الإقامة بين الصلاتين<sup>(٢)</sup>

ب- إجماع بالعمرة يوم عرفة

٣٠- حصل نفعه في حكم الإجماع  
بالعمرة يوم عرفة، فربى جمهور الفقهاء  
عدم كراهة الإجماع بالعمرة يوم عرفة،  
وروى الحنفية راجعاً في رواية عنه أن  
الإجماع بالعمرة يوم عرفة مكروه.

والتمثيل في مصطلح (إجماع) ٣٧، ٣٨

مكروه لأجل أنها في مرتبة واجب، فمن  
صلى المغرب بعد غروب الشمس قبل أن يأتي  
مؤدبة معبداً لم يعد له إذا أتى مؤدبة ما لم يطلع  
الشمس

كذا انحكم برضى العلماء في طريق مكة  
دخولها فيها<sup>(٣)</sup>

ولو صلى الصلوة قبل أن يعبد صلاهي المغرب  
والعشاء بحرمه عادة إلى الجوار بتفاني  
تجدي

٢٨- وشواهد هذا الجمع بمؤدبة عند  
الجمعة.

- الإجماع بجمع

- تقديم الزيادة عرفة على

- وترمائه وهو ليلة الاحد

- والسبب، وهو مؤدبة

- والرواية وهو وقت لعشاء ما لم يطلع  
الشمس<sup>(٤)</sup>

(١) صبي الصباح ١ ٤٩٨، والمصنف ١٨ ٣٣٨،  
والإيضاح للفرق ٣٩٥، وهذا انبعاثاً عن  
١٩ ٤٩، والدموي ١٢ ١٢٢، وأما شجرة ١٢ ١٢٢،  
والقوانين الممهدة ٨ ٢٨، والدموي مؤيد،  
١٢ ١٢٢، وابن عسبر ١٢ ٢٢

٢- حارو، مؤيد ١٢ ٢٢، وحاشية المحطاري على  
براهي كماله ٧٢، وابن عسبر ٧٢ ٧٢، وضع  
الفرق ١٢ ٨٠

٣- شرح السبب

١- ابن عسبر ١٢ ٢٢، وابن عسبر ١٢ ٢٢،  
٢- ابن عسبر ١٢ ٢٢، وابن عسبر ١٢ ٢٢،  
والإيضاح بالرواية ٢٠

ج- الإسراع في السير وإكباً لو عاكباً  
سراعاً يؤدي إلى الإيلام.

٣١- يكره الإسراع في السير سراعاً يؤدي  
إلى الإيلام، لقوله ﷺ: «عبيكم بالسكينة»<sup>(١)</sup>  
وقال الزيلعي: ترك لإيقاظ واجب<sup>(٢)</sup>.

د- السكينة يوم عرفة:

٣٢- صرح الشافعية بأن الأصل سواقة  
يعرفه أنه لا يستقل، بل يبرو للشمس إلا لاعترا،  
بأن يتضرر أو ينقص دعاؤه لو جهده في  
الأدكار<sup>(٣)</sup>، ولم ينش أن النبي ﷺ يستقل  
بهرقات، مع ثبوت حديث عن أم الحصين  
وعني الله عنها أن النبي ﷺ اقلل عليه  
ثوب وهو يرمي الجمرات<sup>(٤)</sup>.

ومستحب المالك ترك الاستقلال زمن  
الوقوف يوم عرفة.

قال الفرطبي: استقلال الحرم في ثياب  
والأهية لا خلاف به، واعتطف في استقلاله

حال الوقوف فكرهه مالك وأعلل المذنبية<sup>(٥)</sup>  
أما الحمية والعتبة فقد ذكروا حكم  
استقلال الحرم بالبيت والمحمل وبحرمها  
من غير التخصيص بزمن الوقوف بعرفة.

فقد قال المعتزلة لا بأس بأن يستقل الحرم  
بالبيت والمحمل<sup>(٦)</sup>، واستدلوا بحديث جابر  
أو طريقته من شعر لصر به يندرة: «سار رسول  
الله ﷺ، إلى أن قال: فوجد ألقية قد ضوئت له  
بندرة»<sup>(٧)</sup> فنزل بها<sup>(٨)</sup>.

وصرح المعتزلة على تصحيح من المذهب  
بأنه يحرم على الحرم أن يستقل بالمحمل.  
والرواية الطائفة بكره استقلال الحرم  
بالمحمل<sup>(٩)</sup>.

هـ- صوم يوم عرفة:

٣٣- ذهب جمهور الفقهاء، المالكية  
والشافعية والحنابلة إلى حرمة صوم يوم  
عرفة للحاج.

- (١) صحيح المجلد ٢/ ١٢٤-١٢٥
- (٢) مع القدر ٢/ ١٢٤-١٢٥، وانظر مكتبته أبو حنيفة  
١٧٤٧
- (٣) سره: مجمع التوفد وكره المصنف موضح بعرفة.
- (٤) حديث: امرئ قبة من شعر ٤
- (٥) أخرجه مسلم ٢/ ٤٤٩.
- (٦) الإيضاح ٢/ ٤٤٩، وانظر مكتبته أولي النوى
- (٧) ٢٧٢/٢، وشرح منى لأركان ١/ ٥٢٨-٥٢٩

- (٨) حديث: عبيكم بالسكينة
- (٩) أخرجه البخاري في فتح الباري ٢/ ٢٧٣، في التلبية
- (١٠) أخرجه ٢/ ٢١١، ومعني المحتاج ١/ ٤٩٧، وكشاف  
الافتاح ١٩٥/٢-٤٩٦، وتبيين الحقائق ١٥/٢
- (١١) المسجود ٥/ ٢٦٧، والإيضاح ٢/ ٤٢٩
- (١٢) حديث: أم الحصين (أن النبي ﷺ اقلل عليه ثوب وهو  
يرمي الجمرات).
- (١٣) أخرجه مسلم ٢/ ١٢٤.

رصد للصلاة، ويحكم حكماً، ذلك ما شئ من  
تصديقه بالصلاة<sup>١٦</sup> وإنك الدسوقي لو خطب  
بين الزواري وعمره بعد، أو حتى بغير خطبة  
أخذه أحد<sup>١٧</sup>

و- دخول عرقات قبل وقت الزواري

٣٥- إنك الإمام منك أكثره صحيح أن  
يتقدم إلى عرفة قبل عرفة هم أنفسهم أو يقدموا  
أهم

وصرح الشافعية في دخول النجاشي في  
عرقات قبل وقت الزواري خطاً ومدة ومدة  
لها، وتكونهم بسما من كثير<sup>١٨</sup>

وإن تصدق سبع لحاج إلى عرقات بعد  
صلاة الظهر يوم عرفة دون لو هذا باب الزواري  
حتى لو ذهب قبل غروب الظهر إليها<sup>١٩</sup>

وبعض يحتاجه عن أنه يستحب للحاج أن  
يخرج إلى من يوم الزواري ويبيتها، فإذا طلعت  
الشمس حار إلى عرفة، فإذا لم يدرأ تبدأ حتى  
تزل، الشمس، من خرج من من إلى عرفة قبل  
غروب الشمس ثم يأتي بالمتنصب<sup>٢٠</sup>

ودعب التحفة إلى مستحبه صحيح ذلك  
بسمه عن الزواري عرقات ولا يحسن الدعوات  
أمر غير صحيح من المصنفين من استحب  
ممن يود عرفة في حذر من عدم شقوق عرفة،

و- ترك خطبة عرفة، أو إيقاعها قبل

الزوال

٣٦- من الخطب على أن ترك خطبة عرفة  
إدعاء من الزوال مكرره، بقدره في جوده،  
السيرة لا ترك الخطبة، وخطب قبل الزوال  
أكثره وقتها،

ونقل من عشرين قول الزيلعي في حذر من  
عنه أن صح مع أكثره<sup>٢١</sup>

ويرة ابن جب من المالک جواز الإتيان  
بخطبة عرفة قبل الزوال، وبمع تسبب من ذلك،  
دري إقامتها بين فعل فعله لا أن يكون يصلي  
الصلاة، والصلاة لا تكون ولا بعد الزوال من  
حل حال

واضح لياني لما ذهب إليه ابن حبيب من  
جواز إيداع الخطبة قبل الزوال، من خطب لم  
لصلاة، وإنه هي منبسط للحاج، ولذلك لم يغير  
حكم الصلاة في حذر، وقد يتقدم الأول  
عنها، فلم يكن من شرطه أن يكون وقتها،

١٦ المتفق ٣٥٣

١٧ المبين ٤٣٤

١٨ الطب ٣١١ في حذر ولا يصح ١٠٨  
١٩ تصحيح كرم، ص ٢٠

٢٠ البحر الرائق ٣١٠ بين المتفق ٢٠٢

٢١ المتفق صحيح صحيح ٤٤٢ - ٤٤٣ في الصحيح  
٩١٤

٢٢ تصحيح ١٠٠، ١٠١، حذر ١٧٢

إلا الطريق، وقرب الجبل أفضل، هذا عند الحجة<sup>(١)</sup>

وعند المالكية والثمانية والصنابلة ينزل بمروة ويمكث إلى الظهر فشهد مع الإمام الخطبة ويصلي صلاتي الظهر والعصر<sup>(٢)</sup>

ولا يستعمل يس لصلاة بين السنة أو معلوم أو شيء غيره من أكل أو شرب، ويقف بعرفة إلى الغروب، ولا تفضل أن ينزل قرب جبل الرحمة، ويحاذل أن يكون في موقف النبي ﷺ وهذا إن تيسر من غير ضرر، وإذا نزل في عرفات يمكث فيها ويصلي فلهاء، مستقبل القبلة راعياً يديه بأطرافهما، كالمنظم المسكين، كما ورد في صفه جاء رسول الله ﷺ بعرفة<sup>(٣)</sup>

ويجهر في التلبية من غير هاتفا، وبأني يصليتها مسحورة. «يا ربك اللهم ليبيك، ليبيك لا شريك لك ليبيك، إن الحمد والمنة لك والملك لا شريك لك» وما ورد في التلبية بعرفة «أعجبتني لما وقف بعرفات قال: «يا ربك اللهم ليبيك» ثم

التوجه إلى عرفة وكيفية التلويح بها:

٢٦- إذا كان صباح يوم التاسع من ذي الحجة يصلي لحاج صلاتاً بفجره منى، ثم يمكث إلى أن تطلع الشمس وتشرق على جبل نبيز، فإذا طلعت الشمس توجه إلى عرفات مع السكينة والوقار، ملياً مهلاً مكبراً، هكذا من سائر الأذكار، ويمن أن يمسك لتوقوف، ولا يلغواها.

ويستحب أن يقول في التوجه إلى عرفات: اللهم إليك توجهت، وعليك توكلت، ووجهك الكريم أردت، فاجعلني مغفوراً، وحجتي مبروراً، وأحجتي ولا تخيبني، وبارك في سفرني، وأتقني بعرفات حاجتي إليك على كل شيء قدير<sup>(٤)</sup>.

٢٧- وإذا قرب من عرفة وقع بصوره على جبل الرحمة وحافته يستحب له أن يقول: اللهم إليك توجهت، وعليك توكلت، ووجهك أردت، اللهم افتقر لي وب علي، وأعطني سؤالي، ووجه يأتي لخير أمتا توجهت، سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله ولا أكبر، ثم يلبس إلى أن يدخل عرفة ويصل مع الناس في أي موقع شاء.

(١) لبين الطحاوي ٢٢/٢، ومطلي المحتاج ١٤٦/١، والاعتكاف للبرقي ص ٣٢٥ ط دار ابن كثير.

(٢) لبين الطحاوي ٢٢/٢، وابن عابدين ١٧٢/٢  
(٣) التلخيص ٢٥٥/٢، والمصنوع ٨٥/٢، ومطلي المحتاج ١٤٦/١، والفتح ٢٢٠/٢  
(٤) حديث جاء رسول الله ﷺ بعرفة جاء إلى صفوه كالمنظم المسكين  
أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١١٧/٥) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

من عرفه وسار الناس معه من غير تأخر، وعندهم  
السكنة في باطن نفوسهم، وارتداد أي  
الرداء في الظاهر، فلا يجد سعة في  
الطريق أسرع ولا إهداء، ماشياً أو راكباً،  
ويستحب أن يكون في سفره مبيتاً كبيراً  
مهيئاً مستغنياً راحياً يصب على سبي <sup>١</sup>،  
ذاكرٌ كثيرٌ، ساكناً أو متراكباً، ويدعو له ألا  
يجمعه آخر نعمة جعة، ويظل على ذكر  
والخشوع حتى يصل إلى ممرضة، ولا  
يلتفت إلى شيء، ولا يصلي المغرب ولا  
العشاء حتى يدخل المزدلفة، يكون ذلك  
أدى ركني الوقت تماماً بقصر الله تعالى <sup>٢</sup>

ويستحب أن يعفي على طريق المأربين،  
لأنه يروى أنه صلى الله عليه وسلم سلكها <sup>٣</sup>، وإن سلك  
طريق الأخرى جاز <sup>٤</sup>

### الأدعية المستحبة في الوقوف بعرفة

٢٨- يستحب الإكثار من الدعاء <sup>(١)</sup> وهي صيغة

قوله: «إني أشير جبر الأحرار، وفي رويته  
ببكاء، أبعث عيش الأحرار» <sup>١</sup>

بأنها الأدعية والأدكار المأخوذة أولى إلا أن  
حاج أن يسمع من يخطب به فيها

ويكرر كل دعاء بدعوته ثلاثاً، ويستحب  
الدعاء بالتمجيد والتسبيح والتسبيح والتعظيم،  
عنى النبي ﷺ، ويحب بطنه وسنن، ويحضر  
هكذا إلى عروة الشمس، يبيت في أثناء ذلك  
ساعة ساعة، وليحفظ على طهاره، طاهره،  
وبطنه، وليلبسه من اللباس من أكله  
وسوره ولله وركوبه وطهره، وكلامه، وكبر  
أمره، وليحذر من ذلك كل محذور، فقد  
قوله ﷺ في يوم عرفة: «إنه مثل يوم من  
صنت فيه سمعة وبصرة، ولسانه عمر له» <sup>(٢)</sup>  
وإنما حريت بنفس أفاض الإمام - أي سار -

(١) حديث فائدة النبي ﷺ في حديث بكاء اليوم  
ليلاً <sup>١</sup>

أخرجه مسلم (٢٠٤٤) في حديث عبد الله بن مسعود

وأنما حريت الشية برأفة الله أنحر غير لاخره.

وأخرجه ابن جرير في حديثه (٤٦٠، ٤) في حديث

ابن عباس رضي الله عنهما

وأنما رواية اليك - فحينئذ الآخر فأخرجها

الشيخ في نسخة رويته محمد (٢٠٤-٢٠٥) من

حديث مسند مسند

(٢) حديث. قال: هذا يوم من ملك فيه سمعة.

أخرجه أحمد (٢٢٩/١) وابن عزيمة (٢٦٢/١) من

حديث ابن عباس

(١) نسخة السالك لأبى حماد (٢٢٢) ١ ١٦

(٢) ١٤٧٠ ١ والإمام في الحديث من ٢٨٠

(٣) حديث أبو موسى: أنه صلى الله عليه وسلم سلك طريق المأربين

أخرجه البخاري (فتح القاري (١١٩/٢) ومسلم

(٢٢٢/٢)

(٤) الحديث لأبى أمامة (٢٢٨/٢) والإمام من ١٧

والشيخ في ١٧٩/٢

(٥) حديثه لمسلم (٢٢٢/٢) ١٠٧٨-١٠٧٩ والإمام

من ٢٨٥ والحديث في ٢٧٩



مخصوص، فلم يجر قلب في غيره كمنقوش  
ويحذر، ألا يرى أنه لا يجوز الظفر في حوله مسجد  
في بيت سوى الكعبة عليه<sup>١٢</sup>

وقال الإمام مالك إن التعريف ليس من أمر  
ناس إنما يختص به، لأشياء من ابتدعه  
وهي شعبة، قال سألت نوحكم وحدنا في  
اجتماع الناس يوم عرفة في المسجد فلا هو  
محدث وعن إبراهيم البخاري هو محدث<sup>١٣</sup>

وقال ابن مفلح وسعه الشافعي - ثم يبر  
شيخ في أسير التعريف بغير عرفة، وأنه لا  
يراع فيه بين المحدث، وأنه مبكر، وقاعله  
ص<sup>١٤</sup>

الرواي الثاني يخص في تعريف الإمام  
حيث وهو، ويحدث من عارضا ان يديه بال  
أحمد لا يسمي بالتعريف بالأمصار حله  
عرفه<sup>١٥</sup>

وقال الأثرم سألت أبا عبد الله عن التعريف  
في الأمصار يجتمعون في المسجد يوم عرفة  
قال أرجو أن لا يكون له بأس قد فعله غير واحد

فكره إليه وجهه، ولا تخرج عنا لإسلام بعد  
إذ أمعيت<sup>١٦</sup>

### التعريف مشية عرفة بالأمصار

٢٦- التعريف هو اجتماع الناس في الشفان  
والأمصار بعد عصر يوم عرفة، والأحد في  
الغد، وأدكو والمقصود به إلى الله تعالى إلى  
عروب الشمس كما يمشي أهل عرفة<sup>١٧</sup>

وقال الصفاوي: تعريف هو مشية الناس  
أنفسهم بالواهب يعرفون<sup>١٨</sup>

وختلف الفقهاء في حكم التعريف على ثلاثة  
رأى

لرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية  
والمالكية وماتع موسى بن عمر رضي الله عنهما  
وإبراهيم بن سعيد والحنابلة) إلى أن  
التعريف مبكر

قال الصفاوي: بإخاير كلام صاحب أنها  
كرامة تعريحية، لأن لوقوف عهد يومه مكان

١٢) في من هو المذكور عليه عرفة يوم عرفة ٢  
نحوه: قلت في المصنف (١٦٠٨/٢) ط الشافعي  
رحمته بن جماعة في مناهج المسالك إلى ظلال من  
سلك رجل يستأجد

١٣) نصي المصنف ١٩٢/١

١٤) حسب الصفاوي من رواي الصلاح ص ٢٩٤  
والتحقيق الهادي ١٩٢، والمصنف ١٩٢/١  
والصفاوي - في من هو المذكور عليه عرفة ٢

١٥) حاشية الصفاوي على مناهج الصلاح ص ٩٤

١٦) الصفاوي والدم طططوشي ٩٨، والمصنف  
١٩٢/٨

١٧) تلخيص ٢ ١٩٨، والإحصاء ٢ ٢١

١٨) الإحصاء ١٩٢/٢، والبرق ١٩٠/٢، ونصفي

١٩٢/١، وحاشية الصلاح مع حاشية ١٩٨/٤

## يوم النحر

انتهى به.

١- يوم نحر مصطلح مركب من مصاف  
ومضاف إليه ونحرفه بهرم تعريف المستطمين  
(يوم نحر).

فبدء في اللغة مقداره من طلع شمس إلى  
غروب.

وأنه يطلقونه على الوقت الحاضر، وبه في  
النسب العبري: «الْيَوْمَ أَكُنْتُ لَكُمْ رَسُولًا»<sup>(١)</sup>

و بهوم مذكرة وجمعه أيام. وتأنيث الجمع  
أكثر ابتداءً بآباء مباركة وشريفة، وتذكير على  
منس والرباب.

وبالقيومي في الصباح بغير اليوم وأنه  
من صوغ العبر لثاني إلى غروب شخص<sup>(٢)</sup>.

وهي الاصطلاح. قال ابن جهم فقط يوم  
يطلق حتى يذهب لنهار بطريق الحصة تماماً.

وذلك الحس وذكر وثابت ومحمد بن واسع  
كانوا يشهدون لمسجد يوم عرف<sup>(٣)</sup>

قال ابن شعبة غطف ابن عباس وعمر بن  
حريث في من صحابة وطائفة من البصريين  
والشعير<sup>(٤)</sup>

قال ابن رباح من الشافعية، ولا كراهية في  
التعريف بغير عرفة، بل هو يذهب حجة، وهو  
جمع التام بعد العبر يوم عرفة لنداء، وتذكر  
والصراخ إلى فة تعالى إلى غروب الشمس كما  
يصل أهل عرف.

قال المرواني وكذا اعتمد المصنف في عدم  
الذكر ما<sup>(٥)</sup>

نرى الثالث، لا أحد في رواية، وذكر  
الشيخ علي اللذين ابن حجة وهي من المعربات -  
يستحب تعريف<sup>(٦)</sup>



(١) المعجم ٢٩٩/٢

(٢) انصاف، انصاف، المستقيم ٢٨١ وحق الإصاح

لتدوين ص ٤٩١.

(٣) حاشية السوي ١٠٨/٢

(٤) الإصاح ٢٨١، انصاف ٢٨١

(٥) سورة البقرة ٢

(٦) بيان العرب، الصحيح، وسيد، والمصباح بغير





## يوم النحر ٢

نحراً<sup>(١)</sup>، وقالوا: لأن فيه تمام الحج،  
ومعظم أفعاله، من غزوف بالمشعر المشعر،  
ودفع من المشي، ورمي، وسحر، وحلق، وطواف  
بأضفة، ووجع منى لميث بها، وليس في  
غيره مثله، لأن الإعلام أي الأذان لمذكور  
في الآية - كان فيه<sup>(٢)</sup>

وقال العلامة مروح في رسالت المصنف في  
نحوين حج الأكبر ليل، به الذي حج به رسول  
الله ﷺ وهو المشهور

وقيل يوم عرفة جمعة وغيرها، وبه ذهب  
علي بن أبي حمزة وسفيان بن شعبة،  
وقيل إنه أيام منى كلها وهو قول مجاهد  
وسفيان الثوري، وقال مجاهد الحج الأكبر  
الفراد، والأصغر الإفراد

وقد ذكر الرمزي في شرحه: وعطاء: الأكبر  
الحج، والأصغر بعرفة<sup>(٣)</sup>

والصلاة بين يوم النحر ويوم عرف أن من كل  
منه، مما سلك للحج

### فضل يوم النحر

٢- ذهب النجاشي إلى أن يوم «سحر» فضلاً  
كبيراً، لما شرع به من مناسك وهب دامت، ولما  
يحدث به من طاعات وبريات، ومن فضل يوم  
النحر أن أطلق شبه جمع من اعتقه، يوم لحج  
الأكبر وهو المراء عندهم يوم الحج الأكبر  
المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ لَحَّجَّ بِكُمُ اللَّهُ لَحْجَ الْكَبِيرِ﴾<sup>(١)</sup> ولما جاء في الحديث: «أن رسول الله  
ﷺ لما جاء في لحجته، كان رسول الله  
ﷺ يوم النحر بين يمينه في الصلاة التي  
حج، فقال: أي يوم عرفة؟ قالوا: يوم السحر، قال  
ﷺ: الحمد، يوم الحج الأكبر»<sup>(٢)</sup> ولما ثبت أن  
أبا بكر وعبد الله رضي الله عنهما أدتا بها حاد في  
الأيام التريه السابقة يوم النحر<sup>(٣)</sup>، وورد أن  
رسول الله ﷺ دلل اليوم لحج الأكبر يوم

(١) حديث يوم طبع الآية به الفهرست

أخرجه: الترمذي (١٥٤/٣) عن حديث علي بن  
طالب وذكر الميراث في يوم النحر الأجدد (٢٠/٢)  
أن في يومه يوم عرفة

(٢) التجميع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٩/٨) - ٧، وفتح  
الباري (١٥٧/٢، ١٥٨/١، ٣٢٩/٥)، وهو المعبود

١٥٢/١، ربيع الشهر ٣/٢، وحاشية الجليل في  
شرح المنهج (١٥٠/٢)، ومطلب التوفي المثل (٢)  
١٠١٨، وكشاف النجاشي ٢، ١٥، والشمس (٢٠٩/٢)  
ورأ: المعجم (١١/٢) ٥٥

(٣) حديث من المثل (٢٠٩/٢)

(١) سورة المائدة ١

(٢) حديث من روى في ٥١ في وقت يوم النحر بين  
النحر والحد

أخرجه أبو داود (٤٨٢/٢) عن حديث أبي حمزة  
وصحبه أبو النبي في راد المعجم (١١/٢) ط المصنف

(٣) حديث من يكر بعثاً قدما بها جاء في الآية -  
أخرجه: بخاري وفتح الباري (١٥٧/٨) وسنن (٢/٢)  
١٤٨٧

## يوم لنحر ٤

هكذا يوم عرفة، ثم يوم الجمعة، ثم يوم  
النحر، ثم يوم عيد النحر<sup>(١)</sup>

ورجع للمالك في قول عمر - وهو أي حتى  
حدثه - أي أن يوم الجمعة أفضل أيام، لأن  
يلتزم أفضل للذي، لأنها ساعة هو أفضل  
لأيام<sup>(٢)</sup>

عن أبي هريرة أنه مر قوماً في يوم الجمعة فسلمت  
فيهم بغير يوم الجمعة<sup>(٣)</sup>، وعنه قال  
إن رسول الله ﷺ قال: «الأيام يوم  
الجمعة»<sup>(٤)</sup>

وجمع الزواجر بين الآثار التي وردت في  
أفضل يوم عرفة وبين الأحكام وقال: يوم عرفة  
أفضل أيام السنة، ويوم الجمعة أفضل أيام  
الأسبوع<sup>(٥)</sup>، وذكر الجوزي نحوه<sup>(٦)</sup>

وقال بعض الحديثيين: وسهم في أفضل من

الفاضلة بين يوم النحر وغيره من الأيام  
الفاضلة.

١- عتقت الفقه في المصاحفة بين يوم  
النحر وغيره من الأيام لفضله

ذهب الشافعية ومالك في الأصح عندهم  
وبه على الجماعة وسهم يوم حكيم مراهم  
شهوره في إلى أن يوم عرفة أفضل لأيام،  
عن ابن مطيع في المصنف وهو الأصهر<sup>(٧)</sup>

وأما ما رواه علي بن حمزة فإنه يحدث  
بغيره أنما يوم أفضل عنده من يوم عرفة  
وي الجمعة، وما من يوم أفضل عنده من يوم  
عرفه من الله بارك وتعالى إلى شهادة الأدب  
فيما هي أهل الأرض هل شهادة يوم عرفة  
من عبادي ثم غير ما رواه في رواه في مع  
عمر بن حزم وحسنه ولم يروا عبادي، فلم ير  
يدان أكثر عند من أنار من يوم عرفة<sup>(٨)</sup>

ويرى الشافعية أن فضله لأيام عرفة من

(١) جانب المصنف مع سنة المصنف ٢٠٧

(٢) المكتبة المطبوعة سنة ١٢٢٤، ومروج ٢٠٧،  
الترمذي، طبع، النسخة ١٢٢٤

(٣) حديث صحيح يوم عرفة في الشهر يوم الجمعة  
أخرجه مسلم (٢١٧/١)

(٤) حديث صحيح (أيام يوم الجمعة)  
أخرجه من حديث (٢١٧/١) وأخرجه في المصنف من أبي  
هريرة الترمذي عنه

(٥) إرواؤه على الحديث ٢٥٣

(٦) جانب المصنف على تحقيق ١٢١/٢

(٧) المكتبة المطبوعة سنة ١٢٢٤، (الإحصاء ١٣)

٣٥٧، وشيخ المصنف ٢١١/٢، والمصنف ١٢٢

١٢٢، ١٢٢، ومعه نسخة من حديث ١٢٢، ١٢٢

ومعه المصنف ١٢٢، ١٢٢، وأخرجه في المصنف ١٢٢

والقاضي في المصنف ١٢٢، ١٢٢

(٨) حديث صحيح من أيام أفضل من يوم عرفة من

الحديث

أخرجه ابن حبان (الإحصاء ١٢٢، ١٢٢)

من أشهر الحج، لأن الناس تبع للأبام يوم  
النحر لا يصح فيه الإحرام وكذا بطلت

واختار الأجهري من التعليل أن نحر شهر  
الحج لئلا النحر<sup>(١)</sup>

وشرح المالكية، وبي هيبه من تعليل ذلك  
أشهر الحج هي نزال، بي آخر ذي الحجة، بمعنى  
أن يحق هذا الزمن وقت لجور الإحرام بالحج.

وهو ما يسع الإحرام مع التورع من شواك نحر  
يوم النحر، ويصح وقت لجور التحليل وهو من  
نحر يوم نحر آخر ذي الحجة، فليس المراد أن  
جميع هذا الزمن وقت لجور الإحرام، ولا رقت  
لجواز التحليل فقط<sup>(٢)</sup>

لذلك ياللة لإنشاء الإحرام لحج نزال  
وبمقتضى ما فجر يوم النحر، وبالنسبة للتحقق من  
الإحرام من فجر يوم النحر لآخر شهر ذي  
الحجة<sup>(٣)</sup>

(١) أشهر الحج ١، (٢) إحرام ٢٢

الأكل يوم النحر.

١- مصلي جلاء العبد يوم نحر لا يحلر إنا

نبيه وجد، أبو بكر كانت يوم لجمه أفضل أيام  
الأسبوع، ولكن يوم النحر أفضل أيام التعم

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما رواه عنه  
ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: **إِنَّ عَظَمَ**  
**الْأَيَّامِ هَذِهِ يَوْمُ النَّحْرِ** ثم يوم القروعر الذي  
يلحق يوم النحر<sup>(٤)</sup>، ولأن هو يوم الحج  
الأكبر<sup>(٥)</sup>

ورجح ذلك ابن القيم وقال هو اعصوات<sup>(٦)</sup>

دخول يوم النحر في أشهر الحج

٥- اختلف الفقهاء في دخول يوم النحر في  
أشهر الحج

فذهب بعضه - عدا أبي يوسف - والحابلة  
في انقلب إلى أن يوم النحر من أشهر الحج  
وذهب الشافعية وأبو يوسف إلى أن يوم النحر  
لا يدخل في أشهر الحج، أما ليلة النحر فذهب  
الحنفية ومالك والحابلة وعند الشافعية في  
الصحيح إلى أنها تدخل في أشهر الحج  
ويرى شافعية في وجع أن ليلة النحر ليست

(١) الإحرام ٢٥٧/٣ وكشاف الطائ ٣٤٦/٢ وانكبت  
والقواعد السنية على نحر في شهر ١٣٠/٢

(٢) حيث أن عظم الأيام هذه يوم النحر ١  
أمرح أبو داود ٣٧٩/١ والحاكم ٣٧٢/٢ (٣)  
ومصنف الحاكم.

(٤) زاد المسند ٢٢٢/٢ في السنة ٢

(٥) زاد المسند ٢٢٢/٢

(١) حاشية من مذهب ١٢/٢ والاصد ٢٢١/٢  
ومصنف المحتاج ٢٧١/٢ رثرواني ٢٢٩/٢  
وجوه الإكابر ١٦٨/٢

(٢) الزبداني ٢٢٩/٢ رجوعه الإكابر ١٦٨/٢  
والاصد ٢٢/٢

(٣) جواهر الإكابر ١٦٨/٢





وموطنه، عند خلت في خطبه يوم النحر  
عند صاحب المذنب وبعض المحتاج إلى  
يوم النحر لا يكره خطبه، لأن الخطبة من  
أي يوم الذي يليه لم تسر بها

ومن بعده، والمالكة عيسى في الحج  
ثلاث خطب أوجها في اليوم الذي قبل يوم  
لثوبه، ولثانية بعد يوم عرفة، والثالثة  
عيسى في أي يوم بعد عشر فيحصل بين كل  
خطبتين يوم

ومع ذلك، والمالكة في المذهب إلى أن  
مولي أمر الحج، خطب يوم النحر حتى خطبه  
يعلم الناس فيها مع التماسك من نحر وعرفات  
وروي وغير ذلك، بخطبة عيسى بن عباس رضي  
الله عنهما، فإن النبي ﷺ خطب الناس يوم  
النحر في بني أمية

واستعملوا كذلك، في يوم النحر تكثر فيه أمثال  
الحج من روي ونحوه، ورواه في ذلك، وليس  
في غيره، اليوم من قبل الحج ما به، واحتاج  
إلى تعليم الناس أحكام هذه الأضحية، فأصبح  
إلى كعبه من أجله كيوم عرفة.

في الروي قال أصحابنا يستحب لكل  
أحد من الحاج حضور هذه الخطبة، ويستحب

وحنابلة، إلى أنه لا شيء عليه في القضاء،  
عنه لأن الخطبة إنما يسي على سلا  
الموجود من شهوة الحرمة، والمقدم في  
يوم النحر حرم فلا يجب شيء

وقال عن أبي حنيفة وأبي يوسف في غير هذا  
الرواية أنه يجب القضاء عليه

نظر صوم يوم النحر.

١- حيث قضاء في اعتكاف صوم يوم  
النحر وكره الأئمة في عتق تعجيل سن ذكره  
في مصطلح (صوم حدة ٢٠، من ١١٦)

إحياء ليلة عيد الأضحية

١١- ذهب جمهورنا إلى ما يذهب حنابلة، ليلة  
عيد الأضحية

والمتفصيل في مصطلحي (إحياء الليل ١١)،  
عيد ١٥.

خضة يوم النحر

١٢- ذهب جمهورنا إلى أنه ليس لمولي أمر  
الحج أن يخطب الناس في الحج خطبة بينهم  
فيها مع ذلك الحج، ويبرر لهم أحكامه

واختص بغيره، في عدد هذه الخطبة

(١) حديث طلق النبي ﷺ خطب الناس يوم النحر في  
أخره استوفى ففتح الباب ٢٢٥

١- جامع الصالحين ١١٢، والله تعالى أعلم  
وحاشية القسطنطيني على الد ٢٤١، ح ١٥  
حفظه على مائة الفلاح ص ٢٥١





ب- الرمي: أن كلا منهما إصلاقي من مخطوئ لا شيء في مكة

بعد رمي جمرات عرفة يوم النحر عند جمهور الفقهاء.

ويروى عنه لماك بن الجهم أن رمي جمرات عرفة ركن من أركان الحج<sup>١</sup>

ر- رمي ف ١- ٢- حج ف ١١) ج- النحر: بحر أهدى قد يكون واجباً وقد يكون منوطاً

كما اقتضوا في الوقت الذي يجزئ ما غير الحلق والتقصير به، وبما يجب على ما غير الحلق على ما بعد أيام النحر

و لتقصير في حج ف ٦٧، حلق ف ٨٠، يحل ف ٣) د- الحلق والتقصير

هـ- طواف الزيارة: حلق في كرى الحلق والتقصير سكتاً في الحج وإطلاقاً من مخطوئ كان محرم عليه بالإجماع

مذهب الحنفية، المالكية وشافعية في المذهب والحنابلة في المذهب كذلك إلى أن الحنفية أو لتقصير مك في الحج

وذهب الشافعية في قول واحد في رواية إلى

١) حج القدر ١/ ٤٨٨، وشافعية الترمذي ٤٧٢، وسنة أولى النهي ٢٥٢، وشافعية الترمذي ٤٣٥، ٤٤٢، راجع في ١٠٠، وشافعية الترمذي ٤١٢، ٤١٣، وروضة الطالبين ١٠١، ١٠٢

الزيارة ويتم بحجب عن تأخيرها إلى ما بعد أيام  
النحر ينظر (حج ج ١٠٢ ص ٥٥)

و- الترتيب:

حجج التفتة في حكم الترتيب بين عمال  
يوم النحر

مستهم من ذهب إلى وجوب ترتيب بينها  
اتباعاً لفعل النبي ﷺ، ومنهم قال بنبوة الترتيب  
بينها تحدثت عده بن عمرو رضي الله عنهما  
فصل مثل رسول الله ﷺ يومه عن سيء دم ولا  
آخر إلا ناله. أصل ولا حرج<sup>(١)</sup>

والنحر التفتة في حكم الترتيب بين عمال  
الأعمال ينظر (حج ج ١٠٢ ص ٨٤)

ثانياً: أعمال غير الحاج يوم النحر

١٤- فخر لأن يوم النحر يوم عيد الأصح  
فإن شرع بشير الحاج في هذا يوم أعمال  
منه.

١- التكبير المطلق الذي لا يكون في الصلاة  
أو غيرها، كالنكس في الطريق إلى صلاة بعيد.  
أو في المسجد يوم أحر حتى إخراج الإمام  
بالصلاة.

(١) حديث عبد الله بن عمرو: لما مثل رسول الله ﷺ  
يومه من شيء.  
أمرنا البخاري في الحج ج ١٠٢ ص ١٠٦٩، وصح  
(١٨٢).

وبه تفصيل ينظر في مصطلح (تكبير ج ١٠٢)  
وعلاء العبد ج ١١١ ص ١١١، (١٢)

ب- صلاة عيد لأصح: وهي فرض كتابة  
عند الحائطة، وواجبه عند الحنفية، وسنة موكلة  
عند المالكية والشافعية، وفي حكمها، وفي  
شروعها، ومكانها، ووقت أدائها، وهو ذلك  
تفصيل ينظر في مصطلح (صلاة العيد ج ١٠٢)  
(١٧)

ج- الأصحية: وهي ما يفكر من النحر نفراً  
إلى أنه تعالى أيام النحر بشروط مخصوصة.  
وهي مشروعة إجماعاً، ويرى جمهور الفقهاء  
الشيعة وسنن في سبب والمالكية على  
المشهور وأبو يوسف في إحدى الروايتين أنها  
سنة موكلة.

ويرى انحناء في المذهب وأحمد في رواية  
عنه ومالك في أحد قوليه والثلاث بن سعد  
والأوزاعي والثوري وربيعة أنه الأصحية  
والجبا<sup>(١)</sup>

(د- أصحية ج ١٠٦)

هـ- التزاور يوم العيد وقد روي عن علي  
مشروعية في العيد

والنفس في مصطلح (عيد ج ١٠٦)

(١) الشافعي ج ١٠٦ ص ١٠٦، والشيخ ج ١٠٦ ص ١٠٦

## يوم النحر ١٥-١٦

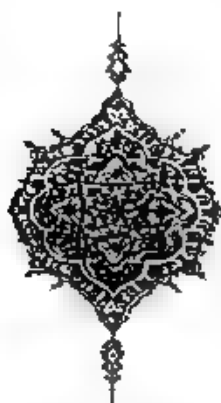
المحرم إلى مكة لا يكره الإحرام بالعمرة  
يوم النحر

ومع حنيفة وأحمد بن حنبل في رواية عنه  
بأنه يكره<sup>(١)</sup>

(ر، عمرة ف ١٥٤، حراء ٣٧-٣٨)

فتح الهدي يوم النحر:

١١- اتفق النعمان على جوارح هدي تستع  
والعران والنتروج والسدر والاحصار  
والجبابا أيام النحر واغسلوا بها هديها  
وتغسل في (مصطلح هدي ٢٦-٢٧،  
إحصار ف ٤٠)



هـ- وعظ الإمام النبى بعد صلاة العيد  
استحب، ثم يمشي وتذكره بما يجب أو  
يستحب أو يشرع من إباد، أمث الفضة  
واخره عطاء بالقرآن موجود

وفي ذلك مصطلح ينظر في مصطلح (عيد  
١٠)

و- نهته بالعيد وقد ذهب جمهور الفقهاء  
إلى مشروعيتها من حيث الجملة  
وفي ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (عيد  
١٠)

ز- غسل والتطيب واللبس المباح يوم  
العيد: وقد ورد العمرة باستحب كل ذلك  
والتميل في مصطلح (عيد ٥)  
ح- ألبس النساء إذا سافرن المحرمات  
مشروع يوم العيد<sup>(٢)</sup>  
والتفصيل في مصطلح (عيد ٥)

الإحرام بالعمرة يوم النحر:

١٢- اعتلعت النعمان في حكم إحرام  
بالعمرة يوم النحر  
فذهب المالكية والشافعية والحنابلة في

(١) بين المقتضى ٢٦١/٢، وقيل ٢٤٢/٢

(٢) عند الفارق ٢١٧/٢، ٢٦١



تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء (٤٥)



بن العجوي، هو عبد الرحمن بن عتي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٨

بن الحاجب هو عثمان بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

بن حبيش هو عبد السلام بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٧

بن حجر هو أحمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٩

بن حجر الهيثمي هو أحمد بن حجر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

بن حزم هو علي بن حنبل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٧

بن حمدون هو أحمد بن يوسف بن حمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٢

بن حمدون هو عبد الرحمن بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٤

بن خويهر عماد هو محمد بن أحمد بن عبد

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٧٤



الأجري: هو محمد بن الحسين بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١٩ ص ٢٠٥

ابن أبي بكرة هو سلمة بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٤

ابن الأمير القرظي (٤٨١-٥٥٤).

هو إبراهيم بن يحيى بن إبراهيم بن

سعد بن أبي شجرة روى عن جماعة من

شيوخنا وأكثر عنهم، وكان من جهة المحدثين

وكان منسباً ولأبيه، اختفى من أهل

النداء وروى والده وكتبه (الإنسان،

حدثه عنه وأبى عمي، وكان من شيوخ

بعضهم، قال له في حديثه على

كتاب (الإنسان)

[تصنيفه لأبي شجرة، ١٠١/١، تاريخ (الإسلام،

تدقيق (الولايات ٤٨١-٥٥٤) ص ١٨٤]

ابن يحيى هو أحمد بن عبد الحميد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٧٤

ابن رجب: هو عبد الرحمن بن أحمد،

ابن شاس، هو عبد الله بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣١٨

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

ابن رجب: هو عبد الرحمن بن ورين بن عبد  
العرار

ابن هابط: محمد بن أبي بكر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٨١

ابن عبد السلام: هو محمد بن عبد السلام بن  
يوسف بن كثير

ابن رشد: هو محمد بن أحمد (الجد)

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٢١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٨

ابن رجب: المؤلف (٧١٨-٧٨٤هـ):

ابن تميم: هو محمد بن عبد الله بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٢

هو عبد الله بن يوسف بن رجب بن يوسف بن

ابن القاسم: هو عبد الرحمن بن القاسم  
الداميوشرب بن محرز المؤلف: ثم القاضي، فقيه  
مالكي، نحوي، لغوي، كان من مشايخ

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢١

معروف، عارف، عارفاً بمقدار الشروحات

ابن قدامة: هو عبد الله بن محمد بن أحمد

أبي لحاكم ابن قاضي أبي القاسم بن رجب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٣

وعمر قاضي مالكة أحمد بن عبد الحق الجذلي:

ابن القيم: هو محمد بن أبي بكر

والقاضي أبي بكر بن منظور، وميرهم له ماليت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٣

حسن في سياسة السلطنة

ابن ماجه شون: هو عبد الصمد بن عبد العزير

[٢٣٦-٢٣٧]

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٣

ابن مبرور: هو محمد بن مبرور

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩



ابن السيارك: هو عبد الله بن السيارك

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ١٠٢

ابن مسعود: هو عبد الله بن مسعود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٩

ابن مفلح: هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

ابن الصلوة: هو محمد بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٤

ابن نعيم: هو ربي الهيثم بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٤

أبو نورا: هو إبراهيم بن خالد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبو حامد المروزي (٢٠٦٢هـ)

هو أحمد بن بشر العامري شيخ الشافعية

ممنه البصرة: ثقة بابي: شافعي لمروزي: ومن

أعيان ملائكة: أبو إسحاق المهرزي:

وأبو يحيى المصري

قال أبو حفص عمر بن علي السطري: كتابه

الموسوم بـ'المنهاج' مدح له من كل سائر ملوك

لا طائفة لأصوله لغرض وإياه على انصراف

و يوجد: هو لأصحابها عهد من العهد

ويرجع في المشكلات والعقد

[سيرة أعلام: ١٦٦/١٦ - ١٦٧، طبقات

الشافعية الكبرى ١٢/ ١٢]

أبو الحسن الصغير (٢٠١٤هـ)

هو علي بن محمد بن عبد الحق المروزي، يكنى

أبا الحسن ويعرف بالـ'صغير'، يسمي القضاة ورجح

أحسن وأيام مشهورة: ثقة مأمون، وكان أحد

الأقطاب الذي تدور عليهم الفتوى أيام حياته

أحمد بن لقبي راشد بن أبي راشد الوليدي، ربي

أحسن بن سليمان، وأبي عمران المروزي

وعبرهم ولي القضاء بمصر

ويستعمله بقايد عمر القضاة وعلى رساله ابن

أبي زيد المروزي، فبها عبد غلامه

(الذي جاء المذهب في معرفة أعيان المذهب لا في

درجته ١٦٩/٢ - ١٧١ ط مكتب دار التراث]

أبو حكيم المروزي (٢٠١١-٢٠١٦هـ)

هو أبو نعيم بن دينار المروزي القوي حلي: أحد

أحد بعدد: دل على الذهبي لعلامة القدره

إمام واحد: ورع غير حلي: إلى لفتن في علم

أحد الفاضل: مع أبا الحسن بن الملاف وأما لاسم

- ابو عبد اللہ الحارثی، دین الاحقر، زابو  
عمر عمر بن محمد
- شرح کتاب التلخیص لابی یوسف الکوفانی  
وہم یکھ
- وفا، ابن الحارثی، مراتب العرب، وقرأ علیہ  
ابن یزید صاحب المستوفی وعلیٰ علیہ
- تدبرہ
- [سر اعلام السلاء ۲۰: ۳۹۶، وشمسہ الاولیٰ  
۱/ ۷۶۶-۷۶۷]
- ابو حلیفہ، ابو محمد، بن ثعلبہ
- تقدیم ترجمت، ج ۱، ص ۳۳۱
- ابو دلفیج، ابو مسلم، ابی رسول اللہ بن
- تقدیم ترجمت، ج ۲، ص ۳۹۷
- ابو یزید القاسمی، ابو عبد اللہ بن عمر لدیوسی
- تقدیم ترجمت، ج ۱، ص ۳۵
- ابو طاہر الدیاس، ابو محمد بن محمد
- تقدیم ترجمت، ج ۱، ص ۳۳۷
- ابو ثعلبہ، ابو دلفیج بن مہران
- تقدیم ترجمت، ج ۱، ص ۳۴۳
- ابو عبد اللہ الحارثی، عمر محمد بن عمر  
حمی
- تقدیم ترجمت، ج ۱، ص ۳۶۸
- ابو حلیفہ، ابو القاسم بن مہران
- تقدیم ترجمت، ج ۱، ص ۳۴۷
- ابو الیاس بن ولید، عمر محمد بن احمد
- تقدیم ترجمت، ج ۱، ص ۳۶۸
- ابو یزید، ابو عبد اللہ بن عمر لدیوسی
- تقدیم ترجمت، ج ۱، ص ۳۵
- احمد، ابو احمد بن حیدر السیسی
- تقدیم ترجمت، ج ۱، ص ۳۴۹

الأدريجي هو أحمد بن حمدان

وله كتاب مرسى بهاء الدنيا على ترتيب الترتيب  
وحدثنا فيه عن مروان القوري وسماه وحريز  
وسعيد بن عامر وغيرهم

نقدت ترجمته في ج ١ ص ٢٤

الأدريجي (٢٥٦-٢٤٤هـ).

أطباء العائلة لأبي يعلى ١٤١-١٥٥

هو عبد العزيز بن حمي بن أحمد بن لقض  
الهدادي الأدريجي أبو القاسم، جمع من هذا  
التحرير السري، وابن المطهر، وله رفاط  
وعلى

الإسوي هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي  
نقدت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩

أشهب: هو أشهب بن عبد العزيز

دوى عنه يعطى اسعد ذي والد حمي أبو يعلى  
وتولى قارة الخطيب كثر حدوداً كبير الكتاب

نقدت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

أصيح هو أصيح بن المروج

رحم الله حمي، شيخ لأمام محدث المبدع، ن  
نصف في الصفات م يهذه

نقدت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

الأدريجي هو عبد الرحمن بن عمرو

التاريخ جلد ١٠/١٦٨، السير ١٨/١٦٨-١٦٩

نقدت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

إسحاق هو إسحاق بن برهم

نقدت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

إسحاق بن سعيد ٢-٢٢٠هـ

هو إسحاق بن سعيد الشامي، أبو إسحاق،  
من مصنف الإمام أحمد بن حنبل

## ب

الباجي هو سليمان بن حلف

ذكره أبو بكر الخليل في حقه من قبل كثيرة ن  
أحب أن أذكر من أصحاب أبي عبد الله روى عنه  
أحمد بن محمد، روى عنه ولا أشبه ولا أكثر من  
منه، وكان عالماً بالفقه، كبير الفقه منهم  
معروفاً

نقدت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٢

## شتر بن عث

هو شتر بن ثبات بن أمّ كروية الحميري البصري  
 أبو عبد الرحمن من موالی كروية بن سخطاء  
 ١٠٠ هـ قتل في غزوة صفه حنن بن عبد الله بن ثمر  
 يوسف ورجع عنه وعلب عليه فكانوا يرمونه أحد  
 النعمين سجاد بن عبد نصيب ابنه سجاد بن ثمر  
 بن النعمان بن عبد من النعمان بن ثمر  
 جد من مله سجاد بن عبد وبن يوسف  
 النعماني

له صاحب ورث يصف كيد من أبي يوسف  
 أبو بكر بن محمد بن عبد

[سيرة أعلام النبلاء ١٠٩٩ هـ كتاب النبوة  
 ١٠٠ هـ روي عن أبيه في أخبار النبوة  
 ١٢٦ هـ ١٠٠ هـ يوسف بن ثمر]

البصري عن عبد بن محمد

عن عبد بن محمد بن عبد بن محمد

البصري عن عبد بن عبد بن عبد

عن عبد بن محمد بن عبد بن عبد

البصري عن عبد بن عبد بن عبد

عن عبد بن محمد بن عبد بن عبد

## ت

تاج الشجر هو عبد الله بن عبد

تاج بن عبد الله بن عبد بن عبد

## ث

الثوري هو عبد الله بن عبد

الثوري بن عبد الله بن عبد بن عبد

## ج

جابر بن عبد الله بن عبد الله

جابر بن عبد الله بن عبد بن عبد

الجرجاني هو عبد الله بن عبد بن عبد

جرجاني بن عبد الله بن عبد بن عبد

انحصاني هو أحد بن عبد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

الجزيري، هو عبد الله بن يوسف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

## خ

الخوشي: هو محمد بن عبد الله الكندي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

الخوي، هو عمر بن العيس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٨

الخطابي: هو حمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

الخطيب الشريفي، هو محمد بن أحمد الشريفي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

خليل بن إسحاق

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٩

## ح

الحسن بن الحسن بن عمار المصري

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١

الحسن بن زياد اللؤلؤي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

الحسن بن صالح

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

الحصاني هو محمد بن عيسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٧

الحكم، هو الحكم بن عتيبة

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١

حماد بن أبي سليمان

د

البنارمي (تقيل ٢٠٠-٢٨٠هـ):

هو عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد بنارمي  
 القميستاني، أبو سعيد، سمع أبا إسحاق بن حكيم  
 أبي نافع، وسدّاء، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن  
 معين، وعلي بن المديني، وغيرهم. أخوه حاتم  
 الحديث وعلمه من علي ويحيى وأحمد، وقار  
 أهل زمانه، وكان لهجة بالسنّة، بصيراً بالمتأخّرات.  
 حدث عن أبي عمرو أحمد بن محمد الحوزي،  
 وأحمد بن محمد بن الأزهري، ومحمد بن يوسف  
 الهروي، وغيرهم.

من مصنفاته: «الرد على ألجهمية» و«استد» كبير  
 [السير بنطيسي ٣١٩/١٢-٣٢٦، طبقات  
 الثانية ٢/٣٠٢-٣٠٦].

القاسمي: هو محمد بن أحمد

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٠

الدميري: هو محمد بن موسى بن عيسى بن علي

نقلت ترجمته ج ٢٥ ص ٢٨٨

ر

راشد بن سعيد الحميري

نقلت ترجمته في ج ٢٤ ص ٣٦٢

الراغب الأصفهاني: هو الحسن بن محمد

نقلت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٧

ريضة بن أبي عبد الرحمن: هو ربيعة بن فروخ

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الريحاني: هو مصطفى بن سعد

نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الزبلي: هو أحمد بن حمزة الزبلي

نقلت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

## ز

## س

انورہانی ہو عبد ابی بن یہ سف

سرمخی ہو محمد بن محمد بن سی سن

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۱

الزکشی ہو محمد بن عبد قہ بن بدای

لسد ہو مسعود بن عبد بن عبد اللہ بن

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۱

زکریا ہو ابو بن الہدی

سید بن سید

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۱

زکریا الانصاری ہو کریم بن محمد بن رستم

سلیمان بن موسیٰ (۱۱۹۹ھ)

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

هو مسعود بن موسیٰ الشہر، ابو ابی

الزکشی ہو محمد بن عبد قہ بن بدای

یقال ابو عثمان وابو ربیعہ الامام الکبیر

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

الزکشی ہو محمد بن عبد قہ بن بدای

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

الزکشی ہو محمد بن عبد قہ بن بدای

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

الزکشی ہو محمد بن عبد قہ بن بدای

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

الزکشی ہو محمد بن عبد قہ بن بدای

نعمت برکت فی ج ۱ ص ۳۵۲

الزکشی ہو محمد بن عبد قہ بن بدای

شمس  
محقق) تراجم الفقهاء  
صبره بن حبيب الزبيدي

السناني، هو علي بن محمد بن محمد  
تحدث بترجمته في ١١ ص ٢١٥

## ص

صاحب بحر يد النباه

هو علي بن محمد بن علي بن النعمان

تحدث بترجمته في ج ٣٢ ص ٥٧

صاحب الزهابة هو أحمد بن محمد الحارثي

تحدث بترجمته في ج ٩ ص ٣١١

صاحب "عدة" هو الخبير بن علي التميمي  
طبري

تحدث بترجمته في ج ٤ ص ٢٩٨

## ض

صبرة بن حبيب البزبيدي

تحدث بترجمته في ج ٢٤ ص ٢٠١

## ش

شهر علي هو علي بن عمرو بن الصاء

تحدث بترجمته في ج ٣٥٥

شرواني هو الشيخ عبد الحميد

تحدث بترجمته في ج ٢٤١

شرح هو القاضي شريح بن الحارث

تحدث بترجمته في ج ٦٠٩

الشعبي هو - مريد بن شراحيل

تحدث بترجمته في ج ٣٥٦

الشهاب بن علي هو أحمد بن محمد بن يحيى

تحدث بترجمته في ج ٢٥٣

الشوناني هو محمد بن علي

تحدث بترجمته في ج ١ ص ٤

الشبراكي هو - مريد بن شراحيل



عقاب رحمتہ فرج ص ۶

الحزب "سلام" هو فيه العربي بر عهد السلام  
مستمر

ان شاء الله الرحمن الرحيم

عطاء ہو غناء ہی آپس میں

وہاں سے پہلے ہی 'جی' میں 'ٹی'۔

عظمیٰ پر اُچی قایم۔

مقدم ترجمه: محمد علی محمدی

عنصر من الخطاب

فلامن ترجمه ص ۱ ج ۱ ص ۳۱۲

عمر بن عبد العزيز -

نقلات مرجعہ علی ۲ ص ۲۹۶

عمر بن عبد الوہاب (144ھ) 146ھ اور 147ھ

هو عمرو بن دينار أبو محمد الحنفي مولى  
أبي جعفر الثوري، شيخ الحرم من علماء مكة  
أحمد بن محمد بن أبي بكر بن أبي شامة

مسجد امی حمراء واسی عباسی، بر دیوار، و این  
و قریب، و این مسجد، و این دیوار، و این دیوار

وحدث عنه ابن أبي مليكة، وثنائقه، والزهري



کارویں ہو طایروں پر گستاخ

تلاوت اور بحث فی ۱۳ ص ۲۵۸

دفعہ دہائی، عمر احمد، بی بی محمد، بی بی علامہ

تحدث بروجي 1 في جيا عبر TCA

ع

عبد الله بن عمر

تقدیر سے مراد ہے ج 1 ص 144

خبر: ۱! حجازی

مردم به جهت این که در ۳۰۴

المدوي هو عظمي من أعضاء الجهاز الهيكلي

تعداد: ۳۵۷

حررتا میں اللجیر میں بحرام الاصدی'

وسمان، والقروي، وسعدان، وأخرون

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.

قال عنه ابن عينة: ما كان عنده أحد الله من  
حجروا بين دناءة ولا علم، ولا حفظ منه

القاسم بن محمد بن أبي بكر القصبزي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٨٨

أسير أعلام النبلاء ٥/ ٣٠٠-٣٠٧، وتهذيب  
التهذيب ٢٩، ٨، ٢٩

القاسم بن حسين: هو حسين بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

لحمي رافعة: هو أحمد بن ولد القفري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٢

القفوري: هو محمد بن أحمد بن جعفر بن  
حمدان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القراشي: هو محمد بن إدريس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القراشي: هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١١٩

## غ

الغزالي: هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

الغزالي: هو عبد الله بن عاتق

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٩

## ق

القاسمي: هو علي بن محمد بن عبد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٩

القادي: هو علي بن مسكان الهروي

محمد بن أحمد بن الوليد (2-4 347هـ).

هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن الوليد،  
الكرخي، أبو علي، شيخ الصغرة. ولد عن أبي  
الحسين البصري وغيره ورواه الأئمة. له كتاب  
صحيح، كذا، وهو يروي عن أبيه وأبيه وأبيه  
جعل بعضه في ربيع حسها ويقرب به، وكانت  
في حداد الدور بعد

في الحداد الذي به عدد، سابقه

أحمد بن محمد بن عمر ٢٩١-٢٩٢/٣ وشذرات  
الذهب ٢٩٢/٣ وصبر غلام بلا ٨٠٠/٨٨٠  
والجهر لمضبة ٦٠٥-٦٠٦/٢

محمد بن الحسن الشيباني:

حدث ترجمته في ج ٢ ص ٣٧٠

المرادوي هو علي بن سعيد،

حدث ترجمته في ج ٢ ص ٣٧٠

المقولي هو عبد الرحمن بن مأمون بن علي

حدث ترجمته في ج ٢ ص ٤٢

محکوم

حدث ترجمته في ج ٢ ص ٣٧٢

## ا

الکامبانی هو یزید بن محمد

حدث ترجمته في ج ١ ص ٤٦

الكرخي هو سعيد بن الحسين

حدث ترجمته في ج ١ ص ٢٠

## ل

الليث بن سعد هو الليث بن سعد عوفي

حدث ترجمته في ج ١ ص ٢٦٨

## م

المختلي هو محمد بن أحمد بن محمد

حدث ترجمته في ج ٢ ص ٤٣٠

سوّالي هو محمد بن يوسف

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣١٨

[طبقات الشافعية الكبرى لـسبكي ١٠/٣٧١-

٣٧٢ ر ١٩/١]

النفراوي، هو أحمد بن محمد بن سالم

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣٦٩

النووي، هو يحيى بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

## ن

النخعي هو إبراهيم النخعي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤

النشائي (٩-٨٧١٦هـ)-



هو عمر بن حمد بن أحمد بن مهدي مملوكي،  
هو الدين، أبو حمزة النشائي المصري، ثقة  
شافعي، قال الإسماعيلي كذا [منا باؤغا في ثقفة  
والبحر والعلوم الحماوية، أصولاً، محققاً، دينا  
إهدأ صمم من جماعة، ودرس بالفاصلية  
والهكارة، وانتفع به خلق كثير]

وإنه عمر أبو سعيد إشكالات حسن مفيدة في  
مجلدات إلا أنها لم تكمل

وإنه أحمد كمال القهر أبو لعبد النشائي  
مولود في دي القعدة ٦٩١ هـ كذا [من كبار  
علماء الشافعية، كتف تصانيف متعددة جامعة  
محررة، منها التلخيص، وجامع المحتصر، و  
نكب لبيب]

الهذواني، هو أبو جعفر محمد بن عبد الله،

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣١٩

# فهرس تفصیلی



المقررات	العنوان	الصفحة
١-١٩٧	وكالة	٤
	التعريف	٤
٢	الأنواع ذات الصلة: القادة، الزلاية، الإيهاب، القواعد	٤
٦	مشروع الوحد	٦
٧	أركان البركات	٨
٨	أركان الأوب: أهيض	٨
	أولاً - الإيهاب	٩
٩	تعريف	٩
	يم يتضمن الإيهاب	٩
١١	أ- الإيهاب باللفظ	٩
	المسألة الأولى: الإيهاب باللفظ عند حضور	٩
١١	الركيل مشاهدا	٩
	المسألة الثانية: الإيهاب باللفظ في غياب	١٠
١٢	الركيل مراسمه	١٠
	ب- الإيهاب بغير لفظ	١٢
١٣	الصوره الأولى: الكفاءة	١١
١٤	الصوره الثانية: الإشارة	١٢
١٥	الصوره الثالثة: الفعل	١٢
	الصوره الرابعة: ما بعد في العادة على أحسن وجه	١١
١٦	إيهاب	١١
	تالياً: قبول	١٢
١٧	د- المطول باللفظ	١٢

٢	ب- الفصول بالمرء المنط	
١٢	النسرة والامر - النصوص بالمرء	١٨
٣	النسرة والامر - النصوص بالمرء	١٩
١٣	نصرة المرأة لغيره بالامارة	٢
١٣	نصرة المرأة لغيره بالامارة	٢
٣	نرخي لغيره عن (جذب في عقد النكاح)	٢٢
١٤	انقسام صبي ذو...	
٤	١- نصرة لصيرة للوكالة	٢٣
١٥	ب- نصرة النكاح عن شرط	٢٤
١٥	صبيته نوكاته لغيره	٢٥
٦	ج- نصرة النكاح عن الرضى المستلزم للوكالة	٢٦
٨	د- نصرة النكاح للوكالة	٢٨
١٨	نرخي صبيته نوكاته بالشرط	٢٩
١٩	صبيته عقد نوكاته	٣٠
١٩	نرخي النكاح بالمرء	
٢١	١- نوكاته بالمرء	٣١
٢١	٢- نوكاته بالمرء	٣٢
٢٢	٣- نوكاته بالمرء	٣٣
٢٢	٤- نوكاته بالمرء	٣٤
٢٢	٥- نوكاته بالمرء	٣٥
٢٢	٦- نوكاته بالمرء	٣٦



الصفحة	الموضوع	العمود
٢٣	١- توكيل الممهر	٣٧
٢٣	٢- جهات التوكيل	٣٨
٢٣	٣- التوكيل	٣٩
٢٤	شروط التوكيل	
٢٤	أ- المبلغ	٤٠
٢٤	ب- تعيين التوكيل	٤١
٢٥	ج- علم التوكيل بالوكالة	٤٢
٢٥	د- عدالة التوكيل	٤٣
٢٦	هـ- فكورة التوكيل	٤٤
٢٦	الركن الثالث محل الوكالة	٤٥
٢٦	أنواع الوكالة باعتبار محلها	
٢٦	أ- وكالة الخاصة	٤٦
٢٧	ب- الوكالة العامة	٤٧
٢٩	١- الأمور التي يصح التوكيل فيها بانفراد المتقاضي	
٢٩	وَأ- المظنة	٤٩
٣٠	ثانياً- المبادئ العامة	٥٢
٣٠	ثالثاً- المطلق والرجوع والجمع	٥٣
٣٠	د- الأمور التي لا يصح التوكيل فيها بالانفراد	
٣٠	أولاً- الشهادة	٥٤
٣١	ثانياً- الأمانة والبدور	٥٥
٣١	ثالثاً- المصالح	٥٦

الصفحة	الموضوع	الرقم
٢٦	رسمًا العاديات دسيرة	٥٧
٢٦	ج. الأمور المحتفل في التوكيل فيها	
٢٦	رأى صحيح	٥٨
٢٦	ثانيًا نصرا	٥٩
٢٦	ثالثًا التكاثر من لمرأ	٦٠
٢٦	رسمًا انظر	٦١
٢٦	عادتًا تحصيل انبعاث	٦٢
٢٦	مددًا الإمداد	٦٣
٢٦	مددًا الضعيفة بالمهنية يا حقوق	٦٤
٢٦	مددًا إثبات القصاص واستيفاء	
٢٦	أ. إثبات القصاص	٦٥
٢٦	ب. استيفاء القصاص	٦٦
٢٦	دسيرة إثبات المحدود وسيدوها	٦٧
٢٧	أحكام الوكالة	
٢٧	لقسم لأول ما يتعلق بالتوكيل من أحكام الوكالة	٦٨
٢٧	الحكم الأول - سقيذ الوكالة	٦٩
٢٧	الوكالة الخاصة في عقد من العفود	
٢٧	نصود الأولى - وكالة بالبيع	
٢٧	أولًا بإعلاق الوكالة بالبيع	
٢٨	أ- البيع بطالبه	٧٠
٢٨	ب- بيع بغيره	٧١
٢٨	ب- بيع بغيره	٧٢

٢٩	ج - التبع - التبع	٢٩
٣٠	د - التبع	٣٠
٣١	هـ - التبع بالنسبة	٣١
٣٢	و - عدم تبع التبع	٣٢
٣٣	ز - عدم تبع التبع	٣٣
٣٤	ح - التبع	٣٤
٣٥	ط - التبع	٣٥
٣٦	ث - التبع	٣٦
٣٧	ج - التبع	٣٧
٣٨	د - التبع	٣٨
٣٩	هـ - التبع	٣٩
٤٠	و - التبع	٤٠
٤١	ز - التبع	٤١
٤٢	ح - التبع	٤٢
٤٣	ط - التبع	٤٣
٤٤	ث - التبع	٤٤
٤٥	ج - التبع	٤٥
٤٦	د - التبع	٤٦
٤٧	هـ - التبع	٤٧
٤٨	و - التبع	٤٨
٤٩	ز - التبع	٤٩
٥٠	ح - التبع	٥٠
٥١	ط - التبع	٥١
٥٢	ث - التبع	٥٢
٥٣	ج - التبع	٥٣
٥٤	د - التبع	٥٤
٥٥	هـ - التبع	٥٥
٥٦	و - التبع	٥٦
٥٧	ز - التبع	٥٧
٥٨	ح - التبع	٥٨
٥٩	ط - التبع	٥٩
٦٠	ث - التبع	٦٠
٦١	ج - التبع	٦١
٦٢	د - التبع	٦٢
٦٣	هـ - التبع	٦٣
٦٤	و - التبع	٦٤
٦٥	ز - التبع	٦٥
٦٦	ح - التبع	٦٦
٦٧	ط - التبع	٦٧
٦٨	ث - التبع	٦٨
٦٩	ج - التبع	٦٩
٧٠	د - التبع	٧٠
٧١	هـ - التبع	٧١
٧٢	و - التبع	٧٢
٧٣	ز - التبع	٧٣
٧٤	ح - التبع	٧٤
٧٥	ط - التبع	٧٥
٧٦	ث - التبع	٧٦
٧٧	ج - التبع	٧٧
٧٨	د - التبع	٧٨
٧٩	هـ - التبع	٧٩
٨٠	و - التبع	٨٠
٨١	ز - التبع	٨١
٨٢	ح - التبع	٨٢
٨٣	ط - التبع	٨٣
٨٤	ث - التبع	٨٤
٨٥	ج - التبع	٨٥
٨٦	د - التبع	٨٦
٨٧	هـ - التبع	٨٧
٨٨	و - التبع	٨٨
٨٩	ز - التبع	٨٩
٩٠	ح - التبع	٩٠
٩١	ط - التبع	٩١
٩٢	ث - التبع	٩٢
٩٣	ج - التبع	٩٣
٩٤	د - التبع	٩٤
٩٥	هـ - التبع	٩٥
٩٦	و - التبع	٩٦
٩٧	ز - التبع	٩٧
٩٨	ح - التبع	٩٨
٩٩	ط - التبع	٩٩
١٠٠	ث - التبع	١٠٠

الصفحة	الموضوع	العدد
٥١	تأجيل الوكالة بالشراء	٩٢
٥١	أ- إطلاق الوكالة بالشراء	٩٣
٥٣	ب- الوكالة بالشراء الممنوعة	٩٤
٥٤	مخالفة الوكيل لحيثيات الموكل في شراء	
٥٤	الأمر الأول: المخالفة في الشراء	
٥٤	أ- المخالفة في وصف الشيء	
٥٤	الحالة الأولى: شراء الوكيل بشراء على محذور بأن	
٩٦	اشترى شيئاً	
٥٥	الحالة الثانية: مخالفة الوكيل عن شيء بأن اشترى	
٩٧	شيئاً	
٥٥	ب- المخالفة في جنس الشيء	٩٨
٥٦	ج- مخالفة في قدر الشيء	٩٩
٥٧	لأن الشيء المخالفة في المشتري	
٥٧	أ - مخالفة في جنس المشتري	١٠٠
٥٨	ب - مخالفة في قدر المشتري	١٠١
٦٠	ج - مخالفة في طريق الصفقة	١٠٢
٦٢	د - مخالفة الوكيل بالشراء بأن اشترى شيئاً	١٠٥
٦٦	لأن ذلك مخالفة الوكيل في العقد التام، لأن عقد	
٦٦	مشتري	
٦٧	أمر الرابع: مخالفة الوكيل لشروط الخيار في العقد	١٠١
٦٧	الوكيل في التمسك	
٦٧	إقرار الوكيل بالتقصير على موكل	١١٢

الصفحة	العنوان	المقررات
١٩	مصرف لوكيل بالحصومة في النقص	١١٢
١٩	حق الوكيل بالتصرف في الحصومة	١١١
٢٠	من الوكيل بالحصومة في بعض اموال الموكل به	١١٤
٢١	برئيل بوكيل بالحصومة غيره فيها	١١٦
٢٣	الوكيل ينفذ الدين	١١٩
٢٤	الوكيل ياتصفه بالدين	١٢٧
٢٥	حكم دفع الحقوقي الى من يدعي له وكيل عن صاحب الحق الذي	١٢٢
٢٨	تعدد الوكلاء	١٢٤
٨٢	توكيل الوكيل من وكيل به	
٨٦	أ - حالة الإذن بالوكيل	١٢٨
٨٤	ب - حالة السهم من التوكيل	١٢٩
٨٦	ج - حالة التعريض	١٣٠
٨٦	د - حالة الإطلاق	١٣١
٨٤	الشروط العامة فيكون بوكله الوكيل	١٣٢
٨٤	تكييف رسالة من بوكله لوكيل	١٣٤
٨٦	الوكيل من	١٣٨
٨٦	ما يربط على كونه الوكيل فيها	١٣٩
٨٦	الشروط الضمنية أو شبه على بوكيل	١٤٠
٨٧	ضمان لوكيل ما تمت منه من اموال	١٤١
٨٩	كيفية القضاء بـ	١٤٠

الصفحة	العنوان	العدد
٨٤	الحكم الثاني: تقديم الوكيل للموكل البهائم التي يطلبها الموكل	١٥١
٨٤	المحكم الثالث: رد ما للموكل في يد الموكل	١٥٢
٩٠	القسم الثاني: ما يتعلق بالموكل من أحكام الوكالة	١٥٤
٩٠	أولاً: أخذ الأجرة على الوكالة	١٥٤
٩١	وقت استحقاق الأجرة	١٥٥
٩١	شروط استحقاق الأجرة	١٥٦
٩٢	رجوع الوكيل على الموكل بما دفعه له: فوكالة	١٥٧
٩٣	القسم الثالث: ما يتعلق بالغير من أحكام الوكالة	١٥٨
٩٣	لهذه التي تتعلق بها حقوق الدفء الذي حلفه الوكيل	١٥٩
٩٦	كيفية تصرف حكم المند إلى موكل	١٦٠
٩٦	اختلاف الوكيل والموكل	١٦١
٩٦	أ- اختلاف في أصل الوكالة	١٦١
٩٧	ب- الاختلاف في صفة الوكالة	١٦٢
٩٨	ج- اختلاف الوكيل والموكل في دفع الموكل له	١٦٣
٩٨	د- اختلاف في تعدي الوكيل وتبرئة في المصط	١٦٤
٩٩	هـ- اختلاف في التصرف بالمأذون فيه والقيصر	١٦٥
١٠٢	و- الاختلاف في دعوى رد ما بيد الوكيل	١٦٩
١٠٢	نهاية الوكالة	١٧٠
١٠٢	أولاً: المرد	١٧٠
١٠٢	الشرط الأول: علم الوكيل بالمنزل	١٧١

الصفحة	الموضوع	الصفحة
١٠٤	الشرط الذي عدم مطلق حق الخبر بالوكالة	١٥٣
١٥	الشرط الثالث ألا يلع ثوقالة على وجه الإجازة	١٧١
٥	الشرط الرابع ألا يتعرض على عزل مساهم	١٧٢
	عدم الموكلي بعزل توكيل همه	١٧٢
١٠٦	ثاني الزمان	١٧٨
١٦	عدم الموكلي بعزل الموكلي	١٧٨
١٦	ثالثا ايجود	١٧٩
١٧	رابعاً الإحصاء	١٨٠
١٠٨	خامساً محجر	١٨٠
١٠٩	سادساً برقة	١٨٢
١	سابعاً المصنوع	١٨٣
١١	ثامن المكنر	١٨٤
٢	تاسعاً خروج محل تصرف عن ملك الموكلي	١٨٥
١٣	عاشرًا مطلق توكيل فيما وكلي به	١٨٦
١٤	الحادي عشر مكان بوكالة	١٨٩
٤	الثاني عشر، نطق ما مطلق بوكالة به	١٨٩
٤	الثالث عشر- الموق أمه شريكين	١٩٠
١٤	الرابع عشر إجازة تصرف الموكلي به	١٩١
٥	الحادي عشر الرجوع عن التوكيل دلالة	١٩٢
٦	وكيرة	١٩٣
٥	التعليق	١٩٤

الصفحة	العنوان	الصفحات
١١٦	لألفاظ ذات الصلة - الرولية	٢
١١٦	لأحكام المتعلقة بالوكيرة	
١١٦	فعل الوكيرة	٢
١١٧	حكم إجابة الدعوة إلى الوكيرة	٤
١١٨	حكم الإجابة والقصد بها	٥
١١٨	الأكل من طعام الوكيرة	٦
١١٩	شروط إجابة الدعوة إلى الوكيرة	٧
١١٩	ولاء	٢٢-٦
١١٩	تصرف	١
١٢٠	لألفاظ ذات الصلة - الحق، لأرت، المعنى	٦
١٢١	لأحكام المتعلقة بالولاء	
١٢	النوع الأول - لواء المقتة	٥
١٢١	مشرعية لواء اعطاء	٦
١٢١	سبب ثبوت لواء العنان	٧
١٢٢	الولاء في المتى المحضود	٨
١٢٣	الولاء في الإعتاق حاسبه	٩
١٢٤	اختلاف الدين رائره في ثبوت الولاء	١٠
١٢٤	بيع الولاء وجب	١١
١٢٤	انتقاء الولاء بالمرات	١٢
١٢٥	الميراث بالولاء	٣
١٢٧	تحصيل الدين بالولاء	١٥



صفحة	تصنيف	مقترحات
١٢٨	تنوع لثاني ولاية المولا	١٦
١٢٨	حكم ولاية المولا	١٧
١٣٠	سيرة ثورث ولاية المولا	١٨
١٣١	شروط عقد ولاية المولا	١٩
١٣٣	صحة عقد المولا	٢٠
١٣٤	الاثم المرتب على عقد المولا	٢١
١٣٤	اعتدال عقد المولا	٢٢
١٣٤	ما يثبت به عقد المولا	٢٣
١٣٤	ولاية	٢٤
١٣٤	التعريف	٢٥
١٣٨	الاحتياطيات المتعلقة ببيع، المعاينة، المعاينة، الوكالة	٢٦-٢٧
١٣٩	الأحكام المتعلقة بولاية	
١٣٩	ولا ولاية بصفة	٢٨
١٤٠	الشروط المشتركة بين أنواع لولاية عامة	
١٤٠	- الإسلام	٢٩
١٤١	ب- بلوغ	٣٠
١٤١	ج- عقل	٣١
١٤٢	د- الحرية	٣٢
١٤٢	هـ- الذكورة	٣٣
١٤٢	و- ندوة	٣٤
١٤٢	ز- العلم بالأحكام الشرعية	٣٥

الصفحة	الموضوع	الترقيمات
٤٣	ج- الكدابة جنسية	١٩
٤٦	ط- الذرية بكفاية	٢٠
١٤٢	تقديم الأمل عند الإهمال	٢١
٤١	جاءت صاحب الولاية بعام	٢٣
٤٠	أ- الأثر في الحكم الشرعي	٢٤
١٤٥	ب- داء لأمان	٢٥
١٤٦	ج- فعل من أمان	٢٦
٤٧	د- الأثر بالتعرف وتهي من استكر	٢٧
١٤٨	هـ- حق على ذوي الأرباب بالجمهورية	٢٨
٤٩	و- بعد حاجات الأمة ورواية مصالحها	٢٩
١٤٩	حموي صاحب الولاية العامة	
١٥٩	أ- طاعة من المعروف	٣٠
٥١	ب- عصية	٣١
١٥١	ج- حمل قه من بيت المال	٣٢
٥١	انواع الولاية بعام	٣٣
١٥٢	أ- ولاية الكبرى	٣٤
١٥٢	ب- ولاية مؤمنة	٣٥
١٥٢	ج- ولاية قضاء	٣٦
١٥٢	د- ولاية مقام	٣٧
٥٢	هـ- ولاية (معلم)	٣٨
٥٢	و- ولاية تصرف	٣٩

الصفحة	العنوان	الصفحات
١٥٥	د - ولاية الحسبة	١٥٥
١٥٥	ج - ولاية الإمارة على الجهاد	١٥٥
١٥٦	ط - الولاية على حروب المصالح	١٥٦
١٥٦	ي - ولاية السعادة ورجاية الصدقة	١٥٦
١٥٦	تابع الولاية الخاصة	١٥٦
١٥٧	انتدال الولاية الخاصة للنوم العام	١٥٧
١٥٧	منزلة الولاية الخاصة في بولاية العامة	١٥٧
١٥٩	الشروط المشتركة بين أنواع الولاية الخاصة	١٥٩
١٥٩	أنواع الولاية الخاصة	١٥٩
١٥٩	نوع الأول للولاية على المال	١٥٩
١٦٠	من نعت عليه لولاية	١٦٠
١٦١	من له الولاية على ذلك المحجور عليهم	١٦١
١٦٢	ما يجوز للنوم من الصفقات	١٦٢
١٦٦	نعمه النوم مال اليتيم	١٦٦
١٦٦	النوع الثاني للولاية على النفس	١٦٦
١٦٨	السبب الأول للصبر	١٦٨
١٦٨	الأمر لأول ولاية الثرية والتأخير	١٦٨
١٧٢	الأمر لتأخير ولاية الفقير	١٧٢
١٧٢	السبب الثاني: الجور	١٧٢
١٧٣	السبب الثالث: الأثمة	١٧٣
١٧٣	أولاً: ولاية الترويع	١٧٣

المصباح	العنوان	للمقرات
١٧٣	١ - ولاية الإخبار	٧٤
١٧٣	ب- ولاية الأخيار	٧٦
١٧٣	ولاية المرأة في ترويج مذهب	٧٧
١٧٤	عقل المولى	٧٨
١٧٤	غيا قولي	٧٩
١٧٤	توزيع الأوجاء	٨٠
١٧٤	شياء ولاية الزوج السابعة	٨١
١٧٤	ولاية ظاهر موكف	٨٢
١٧٤	مفهوم ولاية الله تعالى	٨٣
١٧٧	الفرق بين المولى وخصي	
١٧٧	١- المصحة	٨٤
٧٧	ب- الإيعان به ووجوب الانتاع	٨٥
١٧٧	ج- الزوجي	٨٦
١٧٧	د- وجوب تباع الزوجي	٨٧
١٧٧	هـ- الأمن من سوء الخلقه	٨٨
١٧٨	و- عدم القهرا	٨٩
١٧٨	ز- حكم النسب	٩٠
١٧٨	عقل النبي علم المولى	٩١
١٧٨	مباراة التفرقة بين أولياء الرحمن وأولياء الشبهان	٩٣
١٧٩	كر مات أولياء	٩٤
١٨٠	الفرق بين الكفرية و التعميرة	٩٦

الصفحة	المواد	الفقرات
٨٢	خو في الآيب، مل . . .	٩٨
١٨٢	كر ما 'برني منجره سسي ملا	٩٩
١٨٣	الفرق بين انكر ساب وعين رش أوله . . .	١٠٠
٨٣	ولاية العهد	٧٠
١٨٣	تعريف	
١٨٤	ما يتضمن ولاية العهد من أحكام	
١٨٤	كيفية العهد بالولاية	٢
٨٤	شروط صحة ولاية العهد	٣
١٨٤	جواز الخلافة لأكثر من واحد بالترتيب	٤
١٨٤	الوصاية بالخلافة	٥
٨٤	استثناء الخليفة أو الموصي له	٦
١٨٦	اصطلاحات العامة	٧
١٨٦	ولاية على المال	٢
٨٦	تعريف	
١٨٦	الأغراض ذات الصلة بولاية على المال	٢
١٨٦	سبب ولاية على المال	٢
١٨٧	ولاية على النفس	١١٠
١٨٧	تعريف	
٨٧	موجع ولاية على النفس	٢
٨٧	أولا ولاية الحضنة	٣
٨٨	ثانيا ولاية الكفالة	٤

الصفحة	العنوان	العدد
١٨٨	شروط ثوب ولاية لكهنه	
١٨٩	أ- مصوبه	١
١٨٩	ب- الأمانه	٢
١٨٩	ج- تصدق لديس	٨
١٩٠	كفالة بعض لشكر	٩
١٩٠	دعاء لاية الكهنه	١
١٩٠	تلك ولاية البروج	١
١٩١	ولد	١- ٧٠
١٩١	أ- عريف	١
١٩١	لأهل لادون فصل الأبره السيد الحميد، السيد كدرية.	
	ب- صل	٧- ٧٠
١٩٣	لأحكام المملقة بأول	
١٩٣	أولا الأحكام لمتقدم بولد الأدمي	
١٩٣	سبعة بولد في الدين	٨
٩٥	دع النصي	٩
١٩٥	لأذان في اذن المورود	١٠
١٩٥	مقدم لولد في الصلاة على الميت	١١
٩٥	مقدم ولد ابري	١٢
١٩٥	مات ولد النعام	١٣
١٩٥	دفع الركاء في ولده	١٤
١٩٥	ركاء محضر عز ولده	١٥

المصنف	كلمة	المقرات
١٩٦	يخرج ركاء الفطر عن الورد بالذي صارت و ولد بعد وقت	
	الرحوب	١٩
١٩٧	حج الورد عن ولده	١٩٧
١٩٨	نصف الورد	١٩٨
١٩٩	المصنف عن الورد	١٩٩
٢٠٠	المصنف عن الورد	٢٠٠
٢٠١	خدا الورد	٢٠١
٢٠٢	سبب الورد	٢٠٢
٢٠٣	حفظه الورد	٢٠٣
٢٠٤	أحمد الورد	٢٠٤
٢٠٥	نقح الورد	٢٠٥
٢٠٦	تعلم الورد	٢٠٦
٢٠٧	تأديب الورد	٢٠٧
٢٠٨	طاع الورد للوالدين ويرحم	٢٠٨
٢٠٩	وصي الورد بالوالد	٢٠٩
٢١٠	كرامة أن يدهر الورد آباء باسمه	٢١٠
٢١١	بهي السكف عن دعائه على والده	٢١١
٢١٢	تمضي بعض الأولاد على بعض في المعصية	٢١٢
٢١٣	تمضي بعض الأولاد على بعض في المحبة	٢١٣
٢١٤	هبة لأب لورده شيئاً مستقراً	٢١٤
٢١٥	الرجوع في الهبة للورد	٢١٥

٢٠٠	الموضع على الأولاد	٢٦
٢٠١	دعوى الولد في موصيه للأقارب	٢٧
٢٠١	مصلحة الولد لوئدها	٢٨
٢٠٦	استدانة الوالدية تلغى	٢٩
٢٠٦	إسقاط الدين للولد في الجهاد	٤٠
٢٠٢	أخذ الأبوين من مال ولدهما	٤١
٢٠٣	المخضع على عتقة لولد ويرثه	٤٢
٢٠٤	المخضع على حضنة الولد	٤٣
٢٠٤	ميراث الولد	٤٤
٢٠٤	ميراث ولد الزنى	٤٥
٢٠٤	ميراث ولد الفلأان	٤٦
٢٠٥	المعسر يبيع لولد	٤٧
٢٠٥	شئ بعض العينة لإخراج ولدها	٤٨
٢٠٥	ما يترتب على من رده ميتاً من أحكام	٤٩
٢٠٦	بيع الأب مان ولده القاصر	٥٠
٢٠٦	بيع الولد مال موثقه لولده أو شراء له	٥١
٢٠٧	شراء الزوج لنفسه من مال زوجته الطهر والمراة من نفسه	٥٢
٢٠٧	قبض الأب المال الذي اشتراه من ولده لنفسه والعكس	٥٣
٢٠٨	ولاية ابنة الولد لاستيفاء القصاص	٥٤
٢٠٨	قتل الولد	٥٥
٢٠٩	قتل الولد بولده	٥٧



الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
٢١٠	قتل أولاد أبيه	٥٨	٢١٠
٢١١	نهاد أولاد لولده ونعكس	٥٩	٢١١
٢١٢	دخول أولاد في الحاققة التي تنحل النية	٦٠	٢١٢
٢١٣	سرقة ماله من أولاد ونعكس	٦١	٢١٣
٢١٤	نهب أمواله لولده	٦٢	٢١٤
٢١٥	سقاء حق المهر من أولاد	٦٣	٢١٥
٢١٦	ثاني الأحكام المتعلقة بولد الحيوان	٦٤	٢١٦
٢ ٣	ولد الأضحية	٦٥	٢ ٣
٢١٧	ولد أثناء إذا كان على صوره كذب	٦٦	٢١٧
٢١٨	مخرج الولد في حال الحياة أو بعد الموت	٦٧	٢١٨
٢١٩	لحق الولد بأمه بعد ظهور السبب	٦٨	٢١٩
٢٢٠	زكاة الميراث بين الزوجين والأهلي	٦٩	٢٢٠
٢٢١	ولد الرعي	٧٠	٢٢١
٢٢٢	التعريف	٧١	٢٢٢
٢٢٣	الألفاظ ولد الميراث، الميراث	٧٢	٢٢٣
٢ ٢	الأحكام المتعلقة بولد الرعي	٧٣	٢ ٢
٢٢٤	أ- ميراث ولد الرعي	٧٤	٢٢٤
٢٢٥	ب- أدلة ولد الرعي	٧٥	٢٢٥
٢ ٧	ج- إمامة ولد الرعي للميراث	٧٦	٢ ٧
٢ ٨	د- ميراث الزكاة لأهل من الرعي	٧٧	٢ ٨
٢٢٨	هـ- زكاة الميراث من ولد الرعي	٧٨	٢٢٨

٩	و- الضيقة من ولد الزنى	٢٦٨
١٠	ز- منحور ولد الزنى من يوقف على البعير	٢٦٨
١١	ح- تحريم النكاح	٢٦٨
١٣	ط- حرب ولد الزنى على أصول وفروع المراسي وحراسه	٢٦٩
١٤	ي- كلاء ولد الزنى	٢٦٦
١٥	ك- النسب	٢٦٦
١٦	لأ- التحريم لدخول بيت الزنى	٢٦٦
١٧	م- إرث ولد الزنى	٢٦٦
١٨	ن- استغناء ولد الزنى	٢٦٦
١٩	س- شهادة ولد الزنى	٢٦٦
٢٠	حكم شهادة ولد الزنى لأبيه من الزنى	٢٦٦
٢١	ع- قذف ولد الزنى	٢٦٦
٢٢	ف- قتل الموالد بولده من الزنى	٢٦٦
٢-١	ولد الفلانة	٢٦٦
١	اشعرى	٢٦٦
٢-٢	لألفاظ ذات الصلة ولد الزنى، اللقب	٢٦٦
	الاحكام المتعلقة بولد الشمان	٢٦٦
٢	النسب	٢٦٦
٣	عودة نسب بعد الطلاق واللعان	٢٦٦
٤	أ- الإقرار به واستلحاق	٢٦٦
٥	ب- تكذيب بزوج نفسه	٢٦٦

صفحة	مواضع	القرات
٢٢٦	الأحكام التي تنبأ لوند النعمان	٨
٢٢٨	ولوع	١-٦
٢٢٨	لتعريف	١
٢٢٨	لأنداد دت نصف سور الشرب	٣-٢
٢٢٩	الأحكام، بمعلق بالورع	
٢٢٩	١- سحابة إنا، بلغ به انقلب	٤
٢٢٩	ب- عهد الفصلات من ولوع الكتب ومعه	٥
٢٢٩	ج- تعدد الورع	٧
٢٣٠	د- شهادة نفع بولوع الكتب	٨
٢٣٣	ربيعة	١ ٣٩
٢٣٣	لتعريف	١
٢٣٣	الأنداد دت النعمة الدعوة، فساد	٢ ٤
٢٣٣	الحكم الكسبي	٤
٢٣٤	لفضاء مدرسه	٨
٢٣٤	حكمه الورع	٩
٢٣٥	إجابه الدعوة إلى الورع	
٢٣٥	١- حكم إجابه الدعوة إلى الورع	٧
٢٣٦	ب- ما يحق به الإجابة	٨
٢٣٨	ج- شروط رجسه الورع	١٠
٢٣٨	الشروط، المعيرة في حكم الدعوة،	
٢٣٨	أولاً أن لا يكون في الدعوة من يتأذى به أحد غير أن عدون	١

الفقرات	المقود	الصفحة
١٠٩	دنيا أن لا يكون هناك منكر	٢٣٩
١١٠	دنيا أن لا يكون بمكان الدعوى عبودية محرمه	٢٤٠
١١١	دنيا أن لا يوجد كسب	٢٤١
١١٢	دنيا أن لا يكون هناك كثرة رجاء	٢٤١
١١٣	دنيا أن لا يكون باب مكان التوسعة معكف	٢٤٢
١١٤	دنيا أن لا يكون مكان التوسعة معكفا	٢٤٢
١١٥	دنيا أن لا يوجد ساء بشرق على التوسعة	٢٤٢
١١٦	دنيا أن لا يكون بمكان دعوى خلاء الساء خارجا	٢٤٢
١١٧	الشرط المستحب في دعوى	٢٤٢
١١٨	دنيا أن يكون الدعوى مطلقا انصرف	٢٤٢
١١٩	دنيا أن يكون الدعوى مطلقا	٢٤٢
١٢٠	دنيا أن لا يكون الدعوى مطلقا	٢٤٢
١٢١	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢
١٢٢	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢
١٢٣	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢
١٢٤	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢
١٢٥	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢
١٢٦	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢
١٢٧	الشرط المستحب في دعوى	٢٤٢
١٢٨	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢
١٢٩	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢
١٣٠	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢
١٣١	دنيا أن لا يكون فائز مال الدعوى من حرم	٢٤٢

المصنعة	المواد	المقترات
٢٤٧	خاصة: أن لا يسبق القدامى غيره	٢٢
٢٤٨	مادة: أن لا يكون المدعو طاعياً	٢٤
٢٤٨	الشروط المنبثقة في الرقعة نفسها	
٢٤٨	أولاً: كون الرقعة في اليوم الأول	٢٥
٢٤٩	ثانياً: وقت الرقعة	٢٦
٢٥٠	ثالثاً: تعدد الرقعة	٢٧
٢٥٠	رابعاً: أقل ما يجوز في الرقعة	٢٨
٢٥١	خاصة: موات الرقعة	٢٩
٢٥١	ولي	
٢٥١	انظر: ولاية	
٢٥١	باس	٢-١
٢٥١	التعريف	١
٢٥٢	الأحكام المتعلقة بالباس	
٢٥٢	أ- حكم الباس من رحمة الله تعالى	٢
٢٥٢	ب- الباس من رجوع الماء	٣
٢٥٢	ج- بركة الباس	٤
٢٥٢	د- من الباس	٥
٢٥٢	هـ- عدة الباس	٦
٢٥٣	بالوث	
٢٥٣	انظر: حلي	

٢٥٣	يقيم	٢ - ١
٢٥٤	يقيم	
٢٥٥	لأحاط ذات الصلة رند القراء، وعد للعان، لقيط	٢ - ٢
٢٥٥	وَأَحْكَمُ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْيَتِيمِ	
٢٥٥	الإحسان إلى يتييم	٣
٢٥٥	تصرفات الوصي في مال يتييم	٦
٢٥٥	المصاريف والأجور بشأن يتييم	٧
٢٥٦	الامتياز على يتييم	٨
٢٥٦	رجوع الوصي فيما انتفعه من ماله على يتييم بغير	٩
٢٥٦	خط الوصي ماله بمال اليتيم الوصي عليه	١٠
٢٥٦	المعد الوصي الأخرى من = له اليته	١١
٢٥٧	إدارة يتييم	١١
٢٥٧	رهن ما آتيتيم	١٢
٢٥٧	هبة مال اليتيم	١٣
٢٥٧	زكاة مال اليتيم	١٥
٢٥٧	إتكاخ يتييم	١٦
٢٥٧	سهر يتييم من حسن العاشم	١٧
٢٥٨	سهم 'يتيم' في شيء	١٨
٢٥٨	ثبت الحجر عن يتييم وهريقه	١٩
٢٥٨	أوصية يتييم	٢٠

المصحة	المواضع	القرآن
٢٦٠	يد	١-٢
٢٦٠	التعريف	١
٢٦٠	الأحكام المتعلقة باليد	
٢٦٠	ولاً اليد بمحضر العطر والجراحة	
٢٦٠	الاستعداد باليد	٢
٢٦٠	إعداد اليدين في ماء الطهارة	٣
٢٦١	غسل اليدين في الموضوء والمنسل	٤
٢٦١	المسح في غسل اليدين	٥
٢٦١	رفع اليد عن اليد	٦
٢٦٢	مسح اليد بالتراب في التيمم	٧
٢٦٢	المسح على الحصى باليد	٨
٢٦٢	حيثما اليد في الصلاة	٩
٢٦٣	عد التمسح بالأرض بأصابع اليد	١٠
٢٦٣	عد التمسح بأصابع اليد في الصلاة	١١
٢٦٤	وضع اليد على الفم في الصلاة	١٢
٢٦٥	رفع اليدين للدعاء	
٢٦٥	أ- رفع اليدين عند الدعاء للاستسقاء	١٤
٢٦٥	ب- رفع اليدين في دعاء القنوت	١٥
٢٦٦	ج- مسح الوجه باليدين بعد دعاء القنوت	١٦
٢٦٦	د- رفع اليدين في الدعاء خارج الصلاة	١٧
٢٦٧	هـ- مسح الوجه باليدين بعد الدعاء خارج الصلاة	١٨

الصفحة	المحاور	الفقرات
٢٦٧	من يغسل عورة النكاح يده	١٩
٢٦٧	رفع يدين عند تكبير في صلاة الجنازة	٢٠
٢٦٨	رفع يدين عند رؤية آية لحرام	٢١
٢٦٨	استلام الحجر الأسود باليدين أو الإشارة إليه	٢٢
٢٦٩	رفع يدين عند اصطاف المروة	٢٣
٢٦٩	تقليم أظفار اليد	٢٤
٢٦٩	حطب اليدين بالحناء	٢٥
٢٧٠	غسل اليدين قبل الأكل وحده	٢٦
٢٧١	غسل اليد بالحناء أو لدغين	٢٩
٢٧١	صح لأبدي بالورق	٣٠
٢٧١	أكل بأصابع اليد	٣١
٢٧١	لعق لأصابع بعد الأكل	٣٢
٢٧٢	الانكاد باليد أثناء الأكل	٣٣
٢٧٢	الامتنان باليد	
٢٧٢	الحالة الأولى الاستثناء لغير حاجة	٣٤
٢٧٣	الحالة الثانية الاستثناء لحرف الزم	٣٥
٢٧٣	الحالة الثالثة الاستثناء عند تعجز عريقاً يدفع مراء	٣٦
٢٧٣	الحالة الرابعة الاستثناء من طريق يد الزوجة	٣٧
٢٧٤	نظر الرجل إلى يد المرأة	٣٨
٢٧٤	المصافحة باليد	٣٩
٢٧٤	تقبيل اليد	٤٠



الصفحة	المعاني	تفهرست
٢٧١	الوجه على اليد	٤١
٢٧٥	ده يد	٤٢
٢٧٥	دبة أصابع يدير	٤٣
٢٧٥	قطع اليد في اسرقة	٤٤
٢٧٥	لطم اليد في الحربة	٤٥
٢٧٥	الغضب برما له	٤٦
٢٧٦	التعجب بالدمع أو العضة و يثيرها في يد	٤٧
٢٧٦	ثابتاً اليد بمعنى المدة على التصرف	
٢٧٦	اليد في الحبرة	٤٨
٢٧٦	تقديم صاحب اليد في اثبات بسبب بالخط	٤٩
٢٧٧	جسر لزوج لأمر يد وجهه	٥٠
٢٧٧	يد الأملة ويد الضمان	٥١
٢٧٧	مربوع	
٢٧٧	تظهر أطمعاً	
٢٧٧	يسار	١ ١٩
٢٧٧	التصريف	١
٢٧٨	الألفاظ ذات الصلة: أي: الإحصاء	٢ ٢
٢٧٨	الأحكام المتعلقة باليسار	
٢٧٨	أولاً اليسار بمعنى الشيء رالعه	
٢٧٨	أولاً طلب اليسار واسمي لتحصينه	٤
٢٧٩	ثاني ' غنار ' اليسار في الكفة في التكاثر	٥

٢٧٩	بنائث أثر بشار في النفقة	
٢٧٩	١- أثر البشار في الحقة الزوجية	١
٢٧٩	ب- أثر البشار في ثقة القريب	٧
٢٧٩	رابع: أثر البشار في الكفاءات المعرفية	٨
٢٨٠	حد البشار	
٢٨٠	١- حد البشار في الزكاة	٩
٢٨٠	ب- حد البشار في تحريم المزاك	١٠
٢٨٠	ج- حد البشار في الكفاءة في التكاح	١١
٢٨٠	د- حد البشار في المعافاة	
٢٨٠	حد بشار لزواج أبي طرس بمدة الخمسين تزوجه	١٢
٢٨١	حد بشار في مدة الأورب	١٣
٢٨٢	هـ- حد البشار في لأصحية	١٤
٢٨٢	و- حد بشار من يتحمل بديهة من العائلة	١٥
٢٨٢	ثانياً البشار بمعنى العفو لأبسر فلائسان	
٢٨٢	١- ما يشوب القديم لبشار فيه	١٦
٢٨٣	ب- ما يشوب تأخير البشار فيه	١٩
٢٨٣	بسر	
٢٨٣	بشر تبسر	
٢٨٣	بسر	١٠٠
٢٨٣	لتعريف	١
٢٨٤	لأحكام المتعلقة بالبسر	

الصفحة	المعرّفات	الفقرات
٢٨٤	أ- يسير التجمعات	٢
٢٨٤	ب- الحركة اليسرى في الصلاة	٣
٢٨٥	ج- الكلام اليسرى في الصلاة	٤
٢٨٥	د- الحركة اليسرى في قوائم الثلاثة في الصلاة	٥
٢٨٥	هـ- الفصل اليسرى بين السلام وسجود السجود	٦
٢٨٦	و- الفصل اليسرى بين الإيجاب والقبول في السجود	٧
٢٨٦	ز- الفصل اليسرى بين المستنى والمستنى	٨
٢٨٦	ح- الفصل اليسرى بين الرصعات	٩
٢٨٧	ط- الفصل اليسرى بين ولادة الولد وبين تلقيه	١٠
٢٨٧	يحيى	١٠-٨
٢٨٧	التعريف	١
٢٨٧	الألفاظ ذات الصلة: شك، لوم، الظن	٢-١
٢٨٨	الأحكام الشرعية المتعلقة باليمين	٥
٢٨٩	القواعد المتعلقة باليمين	
٢٨٩	القاعدة الأولى: يقين لا يورس بالشك	٦
٢٩٠	القاعدة الثانية: لأصل في الأصابع التحريم	٧
٢٩٠	القاعدة الثالثة: لأصل في الأشياء لعدم	٨
٢٩٠	يعلم	١٠-٢
٢٩٠	تعريف	١
٢٩١	الحكم الإجرائي	٢

الصفحة	المواضع	القرآن
٢٩١	بسم	١٣-١
٢٩١	التعريف	١
٢٩٢	لأنها ذات الصلة بـ	٢
٢٩٢	لأنهم يسمونها باليمين	
٢٩٢	أو أي يسمونها باليمين	
٢٩٢	بسم اليمين على اليسار	٣
٢٩٢	بسم اليمين على اليسار	٤
٢٩٣	لأنها باليمين	٥
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٦
٢٩٣	لأنها باليمين	٧
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٨
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٩
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١٠
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١١
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١٢
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١٣
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١٤
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١٥
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١٦
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١٧
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١٨
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	١٩
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢٠
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢١
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢٢
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢٣
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢٤
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢٥
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢٦
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢٧
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢٨
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٢٩
٢٩٣	بسم اليمين على اليسار	٣٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٩٥	جدة الفضل مدحت لأبيهم	١٨
٢٩٥	تحويل قومه يحميهم ولهم في الآخرة	١٩
٢٩٦	البدء بمسئل مباحة لصحب	٢٠
٢٩٦	المرور عن مباحة الكتب عند لقوات	٢١
٢٩٦	البيان في خلق الرأس	٢٢
٢٩٦	البيان في إدارة الزمان	٢٣
٢٩٦	يهود	
٢٩٦	انظر: أهل الكتاب	
٢٩٧	م	١٢-١
٢٩٧	التعريف	١
٢٩٧	الألفاظ ذات الصلة النهار، الليل، الحبر، الوثق	٥-٢
٢٩٨	الأحكام المتعلقة باليوم	
٢٩٨	نظر احتكاف يوم	٦
٢٩٩	تعريف ساعات اليوم، سندور احتكاف	٧
٣٠٠	نظر احتكاف يوم قدوم شخص	٨
٣٠٠	نظر احتكاف يوم معين ففانه	٩
٣٠٠	نضاء اليوم السندور احتكافه فيلاً	١٠
٣٠١	نهي الكلباني للأيام في الاحتكاف السندور و سحج	١١
٣٠١	التعطيل بيوم	١٢
٣٠٢	يوم الجمعة	١٦-١
٣٠٦	التعريف	١

المسألة	العدد	القرآن
٢٠٢	١	الأندلس تحت السيادة الأسبوعية
٢٠٣		الأحكام المتعلقة بمرور الجمعة
٢٠٤	٢	أ- فضل يوم الجمعة
٢٠٥	٣	ب- صلاة الجمعة
٢٠٦	٤	ج- لباس
٢٠٧	٥	د- السفر
٢٠٨	٦	هـ- الصوم
٢٠٩	٧	و- الهدايا وقروض، فخر الكرم
٢١٠	٨	ز- التبرير
٢١١	٩	ح- عند السكاح
٢١٢	١٠	ط- امرأة في صلاة صبح يوم الجمعة
٢١٣	١١	ي- بيع في يوم الجمعة
٢١٤	١٢	ك- وثقة حرفة يوم الجمعة
٢١٥	١٣	يوم السبت
٢١٦	١٤	البريد
٢١٧	١٥	الأحكام المتعلقة بمرور السبت
٢١٨	١٦	أ- صوم يوم السبت
٢١٩	١٧	ب- زكوة يوم السبت بالقبول
٢٢٠	١٨	ج- صوم يوم آخر مع صوم يوم السبت
٢٢١	١٩	د- زكاة المصنوع عند زكوة اليهودية
٢٢٢	٢٠	هـ- حرك اليهودي طلب شفعة يوم السبت

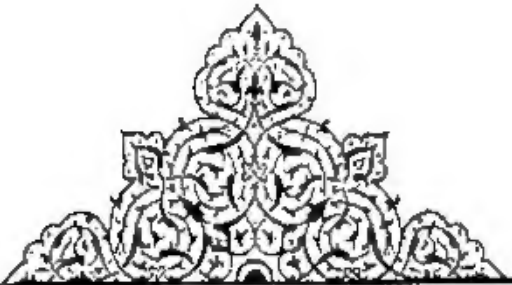
الصفحة	العنوان	القطرات
٣١	د- إحصاء اليهودي، في مجلس نقضه يوم السبت	٦
٣١٠	هـ- تعليق أيمان اليهودي (إجرائي) يوم السبت	٧
٣١١	و- إلتزام في يوم السبت	٨
٣١١	ز- زيارة المريض في يوم السبت	٩
٣١١	ح- برام اليهودي المستأجر بالعمل يوم السبت	١٠
٣١٢	ط- زيارة مسجد قباء يوم السبت	١١
٣١٣	يوم التذكير	٢ ١
٣١٣	الشريعة	١
٣ ١	حكم عدم يوم السبت	٢
٣١٥	يوم عرفة	١ ٣٩
٣١٥	الشريعة	١
٣١٥	فصل يوم عرفة	٢
٣١٦	الأحكام المتعلقة بيوم عرفة	
٣١٦	أولاً الوضوء بعرفة	٣
٣١٧	شروط الوضوء بعرفة	٤
٣١٨	وقت الوضوء بعرفة	٥
٣ ٨	المرنم المميز في الوضوء بعرفة	٦
٣١٨	واجب الوقوف بعرفة	٧
٣١٩	الحصا في الوقوف بعرفة	١٠
٣٢٩	وقوف طائفة ليلية، رأيت انهلال	١٤
٣٢٩	وقوف من وجوب شهادته	٥

١٦	غلق الحجيج في الوفوف إذا قل عددهم عن المعتاد	٣٢٢
١٧	نية الوفوف بحرفة	٣٢٢
	صنن الوفوف بحرفة :	٣٢٣
١٨	أ- الحسنى للوقوف بحرفة	٣٢٣
١٩	ب- خطبة بحرفة وكونها بعد الزوال	٣٢٣
٢٠	ج- الجمع بين الصلاتين يوم عرفة	٣٢٤
٢١	د- التجمع في الوفوف	٣٢٥
٢٢	هـ- الإضافة بعد المرور يوم عرفة	٣٢٦
٢٣	و- الطهارة	٣٢٦
٢٤	ز- مكان الوقوف	٣٢٦
٢٥	ح- الإكثار من عمل الخير يوم عرفة	٣٢٧
٢٦	ط- الإكثار من الدعاء والذكر يوم عرفة	٣٢٧
	ي- التجمع بين المغرب والعشاء مزدلفة بعد الخروج من عرفة	٣٢٨
٢٧		
٢٨	شرعت هذا لجميع مزدلفة عند الحنيفة	٣٢٩
	مكرهات يوم عرفة :	٣٢٩
٢٩	أ- ترك الإقامة بين الصلاتين للمجموعتين بحرفة	٣٢٩
٣٠	ب- الإحرام بالعمرة يوم عرفة	٣٢٩
	ج- الإسراع في السير د- كذا أو عاشباً ، سراًفاً يؤدي إلى الإيهاء	٣٣٠
٣١		
٣٢	د- التظلل يوم عرفة	٣٣٠



٢٢	هـ - صوم يوم عرفة	٢٢٠
٢٣	و ترك خطبة عرفة أو إيقاعها قبل الزوال	٢٢١
٣٥	ز دخول عرفات قبل وقت الوقوف	٢٢١
٢٦	المتوجه إلى عرفة وكيفية الوقوف بها	٢٢٢
٢٨	الأدعية المستحبة في الوقوف بعرفة	٢٢٣
٢٩	التعريف عشية عرفة بالأصابع	٢٢٥
١٩-١	يوم النحر	٢٢٦
١	التعريف	٢٢٦
٢	الآلفاظ ذات الصلة: يوم عرفة	٢٢٧
٣	فضل يوم النحر	٢٢٨
٤	المفاضلة بين يوم النحر وغيره من الأيام المقابلة	٢٢٩
٥	محرك يوم النحر في شهر الحج	٢٤٠
٦	الأكل يوم النحر	٢٤٠
٧	صوم يوم النحر	٢٤١
١٠	نحو صوم يوم النحر	٢٤٢
١١	رحاء ليلة عيد الأضحى	٢٤٣
١٢	خطبة يوم النحر	٢٤٣
	أصناف الحاج وغيره يوم النحر	٢٤٤
١٢	أولاً: أصناف الحاج يوم النحر:	٢٤٤
١٣	أ - الوقوف بالمشرع الحرام	٢٤٤
١٣	ب - الرمي	٢٤٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٤٥	ج - النحر	١٣
٣٤٥	د - الحلق والتقصير	١٤
٣٤٥	هـ - طواف الزيارة	١٥
٣٤٦	و - الترتيب	١٦
٣٤٦	ثانياً : أحداث شهر الحجاج يوم النحر	١٤
٣٤٧	الإحرام بالعمره يوم النحر	١٥
٣٤٧	ذبح ، نهدى يوم النحر	١٦
٣٤٩	تواجدهم الفقهاء	
٣٦٥	المهرمن الضصلي	



تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ الْجُزْءَ الْخَامِسَ وَالْأَرْبَعُونَ وَهُوَ آخِرُ أَجْزَاءِ  
الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ

